

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغات الفرقة الثالثة

الفقه - منار السبيل في شرح الدليل ملف كامل

من كتاب الوقف- حتى الطلاق

فضل الوقف- شروط الوقف

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له،

ثم أما بعد: كتاب الوقف، كنا وقفنا عليه في المرة الماضية.

المتن:

(قال الشافعي رحمه الله:- لم تجبس أهل الجاهلية، وإنما حبس أهل الإسلام، فهو مستحب لحديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجة.

وقال جابر T: لم يكن أحد من أصحاب النبي P ذو مقدرة إلا وقف).

الشرح:

الوقف من الصدقات العظيمة التي لها أجر كبير، وفضل عظيم، ويجري أجزؤها على صاحبها بعد الموت، والأصل فيه القرآن والسنة، ومنه قول الله -تبارك وتعالى:- ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، وقوله -تبارك وتعالى:- ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يَكْفُرُوهُ﴾ [آل عمران: 115].

﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا﴾، البر: بمعنى الجنة، لن تنالوا الجنة حتى تنفقوا مما تحبون، وجاء في أحاديث كثيرة عن النبي عليه الصلاة والسلام- أذكر لكم بعضها، هذه الأعمال، أو هذه الأحاديث

يُن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنها أعمال تجري أجرها للعبد بعد موته، فهذا فضل كبير، ودائمًا الإنسان المسلم المؤمن الذي يرجو الله Y والدار الآخرة، دائمًا يرى الأعمال التي فيها أجر، وفيها فضل، وفيها خير، يحرص على فعلها، الإنسان وجوده في هذه الحياة، ليس ليأكل ويشرب ويتزوج، ويسافر، ويعمل، وينام، وينجب، لا، الأصل فيها العبادة ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، الإنسان يرى الأعمال التي تنفعه عند الله Y، والعمر قصير، أعمار أمة محمد عليه الصلاة والسلام- قصيرة، بخلاف الأمم والقرون قبلنا، كانوا يعيشون ألفين سنة، وثلاثة آلاف سنة، وخمسة آلاف سنة، نحن كلها ستين سبعين سنة كما أخبر النبي -عليه الصلاة والسلام-، فالإنسان يحرص على ما ينفعه عند ربه -تبارك وتعالى-، ولا تدري متى ينتهي الأجل، الإنسان يسير يخرج النفس ولا يدري النفس الثاني أيرجع له أم لا.

## فضل الوقف من السنة النبوية:

**الحديث الأول:** أخرجه البزار، عن أنس بن مالك T حسنه الشيخ الألباني -رحمه الله- في الجامع، وأيضًا صحيح الترغيب والترهيب.

قال عليه الصلاة والسلام-: «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علم علمًا، أو أجرى نهْرًا، أو حفر بئرًا، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجدًا، أو ورّث مصحفًا، أو ترك ولدًا يستغفر له بعد موته».

أشياء عظيمة أخبر بها النبي -عليه الصلاة والسلام-، «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره» كأنها تكمل الحياة، تكمل عمر الإنسان، بمعنى تكمل عمر الإنسان سلّمنا أنت مت على رأس الستين، ستين سنة، أو أربعين سنة، ثم هذه الأعمال طالما تعمل وعمرك ممدود، فتأتي يوم القيامة أمام الله Y أنت مت على رأس الستين، وبعثك الله Y كأنك فعلت أفعال ألف عام، فضل كبير، وأجر عظيم، من أرحم الراحمين -تبارك وتعالى.

مثل ماذا هذه الأشياء؟

من علم علم، من أعظم الأشياء تعليم العلم، تعليم الناس العلم، يعني العلم الذي يخلص فيه الإنسان لله -تبارك وتعالى-، والأصل في العلم لا يتعلم الإنسان لذات العلم، ودائمًا نحن نذكر للطلبة بعض الناس

يتعلم للعلم فقط، يريد أن يتعلم مصطلح حديث، يريد أن يتعلم فقه، يريد أن يتعلم أصول فقه، أو تفسير، أو عقيدة، العلم لا يقصد لذاته أصلاً، ولكن العلم مقصود لغيره، تعلم العلم لأن ربنا أمرك بالعلم، تعلم العلم لتدخل الجنة، تعلم العلم، ليرضى عنك الله، تعلم العلم لتعبد الله بشكل صحيح، تدرس الفقه لكي تصح عبادتك لله تبارك وتعالى.

ربنا أمرنا بذلك، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: 19] فالإنسان لا يصح عقيدته إلا بالعلم، ولا يصح عبادته إلا بالعلم، فالإنسان يتعلم لا لذات العلم، وإلا يكون الأمر كأي مهنة، مثل الحدادة، والهندسة، والزراعة، فالإنسان يخلص لله تبارك وتعالى، فالذي يعلم العلم، علم ناس، والطلبة نشروا العلم يكون هذا في ميزان حسناته، علم ناس وهم علموا وهكذا، يكون هذا في ميزان حسناتك، لذلك نحن كلنا في ميزان حسنات النبي عليه الصلاة والسلام، كل الأمة في ميزان حسنات النبي عليه الصلاة والسلام؛ لأنه ترك هذا الميراث العظيم، وهو العلم الكتاب والسنة، «تركت فيكم ما إن تمسكتم به كتاب الله وسنتي»، ونحن كلنا كطلبة في ميزان حسنات مشايخنا الذين علمونا وربونا، في ميزان حسناتهم إن شاء الله.

«من علم علماً أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجدًا، أو ورث مصحفًا، أو ترك ولدًا يستغفر له بعد موته»، ترك ولد صالح، إذن تحرص على تربية ابنك لعله يخرج ولد صالح يدعو لك بدعوة تكون صدقة جارية لك، تحفظه القرآن، تعلمه العلم الشرعي، يكون في ميزان حسناتك يوم القيامة.

**الحديث الثاني:** رواه الإمام أحمد والطبراني، وحسنه الألباني: عن أبي أمامة  $\tau$  قال: قال النبي  $p$ : «أربعة تجري عليهم أجورهم بعد الموت: من مات مرابطاً في سبيل الله، ومن علم علماً، أجرى له عمله ما عمل به، ومن تصدق بصدقة، فأجرها يجري له ما وجدت، ورجل ترك ولدًا صالحاً فهو يدعو له».

**الحديث الثالث:** روى الطبراني وحسنه الألباني، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «أربع من عمل الأحياء تجري للأموات: رجل ترك عقباً صالحاً يدعو له، ينفعه دعاؤهم، ورجل تصدق بصدقة جارية من بعده، له أجرها ما جرت بعده، ورجل علم علماً فعمل به من بعده، له مثل أجر من عمل به من غير أن ينقص من أجره من يعمل به شيء».

هذه أشياء عظيمة الإنسان يحرص على ما يقدر عليه منها، الإنسان يحرص على ما يقدر عليه من هذه الأشياء العظيمة التي أخبر عنها النبي عليه الصلاة والسلام.

فكتاب الوقف من الكتب التي فيها أجر كبير لو احتسبه الإنسان، وفيها خير عظيم، ولكن هنا الشيخ دخل مباشرة في كتاب الوقف، دخل في الأحكام، ولم يعرفنا ماذا يعني الوقف، بناءً على أن الوقف معروف عند معظم الناس، لكن كفته لابد أن تعرف المعنى اللغوي، والمعنى الشرعي، **الوقف في اللغة**: بمعنى الحبس، معنى التسييل، بمنع المنع، بمنع السكون، هذه كلها معاني لغوية،، فيكون الوقف تقول: وقف، تقول: حبس، تقول: منع، تقول: سَكَنَ أو سَكَنَ، فيكون الحبس التسييل، المنع، السكون، هذه كلها معاني من ناحية اللغة للوقف.

### المعنى الشرعي للوقف:

العلماء ذكروا معاني متقاربة، ستجد تعريف عند المالكية، بخلاف تعريف عند الحنابلة، بخلاف التعريف عند الشافعية، بخلاف التعريف عند الأحناف، والأحناف أنفسهم يختلفوا، أبو حنيفة يعرفه بتعريف، وصاحبه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني يعرفاه بتعريف آخر، لكن في الغالب التعريفات كلها متقاربة، فنحن نختار التعريف الأقرب، **تعريف الشافعية للوقف**: يقول: (هو حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، على مصرف مباح موجود).

**تعريف الوقف عند الحنابلة**: (هو تحييس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به، مع بقاء عينه، بقطع تصرفه وغيره في رقبته، يُصرف ريعه إلى جهة بر، تقرُّباً إلى الله Y).

فنجد أن تعريف الشافعية متقارب مع تعريف الحنابلة، عند الشافعية: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه،.

**ما معنى: مع بقاء عينه؟** هذا احتراز مما تذهب عينه، مثل الصدقة الصدقة لو إنسان وضع شيء يذهب عينه، هذا لا يصلح، هذا ليس موقوف، الوقف هذا يظل أطول مدة، إذن مع بقاء عينه، فلو واحد وضع شيء يذهب عينه، مثل الشمع مثلاً أوقف شمع على المساجد، لا تصلح وقتاً لان العين تنفى، لابد أن يكون مع بقاء عينه.

بقطع التصرف في رقبته: بقطع أي: بمنع التصرف في رقبته. على مصرف مباح موجود، لابد يكون على مصرف مباح، لا يكون محظور، لا يكون مُحَرَّم، لا يكون مكروه، لابد أن يكون هذا مباح، موجود: فالإنسان لا يصح أن يوقف شيء على الملائكة، على الجن، على الشياطين، لا يصح أن يوقف هذه الأشياء، لابد أن يكون على الأقل موجود أو مرئي، وهذا تعريف الشافعية وهو تعريف جيد.

### من أي نوع من أنواع العقود الوقف ؟

قلنا أن العقود عبارة عن أربعة أضرب: منها عقد لازم، ومنها عقد جائز، ومنها عقد متردد بين اللزوم والجواز، ومنها عقد جائز من أحد الطرفين، ولازم من الطرف الآخر.

**1- جماهير أهل العلم:** على أنه عقد من العقود اللازمة، ولا يجوز الرجوع فيه، .

**2- أبو حنيفة رحمه الله:-** لا يجوز الوقف، وهذه مسألة فعلاً تحتاج إلى بيان بعض الكتب فعلاً تقول أبو حنيفة لا يجوز الوقف، فينسبوا إلى أبو حنيفة أنه لا يجوز الوقف، يقول: ليس هناك شيء اسمه وقف، هذا الكلام خطأ، أبو حنيفة رحمه الله- يوافق الجماهير من الشافعية، والمالكية، والحنابلة، في أصل الوقف، إنما هو يخالفهم في شيء واحد فقط، في أن هل الوقف لازم أم غير لازم؟، فنرى بعض كلام الأحناف في هذه المسألة، كلام ابن عابدين، وكلام السرخسي من الأحناف

**ابن عابدين وغيره من الأحناف يقولوا:** "الوقف جائز عند علمائنا، أي حنيفة وأصحابه، وقال: كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ، وقال: يجوز الوقف عنده، قال: والصحيح أنه جائز عند الكل" عند الأحناف وغيرهم.

**معنى الكلام:** "إنما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه"، هل يلزم الوقف، مجرد الوقف ؟ ، أو يرجع فيه..

"إنما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه، فعند أبي حنيفة يجوز جواز الإعارة فتصرف منفعتة إلى جهة الوقف"، يبقى أبو حنيفة رحمه الله- أجرى الوقف مجرى الإعارة، الإعارة: الإنسان يعير الشيء ويسترجعه مرة ثانية..



"فتصرف منفعتي إلى جهة الوقف، مع بقاء العين على حكم ملك الواقف" يعني ترجع له مرة ثانية، "ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة" هذا كلام أبو حنيفة -رحمه الله- مذهبه، لو رجع في الوقف

جماهير أهل العلم يقولوا: لا، لا ينفع أنت أوقفت شيء أخرجه عن ملكك، لا ينفع ترجع فيه، فأبو حنيفة -رحمه الله- يقول: "ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة، أبو حنيفة يقول: "لا يلزم الوقف إلا بأحد أمرين: إما أن يحكم به القاضي، أو يخرج مخرج الوصية".

هذا كلام الأحناف، فهمنا منه أن أبو حنيفة -رحمه الله- يتفق مع الجماهير في أصل الوقف، .

**السرخسي -رحمه الله- في هذه المسألة:** "كان أبو حنيفة لا يميز ذلك، ومراده أن ألا يجعله لازماً، فأما أصل الجواز ثابت عندهم" أصل جواز الوقف ثابت عند أبو حنيفة -رحمه الله-.

فيقول: "أما أصل الجواز ثابت عندهم؛ لأنه يجعل الواقف حابساً العين على ملكه، صارقاً المنفعة إلى الجهة التي سَمَّاهَا، فيكون بمنزلة العارية، والعارية جائزة وغير لازمة، ولهذا قال: لو أوصى بعد موته يكون لازماً بمنزلة الوصية"، هذا كلام السرخسي الحنفي.

**ابن قدامة -رحمه الله- يقول في المغني:** "وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لا يلزم بمجرد، وللواقف الرجوع فيه، إلا أن يوصى به بعد موته، فيلزم أو يحكم باللزوم حاكم".

**الخلاصة:** أن أبو حنيفة -رحمه الله- يقول بجواز الوقف إجمالاً، صاحبه يخالفه، وهم محمد بن الحسن الشيباني، وأبو يوسف، ويتفقوا مع الجماهير أن الوقف من العقود اللازمة، وهو يلزم بمجرد.

نحن أحببنا أن نذكر لكم هذه المقدمة لأجل عندما تقرأ مثلاً في الكتب المطولة أو شيء تجد بعض العلماء يقول: إجماع العلماء على الوقف، فتستغرب، لو كان إجماع فليس فيها خلاف، فيكون أبو حنيفة معهم، وهذا الذي ينقله ابن قدامة في المغني، يقول: "وهذا إجماع من الصحابة -رضوان الله عليهم- فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً" تستغرب أنت، ابن قدامة يقول: إجماع، لكن مقصد ابن قدامة إجماع الصحابة وليس الأئمة الأربعة، الأئمة الأربعة ذكرنا لكم الكلام الذي فيه، وخلاف أبو حنيفة في هل يلزم الوقف أو لا يلزم، كذلك ابن هبيرة، ابن هبيرة لما يقول بالإجماع على الوقف أنت لو لم تحرر المسألة، لو لم تفهم المسألة ستستغرب،

لأنك بينا لكم هذه الأشياء لكي عندما تقرأ في كتاب مطول أو شيء لا تخطئ، وتقول كيف إجماع وأبو حنيفة يخالف؟ معنى الإجماع يعني ماذا؟ الإجماع يساوي قال الله، الإجماع يساوي قال رسول الله، فلا ينفع أن يكون إجماع وأبو حنيفة مخالف، لا ينفع يكون إجماع والإمام أحمد على قول ثاني، لا ينفع يكون إجماع والإمام مالك على قول والجمهور على قول، لا ينفع يكون إجماع والإمام أحمد على قول، والإمام مالك على قول، والاثنين الآخرين على قول، إجماع أي كله متفق عليه.

لكن مقصد ابن قدامة وكذلك ابن هبيرة جماع الصحابة، وليس إجماع الأئمة بعد ذلك.

### بداية كتاب الوقف:

يقول (قال الشافعي -رحمه الله-: لم تحبس أهل الجاهلية، وإنما حبس أهل الإسلام، فهو مستحب) طبعاً كلمة "مستحب" ليس تكيفه، وإلا تكيفه في الفقه أنه عقد لازم.

يقول: (فهو مستحب لحديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه.

وقال جابر بن عبد الله  $T$ : لم يكن أحد من أصحاب النبي  $P$  ذو مقدرة إلا وقف).

إذن هم كانوا يسارعوا في الخير، وينظروا الأشياء التي تجري لهم بعد موتهم فيفعلونها.

### ما الذي يجوز وقفه؟

قال: (ويجوز وقف الأرض والجزء المشاع لحديث ابن عمر قال: أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي،  $P$ ، يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخير لم أصب قط مالاً أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها». غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث)، هذا هو الوقف، هذا يُرد على أبو حنيفة -رحمه الله-، الذي يقول يجوز الرجوع في الوقف، لا هذا الحديث يرد عليه -رحمه الله-، (أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب ولا يورث).

(قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، والرقاب -أي: عتق الرقاب-، وفي سبيل الله -أي: الجهاد-، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه. وفي لفظ: غير متأثر متفق عليه).

فهذا كان دأب الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يبحثون عن أفضل الأشياء، وهذا يدل على سخاء نفوسهم، وعلى كرمهم، لما يقول الله ﷻ لهم: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267] والله -تبارك وتعالى- لما يخبر عن الإتيان، ويأمرهم بأحب الأشياء ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ يقوم صحابي جليل، ويقول: يا رسول الله: إن أحب أموالي إليّ برحاء، انظر يا رسول الله، تصدق بها يا رسول الله، أضعها أين؟ من كان هذا الصحابي الذي نزلت فيه الآية؟ أبو طلحة ؓ، قال لما سمع الآية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، قال: إن أحب مالي إليّ برحاء، كانت حديقة عظيمة جدًا تقدّر بالآلاف، الواحد لكي يتصدق منا يبحث عن الشيء القديم.

فانظر يا رسول الله، فقال: «أرى أن تجعلها في الأقربين».

ودائمًا الإنسان لما يتصدق يعلم أن الصدقة تقع في يد الله -تبارك وتعالى- قبل يد الفقير، والله المثل الأعلى، فالإنسان يعطي أفضل الأشياء عنده، ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، فهذا كان من كرم عمر ؓ أن فتح المسألة، في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف أيضًا، لو واحد نزل ضيف عند فلان يأكل من هذه الأرض، لكن بشرط لا يدخر، هذا معنى (غير متمول فيه، أو غير متأثر فيه).

(وعنه أيضًا قال: قال عمر للنبي، P: إن المائة سهم التي بخير لم أصب مالا قط أعجب إليّ منها، وقد أردت أن أتصدق بها. فقال P: «احبس أصلها وسبّل ثمرتها» رواه النسائي وابن ماجه).

يبقى الأصل خرج عن يده، سبّل ثمرتها، الربيع الذي يخرج منها على الفقراء، على المساكين، على المحاوچ، على ذوي القربى، على ابن السبيل، بمعنى «احبس أصلها وسبّل ثمرتها» اجعلها لابن السبيل.

قال: (وهذا وصف المشاع)، هذا الذي يذكره هو الشيء المشاع.

### بماذا يحصل الوقف؟

الوقف (يحصل بأحد أمرين: بالفعل، مع دليل يدل عليه)، أيها أقوى؟ بالفعل أم بالقول؟ الأقوى بالقول، لماذا قدّم الفعل؟ لأن الفعل محصور، أما القول مقدّم على الفعل، ولكن هو آخره لأن فيه



تفاصيل كثيرة جدًا، لكن القول: أوقفت، حبّست، سبّلت، سكّنت، هذه كلها لا تحتل شيء، لكن هذا الفعل ليس قول، بل لابد فيه من نية.

قال: (يحصل بأحد أمرين: بالفعل، مع دليل يدل عليه، كأن يبني بنيانًا على هيئة المسجد، ويأذن إذنا عامًا بالصلاة فيه) وانتبه إلى كلمة (إذنا عامًا) لماذا؟ سنستفيد منها، ممكن أخ من إخواننا يكون مثلاً صاحب شركة، ومعه مجموعة من العمال، واشترط عليهم ألا يخرجوا تصلوا في المسجد، المسجد بعيد، وهذه الغرفة ساعملها مسجد لكم أتم فقط، فهو أذن لهم العمال يصلوا فيها جماعة، لأن الجامع الذي بجوارهم جامع بعيد، فيؤخروا العمل، فهذا ليس إذن عام، هل بمجرد الإذن الخاص هذا هذه الغرفة، أو هذا المكان خرج عن يد المالك؟ لا لم يخرج، فهمت ما معنى كلمة إذن عام؟ يبقى فيه فرق بين الإذن العام، والإذن الخاص.

قال: (ويأذن إذنا عامًا بالصلاة فيه أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذنا عامًا) كررها مرة ثانية (بالدفن فيها) لماذا كلمة إذن عام مع المقبرة؟ لأن ممكن إنسان مكان خالي يأذن إذن عام بالدفن فيه، بمعنى: أنه رأى أن المقابر مزدحمة، وجيرانه مات لهم ميت، فقال لهم: ادفنوه، هل معنى ادفنوا في هذه المقابر أنها خرجت عن يده عن ملكه أوقفها؟ لا، هذا ليس إذن عام، هذا إذن خاص، هذا معنى (بالدفن فيها). (أو سقاية ويشرعها لهم، ويأذن في دخولها) السقاية يعمل سقاية أو شيء، ويأذن في دخولها (لأن العرف جار بذلك، وفيه دلالة على الوقف، فجاز أن يثبت به كالقول) يعني محل نظر، لا نسلم بهذا الكلام مائة في المائة، كلمة (لأن العرف جارٍ بذلك) بعض الناس يقول سبيل سبيل، وسبيل، والناس تأخذ منه وتشرب منه، ولكن هو لم يسبله، ولا هو أوقفه، ولا هو حبسه، فلذلك لابد من نية، إذن الفعل لابد فيه من نية.

قال: (أو نثر نثارًا)، يقول: وجرى من جرى من قدّم طعامًا لضيافته يعني واحد دخل عليه ضيف، ثم وضع له أكل، وأذن له في الأكل، طبقًا هذه ليست كهذه، فيه خلاف، ولكن هو يجربها مجرى الوقف.

(أو نثر نثارًا) وهو ما يفعلونه في الأفراح، لكن هذا كله لابد فيه من النية، إنسان بنى مسجد، إنسان بنى مقبرة وأذن فيها، مع هذا الإذن لابد أن يحتاج إلى نية مع هذا الشيء.

(ويحصل بالقول أيضًا، وله صريح وكناية، فصريحه: وقفت وحبست وسبلت متى وقف بواحدة منها صار وقفًا لأنه ثبت لها عرف الاستعمال، وعرف الشرع بقوله  $P$  لعمر: «إن شئت حبست أصلها وسبّلت ثمرتها» فصارت كلفظ الطلاق.

وإضافة التحجيس إلى الأصل والتسجيل إلى الثمرة لا يقتضي المغايرة في المعنى، فإن الثمرة أيضًا محبسة على ما شرط صرفها إليه).

الكلام في محل نظر، هو يريد أن يقول: أن القول كما ذكرنا أنه أقوى في الوقف عن الفعل، لكن الذي محل نظر هنا، الذي قال: لو وقف شيء بالقول، هذا يكون مثل الطلاق، يعني يريد أن يقول أن الطلاق ليس فيه هزل، كذلك الوقف ليس فيه هزل، لو واحد قال: وقفت هذا المكان لله، فلا يصح أن يرجع فيه، هو يقيسها على الطلاق، لكن هذا القياس محل نظر، لماذا؟ الطلاق اللفظ الصريح ليس فيه خلاف بين الأئمة الأربعة، فلفظ الطلاق، لو واحد قال لزوجته: أنا أعزك، وأنت أحب النساء إليّ، وأنت كذا، وأنت كذا، اذهبي فأنّ طالق، يمزح معها، ما حكم هذا؟ يقع الطلاق، هذا ليس فيها خلاف، وحدث على عهد الصحابة، لكن لم يكن مزاح بهذه الطريقة، هي واحدة مخادعة، والحديث في أبو داود، وصححه الشيخ الألباني، أريد أن تطيب خاطري بشيء، قال لها: أمري، تحت أمرك، قالت: أريد أن أطلقك تطليقة، فقال لها: أهذا فقط؟! فقال لها: أنت طالق، فصلّى مع النبي  $P$  ورجع، كانت هي حامل متم وضعت، وذهب إلى النبي  $P$  يبكي، قال: خدعتني خدعها الله يا رسول الله، قال: «بانت منك امرأتك»، هذه بينونة لا يصح أن يرجعها إلا بمهر جديد، وعقد جديد، ويخطبها من جديد؛ لأن العدة انتهت بهذا ﴿وَأُولَئِذَا الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 4].

فقال له: «بانت منك امرأتك»، فقال: يا رسول الله أنا أمزح.

«ثلاث هزلهن جد، وجدهن جد»، الهزل والجد فيهم واحد.

فهنا يستدل على أن لفظ الطلاق لفظ محكم، الذي هو الصريح، لا يصح الرجوع فيه، كذلك الوقف بالقول، ولكن هذا محل نظر، لماذا محل نظر؟ لأنه كما قدّمنا الوقف مختلف فيه أم متفق عليه؟ مختلف فيه، على التفصيل الذي عند الأحناف كما ذكرنا، لكن الطلاق متفق عليه، اللفظ الصريح،

أضف إلى ذلك قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: «ثلاث هزلهن جد، وجدهن جد»، النبي P قال: «ثلاث»، إذن هؤلاء الثلاثة المحصورون ما عداهم فيه خلاف، لكن نقول أن القول وإن كان قويًا لكن يحتاج إلى نية؛ لأن بعض الناس يذكر الشيء ولا يفهم، سبّلت، حبست، هذه ليست معروفة، ودائمًا الذي ذهب إلى السعودية يشاهد رجل يتمر بأكل سبيل، سبيل، سبيل، الماء سبيل، وهو لا يقصد وقف، يقصد صدقة، فلذلك لابد من النية.

قال: (وكنايته: تصدّقت، وحرّمت، وأبّدت فليست صريحة لأنها مشتركة بين الوقف وغيره من الصدقات والتحريمات).

فلا بد فيها من نية الوقف)، وكذلك النية لابد مع الفعل (فن نوى بها الوقف لزمه حكمًا؛ لأنها بالنية صارت ظاهرة فيه).

ما لم يقل: على قبيلة كذا، أو طائفة كذا أو يقرن الكناية بحكم الوقف كقوله: تصدّقت به صدقة لا تباع، أو لا توهب، أو لا تورث؛ لأن ذلك كله لا يستعمل في غير الوقف).

يريد أن يقول لك: أن الكناية لابد فيها من نية، (ما لم يقل: على قبيلة كذا) فهذا حدد (أو طائفة كذا، أو يقرن الكناية بحكم الوقف، كقوله: تصدّقت به صدقة لا تباع، أو لا توهب، أو لا تورث؛ لأن ذلك كله لا يستعمل في غير الوقف).

## فصل

### شروط الوقف

يقول: (وشروط الوقف سبعة) سبعة شروط يذكرها لنا، تجد عند بعض العلماء بخلاف الحنابلة يذكر شروط الوقف أكثر من هذا، فلا تستغرب، يمكن الشرط الواحد مفصله أكثر من شرط، عند الشافعية وعند غيرهم، ممكن يذكر شروط أقل من ذلك، أو أكثر من ذلك، فلا تستغرب.

(شروط الوقف سبعة:

الشرط الأول: كونه من مالك جائز التصرف، أو ممن يقوم مقامه).

إذن لكي يكون وقف صحيح، لابد الذي يقف أن يكون مالك، مالك لهذه العين، مالك لهذه الرقبة، ويكون مع ملكه جائز التصرف، **ما معنى جائز التصرف؟** يقول: **(فلا يصح من محجور عليه، ولا مجنون)** يبقى جائز التصرف، لكن الإنسان المحجور عليه ليس عنده أهلية مالية، يبقى لا يتصرف في ماله، يبقى إذا كان محجور عن ماله، وعن التصرف فيه، فكيف يوقف الشيء؟ والوقف إخراج عن الملك، فلذلك لا يصح من محجور عليه، ولا مجنون، الإنسان المجنون لا يصح وقفه.  
لم يكن من مالك، ممكن المالك يأذن للوكيل، أو ممن يقوم مقامه، كوكيله فيه..

**(الشرط الثاني: كون الموقوف عيناً يصح بيعها، فلا يصح وقف أم ولد وكلب وخمر ومرهون).**

**(كون الموقوف عيناً يصح بيعها)** (كون الموقوف عيناً) هذا احتراز للمنفعة، يبقى هو وقف عين، ليس وقف منافع فقط، العين نفسها موقوفة، يبقى **(كون الموقوف عيناً)** هذا احتراز من المنفعة فقط.

قال: **(يصح بيعها)** ولابد أن يصح بيعها.

**(فلا يصح وقف أم ولد)** أم ولد تعريفها: أم الولد هي الأمة التي أحبلها سيدها، هذه تعتق بموت السيد، وأما تعتق بموت السيد، ينفع هو الآن يوقفها؟ لو مات ستخرج من يده، فلا تنفع، لأن الوقف على التأبيد، وليس على التوقيت، فلا يصح وقف أم ولد؛ لأنها تعتق بموت سيدها، لكن يصح وقف العبيد، ولأنه ليس هناك عبيد الآن، فلن نطيل في المسألة لكي لا نشغلكم.

قال: **(فلا يصح وقف أم ولد وكلب)** الحنابلة فتحوها الكلب عموماً، حتى الكلب المعلم، وهذه فيها خلاف، هل الكلب يصح وقفه أم لا يصح وقفه؟ يصح وقفه، لعله كلب معلم، هذه المسألة مبنية على هل يجوز بيع الكلب المعلم أم لا يجوز؟ فمن قال: يجوز بيعه، قال: يجوز وقفه، وهذا هو الراجح، إذا كان كلب معلم، كلب صيد، كلب معلم يجوز وقفه، أما الكلب الغير معلم لا يجوز بيعه، ولا يجوز وقفه، بل النبي عليه الصلاة والسلام- أخبر أن الذي يقتني كلب ينقص من أجره كل يوم قيراط، والقيراط مثل جبل أحد، إلا كلب صيد، أو زرع، أو حرث، أو ماشية.

وأيضاً النبي ﷺ أخبر أنه لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة أو كلب، تخيل الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة أو كلب، تخيل ممكن يكون قلبك فيه صور كثيرة جداً، فيه كلاب تعوي كثيرة جداً، فيه آلهة سوى الله تبارك وتعالى-، نعم أنت تصلي وتصوم وتعبد ربنا، وتشرك بالله، إي والله، ممكن يكون

فيه آلهة، لذلك تأخر النصر كثير من الناس من المسلمين فيه آلهة في قلوبهم سوى الله تبارك وتعالى-، نسأل الله I التوحيد الخالص، ونعوذ به أن نشرك به شيئاً نعلمه، ونستغفره لما لا نعلمه، ممكن الإنسان يكون يصلي ويصوم، ومشرك بالله تبارك وتعالى-، فلذلك انتبه! الإنسان دائماً يتفقد قلبه، هل أنا موحد ربنا بشكل صحيح؟ هل أنا أعبد ربنا بشكل صحيح؟ هل إلهي واحد وهو الله - تبارك وتعالى-؟ أم هناك آلهة كثيرة جداً؟ زوجتي، وعيالي، والتاكسي، والعربية، والمال، والوجاهة، والمنظرة، والمنظرة، والأبهة، والمشixe، كل هذه آلهة، وصدق الله ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: 23] الهوى أنت تهوى ماذا؟ يا ترى ما إلهك؟ فداً هذه تحتاج إلى وقفة، لا أحد يقول أنا موحد، والحمد لله أنا مسلم، لا، إذا كان أبو الأنبياء وإمام الحنفاء خاف على نفسه، وقال: ﴿وَاجْتَنِبْنِي وَتَبَيَّ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 35] قال العلماء: فمن يأمن على نفسه بعد أيدينا إبراهيم U، نسأل الله I التوحيد الخالص، ولا تنتصر الأمة يا إخوة والله لا تنتصر- الأمة إلا إذا كانت في النقطة في القمة في التوحيد، الذي حدث، وهزيمة المسلمين وعدم النصر، هذا لقلة التوحيد في القلب، نحن كطلبة علم، وندرس توحيد، وندرس توحيد، لا، نحن نحتاج أن ندرس توحيد من جديد، التوحيد ليس ألوهية، وأسماء وصفات، التوحيد بخلاف ذلك، التوحيد هو شيء قلبي أكثر ما هو شيء نظري، فأنت لو بحثت، ووقفت ووقفت صدق مع نفسك، ستجد فيه شركيات، وفيه آلهة، وليس إله واحد، أصل العبادة ليست صلاة وصيام فقط، لا، ستجد آلهة، نسأل الله تبارك وتعالى- العفو والعافية.

يقول: (وكلب) يبقى الكلب غير المعلم لا يجوز وقفه، ولا يجوز بيعه، (وخمر)، النبي عليه الصلاة والسلام- لعن في الخمر عشرة: بائعها، وعاصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وغير ذلك.

(ومرهون) لماذا لا يصح وقف الشيء المرهون؟ لأمرين: الأمر الأول: أن ماله إما أن يعود إلى صاحبه، وإما أن يُباع، ويصير ثمن لهذا الشيء، فصيره أصلاً مجهول، مصير الرهن مجهول، فذلك لا يجوز وقف الرهن.

قال: (وينتفع بها نقداً مباحاً مع بقاء عينها) كلمة (مع بقاء عينها) هذا احتراز من استهلاك العين، يعني كما قدمنا منذ قليل، لو واحد وقف شمع على مسجد، فلا يصلح، هذا معنى كلامه: (مع بقاء عينها).



يضرب أمثلة، هذا عند الحنابلة، وإن كان المالكية يخالفوها، (كالعقار) وهي الأرض (والحيوان) واحد أوقف فرس أو شيء (والسلاح. قال الإمام أحمد: إنما الوقف في الأراضيين والدور على ما وقف أصحاب رسول الله، P، وقال فيمن وقف خمس نخلات على مسجد: لا بأس به) ما معنى: (خمس نخلات على مسجد)؟ أنه يوقف العين، ويستل الثمرة، بمعنى ريعها، ثمها يُصرف على الفقراء، يُصرف على المساكين، يُصرف على أهل هذا المسجد، وطلاب العلم الذين يفتروا يفتروا على تمر. هذا لما سئل الإمام أحمد وقف خمس نخلات على مسجد، قال: لا بأس به.

(وقال النبي P: «أما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله» متفق عليه.

قال الخطابي: الأعتد: ما يعده الرجل من مركب وسلاح وآلة الجهاد).

يبقى خالد احتبس أذراعه، استدلوها بها على جواز تسبيل أو وقف السلاح وغيره، وأيضا العلماء استدلوها بها على أشياء في الزكاة، على زكاة عروض التجارة، وأيضا استدلوها بها على هل يجوز الوقف على النفس؟ أم لا يجوز الوقف على النفس؟ ممكن واحد يوقف شيء على نفسه؟ هذه مسألة جميلة، والفقهاء ذكروها، وهي ستأتي لمن شاء الله- ممكن واحد يوقف شيء على نفسه، ممكن تستغرب لها، يوقف شيء على نفسه، ما العبرة والعلة؟ يجوز أو لا يجوز؟ الراجح: يجوز، الحنابلة أنفسهم عندهم قولين فيها، والراجح: الجواز.

خالد كان احتبس هذه الأذراع على قول من الأقوال يجاهد بها.

(وعن أبي هريرة مرفوعاً: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبعه ربه وروثه وبوله في ميزانه حسنات» رواه البخاري).

فضل من ربنا تبارك وتعالى-، لو واحد احتبس فرس إخلاصاً لله Y، للجهاد عليه في سبيل الله، تخيل شبعه، كل ما يأكل، هذا في ميزان حسناته، ربه أيضاً في ميزان حسناته، روثه، بوله، سبحان الله، هذا كله في ميزان حسنات صاحبه، «في ميزانه حسنات»، يا سبحان الله! إذا كان هذه الأشياء من رب الأرض والسماء في ميزان حسنات هذا الإنسان الواقف، فكيف بغيرها، وكيف بغيرها من الحسنات التي يفعلها الإنسان تقريباً إلى الله Y؟ رحمة الله Y رحمة عظيمة واسعة، ولكن

الإنسان دائماً يرضى بفضل الله وبرحمته الله، يرضى بنعم الله وتبارك وتعالى - ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: 6]، دائماً لا يشكر النعمة، ودائماً يرى أن النعم أكثر من النعم، والعكس كذلك.

(قالت أم معقل: يا رسول الله: إن أبا معقل جعل ناضحه في سبيل الله. فقال: «أركيه فإن الحج من سبيل الله») هذا صححه الشيخ الألباني.

أم معقل كانت تريد أن تحج، وذهبت إلى أن تحج، وتأخذ الجمال، قال لها زوجها أبو معقل: أنا أوقفته في سبيل الله، فقال لها النبي -عليه الصلاة والسلام-: «أركيه، فإن الحج من سبيل الله»، هذا دليل على جواز أن الإنسان يوقف الحيوان.

قال: (وروى الخلال عن نافع أن حفصة ابتاعت حلياً بعشرين ألفاً حبسته على نساء آل الخطاب، فكانت لا تخرج زكاته).

حفصة ابتاعت حلياً، ابتاعت: أي اشترت، هذه من ألفاظ الأضداد، وهذه اللغة العربية هي اللغة الوحيدة من اللغات التي تعطي المعنى وضده، لغتنا الجميلة، اللغة العربية بكلمة واحدة تعطي المعنيين، كما قال Y: ﴿وَمِنْ زَوَائِهِمْ بَرَزَخُ﴾ [المؤمنون: 100]، من وراءهم بمعنى: أمامهم، أي: القبر، أيضاً ربنا ذكر ﴿وَوَكَانَ زَوَّاءُهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ [الكهف: 79] لو كان ملك فلماذا خرقوا السفينة، لأنهم خلفوه، وراءهم أي: أمامهم، فخافوا منه، فخلعوا لوح السفينة.

فمعنى ابتاعت، أي اشترت، فهي كانت تعمل صدقة، وهذه الصورة أيضاً بعض إخواننا جزاهم الله خيراً يعملها، لكن في صورة ثانية، يعني بعض إخواننا جزاهم الله خيراً، يقول أنا أرصدت خمسة آلاف، يجعل خمسة آلاف معه، بحيث الذي يجعل مثلاً سلف، أو كذا، إنسان يزوج ابنه، يزوج ابنته، إنسان يحتاج يستلفهم منه، ثم يردهم مرة ثانية، فبعض الناس يتاجر في الحسنات، هو يجعل هذه وقف لله تبارك وتعالى -، هذه الخمسة آلاف، أخرجهم عن يده، ليسوا ملكه، لكن محمد أرادهم، أحمد أرادهم، علي فلان، يأخذهم، ويردهم مرة ثانية، فكذلك حفصة ابتاعت حلي، اشترت حلي بعشرين ألف، حبسته على نساء آل الخطاب، فكانت لا تخرج زكاة، ما معنى: حبسته على نساء آل الخطاب؟ الآن حتى ذهب الزوجة هو يشتريه، ثم يبيعه، وهذا لا يجوز إلا برضاء الزوجة؛ لأن هذا المال من المهر، ومهر الزوجة ليس حق لأبيها، ولا لزوجها، ولا لأخيها، ولا أحد من أقاربها، هذا المال خاص بالزوجة، لو طابت نفسها فحذه وبعه لا إشكال، لكن يبيعه ويكون على الزوج دين، هذه

أحكام مهمة جدًا، لو مات محبوبس عن الجنة، إلى أن تؤدي عنه، فهذا أصبح دين عليك، هذه أحكام عظيمة جدًا، لأن بعض إخواننا يعاملوا الزوجة معاملة قاسية، يقول: لا إشكال، أنا تعبت ولازم تساعدني، لا ليس لازم، فانتبهوا لهذه الأحكام.

(فلا يصح وقف مطعم ومشروب غير الماء، ولا وقف دهن وشمع وأثمان وقناديل نقد على المساجد، ولا على غيرها؛ لأن ما لا ينتفع به إلا بإتلافه لا يصح وقفه؛ لأنه يراد للدوام ليكون صدقة جارية، ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه).

بمعنى ماذا؟ قال: (فلا يصح وقف مطعم ومشروب غير الماء) لماذا؟ لأن المطعم هذا يذهب، كذلك المشروب، كوب حلبة، أو كوب نسكافيه لا يصح الواحد يوقفها.

(فلا يصح وقف مطعم ومشروب غير الماء، ولا وقف دهن وشمع وأثمان وقناديل نقد على المساجد، ولا على غيرها).

فلا يصح وقف مطعم لأنه يذهب، ومشروب يذهب، (غير الماء) الماء مشروب، وفعلاً الماء لا يصح وقفه، لكن لماذا قال: يصح وقفه؟ لا، هو لا يقصد الماء المجموع، يعني لو زجاجة ماء مثلاً ماء بركة، زجاج ماء البركة هذه لا يصح أن يوقفها أحد، لكن يصح أن يتصدق بها، لكن كوقف لا، إنما هو هنا استثنى، قال: (غير الماء) يقصد عين ماء، بئر، إنسان حفر بئر، والبئر ماؤه تنضح تنضح لا تنفذ إلا أن يشاء الله، لا تنفذ غالباً، فهذا معناه: يجوز هذا الشيء، يبقى سبيل هذا البئر وحفره لابن السبيل، الناس تشرب منه، الحيوانات الطيور، يجوز، بخلاف ذلك الماء المجموع في جركن مثلاً أو شيء، لا يصح الإنسان يوقفه، ولكن ينفع يتصدق به؛ لأنه يذهب عينه.

(ولا وقف دهن وشمع) أيضاً لنفس العلة؛ لأنه ينفذ.

(وأثمان) أثمان: بمعنى المال، هذا عند الحنابلة، المالكية يجوزوا هذا الشيء، وقولهم جيد وجميل، والإمام مالك فتح المسألة، وكلامه جميل، الأثمان هذه لا يصح على قول الحنابلة إلا في حالة، في حالة إنسان يأتي بمال يشتري بها كتب علم، تكون وقف على طلبة العلم، أو يشتري بها مصاحف، يأتي بمال يشتري به مصاحف يكون في المساجد وقف على المسجد، أو إنسان أيضاً بالنسبة للأثمان يشتري به بئر ماء، ويحفر البئر، وتكون هذه أيضاً وقف لله تبارك وتعالى، يبقى نضت وتحولت من مال إلى عين، من أثمان إلى عين.

قال: (وقناديل نقد على المساجد، ولا على غيرها؛ لأن ما لا ينتفع به إلا بإتلافه لا يصح وقفه) يبقى الأشياء التي كلها تتلف لا يصح وقفها (لأنه يراد للدوام ليكون صدقة جارية، ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه). هذا الشرط الثاني.

**(الشرط الثالث:** كونه على جهة بر وقرية: كالمساكين والمساجد والقناطر والأقارب والسقايات وكتب العلم؛ لأنه شرعٌ لتحصيل الثواب. فإذا لم يكن على بر لم يحصل مقصوده الذي شرع لأجله).

إذن الشرط الثالث من شروط الوقف: كونه على جهة بر وقرية، جهة بر وقرية لماذا؟ لأن هذا الأصل في الوقف؛ لأن الإنسان يريد أجره وثوابه وزخره عند الله تبارك وتعالى.

(كالمساكين، والمساجد، والقناطر، والأقارب، والسقايات) الإنسان يعمل سقاية، (وكتب العلم) يشتري كتب علم، ويوقفها على طلاب العلم.

(لأنه شرعٌ لتحصيل الثواب. فإذا لم يكن على بر لم يحصل مقصوده.

قال في الكافي، فإن قيل: كيف جاز الوقف على المساجد، وهي لا تملك؟، نحن قلنا: لكي الإنسان يوقف شيء، لا بد أن يوقفه على جهة تملك، المسجد لا يملك، هل المسجد يملك، فيسألوا ابن قدامة يقولوا: (فإن قيل: كيف جاز الوقف على المساجد، وهي لا تملك؟ قلنا ابن قدامة: الوقف إنما هو على المسلمين، لكن عَيْنَ نَفْعًا خاصًا لهم)، يبقى الوقف على الأشياء التي لا تملك لا يصح، لا يصح الوقف على من لا يملك، مثل ماذا لا يملك؟ مثل العبد، العبد لا يملك، لأن العبد ملك لسيده، وكذلك أم الولد، أم الولد لا ينفع، وكذلك العبد المدبر، ما معنى مدبر؟ يعني يُعتق عن دُبر، طلاب العلم بعضهم ينطقها دُبر خطأ، عن دُبر بالضم، يعني سيده مجرد أن يموت العبد يُعتق، كذلك الميت، ينفع الإنسان يوقف على ميت؟ لا ينفع، كذلك الحمل، الحمل الذي في البطن، لو واحدة حامل يوقف على ما في بطنها، لا نعرف هذا الحمل ينزل حي ينزل ميت، لا ينزل أصلاً، يكون حمل كاذب، الله أعلم، وكذلك لا يصح الوقف على الملائكة، ولا على الجن، ولا على الشياطين، لا بد الجهة تكون جهة تملك، فابن قدامة يقول: الوقف إنما على المساجد بمعنى على المسلمين.

(فلا يصح على الكنائس، ولا على اليهود والنصارى، ولا على جنس الأغنياء والفساق وقطاع الطريق؛ لأن ذلك إعانة على المعصية. وقد غضب النبي P، حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من

التوراة، وقال: «أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ ألم آت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي موسى حيًا ما وسعه إلا إتباعي».)

(فلا يصح على الكنائس) لا يصح الإنسان يوقف شيء على الكنائس، وإلا أنت توقف شيء لأنك تحتاج إلى بر وقربى، لا يصح على الكنائس (ولا على اليهود والنصارى) هذا إجمالاً.  
(ولا على جنس الأغنياء) الإنسان لا يوقف عليه شيء أنه غني (والفساق) لأن فيها إعانة على المعصية (وقطاع الطريق؛ لأن ذلك إعانة على المعصية).

(وقال الإمام أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة، وماتوا) انتبه من هذه الفتوى، (وقال الإمام أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً كثيرة، وماتوا ولهم أبناء نصارى فأسلموا) ربنا شرح صدورهم للإسلام، وحبب إليهم الإيمان فأسلموا، أسلموا بعد وفاة أبيهم، (فأسلموا والضياع بيد النصارى، فلهم أخذها وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم).

**المعنى:** إنسان يهودي أو نصراني عنده أولاد، ثم أوقف ماله على أولاده، ثم مات، فالمال يذهب إلى الأولاد أي أولاد النصارى، هو أوقف هذا المال عليهم، ثم مات، وهم أسلموا، يا ترى يأخذوا المال أم لا يأخذوه؟

**لماذا؟**

لحديث النبي P: «لا يرث المسلم الكافر»، لكن هم من فضل ربنا عليهم أسلموا بعد موته، فالإمام أحمد أفتى قال: (فلهم أخذها) وليس ذلك فحسب (وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم).

(لكن لو وقف على ذي أو فاسق أو غني معين صح).

(لكن لو وقف على ذي) ذي: يهود أو نصراني (أو فاسق أو غني معين) يبقى ليس جنس الفساق، ولا جنس اليهود، ولا جنس النصارى، ولا جنس الأغنياء، لا هذا واحد مسلم أوقف شيء على واحد يهودي، واحد مسلم أوقف شيء على جاره النصراني، واحد أوقف شيء على إنسان فاسق معين بعينه، يصح أم لا يصح؟ هنا قال: (يصح) إنما في الأول لماذا قال أنه لا يصح؟ لا يصح إجمالاً، لا يصح على جنس اليهود، أو جنس النصارى، جنس الفساق، جنس الأغنياء، ما دليله أنه يصح على ذي معين؟



قال: (لما روي أن صفية بنت حيي زوج النبي، P، وقفت على أخ لها يهودي).

وهذه صفية بنت حيي وهي زوج النبي عليه الصلاة والسلام، وقفت على أخ لها يهودي، أخ لها كان يهودي فهو تريد أن تتألفه، فأوقفت عليه هذا المال، وهذا من فقهما أنها أوقفت عليه هذا المال لكي تتألفه، كذلك الإنسان المسلم لو وجد إنسان نصراني أو كذا أن يعطيه شيء، إذا كان ربنا تبارك وتعالى- جعل المؤلفة قلوبهم نصيبًا من الزكاة، فمن باب أولى إذا وجدت فيه من باب التأليف أن تتألفه، ممكن توقف عليه شيء.

المؤلفة قلوبهم كما أخذنا في الزكاة قسمان:

مؤلف كافر. مؤلف مسلم.

مؤلف كافر ترغب في دخوله إلى الإسلام، ومؤلف مسلم تخاف من خروجه من الإسلام، فهذا إيمانه ضعيف مززعج، فأنت تعطيه لكي لا يفلت، الثاني تعطيه المؤلف اليهودي لكي يدخل في الإسلام، فإذا كان ربنا جعل لهم نصيب ليس من الصدقات، ولكن من الزكوات، وإن كانت الآية في سورة التوبة بلفظ الصدقات، لكن المراد بها الزكوات، فمن باب أولى يجوز الوقف على معين سواء كان يهودي أو نصراني بالشرط الذي ذكره: أن يتألفه، أو إنسان فاسق أو شيء بحيث أنه يرى فيه الرجاء، ويرى أن فيه خير فيتألفه، فلعله يحسن إيمانه، يزداد إيمانه، تزداد طاعته، فيجوز له هذا الشيء.

نسأل الله تبارك وتعالى- أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه، اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك، اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك، اللهم إنا نسألك الجنة، وكل ما قرب منها من قول وعمل، ونعوذ بك من النار وكل ما قرب منها من قول وعمل، اللهم إنا نسألك الجنة، ونعوذ بك من النار، اللهم إنا نسألك الجنة ونعوذ بك من النار، فقد جاء في حديث النبي عليه الصلاة والسلام:- «ما من مسلم يسأل الجنة ثلاثًا إلا قالت الجنة: اللهم اجعله من أهلي، وما من مسلم يستعيز بالله من النار ثلاثًا إلا قالت النار: اللهم أجره مني»، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

انتهى الدرس الأول أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء..



(تابع شروط صحة الوقف - أحكام الوقف - مصرف الوقف - ناظر الوقف)

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

**ثم أما بعد:** كنا نتكلم عن الوقف، وذكرنا شروط الوقف، وقلنا أن الوقف له شروط، وقبل ذلك عرفنا الوقف، وقلنا أن الوقف له تعريفات عند العلماء، تعريف الشافعية اخترناه.

**وذكرنا أن الوقف له شروط سبعة، أخذنا ثلاثة شروط.**

**الشرط الأول:** كونه من مالك جائز التصرف.

**الشرط الثاني:** كون الموقف عميًا يصح بيعها.

**الشرط الثالث:** كونه على جهة بر وقربة.

الفقه الإنسان يدرسه لكي يتعبد به الله -تبارك وتعالى-، وعود نفسك على ذلك، الأصل في العلم الإنسان يريد أن يعبد ربنا -تبارك وتعالى-، يريد أن يجد في العبادة، لماذا؟ هو يريد الجنة، يريد رضا ربنا I، يريد الدار الآخرة، أنت تأتي المعهد وتدرس وتتعب نفسك، وكل هذا، أخلص النية لله -تبارك وتعالى-، والفقه يقربك من الله -تبارك وتعالى- وصحح عبادتك، وصحح المعاملة، فالإنسان يخلص النية لله -تبارك وتعالى-، يعلم أن الإنسان لو أخلص النية في طلب العلم من أعظم الأعمال التي تجري على العبد حتى بعد موته، فالإنسان يحضر النية، مشايخنا ربنا يبارك فيهم الذين ربونا وعلّمونا، كانوا دائماً كل محاضرة بالاسم، دفعتنا كانت حوالي ستائة، فكان بالاسم، أنت حضرت النية قبل أن تأتي، حضرت نيتك؟ ما نيتك؟ فالإنسان يخلص النية لله I، عندما تعلم ذلك ستذاكر وستجتهد، لا لكي أن تكون فقيه، أو شيخ، ويكون لك أتباع ومحبين وجمهرة، كل هذا كلام فارغ، هذا جهنم والعياذ بالله، ولكن المقصد أن تعبد ربك -تبارك وتعالى-، فجتهد في الطاعة، ومن الطاعة أن تذاكر، تذاكر دين رب العالمين -تبارك وتعالى- تدرسه لا لكي أن تكون شيخ، أو أن تكون مشهور، أو تكون كذا، ولكن تدرسه تعمل به في خاصة نفسك، ثم تعلم من يجهل بعد ذلك، لكن الأصل كعلم العلم لا يدرس لذاته، كثير من الطلبة لا ينتبه أنه يريد علم علم، علم لماذا؟ لكي يكون شيخ، لكي يكون مشهور، كل هذه نيات فاسدة، وقد تعتري الطالب في البداية، ولكن لا بد أن يوجه، ولا بد أن يعلم، فالإنسان عندما يعلم فضل الشيء، طبعاً بلا شك يقبل عليه.

فالعلم له فضل كبير، وأجر عظيم، يكفي أن أجره مع إخلاص النية، هذا هو الشرط، إخلاص النية، أجره يظل حتى بعد موت صاحبه، نسأل الله -تبارك وتعالى- أن يرزقنا وإياكم حسن الخاتمة.

وطبعًا نحن في أيام محتاجة من كل إنسان طاعة لله تبارك وتعالى، الأيام التي نحن فيها محتاجة طاعة، طاعة كل أخ، ودعاء كل أخ، والتزام كل أخ، يعني كفاية الالتزام الأجوف، لابد من الطاعة لله تبارك وتعالى، لابد من الدعاء، لابد من الاجتهاد، هل أنت ملتزم فعلاً؟ أنت ملتزم فعلاً، هل أنت لو مت الآن تقابل ربنا صح، أو تقول: رب ارجعون؛ لعلني أعمل صالحًا فيما تركت؟ فالإنسان دائماً يحتاج إلى وقفة مع النفس، يقف مع نفسه، ويقول: أين أنا من ربنا؟ أنا في أي محطة؟ الإنسان وهو منذ أن نزل من بطن أمه، وهو في محطات يسير إلى الله تبارك وتعالى، فأنت في أي محطة الآن؟ هل يا ترى الدراسة التي ملتزم بها خمس سنوات أو عشر سنوات، يا ترى ماذا عملت فيهم؟ وكيف قربت من ربنا؟ وهل تقترب أم تبعد؟ أم أنت واقف؟ والأصل لو وقفت سترجع، كما قال Y: **هَلْ لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ** [المدرش: 37]، أما الوقوف فسترجع ثانية، فربنا يرزقنا وإياكم حسن الخاتمة، ويرزقنا الإخلاص والصدق في السر والعلن، والقول والعمل.

#### **الشرط الرابع: (كونه على معين).**

(الشرط الرابع: كونه على معين غير نفسه يصح أن يملك فلا يصح الوقف على مجهول) لاحظ أن هنا في هذه المسألة الشرط الرابع صاحب المتن واحد طبعًا، بخلاف صاحب الشرح، صاحب المتن هو الشيخ مرعي، الشيخ مرعي من علماء الحنابلة المجتهدين، الشارح هو الشيخ إبراهيم بن ضويان، وهو فقيه من الفقهاء، فممكن أحيانًا الشارح يذكر شيء بخلاف الماتن، والماتن يذكر شيء بخلاف الشارح، ممكن أحيانًا تكون العملية على حسب فهم كل إنسان، فهنا نجد أن الشيخ إبراهيم ذكر شيخ، والشيخ الماتن اختار شيء ثاني.

(كونه على معين غير نفسه يصح أن يملك فلا يصح الوقف على مجهول كرجل ومسجد، ولا على أحد هذين الرجلين أو المسجدين لترده، كبعثك أحد هذين العبدین، ولأن تملك غير المعين لا يصح).

هذا الذي يريد أن يذكر، يقول: لابد كونه على معين لكن غير نفسه، هذا اختيار فيها خلاف بين أهل العلم، حتى عند الحنابلة أنفسهم، فيقول: **(كونه على معين غير نفسه يصح أن يملك فلا يصح الوقف على مجهول كرجل)**، هذا الرجل من؟ لابد أن تسميه، س ص، (ومسجد) أي مسجد؟ **(ولا على أحد هذين)** على أحد هذين ولم يسم، لا هذا ولا هذا قال: **(لترده، كبعثك أحد هذين العبدین)** أين العبد الذي باعه؟ **(ولأن تملك غير المعين لا يصح، ولا على نفسه)**، هذه المسألة المختلف فيها عند العلماء:

**هل يصح الوقف عن النفس؟** ممكن إنسان يوقف شيء على نفسه؟ أم لا يصح؟

قولان عند الحنابلة: قال: **(ولا على نفسه عند الأكثر)** عند أكثر أهل العلم.

**(نقل حنبل وأبو طالب عن الإمام أحمد -رحمه الله: ما سمعت بهذا)** هذه عادته -رحمه الله-، عادة الإمام أحمد في جميع فتاواه، أحب إليّ كذا، أكره كذا، أرجو كذا، لا بأس به أخشى- كذا، أكره كذا، لا يجوز في المسألة، طبعاً هذا ليس من جهل منه، هذا من ورعه -رحمه الله-، ولا بد نتعلم هذا الورع العالي، يأتي طالب علم صغير ويجزم في معضلات المسائل التي لو عرضت على الشافعي أو الإمام أحمد أو مالك أو أحد الأئمة الأربعة لقال: لا أدري، على ماذا يدل هذا؟ هذه الجرأة تدل على الجهل، وعدم العلم.

فالإمام أحمد يقول: **(ما سمعت بهذا)** هل هو لم يسمع فعلاً؟ لا، سمع طبعاً، ويفهم المسألة، ويعرف المسألة، ويعرف الخلاف، لكن هذا من ورع الإمام أحمد -رحمه الله-، كأن معنى الكلام لا أعرف فيها حديث، أو أنه لم يبلغني حديث، وإلا حديث خالد ٢ يدل على جواز الوقف على النفس، احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله، فكان هو حبسها على نفسه، وكان يجاهد في سبيل الله.

فقال الإمام أحمد: **(ما سمعت بهذا ولا أعرف الوقف إلا ما أخرجه الله تعالى)**، يعني معنى الكلام أن أصل الوقف يخرج عن ملك الواقف، فكيف أنت توقف شيء ثم تنتفع به؟ هذا معنى الكلام، ولكن لا مانع من ذلك أن الإنسان يوقف شيء، يعني عنده مكتبة علمية مثلاً



يوقفها، إن كان فقيه مثلاً فيوقف المكتبة، وعلى من يليه بعده، على أولاده وعلى الفقهاء بعد ذلك، يجوز هذا الشيء.

قال: (ويصرف في الحال لمن بعده، كمنقطع الابتداء) هذا القول المشهور.

### الراجح في مسألة الوقف على النفس:

(وعنه -أي: عن الإمام أحمد-: يصح) وهذا هو القول الراجح في المسألة، وهو الجواز.

(قال في التنقيح: اختاره جماعة منهم ابن أبي موسى والشيخ تقي الدين -ابن تيمية-، وصححه ابن عقيل والحارثي وأبو المعالي في النهاية وغيرهم.

وعليه العمل في زمننا وقبله عند حكامنا، وهو أظهر).

المرداوي يقول في الإنصاف: (وهو الصواب، وفيه مصلحة عظيمة، وترغيب في فعل الخير) وهذا هو الراجح، كأنه أيضاً جماعة كبيرة من أهل العلم ذكروا هذا الشيء، منهم ابن عقيل، وأبي موسى، والشيخ تقي الدين، والحارثي، والمرداوي الحنبلي في كتابه "الإنصاف في معرفة **الراجح من الخلاف**" المذهب الحنبلي، وهذا الصواب، فلا إشكال أن يوقف إنسان شيء على نفسه في حياته، وبعد وفاته ينتقل لغيره.

### مسألة الوقف على الغير والراجح فيها: الجواز

يقول: (وإن وقف شيئاً على غيره، واستثنى غلته أو بعضها مدة حياته) هذه مسألة أخرى، مسألة الوقف على النفس الراجح فيها الجواز، مسألة أخرى: إن وقف شيئاً على غيره، هو لم يوقف على نفسه، لكن استثنى، استثنى ماذا؟ استثنى الذي يخرج منها الغلة استثنى غلته أو بعضها مدة حياته، أو مدة معينة، مؤقتة، له أو لولده، قال: (صح الوقف والشرط)، **ما الدليل؟**

قال: (احتج أحمد بما روي عن حُجر المدري أن في صدقة رسول الله  $\mu$ ، أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر).

هذا يجوز، وهو الراجح فعلاً، لو أن إنسان أوقف شيء على غيره، ثم قال: إني سأنتفع به طوال حياتي، ولولدي من بعدي، يصح هذا الشيخ، اسمه: الوقف المستثنى، أو الاستثناء في الوقف، يصح الوقف، ويصح الشرط.

قال: (ويدل له أيضًا قول عمر  $\tau$  لما وقف: "لا جناح على من وليها أن يأكل منها، أو يطعم صديقًا غير مُتَمَوِّلٍ فيه) ما معنى غير مُتَمَوِّلٍ؟ يعني لا يدخر، لا يأخذ منه.

(وكان الوقف في يده -في يد عمر- إلى أن مات، ثم بنته حفصة ثم ابنه عبد الله).

قال: (ولا على من لا يملك) يعني لا يصح (ولا على من لا يملك كالرقيق ولو مكاتبًا، والملائكة والجن والبهائم والأموات لأن الوقف تمليك، فلا يصح على من لا يملك. ولا على الحمل استقلالاً بل تبعًا)، هذا الذي يذكره، لا يصح الوقف في هذه الصور كلها.

أول صورة: على من لا يملك: كالرقيق؛ لأن الرقيق هذا ملك لسيده.

ولا مكاتب: المكاتب هو إنسان كاتبه سيده أنت تساوي ألف درهم مثلاً، فاذهب اعمل وهات الألف درهم وأنا أحررك، هذا اسمه المكاتب، المكاتب هذا لماذا لا ينفع؟ لأنه ممكن يعجز نفسه، ممكن يعجز نفسه، ممكن يرد نفسه للرق، يقول: دعني مع سيدي، هذا يؤكلني ويشربني، لماذا أتعب نفسي؟ فممكن يرجع إلى الرق.

والملائكة: لا يصح الوقف على الملائكة، والعفاريت، والجن: لا يصح الواحد يوقف عليهم، إلا إذا كان يعمل معهم، إذا كان يعمل معهم فهذا أمر يرجع له وهو وفقهه، لكن كحكم فقهي لا يصح.

والبهائم، والأموات: طبقاً للأموات نفهمها صح، الأموات كميت، الميت لن ينتفع، لكن يمكن الوقف على الأموات من جهة أخرى، إنسان يشتري قطعة أرض، ثم يقول: هذه وقف لمن يموت من المسلمين أن يقبر فيها، كون أن وقف المقابر للأموات المسلمين جائز، أما كذات ميت، كيف سينتفع؟

يقول: (لأن الوقف تمليك فلا يصح على من لا يملك).

(ولا على الحمل استقلالاً لأنه لا يملك إذن) بمعنى: أن واحدة حامل، فإنسان أوقف شيء على ما في بطنها، هل أنت تعلم أنه سينزل حي أم ميت؟ فجائز أنه لن ينزل حي، وينزل ميت، وجائز أنها ليست حامل، يكون وهم، وإن كان طبقاً الآن يصعب، هذا الأمر كان في الماضي، أيام الصحابة لم يكونوا يعلموا أن هذه حامل أو ليست حامل؛ لأن الطب لم يكن قد تقدم، لكن الآن ما شاء الله يعرفوا أنها حامل من أول يوم.

قال: (ولا على الحمل استقلالاً بل تبعاً، كقوله: وقفت كذا على أولادي ثم على أولادهم) يبقى بلا شك، أن أولاده الإناث فيهم من يحمل، (وفيهم حمل فيشمه)..

(الشرط الخامس: كون الوقف مُنَجَّزاً أي: غير معلق ولا مؤقت ولا مشروط فيه خيار أو نحوه) بمعنى: أن الوقف لابد أن يكون مُنَجَّزاً غير معلق، لماذا لا ينفع؟ ما الصورة التي فيه؟ هو ينفع لكن يكون شيء ثاني، ما هي؟ تكون وصية، مُنَجَّز لأنه لو علَّقه على الموت ستكون وصية، ما الفرق بين الوصية والوقف؟ أن الوقف يكون في حال الحياة، والوصية تكون بعد الوفاة، لأن فيهم ارتباط، الوقف فيه شبه بالإجارة من جهة، وفيه شبه بالوصية من جهة، وفيه شبه بالصدقة من جهة، وفيه شبه بالعرية من جهة، إذن هذه الأشياء تشبه الوقف من بعض الجهات، فلا يصح أن يكون معلقاً.

(ولا مؤقت) ما معنى مؤقت؟ أي أنه لا يكون مؤقت بمدة معينة، يعني وقفت هذه الدار على الفقراء شهر، لا يصح، لماذا؟ لأن الوقف عقد لازم، وإخراج للمالية عن الواقف، فكونه أخته فسيرجع له ثانية، فينافي مقصوده.

(كون الوقف مُنْجَزًا فلا يصح تعليقه إلا بموته) لكن لو علّقه بموته ستكون وصية.

(فيلزم من حين الوقف إن خرج من الثلث، احتج بقول عمر: إن حدث بي حدث الموت فإن ثمنًا صدقة، وذكر الحديث. ورواه أبو داود بنحوه. ووقفه هذا كان بأمر النبي ﷺ، واشتهر في الصحابة فلم يُنكر، فكان إجماعًا. وثمغ: بالفتح مال بالمدينة لعمر وقفه.

**الشرط السادس:** أن لا يشترط فيه ما ينافيه كقوله: وقفت كذا على أن أبيع أو أهبه متى شئت، أو بشرط الخيار لي، أو بشرط أن أحوله من جهة إلى جهة)، طبعًا هذا لا يصح؛ لأن الوقف -كما ذكرنا- عقد لازم، وهو إخراج للملكية عن المالك، عن الواقف، فكونه يشترط هذه الشروط، وقفت كذا على أن أبيع، تبعية إذن سيرجع لك ثانية، فهذا شرط ينافي الوقف.

(أو أهبه) إذن ما زال على ملكه، فأيضًا لا يجوز.

(فإذا شرط أن يبيعه متى شاء، أو يهبه، أو يرجع فيه بطل الوقف والشرط) لأن فيه أشياء ممكن يطل الشرط ويصح الوقف، ويمكن يصح الوقف ويطل الشرط، هنا الاثنين يطلان، بطل الوقف والشرط.

(قاله في الشرح وغيره، لمنافاته لمقتضاه) كان هذا سادس شرط.

**(الشرط السابع والأخير:** أن يقفه على التأيد، فلا يصح: وقفته شهرًا، أو إلى سنة ونحوها) هذا اسمه التأيت الذي قدّمناه قبل ذلك.

(لأنه إخراج مال على سبيل القرية، فلم يجوز إلى مدة كالعتق).

يقول: (أن يقفه على التأيد، فلا يصح: وقفته شهرًا، أو إلى سنة ونحوها؛ لأنه إخراج مال على سبيل القرية، فلم يجوز إلى مدة كالعتق، قاله في الكافي.

ولا يشترط تعيين الجهة، فلو قال: وقفت كذا وسكت صح) يصح، أين سنصرفه؟ نحن لم نعرف، قال: (وكان لورثته من النسب) لكن بشرط (لا ولاء ولا نكاحاً)، ما الفرق؟ (لا ولاء) سيدخل السيد الذي اعتق العبد، نكاح معروف مثل زوجة وزوج.

كم نصيبهم؟ قال: (على قدر إرثهم وفقاً عليهم) ما معنى: وفقاً عليهم؟ يعني لا يملكون الرقبة، يبقى هم يملكون المنفعة، ولا يملكون الرقبة.

(لأن الوقف مصرفه البر، وأقاربه أولى الناس ببره، فكأنه عيّنهم لصرفه. فإن عدموا فهو للفقراء والمساكين وفقاً عليهم) وفقاً عليهم أي لا يملكون الرقبة، ولكن يملكون المنفعة، (لأنهم مصرف الصدقات، ونصه يُصرف في مصالح المسلمين).

كلمة (نصه يُصرف في مصالح المسلمين) يقصد أنه كلام الإمام أحمد، فتواه في ذلك.

قال: (ويلزم الوقف بمجردده ويملكه الموقوف عليه إن كان معيناً، لأن الوقف سبب نقل الملك عن الواقف. ولم يخرج عن المالية، فوجب أن ينتقل الملك إليه كالهبة والبيع). هذه مسألة خلاف، وليست مسألة اتفاق، الحنابلة أنفسهم مختلفين في هذه المسألة على قولين.

هنا كلامه: (ويلزم الوقف بمجردده ويملكه الموقوف عليه) معناه: أن هذا الوقف الإنسان أما يقف شيء معناه أنه أخرج هذا الشيء عن ملكه، لم يعد يملكه الآن، لا يبيعه، ولا يهبه، ولا يرجع إليه ثانية، هذا معنى هذا الشيء. الموقوف عليه الجهة التي سيصرف فيها، هل يا ترى يملكه أو لا يملكه؟

تعودوا أتم تأخذوا فقه، تعودوا معنا أن يكون لديكم دقة في الألفاظ، وعدم الكلام الكثير، معنى الفقيه يعني قلة ألفاظ ومعاني كثيرة، عندكم، الماتن للشيخ مرعي، متن بسيط، ومشروح في مجلدين معكم، هو لا يُعد ورقتين، ومشروح في مجلدين، متن أبو القاسم الخرقى الذي شرحه المغني أوراق معدودة، شرحه ابن قدامة في خمسة عشر مجلد، إذن الفقه دقة



الفهم، هذا اسمه المختصر، أو المتن المختصر هذا معانيه كثيرة جدًا وألفاظه قليلة، فكذلك الإنسان الفقيه يحاول بقدر المستطاع أن لا يتحدث كثيرًا، وهذا أيضًا نعرفه من أصول الفقه، فالأصولي يقول: ذكرنا كذا احتراز من كذا، يذكر الشيء لكي لا يضيف إليه شيء آخر، وهكذا الفقهاء، لو المعنى سيتم بكلمتين لا يزيد الثالثة، لو المعنى يتم بكلمة واحدة لا يزيد الثانية، فتعلموا هذا الشيء.

بمجرد أن يقول: وقفت الشيء لزم، يملكه الموقوف، هذا معنى (بمجرده)، فهذه مسألة مختلف فيها عند الحنابلة أنفسهم عندهم قولين، وعند الشافعية، وعند الأحناف، فهي مسألة مختلف فيها وليس متفق فيها.

قال الشيخ مرعي -رحمه الله-: (ويلزم الوقف بمجرده، ويملكه الموقوف عليه إن كان معينًا؛ لأن الوقف سبب نقل الملك عن الواقف. ولم يخرج عن المالية، فوجب أن ينتقل الملك إليه كالهبة والبيع).

ذكرنا أن هذه المسألة مختلف فيها، وليس متفق عليها، وهم قاسوها على البيع، قالوا: البيع يكون بين بائع ومشتري، فإذا خرجت السلعة عن البائع انتقلت رقبته إلى المشتري، فقاسوها على ذلك، لكن يا ترى المسألة هكذا فقط؟ لا، المسألة محل خلاف، نرى كلام أهل العلم في المسألة، وهم الحنابلة أنفسهم مختلفين فيها، وأخذوها من فتوى للإمام أحمد -رحمه الله-، وهم لم يقصد هذه..

ابن قدامة -رحمه الله- يذكر المسألة أيضًا وهذا اختياره، يقول: ينتقل الملك في الموقوف إلى الموقوف عليهم في ظاهر المذهب، قدّمنا قبل ذلك، وقلنا: في ظاهر المذهب بمعنى أن فيه قول ثاني، فالحنابلة عندهم قولان.

قال الإمام أحمد -رحمه الله-: إذا وقت داره على ولد أخيه، صارت لهم، قال: وهذا يدل على أنهم ملكوه.

محتمل، الدلالة ليست واضحة، قال الإمام أحمد: إذا وقف داره على ولد أخيه، صارت لهم، الإمام أحمد يقول: صارت لهم، ما التي صارت لهم؟ يحتمل الاثنان، يحتمل أن يملكوا الرقبة، والاحتمال الثاني يحتمل أنهم يملكوا المنفعة.

وروي عنه عن الإمام أحمد أنه لا يملك، ما الذي لا يملك؟ الوقف، لا يملك، يعني لا تملك الرقبة.

فإن جماعة نقلوا عنه في من وقف على ورثته في مرضه، قال: يجوز، هذه هي الفتوى التي أخذوها من الإمام أحمد.

قال: يجوز؛ لأنه لا يُباع ولا يورث، ولا يصير ملكاً للورثة.

إذن هنا كون الإمام أحمد يقول: يجوز أن يقفوا، إنسان أوقف على ورثته، هل الوقف على الورثة يصح؟ يصح، لماذا يصح؟ الوصية للوارث تصح؟ لا، النبي عليه الصلاة والسلام- قال: «**إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث**»، طالما أنه وارث له نصيب مقدّر في كتاب الله -تبارك وتعالى-، فليس له وصية، لماذا ليس له وصية، لو الميت أوصى لهم، فسيملك هذا الشيء، ونهى الله Y عن ذلك، لكن سيملك الرقبة، لكن في الوقف لن يملك الرقبة، سيملك المنفعة، فيجوز على بعض الورثة.

إذن الفتوى الثانية للإمام أحمد يدل على أنه لا يملك الرقبة، لكن الفتوى الأولى، والتي أخذوا منها احتمال، يحتمل هذا ويحتمل هذا، فهنا الإمام أحمد لما سُئل في من وقف على ورثته في مرضه، قال: يجوز؛ لأنه لا يُباع ولا يورث، ولا يصير ملكاً للورثة، وإنما ينتفعون بغلتها، وهذا يدل بظاهره على أنهم لا يملكوه، يدل بظاهره، لكن فيه احتمال أنهم يملكوه.

**ابن قدامة -رحمه الله- يقول:** "ويحتمل أن يريد بقوله: لا يملكون، أي لا يملكون التصرف الرقبة، فإن فائدة الملك وآثاره ثابتة في الوقف، وعن الشافعي من الاختلاف نحو ما حكينا" يعني نفس الاختلاف الذي عند الحنابلة، قولين في المسألة.

**قال أبو حنيفة -رحمه الله:-** "لا ينتقل الملك في الوقف اللازم، بل يكون حقًا لله تعالى؛ لأنه إزالة ملك عن العين والمنفعة على وجه القرية، بتمليك المنفعة، فانتقل الملك إلى الله تعالى كالعتق".

**ابن قدامة يقول:** "ولنا معاشرة الحنابلة أنه سبب يزيل ملك الواقف، وجد إلى من يصح تمليكه على وجه لم يخرج المال عن ماليته، فوجب أن ينتقل الملك إليه كالهبة والبيع"، إذن اختيار ابن قدامة أن الرقبة تُملك.

التعليل الثاني، قال: "ولا أنه لو كان تمليك المنفعة المجردة" لو قلنا أنه يملك المنفعة فقط، "لم يلزم كالعارية والسكنى" ونحن قلنا: الوقف عقد لازم، ويلزم بمجرد، بمجرد أي: بمجرد تلفظه به، تلفظ به فأصبح وقف.

قال: "ولا أنه لو كان تمليك المنفعة المجردة لم يلزم كالعارية والسكنى، ولم يزل ملك الواقف عنه كالعارية، ويفارق العتق.." وذكر الكلام الذي فيه.

هذا كلام بعض أهل العلم في المسألة، ما الراجح؟ أو ما الأقرب للصواب في المسألة؟  
**الأقرب للصواب في المسألة:** أن الموقوف عليهم لا يملكون الرقبة، بل يملكون المنفعة.

قال: (ويلزم الوقف بمجرد، ويملكه الموقوف عليه إذا كان معينًا؛ لأن الوقف سبب نقل الملك عن الواقف، ولم يخرج عن المالية) هذا كلام ابن قدامة الذي نقلناه الآن، ينقله بنصه الشيخ إبراهيم.

قال: (فوجب أن ينتقل الملك إليه كالهبة والبيع) يعني الشيخ إبراهيم نقل نفس كلام ابن قدامة -رحمه الله-.

قال: (فينظر فيه هو أي: الموقوف عليه إن كان مكلّفًا رشيدًا.

أو وليه إن كان محجورًا عليه كالمطلق).

طبقاً لهذا تفريع على ما اختار، (فينظر فيه هو) يعني من الذي ينظر فيه؟ الموقوف عليه هو الذي ينظر فيه، يكون هو ناظر الوقف، القِيم عليه، الذي سيصرفه في المصارف، طبقاً لهذا تفريع الحنابلة على ما اختاروه.

قلنا: أن الوقف الراجح أو الأقرب للصواب أن الموقوف عليه يملك المنفعة دون الرقبة، لا يتصرف الرقبة، ولكن يتصرف في المنفعة.

الذي يقوم على هذا الوقف من؟ على تفريعه أن الذي اختاره هنا الذي يملك الرقبة، قال: (فينظر فيه هو) ينظر فيه، أي يكون قِيم عليه، هو الذي يتصرف فيه، الذي هو الموقوف عليه، بناءً على أنه ملكه، لكن نحن قلنا الصواب أنه يملك المنفعة فقط.

قال: (فينظر فيه هو أي: الموقوف عليه إن كان مكلفاً رشيداً، أو وليه إن كان محجوراً عليه كالطلق، ما لم يشترط الواقف ناظراً فيتعين؛ لأن عمر جعل وقفه إلى ابنته حفصة، ثم يليه ذو الرأي من أهلها) يعني يريد أن يقول: لو أن الإنسان الواقف المال، أو واقف الشيء الموقوف، جاء له فلان محمد، أو علي أو أحمد، هو الذي يقوم على مصالحه، وهو الذي يصرفه فهذا شرطه، إذن لابد أن يتبع الشرط، هذا معنى: (ما لم يشترط الواقف ناظراً فيتعين؛ لأن عمر جعل وقفه إلى ابنته حفصة، ثم يليه ذو الرأي من أهلها).

(ويتعين صرفه إلى الجهة التي وقف عليها في الحال) يتعين صرفه الغلة التي تخرج منه، المنفعة التي تخرج منه، كأن إنسان أوقف عمارة مثلاً، ثم أجرها، والمال الذي يخرج منها يصرفها على الفقراء، على المساكين، على طلاب العلم.

(ويتعين صرفه إلى الجهة التي وقف عليها في الحال؛ لأن تعيينه لها صرف له عما سواها؛ لأنه لو لم يجب إتباع تعيينه لم يكن له فائدة).

يعني يريد أن يقول لك أنه لابد الإنسان يرجع إلى هذا الإنسان الواقف الذي شرط هذا الشيء.

ما لم يستثن الواقف منفعته أو غلته له أو لولده أو لصديقه مدة حياته أو مدة معلومة فيعمل بذلك لما تقدم).

**المعنى:** واقف استثنى منفعة أو غلة له، هذا الوقف عن النفس.

(أو لولده، أو لصديقه مدة حياته) هذا مدة حياته، لكن بعد وفاته تنتقل لآخر، قال: (فيعمل بذلك لما تقدم)، يعمل بهذا الشيء، وهذا جائز لما تقدم.

(وحيث انقطعت الجهة والواقف حي رجع إليه وقفًا).

**المعنى:** الإنسان الواقف أوقف شيء على الفقراء، مات هذا الفقير، والواقف مازال حيًا، الوقف يرجع إلى صاحبه، (رجعه إليه وقفًا).

(أي: متى قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفًا، وكان الواقف حيًا رجع إليه وقفًا) يبقى يرجع الواقف ليس رقبة، ليس ملك، يرجع إليه وقف أيضًا.

(ومن وقف على الفقراء فافتقر) صورة واردة، ربنا يغنيننا من فضله، (ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه لوجود الوصف الذي هو الفقر فيه)، **المعنى:** لا تأمن كرات القدر كما قال

ابن القيم: "لا تأمن كرات القدر" فالدهر يومان: يوم لك، ويوم عليك، أنت اليوم غني، وغدا

فقير، أنت اليوم فقير، وغدا غني، أنت اليوم بصحتك غدا مريض وهكذا، لعل ربنا I

أعطاك مال فأوقفت شيء، ثم افتقرت، يا ترى ممكن تنتفع بهذا الوقف أم لا؟ هذا ما يذكره

الفقهاء (ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه) يأخذ السهم منه، ويأخذ نصيب منه، يأخذ حظه منه (لوجود الوصف الذي هو الفقر فيه).

(ولو وقف مسجدًا أو مقبرة أو بئرًا أو مدرسة فهو كغيره في الانتفاع به) يعني هو لو أوقف

مسجد على الناس، معناه أن الناس تصلي فيه وأنا لا أصلي فيه؟ لا، أوقف مقبرة، الناس

تقبر فيها وهو لو مات لا يقبر فيها؟ لا، يقبر فيها، أو بئر، يشرب منها والناس تشرب، أو

مدرسة، أولاده لا يذهبوا إلى هذه المدرسة؟ لا، يذهبوا، (فهو كغيره في الانتفاع به).



لما روي أن عثمان، ٢، سبل بئر رومة وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين).

هذا عثمان بن عفان، بئر رومة كانت لإنسان يهوي، وأتم تعلمون اليهود دائماً يأخذوا أموال المسلمين وكان المسلمون لم يكن هناك ماء، وفيه قطع، وفيه جذب، يذهبوا ليشربوا فيرفع عليهم السعر جداً، هذا البئر كانت فيه ماء تنبع منه، فكان اليهودي يعطي الدلو بمال كثير، يعني لكي يأتي صحابي يأخذ منه دلو يبتاعه له بمال كبير جداً، فطبعا رأى عثمان ٢ هذا المنظر، والخير الذي في عثمان ٢ قال أنا أشتري هذا البئر من اليهودي، فاليهود يهودي، اليهود هم اليهود على مر العصور والدهور، اليهود نقاد العهود، ماذا فعل اليهودي، لن أعطيها لك كلها، اشتر نصفها فقط، فسبحان الله، أيضاً يريد أن يذل المسلمين، اشتر نصفها، فعثمان ٢ اشترى نصفها، فكان اليهودي له شرب يوم معلوم، له يوم، وسيدنا عثمان ٢ له يوم، ففي يوم عثمان ٢ الصحابة كلهم كانوا يشربوا، وفي يوم اليهود لا أحد يذهب له، فهو رأى ذلك، فاضطر أن يبيع النصف الثاني، فقال له: خذ النصف الثاني، فاشترها عثمان لما سمع النبي ٥ يقول: «من يشتريها ويسبلها وتكون له في الجنة»، فقال: أنا لها يا رسول الله، فاشترها، هذا عثمان ٢، انظروا إلى الخير الذي فيه؟

وهو كما تعلمون جهر جيش العسرة، حتى قال النبي ٥: «ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم». فاشترها عثمان ويسبلها أي جعلها وقفاً، وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين.

(ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال لتعلق حق من يؤول إليه الوقف به) المعنى: لا يصح عتق الرقيق الموقوف، عبد أو أمة، إنسان أوقف عبد، أما أوقف عبد كما علمنا أن الرقبة خرجت من يده، فلا يملك العبد الآن، هل يصح بعدما أوقف العبد يقول له: أنا حررتك، أنت عتيق؟ يضيع منفعته على الموقوف عليه، هذا معنى الكلام (ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال لتعلق حق من يؤول إليه الوقف به؛ ولأن الوقف عقد لازم لا يمكن إبطاله،

وفي القول بنفوذ عتقه لإبطال له. وإن كان بعضه غير موقوف فأعتقه مالكة صح). يعني يريد أن يقول: عبد مبيع، يكون نصفه موقوف، ونصفه غير موقوف، مثل المبيع.

(وإن كان بعضه غير موقوف فأعتقه مالكة صح، ولم يسر إلى البعض الموقوف) يعني نصفه هو الذي لم يوقف هو الذي يسري عليه العتق، أما النصف الثاني سيظل كما هو.

إذا كان اثنان شركاء في عبد، وواحد أوقف نصفه، هل يا ترى النصف الثاني غير موقوف الآن، فهو يقول هنا: (صح، ولم يسر إلى البعض الموقوف؛ لأنه إذا لم يعتق بالمباشرة لم يعتق بالسراية).

الفقهاء يقولوا: العتق يسري، يعني: اثنان شركاء في عبد، فواحد قال: أنا سأحرر نصفي، والثاني قال: لا، لن أحرره، الشريعة تنظر، الذي حرر نصفه هذا غني؟ إذن يعطي ثمن النصف الثاني لصاحبه، والعبد كله يحرر، هذا معنى: (العتق يسري)، فلا يصح أن يكون عبد نصفه حر، فالشريعة متشوفة للعتق، وطبعاً المسألة لم يعد فيه عتق الآن، فلن نطيل فيها.

(لكن لو وطئ الموقوفة عليه حرم؛ لأن ملكه لها ناقص، ولا حد بوطئه للشبهة، ولا مهر؛ لأنه لو وجب لكان له، ولا يجب للإنسان على نفسه شيء).

(لكن لو وطئ الموقوفة عليه حرم) يعني إنسان أوقف أمة، لما أوقف أمة، رأى واحد مسكين واحد كبير في السن، قال: هذه الأمة تخدمك، وهي وقف عليك.

(لكن لو وطئ الموقوفة عليه حرم)، أنا أعطيتها له الآن لكي تخدمه، الإنسان العجوز الذي لديه مائة وعشرين سنة فقط، وعجوز وليس فيه نفس، فوطئ المرأة، فأنا أتيها لتخدمك لا لتطأها، ينفع يطأها؟ لا ينفع يطأها، لماذا؟ لأنها ليست ملكه الآن، هو يملك منها المنفعة، تخدمه، توطئه، تشربه، تؤكله فقط، لكن لا يطأها، فيحرم عليه الوقف (لأن ملكه لها ناقص) هو لا يملك الرقبة، هو يملك المنفعة كما ذكرنا.

هل نحده؟ نجلده أو نرجمه إذا كان محصن؟ قال: لا، يُجد، لماذا لا يُجد؟ للشبهة، ما الشبهة التي فيها، كأنه ظن بجهله، اشتبه عليه أن هذه ملكه، فطالما ملكه فيجوز أن يطأها، فالحدود تدرأ بالشبهات، كما هو عند الفقهاء القاعدة المعروفة.

قال: (ولا حد بوطئه للشبهة، ولا مهر) أن إنسان وطئ المرأة يعطيها مهر أم لا يعطيها؟ قال: لا يعطيها مهر، لماذا لا يعطيها مهر؟ (لأنه لو وجب لكان له) ما هو الذي له؟ المهر، يرجع له، فيكون تحصيل حاصل.

قال: (ولا يجب للإنسان على نفسه شيء، فإن حملت) انظروا إلى هذه المسألة المعضلة. (فإن حملت صارت أم ولد) ما معنى أم ولد؟ تعتق بموته.

(صارت أم ولد تعتق بموته لولادتها منه وهو مالكتها)، قال: (وتجب قيمتها في تركته) لماذا؟ لأنه أتلّف المنفعة، هي الآن ستعتق، والأصل أنها لا تُعتق، هي موقوفة، لكن هو أحبلها، وهي تعتق بموته، نقول له: تركتك ستخرج منها قيمة هذه الجارية، هذه العبد، هذه الأمة، نرى تساوي كم دينار، كم درهم، تخرج، هذا معنى: (تجب قيمتها في تركته لأنه أتلّفها على من بعده من البطون) لا أحد يملك المنفعة، حررت الآن.

(يشترى بها مثلها) يشترى بالقيمة مثلها، يكون وقفًا مكانها، تشتري أمة، تشتري عبدة، تشتري جارية تكون وقفًا مكانها،

(يكون وقفًا مكانها، وولده منها حر للشبهة)، ليس ذلك فحسب، قال: (وعليه قيمته يوم وضعه حيًا) ننظر كم يساوي هذا الولد، وعليه قيمته، فإذا يغرم مرة ثانية، (لتفويته رقه على من يؤول إليه الوقف بعده).

دائمًا الذي يدرس فقه في البداية، يريد أن يعرف كل شيء في أسرع وقت، وكل حكم، وطبعًا ربنا خلق الدنيا في ستة أيام، ولم يسترح لعنة الله على اليهود، لم يسترح في اليوم السابع كما تقول اليهود عليهم لعائن الله، فالأصل أن الله تبارك وتعالى - قال: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ

**مِنْ عَجَلٍ** [الأنبياء: 37]، دائماً الإنسان مستعجل، يريد كل شيء في كل شيء، فالتؤدة، هذه التؤدة من الصفات التي يحبها الله، أشجع بن القيس، قال النبي P: «**إِنْ فِيكَ خَلْتَيْنِ** **يُحِبُّهُمُ اللَّهُ: الْحِلْمَ، وَالْأَنَاءَ**» التؤدة، فالفقه يا إخواني الذي يأخذه جملة يضيع منه جملة، مثل الكحول يتبخر بسرعة، لذلك أقول لك: كل محاضرة تأخذها تراجعها، وتذكرها، وتعمل بها؛ لكي يفتح عليك الله، تأخذ هذا العلم عمل، ليس العلم تجمع أحكام أحكام أحكام، لكي تصبح أخ مشهور ومعروف، وهذا يعرفك، وهذا يعرفك، ومعروف عند الإخوة والأخوات، لا، أنت تدرس العلم لله تبارك وتعالى-، فأما تأخذ العلم وتخلص النية وتعمل به، ربنا يعلمك الذي لا تعرفه، كما قال Y: «**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ**» [العنكبوت: 69]، قال العلماء: من عمل بما علم رزقه الله علم ما لم يعلم، فأتمم خذوا هذا العلم عمل.

من عمل بما علم رزقه الله علم، ربنا يفتح عليك، ربنا يوسع عليك، ويرزقك الصدق والإخلاص، أما أن تأخذ العلم أحضر لكي آخذ شهادة من المعهد، نحن بفضل الله Y أكثر من اثنين وعشرين سنة ندرس علم، وندرس علوم شرعية وفقه، لا كنا نعتمد على شهادات، ومشايخنا كانوا يعطونا شهادات، لم تكن نعتمد على هذه الأشياء، لن تقابل ربنا بالشهادات، ولا بالإجازات، إنما تقابله بهذا القلب، بالإخلاص، وبالصدق لله تبارك وتعالى-، الذي أحر النصر، وأحر الأمة، والذي نحن فيه بسببنا نحن، «**أَوَّلَ مَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ**» ليس من عند أي أحد آخر، من عندكم أنتم «**قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**» [آل عمران: 165].

كل إنسان يحاسب نفسه، الذي حدث للمسلمين هذا بذنوبنا، والله لو أنا قلت ذلك، وأنت، وأنت، ربنا سينصرنا، لكن المشكلة يا إخواني أن كل واحد يرمي على غيره، وفلان وفلان، لا يا إخواني، نرجع إلى الله تبارك وتعالى-، نتوب، نتوب صح، أنت محض نفسك الآن للموت، والله I، ابن عباس كان يقسم بالله ما من ميت تقي إلا وتمنى الرجعة، يقول

له: اتق الله يا ابن عباس، إنما يتمنى الرجعة الكافر، قال: سأتلو عليكم بذلك قرآنًا، وتلا الآيات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ \* وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: 9، 10]، أي من؟ الذي في أول الآية، أحد المؤمنين ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَكُنَ مِنَ الصَّالِحِينَ \* وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: 11].

فالشاهد: إذا كان التقي يتمنى الرجعة والعمل الصالح، فأنت في المهلة الآن، ضبط حالك، لما فضيلة الشيخ محمد يعقوب يقول: غسّلت ثلاثة من طلاب العلم وجههم اسود، يخوفك، يربعك، فللأسف لم يعد طلب العلم الآن فيه إخلاص، معظم الطلبة إلا من رحم الله يأخذ العلم لذات العلم، يريد أن يتعلم، يريد أن يتعلم، يريد أن يصبح شيخ، راسم نفسه مشيخة، راسم جمهرة، راسم نفسه يريد أن يصبح شيخ ويكون مشهور، ويصبح مثل فلان وفلان، لا لا، حُضِرَ نفسك لجهنم والعياذ بالله، لا، اجلس في بيتك أفضل، اشتغل لك في صنعة، اذهب إلى المدينة الصناعية أفضل لك، تأتي بمال تنفع نفسك، أما العلم يا إخواني تأخذه لأن الله أمرك به، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: 19]، تعلم العلم لكي تصحح عقيدتك، تعلم العلم لكي تصحح عبادتك، تعلم العلم لتصالح قلبك، أما تعلم العلم للرياء والسمعة.

«أول من تسعر بهم جهنم»، واحفظوا هذا الحديث، روى مسلم عن أبي هريرة «ثلاثة»، الواحد يستغرب، أبو هريرة كان يُغَمَى عليه، أغمى عليه أربع مرات وهو يروي الحديث للصحابة، يقول الحديث يُغَمَى عليه، إلى أن تماسك وقاله، وأجش بالبكاء رحمه الله رحمة واسعة.

عالم قارئ قرآن، أجود في صوتي، آخذ في معهد المعصرلوي آخذ شهادات لكي تقدمني الإخوة في المسجد، لا، لا يا إخواني، كان بعض السلف أربعين سنة خاتم لكتاب الله يقول عن نفسه: لا يعلم بي أهلي ولا أولادي، انظروا إلى قمة الإخلاص، والآن الأخ لو حفظ جزأين أو ورقتين، يريد أن يأخذ إجازة، ويمسك هنا، ويمسك هنا، سبحان الله.



اقعد مع نفسك جلسة محاسبة، وقل الذي يحدث للمسلمين بسبب ذنوبي وتقصيري وريائي وعدم إخلاصي، نحن نريد أن ندرس توحيد من جديد، نريد أن نوحّد ربنا بشكل صحيح، لكي ينصرنا الله، ربنا وضع لنا شرط أساسي في النصر والتمكين والأمان والاستخلاف في الأرض، قال: ﴿يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: 55]، والله الذي لا إله غيره لو كل إنسان فتش في قلبه سيجد أن فيه آلهة غير الله، ليس إله واحد، ستجد في قلبك آلهة مع الله Y، وتزعم أنك تدرس توحيد، التوحيد يا إخوان ليس سمع يا ابني توحيد وألوهية وأسماء وصفات، ليس كذلك، التوحيد أن يمتلئ قلبك بحب الله Y، تمام الحب مع تمام النذل، ألا يبقى في قلبك مساحة لغير الله، لا حبًا، ولا خوفًا، ولا رجاءً، ولا توكلًا، ولا، ولا، ربنا فقط، الذي في قلبك فقط، تصول وتجول بالله تبارك وتعالى-، هذا نحن متحققين به؟ لا لا الله، نحن الطلاب نحتاج أن ندرس توحيد من جديد، فربنا يفتح علينا، وعليكم، ويرزقنا التوحيد الخالص، ونعوذ بالله أن نشرك بالله شيئًا نعلمه، ونستغفره لما لا نعلمه.

يقول:

معجم التوحيد الإسلامي العففي  
بحث اشراق فضله (فصل: في اسرار الحقوقي)

ويرجع في مصرف الوقف إلى شرط الواقف لأن عمر  $\tau$  شرط في وقفه شروطًا، ولو لم يجب اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه) يعني يريد أن يقول لك: أن الإنسان مالك الشيء لما يوقفه يشترط شروط، يوقفه على جهة فلان، على جهة فلان، على جهة فلان، اعمل كذا، لا تعمل كذا، لا بد نسمع كلامه، ولا بد تتبع شرطه.

(فائدة: أن الزبير وقف على ولده، وجعل للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرّة ولا مضرًا بها، فإذا استغنت بزواج فلا حق لها فيه)، هذا كلام فقه عالٍ من الزبير، الزبير بن العوام ابن عمه النبي P، وهو حوارى النبي P، ماذا فعل؟ كان له بنات، ولا يضمن كرات القدر، كما يقول ابن القيم رحمه الله:- "لا تأمن كرات القدر" لا تعرف ما الذي يحدث، أنت

تقدّم بنت، وواحد أخ ملتحي، وتقدم لبنتك وراسم نفسه، وما شاء الله، وبعد ذلك يشتمها ويهينها ويطلقها، وما أكثرهم هدام الله.

فالزير خائف من هذه النقطة، يخاف أن هذا جيد وملتزم في البداية، ممكن يطلقها، وأي امرأة لو طُلِّقت صارت ملقاة في الشارع، حتى لو ابنة ملك متوج، انكسرت، فأنتم أيضًا اتقوا ربنا في بنات الناس، المتزوج، والذي لم يتزوج، لا تمثل على الناس، لا تعيش الدور، ارتدي ثوبك فقط.

فالزير حائف، فقال: أنا أقف داري للمردودة من بناتي، إذا طُلِّقت إحداهن أين تذهب، فتسكن في هذا المكان، بمعنى: (وقف الزير على ولده وجعل للمردودة المطلقة- والمتوفى عنها زوجها من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضراً بها، فإن استغنت بزوج) طالما مع زوجها، وهو يصرف عليها ويؤكلها ويسكنها (فلا حق لها فيه).

قال: (فإن جهل) لا نعرف هو ماذا شرط (عُمل بالعادة الجارية، فإن لم تكن فبالعرف؛ لأن العادة المستمرة، والعرف المستقر يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة. قاله الشيخ تقي الدين) الشيخ تقي الدين هو ابن تيمية.

نرى ماذا شرط الواقف، إذا لم يشرط فيكون العرف الجاري أن في هذا المكان في هذه المحلة أن الذي يقف شيء يُصرف في ماذا، وتتبع العرف العرف الجاري.

(فإن لم يكن عادة، ولا عرف ببلد الواقف) ليس عندهم عادة، وهو لم يشترط شروط، ماذا نفعل؟ قال: نرى المستحق من وتقف عليه هذا الوقف.

قال: (فالتساوي بين المستحقين لثبوت الشركة دون التفضيل).

ويرجع إلى شرطه في الترتيب بين البطون بأن يقول: على أولادي، ثم أولادهم، ثم أولاد أولادهم.

أو الاشتراك كأن يقف على أولاده وأولادهم.

وفي إيجار الوقف أو عدمه، وفي قدر مدة الإيجار، فلا يزداد على ما قدر إلا عند الضرورة) يعني يريد أن يقول: لو أن إنساناً أوقف عمارة مثلاً، أجر العمارة للناس، وغلتها أجزتها سأسرفها في مصرف، نرى هو شرط ماذا؟ وكم شقة ستؤجر، وما هي المدة، هذا معنى (وفي إيجار الوقف أو عدمه، وفي قدر مدة الإيجار، فلا يزداد على ما قدر إلا عند الضرورة. ونص الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل) هذا كلام جيد.

(نص الواقف كنص الشارع) بمعنى أننا نتبع كلام الواقف، كما تتبع كلام الشاعر في هذه المسألة في الفهم فقط، لا أن الواقف سيكون مشرع مع الله Y، لكن الشارع هو الله - تبارك وتعالى-، الشارع هو مشرع الأحكام رب العالمين تبارك وتعالى-، (لا في وجوب العمل) لأن الذي يوجب علينا العمل رب العالمين، فربنا أوجب علينا تنفيذ الوصية، فنحن نتبع هذا الواقف من أجل ذلك، هذا معنى كلامه (نص الواقف كنص الشارع) هو لا يضاهي برب العالمين، لم يضع العبد كالرب، لا، هذا مقصده في تنفيذ كلامه، وتنفيذ وصيته. (يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يفرض إلى الإخلال بالمقصود الشرعي)، نرى بماذا أوصى، أوقف ماذا وشرط ماذا، لو أوقف شيء محرم، أو أوقف شيء غير مشروع فلا يعمل به. (فيعمل به فيما إذا أشرط أن لا ينزل في الوقف فاسق ولا شير ولا ذو جاه؛ لأنه ثبت بوقفه فوجب أن يتبع فيه شرطه).

بمعنى (فيعمل به فيما إذا أشرط أن لا ينزل في الوقف فاسق) إذن لا تدخلوا فاسق، ولا تجعلوا فاسق ينتفع بهذا الوقف (ولا شير ولا ذو جاه) ذو جاه وذو منزله، هو عمل هذا الوقف لله تبارك وتعالى-، ولا منظره، ولا مشهرة، هو إخلاص لله تبارك وتعالى-.

قال: (وإن خصص مقبرة أو مدرسة أو إمامتها بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت بهم عملاً بشرطه، لا المصلين بها) يعني يريد أن يقول: (وإن خصص مقبرة أو مدرسة أو إمامتها بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت) يعني مثلاً عمل مدرسة، وقال: هذه وقف للفقهاء

الحنبلي، المذهب الحنبلي فقط، الشافعي لا ندرسه، ولا الحنفي، ولا المالكي، هذا معنى كلام قال: (أو مذهب معين).

فيه فائدة جميلة جداً، لكي لا تأخذ الكلام على إطلاقه، المذهب الذي تدرسه مذهب حنبلي، المذهب الحنبلي الذي تدرسه نحن الآن وجدنا شيء يخالف المذهب، وجدنا المذهب يخالف الدليل، هل يجب علينا أن نأخذ بالمذهب؟ لا، يجب علينا أن نأخذ بالدليل، ويحرم أن ترد الدليل.

إذن تدرس مذهب حنبلي ليس لكي تقول أنك حنبلي، لا، أن تدرس المذهب الحنبلي، ولو خالف المذهب الشرع، فلا بد أن تأخذ بالدليل، فحتى لو أن إنسان وقف شيء، وقال الذي يدرس فيه المذهب الحنبلي، يجب على المدرس الذي يدرس إذا خالف المذهب الدليل لا بد أن يبين يجب وجوباً شرعياً أن الدليل على خلاف المذهب، وربّ نفسك على هذا، لا تتعصب، والذي من عدله وإنصافه على حسب علمي أنا رأيته يعمل هذا الشيء ابن قدامة في المغني، تقرأ لابن قدامة في المغني، في الجزء السابع أو الثامن أو كذا، تشعر أنه منصف، يقول: وهذا مذهبنا معشر الحنابلة، والصواب مع الشافعية، والذي يفعل مثله الإمام النووي -رحمه الله- في المجموع، هذا من عدل وإنصاف، وكذلك ابن تيمية، من مجتهد متأخري علماء الحنابلة، وغالبًا ما يخالف مذهبه، مع أنه حنبلي، وليس من المتقدمين، من المتأخرين، ومع ذلك عنده عدل وإنصاف إذا صح الدليل، وهكذا لا بد الإنسان يوطن نفسه على هذا الشيء، لا يتعصب، لا يتعصب لشيخ، ولا لمذهب، ولا لأشخاص، ولا لأحزاب، لله -تبارك وتعالى-، إذا صح الدليل فهو مذهبي.

فهنا لو خصص مدرسة مقبرة، هذه الأشياء تخصصت بهم عملاً بشرطه.

(لا المصلين بها) يعني لا يقول الحنابلة يصلوا فيها، والشافعية لا.

(فلا تختص بهم) يعني يقول المدرسة الحنبلية يصلوا فيها فقط، لا الناس كلها تصلي.

(فلا تختص بهم، ولغيرهم الصلاة بها لعدم التزام، ولو وقع فهو أفضل) ما هو الأفضل؟ أن لو غير المذهب دخل يكون أفضل؛ لأن الجماعة كلما كثر العدد كلما كان أحب إلى الله Y، والحديث في أبي داود.

(ولا يعمل بشرطه إن شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق الصلاح، قال الشيخ: إذا شرط استحقاق ريع الوقف للعزوبة فالمتأهل أحق من المتعزّب إذا استويا في سائر الصفات).

**ما المعنى؟** (إن شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق الصلاح، قال الشيخ ابن تيمية، كلمة الشيخ عند الحنابلة يطلقوها ويراد بها ابن تيمية إذا شرط استحقاق ريع الوقف للعزوبة) وقف شيء، وقال: ريعه، غلته، منفعته للجماعة العزّاب فقط، الجماعة المتزوجين لا يأخذوه، الشيخ أفتى بماذا؟ قال: (فالمتأهل أحق من المتعزّب) لكن بشرط: (إذا استويا في سائر الصفات) المتأهل أحق لماذا؟ لأنه يجب عليه النفقة عليه، وعلى من يلزمه نفقته، نفقته واجبة، أما هذا العزب فسينفق على نفسه فقط، أما المتأهل فعنده وثلاثة أربعة خمسة أولاد، وأهمهم، فيجب أن يصرف عليه وعليهم أيضاً، فنظرة شيخ الإسلام قوية، قال: (فالمتأهل أحق) ولكن وضع شرط: (إذا استويا في سائر الصفات).

قال:

### (فصل)

ويرجع في شرطه إلى الناظر في الوقف إما بالتعيين كفلان، أو بالوصف كالأرشد أو الأعم، فمن وجد فيه الشرط ثبت له النّظر عملاً بالشرط).

(ويرجع في شرطه إلى الناظر في الوقف إما بالتعيين) يبقى يعين واحد معين، فلان هو الناظر لي على الوقف، هو الذي يقوم بالوقف، هو الذي يقوم بالوقف، هو الذي يصرف



الوقف مصرفه، (إما بالتعيين) يسمّ فلان، (أو بالوصف) أريد واحد أمين، أريد واحد رشيد.

### هل الناظر الذي سيوضع هذا هل له شروط؟

الناظر يقصد به: ناظر الوقف، وهو القِيم على الوقف، أي الذي سيديره، أو المدير العام. له شروط، بدايةً الوقف قربة لله أم لا؟ قربة، هل يصح أن أضع عليه واحد يهودي؟ أو نصراني؟ أو درزي؟ أو مجوسي؟ كلهم لا يصحوا، فأضع عليه مسلم.

إذن أول شرط من شرط الناظر: الإسلام، إن كان الوقف على مسلم، أو جهة من جهات الإسلام،

كالمساجد والمدارس والربط ونحوها، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

الشرط الثاني: التكليف؛ لأن غير المكلف لا ينظر في ملكه المطلق، ففي الوقف أولى).

لو أن إنسان غير مكلف يعني صبي سبع سنوات ثماني سنوات لم يكلف بعد، لم يبلغ بعد، هل يصح أن ينظر هو يكون قِيم على ماله؟ هذا محجور عليه، لسفه، لصغر، محجور عليه، فمن باب أولى يُحجر عليه في التصرف في ملك غيره، هذا معنى: (لأن غير المكلف لا ينظر في ملكه المطلق، ففي الوقف أولى).

(الكفاية للتصرف) لابد الإنسان يستطيع أن يدير هذا الشيء (والخبرة به، والقوة عليه) ليس إنسان ضعيف همل يتركه، يُسند إليه أمر يضيعه، مثلما تسند إلى بعض الإخوة أذان، لا يأتي في الأذان، يأتي متأخر بعد المساجد كلها، تسند إليه إمامة، تسند إليه عمل يضيعه، إذن لابد من قوة عليه.

(لأن مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعاً. وإذا لم يكن الناظر متصفاً بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف.

فإن كان ضعيفًا ضُمَّ إليه قوي أمين ليحصل المقصود).

هل لابد من الذكورة؟ لابد يكون ناظر الوقف ذكر؟ لا، ممكن تكون أنثى، لا تشترط الذكورة (لأن عمر  $\pi$  جعل النظر في وقفه إلى ابنته حفصة، ثم إلى ذي الرأي من أهلها).

### هل تشترط العدالة؟

قال: (ولا العدالة حيث كان بجعل الواقف له) طيب هذا إنسان فاسق كيف يقيم، لعل إنسان أوقف وقال أخي هذا هو ناظر على الوقف، لكن الناس بعد فترة رأت أن هذا الإنسان ليس جيد، وإنسان لا يصرف الوقف مصارفه، فهل ثقله؟ لا ثقله، لكن ضع معه واحد أمين (ويضم إلى الفاسق أمين لحفظ الوقف، ولم تُزل يده؛ لأنه أمكن الجمع بين الحقين).

(ولا العدالة حيث كان بجعل الواقف له ويضم إلى الفاسق أمين لحفظ الوقف، ولم تُزل يده؛ لأنه أمكن الجمع بين الحقين.

فإن كان من غيره أي: غير الواقف، كمن ولاه حاكم أو ناظر) هذه مسألة أخرى: إذن الواقف نفسه صاحب الوقف، ليس هو الذي سيضع الناظر، واحد آخر، فلا بد أن يكون فيه شروط معينة.

قال: (فلا بد فيه من العدالة؛ لأنها ولاية على مال، فاشتراط لها العدالة، كالولاية على مال يتيم) هذا متى؟ إذا كان واحد ثاني غير الواقف الذي سيضع الناظر.

(فإن لم يشترط الواقف ناظرًا فالنظر للموقوف عليه مطلقًا أي: عدلاً كان أو فاسقًا، رجلاً أو امرأة، رشيدًا أو مجبورًا عليه.

حيث كان محصورًا كأولاده وأولاد أولاده كل واحد منهم ينظر على حصته كالمالك المطلق) هذا إذا كان محصور.

**(والا فللحاكم)** لم يشترط الواقف ناظر، العدد محصور، فالناظر الموقوف عليه، هم الذين سيكون موقوف عليهم، وهم الذين سينظروا في هذا الوقف، هم الذين سيصرفوه مع أنفسهم، طيب العدد محصور؟ خمسة ستة عشرة مائة، لكن لا، هذا أوقف على جماهير فقراء المسلمين، العدد واسع مفتوح، إذن لن يجوز أن ينظروا هم.

قال: **(وللحاکم، وإلا فللحاکم أو نائبه النظر إذا كان الوقف على غير معين كالوقف على الفقراء أو المساجد والزيت ونحوها)**، ما هي الزيت؟ هي الخيل المربوطة على ثغور الأعداء، وهذا مصطلح عند العرب، كانوا الخيل عندما تربط على ثغور الأعداء يسموها زيت.

قال: **(والزيت ونحوها إذا لم يعين الواقف ناظرًا عليه؛ لأنه ليس له مالك معين، ويتعلق به حق الموجودين ومن يأتي بعدهم، ففوض الأمر فيه إلى الحاكم.)**

ولا نظر للحاكم مع ناظر خاص) يعني يريد أن يقول: لو فيه ناظر خاص معين على هذا الوقف، فالحاكم ليس له دعوة، لا ينظر معه **(ولكن له أن يعترض عليه إن فعل ما لا يسوغ لعموم ولايته).**

هذا الناظر ما وظيفة؟

قال: **(ووظيفة الناظر: حفظ الوقف وعمارته، وإيجاره وزرعه، والمخاصمة فيه) المخاصمة فيه لو واحد اغتصبه أو احتل المكان، أن يخاصمه فيه.**

**(وتحصيل ريعه، والاجتهاد في تنميته، وصرف الربح في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء المستحقين لأن الناظر هو الذي يلي الوقف وحفظه، وحفظ ريعه وتنفيذ شرط واقفه، وطلب الحفظ فيه مطلوب شرعًا، فكان ذلك إلى الناظر) هذه وظيفة القيم الناظر.**

**(وإن أجره بأنقص من أجر مثله)** الناظر أوقف الذي أجر هذه العمارة، الشقة أجرها بستائة جنيه، فأجرها بثلاثمائة جنيه فقط، نقول له تغرم أنت الثلاثمائة الأخرى، ونفس الربح ونفس المنفعة تخرج للفقراء الموقوف عليهم.

(وإن أجره بأقص من أجر مثله صح) ما الذي صح؟ (عقد الإجارة).

(وضمن الناظر النقص إن كان المستحق غيره؛ لأنه يتصرف في مال غيره على وجه الخط، فضمن ما نقصه بعقده كالوكيل، وله الأكل بمعروف نص عليه.

ولو لم يكن محتاجاً قاله في القواعد وله التقرير في وظائفه لأنه من مصالحه، فينصب إمام المسجد ومؤذنه وقيمه ونحوهم) هو الذي ينظم هؤلاء، لو كان الوقف جامع.

(ويجب أن يولي في الوظائف وإمامة المساجد الأحق شرعاً) هذه مسألة مهمة يا إخواني، تتعلمها في الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، إذن أنت تضع الأخ المناسب في المكان المناسب، ليس لأنك تحب هذا الأخ تقدمه، ولا تحب هذا الأخ تأخره، لا، لابد أن تراعي العدل والإنصاف، الأمور الشخصية لا تدخلها في الأمور الدعوية، أنت بينك وبين الأخ كذا في قرينتك، أنا أقدم هذا الأخ على هذا، طالما أن هذا الأخ أحق وحافظ ومتين وجيد، فالأمر الشخصي هذا بينك وبينه، أما كدعوة فله تبارك وتعالى، يقدم الأحق بها، هذه مسألة مهمة جداً، وتعمل لنا مشاكل في كثير من الأمور.

(إذن يقدم الأحق شرعاً، ومن قَرَّر في وظيفة على وفق الشرع حَزْمُ إخراجها منها) وضع (ومن قَرَّر في وظيفة على وفق الشرع) وضع في مكان، وهو أهل لهذا المكان، مؤذن إمام، فيكون حَزْمُ إخراجها لا يصح أن تقيل إلا بسبب شرعي.

(حَزْمُ إخراجها منها بلا موجب شرعي كتعطيله القيام بها) الموجب الشرعي مثل ماذا؟ وضعنا مؤذن لا يؤذن، وضعنا إمام لا يحضر، فتقبله.

(قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: ومن لم يقم بوظيفته غَيْرُهُ من له الولاية بمن يقوم بها إذا لم يتب الأول ويلتزم بالواجب).

إنسان وضع في وظيفة، وهو ليس أهل، ماذا تفعل؟ تقيله، مؤذن لا يؤذن، إمام لا يحضر، فتقبله.

لكن بدون موجب شرعي، فالحكم الشرعي يَحْرُم أن تقيله.

أذكر بهذه المناسبة مرة في المرات في بعض الأماكن أخ فاضل نحسبه على خير والله حسيبه، وعنده أربعين سنة، أو خمسة وأربعين سنة، ومتين وحافظ ونحسبه والله حسيبه يقرأ من صدره، ولا يتكلف، ونحسبه مخلص والله حسيبه، لكن صوته عادي، أفاعاً أن الإخوة في الدعوة، وأتوا بواحد في الثانوي أو في الكلية، لكن صوته جميل، ويقرأ من مصحف، وأدخلوه إمام، فأنا فُوجئت، فقلت لهم: ما هذا؟ قالوا: معذرة يا شيخ محمد، نحن نريد أن نحجب الناس في الصلاة، قلت لهم: عَنْهُمْ ما حبوا الصلاة، قلت لهم: هذا الأخ يخرج، والأخ الذي كان موجود هو الذي يصلي، يَحْرُم، عندكم الحكم الشرعي (يَحْرُم بلا موجب شرعي).

هل النبي ﷺ قال يوم الناس أحسنهم صوتاً؟ قال: «يَوْمَ النَّاسِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»، ثم الذي يخشع، يخشع من القرآن، أما الذي يخشع من الأصوات فهو تابع للأصوات، الذي يخشع، يخشع من القرآن، حتى لو كان مَنْ الذي يصلي.

**الحكم الشرعي:** يَحْرُم، فهنا فيه إمام للمسجد معيّن، نحن لا نكثر الإخوة، ليس له دعوة، يكثرُوا لا يكثرُوا هذا أمر بيد الله تبارك وتعالى، لكن أنت تعمل الذي يرضيك من ربنا - تبارك وتعالى، فأنت لا تخرج أحد من وظيفته بدون موجب شرعي، حَرَّمَ عليه ذلك.

لو واحد تنازل من نفسه، في وظيفة مؤذن، في وظيفة إمام في كذا، فهو قال لفلان تعالى مكاني، يجوز أو لا يجوز؟  
يجوز، هذا أمر يرجع له.

قال: (ومن نزل عن وظيفة بيده لمن هو أهل لها صح، وكان أحق بها من غيره).

**مسألة مهمة انتبهوا لها:** (وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكالرزق من بيت المال لا كجعل ولا كأجرة في أصح الأقوال، فلا ينقص به الأجر مع الإخلاص. قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية -



رحمه الله: وما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة بل رزق للإعانة على الطاعة، وكذلك المال الموقوف على أعمال البر، والموصى به، أو المنذور له ليس كالأجرة والجعل.

وينبغي عليه أن القائل بالمنع من أخذ الأجرة على نوع القرب لا يمنع ممن أخذ المشروط في الوقف. قاله الحارثي).

هذه مسألة مهمة جداً ، وهي: المال الذي يُعطى للقاضي، للفقهاء، للمعلمين، يا ترى هذا ينقص من أجره؟ لا ينقص من أجره، هل يكون أجرة؟ لا يكون أجرة، ولكن يجزيه الفقهاء والعلماء مجرى الجعل، مجرى الرزق (فكالرزق من بيت المال) إعانة على طاعة الله تبارك وتعالى، إعانة على الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، هذا معنى: (وما يأخذه الفقهاء).

إذن مسألة أخذ الأجرة على تعليم القرآن، على تحفيظ القرآن، بعض الناس يقول لك: حرام، أخ يعمل مجموعة، ويحفظهم القرآن، ويأخذ أشياء، لا ليس حرام، الراجح ودرسنا المسألة، الراجح من كلام أهل العلم: يجوز.

كذلك القاضي المنظم نفسه، ومهياً نفسه، القاضي العام لو اشتغل لن يفرغ نفسه للناس، ولكن يُجعل له مال من بيت مال المسلمين، كذلك الفقيه العالم كذلك كذلك، كل هذا لا ينقص من أجرهم إن أخلص النية لله تبارك وتعالى، هذا ما يذكره الفقهاء: وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكالرزق من بيت المال، لا كجعل.

إذن الإنسان عندما يوضع في وظيفة، يوضع في إمام، يوضع في مؤذن، يوضع في قاضي، ويأخذ أشياء، هذا ليس بحرام، يجوز أن يأخذ هذا المال، لكن هناك مسألة مهمة جداً نحب أن نذكرها لكم، فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهذه يقع فيها كثير من إخواننا، يكون يعمل في السعودية، الإمارات، أو قطر، أو أي بلد عربية، ويتقاضى راتب على عمل معين، وظيفة معينة، ثم يأتي بواحد يجعله مكانه، هو يأخذ مثلاً ألف ريال، يضع واحد مكانه ويعطيه مائتي ريال، وهو يخلع من الوظيفة، ويعمل في وظيفة أخرى، ما الحكم؟ كثير من إخواننا لا يأخذوا بالهم ويفعلوا، فنرى نص كلام شيخ الإسلام -رحمه الله-، وهو يفتينا في

هذه المسألة، لكي لا تفعلوا هذه الأشياء، وخاصة إخواننا الذين في السعودية، يكون عامل على مسجد، أو مؤذن، أو إمام، فيأتي بواحد، فيجعله مكانه، ويعمل هو في مكان آخر، ويعطيه مائتي ريال، وهو يأخذ الثمانمائة، نرى بماذا يفتي شيخ الإسلام -رحمه الله- في هذه المسألة.

يقول: "ومن أكل المال بالباطل: قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم، وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه، ويستنيبون يسيرًا، والنيابة في مثل هذه الأعمال المشروطة غير جائزة، وهي من السحت الباطل".

هذه فتوى شيخ الإسلام في هذا الشيء، هذه المسألة يسأل فيها كثير من الناس، أنا قائم على العمل الفلاني، لكن أنا معي عمل خارجي أقضيه، وآتي بزميلي في هذا المكان، وأعطيه في آخر الشهر شيء، شيخ الإسلام قال: يحرم هذا الشيء.

تتنزل على ماذا هذه الفتوى؟

تتنزل على أن إنسان موظف يترك وظيفته ويعمل في عمل خارجي، وبينه وبين المدير علاقة، يمضي له، أو زميله يمضي له، لا يا إخواني، المال الذي يأخذه على عمل، لابد أن تفعل، وعلى وقت، لابد أن تفعل هذا العمل، وتلتزم بهذا الوقت.

كذلك هذا الأمر يتنزل على أئمة الأوقاف، المؤذنين، أنه مؤذن، أنه إمام، ثم يحضر مرة واحدة فقط، هو مطلوب منه على حسب جدولته طوال الأسبوع يحضر مرة واحدة فقط، بينه وبين مدير الأوقاف أشياء، فيقول له: ليست مشكلة، امض في دفتر الحضور، على ماذا تأخذ مالك؟ فالإنسان يتق ربنا تبارك وتعالى، إمام، مؤذن، واحد موظف، فشيخ الإسلام يفتي أنك لا تدخل واحد مكانك وتعطيه أجرة، وتهرب أنت، أو يمضي لك، يقول: "ومن أكل أموال الناس بالباطل، قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم، وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه، ويستنيبون يسيرًا" يستنيب واحد مكانه "والنيابة في مثل هذه الأعمال المشروطة غير جائزة، وهي من السحت الباطل".

فنسأل الله تبارك وتعالى- أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، ويجعل مالنا مالاً حلالاً،  
إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**انتهى الدرس الثاني أختكم أم محمد الظن.**

### الدرس الثالث (باب الهبة)

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

**ثم أما بعد: وقفنا على باب الهبة.**

قال الشيخ مرعي -رحمه الله-: (وهي التبرع بالمال في حال الحياة، وهي مستحبة).

يعرف لنا الهبة، عبارة عن تبرع بالمال في حال الحياة، والهبة في اللغة: بمعنى العطية، تسمى هبة، تسمى نخلة، تسمى عطية، تسمى هباء، هذه كلها معانيها في اللغة، أما في الاصطلاح كما هو عرفها لنا: التبرع بالمال في حال الحياة.

وهناك أيضًا تعريف آخر يعرفه لنا صاحب المغني، يقول: (الهبة، والصدقة، والعطية معانيها متقاربة، وكلها تمليك في الحياة بغير عوض).

قدّمنا قبل ذلك الوقف، ما العلاقة بين الهبة والوقف؟ أو ما الفرق بين الهبة والوقف؟

بينهما شبه في الهبة والوقف، الفرق بينهم: أن الوقف تملك المنفعة، مع بقاء العين على ملك الله I، أما الهبة تمليك العين فللموهوب له أن يتصرف فيها كيف شاء، والهبة عقد من العقود اللازمة، وهي مستحبة، لقوله النبي عليه الصلاة والسلام: «تهادوا تحابوا».

(وهي أفضل من الوصية)، ما الفرق بين الوصية والهبة؟ الاثنين مثل بعض.

ولكن الوصية عبارة عن عهد في حال الحياة، لا ينفذ إلا بعد الوفاة، أما الهبة فتكون في حال الحياة.

هنا يقول: (هي أفضل من الوصية، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه سئل النبي ﷺ، أي الصدقة أفضل؟ قال: «أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان» رواه مسلم بمعناه)، لكن هذه الرواية التي ذكرها رواية البخاري.

إذن التبرع أفضل من الوصية، يقول لحديث النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام-، سئل النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام-: أي الصدقة أفضل؟ قال: «أن تصدق وأنت صحيح شحيح» أنت صحيح في حال الصحة، في حال القوة في حال الشباب، في حال ما أنك ترى أمامك المد طويل، ولا يزال أمام الزواج، والإنجاب، والبناء، والسفر، فأنت أمامك الأمل، أمل كثير.

«وأنت صحيح شحيح»، هذا ليس مدح للشح، هذا وصف وليس مدح، وصف للإنسان طالما فيه صحة، طالما لم يشتك، ولم يذهب إلى الدكتور، يرى أن أمامه المد طويل جدًا، وأمله طويل جدًا، ولن يموت الآن، الموت ليس لي، الموت لناس ثانية، نحن كطلبة العلم نغفل عن الموت، ونغفل عن ذكر الله تبارك وتعالى-، ونغفل عن طاعة الله، فماذا تفعل الناس الأخرى، إنما الناس الثانية ماذا تفعل؟ يبقى كلام النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام- لكل ليس للملتزمين فقط، وإنما لكل، وصف الإنسان فيه شح، وفيه بخل، وفيه طول أمل، الحديث في البخاري: «يهرم الإنسان ويشب معه اثنان: طول العمر، وحب المال».

«وأنت صحيح شحيح، تأمل الغنى» الألف لماذا لا تصبح ألفين، العربية لماذا لا تصبح عربيتين، المحل لماذا لا يكون محلين؟ الشركة لماذا لا تكون شركتين؟ تأمل الغنى، «وتخشى الفقر»، ما يفعل الذي يأمل الغنى؟ هل يُنفق؟ لا لن ينفق، سيبخل.

«ولا تمهل» تؤخر، تؤخر، تؤخر، «حتى إذا بلغت الحلقوم» الروح أوشكت، أنت على فراش الموت، وتقول: ادعوا لي، ساحني، استغفر لي، «ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا» النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم يقول كل لم يعد هذا كلامك، «وقد كان لفلان» المال انتقل للورثة، لم يعد مالك الآن.

(هي منعقدة بكل قول يدل على الهبة بأن يقول: وهبتك أو أهديتك أو أعطيتك ونحوه) منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها، إذن تنعقد بالقول، يبقى وهبتك، ملكتك، أعطيتك، أهديتك، هذه كلها ألفاظ تدل على الهبة.

(أو بالفعل لأنه صلى الله عليه وسلم-، كان يهدي ويهدي إليه، ويعطي ويعطى، ويفترق الصدقات، ويأمر ساعاته بأخذها وتفريقها وكان أصحابه يفعلون ذلك، ولم يُنقل عنهم إيجاب ولا قبول).

يعني يريد أن يقول: هي ليست مفتقرة للإيجاب والقبول، واحد يعطيك هدية، ليس شرط أن تقول له: قبلت، ليست مفتقرة للإيجاب ولا القبول.

(ولو كان شرطاً -أي: الإيجاب والقبول- لنقل عنهم نقلاً متواتراً أو مشهوراً، ولأن دلالة الرضا بنقل الملك تقوم مقام الإيجاب والقبول)، إذن هذا الذي يريد أن يذكره، أنه ليس شرطاً فيها الإيجاب والقبول.

لكي تكون الهبة هبة صحيحة، لابد فيها من شروط، الشروط التي يضعها لنا الحنابلة ثمانية.  
يقول: (شروطها ثمانية:

الشرط الأول: كونها من جائر التصرف) وقدمنا كلمة (جائر التصرف) مراراً وعرفناها.

يقول: (وهو الحر المكلف الرشيد).

(الحر) إذن العبد لا، إذن هدية العبد ملك لسيده، لا تصح.

(المكلف) والمكلف هذا احتراز من الصبي الصغير، ثماني سنوات سبع سنوات أقل أكثر، لم يبلغ، إذن لو أعطاك هدية لا تأخذها، افهموا هذه المسائل، هذه مسائل مهمة، نحن يقولوا عنا طلبة علم تقع فيها، دائماً الصبية الصغار احتراز من المعاملة معهم، وتجنب المعاملة مع الصبيان الصغار، وإخوة الطلائع تنتبه، كثير منهم جهلة لا يعرفوا فقه التعامل مع الصبية خصوصاً، يكون قائد لمجموعة من الطلائع، يكون معظمهم جهلة، ولا ينتبه، أو أن أخ يأخذهم في المسبح يعلمهم العوم، أو يفتح أولاده، ويجد أولاد آخرين على المرجيحة، فيخرجه من هذه المرجيحة، لو كسر- أو حدث له أي شيء، فهو في ضهانك، انتبه وخصوصاً المعاملة مع الأطفال.



لو وجدت طفل صغير، أو صبي صغير أبوه أعطاه مائة جنيه، أو خمسين جنيه، ويضعها في جيبه، وذهب إلى المحل يشتري شيء، وأنت واقف معه، ثم وجدت الخمسين خارجة من جيبه، تأخذها وتدخلها في جيبه جيدًا، فرأها حرامي فسرقتها، ففي ضمانك أنت، فكثير بجهل الإخوة لا ينتبه لهذه الأحكام، فاحترز من الأطفال والصغار خصوصًا، انتبه، أعطاك هدية، قل له: لا يا حبيبي، لا تأخذ منه هدية إذا كان طفل صغير، هذا شرط من الشروط، إذن لابد أن يكون مكلف.

وليس مكلف فقط، تضع على المكلف أن يكون رشيد، الرشد أو الرشد، كلاهما صواب لغة، وعكسه السفه، والسفه نوعان: سفه في الأخلاق، وسفه في المعاملات.

مقصد الفقهاء في السفه هنا: السفه في المعاملات، ومقصد علماء السلوك والتربية لما يتكلموا عن السفه، ويقصدون به في الأخلاق.

دعونا هنا السفه في المعاملات إنسان سفيه، لا يُحس التصرف في المال، فهذا إنسان تُقبل هديته. إذن كونها من جازر التصرف، والحر المكلف الرشيد.

(الشرط الثاني: كونه مختارًا غير هازل فلا تصح من مكره ولا هازل).

يبقى إنسان أكره على إعطاء فلان هدية أو هبة أو عطية أو هباء أو منحة أو غيره، يبقى لا تُقبل ولا تصح.

يبقى كونه مختارًا غير هازل، ومختار عكسها مكره.

غير هازل، لا يكون يهزر أو شيء، لابد أن يكون قاصد للشيء وعامد للشيء، فلو واحد يهزر لا تأخذها وتضعها في جيبك، لا يجوز.

(الشرط الثالث: كون الموهوب يصح بيعه).

هذا اختيار الحنابلة، لكي يعطيك هبة، لابد أن هذه الهبة يصح بيعها، يعني أشياء لا يصح بيعها لا يصح أن أهبا؟

(كون الموهوب يصح بيعه اختاره القاضي) القاضي أبو يعلى الفراء هذا من علماء الحنابلة.

(وقدّمه في الفروع، لأنه عقد يقصد به تمليك العين، أشبه البيع).

**قال في الكافي: وتجوز هبة الكلب)** لماذا تجوز هبة الكلب؟ وعند الحنابلة لا يجوز بيع الكلب، الحنابلة خالفوا الجمهور في هذه المسألة، ولا يجوز بيع الكلب، حتى الكلب المعلم، والراح: يجوز بيع الكلب المعلم، لكن بقية الكلاب لا يجوز بيعها، ولا شرائها، ولا هبتها، ولكن الكلب المعلم على الراح وفيها خلاف أنه يجوز بيعه.

وطبعًا لما نقول: يجوز بيعه، ليس ذاته، أنت تباع العلم الذي في الكلب، انظر سبحان الله، انظر كيف أن العلم له فضل كبير وأجر عظيم؟ إذا كان ربنا تبارك وتعالى - ذكر أخس الحيوانات وفضله، وشره، وذكره في كتابه، وجعله قرآن يُتلى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كلب أخس الحيوانات، ذكر الكلب المعلم في سورة المائدة: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 4].

فسر الآية النبي عليه الصلاة والسلام- والحديث في البخاري، قال: «إذا أرسلت كلبك للمعلم، وذكرت اسم الله عليه فكل»، إذن هذا الكلب المعلم، ربنا ذكره في القرآن I، لماذا؟ لفضل العلم. فأنتم لما تشتري أو تباع، لا تباع ذاته، وإلا على قول الجماهير أن ذات الكلب نجسة، وعلى الراح أن لعابه فقط هو النجس، وهذا الراح الذي نُقِيَ به.

على كلٍ لما تباع، تباع العلم، الكلب المعلم، كون أنك تدفع المال للعلم الذي عنده، تصيد به، يكون حراسة، أما الكلب الغير معلم فهى النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبر أن الذي يقتني كلب إلا كلب صيد، أو حرث، أو زرع، أو ماشية، ينقص من أجره كل يوم قيراط، والقيراط مثل جبل أحد، الحديث في البخاري.

إذن الإنسان أن يريد عنده كلب معلم أو شيء يهبه الراح يجوز، يجوز هبة الكلب.

**(وما يجوز الانتفاع به من النجاسات)**، النجاسة لا يجوز بيعها، ولا يجوز شراءها، أيضًا ننتبه أنه مثلاً يمكن يكون عندك قطعة أو كلب معلم وتذهب إلى محل الفراخ، وتشتري "السراة" خمس أو ست فراخ ميتة بعشرة جنهات، يحرم ولا يجوز، هذه نجاسة لا يجوز بيعها، ولا يجوز شراءها، إذن هو يعطيها لك على سبيل الهبة، يعطيها لك تنتفع أنت بها، تضعها لكلبك، تضعها لحيوان يأكلها، لكن تدفع مال في النجاسة هذا حرام، هذا لا يجوز.

كذلك يجب أن ننتبه نحن كطلاب علم، أنك أحياناً ربنا يعافينا وإياكم والمسلمين، أحياناً تذهب ينادوا في الميكرفون في البلد، ويريدون فصيلة دم "A سالب" أو "A موجب"، فتذهب في المستشفى العام أو غيرها، فيأخذوا منك كيس، نصف لتر، على حسب ما تطبق وتحمّل، ثم أنت تطلب مال، هذا حرام لا يجوز، الدم نجس باتفاق الأئمة الأربعة، فلا يصح أن تدفع فيه مال.

سؤال يدور في خاطرك، تقول: نحن أحياناً أي تعبنا أو أي تعبنا، نذهب بنك الدم، ويعطينا كيس أو كيسين، الكيس بمائة وخمسين أو مائتين، لا، انتبه لما تدرس أصول الفقه إن شاء الله- ستفهم هذه المسألة، هذا شيء، وهذا شيء، أنت لما تأخذ كيس دم، أو كيسين دم، أنت لا تشتري الدم، لا، أنت لا تشتري ذات الدم، وإلا ذات الدم نجسة، ولكن هو وضعه لك في جو معين، لكي لا يفسد، لكي يحافظ عليه، فكأنك تدفع المال مقابل التكلفة على هذا الشيء.

أيضاً إخوانا في الأرياف نفس المسألة، النبي عليه الصلاة والسلام- نهى عن عَسب الفحل، أن العجل -الفحل-، أو التيس الذي يضرب الغنم، فلكي تحمل البهيمة، فتعطيه عشرة جنية، أو عشرين جنية، نهى النبي عليه الصلاة والسلام- عن ذلك، أحياناً يسموها الفلاحين "البهيمة تفوت" لا تمسك، فماذا يفعل؟ يذهب إلى الدكتور البيطري يحقنها حقن صناعي، انتبه الحيوان المنوي من الفحل يجرّم بيعه، ويجرّم شراؤه، والدكتور البيطري يحقنها، ويأخذ منك مائتين ثلاثمائة، هو يجوز أو لا يجوز؟ لا، هذه غير هذه، لأن إخوانا الذين يفتون بعد الجواز، افهم الأول قبل أن تفتي، ودائماً امسك لسانك عن الفتوى، ودائماً تقول: الفقه ليس أحد يتكلم فيه، الفقه له أهله وله ناسه، لا علماء التفسير يتكلموا في الفقه، ولا علماء الحديث، ولا علماء اللغة، ولا علماء السلوك والتربية، ولا علماء العقيدة، الفقه الذي يفتي هو أهل الفتوى هم الفقهاء الذين يتكلموا في الفقه، لا أحد يتكلم في الفقه.

أتم كطلبة علم عندكم جرأة، تفتوا في مسائل، وتجروؤوا في مسائل، لو عرضت على الإمام الشافعي كان يأبي، أتم عندكم جرأة كثيرة، ربنا يكفيننا وإياكم والمسلمين، لذلك نحن لا نحب أن نجابو على الأسئلة، ولا نحب الأسئلة الكثير، ولا الكلام الكثير، احفظ لسانك، ويكفي ما تتعلموه، ولا تعود لسانك على الفتوى.

**فالشاهد من الكلام..** يبقى هنا كلام الحنابلة، يقول: (وما يجوز الانتفاع به من النجاسات) النجاسات مثل ماذا؟ المعروفة مثلاً، وذكرت طرقاً منها، ومثل السباد، السباد الذي نضعه في الأرض، السباد هذا أيضاً من النجاسات، وهذا يجوز الانتفاع به، وهو روث الحيوانات.

كذلك بعض النجاسات مثل الجلود، جلود الميتة، هذه نجسة، النبي عليه الصلاة والسلام- نهى عن جلود الميتة، جلود الميتة يحرم الإنسان بيعها أو يشتريها حتى تدبغ.

إذا كنت أنا لا أعرف أدبغ، وفيه عندي عجل عجلين ماتوا في الحظيرة، فسلخت الجلد، ثم أعطيته لجاري، انتبه أعطيته له على سبيل الهبة، ولا على سبيل البيع والشراء، يحرم قبل دبغه؛ لأنه نجس.

وأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمناً، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لعنة الله على اليهود، حرم الله عليهم جلود الميتة، فحملوها» ما معنى حملوها؟ جملوها أي أذابوها.

«لعنة الله على اليهود، حرم الله جلود الميتة، أو حرم الله الشحوم على اليهود فحملوها» أي أذابوها وأبأعوها «وإن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمناً».

إذن ننتبه من هذه الأشياء.

أما أنك تعطيتها على سبيل الهبة، يجوز الانتفاع به من النجاسات.

(لأنه تبرع فجاز في ذلك كالوصية، ولا تجوز في مجهول ولا معجوز عن تسليمه).

إذن لا تجوز الهبة في مجهول، شيء مجهول كيف ستهبه؟ شيء مجهول لا يعلم أصله، كذلك ولا معجوز عن تسليمه، الشيء الذي تعجز عن تسليمه، كيف ستهبه.

(الشرط الرابع: كون الموهوب له يصح تملكه، فلا تصح لحمل؛ لأن تملكه تعليق على خروجه حياً، والهبة لا تقبل التعليق).

(كون الموهوب له يصح تملكه) أنت تعطيه الهبة لا بد يصح تملكه.

(فلا تصح لحمل) لا تعرف هذا الحمل لعله حمل كاذب، لعل البطن منتفخة على الفاضي، لعله ينزل ميت، فيه حي لكنه ينزل ميت، فلا يصح لميت (لأن تملكه تعليق على خروجه حياً، والهبة لا تقبل التعليق).

(الشرط الخامس: كونه يقبل ما وهب له بقول أو فعل يدل عليه) إذن لابد من قبول، قبول أن الشرط كما ذكرنا إيجاب وقبول، ولكن يدل على ذلك، لكن واحد يعطيك شيء أبي، إنسان يهبك شيء فأنت أبيت، فإذا لم تتم الهبة الآن (كونه يقبل ما وهب له بقول أو فعل يدل عليه)

(قبل تشاغلها بما يقطع البيع عرفاً) يعني هو أجراه مجرى البيع، ما الذي يقطع البيع عرفاً؟ الانفصال إما بالكلام، وإما بالأبدان، على الراجح الذي يقطع البيع الانفصال بالبدن، أجراه مجرى البيع.

يقول: (قبل تشاغلها بما يقطع البيع عرفاً على ما تقدم تفصيله)

(الشرط السادس: كون الهبة منجزة فلا تصح معلقة، فإذا قدم زيد فهذا لعمره) يعني واحد قال لك إن شاء الله- لما أخي يأتي من السفر، سأعطيك كوب الشاي هذا، فهذا تعليق، إن شاء الله- لما أخي يأتي من السفر سأعطيك هذه الساعة، سأعطيك هذا المحمول، هذا كتكليف فقهي لا نسميه هبة، نسميه وعد، والوعد غير ملزم قضاءً، وملزم شرعاً.

يبقى (كون الهبة منجزة فلا تصح معلقة، فإذا قدم زيد فهذا لعمره؛ لأنها تمليك لمعين في الحياة، فلم يجوز تعليقها على شرط كالبيع إلا تعليقها بموجب الواهب فيصح، وتكون وصية) تنتقل إلى شيء ثاني (فيصح، وتكون وصية) الوصية عهد في حال الحياة تنفذ بعد الوفاة.

(وأما قوله صلى الله عليه وسلم ، لأم سلمة «إني قد أهديت إلى النجاشي حلةً، وأواقي مسك، ولا أرى النجاشي إلا قد مات، ولا أرى هديتي إلا مردودةً عليّ، فإن ردت فهي لك») الحديث الشيخ الألباني يقول ضعيف، على تصحيح الحديث، فهذا الكلام ينزل منزلة الوعد وليس الهبة، وهو لا يجب الوفاء به قضاءً، إنما يجب الوفاء به شرعاً، فهذه مسألة مهمة لابد أن ننتبه إليها، وبعض الإخوة الذين يدرسون فقه يتحزلقوا ويتفلحسوا، فإن شاء الله لك يا أخي، وعدي لك يا أخي محمول سأعطيه لك آخر الشهر، يأتي آخر الشهر، أين يا أخي؟ معذرة يا أخي تعسرت، أنت آثم يا أخي، أنت لست قدر الشيء، لا تعد به يا أخي، تقول له لا يا أخي أنا دارس في منار السبيل يا أخي، أن الهبة لا تلزم بالعقد، إنما تلزم بالقبض، وهذا ليس وعد، وتدخل في القصة، لا تدرس الفقه لكي تتفلحس على الناس، بعض الإخوة للأسف تجار، والنبي عليه الصلاة والسلام- يقول: «التجار هم الفجار يوم القيامة»، تخيل يدرس فقه، ويكون طالب فقه، ثم ينتقل للتجارة، ويلتقط زلات العلماء،



وسقطات العلماء، لكي يقول أبو حنيفة يقول، وكذا يقول، أنت آثم عند الله تبارك وتعالى، اتق الله تبارك وتعالى، لا تخادع الناس، ومن يخادع الله يخدعه ربه، ومن يخادع الناس يخدعه ربه تبارك وتعالى، اتق ربنا تبارك وتعالى.

تدرس الفقه يا إخواني لكي نصلح قلوبنا، ندرس الفقه لكي نتعبد إلى الله Y، ندرس الفقه لكي تحسن خاتمنا، لا ندرس الفقه لكي نتفلحس على الناس، ولا نكون علماء، ولا أن تكون عالم، لا ليس هكذا، وإلا هذه النية نية فاسدة، تدخلك جهنم، والعياذ بالله، ندرس الفقه لكي تصح عبادتك لله، ندرس العقيدة لكي تصح عقيدتك لله، ندرس التوحيد لكي تصح العقيدة، لكي تعبد الله بشكل صحيح، ولا تشرك بالله تبارك وتعالى، لا شرك أصغر، ولا شرك أكبر، فالإنسان يدرس الفقه ويبتغي وجه الله تبارك وتعالى، والدار الآخرة.

لأجل ذلك انتبه، والمسألة التي تدرسها تكون مسألة عملية تعمل بها، لكي يبارك لك ربنا في العلم الذي عندك.

فالوعد يا إخواني ملزم وغير ملزم، ما معنى ملزم؟ ملزم شرعاً أمام الله Y، يحاسبك، أنت وعدم فلماذا لم توف بوعدك، هذه من صفات المنافقين، «وإذا وعد أخلف»، لكن ليس ملزم قضاء أمام القاضي لكي يقاضيك، ويحصل مقاضاة، ليس ملزم قضاء.

ليس لنا دعوة بالقضاء، أهم شيء شرعاً، يبقى الوعد ملزم شرعاً أمام الله، وليس ملزم قضاء.

(الشرط السابع: كونها غير مؤقتة) كون الهبة غير مؤقتة، لو هي مؤقتة ماذا ستكون؟ ستكون هدية، فلو أن إنسان وهبه محمول، خذ اتصل به، أنا أريد أتصل مكلمة ومكالمتين، خذ هذا الأسبوع اتصل بأحبائك، اتصل بأهلك، لا إشكال، لكن يرجع لي مرة ثانية، يبقى هو أخذه بأسبوع بشهر بيوم، هذه ليست هبة، هذه في فقها يكون عارية.

(كونها غير مؤقتة كوهبتك شهراً أو سنة؛ لأنه تعليق لانتفاء الهبة، فلا تصح معه كالبيع) يعني لا يصح مؤقت، لا بد من التنجيز كما قدمنا.

(لكن لو وقَّعت بعمر أحدهما) هذه قصة ثانية، ونرى الكلام الذي فيها، شيء اسمه "عمرى رقبى"، عمرى بالياء، وليس عمرة.

لكن لو وقَّت بعمر أحدهما لزمت ولنغى التوقيت.

(لكن لو وقَّت بعمر أحدهما كقوله جعلتها لك عمرك أو حياتك أو عمري) ماذا يكون الحكم؟ يقول:  
(لزمت ولنغى التوقيت لقوله صلى الله عليه وسلم: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أُعْمِرَ  
عُمُرِي فهي للذي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعَقْبِهِ» رواه أحمد ومسلم.

وفي لفظ: «قضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالعمري لمن وَهَبَتْ لَهُ» متفق عليه.

وعن جابر: «أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها فماتت، فجاء إخوته، فقالوا نحن  
فيه شِرْعٌ أي: شركاء- سواء. قال: فأبى، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقسمها بينهم  
ميراثاً»، هذا الحديث رواه الإمام أحمد، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

إذن ما قصة العمري؟ الهبة يقصد منها الاتحباب، والتألف، والتواد بين المسلمين بعضهم البعض  
«تهادوا تحابوا»، هذا كلام النبي عليه الصلاة والسلام.

«تهادوا تحابوا» لما أعطيك هدية، وتعطيني هدية يحدث حب بيني وبينك، لاسيما الهدية التي لا يُراد  
بها الثواب، أعني بالثواب الثواب الدنيوي، وليس الثواب الأخروي، لأنه ستأتينا مسألة مهمة جداً،  
ودائماً ما كنت أفتي بها، ويخالفني بعض إخواني، وهي أن النقطة التي نسميها "النقطة" في الأفراح،  
أنا أفتي بأن هذا دين، وإن كانت صورته هبة وهدية، ولكن هدية يسميها الفقهاء هدية مشروطة  
يُراد بها الثواب، الثواب الدنيوي، فأنا أفتي بأنها دين، ولو مات الإنسان محبوس عن الجنة، لذلك لا  
تستغفلوا الناس، ويعطيك في زواج بنتك، في زواج ابنك، حبيبك قريبك، خمسمائة جنيه، أو ألف  
جنيه، ثم تضرهم في جيبك وانتهى الأمر، لا، هو مقصده أنه لما أزواج ابني أو ابنتي تردهم لي ثانية،  
هذه يسميها الفقهاء هدية وهبة، وعطية يُراد بها الثواب، ولا بد أن تتيه على ذلك، الثواب الدنيوي،  
وليس الأخروي، لم يعط الخمسمائة أو الألف لسواد عيونك، وإنما هي مجاملات، وكما القاعدة الكبيرة  
عند الفقهاء: "العرف معمول به، والعادة مُحَكِّمة" أصبحت عادة الآن في الناس، أن في جواز ابنك  
أعطيك، فلما يعطيك خمسمائة جنيه، يعطيك ألف جنيه، حتى لو لم يصرِّح، فمعناها أنني عندما  
أزواج ابني اعطيها لي، وبعد الناس يكتب، يكون فيه دفتر فيه فلان وفلان.

فأنت بداية لكي تعلم الحكم الشرعي، أنت لما تعطي لأحد لا تنتظر يرجع لك، لكن لو أحد أعطى لك،  
لازم تكتب، يا أولاد في وصيتي أخوك فلان، أبوك فلان، عمك فلان أعطاكم كذا، لي كذا، تردوها

له لو أنت مت، يبقى لابد، فيه أخ جزاه الله خير، يقول أنا كاتب وصيتي، وعلقتها في الصلاة، أمام عيال وزوجتي، بخط عريض، هذا إنسان يرتقب الموت، يخاف من الله Y، لكن تأخذ من هذا وتأخذ من هذا، وتأخذ كلام لأي حنيفة -رحمه الله- والإمام مالك أو بعض الذين ليس لهم في العلم، يقول لك ليس هناك مشكلة، يجوز، ليس دين، لا دين يا إخواني كما نقول بعد ذلك.

(لكن لو وقّعت بعمر أحدهما كقولہ جعلتها لك عمرك أو حياتك أو عمري) يبقى الهبة يُراد بها التحاب، التالف بين المسلمين، لكن العمرى، ماذا كان يعمل العرب؟ العرب كان عندهم يعطيك مال، يعطيك حديقة، يعطيك بستان، يعطيك ناقة، ويقول لك: هذه استمتع بها عمرك، ولو مت ترجع لي أنا، هذه اسمه "عمرى" مأخوذة من العمر، إذن هذه الحديقة حديقتك، هذا البستان بستانك، طالما أنت حي استمتع بها، لو مت ترجع لي، بالله عليك، هذه تسبب التوادد والتحاب؟ هذه تجعلني أبغضك، وأنت تبغضني، أكرهك وأنت تكرهني، الكراهية تأتي من أين؟ أنا أقول يا رب يموت الآن، أشنع منه الرقيب.

العمرى جائزة وماضية، ولو أن إنسان أُعمر أحدًا عمرى فهي له، ولورثته، ولعقبه من بعده، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام.

رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها، استمتعي بها حياتك، فماتت، فجاء إخوته فقالوا: نحن في شرع، أصبح ميراث الآن، فأبى، قال لهم: لا، هذه أنا أعطيتها لأي.

سبحان الله، والله أحب أنا الفقه العملي، نفس السؤال أو قريب منه، من فترة قريبة أخ والدته توفيت، وسألني نفس السؤال أو قريباً منه، فالعلم فعلاً نور، وافهموا قبل أن تفتوا، ولا أنصحكم أن تفتوا بأي شيء.

فالشاهد من الكلام، الأخ ماذا فعل؟ الأخ أعطى لأمه ذهب، ثم توفيت، فيقول: أنا أريد أن أخذ ذهبي، والتركة تكون بقية المال، الإخوة يقتسموا فيها، فما الحكم الشرعي؟ هو يرى ذلك، نفس هذه الواقعة، النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذهبه، قال له خذه، أم قال له: أنتم في سواء، جعلها ميراث، أنتم عندما أعطيتها لأمك، أو أعطيت شيء لأبوك، أو أعطيت شيء لأخوك فمات، إذن أصبح ميراث، أصبح تركة، لا ترجع فيه، العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه، ليس لنا مثل السوء كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام.

فمات أمه، فجاء إخوته فقالوا: نحن في شرع، هذا يدخل في الميراث، فأبى، قال لهم: أنا أتيت به لأي، أنا آخذه، وأنتم تقتسموا، فاختصموا للنبي عليه الصلاة والسلام- سيد الأولين والآخرين عليه الصلاة والسلام-، فقسمها بينهم ميراثاً.

هذه العُمري، أشنع منها وأبشع منها، وأساء منها التي تجلب العداوة بين الناس، وكان العرب يفعلوها، وأقرهم النبي عليه الصلاة والسلام-، ولكن نبيهم قبل أن يقرهم، نبيهم، وقال: «احفظوا عليكم أموالكم»، انتبهوا، لو أن أنت أعمرت إنسان، أو أرقبت إنسان، فهذا المال ماله هو، وليس مالك، لا ترجع فيه.

ما هي الرّقبي؟

الرّقبي من المراقبة.

(الرّقبي: أن يقول: إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك).

بالله عليك تخيل، واحد يعطي لواحد عطية، يقول له: (إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك) أظن كل واحد يجتهد ويقيم الليل ويدعو، يا رب، يا رب، يا رب، كل واحد يدعو على الثاني، يا رب يموت قبلي، أليس هذا ما يحدث؟ إذن أين الألفة؟ أين المحبة؟ بخلاف العطية، تعطيها احتساب لوجه الله تبارك وتعالى، «تهادوا تحابوا».

لكن الرّقبي، سلّمنا حصلت، هي ليست جيدة، لكن حصلت، وأنت فعلت هذا ومات، ماذا يكون الحكم الشرعي؟ أنت لا ترجع فيها، ولا تأخذها، لكن بشرط يكون هو قبضها، تكون هي له ولعقبه، ولورثته من بعده.

(الرّقبي: أن يقول: إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك).

قال مجاهد: هي أن يقول: هي للآخر مني ومنك موتاً.

سمّيت رقبى، لأن كلاً منها يرقب موت صاحبه.

ففيها روايتان) روايتان على حسب فهم الأحاديث التي جاءت، وعلى حسب كلام جابر بن عبد الله الذي هو نفسه راوي الحديث.

(فيها روايتان: إحداهما: هي لازمة لا تعود إلى الأول) لازمة أي لا يصح الرجوع فيها.

(لازمة لا تعود إلى الأول، لعموم الأخبار، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تُعمروا ولا تُرقبوا فمن أَعْمَرَ شيئاً أو أَرْقَبَهُ فهو له حياته ومماته» رواه أحمد ومسلم.

وفي حديث جابر مرفوعاً: «العمري جائزة لأهلها، والرقبي جائزة لأهلها» رواه الخمسة).

فيه روايات كثيرة وردت في النسائي، وفي أبو داود، وفي الإمام أحمد، وفي البخاري أيضاً، من الأحاديث التي جاءت أقرأ لكم بعضها لتتضح المسائل.

هذا الحديث رواه أبو داود، وصححه الشيخ الألباني: «لا تُرقبوا ولا تُعمروا فمن أَرْقَبَ شيئاً أو أَعْمَرَهُ فهو لورثته» إذن أعطانا حكم أنه ينتقل للورثة، ولا يجوز للعمير أن ترجع إليه، ولا يأخذها، ولكن تكون للعمير إليه.

أيضاً حديث آخر حديث جابر: «امسكوا عليكم أموالكم، ولا تعطوها أحداً، فمن أَعْمَرَ شيئاً فهو له». أيضاً جاءت في رواية أخرى: «امسكوا عليكم أموالكم فلا تُفسدوها»، كلمة «فلا تُفسدوها» تبين أنه لا يصح أن ترجع لك ثانية، وإلا لو هي ترجع لك ثانية، فليس هناك إفساد الآن. يبقى «فلا تُفسدوها» يبقى خرجت من ملكك، وذهبت للآخر.

«فلا تُفسدوها فإنه من أَعْمَرَ عُمري، فهي للذي أَعْمَرَهَا حياً وميتاً ولعقبه» أظن هذه الرسالة أدق.

أيضاً جاء في حديث آخر: «أيما رجل أَعْمَرَ رجلاً عُمري له ولعقبه، فقال: قد أعطيتكها وعقبك ما بقي منكم أحداً، فإنها لمن أعطيتها، وإنها لا ترجع إلى صاحبها»، أظن هذه أعطت لنا معنى أدق، «وإنها لا ترجع إلى صاحبها».

من أجل أنه أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث، فالروايات يفسر بعضها بعضاً، دائماً نحن تعلمنا في دراسة الفقه، أو لكي نفتي فتوى في شيء اسمه عند العلماء: جمع الأدلة، لكي تفتي فتوى، فلا بد من جمع الأدلة، لا يصلح أن تأخذ حديث واحد تفتي به، حديث واحد حديثين، لا، فيه شيء اسمه جمع الأدلة، وبعد أن تجمع الأدلة ترى الأدلة المتفق عليها، والمختلف فيها، وترى المسألة فيها إجماع أم ليس فيها إجماع، وترى هذا الإجماع مُنْظَر أم غير مُنْظَر، يعني قصة لكي تعرفوا العلماء الذين يفتوا ويجهدوا



أنفسهم، ويتبعوا في الفتوى تخرج لك سهلة، لكن هو تعب جدًا لكي هذه الفتوى السهلة، تأخذ الدرس سهل.

الرواية الأولى: (هي لازمة لا تعود إلى الأول، لعموم الأخبار، ولقوله ﷺ: «لا تُعمروا ولا تُرقبوا فمن أُعْمِرَ شيئًا أو أُرْقِبَهُ فهو له حياته ومماته».

وهو قول جابر بن عبد الله -راوي الحديث- وابن عمر وابن عباس ومعاوية وزيد بن ثابت، وقضى بها طارق بالمدينة بأمر عبد الملك. قاله في الشرح).

يوجه الكلام، يقول: (ولأن الأملاك المستقرة كلها مقدرة بحياة المالك، وتنتقل إلى الورثة فلم يكن تقديره بحياته منافيًا لحكم الأملاك، ولأنه شَرَطَ رجوعها على غير الموهوب له، وهو وارثه بعد ما زال ملك الموهوب له فلم يؤثر أي: لم يؤثر الشرط الذي وضعه-، كما لو شَرَطَ بعد لزوم العقد شرطًا ينافي مقتضاه).

هذه الرواية الأولى، تقول أن الرقبي لازمة، لا تعود للأول.

الرواية الثانية: (ترجع إلى المَعْمَر، والمُرْقَب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون عند شروطهم») صححه الشيخ الألباني.

(وسئل القاسم عنها، فقال: ما أدركت الناس إلا على شروطهم في أموالهم، وما أعطوا).

ركز في قول جابر؛ لأن الخلاف الذي على حديث جابر.

(وقال جابر: إنما العمري الذي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول: «هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها») هذا الحديث متفق عليه، لكن هذه الرواية رواية الإمام مسلم، هذا عمل إشكال.

قال: (وأجيب عنه بأنه من قول جابر نفسه، فلا يُعارض ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني هذا من قول جابر، فهمه للحديث، يعني هو هل جابر بن عبد الله لا يفهم؟ هذا صحابي، والراوي دائمًا علماء الحديث وكذلك الفقهاء، يقولوا: الراوي أدري بمرويه، وأيضًا مسألة مختلف فيها: إذا خالف الراوي ما روى، هل تقدم الرواية أو يقدم فهمه؟ هذه مسألة أيضًا عند العلماء.

قال: (وأجيب عنه بأنه من قول جابر نفسه، فلا يُعارض ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقول القاسم: لا يُقبل في مقابلة من سمينا من الصحابة والتابعين، فكيف في مخالفة سيد المرسلين؟! قاله في الشرح الكبير).

الصواب ليس هناك مخالفة، وكلام جابر بن عبد الله ينزل على أشياء، هنا قول جابر يقول: (إنما العمرى الذي أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقول: هي لك ولعقبك) كأنها خرجت من ملكه الآن، هي لك ولورثتك، هي لك ولعقبك، هي لك ولن بعدك.

(فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها) هذا كلام جيد، هذه تنزل منزلة العارية، التي قدّمناه في البداية، هذا المحمول خذه انتفع به شهر، انتفع به يوم، هو ليس صورة هبة، هذه صورة عارية، انتفاع مردود بعد ذلك، كذلك هنا على نية المعتق، تدخل فيها النيات، المقاصد، هو قصده أعطائها لك على سبيل ماذا؟ أنت لما تحتاج شيء من جارك، هات كذا أنتفع به، يا ترى يقول لك خذ تفضل، لو قال لك خذ تفضل، ما معناه؟ معناه انتفع به، اقض به حاجتك، وأرجعه ثانية، كذلك نفس الكلام، كلام جابر بن عبد الله، ليس هناك تعارض ولا شيء بين الأدلة، لكي لا نكثر الموضوع.

يقول: (هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها)، كلام جيد، يبقى ترجع لصاحبها، هي لك، يبقى الإنسان على حسب مقصده، وعلى حسب نيته، وعلى حسب ما في نفسه، فإن قال ذلك فينزلها الفقهاء منزلة العارية، وليس منزلة الهبة التي تخرج عن ملك صاحبها، وعن ملك الإنسان.

أيضًا جاء حديث، رواية واضحة جدًا لمسلم عن جابر نفسه قال: جعل الأنصار يُعَمِّرون المهاجرين، فقال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «أمسكوا عليكم أموالكم»، يعني ينبغيهم، أنت تعطي أخيك المهاجري، تعطي أخيك المهاجري، الذي تعطيه له هذا لا يصح أن ترجع فيه ثانية، لا تظن أنك تعطيه لأخيك، وترجع فيه، لا ترجع فيه، «أمسكوا عليكم أموالكم».

«ولا تفسدوها، فإنه من أُعْمِرَ عُمَرَى فُهِىَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقْبِهِ»، أظن الرواية واضحة، فهي للذي أُعْمِرَهَا، ما معنى للذي أُعْمِرَهَا؟ أُعْمِرَهَا هذه عائدة على من؟ لمن أخذها، فهذه فيها دلالة صريحة على أن الذي يعطي عُمَرَى أو عَقَى تكون لمن أخذها له ولورثته، لكن بشرط الإقباض.

أيضاً ابن حجر فتح الباري وغيره من العلماء علماء الشافعية وغيرهم، ينقل عنهم ابن حجر فتح الباري وغيره، ماذا يقولوا؟ يعرفونا أن النظام الذي كان سائر فعلاً على عهد العرب، أن الإنسان العربي كان يعطي لأخوه على سبيل التملك والتملك، لم يكن على سبيل أن يرجعها له ثانية.

يقول لنا: "الظاهر -والعلم عند الله- أنه ما كان مقصود العرب بهما -الرقبي والعمرى- إلا تملك الرقبة - وليس المنفعة- بالشرط المذكور، فجاء الشرع بمراغمتهم، فصحح العقد على نعت الهبة المحموده، وأبطل الشرط المضاد لذلك" ما هو الشرط المضاد؟ الشرط المضاد هو الرجوع.

"فإنه يُشبه الرجوع في الهبة، وقد صح النهي عنه، وشبّه بالكلب يعود في قيئه، وقد روى النسائي ابن عباس العمرى لمن أعرها، والرقبي لمن أرقها، والعائد في هبته كالعائد في قيئه" كالكلب يعود في قيئه، ليس لنا مثل السوء.

إذن هذا الذي يذكره العلماء في مسألة الرقبي، ومسألة العمرى.

(الشرط الثامن: كونها بغير عوض فإن كانت بعوض معلوم فيجب فيها الخيار، والشفعة، وضمان العهدة).

كونها بغير عوض، ويتذكروا المسألة التي نسميها في عرفنا النقوط في الأفراح.

(كونها بغير عوض فإن كانت بعوض معلوم فيجب) هي ليست بيع حقيقي، لكن أجزاها مجرى البيع.

(يثبت فيها الخيار، والشفعة، وضمان العهدة).

وعنه عن الإمام أحمد:- يُقَلَّبُ فيها حكم الهبة، فلا تثبت فيها أحكام البيع المختصة به، لقول عمر: من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته، يرجع فيها إذا لم يرض منها) رواه مالك في الموطأ، وصححه

الشيخ الألباني موقوف على عمر ٢٠، لكن هذا الكلام ليس مركب بشكل صحيح، يعني الشيخ إبراهيم بن زهير الشارح -رحمه الله-، دائماً أقول لك الشارح واحد، والماتن واحد ثاني، الماتن الشيخ مرعي، هذا من العلماء المجتهدين في المذهب، الشيخ إبراهيم من الفقهاء، وفرق بين المجتهد والفقهاء، فأحياناً تجد الشيخ مرعي يذكر شيء، والشيخ إبراهيم لا يعرف يكتفه، فيضع شيء أو ينقل شيء، وأحياناً تجد العكس، فنحن نرجع إلى الأصل، نرجع للمعني، ونرجع للكتب لأصل الكلام، إلى المصادر الأصلية.

أثر عمر هذا يوافق الرواية الأولى أم الثانية؟

لا يتماشى مع الرواية الثانية، يتماشى مع الرواية الأولى، هنا يقول: (كونها بغير عوض الهبة يعني، هذا الشرط الثاني، فإن كانت بعوض معلوم فيبيع، يثبت فيه الخيار، والشفعة، وضمان العهدة، وعنه يغلب فيها حكم الهبة) وجاء بأثر عمر الذي يستدل به أنه يغلب فيه حكم الهبة.

تقرأ الأثر ثانية: قال ابن عمر ت: "من وهب هبة أراد بها الثواب -الثواب الدنيوي، الذي يعطيه نقطة، ويريد أن ترجع إليه ثانية، يعطيه هدية، ويريد أن ترجع له ثانية-، فهو على هبته، يرجع فيها" يرجع فيها هذه تنزل منزلة الهبة أم منزلة البيع؟ منزلة البيع، لذلك أنا قلت لك هذا الأثر يوافق الرواية الأولى، وليست الرواية الثانية، هذا فضل الدراسة المشافهة، بخلاف بعض الإخوة، يقول لماذا يتعبوا أنفسهم، ويذهبوا إلى المعهد، أنا عندي منار السبيل، وآتي بنسخة محققة ومنقحة، وأقرأ منها، أقول لك: لن تفهم، لن تأتي بالكتاب، ولو أتيت به، لن تقرأ فيه، ولو قرأت لن تفهم، ولو فهمت ستفهم خطأ.

كونها بغير عوض، يقول عنه: يغلب فيها حكم الهبة، فلا تثبت فيها أحكام البيع المختصة به، لقول عمر: "من وهب هبة أراد بها الثواب" الثواب الدنيوي، له أن يرجع فيها، أو أن يعطي مثلها، هذا الكلام الذي يقوله، وهذا الأثر صححه الشيخ الألباني -رحمه الله.

.. "من وهب هبة أراد بها الثواب، فهو على هبته، يرجع فيها إذا لم يرض منها، إذا لم يعط منها، إذا لم ترجع له مرة ثانية، فله أن يرجع ويطلب بها، أو يطلب بمثلها، أو ما يقوم مقامها.

هذا الهبة التي يُراد بها الثواب.

يبقى الإنسان الذي يعطيك شيء، وأنت ترى منه أو العرف الجاري، أو عادة البلد، أو سلو البلد، أو عرف البلد أن هذا يعطوها لكي ترجع لي، فهذه ليست هبة مطلقة، هبة مقيدة، يُراد بها الثواب الدنيوي، فأصبحت دين، وهذا الذي نفقي به من سنين والحمد لله، وكان بعض الناس يخالفنا في هذه المسألة.

(وعن أبي هريرة مرفوعاً: «الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها») هذا الحديث حديث ضعيف، لكن معناه صحيح، ويُعني عنه الذي قبله.

(وقال الإمام أحمد - رحمه الله: إذا وهب على وجه الإثابة فلا يجوز له إلا أن يثيبه منها) هذا هو الفقه والعلم، كلام الإمام أحمد، هو نفس الكلام الذي كنا نقتي به، ومازلنا نقتي به.

(إذا وهب على وجه الإثابة) هو أعطاك الشيء، ليس لكي تنتفع أنت به، ولا ترده، (إذا وهب على وجه الإثابة، فلا يجوز له إلا أن يثيبه منها) يبقى يعطيه مثلها، أو قريباً منها، أو يعطيه منها بمعنى شيء قريب منها، أو أفضل منها، أو أقل، «وخيركم أحسنكم قضاء» كما أخبر النبي - عليه الصلاة والسلام -، والذي كان يفتي بذلك لم يكن يقبل هدايا من أحد إلا الهدايا التي يستطيع ردها.

الإمام أحمد - رحمه الله - في حد علمي أنا.. الفريد من العلماء الذي لم يكن يقبل هدايا، هو كان فقير - رحمه الله -، وبخلاف بقية العلماء، لم يكن يجب يدخل على الملوك، ولا على الأمراء، والمشكلة التي حدثت بينه وبين ابنه، وأغلق الباب الذي بينه وبين ابنه بسبب ذلك، كان ابنه فقير أيضاً، فكان يدخل على الملوك، كان له ابنين: صالح، وعبد الله، فقاطع ابنه، ولم يعد يكلمه بسبب أنه نهاه أكثر من مرة فكان يأخذ من وراءه من عطايا الملوك، وهذه مسألة مختلف فيها الفقه، عطايا الملوك والأمراء هل جائزة أم غير جائزة؟ المهم الراجح: حديث النبي ﷺ، الشيء الذي سيأتيه هكذا يكون رزق ساقه الله إليه، طالما أنه بدون استشراف نفس، كما أخبر النبي - عليه الصلاة والسلام -، فكان يقبل هذا الشيء، الإمام أحمد كان يأبى، وأغلق هذا الباب، وخاصم ابنه إلى أن مات، فلذلك الإمام أحمد لم يكن يقبل هدايا من أحد أبداً، إلا الهدايا اليسيرة التي يستطيع أن يردها، لذلك كان يفتي يقول: (إذا وهب على وجه الإثابة فلا يجوز له إلا أن يثيبه منها).

قال: (وبعوض مجهول فباطلة كالبيع بثمن مجهول).

نرتب الكلام، كونها بغير عوض فإن كانت بعوض معلوم فبيع، عن الروايتين اللتين ذكرهما.

بعوض مجهول تكون باطلة، مثل ماذا؟ (كالبيع بثمن مجهول، فتُرد زيادتها المتصلة والمنفصلة. وإن تلفت ضمنها ببدلها) يبقى بعوض مجهول تكون أيضاً باطلة (كالبيع بثمن مجهول) أجراها مجرى البيع، (فتُرد زيادتها المتصلة والمنفصلة) لو هو أهدى له خروف، وثمن فلما يرده يرده بكماله، لا يأخذ منك شيء، ويقول هو كان أقل من ذلك.

المنفصلة، لبن أو شيء (وإن تلفت ضمنها ببدلها).



(وعنه: تصح) فيه روايتين: تصح، لكن تصح بإطلاق لا.

قال: (ويعطيه ما يرضيه) هي بعوض لكن العوض مجهول، على هذه الرواية الباطلة ستكون صعبة، ولكي ننزلها على الأمر العملي تكون صعبة، لكن الأولى والأقرب للصواب أنها تصح، لكن تصح ماذا؟ (ويعطيه ما يرضيه) يعني يرجع له بدلاً منها.

(أو يردّها، ويحتمل أن يعطيه قيمتها) يعني ليس شرطاً هي بالضبط، بقيمتها.

(فإن لم يفعل فللواهب الرجوع، لما روى عن عمر  $\pi$  قاله في الكافي) وهذه هي الأولى.

قال: (ومن أهدى لئهدى له أكثر فلا بأس) احفظوا هذه المسائل.

(ومن أهدى لئهدى له أكثر فلا بأس) كلمة (فلا بأس) هذه محل نظر، يعني واحد يعطي لأنه يعلم أنه عندما يعطي هدية ترجع له أكثر، واحد يعطي مثلاً ألف جنيه، يعلم أنه لما يعطي هذا الشخص ألف جنيه، سيرجعهم ألفين، فيعطي له، هنا يقول: (فلا بأس) لا، الشريعة لم تأت بذلك، بل ربنا تبارك وتعالى- نهى عن ذلك، وكانت محرمة في حق النبي صلى الله عليه وسلم، وبقيت الكراهة في حق غيره، فالإنسان يتعزز ويتنزه، جاء له بدون استشراف نفس فلا إشكال، أما أن تكون مقصيده ونيته، أن يعطي هدايا لأنه يعلم أنها ستعود له أكثر مما أعطى، نرى الكلام هنا:

يقول: (ومن أهدى لئهدى له أكثر فلا بأس، لحديث المُسْتَعْذِرِ يثاب من هبة لغير) هذا ليس بحديث، الشيخ الألباني يقول: لم أقف على إسناده، لكن ابن حزم رواه، وأسنده إلى شريح القاضي، هذا من كلام شريح القاضي.

قال: "من أعطى في صلة، أو قرابة، أو حق، أو معروف، أجزنا عطيته، والجانب المُسْتَعْذِرُ تُرَدُّ إليه هبته، أو يُثاب منها" هذا كلام ابن شريح القاضي، لكن الألفاظ غير واضحة المُسْتَعْذِرُ.

المُسْتَعْذِرُ معناها من الغذارة، أي: المغادرة.

(الجانب المُسْتَعْذِرُ تُرَدُّ إليه هبته) الجانب بمعنى الغريب، الطالب إذا أهدى إليك شيئاً، ليطلب أكثر منه، فأعطه في مقابلة هديته.

المُستَغْذِرُ الذي يطلب أكثر مما أعطى، مأخوذة من المُغَاذَرَة، أي إذا أهدى لك الغريب شيئاً، يطلب أكثر منه، فأعطه في مقابلة هديته.

لكن لا يكون نيتك هكذا، لأن هذه ليست جيدة، لذلك هنا استدرِك، ماذا قال؟

(لغير النبي صلى الله عليه وسلم، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]).

﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ فيها تفسيرين:

على أحد التفسيرين ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ لا تعطِ لتأخذ أكثر.

﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ لا تمن على ربك بكثرة عبادتك، فتستكثر ذلك.

يبقى ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ على المعنى المراد هنا: لا تعطِ لتأخذ أكثر، فهذا مُحَرَّم في حق النبي صلى الله عليه وسلم.

مُحَرَّم في حق النبي صلى الله عليه وسلم، وأما غيره فيكون على سبيل الكراهة، حتى توجيهه يُشعر بذلك.

قال: (ولما فيه من الحرص والمضنة)، فيها الحرص والمضنة تكون مكروهة أم لا بأس بها؟ تكون مكروهة، أقل الأشياء تكون مكروهة.

قال: (ويكره رد الهبة وإن قلت) لكن ليس بإطلاق، الإمام أحمد ذكر لكم أنه كان يرد معظم الهبات، وهذا فقيه وفاهم وعالم من علماء الأئمة الأربعة المتبوعين، الأئمة المجتهدين، وكان يرد، لماذا؟ لأنه فقير، لكي يأخذ من هذا يكسر عينه، ويأخذ من هذا يكسر عينه، ودائماً الهدية تكسر الإنسان، فلذلك لا، كان يتعزز، ويستغني ويرد الهدايا.

يمكن واحد يعطيك الهدية يضعها في يدك، ويقول لك: النبي قَبِلَ الهدية، ولازم تأخذها، ماشي قَبِلَ الهدية، أنا سأرد الهدية، لأنني لن أستطيع أرد لك لا بدلاً منها، ولا قيمتها، ولا مثلها.

قال: (ويكره رد الهبة وإن قلت، لحديث ابن مسعود مرفوعاً: «لا تردوا الهدية» رواه أحمد).

**بل السنة أن يكافئ أو يدعو)**، سلّمنا أنا لم أستطع أن أكافئ، قال: **(ويكره رد الهدية)** لا يكره قد يجب رد الهدية، لاسيما لو كان فيها رشوة، أنت تعطي إنسان هدية على سبيل الرشوة، على سبيل أن لا يقضي عليك.

يبقى لا تأخذ كلام الفقهاء هنا **(يكره)** لا، فيها حالات يجب، لاسيما أنا أرى أن هذه رشوة، مال سحت، مال حرام، أو إنسان كل ماله ربا، كل ماله عائش على الربا، أكرر اللفظ، كل ماله ربوي، وأعطاك هدية، لا تأخذها، لكن لو كان ماله مختلط، إنسان ماله ربوي، يعمل في الربا، وفي نفس الوقت يعمل في مال حلال، هذا يسميه الفقهاء: مال مقترن، أو مال مختلط، مثل الذي الحلاق الذي يقص الشعر، واللحية، طبعا قص شعر الرأس حلال، وقص الشارب سئ، وقص اللحية لا يجوز، هذا ماله ليس كله حرام، هذا ماله مقترن، فلو أعطاك هدية تقبلها، أما إذا كان ماله كله ربوي، وأعطاك هدايا أو عزمك الإنسان يرد هذا الشيء ولا يقبله؛ لأن ماله كله ربوي.

فكذلك في الهدية على حسب، يقول: **(بل السنة أن يكافئ أو يدعو لحديث: «من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه».** وحكى أحمد في رواية مثني عن وهب قال: ترك المكافآت من التطفيف، وقاله مقاتل).

هي ليست من التطفيف ولا شيء، لكن إنسان أعطاك هدايا مرة واثنين وثلاثة، رد له شيء، لأن يخشى أن تكون من المطففين، وويل للمطففين.

هذا هو الكلام الذي نريده: **(وإن علم أنه أهدي حياءً أو خوفاً وجب الرد)** أهدي حياءً، في حال خوفاً منه، إنسان أعطى عطايا، الموظفين كلهم يعطوا للمدير مثلاً، وأنا موظف فقير، وكل واحد أتى بهدية قيمة أعطاها للمدير، فأنا ماذا فعلت؟ أنا إما أني خائف منه، أو خائف من سطوته، فأعطيها له حياءً أو خوفاً، وهو علم ذلك، المدير يجب عليه الرد، هذا الكلام الذي نقوله.

**(وإن علم أنه أهدي حياءً أو خوفاً وجب الرد)**، قاله ابن الجوزي. قال في الآداب الشرعية لابن مفلح: وهو قول حسن، لأن المقاصد في العقود عندنا معتبرة).

نقف على الفصل، وسبحانك الله وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

**انتهى الدرس الثالث أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء.**

## الدرس الرابع (تابع باب الهبة)

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

### فصل

**ثم أما بعد:** وقفنا على فصل: (قال الشيخ مرعي -رحمه الله-: وتُملك الهبة بالعقد وتلزم بالقبض، بشرط أن يكون القبض بإذن الواهب، فقبض ما وهب بكيل أو وزن أو عد أو زرع بذلك قبض الصبرة وما يُنقل بالنقل، وقبض ما يتناول بالتناول، وقبض غير ذلك بالتخلية).

الهبة قدمنا شروط الهبة قبل ذلك، وقال هنا: (تُملك الهبة بالعقد، لما روي عن علي وابن مسعود أنها قالوا: (الهبة إذا كانت معلومة فهي جائزة قبضت أو لم تقبض) فيصح تصرف الموهوب له فيها قبل القبض على المذهب. نص عليه. والنماء للمتهب. قاله في الإنصاف).

**المعنى:** تُملك الهبة بالعقد، يعني مجرد أن قال له: لك هبة عندي، ملكها الآن، ولكن متى تلزم؟ ولا يجوز الرجوع فيها؟ إذا قبضها، هذا معنى: (وتلزم بالقبض بشرط أن يكون القبض بإذن الواهب) هو الذي يأذن في قبض هذه الهبة.

**(قال المروزي:** اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة. وقال الصديق  $\pi$  لما حضرته الوفاة لعائشة: (يا بنية إني كنت نخلتك جاد عشرين وسقًا، ولو كنت جددتيه واحترتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال الوارث فاقسموه على كتاب الله تعالى) هذا الأثر صححه الشيخ الألباني -رحمه الله-.

**المعنى:** تلزم الهبة بالقبض، يعني إذا قبضها الإنسان -الآخذ- لا يجوز للواهب أن يرجع فيها مرة ثانية، لكن بشرط أن يكون القبض بإذن الواهب.

أبو بكر الصديق ؓ كان نخل عائشة - رضي الله عنها - عشرين وسقًا من تمر، ولكن هي لم تحزه، لم تأخذه، فلما حضرته الوفاة قال: "يا بنية إني كنت نخلتك جاد عشرين وسقًا، ولو كنت جدتيه واحترتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال الوارث فاقتسموه على كتاب الله تعالى".

قال: (وتبطل الهبة - بموت متب قبل قبضها، لقوله صلى الله عليه وسلم - لأم سلمة: «إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواق مسك، ولا أرى النجاشي إلا قد مات، ولا أرى هديتي إلا مردودة علي، فإن ردت فهي لك»). قالت: فكان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وردت عليه هديته، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك، وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة)، هذا الأثر ضعّفه الشيخ الألباني، ولكن المعنى صحيح.

(وتبطل بموت متب قبل قبضها) يعني لو أن إنسان وهب هبة لإنسان ثم لم يأخذ هذه الهبة، أو الهبة ذاهبة إليه في الطريق، وهو مات، هذا الإنسان مات، يا ترى لما مات الآن، الهبة أين تذهب؟ لم تقبض بعد إذن ترجع لصاحبها، هذا معنى: (تبطل بموت متب قبل قبضها)، الذي يأخذها مات، ولم تصل إليه فتبطل الهبة بذلك.

إذن أنت لو أعطيت لإنسان هبة، وملكته إياها، وقبضته، فلا يجوز الرجوع فيها، لكن لك أن ترجع إذا كان على سبيل الوعد فقط، والأفضل ألا يرجع الإنسان، يعني ذكرت الإنسان وقلت له: أنت لك محمول عندي هدية، لكن لم يقبضه، هذا مجرد وعد، والأفضل توفي به لكن ممكن ترجع فيه، تقول له: لن أستطيع، لكن متى لا يستطيع الرجوع؟ لو ملكته، لو أنت وهبت لإنسان، وقبض هذه الهبة، يحرم الرجوع في الهبة، ليس لنا مثل السوء: العائد في هبته، كالكلب يعود في قيئه، كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم -.

إذن (تبطل الهبة بموت متب قبل قبضها) بماذا يحصل القبض؟



قبض كل شيء بحسبه، يقول: (قبض ما وهب بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك)، الشيء الذي يُكال يكيل، الشيء الذي يوزن يوزن، الشيء الذي يُعد بالواحدة يُعد، الشيء الذي يذرع، بالذراع، أي بالتر.

(وقبض الصبرة، وما ينقل بالنقل) الصبرة: الكومة، غير معلومة المقدار، هذا ثقلها أو قبضها بالتخيلة والنقل.

(وقبض ما يتناول بالتناول) إنسان أعطاه بعير مثلاً، أو فرس، كيف يكون قبضه؟ يأخذ زمامه، إنسان وهب لإنسان عمارة مثلاً، أو شقة قبضها يكون بالتناول، يأخذ مفتاحها، إنسان أهدى لإنسان سيارة فيكون قبضها بالتناول، يأخذ المفتاح، فقبض كل شيء على حسبه.

(وقبض غير ذلك بالتخيلة كقبض مبيع.

ويقبل ويقبض لصغير ومجنون وليها وهو أب، أو وصيه، أو الحاكم، أو أمينه كالبيع والشراء).

ما المعنى؟

إنسان صبي صغير، ليس من أهل التصرفات، إنسان أعطى له هدية، أنت عندك ولد صغير، وإنسان أعطى له هدية، هذه الهدية يا ترى من الذي يقبلها؟ ومن الذي يقبضها؟ الولي، ومن هو الولي؟ الأب، كذلك إنسان مجنون، لو إنسان مجنون أو مختل عقلياً أو شيء، وإنسان أعطى له هدية، الذي يقبل الهدية ويقبضها: الولي الذي هو الأب بداية، وإن لم يكن هناك أب فيكون الوصي، الوصي الذي وصاه الأب على أولاده، أو الحاكم، قاضي، لا يوجد حاكم أو أمينه، أمينه الذي وكله القاضي .

(قال أحمد: لا أعرف للأم قبضاً. ولا يحتاج أب وهب موليه إلى توكيل، لانتفاء التهمة).

الإمام أحمد يقول: (لا أعرف للأم قبضاً) هذا الكلام موهم، يعني الأم لو عندها ابن صغير مثلاً، وواحد يريد أن يعطيه هدية، هو لن يأخذها، إنما من الذي يقبض؟ أبوه، الأب توفي

ليس موجود، الأم موجودة، قبض أم لا تقبض؟ الإمام أحمد يقول: **(لا أعرف للأم قبضًا)**، الأمر ليس كذلك، طبقًا الشيخ إبراهيم اقتص هذه القطعة من المغني، ووضعها لنا هكذا، الأمر ليس كذلك، كلام الإمام أحمد على أن الأب موجود، والأم موجودة، ففي حال وجود الأب والأم موجودة، ففي حال وجود الأب والأم فليس للأم قبضًا، فهكذا يستقيم الكلام، أما الأب غير موجود، والأم موجودة فما المانع؟ أبحث على من لكي يقبض له؟ لذلك الإمام ابن قدامة يقول في المغني: "قال الإمام أحمد في رواية صالح: في صبي وهبت له هبة، أو تُصَدِّق عليه بصدقة، فقبضت الأم ذلك وأبوه حاضر" هذا كلام ابن قدامة في المغني، وضح لنا قليلًا، "وأبوه حاضر".

فقال الإمام أحمد: "لا أعرف للأم قبضًا، ولا يكون إلا للأب" إذن كلام الإمام أحمد يتنزل على أن الأم موجودة، والأب موجود، فأنا لا أعطي الأم وأترك الأب، هذا كلام الإمام أحمد.

لذلك دائمًا العبارة والجملة الإنسان يأخذها برمتها، لا يقتص الكلام، لا يصلح أن يقتص الكلام.

أحيانًا في المختصرات تكون مخلة، والبعض يقول: الإمام أحمد قال هذا الشيء، وتنسب للإمام أحمد -رحمه الله- كلام ليس هو مراد الإمام أحمد، فلذلك الإنسان دائمًا ينتبه لمثل هذه الأشياء.

**(قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه أن الرجل إذا وهب لولده الطفل دارًا بعينها، أو عبدًا بعينه، وقبض له من نفسه، وأشهد عليه: أنها تامة، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض. وصح في المغني: أن الأب وغيره في هذا سواء لانتفاء التهمة هنا بخلاف البيع).**

**المعنى:** ابن المنذر ينقل الإجماع **(أجمع كل من نحفظ عنه أن الرجل إذا وهب لولده الطفل دارًا بعينها)** يعني أبوك وهب لك شيء، وهو الذي قبضه.

(وقبض له من نفسه، وأشهد عليه: أنها تامة) أن الهبة تامة، (وأن الإشهاد فيها يُغني عن القبض.

ويصح أن يهب شيئاً ويستثنى نفعه مدة معلومة نحو شهر وسنة كالبيع).

(ويصح أن يهب شيئاً ويستثنى نفعه مدة معلومة) ممكن إنسان يهب بعير، أو ناقة عشراء، ويستثن حملها، أنت لك الناقة، وأنا لي الابن الذي سنزل، هذا الاستثناء، إذن يهب شيء، ويستثن نفعه، أو يهبك الفرس لكن ستوصلني إلى المكان الفلاني، أو يهبك سيارة، يقول: هذه السيارة هبة لك، لكن هذا الأسبوع سأركبها، يصح أن يهب شيئاً ويستثن نفعه مدة معلومة.

(وأن يهب حاملاً، ويستثنى حملها) الصورة التي ذكرناها قبل ذلك.

(وإن وهبه وشرط الرجوع متى شاء لزمت ولغي الشرط).

**الصورة:** إن وهبه وشرط الرجوع متى شاء، لزمت الهبة لمن أخذها، وتلزم أيضاً للمعطي لا بد أن يعطيها هذا الإنسان. وهذا الشرط ليس له أي قيمة.

إذن إنسان وهب إنسان شيء، وقال له: متى ما أحتاجها سأخذها ثانية، طبعاً هذا شرط باطل، قال: (لأنه شرط يناهيا، فتصح هي مع فساد الشرط) **الحكم الفقهي:** هي صحيحة الآن، لكن الشرط ماذا؟ نصح العقد، وتبطل الشرط، (فتصح هي مع فساد الشرط، كالبيع بشرط أن لا يخسر)، واحد باع لإنسان بيعة قال له بشرط: لو خسرت أرجعها لك، لا، البيع لازم والشرط باطل.

(وإن وهب دينه لمدينه، أو أبرأه منه، أو تركه له صح، ولزم بمجردده، ولو قبل حلوله)، هي مسائل مهمة، وعملية، المسائل كثيرة اليوم، ونحتاج لها، ودائماً تُسألوا فيها، وتفتوا خطأ.

(وإن وهب دينه لمدينه، أو أبرأه منه) إنسان عليه دين، فصاحب الدين أسقطه، قال: هو هبة، (أو أبرأه) يبقى هو يهبه أو يبرؤه بمعنى: يسقطه، (أو أبرأه منه).

(أو تركه له صح، ولزم بمجردة) بمجرد أن يقول له ذلك لزمه (ولو قبل حلوله، لأن تأجيله لا يمنع ثبوته في الذمة).

سلمنا أن هذا الشيء مجهول، يا ترى يصح أم لا يصح البراءة منه؟

يقول: (وتصح البراءة ولو مجهولاً لها أو لأحدهما، لقوله صلى الله عليه وسلم - للرجلين: «اقتسما وتوخيا الحق، واستهما، ثم تحالا»)، هذا حديث حسنه الشيخ الألباني - رحمه الله -، وهذا الحديث أصله موجود في البخاري.

(وتصح البراءة ولو مجهولاً) هذه الصورة هكذا تمشي، لكن نضع لها قيد بشرط ألا يكون حيلة لإسقاط الحق، بمعنى: سلمنا إنسان يعمل عند واحد في سوپر ماركت، ولم يكن ملتزماً، وكان يسرق، ثم تاب والتزم، وعرف أن هذا حرام، فقال له: أنت كان لك علي دين، قالها له بطريقة جيدة، لكن لا أعرف كم، قال له: لا إشكال، لا فرق بيني وبينك، هو يظن أن هذا الدين يسير، صاحب الحق يظن أنه مائة أو مائتين، ليس مائة ألف أو شيء، أو عشرة آلاف، الثاني يعلم أنه عشرة آلاف، فهو قال له: أبرأتك، هل هو أبرأه؟ لا، هل نجا؟ لا، ولو نجا في الدنيا، لن ينجي الآخرة.

هذا معناها: (أو كان مجهولاً لها أو لأحدهما)، أنا أخذت منك مال من فترة طويلة، لكن لا أعلم، أنا أخذت كم لا أعرف، هل أنت تتذكر؟ لا أتذكر، أنا أحلك من ذلك، وأنت في حل من ذلك، هذا الكلام لو كان بدون حيلة يجوز هذا الشيء، ويصح الإبراء، أما فيه حيلة لكي يسقط هذا المال، ويسقط هذا الحق، فلا يسقط، ولا يبرؤه ولا يصح البراءة أو الإبراء بذلك.

(ولا تصح هبة الدين لغير من هو عليه) إنسان عليه دين أنا أسقطه، أنا أهبه، لكن إنسان آخر يقول: (ولا تصح هبة الدين لغير من هو عليه لأنه غير مقدور على تسليمه، إلا إن كان ضامناً) إن كان ضامن يصح لأنه سيضطر يدفع، لو الأول لم يوف، (إلا إن كان ضامناً فإنها تصح لتعلقه في ذمته).

## فصل

ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها لبقاء ملكه مع الكراهة خروجًا من خلاف من قال: تلزم بالعقد، لحديث «العائد في هبته كالعائد يعود في قيئه» متفق عليه. ولأنه يروى عن علي، وابن مسعود).

**المعنى:** الهبة إما مقبوضة، أو غير مقبوضة، لو الهبة قبضت لا يجوز الرجوع فيها، لزمّت ويحرم الرجوع فيها من الواهب، أنت أعطيت لإنسان هدية، وقبضها، وحازها، لا يصح أن تقول لها أرجعها ثانية أنت وعدته أو قلت له لك عندي هدية، هذا عقد، ملكها الآن، لكن يجوز الرجوع فيها.

(لكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها لبقاء ملكه) لكن هذه الصورة غير متفق عليها، فيها خلاف؛ لأن البعض يقول: الهبة تلزم بالعقد، ولا يجوز الرجوع فيها حتى بالعقد، البعض يقول هذا الشيخ.

يقول: (لحديث «العائد في هبته كالعائد يعود في قيئه».

ولا يصح الرجوع إلا بالقول نحو رجعت في هبتي أو ارتجعتها، أو رددتها، لأن الملك ثابت للموهوب له يقيئًا، فلا يزول إلا بيقين، وهو صريح الرجوع).

إذن لا يصح الرجوع إلا بالقول، أو الفعل، الفعل بمعنى يمنعه من التصرف في هذا الشيء.. (بعدد إقباضها يحرم ولا يصح) يحرم اتفاقًا، إنما لا يصح هذه محل نظر، الحديث لم يقل لا يصح، إنما الحديث أتم صاحبها.

فقال: «ليس لنا مثل السوء، العائد في هبته كالكلب يقيء القيء»، ثم يعود في قيئه»، متفق عليه.

(قال أحمد في رواية: قال قتادة: ولا أعلم القيء إلا حرامًا).



**ما معنى:** (ليس لنا مثل السوء، «العائد في هبته كالكلب يقيء القيء، ثم يعود في قيئه»؟ ما معنى يعود في قيئه؟ الإمام أحمد يقول: (لا أعلم القيء إلا حرامًا) **المعنى:** يقصد أكل القيء، هذا كلام الإمام، فالكلب هذه عادته، أخس الحيوانات، وهذه من خساسة الكلب، ودناءة الكلب، يقال: زعموا أن الكلب أحب أن يغير اسمه يوم من الأيام، فذهب لملك الغابة، وقال له: أنا كلب اسمي خسيس، فغير لي اسمي، فقال له: أنت كلب ابن كلب، ولا يصلح لك إلا أن تكون كلب، قال له: غير لي اسمي، قال له: قلت لك أنت كلب ابن كلب، ولا يصلح لك إلا هذا الاسم، فالمهم ألح عليه، فقال له: سأغير اسمك لكم بشرط، قال له: خذ قطعة اللحمه هذه، واحتفظ بها معك ثلاثة أيام، ولو احتفظت بها، وجئتني بها، فأنت تستحق أن تصبح شيء آخر، فالمهم في اليوم الأول الكلب كلب، فينظر في اللحمه، وهو جائع، لكن يقارن بين تغيير الاسم والجوع، فصبر أول يوم، ثاني يوم ينظر فيها أكثر من مرة، الصبح والليل وطول النهار، فيتذكر تغيير الاسم، صبر ثاني يوم، ثالث يوم فقال: كلب، وما كلب، كلب اسم جميل، كلب كلب، وأكل اللحمه. فذهب له ثالث يوم، فقال له: ماذا فعلت؟ قال: أكلتها. قال: ألم أقل لك إنك كلب ابن كلب.

فهو هكذا، بعض الناس فيه صفات خسيصة، فممكن يعطيك هدية، ثم يحدث بينك وبينه مشاجرة، أو مشادة، وهذا حدث مع بعض الإخوة، فرجعها له ثانية، فيسألني، ماذا أفعل معه، قلت له: ردّها له، قال لي: العلماء يقولوا: لا يصح، قلت له: لا يصح، لكن قل له الحديث،

**«ليس لنا مثل السوء، العائد في هبته كالكلب»**، قال له: لا أريدها، خذها، فالثاني لم يكن منه إلا أن ردها له مرة ثانية.

**فالشاهد من الكلام:** (يحرم بعد القبض الرجوع في الهدية)، (ولا يصح) لا، نقول: هو يصح، لكن يأثم الإنسان، الحديث لم يقل: لا يصح، ولكن يأثم الإنسان إذا رجع فيها بعد إقباضها.

(ما لم يكن أباً فإن له أن يرجع) هذه مسألة من المسائل المهمة، الأب، مسائل مهمة فعلاً نفهمها، ونعرفها، (ما لم يكن أباً فإن له أن يرجع) أين الأم؟ الأم مثله، وأولى من الأب، فالأم والأب يجوز أن تعطي الهدايا لأولادها ثم ترجع فيها ثانية، لكن ليس بإطلاق، هو يذكر لنا شروط أربعة، لكي يرجع الأب في هديته التي أعطها ولده وقبضها، لابد من شروط أربعة. (ما لم يكن أباً فإن له أن يرجع فيما وهبه لولده، قصد التسوية أو لا، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده» رواه الخمسة، وصححه الترمذي).

أب أعطى لولده مال، له أن يرجع فيه؟ له أن يرجع فيه، الولد قبضه؟ قبضه، كذلك الأمر،

### لكن بشروط أربعة:

(الشرط الأول: أن لا يسقط حقه من الرجوع) هذا تحصيل حاصل سواء أسقط حقه لم يسقطه، هي واحد، يجوز أن يرجع، حتى لو أسقط حقه، وقال له: لن أرجع ثانية، ورجع، يجوز هذا الشيء، هو يقيسها على البيع، مثل شرط الخيار «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يخير أحدهما صاحبه»، يعني يقول له: اختر الآن، وأنا أقطع خيارى، فالأب طبعاً لا يبيع ولا يشتري، هذه هبة، فهذه قياس مع الفارق، هذا عقد هبة، وليس عقد بيع.

يبقى (ألا يسقط حقه من الرجوع) حتى لو أسقط فله أن يرجع مرة ثانية.

(الشرط الثاني: أن لا تزيد زيادة متصلة بهذا كلام منضبط- كالسمن والتعلم فإن زادت فلا رجوع. وأما الزيادة المنفصلة فهي للابن، ولا تمنع الرجوع).

**المعنى:** ألا تزيد زيادة متصلة، يعني الأب أعطى ولده ناقة، الناقة كانت بحوالي ألف جنيه، ثم كبرت، وأصبحت عشرين، الآن الأب يريد أن يرجع فيها، الزيادة الآن متصلة أم منفصلة؟ الزيادة متصلة، يبقى ليس له أن يرجع فيها؛ لأن الحق تعلق بالزيادة المتصلة

كالسمن والتعلم فإن زادت فلا رجوع. وأما الزيادة المنفصلة فهي للابن، ولا تمنع الرجوع)، الزيادة المتصلة، والزيادة المنفصلة، الزيادة المنفصلة: مثل الصوف، الأب أعطى للابن خروف، الخروف كبر وفيه صوف، ثم جُدَّ هذا الصوف، فالابن باع هذا الصوف، والأب يريد أن يرجع في الخروف ثانية، لا إشكال، خذ الخروف، واترك للابن الصوف.

(ألا يزيد زيادة متصلة، وأما الزيادة المنفصلة فهي للابن، ولا تمنع الرجوع).

(الشرط الثالث: أن تكون باقية في ملكه) أن تكون باقية في ملك الابن، يعني يكون هذا الشيء الموهوب له معه في ملكه، لكن لم يتصرف فيه، لم يبعه، لم يهبه.

(لأن الرجوع فيها بعد خروجها عن ملكه إبطال لملك غيره).

**المعنى:** لو أن الأب أعطى الابن سيارة، ثم باعها الابن، فلما باعها قال الأب: أنا أريد السيارة، فطبعا هذا ليس له الرجوع في ذلك؛ لأنها خرجت عن ملك الابن في هذا الشيء، هذا معنى كلامه (أن تكون باقية في ملكه).

(الشرط الرابع: أن لا يرهنها الولد فإن رهنها أو حُجِرَ عليه لقلس سقط الرجوع، لما فيه من إسقاط حق المرتين والغرماء).

**المعنى:** أن الولد أعطاه أبوه هبة، ثم رهن هذه الهبة، الرهن ماله إما لرجوع، وإما أن يوقَّ الحق، هو الآن رهنها، لعله لم يستطيع أن يوقَّ بهذا الشيء، فيذهب هذا الرهن، إذا ذهب فيكون قد خرج عن يده الآن، (ألا يرهنها الولد أو حُجِرَ عليه لقلس) حُجِرَ على أملاكه لقلس (سقط الرجوع، لما فيه من إسقاط حق المرتين) يبقى الآن كأنها خرجت من يده، فطالما خرجت من يده، لا يصح أن يرجع فيها الأب مرة ثانية.

(وللأب الحر أن يملك من مال ولده ما شاء) أيضًا فيه سورة تتعلق به قبل أن نذكر هذا الشيء، ألا يرهنها، وأن تكون باقية في ملكه، مثل ماذا؟ أحيانًا يكون مثلاً الابن داخل على زوج، فأبوه منحه، أو أعطاه، أو وهبه مال، أو وهبه هبة، والابن فرح بهذه الهبة،

كان يفكر بالليل والنهار، طلبوا منه أربع غرف، وطالبين خمسة وخمسين ألف جنيه ذهب، فأبوه أعطاه خمسين ألف جنيه، فوضع عليهم خمسة، واشترى بهم ذهب، فالأب بعد يومين قال له: أن أريد الخمسين ألف جنيه، له أن يرجع؟ أو لا؟ ليس له الرجوع؛ لأنها خرجت عن يد الابن، فليس له رجوع الآن، هو اشترى بهم غرفة نوم، غرفة صالون، اشترى بهم العفش، والأب عاد بعد ذلك، فليس له الرجوع، طالما الهبة خرجت عن يد الموهوب له فلا يجوز للأب أن يرجع؛ لأنه لو رجع سيكون هناك ضرر على هذا الابن.

قال: (وللأب الحر أن يملك من مال ولده ما شاء) الحر احتراز من العبد، لأن العبد سيكون ماله ملك لسيده.

(وللأب الحر أن يملك من مال ولده ما شاء، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك»).

أيضاً ليس بهذه الطريقة، كثير منا «أنت ومالك لأبيك» يا أخي، ولا يأخذ أن الحديث له مناسبة، وأحياناً الأب يغالي في هذا الأمر، بعض الآباء ليس عندهم حنان الأبوية، فيغالون في هذا الأمر، كل مال يأخذه منه، وعندما يكلمه الابن، يقول له: كيف أنت ملتزم؟ النبي صلى الله عليه وسلم - الذي تستن به، يقول: «أنت ومالك لأبيك»، ليس بإطلاق، هذا الحديث له مناسبة، فلما نفهم مناسبة الحديث، نفهم الفتوى، لكي نفتي بشكل صحيح.

هو كان أب فقير، وكان ابنه غني، وكان الابن الغني هذا بخيل، وكان الأب متزوج، وله أولاد وفقراء، والأب مريض ولا يستطيع أن يصرف، فكان يأخذ من مال ابنه ويصرف على أمه، وعلى إخوته، فالابن اشتكى للنبي صلى الله عليه وسلم -، فالنبي صلى الله عليه وسلم - استدعى الأب ليقضي بينهم.

فقال: يا رسول الله سله، على من أصرفه؟ إنما أصرفه على إخوته، وعلى أمه، فالنبي صلى الله عليه وسلم - أخذ الابن، ودفعه لأبيه، وقال: «أنت ومالك لأبيك»، هذه مناسبة الحديث، ليس على إطلاق، الابن يتعب ويسافر، ويتعلق به ديون، وعليه مصاريف، وفيه

نفقات واجبة، ولعله متزوج، أكثر من امرأة والعياذ بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونعوذ بالله، فلعله هذا الشيء، فلا يأخذ منه الأب هذه الأشياء، يحرم عليه، إذن الحديث للمناسبة التي ذكرها.

(وللأب الحر أن يتملك من مال ولده ما شاء، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك»، رواه سعيد وابن ماجه، ورواه الطبراني في معجمه مطولاً، وصححه الشيخ الألباني، وعن عائشة مرفوعاً: «إن أطيّب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم»، رواه سعيد والترمذي وحسنه) هذا صححه الشيخ الألباني.

(وللأب الحر أن يتملك من مال ولده ما شاء).

#### بشروط خمسة:

الشرط الأول: أن لا يضره الحديث: «لا ضرر ولا ضرار» حديث صحيح، ولأنه أحق بما تعلقت به حاجته) ما معنى أن لا يضره؟ الابن محتاج إلى نفقات، عنده زوجة، وعنده أولاد، وعليه ديون، وعليه نور، وعليه ماء، وعليه كل هذه الأشياء، ويكون هو منظم نفسه على آخر الشهر، ومعه مبلغ، فيأخذهم منه والده، العيال تجوع، ولا يستطيع أن يسدد الديون التي عليه، يحرم عليه هذا الشيء، يبقى إذا كان في احتياج، أو أنه مريض، الابن مريض، أو زوجة الابن مريضة، أو عنده أولاده مرضى، ويريد أن يعالجهم، لا يأتي الأب ويأخذ منه الأموال، ويقول له: «أنت ومالك لأبيك».

لكن تعامل برفق أيضًا، ليس لأنك فهمت مناسبة الحديث، يأتي أباك يأخذ منك، تقول له: مالك يا رجل، لا، لأن فيه بعض الإخوة غشم، هو أخ وطالب علم، لكنه غشم، يتعامل بغشم مع أبوه، مع أمه، بغشم فعلاً، ونحن يأتينا أسئلة غريبة الشكل، يكون أخ في الظاهر ديني وملتمز وحريص، وحافظ القرآن، لكنه غشم مع أبوه، غشم مع أمه، فينقلب للعكس.

يعني واحد مرة دخل على والده، ودخل على والدته، وجد التلفزيون شغال، والمسلسل شغال، فأغلق التلفزيون، هو أتم كفرة؟ سبحان الله، وأخذ التلفزيون ورماه من الدور



الثاني، أبوه سب الدين، وسب الملتزمين، وسب الالتزام، وسب الإسلام، واشترى تلفزيون ثاني يوم أربعة عشر بوصة ملون، بسبب هذا الأحق الجاهل الغبي.

أنت كنت معهم منذ أيام، وكنت تسمع أغاني، ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 94]، «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما نزع الرفق من شيء إلا شانه»، «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله، ويُعطي عليه ما لا يُعطي على العنف».

حتى لو والدك يعطي منك يكون فيه رفق، يا والدي معي مصاريف، وفيه كذا.

(الشرط الثاني: أن لا يكون في مرض موت أحدهما **الخوف** فلا يصح فيه، لانعقاد سبب الإرث).

**بمعنى:** الإنسان في مرض موته المخوف، الذي أوشك على الهلاك، وغالبًا الأطباء قالوا: أيام وسموت، غالبًا على حسب الظن الغالب، وقد يخلف هذا الشيء، فرينا قادر على كل شيء I، إنسان مريض وملازم للفراش، هذا يتصرف في ماله؟ لا يتصرف في ماله، الشريعة أباحت له الثلث فقط، أما بقية المال ليس له الآن، فينتقل للورثة، فلذلك إذا كان في مرض موته المخوف سواء الابن أو الأب فلا تصرف الآن، ألا يكون في مرض موت أحدهما المخوف فلا يصح أخذ هذا المال لانعقاد سبب الإرث، أصبح المال الآن للورثة، وليس ماله الآن.

(الشرط الثالث: أن لا يعطيه لولد آخر) هذه أيضًا مهمة جدًا، هذه بعض الآباء يعملها بجهل، ليس عنده الحنان للأبناء كلهم، يفضل بعض الأبناء على بعض في العطية، وفي القبلة، وفي الحنان، وفي المعاملة، وفي الأكل، وفي الشراب، وفي المنام، وفي السكن، فالأب ما شاء الله يكون عنده خمس ست أولاد، ويمن على هذا أكثر من هذا، يعطي هذا أكثر من هذا، ماذا تنتظر؟ ماذا تنتظر من أولاده الآخرين؟ سيكرهوه، ويكرهوك أنت أيضًا، ويحدث بغض، فأنت لو تحب أن يكونوا لك في البر سواء، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فلا بد أنت أن تكون في المعاملة سواء معهم، الجزاء من جنس العمل.

(ألا يعطيه لولد آخر) ممكن بعض الآباء يعمل هذا، يكون ابن يعمل ومرهق، ويكدح ليل نهار، والابن الثاني نائم، والأب يأخذ من الابن المرهق هذا ويعطي للنائم هذا، يحرم هذا الشيء.

(ألا يعطيه لولد آخر نص عليه، لأنه ممنوع من التخصيص من مال نفسه فلأن يُمنع من تخصيصه بما أخذه من مال ولده الآخر أولى).

إذا كان ماله هو وطبعًا هذه مسألة فيها خلاف، لا يفضل بين الأولاد إذا كان ماله، فكيف يأخذ من مال بعض أولاده يعطي للثاني؟ لكن ليس بإطلاق، إذا كان الأب مريض، وليس معه نفقة، وهذا الأخ الذي يعمل له إخوة صغار، والأب لا يملك مال، فلو أخذ منه، وأعطى أولاده هذا في دراسة، وهذا لازال صغيرًا، لا يحرم، وهذا الذي النبي صلى الله عليه وسلم - قال: «أنت ومالك لأبيك»، فهو لم يصرفه على نفسه، هو يأخذه يعطيه لإخوته الصغار؛ لأنه مريض، أو كذا، لا مشكلة في هذا الأمر.

أما إذا كان يأخذ من هذا ويعطي لهذا هكذا، بدون حاجة، بدون ظروف، بدون مرض، يحرم عليه هذا الشيء، وليس له ذلك.

(الشرط الرابع: أن يكون التملك بالقبض مع القول أو النية لأن القبض يكون للتملك وغيره فاعتبر ما يعين وجهه).

(أن يكون التملك بالقبض مع القول أو النية) يبقى كون أن الأب أخذ مال من ابنه، أخذه عن أي طريق؟ يصرف على إخوته؟ أو أخذه قال له: أنا أحتاج ألف جنيه منك، لو أراد ألف جنيه تكون على سبيل السلف، على سبيل الدين، أصبحت دين في ذمة الأب للابن، هذا معنى (أن يكون التملك بالقبض مع القول أو النية)، تملكته أم أنك أخذته على سبيل الدين، على سبيل أن تأخذه وترده له ثانية؟ فإذا كان على سبيل الدين، فأصبح دين على الأب.

هذه أيضًا مسألة مهمة، أصبح دين على الأب، بمعنى: سلّمنا أن الأب مات الآن، وشيء مهم يا إخوانا وعملي، وفعلاً تكثر الأسئلة فيه.

سلّمنا أن الأب أخذ من الابن مال على سبيل الدين ومات، وهم يقسموا التركة الآن، كيف تقسم التركة؟ المال الذي أخذه الأب يخرج قبل التركة، لا يأتي إخوته، يقولوا: لا، لماذا لم تقل لنا؟ يقل لهم: لا أنفع أقول، هذا أبي، وليس أخي، فمن باب الأدب، الإنسان لن يغشم مع والده، ولن يقول له: هذا دين عليك، لكن شرعاً هو دين عليه، لكن أخذه على سبيل الدين، لذلك هنا قال: **(مع القول أو النية)** على حسب النية، هو أخذه لكي يصرف على إخوته، أو أخذه لكي نفق على أمه، أو أخذه على سبيل الدين، فإذا كان على سبيل الدين، فنخرجه الأول، ثم تقسم التركة.

**(الشرط الخامس: أن يكون ما تملكه عيناً موجودة، فلا يصح أن يملك ما في ذمته من دين ولده، ولا أن يبرئ نفسه كإبرائه غريمه؛ لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه. وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين) انظروا إلى الأدب.**

**(الشرط الخامس: أن يكون ما تملكه عيناً موجودة) من الذي تملكه؟ الأب، (فلا يصح أن يملك ما في ذمته من دين ولده) بمعنى: نفس الكلام الذي ذكرناه الآن، هو أخذ من ابنه على سبيل الدين، فلا يصح أن يملك هذا الشيء، هذا في ذمته دين، فلا يصح الابن يملك ما في ذمة نفسه، ما في ذمته، في ذمة الأب، يبقى الأب أخذ المال على سبيل الدين، لا يصح أن يأخذه ويملكه من نفسه، هو أخذه على سبيل الدين من ابنه، لا يفت نفسه، ويقول: أنا تملكته، هذا معنى كلامه، **(فلا يصح أن يملك ما في ذمته ذمة الأب- من دين ولده).****

**(ولا أن يبرئ نفسه كإبرائه غريمه) أنت تبرىء الغريم، لو واحد غريب عليه ألف جنيه، تقول له: أبرأتك، الأب لا يصح أن يبرئ نفسه.**

(كِبْرَائِهِ غَرَمَهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِقَبْضِهِ) هُوَ الْآنَ أَخَذَ عَلَى سَبِيلِ الدِّينِ، فَالابْنُ بِغَشْمٍ وَسُوءِ أَدَبٍ، هَاتِ يَا أَبِي الْأَلْفَ جَنِيهِ الَّتِي أَخَذْتَهَا.

انظر ماذا قال؟ (وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين) من باب الأدب، مسألة بر الوالدين، حُسن الأدب مع الوالدين، وكذلك لا يطالبه بقيمة المُتلف، أبوك أتلف شيء من مالك، هذا على سبيل الدين، هل يصح أن تقول له: السيارة التي كسرتها، هات قيمة المُتلف؟ لحديث: «أنت ومالك لأبيك»، صححه الشيخ الألباني.

بل إذا مات، ماذا نفعل؟ كيف أُسْتَرَدَّ المَالُ (بل إذا مات أخذه من تركته من رأس المال).

(بل إذا مات أخذه من تركته) من الذي يأخذه؟ الابن، الأب مات يأخذه من رأس المال، ما معنى كلمة رأس المال؟ يعني قبل القسمة، .

قال: (لأنه حق ثابت عليه لا تهمة فيه، كدين الأجنبي) دين الأجنبي لا يسقط، كذلك هذا الدين لا يسقط، مع أنه أبوه، لكنه أيضًا لا يسقط.

(وله مطالبته بنفقته الواجبة، لفقره وعجزه عن التكسب، لضرورة حفظ النفس).

(وله مطالبته) من الذي له مطالبته؟ الولد.

فيه صورة تُسأل فيها، لو أن الأب وعد ابنه وعد، قال له: سأعطيك خمسين ألف جنيه تشتري بهم شقة، فمات الأب، يا ترى الخمسين ألف تخرج من التركة قبل القسمة؟ أم لا؟.

**صورتان متشابهتان:**

**الصورة الأولى:** وهي الأب أخذ من ابنه مال على سبيل الدين، فلا يصح له أن يملك ما في ذمته من دين ولده، بعد الموت الابن يأخذ هذا المال قبل القسمة.

**الصورة الثانية:** الأب كان قد وعد ابنه يأتي له بسيارة، أو شقة، ثم مات، هل الولد يأخذ هذا الشيء الذي وعده به والده قبل قسمة الميراث؟ لا يأخذ.

## (فصل)

ويباح للإنسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته، ويعطي من حدث حصته وجوباً، ويجب عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم).

(ويباح للإنسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته)، أنا لم أفت بذلك، أصبحت الآن أفتي بذلك، وقد أوجب هذا الشيء، وهي ليست واجب، العلماء يمنعون منه، لكن أنا من الذي أراه أصبحت أفتي بهذا الشيء.

الصورة التي ناس كثيرة تسأل فيها، وكذا واحد سألني فيها، يا عم الشيخ أنا قسّمت التركة على أولادي، ولا يعرفوا، وجعلت الورق مع المحامي، ينفع أو لا؟ أنا أوافق، مع أن العلماء يمنعون من هذا الشيء، وغاية ما يقولوا: لا يستحب هذا الشيء، يُباح فقط، لكن قد يجب، وقد يستحب، على حسب، أنت ترى أن فيه ابن من أبنائك عريب شرير، رأينا هذا الكلام، ومشاكل ومحام، فأنا صراحة أفتي بالاستحباب، فالأب يعرف أولاده، أنت تعرف ابن من أبنائك سيء، أو بنت من بناتك سيئة، وتعلم أنه بعدما تموت سيجور على إخوته، لا أنوله هذا الشيء، فأكتب لكل واحد نصيبه، وأحفظ الورق عند إنسان أمين، بحيث بعد وفاة الأب، لك كذا، ولك كذا، والورق موثّق في المحكمة، هذا الصحيح في زمننا هذا.

أما لو الإخوة يحبوا بعضهم، فالأفضل لا تقسّم مالك، ولا تقسّم التركة في حال حياتك، هذا الأصل.

(ويباح للإنسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته على فرائض الله) أي: **﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ** **حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾** [النساء: 176]، لعدم الجور فيه.

هو قسّم على كلامهم، قسّم الآن، وربنا أكرم بولد رأس السبعين سنة أو الثمانين سنة، أو رزقه الله بتوأم، والتركة قسّمت، نعيد التركة مرة ثانية، نأخذ من هذا، ونأخذ من هذا، ونأخذ من هذا، ونعطي إخوانهم.



(ويعطي من حدث -أي: من وُلد- حصته وجوبًا) ليحصل التعديل الواجب.

**المسألة الثانية مسألة العطية:** إنسان يريد أن يعطي هدايا وعطايا في حال حياته، هل يعدل بينهم في العطايا؟ أم ممكن يزود الابن عن البنت؟ أو البنت عن الولد؟

قال: (يجب عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم، إقتداءً بقسمة الله تعالى. وقياسًا لحال الحياة على حال الموت. وسائر الأقارب في ذلك كالأولاد.

**قال عطاء:** ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى.

**وقال إبراهيم:** كانوا يستحبون التسوية بينهم حتى في الثبلة فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين. وما ذكر عن ابن عباس مرفوعًا: "سوا بين أولادكم ولو كنت مؤثرًا لآثرت النساء" الصحيح أنه مرسل، ذكره في الشرح) هذا لم يصح.

يقول: (يجب هذا مذهب الحنابلة- عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم)، **المعنى:** (على قدر إرثهم)؟ يعني للذكر مثل حظ الأنثيين، على فرائض الله المقسمة في سورة النساء.

(وقياسًا لحال الحياة على حال الموت) هذا القياس قياس مع الفارق، في حالة إذا كان سيعطي هدايا يكون لها حكم، إذا كان سيقسم قسمة موارث نهائية يكون لها حكم، لكن الكل متفق على الاستحباب، لكن كلامنا في الوجوب، والإثم، وعدمه ما الحكم.

يقول: (فإن زوّج أحدهم أو خصه بلا إذن البقية حُرّم عليه) وهذه الصورة موجودة الآن، فيه أولاد واحد حان وقت زواجه، أو فيه بنت حان وقت زواجها، الأب يزوج الابن، أو يزوج البنت التي حان وقت زواجها، هل يقول لأبنائه كلهم، سوف أزوج أخوكم يا أولاد، راضيين أم لا؟

**الشاهد من الكلام:** أن كلمة (حُرّم) هذه محل نظر.

(لقوله صلى الله عليه وسلم -، في حديث النعمان: «لا تشهديني على جور» متفق عليه. والجور حرام. وكان الحسن يكرهه).

نفَرِّق بين قسمة الموارث، والعطايا التي يعطيها الأب لأولاده، فإذا كان الأب يعطي لأولاده عطايا في حال حياته، الراجح من كلام العلماء، وهذا كلام جماهير أهل العلم من الشافعية والمالكية والأحناف، أنه يجوز له أن يسوي، ويجوز له أن لا يسوي في العطايا، على حسب، حتى الحنابلة أنفسهم، عندهم قول: لو فيه إنسان مريض، إنسان زَمَن، إنسان يحتاج إلى تعليم، إنسان يحتاج إلى زواج فيجوز للأب أن لا يسوي بين أولاده، هذا في العطايا وفي الهبة.

أما إذا كان سيقسّم الأب، الحالة الأولى التي ذكرتها في البداية قسمة موارث، يجب عليه أن يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين. هذا الكلام الخلاصة في المسألة.

يقول: **(فإن زوّج أحدهم أو خصصه بلا إذن البقية حَرَمَ عليه)** الصواب: إذا كان فيه احتياج لا يَحْرُم عليه.

**(لحديث النعمان: «لا تشهدني على جور» متفق عليه. والجور حرام. وكان الحسن يكرهه)** في الفتوى، لم يكن يفتي به، **(ويجيزه في القضاء)** يعني لو حدث، وعرض على الحسن رحمه الله - كان يجيزه؛ لأن هناك فرق بين الفتوى والقضاء.

**(وأجازة مالك والشافعي)** وأبو حنيفة أيضًا، جماهير أهل العلم أجازوه، أجازوا أن يفضّل بعض الأولاد على بعض، هم أجازوه مع الكراهة، ولو حدث يمضي، لكن الكل متفق على استحباب التسوية، لكن سلّمنا إنسان زَمَن مريض، أو يحتاج إلى عملية، فالأب أعطاه مال، وهو متزوج يعمل عملية لنفسه، ليس شرط أن يعطي لابنه الثاني وابنته الثانية كما أعطاه الأول، والحنابلة أنفسهم الذين يقولوا يحرم، يجوزوا مثل هذه الصورة.

يقول: **(ولنا حديث النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال: إني نحت ابني هذا غلامًا كان لي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أكل ولدك نحتته مثل هذا؟» فقال: لا. فقال: «فأرجعه» متفق عليه)** وهذا حجة الحنابلة، والشافعي - رحمه الله - يستدل بنفس الحديث لكن بمعنى آخر، والشافعي شيخ الإمام أحمد.

(ولزمه أن يعطيهم حتى يستووا) هذا في حالة واحدة: لو كان الأب معه مال متوفر، وقادر على هذا الشيء.

(نص عليه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم» رواه مسلم.

فإن مات قبل التسوية، وليس التخصيص بمرض موته الخوف ثبت للآخذ فلا رجوع لبقية الورثة عليه) هذه مهمة جدًا وعملية، والناس تختلف فيها، وتتشاجر عليها.

(إن مات قبل التسوية) يعني الأب زوّج بعض أولاده مثلاً، ولم يزوّج البعض الآخر، ومات، إذا لم يحدث تسوية، فبعدما مات الناس تقول: اخرج زواجة إخوته، يبقى هذا تزوج، وهذا لم تزوج، فنخرج زواجة الذي لم يتزوج.

هنا يقول على المذهب: (إن مات قبل التسوية وليس التخصيص بمرض موته الخوف) هذا القيد الثاني، (وليس التخصيص بمرض موته الخوف) يعني هو لم يكن مريض، وزوّج ابنه في حال صحته، في حال صحة الأب، ثم مات، الورثة ليس لهم أن يرجعوا على هذا الابن بالتسوية، هذه العطية ثبتت للآخذ كما قال هنا: (فلا رجوع لبقية الورثة عليه، نص عليه، لقول الصديق: "وددت لو أنك حزيتي") فعلى هذا لو أنك حزيتي لم يكن يرجعوا عليه ثانية، هذا الصديق لما أعطى عائشة رضي الله عنها، وخصصها عن بقية أولاده الأربعة، فهي لم تأخذه، ولا حازته، فقال: هو مال الوارث، فهو الآن ينتقل لك ولإخوتك.

(وقول عمر: "لا عطية إلا ما حازه الولد"، وهو قول أكثر أهل العلم. قاله في الشرح.

وإن كان بمرض موته لم يثبت له شيء زائد عنهم إلا بإجازتهم)، هذه مسألة ثانية، الأب شعر أنه سيموت، ففضل بعض الأولاد على بعض، ليس له ذلك، ولا يحق له ذلك، لو عمل هذا؟ الأولاد يصمتوا لأن أباهم مريض، ولا يزيدوا عليه أهم، لكن شرعاً لو حدث ذلك، وعلمنا أن الأب فضل هذا على هذا، وفي مرض موته الخوف، هذا مهم، هذا القيد، فيرجع الورثة على هذا الولد الذي أخذ العطية.

(لأن حكمه كالوصية، وفي الحديث: «لا وصية لوارث») ابنك هذا له نصيب من التركة، فكيف أنت توصي له بوصية أخرى؟ وفي مرضك الخوف، لا يجوز ولا يحق لك ذلك.

(ما لم يكن وقفاً) هذا شيء ثاني، لو هو وقف على بعض أولاده فالوقف ليس بميراث، ينتفع بالغلة، والأصل لا ينتفع، (ما لم يكن وقفاً، فيصح بالثلث كالأجنبي).

احتج أحمد بحديث عمر، وتقدم في الوقف، وبأن الوقف لا يباع، ولا يورث، ولا يصير ملكاً للورثة.

وقال أحمد: إن كان على طريق الأثرة فأكرهه) يعني يورث بعض الأولاد على بعض.

(وإن كان على أن بعضهم له عيال، أو به حاجة فلا بأس، لأن الزبير خصّ المردودة من بناته) وصححه الشيخ الألباني، وقدمناه قبل ذلك.

المرض الخوف، إذا حدث للأب مرض مخوف، والأطباء غالباً قالوا هذا المرض يعقبه الموت، وأيام يقضيها، يبقى الأب له أحكام معينة، لا يجوز له أن يتصرف في كل ماله، ولا يجوز له أن يوصي إلا بحدود الثلث، ولا يجوز أن يخرج من ماله إلا في حدود الثلث، يبقى المرض غير الخوف له أحكام، والمرض المخوف له أحكام.

(المرض غير الخوف كالصداع وجع الضرس، والرمد، وحى ساعة ونحوها، تبرع صاحبه نافذ في جميع ماله، كتصرف الصحيح؛ لأن مثل هذا كتصرف الصحيح لأن مثل هذه لا يخاف منها في العادة.

حتى ولو صار مخوفاً، ومات منه بعد ذلك اعتباراً بجمال العطية لأنه إذ ذاك في حكم الصحيح).

المرض المخوف للأب أن يتصرف في ماله، وينفق من ماله، حتى لو أخرجه كله، أما المرض المخوف يضرب له أمثلة، وطبعاً المرض المخوف على حسب كل زمان، ممكن يكون فيه مرض

معين، لأنه ليس هناك علاج له يكون مخوف، ممكن في زمن آخر لا يكون مخوف، الضابط في هذا الأطباء هم الذين يحددوا، هذا المرض مخوف أو لا.

(والمرض المخوف كالبرسام وهو: وجع في الدماغ يختل به العقل. وقال عياض: هو ورم في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان ويهذي) الذي نسميه السرطان، هذا عند الفقهاء اسمه البرسام.

(وذا الجنب قروح بياطن الجنب) إنسان يعمل غسيل كلى، أو حصل له شيء في الكبد أو شيء، فهذا يسميه ذات الجنب.

(والرعاف الدائم لأنه يصفى الدم فتذهب القوة) الرعاف: إنسان عنده نزيف مستمر، ربنا يعافينا وإياكم.

(والقيام المتدارك أي: الإسهال معه دم، لأنه يضعف القوة. وأول فالج) الفالج: أي الشلل، لكن لا نستطيع أن الشلل مرض مخوف، لأن الإنسان ممكن يكون نصفه مشلول، ويعيش سنين طويلة، فهو يتكلم على زمانه.

(وهو داء معروف يُرخي بعض البدن وآخر سل، والحمى المطبقة، وحمى الربيع، ومن أخذها الطلق مع ألم حتى تنجو)، كان قديماً المرأة الحامل ستموت ستموت من أخذها الطلق، الآن حتى لو هكذا يعملوا عمليات قيصرية، ويفتحوا، ويخرجوا الابن ولا إشكال، فلذلك أنا قلت لك في البداية: الضابط في المرض المخوف الذي يحدده أطباء كل زمان، وأطباء كل عصر.

يقول: (وما قال طيبان مسلمان أنه مخوف).

وكذلك أي: وألحق بالمرض المخوف، من بين الصفين وقت الحرب وكل من الطائفتين مكافئ أو كان من المقهورة.



أو كان باللجة أي: في البحر- وقت الهيجان أي: ثوران البحر بريح عاصف، لأن الله وصف من في هذه الحالة بشدة الخوف، فقال: ﴿وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: 22].

أو وقع الطاعون ببلده لأن توقع الثَّلف من أولئك كتوقع المريض وأكثر. قال أبو السعادات فيه: هو المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهوى، فتفسد به الأمزجة والأبدان. وقال عياض: هو قروح تخرج من المغاين لا يلبث صاحبها، وتعم غالبًا إذا ظهرت.

وقال النووي في شرح مسلم: هو بثر وورم مؤلم جدًا يخرج معه لهب، وَيَسْوَدُ ما حوله) الأطباء يسمونها الفرغرينة (ويخضر، ويحمر حمرة بنفسجية، ويحصل معه خفقان القلب.

وعن أبي موسى مرفوعًا: «فناء أمتي بالطعن والطاعون». فقيل: يا رسول الله، هذا الطعن - أي: الرماح والسهام- قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة»، رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني، يبقى الإنسان يقاتل في سبيل الله يموت شهيد ابتغاء وجه الله، وإنسان يموت في الطاعون، فيصبر ويحتسب، هذا شهيد.

(وفي حديث عائشة: «غدة كغدة البعير، المقيم به كالشهيد») المقيم به صابر محتسب، يعني لو نزل الطاعون بمكان، أهله لا يطلعوا في مكان ثاني، هذا الذي يسميه الأطباء عندنا الآن: الحجر الصحي، يعني حجر صحي، لكي لا تنتقل الأمراض، هذا الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم- المقيم: («المقيم به كالشهيد، والفار منه كالفار من الزحف» رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني) وهذا حديث صححه الشيخ الألباني.

(أو قُدِّمَ للقتل أو حُبِسَ له لظهور الثَّلف وقربه.

أو جرح جرحًا موحياً أي: مهلكًا مع ثبات عقله لأن عمر ٧٠، لما جُرح سقاه الطبيب لبنًا فخرج من جرحه، فقال له الطبيب: اعهد إلى الناس، فعهد إليهم ووصى، فاتفق الصحابة على قبول عهده ووصيته)، يعني لما ضربه ابن ملجم عليه لعنة الله، ضربه وهو يصلي بالناس،

طعنه طعنة شديد، فخرقت الأمعاء، وكان عندهم يعرفوا الواحد سيموت إذا حدث له طعنة في الأمعاء يسقوه لبن، فالطبيب سقاه لبن، فخرجت من أمعاء، فالأمعاء نُقِيت فسوف يموت، فاعهد يا عمر للناس، فعهد إليهم، ووصى، فاتفق الصحابة على قبول عهده ووصيته، وعلي T، بعد ضرب ابن ملجم أوصى وأمر ونهى فإن لم يثبت عقله فلا حكم لعظيته، بل ولا لكلامه.

فكل من أصابه شيء من ذلك، ثم تبرع ومات نفذ تبرعه بالثلث فقط)، يبقى واحد في مرض موته الخوف، شعر أنه سيموت، جمع أولاده، يا أولادي أعطوا لفلان مائة ألف جنيه، ولفلان عشرة آلاف جنيه، هل نسمع كلامه؟ لا لن نسمع كلامه، ننفذ وصيته في حدود ثلث الماء فقط، لكي الإنسان يعرف حقارة نفسه، وحقارة الدنيا، أنت طالما فيك الصحة، فتجمع وتمنع، والألف تريد أن يصبحوا ألفين، والشركة شركتين، والسيارة سيارتين، والمحل محلين، ولا تريد أن تتصدق، ولا تريد أن تنفق، ساعة أن تكون في النزع الأخير، تصدقوا بكذا، اعملوا كذا، الشريعة تقول لك: لا، ليس المال مالك الآن، نتصدق عليك في حدود ثلث مالك فقط، الثلث، والثلث كثير.

حدث الشرايف فضيلة الشيخ أبي السخايف لخبزى

هذا كلام الفقهاء، يقولوا: (فكل من أصابه شيء من ذلك، ثم تبرع ومات، نفذ تبرعه في الثلث فقط) أي ثلث ماله عند الموت، (لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادةً في أعمالكم» رواه ابن ماجه) هذا حديث صححه الشيخ الألباني.

للأجنبي فقط لحديث: «لا وصية لوارث» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه.

وإن لم يمت من مرضه الخوف، فكالصحيح في نفوذ عطاياه كلها، وصحة تصرفه لعدم المانع).

**سؤال:** يقول: إذا مات الواهب والهبة عند أحد ما، ولم يقبضها الموهب له، مثال الواهب عنده مال عند فلان، وقال له: أعطه نصف المال هذا لأخي، ثم مات الواهب، فماذا للموهوب؟

ليس له شيء، وهذه قسمة موارث، وثرث على الورثة، وليس له شيء، كما فعل أبو بكر مع عائشة.

سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

انتهى الدرس الرابع أختكم أم محمد الظن.

## الدرس الخامس

(كتاب الوصايا-باب الموصى له- باب الموصى به)

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ثم أما بعد: (كتاب الوصايا).

هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، سواء كان ذلك في الأعيان، أو في المنافع).

قال: (الأصل فيها: الكتاب والسنة والإجماع. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 180]).

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: 180] تقف على "خيرًا" مع أنك لن تجد في المصحف أي علامات، لكن المعنى، الذي يفهم تفسير، يقف على عليها، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ يعني مالا كثيراً، وأن تستأنف تقول: ﴿الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾

قال: (وقال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: 11] وأما السنة فحديث ابن عمر وسعد وغيرهما) حديث ابن عمر ذكرناه قبل ذلك، الإنسان لا يحل له ويأتي أن يبيت أو يمضي عليه ثلاث ليالي، إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه.

وحديث سعد بن أبي وقاص في مرض موته لما حضره المرض، وقال النبي **صلى الله عليه وسلم**: إن لي مال كثير، أفأصدق به، أو أوصي به كله؟ فقال: «لا» إلى أن وصل قال: «الثلاث، والثلاث كثير».

قال: (وأجمعوا على جوازها) أجمعوا على جواز الوصية، الإجماع على الجواز يعني ليست واجبة.

(قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنها غير واجبة) يبقى الإجماع على الجواز، وابن عبد البر ينقل الإجماع، يقول: أنها غير واجبة

(إلا على من عليه حق بغير بينة، إلا طائفة شذت فأوجبها، روي عن الزهري وأبي مجلز، وهو قول داود بن علي الظاهري).

يبقى الإجماع الذي ينقله ابن عبد البر أنها غير واجبة، إلا في حالة واحدة، وهي من عليه حق بغير بينة، إنسان عليه حق أي دين، ولا فيه كتابة، ولا فيه شهود، ولا شيء، لو هو مات فالحق سيضيع ولا أحد يعرفه، ويظل محبوس عن اللجنة بهذا الدين، فلا بد أن يوصي، وهذه تنزل على حديث ابن عمر، «لا يحل لمسلم يبيت ثلاث ليال إلا ووصيته مكتوبة»، الوصية الواجبة، دين على إنسان، يبقى لابد أن يوصي بهذا الشيء.

قال: (ولنا أي الحنابلة: أن أكثر الصحابة لم يوصوا، ولم ينقل بذلك نكير)، هو يستدل على أنها ليست واجبة، يعني لا يجب على الإنسان يوصي.

(وأما الآية: قال ابن عباس وابن عمر: نسختها آية الميراث وحديث ابن عمر: محمول على من عليه واجب)، يبقى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة:

[180] ابن عباس وابن عمر قالوا: نسختها آية الميراث، التي في سورة النساء، وحديث ابن عمر محمول على من عليه واجب.

قال: (تصح الوصية من كل عاقل لم يعاين الموت) انظر إلى رحمة الإنسان، في حال حياتك تصدق، حتى لو أخرجت مالك كله، إنما ساعة الموت والعقل يختل، وأنت تهزي بالكلام فلا يصلح أن توصي بهذا الشيء، لكن طالما عقلك ثابت يبقى توصي.

(تصح الوصية من كل عاقل لم يعاين الموت، لأن أبا بكر وصى بالخلافة لعمر هذا صححه الشيخ الألباني-) ووصى بها عمر لأهل الشورى) لما أحس عمر أنه سيموت -رحمه الله ورضي عنه- فوصى بالخلافة، وهي كانت عبارة عن رؤيا منامية رآها عمر، وفسرتها حفصة أنه سيموت، وكان فعلاً تفسير حفصة -رضي الله عنها- كلام جيد فيها، والحديث رواه الإمام مسلم، والإمام أحمد في مسنده، عن معدان بن طلحة، وابن أبي طلحة اليعمرى: أن عمر بن الخطاب قام على المنبر يوم الجمعة، كان يخطب يوم الجمعة، والطعن حدث يوم الأربعاء.

قام على المنبر، وقال: فحمد الله وأثنى عليه، ثم ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم-، وذكر أبا بكر، ثم قال: رأيت رؤيا لا أراها إلا حضور أجلي، رأيت كأن ديكاً تقرني تقرتين، قال: وذكر لي أنه ديك أحمر، قال: فقصصتها على أسماء بنت عميس، امرأة أبي بكر، فقالت: يقتلك رجل من العجم، قال: وإن الناس يأمروني أن أستخلف، وإن الله لم يكن ليضيع دينه وخلافته، التي بعث بها نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وأن يعجل بي أمر، فإن الشورى في هؤلاء الستة، هؤلاء الستة الذين مات عنهم النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو عنهم راض، فمن بايعهم منهم، فاسمعوا له وأطيعوا، وإني أعلم أن أناساً سيطعون في هذا الأمر، وذكر بقية الحديث، وذكر الستة الذين هم: عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص.

هذا كان يوم الجمعة، وطعن يوم الأربعاء -رضي الله عنهم وأرضاهم.



فهنا يقول: (وصى بها عمر لأهل الشورى، ولم ينكره من الصحابة منكر.

وعن سفیان بن عیینة عن هشام بن عروة قال: أوصى إلى الزبير سبعة من الصحابة: منهم عثمان، والمقداد، وعبد الرحمن بن عوف، وابن مسعود، فكان يحفظ عليهم أموالهم، وينفق على أيتامهم من ماله)، هذا كرمه -رحمه الله ورضي عنه.

أوصى إلى الزبير بن العوام، والذي أمه هي عمة النبي -صلى الله عليه وسلم-، صفة - رضي الله عنها-، ما الذي حدث؟ أوصى إلى الزبير سبعة من الصحابة يعلمون تقواه وورعه لله -تبارك وتعالى-، فكانوا يوصون له، مثل من؟ مثل ابن مسعود فقيه الصحابة، وعثمان، والمقداد، وعبد الرحمن بن عوف، ماذا كان يعمل لهم؟ ليس مثل حالنا؟ نأخذ من مالهم؟ لا، كان يحفظ عليهم أموالهم، يبقى مالهم يتركه لهم، وينفق على أيتامهم من ماله الخاص به، وكان تقواه هذه جعلته مبارك حتى في التجارة، حتى في الرزق، حتى في المال، فكان إذا ربح، أو إذا تاجر في التراب لربح فيه، كان كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه، لو تاجر في التراب لربح، بسبب ماذا؟ ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2] .

(فإن عاين الموت لم تصح وصيته، لأنه لا قول له. وفي الحديث: «ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان»).

يبقى لا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا ولفلان كذا، لن ينفذ كلامك، وقد كان لفلان، يعني المال خرج من يد الإنسان، وأصبح للورثة.

والشريعة رحمتك، رحمة هذا الإنسان الذي يعاين الموت، يكون له الثلث، والثلث كثير، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-.

(قال في شرح مسلم: إما من عنده -يعني كلام النووي-، أو حكاية عن الخطابي، والمراد: قارب بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغت حقيقة لم تصح وصيته، ولا صدقته، ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء).

قال هنا: تصح، يقول: تصح الوصية من كل عاقل، لم يعاين الموت، ومن أيضًا؟ العاقل هذا ممكن يكون وصفه ماذا؟

(ولو مميّزًا) الصبي المميز الذي عنده سبع سنوات، ثماني سنوات على هذا تفسير الحنابلة، أدق منهم الإمام الشافعي، وخاصة الإمام النووي، الذي يذكر هذا الشيء، من متأخري علماء الشافعية، ليس شرط سنه، أهم شيء يكون يفهم الخطاب، ويُحسن رد الجواب، هذا ضابط تعريف الإنسان المميز، الذي يفهم الخطاب، ويُحسن رد الجواب، فلو إنسان مميز يجوز.

قال: (ولو مميّزًا؛ لأن صبيًا من غسان أوصى إلى أخواله فرفع إلى عمر فأجاز وصيته رواه سعيد. وفي الموطأ نحوه وفيه أن الوصية بيعت بثلاثين ألفًا، وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر. وقال شريح وعبد الله بن عتبة: من أصاب الحق أجزنا وصيته.

أو سفيهاً) السفیه، نحن نعرف في الأموال يُجبر عليه، يُجبر لحظ نفسه هو، لكن هو يُخرج ماله لغيره، يوصي به، يجوز (لأنه إنما حجر عليه، لحفظ ماله وليس في وصيته إضاعة له، لأنه إن عاش فهو له، وإن مات لم يحتج إلى غير الثواب، وقد حصله.

وأما الطفل والمجنون فلا تجوز وصيتهما في قول أكثر أهل العلم. قاله في الشرح). الطفل الصغير والمجنون لا تجوز الوصية.

(تصح الوصية بلفظ مسموع من الموصي بلا خلاف، وبخط، لحديث ابن عمر -ويأتي- وكتب -صلى الله عليه وسلم- إلى عمّاله. وكذا الخلفاء إلى ولايتهم بالأحكام التي فيها الدماء والفروج محتومة، لا يدري حاملها ما فيها) هذا صحيح، ومأخوذ من عدة أحاديث، كما يقول العلامة الألباني -رحمه الله-.

إذن الوصية تصح بماذا؟ تصح بلفظ مسموع، وصيت لفلان أو لفلان، أو كتابة، يجدوا بعد أن يموت أنه يكتب، أو في حياته أنه يكتب رقعة أو ورقة.

(وذكر أبو عبيد استخلاف سليمان عمر بن عبد العزيز، قال: ولا نعلم أحداً أنكر ذلك مع شهرته فيكون إجماعاً. قاله في الشرح.

وعن أنس كانوا يكتبون في صدور وصاياهم) أي الصحابة، أنس ينقل عنهم يحكي، كان الصحابة يكتبون في صدور وصاياهم: (بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به فلان ابن فلان: يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 132]، صححه الشيخ الألباني، رواه سعيد ورواه الدارقطني بنحوه).

هذه صيغة الوصية، أو قريباً منها.

قال: (ويجب العمل بالوصية إذا ثبتت) ركزوا، بداية لا يجب على الإنسان أن يوصي إلا في حالة واحدة التي ذكرناها، إذا كان هناك حق ليس عليه بينة، وليس عليه شهود.

يقول: (ويجب العمل بالوصية إذا ثبتت) مبدأ الوصية بداية غير واجبة إلا في حالة الدين، لكن إذا وصى فيجب تنفيذ الوصية، (يجب العمل بالوصية إذا ثبتت، ولو طال مدتها ما لم يُعلم رجوعه عنها، لأن حكمها لا يزول بتطاول الزمان)، فيجب العمل بالوصية، لكن ليس بإطلاق، هناك وصايا جائرة، هناك وصايا ظالمة، فيه وصايا معصية، فيه وصايا بدعة، يعني لو أن الأب وصى بعمل لي شادر، وسراق، الشاهد من الكلام حدث هذا الشيء، تنفذ وصيته؟ لا تنفذ وصيته، تتدفني عند البدوي عند الدسوقي، تنفذ وصيته؟ لا تنفذ وصيته، يبقى ليس بإطلاق، فالوصية إذا كان فيها معصية لا تنفذ الوصية، لا تقول وصية أبي، وصية أبي، لا، إذا كانت الوصية فيها معصية لا تنفذ.

قال: (وواجب العمل بالوصية إذا ثبتت، ولو طال مدتها) حتى ولو طالت المدة.

قال: (فتسن الوصية بخمس من ترك خيراً) وفسّر الخير، قال: (وهو المال الكثير عرفاً)، لذلك قلت لك لما تقرأ الآية، كثير من إخوانا لا ينتبه، وطبعاً حفظ القرآن شيء، وفهم القرآن شيء آخر، فالإنسان الحافظ ينبغي عليه يقرأ مختصر في التفسير، **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾**، تقف على "خيراً" لن تجد أي علامة في المصحف، ولكن معناها جميل، ثم تقول: **﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾** [البقرة: 180].

فهم المعنى يجعل الإنسان يخشع، وهذا علماء السلوك والتربية يذكروه، الإنسان لكي يخشع، ويستحضر المعنى يفهم ما يقرؤه، أذكار الصباح والمساء هل أحد يقرأها ويكي؟ تستحضر عظمة ربنا في أذكار الصباح والمساء، تقرأها وأنت تتشاءب، وتريد أن تنام، فالشاهد من الكلام: لكي تفهم وتخشع، تفهم المعنى، لماذا نمل عندما يطيل الإمام؟ لأنك لا تفهم القرآن، هو يقرأ وأنت تريد أن تنام.

تسن الوصية بكم؟ سنجد الحنابلة هنا وغيرهم، يقولوا: (بخمس من ترك خيراً أي مالاً- وهو المال الكثير عرفاً، قال ابن عباس وددت لو أن الناس غضوا من الثلث لقول النبي صلى الله عليه وسلم- «والثلث كثير» متفق عليه.

وعن إبراهيم: كانوا يقولون: صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع رواه سعيد.

وأوصى أبو بكر الصديق بالخمس، وقال: رضيت بما رضي الله به لنفسه يريد قوله تعالى: **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾** [الأنفال: 41]) كان الشيخ الألباني يقول: ضعيف.

(وقال علي T: لأن أوصي بالخمس أحب إلي من الربع) أيضاً ضعفه الشيخ الألباني.

(وعن العلاء قال: أوصى أي أن أسأل العلماء أي الوصية أعدل؟ فما تتابعوا عليه فهو وصية، فتتابعوا على الخمس).

طبعًا لا نستطيع أن نقول: يسن، يسن يبقى فيه سنة عن النبي ﷺ -، لكن هم أخذوها من هذا الذي سمعتموه، النبي ﷺ - قال: «الثالث، والثالث كثير»، فالذي بعد الثالث سيكون الربع، وبعد ذلك سيكون الربع، وبعد ذلك يكون الخامس، لا إشكال، لكن لو إنسان أوصى بذلك، لا بأس.

قال: (وتكره لفقير له ورثة) يبقى إن ترك خيرًا، مالا كثيرًا، ولو فقير: شكره، يبقى أنا أترك أولادي لكي ينتفعوا بهذا المال، وخيركم خيركم لأهله، بدلاً من أن أتصدق على الناس، وأوصل الناس، فأولادي أولى، لكن متى هذا الكلام؟ لو أنه فقير، لكن لو غني، وسع على أولادك، ووسع على الفقراء.

قال: (وتكره لفقير له ورثة محتاجون، لقوله ﷺ -: «إنك أن») بفتح الألف، «إنك أن»، أن مصدرية، والبعض يقول: إن، ذكر ابن حجر في فتح الباري، وهو يشرح الحديث، ذكر القولين، وضعف القول الذي بالكسر، وصوب الذي بالفتح، وبين أنها مصدرية، فقال: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس». إذن: شكره لفقير له ورثة محتاجون.

(وتباح له إن كانوا أغنياء) يعني هم أغنياء -الورثة- فتباح له، هو فقير، لكن هم أغنياء. (نص عليه في رواية ابن منصور)

قال: (وتجب على من عليه حق بلا بينة لحديث ابن عمر مرفوعاً: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه» متفق عليه. وتحرم ) بذلك ينزلها منازل الأحكام الخمسة، أو قريباً منها، يقول: (وتحرم على من له وارث بزائد عن الثلث لنبيه ﷺ -، سعدًا عن ذلك متفق عليه.



وعن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم، فجزّاهم النبي -صلى الله عليه وسلم- ، أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً رواه الجماعة إلا البخاري).

**المعنى:** (وتحرم على من له وارث بزائد عن الثلث) يعني أن إنسان له ورثة، النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «الثلث، والثلث كثير»، فكونك تزيد على الثلث يحرم على الإنسان، وذكر لنا قصة رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، ولم يكن له مال غيرهم، المفترض أن الشريعة تتشوف للعتق، والذي أعتق قد حُرِّرَ، لكن النبي -صلى الله عليه وسلم- ماذا فعل؟ قال: (فجزّاهم النبي -صلى الله عليه وسلم- ، أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة) يعني ردّه للرق ثانية، هذه هي الحالة سبحانه الله لأنها متعلقة بحقوق أناس آخرين، (أرق أربعة، وقال له قولاً شديداً) يعني قال فيه، وهو لو كان حضر- الجنازة، ويعرف ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن يصلي عليه، هذا معنى قال له، أي قال فيه قولاً شديداً عنيماً لينزجر من خلفه، وهذه أيضاً يذكروها العلماء، ليس أي أحد تصلي عليه، هل هذا بإطلاق؟ قال: المتبوعين، الأئمة، العلماء، لو إنسان عالم في البلد أو شيء، ومات إنسان عرييد، شارب خمر، أو إنسان قاتل، أو إنسان فاسق، فالإمام العام، أو الحاكم، أو الأمير، أو العالم المتبوع، لا يصلي عليه، مع أنه مسلم وليس بكافر، لكن من باب الزجر، لكي تخاف الناس، أتي ممكن أعمل معصية فلان لا يصلي عليّ، لعل صلاته ترحمني، فيكون فيه باب زجر، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- قال له قولاً شديداً، قال في هذا الرجل الميت قولاً شديداً بعدما مات، معناه لم يكن يصل عليه لو كان عرف -صلى الله عليه وسلم-.

قال: (تحرم على من له وارث بزائد عن الثلث، ولوارث بشيء). ما المعنى؟ يعني: يحرم على الإنسان أن يوصي لأحد الورثة مطلقاً بشيء، بشيء تفيد التقليل، تفيد القلة، (نص عليه ، لقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا وصية لوارث» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وحسنه) وهذا الحديث صححه الشيخ الألباني -رحمه الله-.

«لا وصية لوارث»، لو ابنك حنين وطيب لا إشكال، هذا الكلام لا يستوجب أن أفضله على إخوته، إلا في حالة واحدة، حالة أحياناً نحن نفتي فيها، ويمكن تحدث، ذكرنا قريباً منها المرة الماضية، أن يكون الأب استسلف من الابن مال، استسلف من الابن مثلاً عشرة آلاف جنيه، خمسة عشرة ألف أقل أكثر على سبيل السلف، على سبيل الدين، فالأب يقول: الخمسة عشر هذه ماله، فيجرها مجرى الوصية، هي ليست وصية، هو دين عليه، هذه الحالة مستثناة، بخلاف ذلك «لا وصية لوارث» بإطلاق كما قال النبي ﷺ عليه وسلم.

(وتصح الوصية بزائد عن الثلث، ولوارث مع الحرمة).

(وتصح الوصية بزائد عن الثلث) بزائد عن الثلث متى؟ في حالة إجازة الورثة، أنه أوصى بأكثر من الثلث، بالنصف أو كذا، فالورثة أجازوا، ورضوا فلا إشكال.

(ولوارث مع الحرمة)، أيضاً إذا هم رضوا لا إشكال، ولكن يحرم هذا الشيء بداية.

(وتقف على إجازة الورثة لحديث ابن عباس مرفوعاً: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة») الشيخ الألباني يقول: هذا منكر، والحديث المنكر هو: مخالفة الضعيف للثقة، بخلاف الشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه، رواها الدارقطني).

ولأن المنع لحق الورثة فإذا رضوا بإسقاطه نفذ. قال ابن المنذر: أجمعوا على أنها تبطل فيما زاد على الثلث برد الورثة، وبردهم في الوصية للوارث، وإن أجازوا جازت في قول الأكثر) يعني يريد أن يقول فيها خلاف أيضاً، الإجماع يقول: (أجمعوا على أنها تبطل فيما زاد على الثلث) يعني لو زاد عن الثلث فالزائد باطل، حتى لو أنهم جاملوا أبيهم في حال حياته، أبوهم اليوم عند دكتور، فلكي يقولوا: لا، فسيغضبه، لكن بعد وفاته، لا ننفذ، إجماع العلماء: (تبطل فيما زاد على الثلث برد الورثة)، لم يرضوا بهذا الشيء، لكن حسن خلقهم مع أبوهم، أمره بالمعروف لم يرض، وصمم، لن ينفذوا بعد وفاته، انتبهوا لهذه الأمور، وبعض الإخوة يقول:

أبي قال هذا، لا، هو قال ذلك، لكن تصح وصيته، لكي لا يكون حراماً عليه **﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** \* **﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾** [البقرة: 181، 182]، تخاف الموصي أن الإثم أو الجنف أو الميل أو الجور، فأنت تصح الوصية تؤجر، بعض الناس يفهم خطأ، يقول: أخاف، لا، متى تخاف؟ لو هي وصية حق وبدلتها، لكن وصية جائزة لا بد أن تبدلها وأنت مأجور.

يقول: (وبردهم في الوصية للوارث، وإن أجازوا جازت في قول الأكثر).

وتصح الوصية من لا وارث له بجميع ماله. روي عن ابن مسعود، وعبيدة، ومسروق؛ لأن المنع من الزيادة على الثلث لحق الوارث، وهو معدوم، إذن الإنسان الذي ليس له وارث، يجوز أن يوصي بجميع ماله، ولو كان عمل ذلك في الحياة كان أولى له.

قال: (والاعتبار بكون من وصّى أو وهب له وارثاً أو لا عند الموت أي: موت ن موص، وواهب. قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً).

إذن الاعتبار في الوصية بساعة الموت، بكون من وصّى أو وهب له وارثاً أو لا عند الموت، يعني يريد أن يقول: يريد أن يقول: الإنسان الذي كُتبت له الوصية، عند الموت كان في حال الوصية وصّي له، كان وارث أم لا؟ هذه معناها **(وارثاً أو لا عند الموت)** لأنه ممكن في حال حياة الأب يوصي بأشياء لأناس، هؤلاء الأناس غير وارثين، فتنفذ الوصية، وبعد ذلك يحصل أن يموت بعض الورثة، فينتقل الإرث لهؤلاء، فأصبحوا وارثين، فهل تنفذ الوصية؟ **«لا وصية لوارث»**.

يقول: (والاعتبار بكون من وصّى أو وهب له وارثاً أو لا عند الموت) أي موت موص وواهب **(لا نعلم فيه خلاف)**.

**(وبالإجازة أو الرد بعده أي: بعد موته، وما قبله لا عبرة به)** الإجازة أو الرد بعده، أي بعد موته، بمعنى أن الإنسان الذي وصّي له، أنت فلان، وصّي لك بكذا، لا، لن آخذ، دعوها

للورثة، ساعة أن مات الثاني، فالاعتبار عند الموت، وليس في حال الحياة، في حال الحياة قال: لا، هي لك.

(بالإجازة أو الرد بعده) أي بعد موته (وما قبله لا عبرة به)، لعله محرج، فيقول دعوها للورثة، لكن الاعتبار يكون عند الموت، أي بعد موته، وما قبله لا عبرة به.

(فإن امتنع الموصى له بعد موت الموصي من القبول) هو كان في حال الحياة مُحرج، دعها، دعها، وظل على إحراجها حتى بعد الوفاة، بعد وفاة الموصى له، لم يأخذ الوصية، يا ترى أين نضع الوصية؟

(فإن امتنع الموصى أي: الآخذ- بعد موت الموصي من القبول ومن الرد) لا أخذ، ولم يقل: لا، أو نعم، خذ يا ابني، ساكت مؤدب، ماذا نفعل؟ (حُكم عليه بالرد وسقط حقه من الوصية لعدم قبوله، ولأن الملك متردد بينه وبين الورثة، فأشبهه من تحجر موأثًا، وامتنع من إحيائه) يقيسها عليه.

يبقى الإنسان في حال ما وصِّي له، في حال الوصية، قالوا له: فلان وصَّى لك بكذا، قال: لا، أنا لا أحتاجها، دعوها للورثة، لا اعتبار بهذا الكلام، الاعتبار عند موت الموصي، هو مات وانتهى، الموصى له أتينا له بالوصية، خذ فلان يقول لك كذا فسكت، فيُحكم عليه بالرد، ويسقط حقه.

(وإن قبل، ثم رد) قال: هاتها، ثم قال: لا أحتاجها، (لأن قبل ثم رد لزمته) يعني يلزمه أن يأخذها (ولم يصح الرد لأن ملكه قد استقر عليها بالقبول كسائر أملاكه إلا أن يرضى الورثة بذلك، فتكون هبةً منه لهم تعتبر شروطها)، يبقى هو قبل ثم أعطاهما لهم، فتكون هبة لهم لهؤلاء الورثة، ورثة الموصي.

(وتدخل في ملكه من حين قبوله كسائر العقود، لأن القبول سبب دخوله في ملكه، والحكم لا يتقدم سببه، فلا يصح تصرفه في العين الموصى بها قبل القبول ببيع، ولا هبة ولا غيرها،

**لعدم ملكه لها**) إذن نحن الآن فلان وصى لفلان، قبلت أم لا؟ أنا قبلت، إذن من حين أنه قبل تدخل في ملكه، قبل القبول ليس له ولاية التصرف في هذه الوصية.

**(فما حدث من نماء منفصل)** سلمنا أن فلان أوصى لفلان أنه بعد موتي، أعطوني هذه البقرة، أو الجمل، أو الخروف، وظل بعدما مات سنة أو اثنين، الخروف كبر، هل نأخذ منه شيء؟ أم نعطيه له كما هو؟

**(فما حدث من نماء منفصل قبل ذلك فلورثته أي: ورثة الموصي. والنماء المتصل يتبعها كسائر العقود)** يبقى تفرّق بين النماء المتصل والمنفصل، النماء المنفصل يذهب للورثة، لأنه لم يكن من ضمن الوصية.

إنسان قال إنسان له وصية بقرة محلاً، البقرة لم تكن عُشراء، ثم ظلت سنة سنتين، فأصبحت عشراء، ثم ولدت، لما نعطيه البقرة، البقرة وابنها؟ أم البقرة فقط؟ هو قال بقرة عشراء، وقال هذه وصية، ثم البقرة العشراء هذه ولدت، لما نعطيه البقرة وابنها؟ أم البقرة فقط؟

فرق بين الاثنين لو أوصى ببقر حائل، أي ليس عشراء، ثم أصبحت عشراء وولدت، لما نعطيه، نعطيه البقرة فقط، لكن البقرة عشراء، وأوصى بها، ثم ولدت، نعطيه البقرة وابنها.

قال: **(والنماء المتصل يتبعها كسائر العقود والفسوخ).**

### **مبطلات الوصية:**

قال: **(وتبطل الوصية بخمسة أشياء:**

1- **برجوع الموصي لقول عمر، ت: يغير الرجل ما شاء في وصيته.**

**بقول كرجعت في وصيتي، أو أبطلتها ونحوه، أو فعل)، المعنى: هل يجوز لإنسان يوصي بشيء ثم يرجع فيه، هل يحرم عليه؟ لا يحرم، لكن يجوز هذا الشيء.**



**إذن: متى تبطل الوصية متى؟** أول شيء: برجوع الموصي، أوصى بشيء ثم بخل بها، فلان أوصيت له ببقرة مثلاً، ثم وجد البقرة كبرت وثمنت، فقال: لا، ورجع في وصيته، هل يحرم عليه؟ لا يحرم، لكن سيئة، الإنسان يفعل الخير ثم يرجع فيه ثانية، فهو شيء سيء.

قال: (برجع الموصي، بقول أو بفعل يدل عليه) فعل يدل عليه كيف؟ أي على الرجوع (كبيعة ما وصّى به) أوصى ببقرة لفلان، أو بخروف لفلان، ثم باعها، فهذا بطلان بالفعل.

(ورهنه وهبته) رهن الشيء الذي وصّى به، أو وهبه، فهذا رجوع بالفعل.

(قال في الشرح: واتفق أهل العلم على أن له أن يرجع في كل ما أوصى به، وفي بعضه إلا العتق، فالأكثر على جواز الرجوع) كلمة الأكثر تدل على ماذا؟ تدل على أن هناك خلاف.

ابن المنذر شافعي المذهب، لكن ليس بإطلاق، هو مجتهد، ما معنى مجتهد؟ هو من محدثي فقهاء الشافعية، لكن غير مقيّد بالمذهب، له اختياراته، العالم أما يبلغ مرتبة الاجتهاد لا يقيّد بالمذهب، يختار، ابن عبد البر، ابن تيمية، النووي، ابن المنذر، هؤلاء لهم اختيارات، فهو من محدثي فقهاء الشافعية، ولكنه لا يقيّد بالمذهب؛ لأنه عالم مجتهد.

يقول: (قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه: أنه إذا أوصى لرجل بطعام، أو بشيء فأتلفه، أو وهبه، أو تجارية فأحبلها، أنه رجوع).

(فأتلفه) من الذي أتلفه؟ الموصي، صاحب الوصية.

**الثاني من مبطلات الوصية:** (يموت الموصى -أي: الآخذ- له قبل الموصي في قول الأكثر. قاله في الشرح، لأنها عطية صادفت المعطى ميئاً فلم تصح، إلا إن كانت بقضاء دينه، لبقاء اشتغال الذمة حتى يؤدي الدين).

إنسان أوصى لإنسان بشيء، فالموصى له مات، الوصية ترجع لمن؟ لصاحبها، فيه حالة مستثناة ثانية، الشريعة ترحم هذا الإنسان الموصى له، الموصى له الذي مات كان عليه دين،

الوصية تذهب لهذا الدين، هذا معنى: (إلا إن كانت بقضاء دينه لبقاء اشتغال الذمة حتى يؤدي الدين).

**(الأمر الثالث: بقتله للموصي قتلاً مضموناً ولو خطأ، لأنه يمنع الميراث، وهو أكد منها فهي أولى).**

الشريعة حكيمة ورحيمة في نفس الوقت، تعامل الإنسان بنقيض قصده، ومن استعجل الشيء قبل أوانه عوقب وابتلي بحرمانه.

أب له أولاد فابن منهم يريد أن يتزوج، والأب عنده خمسة وتسعين سنة، ومضيق على أولاده، ويقول لهم: يا أولاد أريد أن أتزوج، ويترك أولاده لا يريد أن يزوجه، فابن يستعجل فيقتله، لكي يأخذ تركته، فالشريعة تحرم عليه هذا الشيء، هذا من موانع الإرث الثلاثة، التي إن شاء الله- كنت أنوي أن أعطيها لكم المحاضرة القادمة، وسنعرف أن من موانع الإرث: القتل، واختلاف الدين.

هنا الآن بقتله للموصي، إنسان أوصى لإنسان، وهو كان فقيه لكنه في الشر، الموصى له فقه في الشر، فيعلم أن هذه الوصية لا تنفذ إلا بعد موت الموصي، فاستعجل فقتله، فلما يقتله حرمانه من الوصية.

هذا معنى: **(بقتله قتلاً مضموناً)** ما هو القتل المضمون؟ قتل مضمون، وقتل غير مضمون، القتل في الجهاد وفي الحرب هذا قتل غير مضمون، لأنه قتل بحق، أما القتل المضمون فهو القتل بباطل، القتل بباطل حتى ولو كان خطأ.

**(الأمر الرابع: يرثه للوصية بعد موت الموصي، لأنه أسقط حقه في حال يملك قبوله وأخذه)** لو أن الموصى له ردّ الوصية بعد موت الموصي تبطل الوصية، لو رد الوصية في حال حياة الموصي؟ هل له عبرة بذلك؟ لا عبرة له.

يبقى هنا: **(يرثه للوصية بعد موت الموصي، لأنه أسقط حقه في حال يملك قبوله وأخذه).**

(الأمر الخامس: بتلف العين المعينة الموصى بها قبل قبول موصى له).

يعني هو عين شيء، هذه البقرة، أو الجمل، أو الدابة، أو هذه الآلة، تلفت، فتبطل الوصية بتلف العين المعينة الموصى بها.

(قبل قبول موصى له، لأن حقه لم يتعلق بغيرها. قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه على أن الرجل إذا أوصى له بشيء فهلك الشيء، أنه لا شيء له في مال الميت).

هنا بتلف العين المعينة، أما عين مشاع، يبقى له بقرة، له جمل، وفيه جمل من الجمال مات، فله جمال ثاني، جمل رابع، جمل عاشر، أما هذا الجمل الأحمر، الذي فيه سنام أسمر، فتلفت، فتبطل الوصية.

(باب الموصى له) الموصى له من هو؟ الذي يُعطى الوصية.

قال: (تصح الوصية لكل من يصح تملكه) يبقى باب الموصى له، فيه إنسان يصح الوصية له، وفيه إنسان لا يصح الوصية له.

(تصح الوصية لكل من يصح تملكه، ولو مرتدًا أو حربيًا.

قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: 6] قال محمد بن الحنفية، وعطاء، وقتادة: هو وصية المسلم لليهودي والنصراني).

يمكن تستغرب لها بداية، هل مسلم يوصي لليهودي أو نصراني؟ نعم، يجوز لا إشكال، من باب تأليف القلوب، حتى لو مرتد، حتى لو حربي، الحربي من هو؟ الحربي هو الكافر في بلاد كفر، ويحارب المسلمين، مثل أهل مكة، كانوا يحاربوا الصحابة والنبي ﷺ عليه وسلم - قبل فتح مكة، يجوز الإنسان يوصي لهم، أو لبعضهم لكي يتألفهم، يجوز هذا الشيء.

(تصح الوصية لكل من يصح تملكه، ولو مرتدًا أو حربيًا.

أو لا يملك، كحمل قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في صحة الوصية للحمل).

نحن قدّمنا أن الحمل لا يصح له الهبة.

(أو لا يملك، كحمل قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في صحة الوصية للحمل.

أي: إذا علم وجوده حين الوصية. فإن انفصل ميتاً بطلت، لأنه لا يرث).

هو وصى وانتهى، ترجع لمن؟ ترجع للورثة.

قال: (أو لا يملك كحمل وبهيمة، ويصرف في علفها) يعني إنسان يوصي لبهيمة مثلاً، يوصي بمال لبهيمة، هل نضع المال في فم البهيمة؟ لا، يُصرف في علفها؛ (لأن الوصية لها أمر بصرف المال في مصلحتها، فإن ماتت البهيمة الموصى لها قبل صرف جميع الموصى به في علفها، فالباقى للورثة، لتعذر صرفه إلى الموصى له، كما لو رد موصى له الوصية.

وتصح للمساجد، والقناطر ونحوها) انتبهوا الفتحة والكسرة والضمة تفرق هنا.

(وتصح للمساجد، والقناطر ونحوها كالشغور، ويصرف في مصالحها الأهم فالأهم عملاً بالعرف.

ولله ورسوله، وتصرف في المصالح العامة كالفيء) تصرف في المصالح العامة، الله لا يأخذ شيء، غني عن أموال الناس جميعاً، وهو أغنى الأغنياء تبارك وتعالى، كذلك النبي - صلى الله عليه وسلم -، فتصرف في مصالح المسلمين.

هو سيذكر أشياء لا أحد يعملها، لكن يذكرها لنا نحن كطلبة فقه، على أساس تمرّن نفسك، وتوسع ذهنك، ومداركك تتسع، وتفهم، لو عُرضت عليك مشكلة تستطيع أن تحلها بسرعة، لو عُرض عليك إنسان، وإنسان يتفلحس عليك، تستطيع أن تلجمه بسرعة، مثل ابن كثير - رحمه الله - عندما كان يُعرض عليه أشياء، فكان يفهم هم ماذا يريدون، فيجواب إجابة موفقة، كذلك الإنسان الفقيه، ينتبه، فلان هذا يسأله، فيعرف يرد عليه، فلان هذا يضحك عليه، فالإنسان ينتبه، فالفقيه يذكر أشياء غريبة وعجيبة وفريدة ليس لأنها عملية، ولكن لكي يمرن ذهنك عليها.

قال: **(إن وصي بإحراق ثلث ماله)** يبقى أحق، واحد قال: أنا أوصي بإحراق بثلاث مالي، ننفذ وصيته، نحرقها له، لكن بطريقة ثانية، لا أحد يعمل هذا، لا أحد يعمل هذا، لكن هذا طالب العلم، طالب الفقه يتمرن ويفهم الفقه، ويتسع مداركه، كذلك يقول العلماء: الفقهاء هم أذكى الناس، الفقيه يذكر أشياء، لذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء، يقول عن الإمام أبو حنيفة: من أذكى العالم، أنا عندما أقرأ هذا أستغرب، ليس من أذكى عصره، يقول: من أذكى العالم، ونحن كطلبة علم، بعض الجهلة منا يستهزئ، ويقول: أبو حنيفة قال هذا، وقال: الإنسان ممكن يخرج من الصلاة، والتسليم ليس ركن من أركان الصلاة، نعم يا أخي عند أبو حنيفة ليست ركن من أركان الصلاة، لا ركن يا سيدي من أركان الصلاة عند أبو حنيفة - رحمه الله-، وهو لم يقل ذلك - رحمه الله-، تفهم.

أبو حنيفة - رحمه الله- له قول في هذا الشيء، واستدل بأحاديث رواها أبو داود، لكن الأحاديث ضعيفة، فنعذر، لكنه من أذكى العالم، فهمها خطأ - رحمه الله- فهو عالم، لن ينزل من رتبة العالم.

يقول: **(إن وصي بإحراق ثلث ماله صح)**، فماذا نفعل له، قال: **(وصرف في تجمير الكعبة، وتنوير المساجد، وبدفنه في التراب)** لو وصى أن ماله يُدفن في التراب، ننفذ الوصية.

قال: **(صُرف في تكفين الموتي).**

لو وصى أن ماله يُرمى في البحر، **(صرف في عمل سفن للجهاد في سبيل الله).**

أنت لابد أن تفهم؛ لأن بعض الناس يسأل أسئلة غريبة، فبعض الناس الغير فاهمه تقول كيف نعمل هذا الكلام، هو جاهل أنت صح له.

**(صرف في عمل سفن للجهاد في سبيل الله؛ تصحيحًا لكلامه حسب الإمكان.**

ولا تصح لكنيسة، أو بيت نار أو مكان من أماكن الكفر، لأنه معصية.



أو كتب التوراة والإنجيل لأنها منسوخان، وفيها تبديل وقد غضب النبي -صلى الله عليه وسلم-، حين رأى مع عمر شيئاً مكتوباً من التوراة حسنه الألباني.

أو مَلِك أو ميت أو جني لأنهم لا يملكون، أشبه ما لو وصى ل حجر.

ولا لميهم كأحد هذين لأن التعيين شرط، فإن كان ثم قرينة أو غيرها: أنه أراد معيئاً منهما، وأشكل صحت الوصية، وأخرج المستحق بقرعة في قياس المذهب. قاله ابن رجب في القاعدة الخامسة بعد المائة.

فلو وصى بثلاث ماله لمن تصح له الوصية، ولن لا تصح له) وجدنا أنه وصى، الوصية تصح لجزء، والآخر لا تصح، ماذا نفعل؟ قال: (كان الكل لمن تصح له نص عليه، لأن من أشركه معه لا يملك، فلا يصح التشريك.

لكن لو أوصى لحي وميت علم موته أو لا. كان للحي النصف فقط لأنه أضاف الوصية إليهما، فإذا لم يكن أحدهما أهلاً للتملك بطلت الوصية في نصيبه دون نصيب الحي، لخلوه عن المعارض، كما لو كان لحيين فمات أحدهما.

## فصل

(وإذا أوصى لأهل سكتة، فلاهل زقاقه حال الوصية نص عليه، لأنه قد يلحظ أعيان سكّانها الموجودين لحصرهم.

ولجيرانه تناول أربعين داراً من كل جانب نص عليه) طبقاً لا أحد يفعل هذا الأمر، لكن لو حدث هذا لاشيء.

(لجيرانه تناول أربعين داراً من كل جانب نص عليه، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الجار: أربعون داراً هكذا، وهكذا، وهكذا») حديث ضعيف.

(وقال أبو بكر: مستدار أربعين داراً من كل جانب.

والصغير، والصبي، والغلام، واليافع، واليتيم: من لم يبلغ فتطلق هذه الأسماء على الولد من ولادته إلى بلوغه).

هو سيذكر أشياء لغوية، فهذا الأمر إذا كنا وصينا في أهل لغة، والناس تفهم الموصى والموصى له، إنسان فاهم لغة، فنجعلها لغة، وإن لم يكن أحد يفهم لغة، فنجعلها عرفاً، على حسب العرف الجاري.

(الصغير والصبي والغلام واليافع واليتيم: من لم يبلغ، فتطلق هذه الأسماء على الولد، من ولادته إلى بلوغه) فيبدأ يفصل.

قال: (والمميز: من بلغ سبعا. والطفل: من دون سبع. والمراهق: من قارب البلوغ) عندنا اللفظ الدارج في المراهق هو من بلغ وأنجب، المراهق هذا في العرف، لكن في اللغة: هو الإنسان الذي قارب البلوغ.

(قال في القاموس: راهق الغلام: قارب الحلم.

والشاب، الفتى: من البلوغ إلى ثلاثين سنة.

والكهل: من الثلاثين إلى الخمسين قال في القاموس: الكهل: من خطه الشيب، ورأيت له بجالة، أو من جاوز الثلاثين، أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين.

والشيخ من الخمسين إلى السبعين، ثم بعد ذلك هَرَمَ إلى آخر عمره.

والأيم، والعزب: من لا زوج له من رجل أو امرأة قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: 32] الآية.

قال في الكافي: ويحتمل أن يختص العزاب بالرجال، والأيامى بالنساء، لأن الاسم في العرف له دون غيرهم.

والبكر: من لم يتزوج من رجل وامرأة.

ورجل ثيب وامرأة ثيبة: إذا كانا قد تزوجا. والثبوبة: زوال البكارة، ولو من غير زوج كزوالها بيد، أو وطء شبهة، أو زنى.

والأرامل: النساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة لأنه المعروف بين الناس.

والرھط: ما دون العشرة من الرجال خاصة قال في كشف المشكل: الرھط: ما بين الثلاثة إلى العشرة وكذا نفر من ثلاثة إلى عشرة. فإذا أوصى لصنف من ذكر) يعني إنسان أوصى ليافع، لشيخ، لكهل، نرى هل تغلب الجانب اللغوي؟ أم الجانب الشرعي؟ أم الجانب العرفي؟

هنا يقول: (إذا أوصى لصنف من ذكر دخل غنيهم وفقيرهم، لشمول الاسم لهم، ولم يدخل غيرهم.

**باب الموصى به)** من الموصى به؟ الموصى به العين نفسها، المال الذي يُعطى.

(تصح الوصية حتى بما لا يصح بيعه، كآبق والشارد والطير بالهواء والحمل بالبطن واللبن بالضرع) لاحظ أن هذه الأشياء لا يجوز بيعها، لكن يجوز الوصية بها.

(تصح الوصية حتى بما لا يصح بيعه، كآبق) العبد الآبق، فيه عبد آبق، وصيت أن يكون لفلان، إن وجدوه، (والشارد) الشارد تُطلق على الحيوان، الحيوان الشارد لفلان، إن وجدوه، (والطير بالهواء) السرب الطير الذي في الهواء لفلان، لو استطعت أن تقبضه. (والحمل بالبطن واللبن بالضرع؛ لأنها تصح بالمعدوم فهذا أولى، ولأن الوصية أجريت مجرى الميراث، وهذه تورث عنه.

وللموصى له السعي في تحصيله، فإن قدر عليه أخذه إن خرج من الثلث.

وبالمعدوم، ك: بما تحمل أمته أو شجرته أبدًا أو مدة معلومة، فإن حصل شيء فللموصى له بمقتضى الوصية.

إلا حمل الأمة فقيته يوم وضعه) لو واحد وصى بحمل الأمة، يعني ابن الأمة يكون وصية، لماذا خلى القيمة هنا؟ لأن الشرع نهى عن التفريق بين الأم وابنها، رحمة بالإنسان، ورحمة حتى بالحيوان.

يقول: (إلا حمل الأمة فقيته يوم وضعه، قال ابن قنيس: لعله حرمة التفريق، وإن لم يحصل شيء بطلت الوصية، لأنها لم تصادف محلاً).

وتصح بغير مال ككلب مباح النفع) طبقاً عند الجماهير، ومنهم الحنابلة، حتى الكلب المعلم لا يجوز بيعه، ولا يجوز شراؤه، والراجح أنه يجوز إذا كان معلماً (لأن فيه نفعاً مباحاً وتقر اليد عليه).

وزيت متنجس لغير مسجد) لو زيت وقعت فيه فأرة أو شيء تنجس، لغير مسجد، (لأنه يستصبح به، بخلاف المسجد فإنه يحرم فيه).

وتصح بالمنفعة المفردة كخدمة عبد وأجرة دار ونحوهما) يبقى خدمة عبد، هذا العبد يخدم فلان، أو أجرة، أجرة هذا الدار، الدار تؤجر مثلاً بألف جنيه بأقل وأكثر، فتذهب لفلان. (لصحة المعارضة عنها كالأعيان).

وتصح بالمبهم، كثوب وعبد وشاة لأنها إذا صحت بالمعدوم فالمجهول أولى.

ويعطى ما يقع عليه الاسم لأنه اليقين كالإقرار.

فان اختلف الاسم بالعرف والحقيقة اللغوية.

عُلِّيت الحقيقة لأنها الأصل، ولهذا يُحمل عليها كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

واختار الموفق وجاعة: يقدّم العرف لأنه المتبادر إلى الفهم) وهذا كلام ممتاز، يقدّم العرف لأنه المتبادر إلى الفهم، العرف هذا يشترك فيه أنا وأنت وأنت، أما اللغة، فهذه يعرفها أفراد من الناس.

قال: (فالشاة والبعر والثور: اسم للذكر والأنثى من صغير وكبير ويشمل لفظ الشاة الضأن والمعز، لعموم حديث «في أربعين شاة شاة» ويقولون: حلبت البعير: يريدون الناقة.

والحصان والجل والحمار والبغل والعبد: اسم للذكر خاصة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: 32] والعطف للمغايرة. وقيل في العبد للذكر والأنثى. والحجر الأثى من الخيل.

والأتان والناقة والبقرة: اسم للأثى قاله في الإنصاف.

والفرس والرقيق: اسم لهما أي: لذكر وأثى.

والنعجة: اسم للأثى من الضأن، والكبش: اسم للذكر الكبير منه أي: من الضأن.

والتيس: اسم للذكر الكبير من المعز.

والدابة عرفاً: اسم للذكر والأنثى من الخيل والبغال والحير لأن ذلك هو المتعارف. ولم تغلب الحقيقة هنا؛ لأنها صارت محجورة فيما عدا الأجناس الثلاثة، أشار إليه الحارثي).

سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

انتهى الدرس الخامس أختكم أم محمد الظن.

## الدرس السادس

باب الموصى إليه-كتاب الفرائض



## فصل: وأسباب الإرث وموانعه

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

### ثم أما بعد:

يقول: (باب الموصى إليه)، وهو الإنسان الموكّل بتنفيذ الوصية، من يقوم بتنفيذ الوصية.

يقول: (لا بأس بالدخول في الوصية لمن قوي عليه ووثق من نفسه، لفعل الصحابة - رضي الله عنهم -، روي عن أبي عبيدة أنه لما عبر الفرات أوصى إلى عمر، وأوصى إلى الزبير ستة من الصحابة وقياس قول أحمد - رحمه الله - أن عدم الدخول فيها أولى، لما فيها من الخطر).

يعني إنسان أوصى إليك بشيء، هل ترضى وتقبل بتنفيذ وصيته بعد موته؟ أم ترفض؟ فيها خلاف بين أهل العلم، يقول: لا بأس بالدخول في الوصية، لكن لمن؟ لمن قوي عليها، وثق من نفسه، إنسان يعلم من نفسه أنه سيستطيع أن ينفذ الوصية كما أمر، وكما وصى بها، فلا إشكال، أما إنسان لن ينفذ الوصية، لن يستطيع أن يقوم بها، فيبعد عن هذا الشيء.

يقول: (وقياس قول الإمام أحمد: أن عدم الدخول فيها أولى)، هذا اختيار الإمام أحمد - رحمه الله -، لما فيها من الخطر.

(تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف رشيد عدل إجماعاً.

ولو ظاهرًا أي: مستورًا ظاهر العدالة.

أو أعمى لأنه من أهل الشهادة والتصرف، فأشبهه البصير.

أو امرأة لأن عمر أوصى إلى حفصة.

أو رقيقًا له أو لغيره، لأنه يصح توكيله، فأشبهه الحر.

لكن لا يقبل إلا بإذن سيده؛ لأن منافعه مستحقة له، فلا يفوتها عليه بغير إذنه.

ولا تصح وصية المسلم إلى كافر بغير خلاف).

يعني إنسان مسلم لا يصح أن يقوم أو يولي إنسان كافر بقيامه بالوصية بعد وفاته، لكن يقول: (وتصح من كافر إلى كافر، عدل في دينه؛ لأنه يلي على غيره بالنسب، فيلي بالوصية كالمسلم).

ويعتبر وجود هذه الصفات عند الوصية لأنها شروط للعقد فاعتبرت حال وجوده).

إذن تعتبر هذه الشروط التي ذكرها عند الوصية.

يقول: (والموت لأنه إنما يتصرف بعد موت الموصي، فاعتبر وجودها عنده) أي عند الموت.

(وللموصى إليه أن يقبل. وأن يعزل نفسه متى شاء؛ لأنه متصرف بالإذن كالوكيل).

الموصى إليه له أن يقبل، وله أن يعزل نفسه متى شاء.

يقول: (وتصح الوصية معلقة: كإذا بلغ أو حضر- أو رشد أو تاب من فسقه فهو وصي وتسمى الوصية لمنتظر).

كأن إنسان وصى أن فلان يقوم بتنفيذ الوصية، أو يوصي بكذا، أو إنسان ينفذ هذه الوصية، لكن بشروط، أو بتعليق، (كإذا بلغ)، فلان الصبي عندما يبلغ هو الذي يقوم بوصيتي، (أو حضر)، فلان المسافر، (أو رشد) فلان السفهه، (أو تاب من فسقه) فلان العاصي.

(أو: إن مات زيد فعمره مكانه. وتصح مؤقتة: كزيد وصي سنة ثم عمرو لقوله صلى الله عليه وسلم: «أميركم زيد، فإن قتل فجعفر، فإن قتل فعبد الله بن رواحة»)، وهذا كان في غزوة مؤتة.

يقول: (ويجوز أن يوصى إلى نفسين، لما روي أن ابن مسعود كتب في وصيته أن مرجع وصيتي إلى الله، ثم إلى الزبير وابنه عبد الله)، وإن كان الشيخ الألباني يضعفه.

(وإن وصى إلى رجل وبعده إلى آخر فهما وصيان، إلا أن يعزل الأول، وليس لأحدهما الانفراد بالتصرف إلا أن يجعل ذلك إليه.

وليس للوصي أن يوصى إلا إن جعل له ذلك كالوكيل، اختاره أبو بكر الخلال، وهو ظاهر كلام الخري).

(ليس الوصي أن يوصى إلا إن جعل له ذلك) يعني إنسان وصاك تقوم بتنفيذ الوصية، لا يجوز لهذا الإنسان أن يوصي لإنسان آخر، لكن ليس اتفاقاً، يقول: (وعنه: له أن يوصي لأنه قائم مقام الأب فملك ذلك كالأب، قال معناه في الكافي).

ولا نظر للحاكم مع الوصي الخاص إذا كان كفئاً)، حاكم، أمير، خليفة، لا نظر له مع الوصي الخاص إذا كان كفئاً، إذا كان هذا الوصي الخاص كفئاً، فالحاكم لا يتدخل في هذا الأمر، وإنما للولي العام الاعتراض، لعدم أهليته، أو فعله محرماً، قال الشيخ تقي الدين، الذي هو شيخ الإسلام ابن تيمية.

**قال: (فصل):**

ولا تصح الوصية إلا في شيء معلوم ليعلم الموصى إليه ما وصي به إليه ليحفظه ويتصرف فيه كما أمر.

يملك الموصي فعله لأنه أصيل أصل يعني - والوصي فرعه، ولا يملك الفرع ما لا يملكه الأصل.

كقضاء الدين) لا تصح الوصية إلا في شيء معلوم، يملك الموصي فعله، مثل ماذا، يقول: (كقضاء الدين) يقضي عنه دينه (وتفريق الوصية ورد الحقوق إلى أهلها كغصب ورعاية وأمانة، وكإمام أعظم يوصي بالخلافة كما أوصى أبو بكر لعمر، وعهد عمر إلى أهل الشورى).

والنظر في أمر غير مكلف) يبقى الوصي يقوم على أولاد صغار غير مكلفين.

(من أولاده وتزوج موليّاته ويقوم وصيه مقامه في الإجمار.

ولا تصح وصية المرأة بالنظر في حق أولادها الأصغر، ولا وصية الرجل بالنظر على بالغ رشيد لعدم ولاية الموصي حال الحياة.

قال في الشرح: وأما من لا ولاية له عليهم كالإخوة والأعمام وسائر من عدا الأولاد، فلا تصح الوصية عليهم.

لا نعلم فيه خلافاً، إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالوا: للجد ولاية على ابن ابنه وإن سفل).

هذه مسألة من المسائل المختلف فيها، وليس متفق فيها، على هذا القول يكون الجد مقدّم على الوصي، القول الذي يختاره هذا، يكون القول للجد مقدّم على الوصي، وفيها خلاف بين أهل العلم.

يقول: (لا باستيفاء الدين مع رشد وارثه وبلوغه، لانتقال المال إلى من لا ولاية له عليه.

ومن وصي في شيء لم يصر وصياً في غيره) يعني إنسان وصاه في شيء معين يقوم به، لا يتصرف من نفسه، ويفعل في شيء آخر (لأنه استفاد التصرف بالإذن، فكان مقصوراً على ما أذن له فيه كالوكيل)، يبقى الوكيل أنا أوكلت تفعل كذا، تفعل كذا، أشياء مقصورة، أشياء مقصورة لا تتعدها، كذلك هذا الإنسان الوصي.

وإن صرف أجنبي أي: من ليس بوارث ولا وصي.

الموصى به لمعين في جهته الموصى به فيها لم يضمّنه لمصادفة الصرف مستحقة.

**المعنى:** أن إنسان يقوم بأشياء هو جعل عليها وصي، فقام بتنفيذها، فلا ضمان في ذلك.

**مسألة هامة:** (وإذا قال له: ضع ثلث مالي حيث شئت، أو أعطه، أو تصدق به على من شئت) ماذا تفعل؟ (لم يجوز له أخذه لأنه منفذ، كالوكيل في تفرقة مال.

ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين، ولا إلى ورثة الموصي)، انظر كيف يشددوا في هذه المسألة، هذه ننتبه لها جدًا؛ لأن بعض إخواننا إنسان يعطيك مال، يعطيك صدقات، يقول لك: ضع هذا المبلغ، كثير من إخواننا يسأل في هذه المسألة، انظر إلى الحنايلة والجماهير يضيّقوا تضيق شديد في هذه المسألة، لأن بعض إخواننا يضعها في جيبه، ويقول أنا فقير مثلهم، وأنا مسكين، هو لو كان يريد أن يعطيك لأعطاك.

ننتبه، واحد أعطاك مال لتوزعه، أنت فقير، نعم يا أخي، أنت فقير، أنت مسكين، أنت محتاج، لا تفت نفسك، ثم تقول: أنا فقير، وهو قال خذ هذا المال للفقراء، وأنا فقير، هو أعطاني ألف جنيه، أخذ خمسمائة، وأوزع خمسمائة، يحرم عليك ذلك، إلا إذا استأذنته، قلت له: أنا فقير، فهل آخذ منهم، أذن لك. لأن بداية لأن تفتي نفسك وتضع في جيبك، بعض الناس يعمل هذا الشيء.

(إذا قال له ضع ثلث مالي حيث شئت)، إطلاق، (أو أعطه، أو تصدق به على من شئت)، على من شئت مطلقة، لكن لو هو أراد أن ذكر له ذلك، (لم يجز له أخذه) من الذي لم يجز له أخذه؟ الإنسان المعطى هذا المال، (لأنه منفذ كالوكيل في تفرقة المال).

ليس ذلك فقط، لا يأخذه، وماذا أيضًا؟ هل يعطيه أحدًا من أقاربه؟ يقول: (ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين) ولو كانوا فقراء، لماذا؟ هو يقول له: ضعه في الفقراء، لماذا؟ لأنه متهم في حقه، يعني كأنه هو ممكن المال أحد يموت من هؤلاء، فيرث هذا المال فيرجع إليه، فيعملها حيلة.

الفقراء الذين هم أقاربه يأخذوه، ويمكن أحد يموت منهم، وهو يكون وارث، فالمال يرجع له هو، فكأنه أخذه، فالأمر واحد.

ليس ذلك فحسب (ولا إلى ورثة الموصي، نص عليه، لأنه قد وصى بإخراجه فلا يرجع إلى ورثته)، يعني هو الموصي يريد أن يعمل خير في خارج ورثته، فهو لو يريد أن يعطيه لورثته لتركه، ولم يوص، فأنت لا تعطه لورثة الموصي.



(ومن مات بيرية ونحوها كجزائر لا عمران بها، ولا حاكم حضر موته)، إنسان مات بيرية أي بصحراء، (ولا حاكم حضر موته، ولا وصي له بأن لم يوص إلى أحد.

فلكل مسلم أخذ تركته وبيع ما يراه منها) لكن ليس بإطلاق، الشيخ مرعي -رحمه الله- يذكر هذا الكلام على أيامه، وليس بالسهولة التي يذكرها، لكي بعض إخواننا يتصرف هكذا، لا، فيه الآن هواتف محمولة، الكون كله أصبح كالكرة، لا تأخذ المال وتضعها في جيبك هكذا، إنسان مات بيرية، وأنا لا أعرف من أهله، هو يذكر لأن في السابق الأشياء كانت صعبة، لكن الحكم كما يقول العلماء: يدور مع علته وجودًا وعدمًا، فحيثما وجدت العلة، فثم الحكم.

(فلكل مسلم أخذ تركته وبيع ما يراه منها كسرير الفساد والحيوان، لأنه موضع ضرورة بحفظ مال المسلم عليه، إذ في تركه إتلاف له.

وتجهيزه منها إن كانت موجودة، وإلا جهزه من عنده وله الرجوع بما غرمه) يعني فيه مال تجهزه منه، من ماله، فيها ونعمت، إن لم يكن فيه، فتجهزه من مالك الخاص، ثم ترجع على أهله إن وجدوا بعد ذلك.

يقول: (وله الرجوع بما غرمه على تركته حيث وجدت. أو على من تلزمه نفقته غير الزوج إن لم تكن له تركة، إن نوى الرجوع) متى يأخذ هذا الشيء؟ (إن نوى الرجوع؛ لأنه قام عنه بواجب، ولئلا يمتنع الناس من فعله مع الحاجة إليه).

طبقًا هذا كما ذكرنا في السابق، أما الآن فسهل جدًا يعرف الأصل، ويعرف أين بدأ، وأين بالضبط.

### (كتاب الفرائض)

الفرائض بمعنى الموارث.

**الفرض في اللغة:** بمعنى التقدير، **وشرعًا:** هو نصيب مقدر شرعًا للوارث.

الفرائض سنجد متن اسمه متن الرحبية، يا ليتكم تأتوا به، وتحفظوا هذه الأبيات التي سنذكرها لكم، بحيث يسهل عليكم، لما تحل مسألة أو شيء، تستحضر- من أصحاب الفروض، من أصحاب الربع، الثمن، النصف، أقل أكثر، من الوارثين من الرجال، الوارثات من النساء، فمتن الرحبية، الإنسان ممكن يستعين بهذا الشيء لكي عندما تأتي لتحل مسألة يسهل عليك، متن عبارة عن مائة وست وسبعون بيتًا، طبعًا لن تحفظوه كله، نحفظ فقط الأبيات التي نحتاج لها.

هنا يقول: (وهي: العلم بقسمة الموارث أي فقه الموارث، ومعرفة الحساب الموصل إلى قسمتها بين مستحقيها).

(وهي: العلم بقسمة الموارث) يعني المتن يقول فيه صاحبه محمد بن حسين الرحبي:

أول ما نسفتح المقال      بذكر حمد ربنا تعالى  
فالحمد لله على ما أنعم      حمدًا به يجلو عن القلب العنى  
ثم الصلاة بعد والسلام      على نبي دينه الإسلام  
محمد خاتم رسل ربه      وآله من بعده وصحبه  
ونسأل الله لنا الإعانة      في ما توخينا من الإبانة  
عن مذهب الإمام زيد الفرضي      إذ كان ذاك من أهم الغرض

هو تبني مذهب زيد بن ثابت  $\tau$  في الموارث؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام- قال:

«أفرضكم زيد»، فتبني مذهبه، يبقى اختار الرحبية، ونظمها على مذهب زيد بن ثابت  $\tau$ .

عن مذهب الإمام زيد الفرضي      إذ كان ذاك من أهم الغرض  
علمًا بأن العلم خير ما سعي      فيه وأولى ما له العبد دُعي  
وأن هذا العلم مخصوص بما      قد شاع فيه عند كل العلماء  
بأنه أول علم يُفقد      في الأرض حتى لا يكاد يوجد

وهذا فعلاً واضح، قلما الذي يفتي في المواريث، حتى الذي درس المواريث، والذي يفتي فيها ليس بميتين فيها، إلا من رحم الله.

بأنه أول علم يُفقد في الأرض حتى لا يكاد يوجد  
وأن زيدا خُصَّ لا محالة  
قوله صلى الله عليه وسلم: «أفرضكم زيد».

من قوله من فضله منيها  
فكان أولى باتباع التابع  
فهالك فيه القول عن إجاز  
«أفرضكم زيد» وناهيك بها  
لا سيما وقد نحاه الشافعي  
مبرِّءاً عن وصمة الألفاز

وبدأ في الأشياء التي سنذكرها بعد ذلك.

يقول: (وهي: العلم بقسمة المواريث أي فقه المواريث، ومعرفة الحساب الموصل إلى قسمتها بين مستحقيها).

ويسمى العارف بهذا العلم: فارضاً، وفريضاً، وفرضياً.

وقد حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه في أحاديث) لكن الأحاديث معظمها إن لم يكن كلها ضعيفة.

(منها: حديث ابن مسعود مرفوعاً: «تعلموا الفرائض وعلموها الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض، وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما» رواه أحمد والترمذي والحاكم)، ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله-، لكن المعنى صحيح، والمعنى على أرض الواقع موجود.

الحديث الآخر: «تعلموا الفرائض وعلموها، فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول علم ينزع من أمتي»، أيضاً حديث ضعيف.

قال عمر ٢: إذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض، وإذا لهوتم فالهوا بالرمي) أيضًا ضعيف عن عمر ٢، لكن المعاني كلها صحيحة.

(وإذا مات الإنسان بدئ من تركته بكفنه) أول شيء بعدما يموت الميت، أول شيء نكفنه من تركته، (وحنوطه) العطر نأتي به ونضعه له، (ومؤنة تجهيزه) الإنسان الذي سيكفنه، سيغسله، سيقوم عليه، كل هذا من رأس ماله، كلمة رأس قبل تقسم الموارث، من رأس المال، (سواء كان قد تعلّق به حق رهن أو أرش جناية أو لا).

وما بقي بعد ذلك تقتضى منه ديون الله تعالى كالزكاة، والكفارة، والحج الواجب، والنذر، وديون الآدميين).

**وقفة:** (وإذا مات الإنسان بدئ من تركته بكفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله، سواء كان قد تعلّق به حق رهن أو أرش جناية أو لا)، هذه مسألة غير متفق عليها، بل مختلف فيها.

(سواء كان قد تعلّق به حق رهن) يعني هو كان اشترى شيء من إنسان وليس معه مال، ووضع رهن، (أو أرش جناية) جنى على شيء أو كذا فاستحق أرش جناية، يبقى مال يدفعه، (أو لا كما يقدم المفلس بنفقته على غرمائه).

وما بقي بعد ذلك تقتضى منه ديون الله تعالى كالزكاة، والكفارة، والحج الواجب، والنذر، وديون الآدميين)، هي أيضًا مسألة من المسائل المهمة المختلف فيها:

وليس متفق عليها، العلماء اختلفوا، لو أن إنسان ترك تركة، وهذه التركة مال قليل، وعلى الإنسان ديون كثيرة، ديون لله، وديون للآدميين، ديون لله كأن يكون عليه حج، هذا دين الله تبارك وتعالى، وفيه أيضًا ديون للآدميين، أيهما يقدّم؟ هذه مسألة فيها بين أهل العلم، الجماهير على أن دين الآدمي مقدّم؛ لأن الآدمي مبناه على الشح، كما قال Y: ﴿وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ [النساء: 128]، وصف الإنسان بأنه شحيح.

الأحناف قالوا: ديون الله تسقط بالموت، إلا إذا أوصى به، قريب منهم.

المالكية، قالوا: أن حق العبد يقدّم على حق الله، مثلها لكن هنا الأحناف قالوا بالسقوط، المالكية، قالوا: حق العبد يقدّم على حق الله..

الشافعية خالفوا، فقالوا: يقدّم حقوق الله -تعالى- على حقوق الآدميين، وقالوا: بنص حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «دين الله أحق أن يقضى»، طبقاً هذا في قصة معروفة، ذكرناها قبل ذلك.

**الأقرب للصواب:** ما عليه الجماهير، أن ديون الآدمي تُقضى قبل ديون الله -تبارك وتعالى-، متى؟ إذا ضاقت التركة عن الكل، لكن التركة ما شاء الله فيه وسع للتركة، فيقضى -ديون الله، وديون الآدميين.

(وما بقي بعد ذلك تقتضى منه ديون الله -تعالى- كالزكاة) يعني من ديون الله الزكاة، إنسان عليه زكاة ومات، فنخرج من التركة قبل القسمة الزكاة حق المال. (والكفارة) إنسان عليه كفارة، إما كفارة قتل، يدفع الدية، أو كفارة جماع، جامع أهله في نهار رمضان، أو كفارة ظهار، كان قد ظاهر من امرأته.

(والحج الواجب، والنذر، وديون الآدميين)، لاحظ قال: الحج الواجب، الذي هو إما أول حجة، وإما حجة النذر، إنسان نذر أن يحج.

(وديون الآدميين) مثل ماذا؟

(كالقرض)، إنسان استقرض من إنسان -استلف- فيقتضى عنه.

(والثمن) إنسان اشترى بضاعة أو أغراض ولم يدفع ثمنها.

(والأجرة) إنسان فيه أجرة تُدفع لبعض الأشياء فلم يدفعها.



(وقيم المتلفات) لإنسان أتلف شيء، فعليه أن يدفع قيمته، (لقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 11].

قال علي T: «إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الدين قبل الوصية» والآية قدّمت الوصية، قال: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، والنبي عليه الصلاة والسلام- قضى- بالدين قبل الوصية، فالحديث فسر الآية، الدين الأول، وبعد ذلك الوصية، لماذا الدين وبعد ذلك الوصية؟

الدين فرض، وأما الوصية ففضل، فلا يُقدّم الفضل على الفرض، بل الفرض مقدّم على الفضل.

(وما بقي بعد ذلك تنفذ وصاياه من ثلثه) بعد ذلك، هذه الأشياء كلها تخرج من تركة الإنسان، قبل ما الأولاد، وقبل ما الزوجة، وقبل ما الأعمام، والأخوال يأخذوا المال، هات هات، انتظروا سنجهاز أبوكم، وسنرى إن كان عليه دين، هذه الأمور مهمة، ودائمًا ضبط نفسك، لا تمت عليك دين لأحد، نظم نفسك على قدرك.

(وما بقي بعد ذلك تنفذ وصاياه من ثلثه، إلا أن يميزها الورثة، فتنفذ من جميع الباقي، ثم يقسم ما بقي بعد ذلك على ورثته).

بعد الديون، بعد التجهيز، بعد الوصية تقسّم مال التركة على ورثته، للآيات التي في سورة النساء.

قال: (فصل: وأسباب الإرث ثلاثة:

النسب، والنكاح الصحيح، والولاء).

ما هي الأشياء التي تجعل الإنسان يرث؟

أسباب الميراث، الشيخ العلامة محمد بن حسين الرحبي يقول: باب أسباب الميراث:

أسباب ميراث الورثة ثلاثة كل يفيد ربه الورثة  
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للمواريث سبب  
أسباب الإرث ثلاثة:

السبب الأول: النسب، النسب بمعنى القرابة، بخلاف العرف عندنا، يقول أنا نسيب فلان،  
النسب الذي عندنا بمعنى المصاهرة، النسب الشرعي بمعنى المصاهرة، أما النسب الذي  
يقصده هنا بمعنى القرابة، يعني أخوه، أخته، عمه، خاله، النسب بمعنى القرابة.

(النسب أي: القرابة قربت أو بعدت، لقولة تعالى: ﴿الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ  
وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا  
أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: 6].

السبب الثاني: (والنكاح الصحيح).

لكل نُجمل الكلام الذي أخذناه، نحن قلنا الإنسان ماذا يفعل بتركته بعد وفاته؟ أول شيء  
تجهيز الميت، ثاني شيء قضاء الديون، ديون الله، وديون الآدميين، وأيهما مُقَدَّم؟ ديون  
الآدمي ثم ديون الله، على الراجح من كلام جماهير أهل العلم خلافاً للشافعية.

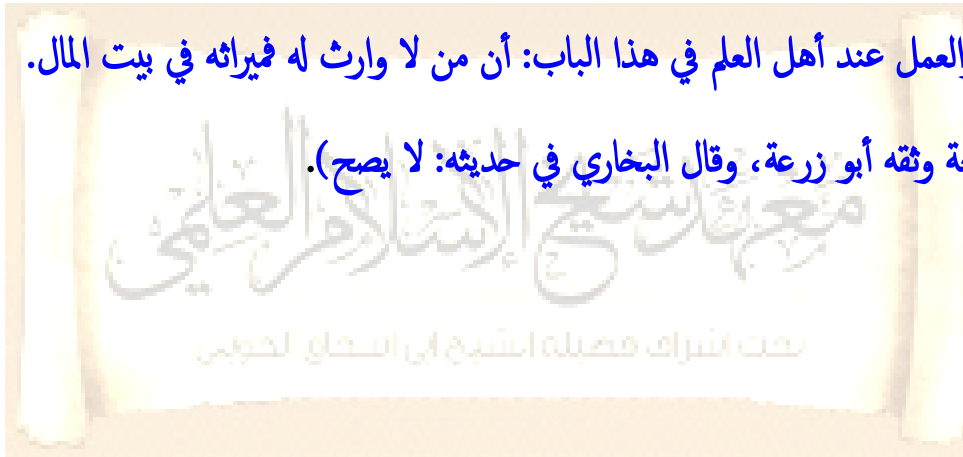
(لحديث ابن عمر مرفوعاً: «الولاء لمحمة لكحمة النسب» رواه ابن حبان والحاكم وصححه.

ولا يورث بغير هذه الثلاثة. نص عليه.

قال في الكافي: فأما المؤاخاة في الدين، والمواواة في النصرة، وإسلام الرجل على يد الآخر، فلا يورث بها، لأن هذا كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6] الآية انتهى.

ولا يرث المولى من أسفل، وقيل: بلى عند عدم غيره ذكره الشيخ تقي الدين، لخبر عوسجة مولى ابن عباس عنه: أن رجلاً مات ولم يترك وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم، ميراثه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه.

قال: والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: أن من لا وارث له فميراثه في بيت المال. وعوسجة وثقه أبو زرعة، وقال البخاري في حديثه: لا يصح).



## (وموانعه ثلاثة:

القتل لما روي عن عمر، رضي الله عنه: أنه أعطى دية ابن قتادة المدلحي لأخيه دون أبيه، وكان حذفه بسيف فقتله. وقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «ليس لقاتل شيء» رواه مالك في الموطأ وأحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده نحوه.

وعن ابن عباس مرفوعاً: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه، وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده، فليس لقاتل ميراث» رواه أحمد.

فكل قتل يضمن بقتل أو دية أو كفارة يمنع الميراث لذلك وما لا يضمن كالتقصاص، والقتل في الحد لا يمنع، لأنه فعل مباح، فلم يمنع الميراث.

والرق فلا العبد قريبه، لأنه لو ورث شيئاً كان لسيده، فيكون التوريث لسيده دونه. وأجمعوا على أن المملوك لا يرث، لأنه لا ملك له، وإن ملك فملكه ضيف يرجع إلى سيده ببيعه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «من باع عبداً وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع فكذلك بموته».

وكذا المكاتب، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم». رواه أبو داود.

واختلاف الدين فلا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً، لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر» متفق عليه.

## موانع الإرث ثلاثة:

1- المنع.

2- الرِّق فلا يرث العبد قريبه؛ لأنه لو ورث شيئاً كان لسيده.

العبد هو ملك أصلاً، العبد هذا عبارة عن مال، فلو ملك مال، فسيكون ماله لسيده، ولو ملكه مال، ملك العبد عليه ضعيف، مرجعه لعله لسيده.

الرق لا يرث، العبد قريبه (لأنه لو ورث شيئاً كان لسيده، فيكون التوريث لسيده دونه. وأجمعوا على أن المملوك -أي: العبد- لا يورث، لأنه لا ملك له، وإن ملك فملكه ضيف يرجع إلى سيده ببيعه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «من باع عبداً وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع» صححه الشيخ الألباني.

«من باع عبداً وله مال فماله للبائع» الذي هو لسيده «إلا أن يشترطه المبتاع» الذي هو المشتري، كما قدّمنا في البيوع.

(فكذلك بموته. وكذا المكاتب، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»).

المكاتب هو إنسان قال له سيده أنت تساوي ألف جنيه أو ألف درهم، واجعلهم على أنجم، أي على أقسام مقسمة، فممكن يعجز نفسه، يقول: لماذا أتعب نفسي.. دعني عن سيدي يأكلني ويشربني، ويزوجني أيضاً.

المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، لن تتكلم فيها كثيراً، لأنه لم يعد عبد.

المانع الثالث: (اختلاف الدين فلا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً، لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر» متفق عليه)، لا يصح أن تقول لا يرث الكافر المسلم، ﴿وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ [البقرة: 251]، لا نعرف من قتل الثاني، لكن هي فاعل ومفعول.

«لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر» هذا حديث متفق عليه.

هذا موانع الإرث.



## موانع الإرث ثلاثة:

1- القتل.

2- الرِّق.

3- اختلاف الدين.

وأَسباب الميراث ثلاثة:

1- النسب.

2- النكاح الصحيح.

3- والولاء.

(والجمع على تورثهم من الذكور - باختصار - عشرة) نرى الذين ذكرهم ربنا في القرآن، أصحاب فروض الذين سيرثوا.

(والجمع على تورثهم من الذكور - باختصار - عشرة)، فيه وارثون من الذكور، وفيه وارثات من النساء.

يقول محمد بن حسين الفرضي رحمه الله:

والوارثون من الرجال عشرة	أسماءهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلا	والأب والجدُّ له وإن علا
والأخ من أي الجهات كان	قد أنزل الله به القرآن
وابن الأخ المُدلي إليه بالأب	فاسمع مقالاً ليس بالكدِّب
والعم وابن العم من أيِّه	فاشكر لذي الإيجاز والتنبيه
والزوج والمعتق ذو الولاء	فجملة الذكور هؤلاء

(والجمع على توريثهم من الذكور -بلاختصار- عشرة: الابن، وابنه وإن نزل) بمحض النزول،  
ومحض العلو، (الابن، وابنه وإن نزل) يعني ابن الابن، وابن ابن الابن، وابن ابن ابن  
الابن، بمحض النزول.

(بمحض الذكور) انتبه (بمحض الذكور)، في المواريث كل كلمة مقصودة، سواء في المتن أو في  
الشرح مقصودة، ويكون فيها خلاف، أو بعضها.

(بمحض الذكورة) ما معنى بمحض الذكور؟ يعني لا يفصل بينهم امرأة، لا يفصل بينهم أنثى.

لو قلنا: ابن بنت الابن، يرث؟

لا، لأنه فصل بينهم امرأة.

(لقله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11] الآية. وابن  
الابن ابن لما تقدم في الوقف).

المجمع على توريثه من الذكور -بلاختصار- عشرة:

الابن، وابنه وإن نزل.

والأب وأبوه وإن علا، العكس، يبقى بمحض العلو، الأب وأبوه، الأب، وأبو أبو الأب، هذا  
لو عاشوا، لقله تعالى: (بمحض الذكورة، لقله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾  
[النساء: 11].

والجد أب، وقيل ثبت إرثه بالسنة، لأنه النبي ﷺ أعطاه السدس، وإن كان الشيخ  
الألباني ضعفه.

(والأخ مطلقاً) مطلق ومقيد، الأخ مطلق، (أي: لأب أو لأم أو لهما، لقله تعالى: ﴿وَهُوَ  
يَرِثُهَا إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]).

هذه المسألة التي يسميها الفقهاء مسألة الكلالة.

(وقوله: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: 12]).

﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ﴾، هذا أخ لأم ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾.

(وابن الأخ لا من الأم) لا من الأم احتراز، باقي الأخ الشقيق، والأخ لأب يرثها، أما الأخ لأم لا، لذلك المواريث دقيقة.

(وابن الأخ لا من الأم) يبقى الذي يرث الأخ الشقيق، ابن الأخ الشقيق يعني، وابن الأخ لأب.

(وابن الأخ لا من الأم؛ لأنه من ذوي الأرحام، وابن الأخ لأبوين، أو لأب عصبه).  
والعم وابنه كذلك.

(والعم لا من الأم) أيضًا (لا من الأم) إذن بقي لنا الشقيق، والذي لأب. يبقى العم الشقيق،  
والعم لأب.

(وابنه كذلك أي: لا من الأم، لحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر») كثير من الناس ينطقوها: أولى رجل ذكر، لا، ذكر احتراز من الأنثى، وهذا حديث متفق عليه، حديث ابن عباس.

والمواريث كلها مبناها على هذا الحديث، والآيات التي في سورة النساء.

«ألحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر».

(والزوج لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: 12]) الزوج لازم يرث، إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن يقتلها.

(والمعتق) وليس المعتق، المعتق من؟ والمعتق ولاؤه بمحض العلو أم بمحض النزول؟ بمحض العلو (وعصبته المتعصبون بأنفسهم) فيه كامل اسمه باب العصبات، هذا سيأتي، العصبات يكون من الذكور الأقارب، وليس من الإناث، ليس من الأرحام.

(وعصيته المتعصبون بأنفسهم، حديث: «الولاء لمن أعتق») الولاء بمعنى الميراث.

### الوارثون من الرجال عشرة:

والوارثون من الرجال عشرة  
الابن وابن الابن مهما نزلوا  
والأب وابن الابن مهما نزلوا  
والأخ من أي الجهات كان  
وابن الأخ المُدلي إليه بالأب  
والعم وابن العم من أيهما  
والزوج والمعتق ذو الولاء  
فجملة الذكور هؤلاء

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس السادس أختكم أم محمد الظن.

### الدرس السابع

تابع كتاب الفرائض

### الوارثات من النساء- أنواع الورثة

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم أما بعد:

تكلمنا بداية في الموارث في المرة الماضية، وذكرنا أشياء تُفعل بعد وفاة الإنسان، منها: تجهيز الميت، وبعد ذلك قضاء ديون الله تبارك وتعالى- وديون الآدميين. وتنفيذ وصاياه من

الثالث الباقي، وقسمة الباقي على الورثة، هذا الذي ذكرناه. مراجعة سريعة لكي نستحضر-  
الموارث، وكما ذكرنا قبل ذلك، الموارث تحتاج دائماً إلى مراجعة.

وذكرنا أسباب الميراث، قلنا أسباب الميراث ثلاثة أسباب: النسب، والنكاح، والولاء.

طبعاً المفترض أن نحفظ أسباب الميراث، نحفظ الرحبية، الأبيات التي نحفظها، وقبل  
الرحبية القرآن، آيات الموارث، وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام-، لن نستطيع أن  
تحل أي مسألة، لا بد أن تحفظ الآيتين: آية إحدى عشر، واثنى عشر من سورة النساء،  
وتحفظ الرحبية، بخلاف ذلك سيُشكل عليك، لاسيما المسائل صعبة، الموارث كلها صعبة،  
وقلنا في المرة الماضية، لا تجعل الدروس تتراكم عليه، احفظ أولاً بأول، لكي لا تمل، والموارث  
أصلاً مُجهدة وصعبة وليست سهلة.

فأسباب الميراث ثلاثة، يقول محمد بن حسين الرحبي:

أسباب ميراث الورثة ثلاثة كل يفيد ربه الورثة  
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للموارث سبب  
وأيضاً ذكرنا موانع الإرث، فيه أسباب للموارث، وفيه موانع الإرث

ما هي موانع الإرث؟

أسباب موانع الإرث ثلاثة:

1- القتل.

2- الرق.

اختلاف الدين.

أسباب ميراث الورثة ثلاثة كل يفيد ربه الورثة  
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للموارث سبب



وذكرنا في النكاح أن لابد أن يكون نكاح صحيح، أما النكاح الفاسد لا يُعتد به.

أيضًا ذكرنا المجمع على توريثه من الذكور، قلنا الوارثون من الرجال عشرة: ما هم؟

والوارثون من الرجال عشرة	أسماءهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلوا	والأب والجد له وإن علا
والأخ من أي الجهات كان	قد أنزل الله به القرآن
وابن الأخ المُدلي إليه بالأب	فاسمع مقالًا ليس بالكدِّب
والعم وابن العم من أيِّه	فاشكر لذي الإيجاز والتنبيه
والزوج والمعتق ذو الولاء	فجملة الذكور هؤلاء

هؤلاء العشرة الوارثون من الرجال:

الابن وابن الأب، الأب والجد، الأخ من أي الجهات، ابن الأخ لا من الأم، العم وابن العم، والزوج والمعتق.

**الدرس الجديد: الوارثات من النساء.**

**كم الوارثات من النساء؟**

الوارثات من النساء سبع، يقول في الرحبية:

والوارثات من النساء سبع	لم يعط أنثى غيرهن الشرع
بنت وبنت ابن وأم مشفقة	وزوجة وجدة ومعتقة
والأخت من أي الجهات كانت	فهذه عدتهن بانت

يقول: (ومن الإناث باختصار- سبع: البنت وبنت الابن وإن نزل أبوها بمحض الذكور، لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] وحديث ابن مسعود: «في بنت، وبنت ابن، وأخت».

والأم لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: 11].

والجدة مطلقًا لما يأتي.

والأخت مطلقًا شقيقة كانت أو لأب أو لأم، لايتي الكلالة)، يقصد قول الله -تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةُ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ﴾ [النساء: 12].

(والزوجة لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 12].  
والمعتقة لما تقدم.

وما عدا هؤلاء فمن ذوي الأرحام).

المجمع على توريثهم من الإناث سبعة:

- 1- البنت.
- 2- بنت الابن.
- 3- الأم.
- 4- الزوجة.
- 5- الجدة.
- 6- المعتقة.
- 7- الأخت.

الوارثون ثلاثة.

(فصل: والوارث ثلاثة).

إما ذو فرض، وإما عصب، وإما رحم، فيه وارث له فرض مقدر في كتاب الله، قطع الله Y له به، وفيه عصب، وارث بالعصب، العصب أي اللحم، مأخوذ من عصب الإنسان، وارث بالعصب، فيه باب واحد كامل، سيأتي باب العصبات، ولكن العصب عبارة عن ماذا؟

**العصب:** أي القريب من جهة الذكور، ما معنى العصب؟ العصب الذي يرث المال كله، إن لم يوجد أحد غيره.

أيضًا يرث ما بقي من المال مع أصحاب الفروض، هذا اسمه وارث بالعصبة، إذن عندنا وارث ذو فرض، ووارث ذو عصبة، وعندنا الوارث الثالث رحم، الرحم: القريب عن طريق النساء، مثل: الخالة، والعممة، وبنت العم، وبنت العممة، والخالة، وكل هؤلاء.

إذن الوارث ثلاثة: ذو فرض، وعصبة ورحم.

## كم الفروض المقدرة في كتاب الله؟

الفروض المقدرة ست فروض.

يقول الله -تبارك وتعالى- في سورة النساء، في آيات الموارث، أنتم لابد أن تحفظوا هذه

الآيات، يقول الله Y: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا \* وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً \* فِيهِ مِيرَاثٌ بِالْكَالَةِ، الكلالة: خوزة من الإكليل الذي يحيط بالرأس، العمامة، الإكليل الذي يحيط بالرأس، الذي يرث كلاله يعني إنسان توفي لم يترك لا أب ولا أولاد، لا من الذكور، ولا من الإناث، فهذا ميراث كلاله. ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ المراد بالأخت هنا: أخت الأم، ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 11، 12].

في آخر سورة النساء أيضًا ربنا -تبارك وتعالى- ذكر ماذا؟ قال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ ما الذي يرثه

منها؟ يرث المال كله، **﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ**  
**وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾** في هذه الآية في حالة الإخوة الأشقاء أو لأب، في الحالة  
الأولى، أو أخت، كانت الأخت لأم، هنا في هذه الآية الإخوة المذكورون، الإخوة الأشقاء  
أو لأب، لها احتراز من الأم، يبقى هنا الإخوة الأشقاء، أو لأم.

**﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا**  
**وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [النساء:  
176].

هذه الآيات التي ذكرنا الله I في سورة النساء.

**يقول: (والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى.**

ستة: النصف، والرابع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسادس وأما ثلث الباقي فثبت  
بالاجتهاد).

يقول محمد بن حسين الرحي: **أف فصوله الشيخ أبي اسحاق الحوبلي**

واعلم بأن الإرث نوعان هما **فرضاً وتعصيب على ما قسم**  
**فالفرض من نص الكتاب ستة** لا فرض في الإرث سواها البتة  
**نصف ورابع ثم نصف الربع** والثلث والسادس بنص الشرع  
**والثلثان وهما الستم** فاحفظ فكل حافظ إمام

يقول: (وأصحاب هذه الفروض باختصار - عشرة: الزوجان، والأبوان، والجد، والجدة  
**مطلقاً**)، لم يقل مطلقاً في الجد، والجدة مطلقاً، إذن الجد الفاسد لا يرث، هناك جد فاسد،  
وجد صحيح، الجد الفاسد: هو الذي يدلي للمتوفى عن طريق ذكور تعترضه أثنى، هذا الجد  
الفاسد، أما الجد فيقول: **(والجدة مطلقاً)**، أيضاً هناك جدة فاسدة، الجدة الفاسدة هي: أم

أب الأم، يسميها الفقهاء: جدة فاسدة، لكن الجدة مطلقة ترث، مثل ماذا الجدة مطلقة؟  
يعني تكون أم أم الأب، هذه جدة، أو أم أب الأب، هذه أيضًا جدة سترث.

قال: (والأخت مطلقًا، والبنت وبنت الابن، والأخ من الأم على ما يأتي مفصلاً، والإخوة لأبوين، ذكورًا كانوا أو إناثًا، ولأب وحده بني العلات).

هو يسمي الإخوة لأبوين يسميهم اسم، يقول: يسموا بني الأعيان، يعني يأتون من عين واحدة، الإخوة لأبوين ذكورًا كانوا أو إناثًا يسمون بني الأعيان.

(ولأب وحده بني العلات) الإخوة لأب يسميهم بني العلات، العلة بمعنى الضرة، فكأنه قيل: بنو الضرات، الإخوة لأم يسموهم اسم ثالث، يسموهم: بني الأخياف، بمعنى الأخلاط.

الفروض المقدرة في كتاب الله - تبارك وتعالى - ستة:

3- الثمن.

2- الربع.

1- النصف.

6- السدس.

5- الثلث.

4- الثلثان.

كم الذي يأخذ النصف؟

النصف: يأخذه خمسة أفراد.

الربع يأخذه اثنين.

الثلث: يأخذه واحد.

الثلثان: يأخذهم أربعة.

الثلث: يأخذه اثنان.

السدس: يأخذه سبعة.

على التفصيل الذي سنذكره إن شاء الله.



## أصحاب هذه الفروض عشرة:

- 1- الزوج.
- 2- الزوجة.
- 3- الأب.
- 4- الأب.
- 5- البنت.
- 6- بنت الابن.
- 7- الجد.
- 8- الجدة.
- 9- الأخت مطلقًا.
- 10- الأخ من أب.

يقول: (فالنصف) يبدأ يقسم، من الذي يأخذ النصف، ثم الذي يأخذ الربع، من الذي يأخذ الثلثان.

قال: (فالنصف فرض خمسة)، قبل أن ندخل في النصف والربع، ركزوا معي، واكتبوا ورائي.

فيه شيء اسمه مخارج المسائل، طبقًا للكتاب مختصر، ولم يذكرها هنا، ولم يحل مسائل عندكم في الكتاب، فالشاهد من الكلام: مخارج المسائل، مخرج، تقرأ في كتب الفقه المطولة، يقول لك: مخرج المسألة، رأس المسألة، ما معنى مخرج المسألة؟ رأس المسألة؟ الذي نسميه العامل المشترك، فهو اسمه عامل مشترك، اسمه مخرج المسألة، اسمه رأس المسألة، هذا كله، لكن في كتب الفقه يقول: مخرج، فالمخرج هذا هو العامل المشترك، نحن نأخذ أقل عامل مشترك لكي لا تكبر المسألة.

كيف نحصل على العامل المشترك؟ الذي يسميه العلماء المخرج.

مثلاً لو نحن عندنا نصف من أصحاب الفروض، وواحد يأخذ السدس، العامل المشترك الذي بينهم كم؟ ستة، واحد يأخذ ربع، والثاني يأخذ سدس؟ العامل المشترك كم؟ اثني عشر أو أربعة وعشرون، لكن نحن نأخذ العامل المشترك الأصغر.

كيف نحصل على العامل المشترك؟

لو عندنا ربع، وسدس، العامل المشترك إما اثني عشر أو أربعة وعشرون، لكن نأخذ أقل شيء، وهو اثني عشر، ممكن المسألة تكبر قليلاً، تصبح ربع، وسدس، وثالث، كم العامل المشترك؟ اثني عشر.

لو أدخلنا معهم ثمن، مع الربع، والسدس، والثالث، فالعامل المشترك كم؟ أربعة وعشرون، إذن تأتي عن طريق التحليل، نحلل ونُخرج العامل المشترك، لكن لن يكون بهذه السهولة، لو نحن مثلاً عندنا: نصف، وسدس، وثمان، كم العامل المشترك؟

عندنا الاثنين والستة والثمانية، هؤلاء يقبلوا القسمة على اثنين، نقسمهم كلهم على اثنين، الثمانية على الاثنين فيها الأربعة، الستة على اثنين، فيها ثلاثة، اثنين على اثنين فيها واحد، ترجع مرة ثانية تحلل، هؤلاء كلهم يقبلوا القسمة على اثنين، وهكذا، إلى أن يخرج العامل المشترك.

**مثال:** امرأة توفيت وتركت زوج وابن عم.

تقرأ في كتب الفقه المطولة، يقولوا: هذه الأعداد بينها تماثل، هذه الأعداد بينها توافق، هذه الأعداد بينها تباين، ما معنى تماثل؟ وما معنى توافق؟ وما معنى تباين؟ طبعاً كتاب المنار مختصر.

زوج وابن عم. الزوج يأخذ النصف، وابن العم يأخذ الباقي تعصيباً، المخرج هنا يكون من كم؟ اثنين، لأنه كسر واحد، واحد يأخذ اثنين، وواحد يأخذ النصف، والثاني يأخذ الباقي.

**مسألة:** لو قلنا أن فيها ثلث وربع.

الثلث والربع ما العامل المشترك؟

هل هناك عدد يقبل القسمة عليهم الاثنين؟ لا، ماذا نفعل؟ نضربهم في بعض، فلا بد من عامل مشترك، هذه يسميها الفقهاء تباين، بين العددين تباين، فإذا كان بين الأعداد تباين

نضرب الكسر في الكسر، وهي ليست قاعدة على الكل، إذن هنا يكون العامل المشترك يكون اثني عشر.

**مسألة ثانية** "فيها نصف وربع، النصف والربع الاثنان داخل في الأربعة، هذه يسميها العلماء فيها تداخل، واحد داخل في الثاني.

ربع وسدس، هنا الاثنان يا ترى يقبلون القسمة على كم؟ على اثنين، هذا يسميه الفقهاء: توافق بالنصف، هذه مهمة، فيه توافق بالثلث، توافق بالسدس، توافق بالنصف، ما معنى توافق بالنصف؟ يعني هذه تقبل القسمة على اثنين، والأخرى تقبل على اثنين، تقبل على اثنين وتقبل على اثنين، يسميه الفقهاء: توافق بالنصف، فكيف أجد العامل المشترك؟ أقسم واحدة على اثنين، والناجم الذي يخرج أضربه في الثاني، يخرج العامل المشترك، أو مخرج المسألة، أو رأس المسألة.

إذن لما أقول توافق بكذا، يبقى هو أكبر عدد يقبلان القسمة عليه، فأكبر عدد مثلاً هنا تقبل الأربعة والستة عليه كم؟ الاثنين، نقسم الأربعة على اثنين تساوي اثنين، ثم اضرب الناتج الخارج في ستة تصبح اثني عشر، هذا ما يسميه العلماء: توافق بالنصف.

العلاقة بين الأعداد لكي لما تقرأ في كتب الفقه المطولة لا تخطئ - يقول: العلاقة بين الأعداد: إما تباين، إما تماثل، إما توافق.

في حال التماثل آخذ واحد من الاثنين فقط، يكون العامل المشترك، إذا كان بينهم تباين، نضرب الأعداد في بعض، وإذا كان بينهم تداخل، آخذ واحد فقط وهو الكبير، والآخر يدخل تحته. هذا بالنسبة للأشياء التي لم يذكرها هنا، وهي مقدمة، لكي وأنت تحل تساعدك في هذه الأشياء.

هنا يبدأ في فرض النصف.

يقول: (فرض الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة) إذن أول يأخذ النصف الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة، سواء فيه فرع وارث من الزوجة، زوجته، أو زوجته تزوجت قبل ذلك ولها أولاد، هذا معنى (فرض الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة)، هذه الزوجة سواء منه هو، أو من زوج آخر، يعني هذه الزوجة لها أولاد منه أو من الزوج الآخر.

(أي: ابن أو بنت منه أو من غيره، أو ابن ابن، أو بنت ابن لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].

وفرض البنت لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

قال في المغني: لا خلاف في هذا بين علماء المسلمين.

وفرض بنت الابن) بنت الابن تقوم مقام البنت (وإن نزل أبوها بمحض الذكور) يعني ممكن تكون بنت ابن الابن، لكن أهم شيء بمحض الذكور، لا يتخللها نساء.

يقول: (وفرض بنت الابن مع عدم أولاد الصلب) فيه واحد اسمه ابن ضلي، وابن غير ضلي، الابن الضلي هو الابن المباشر.

يقول: (وفرض بنت الابن مع عدم أولاد الصلب) لا يكون فيه بنت ضليّة وأعطي بنت الابن، لا، (وفرض بنت الابن مع عدم أولاد الصلب بالإجماع، لأن ولد الابن كولد الصلب، الذكر كالذكر والأنثى كالأثني، لأن كل موضع سمي الله الولد دخل فيه ولد الابن.

وفرض الأخت الشقيقة مع عدم الفرع الوارث) هو مقصده بالفرع الأبناء، أبناء المتوفى.

(وفرض الأخت للأب مع عدم الأشقاء وعدم الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، ولد هنا جنس، بمعنى جنس الولد سواء ذكور أو إناث، ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176] وهذه الآية في ولد الأبوين، أو الأب بإجماع أهل العلم)، في بلد الأبوين الذي سيكون شقيق، أو لأب، إنما الذي لأم أين كان؟ في أول السورة.

يقول: (وهذه الآية في ولد الأبوين، أو الأب بإجماع أهل العلم قاله في المغني.

ويحل فرض النص للبنت، وبنت الابن والأخت إذا انفردن ولم يُعَصِّبَنَّ).

إذن عندنا النصف فرض خمسة أفراد:

1- الزوج، حيث لا فرع وارث للزوج.

2- البنت.

3- بنت الابن.

4- الشقيقة مع عدم الفرع الوارث.

5- الأخت من الأب مع عدم الأشقاء.

يقول:

والنصف فرض خمسة أفراد الزوج والأنثى من الأولاد  
"الزوج والأنثى" يعني البنت الواحدة، بنت الأولاد فقط؟ لا، قال: "وبنت الابن" لأن بنت  
الابن تقوم مقام البنت.

وبنت الابن عند فقد البنت والأخت في مذهب كل مفت

طبقاً للأخت ستكون لوحدها، التي ترث بالكلالة.

وبعدها الأخت التي من الأب عند انفردهن عن مُعَصِّبٍ

"مُعَصِّبٍ" يعني ليس معها إخوة لكي يُعَصِّبُوهَا. يبقى هذا فرض النصف.

أمثلة.

هذه الطريقة التي سأشرح بها، هذه أسهل طريقة لحل الموارث؛ لأنني رأيت بعض إخواننا يحلوا الموارث بطرق متعددة، وبعض المشايخ أيضًا، أردت أن تأخذ بكلامنا جزاكم الله خير، تريد أن تحل بأي طريقة لكن ستتعب، حل براحتك، لكن أنا أختار لك أسهل طريقة، تحل بها المسائل، وتعود نفسك أن ترسم هذا الشباك بهذه الطريقة، وتضع الأنصباء تحت بعضهم بالطريقة التي سنعملها.

فيه شباك يسميه الفقهاء: شباك الوراثة.

مثلاً نقول: زوج وأم وشقيق.

## كم يأخذ الزوج؟

ننظر الأول، هل هناك فرع وارث في المسألة؟ ليس هناك فرع وارث، فالزوج يأخذ النصف، والأم تأخذ الثلث، لماذا تأخذ الثلث؟

يمكن حالة الأم تأخذ فيها الثلث، ويمكن حالة ثمانية الأم تأخذ فيها السدس، لكي تأخذ الأم إما الثلث، وإما السدس، تأخذ الثلث في حالة عدم وجود فرع وارث، والحالة الثانية: عدم وجود جمع من الإخوة، وأنت تحل المسألة ترى هل فيه فرع وارث؟ أم لا؟ فيه جمع من الإخوة أم لا؟ فعندنا لا يوجد فرع وارث مع الأم، ولا يوجد جمع من الإخوة، فتأخذ الثلث.

الأنصباء نضعها شمال أم يمين؟

تضع الأنصباء دائماً على اليمين، الزوج يأخذ النصف، والأم تأخذ الثلث.

الشقيق يأخذ كم؟

يأخذ الباقي بالتعصيب، تكتب "ع" أو ممكن تكتب "بع"، لكن اكتب "ع" فقط، لا إشكال.

هذه مسألة من المسائل السهلة جداً.



عندنا نصف وثلث، بينهم تباين، ماذا تفعل فيهم: نضربهم في بعض، العامل المشترك ستة، نضعها في خانة لوحدها، هذا اسمه المخرج أو العامل المشترك أو رأس المسألة.

نصف الستة ثلاثة، ثلث الستة اثنين.

اثنين وثلاثة خمسة، يبقى الباقي واحد.

هذه مسألة من المسائل السهلة، وطبعًا ليس كل المسائل ستكون سهلة هكذا، لكن تعود أن ترسم الشباك بهذه الطريقة، ممكن أنت فاهم الحساب، تقول هذه سهلة بدماغي، لا تغتر، ستشكل عليك المسائل الكبيرة، فيها مناسخة، وفيها فرض ورد، وفيها هذه الأشياء، ستشكل عليك، فلذلك عوّد نفسك وتواضع، وارسم الشباك بهذا الوضع، واكتب لا تحل المسألة، لكن مثلًا تجد في المغني يحلها بدماغه، هذا ابن قدامة، والذي قبله، والذي قبله، لكن نحن لسنا ابن قدامة، وإن كنا نحل بدماغنا الحمد لله، ولكن لازم وأنت تبدأ دراسة الموارد، تبدأ تعلم نفسك، وتبدأ تأخذ هذا الشيء.

## مسألة ثانية.

بحث اشراق فضيلة الشيخ أبي اسحاق الحوبلي

زوجة وأم وبنت وشقيق.

الزوجة تأخذ كم؟ قبل أن تقول الثمن أو الربع أو الثلث، انظر هل هناك فرع وارث أم لا؟ طبعًا نحن اتفقنا أن الفرع الوارث بمعنى الأولاد.

هنا يوجد فرع وارث، وهي البنت، إذن الزوجة تأخذ الثمن.

الأم تأخذ كم؟

الأم تأخذ السدس.

لماذا؟

لوجود الفرع الوارث، وهي البنت أيضًا.

البنت تأخذ كم؟ النصف.

والشقيق يأخذ الباقي تعصبيًا.

المسألة فيها ثمن، وسدس، ونصف، عندنا هذه المسألة يا ترى تداخل؟ أم تماثل؟ أم توافق؟  
تداخل، عندنا: الستة والاثنيين فيه تداخل، عندنا نصف وسدس، بينهم تداخل، نأخذ  
واحد من الاثنيين، يتبقى لنا السدس والثلث، السدس والثلث يقبلوا القسمة على اثنين إذن  
بيتهم توافق بالنصف، لما نقول توافق بالنصف نقسم على الكذا الذي نذكره، والناجح يُضرب  
في الثاني.

نأتي على الثمانية مثلاً، نقول بالنسبة للثلث، نقول: القسمة تبقى على اثنين، نأخذ نصفه، ثمانية  
على اثنين فيها أربعة، نضرب الأربعة في الستة، إذن العامل المشترك أربعة وعشرون.

ثمن الأربعة والعشرون ثلاثة.

سدس الأربعة والعشرون أربعة.

نصف الأربعة والعشرون اثني عشر.

عندنا ثلاثة وأربعة واثني عشر، يبقى الباقي خمسة يأخذه الشقيق.

## مسألة ثانية من المسائل.

زوج، وأم، وبنت ابن، وأخ لأب.

الزوج يأخذ الربع، لوجود الفرع الوارث.

الأم تأخذ السدس، لوجود الفرع الوارث، وهو بنت الابن.

الأخ لأب يأخذ الباقي.

ربع، وسدس، ونصف.

الرّبع والسادس بينهم توافق، يعني الاثنين يقبلوا القسمة على اثنين.

نأخذ نصف واحدة من هؤلاء، وأضربه في الثاني.

نصف الأربعة اثنين، أضربها في ستة، تصبح اثني عشر.

مخرج المسألة اثنا عشر.

ربع الاثني عشر ثلاثة، سدس الاثني عشر اثنين، ونصف الاثني عشر ستة.

يصبح الكل إحدى عشر، يصبح واحد.

الغرض أننا أخذنا بداية فرض النصف، فنضرب أمثلة، ونلق أي ميراث، بحيث نضع فيه النصف، فالمتصد أن ألق لك المسألة، وأضع لك فيها النص، لكي نرى كيف نُحل.

### مسألة أخيرة:

أم، وأخت لأب، وأخت لأم، وعم شقيق.

الأم تأخذ السدس، لجمع من الإخوة، الأم ينقص من نصيها من الثلث إلى السدس في حالتين:

الحالة الأولى: لوجود فرع وارث.

الحالة الثانية: لجمع من الإخوة ذو عدد.

جمع من الإخوة، يا ترى يكون اثنين أو ثلاثة؟ لو اثنين فما فوق يبقى جمع من الإخوة.

في هذه الحالة الأم تأخذ السدس.

الأخت لأب تأخذ النصف.

والأخ لأم تأخذ السدس.

يتبقى الباقي تعصيباً للعم الشقيق.

عندنا سدس وسدس، بينهم تماثل.

هذه المسألة أصلاً مسألة كلاله، يعني لا يوجد أولاد ذكور أو إناث، ولا أب للميت.

فعندنا سدس، ونصف، وسدس.

سدس وسدس بينهم تماثل، العامل المشترك: ستة.

سدس الستة: واحد.

نصف الستة: ثلاثة.

سدس الستة: واحد.

يبقى واحد وثلاث يساوي أربعة، أربعة وواحد تساوي خمسة يبقى الباقي واحد.

هذا فرض النصف، فيه فرض الربع.

يقول: (والربع فرض اثنين).

وفرض الزوج مع الفرع الوارث لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا شَرَكْنَ﴾

[النساء: 12]) يبقى فرض الزوج مع الفرع الوارث.

(وفرض الزوجة) يبقى الربع ممكن يأخذه الزوج ويأخذه الزوجة، (وفرض الزوجة فأكثر مع

عدمه) ما معنى الزوجة فأكثر؟ يعني لو أن واحد متزوج اثنين، وواحد متزوج ثلاثة، أو

واحد متزوج أربعة، كلهم يشتركوا في هذا الربع.

(وفرض الزوجة فأكثر مع عدمه، أي: الفرع الوارث).

الفرع الوارث يكون ابن، يكون بنت أو فأكثر، أو يكون ابن ابن، أو بنت ابن.

يقول في الرحبية:

والربع فرض الزوج إن كان معه من ولد الزوجة من قد منعه  
"من ولد الزوجة" سواء من هذا المتوفى، هذا الزوج المتوفى أو من غيره، احفظ هذا لكي لا  
يشكل عليك، لابد تكون منه، منه أو من غيره.

"من قد منعه" يمنع من ماذا؟ يمنع من نصيب النصف.

وهو لكل زوجة أو أكثر ما عدم الأولاد فيما قُدِّرَ  
فلو أن الزوج مثلاً متزوج أربع نسوة ومات، ولم يُنجب منهن، فالنصيب الربع.

لو هما اثنتين يأخذوا الربع مقاسمة، ثلاثة الربع، أربعة يأخذوا الربع أيضًا، ليس كل واحدة تأخذ  
الربع، الأربعة يشتركوا في الربع، اثنتين والثلاثة يشتركوا في الربع.

وهو لكل زوجة أو أكثر ما عدم الأولاد فيما قُدِّرَ  
وذكر أولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد  
"وذكر أولاد البنين يعتمد" لأن أولاد البنين يقوم مقام الأولاد.

أولاد البنين، أولاد الابن، أو بنات الابن، أو ابن الابن، أو بنت الابن، هذا كله يعتد.  
الربع فرض اثنتين فقط، الزوج مع الفرع الوارث للزوجة، والزوجة مع عدم الفرع الوارث.

**مسألة:** زوج، وأب، وابن.

الزوج يأخذ الربع.

والأب يأخذ السدس.

الابن يأخذ الباقي.

عندنا ربع وسدس، الاثنان يقبلوا القسمة على اثنين، فالعامل المشترك اثني عشر، نقسمها  
على اثنين، ونضرب الناتج في الثاني، يبقى العامل المشترك لهم اثني عشر.

ربع الاثني عشر: ثلاثة، وسدس الاثني عشر: اثنين، يتبقى: سبعة.

**مسألة ثانية أكبر قليلاً:** زوجة، وأم، وأخت لأم، وشقيق.

الزوجة تأخذ كم؟ قبل أن تقول ربع أو نصف، هل هناك فرع وارث في المسألة؟ لا يوجد، ففرضها يصبح الربع.

الأم تأخذ السدس، لماذا؟ لوجود جمع من الإخوة، أين الجمع للإخوة؟ أخت لأم، وأخ شقيق، ونحن اتفقنا أن الجمع، اثنين فما أكثر.

الأخت لأم تأخذ السدس، لماذا؟ هذه صورة كلالة، لا يوجد أب، ولا فرع وارث من أبناء ذكور ولا إناث، صورة الكلالة هذه في آخر سورة النساء أم في أوله؟

في أولها: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

هنا ستأخذ الأخت لأم السدس.

والشقيق يأخذ الباقي تعصيباً، لماذا الباقي تعصيباً؟

﴿وَهُوَ يَرِثُنَا إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176].

... لو كانت شقيقة، كم تأخذ؟ تأخذ النصف.

عندنا ربع، وسدس، وسدس، المخرج من كم؟ من اثني عشر.

ربع الاثني عشر: ثلاثة.

سدس الاثني عشر: اثنين.

سدس الاثني عشر: اثنين.

يصبح الباقي: خمسة.



وتبدأ تحل معظم المسائل بهذا الوضع.

قال: (والثمن فرض واحد، وهو: الزوجة فأكثر، مع الفرع الوارث للزوج ذكراً أو أنثى منها، أو من غيرها بالإجماع، لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾ [النساء: 12]).

يقول في الرحبية:

والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم يبقى الثمن للزوجة والزوجات، يبقى لو أن فيه أربع زوجات، ممكن يكونوا خمسة؟ ممكن، فيه حالة نادرة ممكن يكونوا خمسة، وترث أيضاً، لكن ليس واحد متزوج خمسة، لا يحل للإنسان، هم أربعة فقط، لكن فيه حالة نادرة يذكرها الفقهاء، عندهم نوادر، لعلنا نقلها في مرة من المرات.

والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم

**مسألة:** زوجة، وأم، وأب، وابن.

الزوجة تأخذ: الثمن.

الأم تأخذ: السدس، الأم من الممكن أن تأخذ الثلث أو السدس، هنا ستأخذ السدس، لماذا؟ لوجود فرع وارث، وهو الابن.

الأب يأخذ: السدس.

الابن يأخذ: الباقي.

عندنا: ثمن، وسدس، وسدس.

مخرج المسألة يكون من أربع وعشرون.

ثن الأربع والعشرون: ثلاثة.

سدس الأربع والعشرون: أربعة.

سدس الأربع والعشرون: أربعة.

نجمع: ثلاثة، وأربعة، وأربعة، الباقي يكون ثلاثة عشر.

**مسألة:** ثلاث زوجات، وأم، وأب، وابن ابن.

طبعًا لما نقول ثلاث زوجات، وأم وأب، ثلاث زوجات لمن؟ يبقى المتوفى زوج، لأنه فعلاً يشرد ذهنكم، بعض الناس يقول: ثلاث زوجات من؟ زوجات المتوفى، لو عكسنا، نقول: زوج، فالمتوفى زوجة، لكن أم هذه أم من؟ أم المتوفى، الذي هو الزوج، الأب هذا أب من؟ الزوج، لكي تفهم المسألة بشكل صحيح، ولا تشرد، نزل المسألة على نفسك، لأن المواريث -كما قلنا- من أصعب أبواب الفقه، المواريث، والطلاق، والرضاع، بعض الناس يستسهل، لا، المسألة صعبة.

الثلاث زوجات، وأم، وأب، وابن ابن.

الثلاث زوجات تأخذ: الثمن. لماذا؟ لوجود الفرع الوارث.

الزوجة ممكن تأخذ الربع أو الثمن، تأخذ الثمن في حالة وجود الفرع الوارث، أين الفرع الوارث هنا؟ ابن الابن، ابن الابن يقوم مقام الابن.

الأم تأخذ: السدس، لوجود الفرع الوارث.

والأم ممكن تأخذ الثلث، إما أن تأخذ الثلث، أو السدس، نحن قلنا الأم تنزل فرضنا، يسميه الفقهاء: تحجب حجب نقصان، وفيه حجب آخر سنأخذه اسمه حجب حرمان، هنا الأم حُجبت حجب نقصان، حجب نقصان لوجود الفرع الوارث، فتأخذ السدس.

الأب يأخذ: السدس.

عندنا: ثمن، وسدس، وسدس.

المسألة من أربعة وعشرين.

ثمن الأربع والعشرون: ثلاثة.

سدس الأربع والعشرون: أربعة.

الأب يأخذ نصيبه أربعة.

الباقى لابن الابن: ثلاثة عشر. وتبدءوا تقسّموا هذه الأشياء.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

نرجو من إخواننا أن يحفظوا آيات المواريث، ويحفظوا الرحيبة، على الأقل الآيات التي نأخذها؛ لأنك لن تستطيع أن تحل أي مسألة إلا أن تحل آيات سورة النساء في الأول والآخر، وتحفظ الآيات الموجودة في الرحيبة.

أسأل الله تبارك وتعالى- التيسير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

انتهى الدرس السابع أختكم أم محمد الظن.

الدرس الثامن

تابع كتاب الفرائض

بقية أصحاب الفروض

فرض الثلثان

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم أما بعد:

وقفنا على فرض الثلثان في المرة الماضية.

يقول في الرحبية:

والثلثان للبنات جمعاً ما زاد عن واحدة فسمعا  
وهو كذاك لبنات الابن فافهم مقالي فهم صافي الذهن  
هو الأختين فما يزيد قضى به الأحرار والعيبد  
هـذا إذا كنـا لأم وأب أو لأب فاعمل بهذا تصب  
هذا بالنسبة لفرض الثلثان.

فرض الثلثان لأربعة أفراد، للبنتين فأكثر، للبنتين فأكثر تأخذ الثلثان، لبنتي الابن فأكثر  
أيضًا لهما الثلثان، بنتا الابن تقوم مقام البنت الصلبية.

إذن أول شيء للبنتين فأكثر، لبنتي الابن فأكثر.

الثالث: للشقيقتين فأكثر، الأختين الشقيقتين فأكثر.

الرابع: الأختين لأب فأكثر.

هذا بالنسبة لفرض الثلثان.

يقول: (فرض البنتين فأكثر، وبنتي الابن فأكثر مع عدم البنات) ما معنى ذلك؟ يعني البنتين  
يصح، البنت الملاصقة، البنت الصلبية.

بنتي الابن تقوم مقام البنت، لو فيه بنت، وفيه بنت ابن ماذا نفعل؟ تصبح محجوبة.

(وينتي الابن فأكثر مع عدم البنات إذا لم يعصبن، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11].

وفوق في الآية صلة، كقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: 12].

هو يريد أن يقول: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَا تَرَكَ﴾ ولو اثنتين؟ رينا قال ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، لو اثنتين كم يأخذوا؟ البنتين مثل فوق الاثنتين، هو يقول هنا: (فوق صلة) صلة بمعنى زائدة، كأن المعنى: فإن كن نساء اثنتين، فلهن ثلثا ما ترك.

(كقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: 12]، وقد وردت هذه الآية على سبب خاص).

العلماء قاسوا الأختين على البنتين، الأختين كم يأخذوا؟ يأخذوا الثلثين، الأختين أقرب للميت أم للأب أم البنين؟ بلا شك البنتين، فأختين فأكثر يأخذوا ثلثين، فمن باب أولى البنتين يأخذوا الثلثين.

ولكن الأولى من هذا القياس الحديث الذي ورد فيها، يقول: (وقد وردت هذه الآية على سبب خاص، لحديث جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم-

فقلت: هاتان ابنتا سعد، قتل أبوهما معك، يوم أحد شهيدًا، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما شيئًا من ماله، ولا ينكحان إلا بمل. فقال: «يقضي الله في ذلك»).

سعد بن الربيع كان مع النبي صلى الله عليه وسلم-

في غزوة أحد، كأن إلى غزوة أحد لم تكن الأنصباء والمواريث نزلت، فقال: «يقضي الله في ذلك».

(فنزلت آية المواريث، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم-

عمها فقال: «أعط ابنتي سعد الثلاثين، وأعط أمها الثمن، وما بقي فهو لك»، رواه أبو داود، وصححه الترمذي والحاكم.

فدلت الآية على فرض ما زاد على البنتين، ودلت السُّنة على فرض البنتين) ربنا قال: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، فوق الاثنين من البنات يأخذوا الثلاثين، السُّنة نصت على الاثنين. يقول: (وهذا تفسير للآية، وتبيين لمعناها.

وقال تعالى في الأخوات: فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ) كما قلت لك في البداية.

قال: (والبنتان أولى) البنتان الأقرب أم الأخنتين؟ بلا شك البنتين، إذا كان ربنا يقول: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾، هذه في الأخوات، إن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ، إذا كان الأخنتين لهما الثلاثين، يا ترى فوق الأخنتين كم يأخذوا؟ هم الثلاثين، فمن باب أولى البنتين يأخذوا الثلاثين.

قال: (والبنتان أولى، وبنات الابن كبنات الصلب كما تقدم).

أول فرض الثلاثين من؟ أنشراف فضيلة الشيخ أبي السباع الحنوبى

البنتين فأكثر، وبنتي الابن فأكثر.

الثالث: فرض الأخنتين الشقيقتين فأكثر.

(وفرض الأخنتين الشقيقتين فأكثر، وفرض الأخنتين للأب فأكثر لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].

قال في المغني: المراد بهذه الآية آخر آية في سورة النساء- ولد الأبوين، أو ولد الأب بإجماع أهل العلم، وقيس ما زاد على الأخنتين على ما زاد على البنتين).

فوق الأخنتين كم يأخذوا؟ ثلاثين، وأيضا نفس الصورة، فالبنتين من باب أولى يأخذوا الثلاثين.



هذه آية تُسمّى آية الكلالة.

**والثالث: فرض اثنين:** قال في المغني: (المراد بهذه الآية ولد الأبوين، أو ولد الأب بإجماع أهل العلم).

هؤلاء الأربعة الذين يأخذوا الثلثين:

- بنتي الابن فأكثر.

- الأختين الشقيقتين فأكثر.

- الأختين لأب فأكثر.

الفرض الذي يليه: فرض الثلث.

قال: (والثالث فرض اثنين).

**يقول في الرحبية:**

**والثالث فرض الأم حيث لا ولد ولا من الإخوة جمع ذو عدد**  
إذن هذا الثلث تأخذه الأم، لكن بشرط: حيث لا ولد، أي لا يوجد فرع واحد، والشرط الثاني: ألا يكون فيه جمع من الإخوة، وجمع من الإخوة هو اثنين فما فوق.

**والثالث فرض الأم حيث لا ولد ولا من الإخوة جمع ذو عدد**  
**كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث حكم الذكور فيه كالإناث**  
فسّر الجمع من الإخوة، قال: "كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث، حكم الذكور فيه كالإناث" سواء كانوا إخوة أشقاء، أو إخوة لأب، أو إخوة لأم، أو غير ذلك، كل يحجب الأم من الثلث إلى السدس.

لكي تأخذ الأم ثلثها، الشرط الأول: ألا يكون فيه فرع وارث، لا أولاد ذكور ولا إناث، ولا يكون فيه جمع من الإخوة.

قال: "ولا ابن ابن" يا ترى الأولاد فقط؟ يكون الفرع الوارث الأولاد فقط؟ لا، الأولاد والأحفاد أيضًا.

قال:

ولا ابن ابن معها أو بنته ففرضها الثلث كما بينته وإن يكن زوج أو أم أو أب فثلث الباقي لها مرثب

يمكن تكتب أمام المتن: "المسألة العمرية"، الذي اختلف فيها ابن عباس مع عثمان ومع سائر الصحابة، وتذكروها، فعندنا نحل المسألة، سنحلها على الناحيتين، نحل المسألة على مذهب ابن عباس، ونرى كم يأخذ، ونحل المسألة على مذهب الأئمة الأربعة، ونرى كم يأخذوا.

قال: "وإن يكن زوج" أو زوجة أيضًا، ممكن تضيف فوق المتن "زوجة" أو زوج، الاثنين واحد.

وإن يكن زوج أو أم أو أب فثلث الباقي لها مرثب وهكذا مع زوجة فصاعدًا فلا تكن عن العلوم قاعدًا

المسألة العمرية عبارة عن: زوجة وأم وأب، أو: زوجة وأم وأب، هذه مسألة يسميها العلماء: العمريتان، أو الغراوان، أو العمرية.

وهكذا مع زوجة فصاعدًا فلا تكن عن العلوم قاعدًا واثنين أو ثنتين وهو الاثنين أو ثنتين مع ولد الأم بغير مين

"واثنين أو ثنتين وهو" هذا عائد على الثلث.

واثنين أو ثنتين وهو الاثنين أو ثنتين مع ولد الأم بغير مين  
"مع ولد الأم" وهو الثلث يعني كالاثنين أو ثنتين، من ولد الأم، ولد الذي يقصد به الإخوة  
لأم.

واثنين أو ثنتين وهو الاثنين أو ثنتين مع ولد الأم بغير مين  
وهكذا إن كانوا أو زادوا فإلهم في ما سواه زادوا  
ويستوي الإناث والذكور فيه كما أوضح المفسر  
فرض الثلث فرض اثنين، وهما: الأم، وولدا الأم فأكثر، ولدا الأم فأكثر هم الإخوة لأم.

### الأم لكي تأخذ الثلث، لابد من شرطين:

الشرط الأول: عدم الفرع الوارث للميت، الفرع الوارث هو الأولاد، أو أولاد  
صليبين، أو أولاد الابن.

الشرط الثاني: ليس للميت اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات، لا يكون فيه جمع من  
الإخوة والأخوات، هذا الأم. راى فضيلة الشيخ ابى اسحاق الحوبى

الفرض الثاني الذي يأخذه ولدا الأم فأكثر، يستوي ذكرهم وأنثاهم، هذا بالنسبة لولد الأم.  
قال في المنار: (والثلث فرض اثنين، فرض ولدي الأم فأكثر يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم).

إذن من يأخذ الثلث؟

يقول: (فرض ولدي الأم فأكثر)، ولدي الأم المقصود بهم: الإخوة لأم.

(لقله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا  
السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]) أكثر من ذلك يقصد  
بهم: الإخوة لأم.

هذا نسميه ميراث الكلالة، الكلالة هو لا أب ولا أولاد، لو فيه أم في المسألة، هل تكون كلاله؟ نعم تكون كلاله، الكلالة الشرط الذي فيها ألا يكون فيها أب فوق، ولا أولاد تحت، قد يكون فيه أم، وتكون كلاله.

إذن ميراث الكلالة ليس فيه أب من فوق، ولا أولاد من تحت.

قال: (وأجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت هنا: ولد الأم. وقرأ ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص: "وله أخ أو أخت من أم"، والتشريك يقتضي المساواة).

لكن هذه قراءة شاذة، يُعني عنها الإجماع، يُعني عنها إجماع العلماء على هذا.

المراد بالآية: الإخوة لأم ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ هذا المقصود به الإخوة لأم.

**الفرض الثاني:** (وفرض الأم حيث لا فرع وارث للميت ولا جمع من الإخوة والأخوات)، هذا الجمع اثنين فما زاد، هذا عليه اتفاق الصحابة، إلا ما جاء عن ابن عباس.

(وفرض الأم حيث لا فرع وارث للميت ولا جمع من الإخوة والأخوات، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11]).

لأمه الثلث، فالأب ماذا يأخذ؟ يأخذ الباقي، والأب هنا يكون معصّب، لا يرث بالفرضية، يرث بالتعصيب.

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11].

(قال الزمخشري هنا لفظ الإخوة يتناول الأخوين؛ لأن المقصود الجمعية المطلقة من غير كمية.

وفي الكافي: وقسنا الأخوين على الإخوة؛ لأن كل فرض تغير بعدد كان الاثنان فيه بمنزلة الجماعة، كفرض البنات والأخوات)، كفرض البنات في أول سورة النساء، والأخوات في آخر السورة التي ذكرناها لكم قبل ذلك.

لكن ابن عباس يعترض على عثمان، وابن عباس محجوج بالإجماع، لا نقول بالإجماع، المسألة ليس فيها إجماع، نقول: محجوج بمن قبله.

(قال ابن عباس لعثمان: ليس الأخوان إخوة)، يعني يريد أن يقول له: كيف تجعل الأخوان جمع؟

(ليس الأخوان إخوة في لسان قومك، فلم تحجب بهما الأم؟)

الأم ؟ فقال: لا أستطيع أن أرد شيئاً كان قبلي، ومضى في البلدان، وتوارث الناس به وهذا من عثمان يدل على اجتماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس)، لكن هذا الأثر ضعيف، لكن يُغني عنه الإجماع، واتفاق الصحابة على هذا الشيء.

(لكن لو كان هناك أب، وأم، وزوج، أو زوجة) هذه المسألة التي سمينها العمريّة.

(لكن لو كان هناك أب، وأم، وزوج، أو زوجة كان للأم ثلث الباقي) لا يصح أن تقول الثلث فقط، هذا الثلث الذي يقوله ابن عباس، يخالف فيه كل الصحابة، لكن لها ثلث الباقي، الذي أشار إليه عندكم في الرحبية، بقوله:

**وإن يكن زوج أو أم أو أب فثلث الباقي لهما مرتب**

يقول في المنار: (لكن لو كان هناك أب، وأم، وزوج، أو زوجة كان للأم ثلث الباقي بعد فرضهما. نص عليه؛ لأن الفريضة جمعت الأبوين مع ذي فرض واحد فكان للأم ثلث الباقي، كما لو كان معها بنت، وأبقى لفظ الثلث في الصورتين، وإن كان في الحقيقة سدسًا أو ربعًا تأدبًا مع القرآن).

هو يقول أنه تأدب مع القرآن لها الثلث، لكن الحقيقة لن يكون لها الثلث، ينقص عن الثلث، يكون ثلث الباقي، وليس ثلث الجميع، لكن نمشي تأدبًا مع القرآن، يقول: **(وإن كان في الحقيقة سدسًا أو ربعًا تأدبًا مع القرآن)**، هذه المسألة الذي يسميها العلماء: المسألة العمرية. قال: **(وتسميان بالغراوين لشهرتهما، وبالعمريتين لقضاء عمر بذلك)**، المسألة الغراء، أو المسألة المشتهرة، الغراء بمعنى المشتهر المعلوم الظاهر.

**(وتسميان بالغراوين لشهرتهما، وبالعمريتين لقضاء عمر بذلك، وتبعه عليه عثمان، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وروي عن عليّ، وهو قول جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة).** إذن هذه المسألة أكثر أهل العلم على هذا الشيء، منهم الأئمة الأربعة.

**(وقال ابن عباس: لها الثلث كاملاً)** ابن عباس يقول: الأم لها الثلث كاملاً، وليس ثلث الباقي، لماذا؟ **(لظاهر الآية)**، أي آية يقصد؟  
**﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾.**

ظاهر القرآن يوافق ابن عباس، لكن ماذا؟ انتبه **(قال ابن عباس: لها الثلث كاملاً؛ لظاهر الآية، والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه)** من هنا **(والحجة معه)** هذا ليس كلام الشيخ إبراهيم في شرح المنار، كلام ابن قدامة في المغني، وسأتي به بنصه.

يقول: **(والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه)** يبقى إجماع الصحابة على خلاف ذلك، أن الأم لها ثلث الباقي وليس ثلث الجميع، لأننا سيكون زوج وأم وأب، المسألة العمرية عبارة عن: زوج وأم وأب، كم نعطي للزوج؟ النصف، الأم تأخذ الثلث، لو قلنا ثلث الجميع، الأب يأخذ الباقي، أو يأخذ نصيبه السدس، السدس أو الثلث أكثر؟ الثلث أكثر، وليس معروف في العادة أن الأب يأخذ أقل من الأم، إما يستويان إما يربو عليها، إما الأب يزيد على الأم، فكون الأب يأخذ أقل من الأم، ليس معهودًا هذا الشيء، لذلك اتفاق الصحابة خلاف ابن عباس، قبل ابن عباس على أنها تأخذ ثلث الباقي.



## كيف نحسب المسألة؟ فيه زوج وأب وأم.

الزوج يأخذ نصيبه، ونخرجه، وباقي التركة كأننا سننشئ تركة جديدة نقسمها على الأب والأم، فالأم تأخذ ثلث الباقي، وليس ثلث الجميع، ثلث الباقي بعد نصيب الزوج، هذا على حل عمر للمسألة.

على حل ابن عباس قال: لا، تأخذ ثلث الجميع.

يقول: (قال ابن عباس: لها الثلث كاملاً لظاهر الآية، والحجة معه) مع من؟ مع ابن عباس (لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه، ولأننا لو أعطيناها -أعطينا الأم- الثلث كاملاً لزم إما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج) المسألة تحسبها على اثنين، زوج وأم وأب، وزوجة وأم وأب، فهنا (لو أعطيناها الثلث كاملاً، لزم إما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج، وإما أنه لا يفضل عليها التفضيل المهود في صورة الزوجة مع أن الأم والأب في درجة واحدة).

يقول في الرحبية:

وان يكـ \_\_\_\_\_ ن زوج وأم وأب      فثلث الباقي لها مرتب

ثلث الباقي -للأم- مرتب، هذا بالنسبة للمسألة العمرية.

لكي نفهم المسألة، اكتبوا: زوج، وأم، وجد.

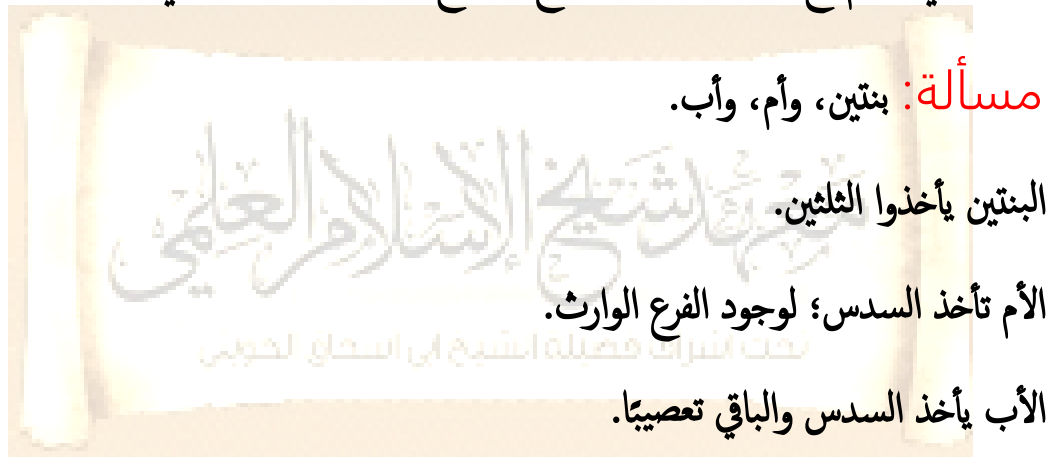
الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ الثلث كاملاً، المسألة جد وليس أب، المسألة زوج، وأم، وجد.

الجد يأخذ الثلث تعصياً.

هذه الصورة نجد هنا الجد يخالف الأب، فنجد أن الأم أقرب للميت من الجد، فعندما تربو على الجد ليست إشكال، لكن الأب أقرب للميت من الأم، لكن الأم أقرب للميت هنا للجد، فهنا الجد يرث بالتعصيب.

ما قاله ابن عباس في الأب قاله الجمهور في الجد، ابن عباس قال: إن الأب هنا الأم ستأخذ الثلث، والأب يأخذ السدس، فالجماهير كلهم من الصحابة خالفوه، وقبله خالفوه، قالوا: ليس بمعهود أن الأب يكون أقل من الأم، إما يكون مثلها، أو يربو عليها، لكن الجماهير قالوا: كلام ابن عباس يتفق مع الجد؛ لأن الأم أقرب للميت من الجد، فعندما تزيد عليه فلا إشكال، بخلاف الأب، فهنا الجد في هذه المسألة يأخذ السدس لا إشكال، لكن لو أب الأم تأخذ ثلث الباقي، الأم مع الجد تأخذ ثلث الجميع، أما مع الأب تأخذ ثلث الباقي.



المسألة فيها ثلثين وسدس وسدس، تصبح من ستة، ثلثي الستة أربعة، سدس الستة واحد.

إذن واحد وأربعة يساوي خمسة، يتبقى واحد للأب.

**مسألة:** أم، شقيقتين، وأخت لأم.

الأم تأخذ السدس، لوجود جمع من الإخوة.

الشقيقتين يأخذوا الثلثين.

الأخت لأم تأخذ السدس.

المسألة فيها سدس، وثلاثين، وسدس، المخرج من ستة.

سدس الستة واحد، ثلثي الستة أربعة، سدس الستة واحد.

**مسألة:** جدة، وأختين لأب، وأخ لأم.

الجدة تأخذ السدس.

الأخت لأب نصيبها الثلثين.

الأخ لأم نصيبه السدس.

المسألة فيها: سدس، وثلاثين، وستة، فتصبح من ستة.

واحد، وأربعة، وواحد.

**مسألة:** جدتين، وثلاث أخوات لأم، وأخ لأم.

بحث الشرايف فضيلة الشيخ أبي السلال الحنطى

الجدتين يأخذوا السدس، جدتين، ثلاث جدات، خمسة، عشرة، فرضهم السدس.

الثلاث أخوات لأب يأخذوا الثلثان.

الأخ لأم يأخذ الثلث.

المسألة عندنا سدس وثلاثين، العامل المشترك من ستة.

سدس الستة واحد، ثلثي الستة أربعة.

المسألة فيها: جدتين، وثلاث أخوات لأب، وأخ لأم، هنا المسألة ثلاث أخوات لأب يأخذوا

نصيبهم أربعة.

نقسم التركة ستة أسهم، ونعطي الجد واحد من ستة، والثلاث أخوات الأب أربعة من الستة، هنا هذه الأربعة لكي تقسمها على هؤلاء سيكون في المسألة كسر، لن يصح، لا تجعل في المسألة كسور لتصبح مسألتك صحيحة، لو المسألة فيها كسر تصبح خطأ، لازم ترفع هذا الكسر، وكذلك الجدتين كل واحدة تأخذ النصف، أيضًا لن يصلح.

إذن المسألة هنا عندنا اثنين، وعندنا ثلاثة، نضربهم في بعضهم تصبح المسألة.. نفتح خانة ثانية، نضرب في ستة، طالما تضرب في ستة، تضرب العمود كله في ستة، يصبح الأول ستة في ستة بستة وثلاثين، وستة في واحد بستة، وأربعة في ستة بأربعة وعشرين، كل جدة لها ثمانية، والستة في واحد لستة، لكي ترفع الكسر الذي فيها.

ننتبه! لأننا سندخل على العمرية، أو العمريتان، وهي عبارة عن: زوج، وأم، وأب. الزوج يأخذ النصف.

الأم ماذا تأخذ؟ لو أعطيناها الثلث، والأب السدس، فالأب أقل من الأم، وهذا ليس المعهود في حال الزوج، وفي حال الزوجة ستكون الأم أكبر من الأب، هذا ليس المعهود، فلذلك اتفاق الصحابة قبل ابن عباس على أن الأم تأخذ ثلث الباقي، فأنت عندما تكتب، تكتب ثلث الباقي، لكي نعرف.

الأب يأخذ الباقي. ثلث الباقي.

عندنا المسألة فيه نصف وفيها ثلث، تصبح من ستة، إذن العامل المشترك، أو المخرج، أو المقام سيصبح ستة.

نصف الستة ثلاثة، ثلث الباقي كم؟ كم يتبقى من الستة؟ ثلاثة، ليس ثلث الستة، كأن الزوج هذا سنخرجه من المسألة.

المسألة تقسم على الأم والأب، فلما نقول ثلث الباقي، كأن ثلث الباقي بعد نصيب الزوج، نصيب الزوج ثلاثة، تبقى من ثلاثة من الستة، ثلث الثلاثة واحد، الباقي اثنين.

سيدنا عمر  $\pi$  حل المسألة هكذا، نحل نفس المسألة على طريقة سيدنا ابن عباس.

زوج، وأم، وأب.

أنا أدريكم وأعرفكم، وأقول لك ما الراجح، أنا أعرفك أن الصواب كذا، والراجح قول الأئمة الأربعة، وقول جماهير الصحابة، لكن أنا أعرفك على هذا الشيء، هذا مذهب، ممكن شيخ يحلها بهذه الطريقة.

... لا ليس لك الخيار، الخيار أن تأخذ الراجح، تريد أن تأخذ طريقة ابن عباس خذ كما شئت، لكنها مرجوحة، فأنا أعرفك لكي أحل لك المسألة على الناحيتين.

الصورة الأولى عرفناها.

الصورة الثانية: زوج، وأم، وأب، هي نفس المسألة، لكن نحلها على طريق ابن عباس.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ ثلث كاملاً، أو ثلث الجميع.

الأب يأخذ الباقي.

نفس الصورة، المخرج من ستة، هنا ثلاثة، واثنين واحد.

الأب أقل من الأم أم مثل الأم؟ أقلن وهذا ليس معهود، المفترض أن الأب يكون أكثر من الأم، فلذلك نحل المسألة على طريقة جماهير الصحابة، الذين هم قبل ابن عباس، وابن عباس خالفهم.

وابن قدامة يقول: الحجة مع ابن عباس، انظر إلى أدب ابن قدامة، يقول: الحجة مع ابن عباس لظاهر الآية لولا ما سبقه من جماهير الصحابة، لكن المسألة ليس فيها إجماع.

حلينا المسألة العمرية التي كان فيها زوج، نحل المسألة العمرية التي فيها زوجة، نحل على الطريقة أيضًا.

زوجة - بدل الزوجة-، وأم، وأب.

الزوجة تأخذ الربع، لعدم وجود الفرع الوارث، الزوجة ممكن تأخذ الربع، ويمكن تأخذ الثمن، هنا لا يوجد فرع وارث، فتأخذ الربع كاملاً.

الأم تأخذ ثلث الباقي.

الأب يأخذ الباقي.

عندنا المسألة فيها ربع وثلث، بينهم تبيان، تضرب ثلاثة في أربعة باثنى عشر، المخرج من اثني عشر.

ربع الاثنى عشر ثلاثة، ثلث الباقي بعد فرض الزوج، كم يتبقى من الاثنى عشر- بعد فرض الزوجة؟ تسعة، ثلث التسعة ثلاثة، الباقي ستة.

هذا بالنسبة للمسألة التي حلها سيدنا عمر  $T$  بهذه الطريقة.

نحل نفس المسألة على طريقة ابن عباس  $T$ .

نفس الصورة: زوجة، وأم، وأب.

الزوجة تأخذ الربع، لا يوجد فرع وارث.

الأم تأخذ الثلث كاملاً.

الأب يأخذ الباقي.

مسألة فيها ربع وثلث، تكون من اثني عشر، ربع الاثنى عشر- ثلاثة، ثلث الاثنى عشر- أربعة، كم بقي للأب؟ خمسة.



... المفترض يأخذ ثمانية، لكن هنا مع الزوجة ينقص، لكن لن يأخذ ضعفها، يأخذ أقل، الأهم أن يكون زائد عنها، هذا في مسألة ابن عباس.

الثاني نجده أخذ ستة، هذه لن نحلها. مسألة عمرية، نأخذ بجاهير أهل العلم على هذا الشيء.

## مسائل عن فرض الثلث.

**مسألة:** زوجة، وأم، وشقيق.

الزوجة تأخذ الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث.

الأم تأخذ الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولا جمع من الإخوة.

الشقيق يأخذ الباقي.

عندنا المسألة فيها ثلث وربع، إذن المسألة من اثني عشر.

ربع الاثني عشر ثلاثة، وثلث الاثني عشر أربعة، ثلاثة وأربعة سبعة، يتبقى خمسة.

**مسألة:** زوج، وأم، وأخوين لأم.

هذه مسألة كلاله، لماذا؟ لعدم وجود أب فوق، ولا أولاد تحت.

إذن الزوج يأخذ فرضه، وهو النصف.

الأم تأخذ السدس؛ لوجود جمع من الإخوة.

نحن قلنا: الأم لكي تُحجب حجب نقصان، الأم تأخذ إما الثلث أو السدس.

**لكي تأخذ السدس لابد من شرطين:**

الشرط الأول: عدم وجود الفرع الوارث، ما هو الفرع الوارث؟ الأولاد أو الأحفاد.

الشرط الثاني: ألا يكون فيه جمع ذو عدد من الإخوة، جمع يبدأ من اثنين فصاعدًا، عندنا أخ  
لأم اثنين، إذن الأم تأخذ السدس.

الأخوين لأم يأخذوا الثلث. لماذا؟

يقول الله Y: ﴿وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾، إذن هؤلاء الإخوة لأم،  
هذا بإجماع العلماء، فيأخذوا الثلث.

عندنا المسألة فيها: نصف، وسدس، وثلث، المخرج من ستة.

نصف الستة ثلاثة، سدس الستة واحد، ثلث الستة اثنين.

نأخذ مسألة أكبر قليلًا.

**مسألة:** زوج، وأم، ثلاث أخوات لأم، وأخ لأب.

الزوج يأخذ النصف، لماذا؟

علموا أنفسكم وتعودوا قبل أن تقول النصف الربع الثلث الثلثين، تنظر في المسألة أولاً، فيه  
فرع وارث أم لا، فيه جمع أم لا، تنظر في المسألة.

الزوج هنا يأخذ فرضه النصف.

الأم تأخذ السدس، لماذا؟ لوجود جمع من الإخوة.

الثلاث أخوات لأم يأخذوا الثلث، لماذا؟ للآية: ﴿وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الثُّلُثِ﴾.

الأخ لأب يأخذ الباقي تعصيبًا.

المسألة فيها نصف، وسدس، وثلث، المسألة من ستة.

نصف الستة ثلاثة، سدس الستة واحد، ثلث الستة اثنين.

لم يتبق له شيء، ونعرف الآن لماذا لم يتبق له، وكيف يمكن أن يكون له.

عندنا ثلاث أخوات لأم، يأخذوا اثنين، فالمسألة فيها كسر، نضرب في ثلاثة، تضرب اثنين في ثلاثة فتضرب العمود كله في ثلاثة، لا يصح أن تكون المسألة فيها كسور، فيها ربع، ثلاثة أرباع، لا يصح، لابد أن تكون المسألة أعداد صحيحة.

ثلاثة في ستة بثمانية عشر، والثلاثة في ثلاثة بتسعة، والثلاثة في واحد بثلاثة، والاثنين في ثلاثة بستة.

إذن لكل أخ اثنين، سهمين من الثمانية عشر.

تسعة وثلاثة اثني عشرة، وستة ثمانية عشر، لم يعد للأب شيء، لماذا لم يعد له شيئاً؟ انتبهوا! هذا عبارة عن أخ لأب، لو كان أخ شقيق كان يأخذ أم لا؟ كان سيأخذ، الأخ الشقيق سنأخذه بعد ذلك في المسألة.

ابن قدامة يقول: (ولد الأب) ما هو ولد الأب؟ ولد الأب هو الأخ لأب.

ابن قدامة في المغني يقول: (ولد الأب أي الأخ لأب- يسقط إجماعاً، ولا يشارك الإخوة لأم)، لو كان أخ شقيق؟ ابن قدامة يقول: سنورثه، ونسميها المسألة المشتركة، أو المشتركة. يبقى سمي المسألة المشتركة، فيدخل مع الإخوة لأم، بدل ما هم يصبحوا ثلاثة، نجعلهم أربعة، هذا إذا كان الأخ الشقيق، فلذلك لا تتسرعوا.

الأخ لأب هذا لن يتبقى له شيء، أما الأخ الشقيق سندخله، هذه مسألة ثانية اسمها المسألة المشتركة أو المشتركة، ندخله معهم، بدل من أنهم ثلاثة، يصبحوا أربعة، ونورثهم على حسب الأخط، والمسألة فيها كلام نقوله وقتها.

فرض السدس.

قبل ما ندخل على فرض السدس، ابن قدامة له كلام في المسألة العمرية، نرى ماذا يقول في المغني؟

يقول: (المسألة إذا كان زوج) المسألة العمرية، هذا كلام ابن قدامة في المغني، ننظر كلام أهل العلم فيها، ونرى من الذي قال أن الأم تأخذ ثلث الباقي، أو ثلث الجميع.

يقول ابن قدامة -رحمه الله: (إذا كان زوج، أُعطي الزوج النصف، والأم ثلث ما بقي، وما بقي فللأب، وإذا كانت زوجة وأبوان، أعطيت الزوجة الربع، والأم ثلث ما بقي، وما بقي فللأب).

يقول ابن قدامة -رحمه الله: (هاتان المسألتان تسميان العمريتين؛ لأن عمر ٣ قضى- فيها بهذا القضاء، فاتبعه على ذلك عثمان، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وروي ذلك عن علي، وبه قال الحسن، والثوري، ومالك، والشافعي وأصحاب الرأي)، كأن الأئمة الأربعة على هذا الشيء، الأم تأخذ ثلث الباقي.

يقول: (وأصحاب الرأي، وجعل ابن عباس ثلث المال كله للأم في المسألتين)، ابن عباس خالف الدنيا كلها، جعل ثلث المال الكامل للأم في المسألتين، لماذا؟ هو حجته قوية، لأن الله تعالى- فرض لها الثلث عند عدم الولد والإخوة، وليس هاهنا ولد ولا إخوة، فلذلك كلامه قوي.

لذلك ابن قدامة يتأدب مع ابن عباس، ويتأدب مع القرآن، ولكن يقول: هو مجحوج بجماهير الصحابة كما سنرى.

قال: (وليس هاهنا ولد ولا إخوة، ويروى ذلك عن علي، ويروى ذلك عن شريح في زوج وأبوين).

قال ابن قدامة - رحمه الله: (لأننا لو فرضنا للأم ثلث المال في زوج وأبوين، لفصلناها على الأب، ولا يجوز ذلك هذا كلام ابن قدامة-، وفي مسألة المرأة: لا يؤدي إلى ذلك، واحتج بابن عباس)، احتج ابن عباس بعموم قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، ويقول النبي عليه الصلاة والسلام: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»، إذن ابن عباس ليس بالهين، حجته قوية، ويكفي أن دعا له النبي صلى الله عليه وسلم-

فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهِ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ»، فأصابته دعوة النبي الأمين عليه الصلاة والسلام-، فحجته قوية، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم-

: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»، بفتح الذال، وليس ذُكِرَ، لا، ذُكِرَ، كثير من طلبة العلم يقرأها بالضم خطأ.

والأب هنا يكون عصبه، فيكون له ما فضل عن هذه الفروض، كما لو كان مكانه جد. ابن قدامة -كعاداته- مؤدب في الرد وفي الأدلة، ليس عنده شدة ابن حزم -رحمه الله-، وكذلك الإمام النووي -رحمه الله- تشعر أنه لما يرد على المخالف، يرد بهدوء، فانظر ماذا قال ابن قدامة: (والحجة معه ٢، لولا انعقاد الإجماع) لكن المسألة ليس فيها إجماع، (لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه).

هذه المسألة العمرية، أو الغراء، احفظوها، المسألة العمرية: زوج، وأب، وأم، أو: زوجة، وأب، وأم.

الزوج يأخذ نصفه، ويخرج، وتقسّم المسألة على الأم وعلى الأب.

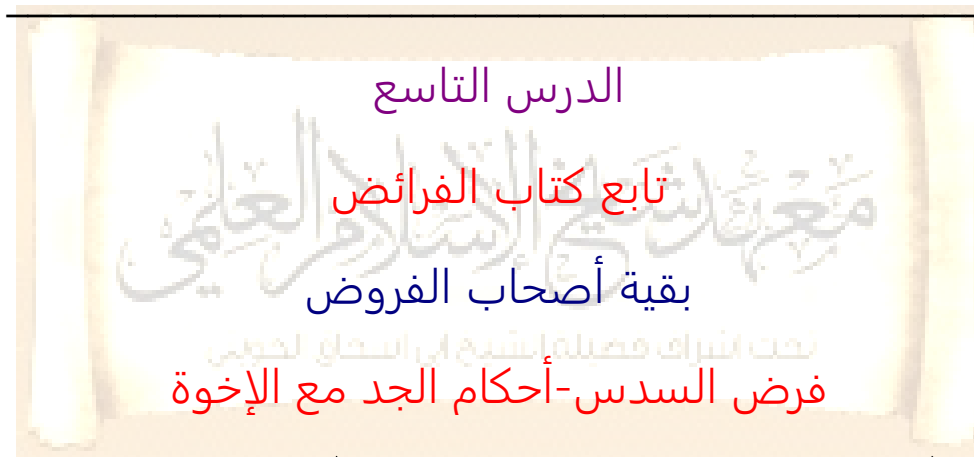
الأم تأخذ ثلث الباقي.

الأب يأخذ الباقي.

جماهير الصحابة على هذا الشيء، وعمر حل هذه المسألة، لذلك تُسمَّى المسألة العمرية.  
أما على حل ابن عباس، قال: الأم تأخذ ثلث الجميع، والأب يأخذ الباقي، الأب سيأخذ  
السدس، والأم ستأخذ الثلث، فالأم ليس بمعهود أن تعلق وترى عن الأب، فلذلك جماهير  
الصحابة مع عمر  $\tau$ ، وابن عباس محجوج بهم.

ونسأل الله تبارك وتعالى- أن يرزقنا الفقه في الدين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله  
وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

انتهى الدرس الثامن أختكم أم محمد الظن.



إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن  
سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله  
إلا الله، وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ثم أما بعد: علينا اليوم فرض السدس.

يقول في الرحبية:

والسدس فرض سبعة من العدد      أب وأم ثم بنت ابن وجد  
والأخت بنت الأب ثم الجدة      وولد الأم تمام العدة



إذن السدس فرض سبعة من العدد: أب، وأم، ثم بنت ابن، وجد، والأخت بنت الأب، ثم الجدة، وولد الأم تمام العدة.

فالأب يستحقه مع الولد      وهكذا الأم بتنزيل الصمد  
وهكذا مع ولد الابن الذي      مازال يقفوا إثره ويحتذي  
وهولها أيضًا مع الاثنين      من إخوة الميت فقس هاذين  
"فالأب يستحقه" أي فرض السدس، "مع الولد" أي ولد من أولاد الميت.

**"وهولها" يقصد الأم.**

**"إخوة الميت" إما إخوة لأم، أو لأب، أو أشقاء.**

والجد مثل الأب عند فقده      في حوز ما يصيبه ومده  
إلا إذا كان هناك إخوة      لكونهم في القرب وهو أسوة  
هذه مسألة سنأخذها إن شاء الله - اليوم، وهي مسألة الجد مع الإخوة له أحوال خمسة.

إلا إذا كان هناك إخوة      لكونهم في القرب وهو أسوة  
أو أبوان معهما زوج ورث      فالأم للثالث مع الجد ترث

وهكذا ليس شبيهاً بالأب      في زوجة الميت وأم وأب  
وحكمه وحكمهم سيأتي      مكمل البيان في الحالات  
وبنت الابن تأخذ السدس إذا      كانت مع البنت مثلاً يُحتذى  
**بنت الابن**: تأخذ السدس، سماه العلماء: السدس تكملة الثلثين.

يعني مثلاً إنسان توفي وترك بنت، وبنت ابن، البنت نصيبها الشرعي النصف، وبنت الابن ستأخذ السدس تكملة الثلثين.

وبنت الابن تأخذ السدس إذا      كانت مع البنت مثلاً يُحتذى

وهكذا الأخت مع الأخت التي بالأبوين يا أُخِّي أدلتي  
هكذا الأخت مع الأخت: يبقى المعنى تبقى أخت شقيقة، الأخت الشقيقة تأخذ النصف  
مثل البنت.

مع الأخت لأب: وأخت شقيقة، الأخت لأب تأخذ السدس.

هنا نفس الصورة مثل البنت مع بنت الابن.

أخت مع أخت شقيقة، الأخت الشقيقة تأخذ النصف، الأخت لأم تأخذ السدس تكملة  
الثلثين.

تأتي مع الأخت الشقيقة، والأخت لأب، تأتي مع البنت وبنت الابن.

وهكذا الأخت مع الأخت التي بالأبوين يا أُخِّي أدلتي  
والسدس فرض جدة في النسب واحدة كانت لأم وأب  
"واحدة كانت لأم وأب" يبقى جدة لأبي الميت واحدة، أو لأم الميت.

وولد الأم ينال السدس والشرط في إفراده لا ينسى  
ولد الأم هو الأخ لأم: وأيضًا الأخت لأم، هذا نصيبهم السدس، لكن ما الشرط؟

قال: "والشرط في إفراده لا ينسى" يقول لو كان فرد واحد فقط، أما لو كانوا مجموعة، أكثر  
من اثنين يقسم بينهم بالسوية.

وإن تساوى نسب الجدات وكلهن وارثات  
سماه العلماء الجدات المتحازيات، أم أم، أم أب، أم جد.

فالسدس يبنهن بالسوية في القسمة العادلة الشرعية  
وإن تكن قربي لأم حجت أم أب بعدا وسدسا سلبت  
إذن فيه جدة قربي، وجدة بعدى، الجدة القربي تحجب الجدة البعدى.

يقول:

وإن تساوى نسب الجدات      وكلهن كلهن وارثات  
فالسدس بينهما بالسوية      في القسمة العادلة الشرعية  
وإن تكن قربي لأم حجت      أم أب بعدا وسدسا سلبت  
وإن تكن بالعكس فالقولان      في كتب أهل العلم منصوصان  
لا تسقط البعدا على الصحيح      واتفق الجدل على التصحيح  
وكل من أدلت بغير وارث      فالها حظ من الموارث

"وكل من أدلت بغير وارث" سماها العلماء الجدة الفاسدة، ما هي الجدة الفاسدة؟ التي  
يفصل بينهم ذكر، يفصل بينهم أب، مثل أم أب الأم، أم أم جدة صحيحة، أم أب الأم، هذه  
فصل بينهم رجل، فهذه جدة فاسدة.

يقول:

وكل من أدلت بغير وارث      فالها حظ من الموارث  
وتسقط البعدا بذات القرب      في المذهب الأولى فقل لي حسي  
وقد تناهت قسمة الفروض      من غير إشكال ولا غموض

السدس فرض سبعة من العدد، نقولهم إجمالاً لكي لا ينسى:

أب، وأم، ثم بنت ابن، وجدة، والأخت -بنت الأب، وهي الأخت لأب-، ثم الجدة، وولد  
الأم -وهم الإخوة لأم.

يقول: (والسدس فرض سبعة:

**الأول:** (فرض الأم مع الفرع الوارث: أو جمع الإخوة والأخوات) الفرع الوارث: هو الأولاد،  
أو أولاد أولاد، أولاد أو أحفاد، تأخذ الأم السدس، إن لم يكن ممكن يكون فيه جمع

الإخوة، أيضًا تأخذ السدس، إن لم يكن هناك لا جمع إخوة، ولا فرع وارث، فالأم تستحق السدس.

**قال: (والسدس فرض سبعة:**

**الأول - فرض الأم مع الفرع الوارث: أو جمع الإخوة والأخوات، لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، إلى قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11].**

**الثاني: (فرض الجدة فأكثر إلى ثلاث إن تساوين مع عدم الأم)، أي إلى ثلاث جدات، جدات متحازيات إن تساوين مع عدم الأم، يبقى الأم تحجب الجدة، الأم موجودة فالجدة لا.**

قال: (مع عدم الأم، لحديث قبيصة بن ذؤيب) هذا الحديث ضعفه الشيخ الألباني، وصححه الترمذي، ولكن الحديث له شواهد يرتقي إلى درجة الحسن بهذا الأمر.

قال: (فرض الجدة فأكثر إلى ثلاث إن تساوين مع عدم الأم، لحديث قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، لا بد أن نتعلم الأدب، إنسان سُئل عما لا يعلم، لا يُقحم نفسه، يقول: لا أدري، هذا أبو بكر، لا يعلم ميراث الجدة، لا في كتاب الله، ولا في سنة رسوله، ارجعي حتى أسأل الناس، من هذا الذي يسأل الناس؟ الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم - عنه: «**لو وُضع إيمان أبو بكر في كفة لرجح إيمان أبو بكر**»، سبحان الله! هذا يسأل الناس، فلا بد أن تتعلم الأدب والتواضع والهدوء، لا تكن سرسار، وتريد أن تتكلم في كل شيء.

(ارجعي حتى أسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم - أعطاه السدس فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال: محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثلما قال المغيرة، فأنفذه له أبو بكر الصديق، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب، تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قُضي - به إلا

لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً، ولكنه ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهما بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها) صححه الإمام الترمذي، وضعفه الشيخ الألباني، ولكن له شواهد يرتقي به. (وعن عبادة بن الصامت: ( أن النبي صلى الله عليه وسلم، قضى- للجديتين من الميراث بالسدس بينهما).

يقول: (ولا يرث أكثر من ثلاث: أم الأم، وأم الأب، وأم الجد، وما كان من أمهاتهن وإن علت درجتهم).

تلاحظ لكي تعلو الدرجة يبقى أم أم الأم، أم أم الأب، وهكذا، تجد في الكلام الذي ذكره العلو المحض النساء، وليس الذكور، لو فيه ذكر فصل، تصبح جدة فاسدة.

إذن: ولا يرث أكثر من ثلاث حتى لو علون، والذين هم: أم الأم، وأم الأب، وأم الجد.

(وما كان من أمهاتهن) تعلو قليلاً (وإن علت درجتهم) لكن يكون بمحض النساء.

(روي عن علي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود.

وروى سعيد بإسناده عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم، ورث ثلاث جدات: اثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم وأخرجه أبو عبيد، والدارقطني) هذا صحيح مرسل.

(وقال إبراهيم النخعي: كانوا يورثون أي الصحابة- من الجدات ثلاثاً. رواه سعيد.

وأجمع أهل العلم على أن أم أبي الأم لا ترث) لماذا؟ تُسمى جدة فاسدة، أم أب الأم فصل رجل.

(وكذلك كل جدة أدلت بأب بين أمين، لأنها تدلي بغير وارث. قاله في الكافي.

**الثالث:** (فرض ولد الأم الواحد ذكراً كان أو أنثى بالإجماع)، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّشُ ﴾ [النساء: 12].

(فرض ولد الأم الواحد) ولد الأم هو: أخ لأم، (وفي قراءة عبد الله وسعد: وله أخ أو أخت من أم) هذه قراءة شاذة، **واختلف العلماء: هل القراءة الشاذة يُعمل بها أم لا؟** لا يعمل بها، يُعمل بها كحديث، هذين قولين لأهل العلم، **والصواب:** لا يُعمل بها، لأن الذي رواها كأنها قرآن وليس حديث، لذلك لا يُعمل بها، لكن يُغني عنها الإجماع.

**(الرابع: فرض بنت الابن فأكثر، مع بنت الصلب إجماعاً، لحديث ابن مسعود، وقد سئل عن بنت، وبنت ابن، وأخت، فقال أقضي فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم،: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكمة الثلثين).**

فيه بنت صلبية، وبنت ابن، فقضى فيها فقيه الصحابة عبد الله بن مسعود -رحمه الله-، قال: (أقضي فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكمة الثلثين، وما بقي فللأخت) الأخت هنا ستكون عاصب، وليس معروف العاصب من النساء، العاصب من الرجال، هذه الصورة الوحيدة فقط لكي تعلموها، تكون الأخت فيها عاصب مع الغير، مع أن العصابات تكون من الرجال، لكن هذه هي الصورة الوحيدة التي تكون فيها الأخت عاصب مع الغير.

قال: (ولأن الله لم يفرض للبنات إلا الثلثين، وهؤلاء بنات، وقد سبقت بنت الصلب فأخذت النصف، لأنها أعلى درجة منهن، فكان الباقي لهن السدس، فلهذا تسميه الفقهاء تكمة الثلثين) يعلل يقول: (ولأن الله لم يفرض للبنات إلا الثلثين) البنت تأخذ النصف، لو أكثر تأخذ الثلثين.

هنا تكون بنت، وبنت ابن، لو قلنا: نصف وسدس، إجمالهم ثلثين، هما هما، لكن سنوزعهم، لما تبقى بنت، وبنت ابن، سنعطي البنت الصلبية النصف، هذا فرضها، وسنعطي البنت لابن السدس تكمة الثلثين.

كذلك مع الصورة التي ذكرناها في متن الرحبية: الأخت الشقيقة مع؟

وهكذا الأخت مع الأخت التي بالأبوين يا أخي أدلتي



تبقى أخت شقيقة مع أخت الأب، هي نفس الصورة، تأخذ السدس تكمة الثلثين.

يقول: (وهكذا فكان الباقي لهن السدس، فلهذا تسميه الفقهاء تكمة الثلثين، وكذا بنت ابن ابن مع بنت ابن).

**الخامس:** (فرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة تكمة الثلثين قياساً على بنت الابن مع بنت الصلب، لأنها في معناه).

**السادس:** (فرض الأب مع الفرع الوارث للآية السابقة).

**السابع والأخير:** (فرض الجد كذلك أي: مع الفرع الوارث، لأنه أب). ولا ينزلان أي: الأب والجد).

عنه أي: عن السدس.

بحال للآية، وقد يكون عائلاً، أي أن المسألة فيها عول.

هذا بالنسبة لفرض السدس.

بعد ذلك يدخل على مسألة صعبة: في الجد مع الإخوة، وفيها خلاف كبير بين كبار وأفاضل الصحابة، لكن قبل أن ندخل، نأخذ بعض المسائل على فرض السدس.

**مسألة في فرض السدس:**

زوج، وأب، وابن.

**الزوج** يأخذ الربع لوجود الفرع الوارث.

**الأب** يأخذ السدس.

**الابن** يأخذ الباقي.

المسألة فيها ربع وسدس، المخرج من اثني عشر، ربع الاثني عشر ثلاثة، ربع الستة اثنين، الابن يتبقى له سبعة.

مسألة: زوج، وأب، وابن.

الزوج يأخذ الربع.

الأب يأخذ السدس.

الابن يأخذ الباقي.

المخرج من اثني عشر، ربع الاثني عشر ثلاثة، سدس الاثني عشر اثنين، الابن يتبقى لهم سبعة، لكن السبعة سيكون فيها كسر، لكي نرفع الكسر هذا نضرب المسألة كلها في اثنين.

اثنين في اثنا عشر بأربعة وعشرين، واثنين في ثلاثة ب ستة، واثنين في اثنين بأربعة، واثنين في سبعة بأربعة عشر، كل سبعة.

مسألة: زوجة، بنت ابن، أب.

الزوجة تأخذ الثمن، لوجود الفرع الوارث.

بنت الابن تأخذ النصف.

الأب يأخذ السدس، والباقي تعصياً. لماذا؟

... يأخذ السدس فرضه، ثم يأخذ الباقي.

لو وضعنا بدل الأب جد، يأخذ كم؟ نفس الصورة.

هنا الأب معه فرع وارث، لكن الفرع الوارث هنا بنات، فطالما بنات ممكن يتبقى له شيء، فهذا الذي يحدث فعلاً، فنقول: يأخذ فرضه السدس، والباقي تعصياً.

**المسألة فيها:** ثمن، ونصف، وسدس، المخرج من أربعة وعشرين، ثمن الأربعة وعشرين ثلاثة، نصف الأربعة وعشرين اثنا عشر، الاثنى عشر والثلاثة عشر، ثلاثة، كم يتبقى، ثلاثة واثنا عشر، خمسة عشر، كم تبقى من أربعة وعشرين؟ تسعة، أربعة زائد خمسة. هذا بالنسبة لفرض السدس.

**مسألة:** زوجة، وبنت، وثلاث بنات ابن، وجدتين، وأخ لأب.

**الزوجة،** ننظر الأول، هل هناك فرع وارث؟ إذن الزوجة تأخذ الثمن.

**البنت** تأخذ النصف فرضها.

**بنات الابن الثلاثة** يأخذوا السدس، تكمة الثلثين.

**الجدتين** يأخذوا السدس، فرضهم.

**الأخ لأب** يأخذ الباقي.

**المسألة فيها:** ثمن، ونصف، وثلثين، وسدس، المخرج من أربعة وعشرين، هل يصح أن يكون من اثنا عشر؟ لا.

أربعة وعشرين ثمن الأربعة وعشرين ثلاثة، نصف الأربعة وعشرين اثني عشر، سدس الأربعة وعشرين أربعة، سدس الجدتين أربعة، يتبقى للأخ واحد، عندنا الأربعة يأخذهم ثلاثة.

المسألة فيها كسر، نرفع الكسر نضرب المسألة كلها في ثلاثة.

الأربعة وعشرين في ثلاثة باثنين وسبعين، الثلاثة في ثلاثة بتسعة، ثلاثة في اثني عشر- بستة وثلثين، ثلاثة في أربعة باثني عشر، يتبقى ثلاثة.

**فصل في الجد مع الإخوة.**

يقول في الرحية:

ونبتدي الآن بما أردنا في الجـد والإخوة إذ وعدنا  
فألقِ نحو ما أقول السمع واجمع حواشي الكلمات جمعا  
أحوال الجد سيفصلها لنا، هي خمس أحوال، ترجع لحالان.

واعلم بأن الجد ذو أحوال أنبيك عنهن عن التوالي  
يقاسم الإخوة فيهن إذن لم يعد القسّم عليه بالأذى  
هذه أيضًا قبل أن نتكلم على مسألة الجد مع الإخوة، لكي تفهموا الصورة، هذه مسألة  
اختلف فيها كبار أهل العلم، يا ترى هذا الجد أب؟ أم ليس أب؟ الجد مع الإخوة، إخوة  
الميت، هل الجد مع الإخوة يرثون؟ أو الجد يحجب الإخوة، لو كان فيه أب مع إخوة، هل  
الإخوة يرثوا؟ لا، الإخوة لن يرثوا.

### هل تنزل الجد منزلة الأب؟

العلماء اختلفوا، هل الجد أب، أم ليس بأب.  
الذي قال أب، حجب الإخوة، الإخوة لا يرثون مع الأب الذي. قال: يقاسم الإخوة، وهذا  
الذي سنأخذ به، وهذا قول جماهير أهل العلم من الحنابلة، ومن المالكية، ومن الشافعية،  
وفريق من الصحابة كما سنبين.

### ما الذي جعلنا نرّجّحه؟

قول زيد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أفرضكم زيد»، فكونه يفتي بهذا الشيء، ويحل  
المسائل على هذا الشيء، هذا الذي قوى الأمر، وإن كان فريق جدًا من الصحابة يقول: لا،  
لا يوجد ميراث أصلاً للإخوة مع الجد، وهذا أيضًا قول في مذهب الإمام أحمد، الذي قوّاه  
ابن قدامة في المغني، ونصره من وجوه كثيرة جدًا، وكذلك أيضًا مذهب الأحناف، وكثير  
من الصحابة، فالمسألة فيها خلاف كبير جدًا، اختلف فيها كبار الصحابة، فلأجل ذلك نحل  
المسألة على الاثنين. لأن بعض إخواننا المرة الماضية قال: لماذا نحل المسألة على الاثنين؟ هذا

هو العلم، وهذا هو الفقه، ليس معنى أننا تبيننا قول نأخذه ولا تفهم القول الثاني، حتى لو ارتضيت قول، فعليك أن توضح القول الثاني، لعل إنسان آخر يأخذ بهذا الشيء.

الذي يقول إن الجد أب يريحنا جدًا، لكن لن نقول بهذا الكلام، فلا ميراث للإخوة مع الجد، الذي يقول: الجد ليس أب، هذا يشارك الإخوة، فيقاسمهم ويدخل في واحد معهم، لكن نرى الأخطأ له.

نأخذ قول الجماهير الذين يقولوا أن الجد يقاسم الإخوة.

قال:

وأعلم بأن الجد ذو أحوال	أنبيك عنهن عن التوالي
-------------------------	-----------------------

يُقاسم الإخوة فيهن إذن لم يعد القسم عليه بالأذى

يقاسم بمعنى: يشارك، الجد يشارك الإخوة، يدخل كأنه أخ، يكونوا ثلاثة نجعلهم أربعة، أربعة نجعلهم خمسة، يدخل الجد كأنه أخ معهم.

يُقاسم الإخوة فيهن إذن لم يعد القسم عليه بالأذى

ما معنى "بالأذى"؟ أن نصيبه لا ينقص.

فتارة يأخذ ثلثًا كاملاً إن كان بالقسمة عنه نازلاً

القسمة بمعنى المقاسمة.

"فتارة يأخذ ثلثًا كاملاً"، هذه الصورة التي يسميها الفقهاء: صورة الجد الذي ليس معه صاحب فرض، ممكن تعمل هامش لكي تفهم الصورتين، الصورة الأولى: صورة الجد ليس معه صاحب فرض.

يقول:

فتارة يأخذ ثلثًا كاملاً إن كان بالقسمة عنه نازلاً

إن لم يكن هناك ذو سهم فاقنع بإيضاح عن استفهام  
" فاقنع بإيضاح عن استفهام" لا تسأل لماذا.

**الصورة الثانية: جد معه صاحب فرض،**

وتارة يأخذ ثلث الباقي بعد ذوي الفروض والأرزاق  
وهذه الصورة الثانية، التي يسميها الفقهاء: جد معه صاحب فرض،

هذا إذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذاك بالمزاحمة  
تنقصه عن ذاك، أي تنقصه عن ثلثه.

الجد عمره ما ينزل عن السدس، أقل شيء الجد يأخذه، ولا يأخذ أقل من السدس.

وهو مع الإناث عند القسم مثل أخ في سهمه والحكم  
" وهو مع الإناس عند القسم"، يدخل معهم مقاسمة، يكون له سهمين، والبنت لها سهم  
واحد، للذكر مثل حظ الأنثيين.

إلا مع الأم فلا يجبهها بل ثلث المال لها يصحبها  
واحسب بني الأب لدى الأعداد وارفرض بني الأم مع الأجداد  
بني الأم هم: إخوة لأم، إذا كان فيه إخوة لأم مع الجد لا يرثوا.

قال: وارفرض بني الأم مع الأجداد.

واحكم على الإخوة بعد العد حكمك فيهن بعد فقد الجد  
وأسقط بني الإخوة بالأجداد حكمًا بعدل ظاهر الإرشاد

**يقول في الكتاب: (فصل في الجد والإخوة).**

(في الجد مع الإخوة ذكورًا أو إناثًا لأبوين، أو لأب) لأبوين أو لأب، ماذا بقي؟ الإخوة،  
ليس لهم ميراث، الإخوة لأم لا ميراث لهم مع الجد؛ لأنهم محبوبون بالجد، إنما من الذي يرثوا



مع الجد؟ الإخوة الأشقاء، أو الإخوة الأب، أما الإخوة لأم مع الجد، الجد حاجيهم، وهذا كلام الجماهير.

(في الجد مع الإخوة ذكورًا أو إناثًا لأبوين، أو لأب).

والجد: أبو الأب، لا يحجبه حرمانًا غير الأب) الجد هو: أبو الأب، من الذي يحجبه؟ يحجبه ليس نقصان حرمان الذي هو الأب.

والجد: أبو الأب، لا يحجبه حرمانًا غير الأب. حكاه ابن المنذر إجماعًا.

(وقد كان السلف يتوقون الكلام فيه جدًا) كانوا يتوقون الكلام في ميراث الجد مع الإخوة.

فعن علي ٢: من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والإخوة.

وقال ابن مسعود: (سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد لا حياه الله ولا بياه).

(وروي عن عمر ٢، أنه لما طعن، وحضرته الوفاة قال: (احفظوا عني ثلاثًا: لا أقول في الجد شيئًا، ولا أقول في الكلالة شيئًا، ولا أولي عليكم أحدًا). صححه الشيخ الألباني

وذهب أبو بكر الصديق، وابن عباس، وابن الزبير: إلى أن الجد يُسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات كالأب.

وروي عن عثمان، وعائشة، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وأبي الطفيل، وعبادة بن الصامت، وهو مذهب أبي حنيفة) وهذا الذي اختاره ابن قدامة في المغني وقوَّاه.

الفريق الثاني ذهب إلى العكس.

(ذهب علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود: إلى توريثهم معه) توريث الإخوة مع الجد (ولا يجزونهم به على اختلاف بينهم، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل) لكن الإمام أحمد بن حنبل له قول ثان، وهذا الذي رجَّحه ابن قدامة في المغني، كان

له قولان في المسألة، (وأي يوسف ومحمد) أي يوسف، صاحب أبو حنيفة، ومحمد بن حسن الشيباني صاحب أبو حنيفة، إذن صاحباً أبا حنيفة خالفوه، وأخذوا بمذهب الجماهير.

**ما دليلهم؟** قال: (لثبوت ميراثهم بالكتاب العزيز فلا يجوبون إلا بنص، أو إجماع أو قياس، ولم يوجد ذلك، ولتساويهم في سبب الاستحقاق).

### **ما سبب الاستحقاق؟**

يفسره يقول: (فإن الأخ والجد يدلان بالأب) الواسطة التي بينهم أب، الواسطة التي بين الجد أب، والواسطة التي بين الأخوات أب.

قال: (الجد أبوه، والأخ ابنه، وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة، بل ربما كانت أقوى فإن الابن يُسقط تعصيب الأب).

(والجد مع الإخوة الأشقاء، أو لأب، ذكراً كانوا أو إناثاً كأحدهم) يبقى الجد يكون واحد من الإخوة، سواء ذكور أو إناث، الإخوة الأشقاء أو الإخوة لأب، وهذا كلام الجماهير، الإخوة لأم محجوبون.

قال: (والجد مع الإخوة الأشقاء، أو لأب، ذكراً كانوا أو إناثاً كأحدهم في مقاسمتهم المال، أو ما أبقت الفروض، لأنهم تساوا في الإدلاء بالأب فتساوا في الميراث).

(فإن لم يكن هناك صاحب فرض فله معهم خير أمرين: إما المقاسمة) يكون واحد معهم، يعني هم ثلاثة يصبحوا أربعة، أربعة يصبحوا خمسة، وهكذا، (إما المقاسمة إن كان الإخوة أقل من مثليه)، الإخوة الذكور، والأخوات الإناث أيضاً، هذه مثل هذه.

(أو ثلث جميع المال) ننظر ما الأحظ له، يأخذ ثلث الجميع، أم يأخذ مقاسمة.

(إن كانوا مثليه استوي له الأمران) إما الثلث أو المقاسمة. هذه الحالة الأولى.

**الحالة الأولى قال:** (ولا ينقص الجد عن الثلث مع عدم ذي الفرض، لأنه إذا كان مع الأم مثلي ما تأخذه، لأنها لا تزداد على الثلث، والإخوة لا ينقصون الأم عن السدس، فوجب أن لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو: الثلث).

هذه الحالة الأولى، الحالة الأولى ليس فيها صاحب فرض، فالجد له خير أمرين، الأمر الأول مقاسمة، والأمر الثاني ثلث جميع المال.

**الحالة الثانية:** (وإن كان هناك صاحب فرض فله خير ثلاثة أمور: إما المقاسمة، وإما سدس جميع المال، أو ثلث الباقي بعد صاحب الفرض).

**إما المقاسمة:** أي المشاركة؛ لأنها له مع عدم الفروض، فكذا مع وجوده.

(أو ثلث الباقي بعد صاحب الفرض) ثلث الباقي، وليس ثلث الجميع.

(أو ثلث الباقي بعد صاحب الفرض؛ لأن له الثلث مع عدم الفروع، فما أخذ من الفروض كأنه ذهب من المال، فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال).

**الحالة الثالثة:** (أو سدس جميع المال لأنه لا ينقص عنه مع الولد، فمع غيره أولى).

فإن لم يبق بعد صاحب الفرض إلا السدس أخذه الجد.

وسقط الإخوة مطلقاً لاستغراق الفروض التركة).

**مسألة:** جد، وأخ شقيق.

الجد مقاسمة مع الأخ.

الجد واحد، والأخ الشقيق واحد.

لو جعلنا: جد، مع اثنين أشقاء.

تصبح من ثلاثة، الجد يأخذ واحد، والشقيق يتبقى لهم اثنين كل واحد واحد، ومثلها الإخوة لأب.

لو قلنا: جد، وثلاثة إخوة أشقاء.

الجد يأخذ الثلث.

الثلاثة يأخذوا الباقي.

المسألة من ثلاثة، الجد يأخذ الثلث واحد، يتبقى اثنين، لكن اثنين فيها كسر، نرفع الكسر، نضربها كلها في ثلاثة، تسعة، ثلاثة، ستة.

هذه صور الجد مع عدم صاحب فرض.

**نأخذ صور الجد مع صاحب فرض.**

نحن قلنا الجد مع عدم صاحب فرد، له كم حالة؟

حاليين: مقاسمة، أو ثلث الجميع.

**الجد مع صاحب الفرض له ثلاثة أحوال:**

المقاسمة، أو ثلث الباقي بعد أصحاب الفروض، أو سدس الجميع.

نأخذ صورة أولى سهلة: أم، وجد، وشقيق.

طبعا الصواب أن تحل المسألة على الثلاثة، لكن الوقت لم يسعفنا، نحن سنحل المسألة بطريقة واحدة، وسأعرفها لكم مع بعض بسرعة، الصواب أن تحل المسألة على المقاسمة، وثلث الباقي بعد أصحاب الفروض، وعلى سدس الجميع، وبعد أن تحل المسألة الواحدة ثلاثة حلول، تنظر أيها الأحظ للجد.

**مسألة: عندنا: أم، وجد، وشقيق.**

**الأم** تأخذ الثلث، لعدم وجود جمع من الإخوة.

**الجد والشقيق**، مقاسمة، باقي جميع المال.

**المخرج** من ثلاثة، الأم واحد، والجد واحد، والشقيق.. هذه ليس فيها أي مشاكل.

**مسألة: زوج، وجد، وشقيق.**

**الزوج** يأخذ النصف.

**والجد والشقيق** ماذا يأخذوا؟ يا ترى سدس الجميع؟ أم ثلث الباقي؟ طبعاً الصواب أن نحلها على الثلاثة كما قلنا، لكن هو هنا سيأخذ مقاسمة.

**المخرج** من اثنين، النصف واحد، الاثنين يأخذوا كم؟ الجد والشقيق، يتبقى واحد، لكن واحد تصبح المسألة فيها كسر، نرفع الكسر نضرب في اثنين.

اثنين في اثنين بأربعة، اثنين في واحد باثنين.

**للجد واحد، وللشقيق واحد.**

لو قلنا مقاسمة، هذا سيكون أفضل من سدس الجميع، لو قلنا سدس الجميع سيكون أقل، لكن هنا سيأخذ واحد صحيح، لو قلنا ثلث الباقي فأيضاً أقل، لذلك كانت المقاسمة أحظ، دائماً نحن ننظر الأحظ للجد.

**مسألة أكبر قليلاً: زوج، وجد، وأخوين لغير أم.**

**الزوج** : يأخذ النصف.

**أيهما الأحظ للجد؟**

الكل يستوي مع بعضه، يستوي المقاسمة، مع ثلث الباقي، مع سدس الجميع، في النهاية ستجدها كلها واحد.

ثلث الباقي، أو مقاسمة، أو سدس الجميع.

الأخ لغير الاثنين يأخذوا الباقي.

مسألة فيها: نصف، وثلث، وسدس، المخرج من ستة.

نصف الستة ثلاثة، الجد يأخذ واحد، يتبقى اثنين.

**مسألة:** زوج، وجدة، وجد، وأخ لأب.

هنا نتكلم عن صورة الجد مع صاحب الفرض، هنا العملية ارتفعت قليلاً، عندنا كم صاحب فرض؟ اثنين، لن نفرق معنا، اثنين أكثر، لن نفرق هي هي، لا تخاف من صورة المسألة هكذا.

**الزوج:** يأخذ النصف.

**الجددة:** تأخذ سدسها.

**الجد:** يأخذ الأخط له، يأخذ السدس أو مقاسمة.

**الأخ لأب:** يأخذ الباقي.

عندنا مسألة فيها نصف، وسدس، **المخرج** من ستة.

**الزوج** يأخذ ثلاثة، **الجد** يأخذ واحد، **الجددة** تأخذ واحد.

بقي للأخ لأب واحد.

لو قلنا هو سيأخذ الباقي، كم يكون؟ لو حسبناها على ثلث الباقي، نحن قلنا سيستوي المقاسمة مع سدس الجميع.

لو قلنا الجد سيأخذ ثلث الباقي، فكم ثلث الباقي؟

نحن عندنا زوج وجدة.



ثلاثة وواحد أربعة، بقي من ستة اثنين.

نقول: اثنين على ثلاثة، فيأخذ الثلثين، فسيأخذ أقل. طبقاً للصواب أن نحلها الثلاثة على بعض، لكن الوقت لن يسعفنا.

**مسألة:** زوج، وجد، وثلاث إخوة غير أم.

**الزوج** يأخذ النصف.

**الجد** يأخذ إما مقاسمة، لن تصلح مقاسمة، عندنا ثلاثة وهو الرابع، فيأخذ الربع، سيكون قليل، إذن إما أن يأخذ سدس الجميع، أو ثلث الباقي.

**الأخ لأب** ثلاثة، يأخذ الباقي.

ونحل المسألة على ذلك، مسألة فيها نصف، وسدس، وثلث، المخرج من ستة.

**الزوج** يأخذ ثلاثة، **الجد** يأخذ واحد، يتبقى اثنين.

إما يأخذ سدس الجميع، أو ثلث الباقي، الاثنين مع بعض.

**نحلها على طريقة المقاسمة.**

لو قسّمناها كم يأخذ؟

نحن قلنا المقاسمة بعد أصحاب الفروض..

المسألة فيها كسر، الاثنين يأخذهم ثلاثة، فنضطر نضرب المسألة في ثلاثة.

ثلاثة في ستة ثمانية عشر، ثلاثة في واحد بثلاثة، وثلاثة في اثنين بستة.

هنا نحل على هذه الطريقة بطريقة المقاسمة، المقاسمة هنا يكون عندنا بعد أصحاب الفروض.

أصحاب الفروض الزوج يأخذ تسعة أسهم من ثمانية عشر- سهمًا، وهنا ثلاثة من ثمانية

عشر، يتبقى من الثمانية عشر تسعة، تسعة على أربعة، فيها اثنين وربع، فنصيبه قلّ.

**مسألة:** زوج، وأم، وجد، واثنين أشقاء.

الزوج يأخذ النصف، فرضه.

الأم إما أن تأخذ الثلث، أو السدس، تأخذ الثلث في حالتين: لا يوجد فرع وارث، الفرع الوارث إما أولاد أو أحفاد، والحالة الثانية: لا يوجد جمع من الإخوة، جمع من الإخوة اثنين فما فوق.

هنا الأم تأخذ السدس.

الجد لأخذ له أن يأخذ مقاسمة مع الإخوة؟ أم ثلث الباقي؟ أم سدس الجميع؟

**الأخ الشقيق** يأخذ الباقي.

عندنا مسألة فيها نصف، وسدس، وسدس، المخرج من ستة.

نصف الستة ثلاثة، سدس الستة واحد، يتبقى للأخ واحد.

هنا المسألة فيها كسر، اثنين أشقاء يأخذوا واحد، كل واحد يأخذ نصف، ترفع الكسر، وتضرب المسألة كلها في اثنين.

اثنين في ستة باثنى عشر، اثنين في ثلاثة ب ستة، اثنين في واحد باثنين. وأيضاً اثنين في واحد باثنين، يتبقى للأخ اثنين، لكل واحد واحد.

لو قلنا بطريقة المقاسمة، لو حلينا للجد هنا، وقلنا: الجد يدخل مقاسمة مع الاثنين الأشقاء، يصبحوا ثلاثة.

نرى بعد أصحاب الفروض، أصحاب الفروض عندنا ستة، واثنين، يصبحوا ثمانية، يتبقى أربعة، أربعة على ثلاثة، تكون أقل من اثنين.

فدائماً نحن ننظر الأحظ للجد، إما مقاسمة، إما ثلث الجميع، إما سدس الباقي.

**مسألة:** زوج، وجد، وأخت لغير أم.

**الزوج** يأخذ النصف.

**الجد مع الأخت لغير أم،** طبقاً هنا الجد مع الأخت لغير أم، الجد هنا سيدخل مُعَصِّب مع الأخت، تبقى مقاسمة معه.

هنا زوج وجد، المسألة من اثنين.

**الزوج** يأخذ واحد، والجد والأخت لغير أم تأخذ واحد، الاثنين سيأخذوا واحد. تبقى مقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين.

المسألة هنا فيها كسر، يبقى جد وأخت لغير أم، يبقى هنا نرفع الكسر، نضرب المسألة في ثلاثة، في ثلاثة لماذا؟ الجد هنا سيأخذ نصيبه سهمين، والأخت لأم تأخذ واحد، إذن نضرب المسألة كلها في ثلاثة، يبقى عندنا ستة، وثلاثة، واثنين، وواحد. نكتفي هذا القدر، سبحانهك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

**اتهى الدرس التاسع أختكم أم محمد الظن.**

الدرس العاشر

تابع كتاب الفرائض

بقية أصحاب الفروض

باب الحجب

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

**ثم أما بعد:** تكلمنا قبل ذلك عن ميراث الجد مع الإخوة، وذكرنا الجد مع الإخوة الأشقاء، والجد مع الإخوة لأب، وذكرنا خلاف أهل العلم في هذه المسألة، ورجحنا مذهب زيد  $\tau$ : أن الجد يدخل مع الإخوة، يرث معهم كواحد معهم، يُعد معهم.

### والجد مع الإخوة له حالتان:

**الحالة الأولى:** إما معه صاحب فرض، أو ليس + معه صاحب فرض.

معه صاحب فرض خيار أحد الثلاثة: إما مقاسمة، أو ثلث الباقي بعد أصحاب الفروض، أو سدس الجميع.

ليس معه صاحب فرض، له حالتان: إما مقاسمة، وإما ثلث الجميع.

وأظن وقفنا عند قول: **(إلا الأخت الشقيقة أو لأب)**، وقفنا عند هذه المسألة، مسألة صعبة قليلاً، وهي كدّرت على زيد  $\tau$  أصوله، تسمى **الأكدرية**.

يقول:

**(إلا الأخت الشقيقة أو لأب في المسألة المسماة بالأكدرية)** عبارة عن ماذا الأكدرية؟

زوج، وأم، وجد، وأخت.

(سميت بذلك لتكديرها أصول زيد  $\tau$  حيث أعالها، ولا عول في مسائل الجد)، **العول** عبارة عن البسط يكون أكبر من المقام.

يقول: (ولا عول في مسائل الجد، والإخوة في غيرها، وفرض للأخت مع الجد، ولم يفرض لها معه ابتداءً في غيرها، وجمع سهامه وسهامها فقسما بينهما، ولا نظير لذلك) إذن سُميت الأكرية من أجل ذلك، أو لشيء ثانٍ، وهو: (لتكدير زيد على الأخت نصيبها بإعطائها النصف، واسترجاعه بعضه)، فرضها النصف، ثم تقسم مع الجد بعد ذلك.

(وقيل لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً اسمه أكر).

### ما هي صورة الأكرية؟

عبارة عن: زوجة، وأم، وجد، وأخت.

للزوج النصف، يقول: (للزوج: النصف، وللأم: الثلث، وللجد: السدس، ويفرض للأخت: النصف، فتعول لتسعة ولم يجب الأم عن الثلث، لأنه تعالى إنما حجها عنه بالولد والإخوة، وليس هنا ولد ولا إخوة).

ثم يُقسم نصيب الجد والأخت بينهما أربعة على ثلاثة) يبقى يُقسم نصيب الأخت والجد بينهما أربعة على ثلاثة، (لأنها إنما تستحق معه بحكم المقاسمة، وإنما أُعيل لها لئلا تسقط، وليس في الفريضة من يُسقطها، ولم يُعصها الجد ابتداءً، لأنه ليس بعصبة مع هؤلاء، بل يفرض له. ولو كان مكانها أخ لسقط؛ لأنه عصبة بنفسه، والأربعة لا تنقسم على الثلاثة، وتباينها. فاضرب الثلاثة في المسألة بعولها تسعة.

فتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة، وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد ثمانية، ويعاها بها)، يعاها بمعنى: يُلغز، (فيقال: أربعة ورثوا مال ميت، أخذ أحدهم ثلثه، والثاني ثلث الباقي، والثالث ثلث باقي الباقي، والرابع الباقي).

### يقول الشيخ محمد بن حسين الرحي:

والأخت لا فرض مع الجد لها في ما عدا مسألة كلهما  
زوج وأم، وهما تمامهما فاعلم، فخير أمة علامها

الرحمية عبارة عن: أخت، وجد، من أربعة أطراف، أخت وجد، وزوج، وأم، هذه الأكرية. **يقول:**

والأخت لا فرض مع الجد لها في ما عدا مسألة كملها  
زوج وأم وهما تمامها فعلم خير أمة علامها  
تُعرف يا صاح الأكرية وهي بأن تعرفها حرية  
فيفرض النصف لها والسدس له حتى تعول بالفروض الجملة  
ثم يعدودان إلى المقاسمة كما مضى - فاحفظه واشكر ناظمه  
جزاه الله خيرًا، ورحمه الله رحمة واسعة.

**الأكرية عبارة عن أربعة أطراف:** زوج، وأم، وجد، وأخت.

نحلها مرتين، نحلها صواب، ونحلها خطأ.

عندنا: زوج، وأم، وجد، وأخت.

**الزوج** يأخذ النصف.

**الأم** تأخذ الثلث، لعدم وجود الفرع الوارث. الأم لها الثلث، تحجب من الثلث إلى السدس: إذا كان جمع من الإخوة، أو ابن، أو ابن ابن.

**الجد** يأخذ السدس، ولا ينزل عنه بجال.

**الأخت** تأخذ النصف.

عندنا في المسألة: نصف، وثلث، وسدس، **مخرج** من ستة.

نصف الستة ثلاثة، ثلث الستة اثنين، سدس الستة واحد. نصف الستة ثلاثة.

المسألة عالت، ولا عول، البسط أصبح أكبر من المقام، وهذا لن يصح، ماذا نفعل؟ نلغي الستة، ونجعلها تسعة.



تفتح شباك آخر، الأخت مع الجد، الجد أخذ واحد من ستة، والأخت أخذت ثلاثة من ستة، مجموع الاثنين أربعة، ويحصل بينهم مقاسمة، مجموعهم من أربعة، والجد سيأخذ سهمين، الأخت تأخذ سهم واحد، كم سهم؟ ثلاثة.

نضرب المسألة كلها في ثلاثة.

ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين، ثلاثة في ثلاثة بتسعة، اثنين في ثلاثة بستة، ثلاثة في أربعة باثني عشر، الاثنى عشر هذه مقاسمة على الجد وعلى الأخت.

نفتح خانة ثانية، ويمكن نستغنى عن الشباك الثاني، لكن أنا أعمله لك لأوضح لك.

هنا الأم تأخذ السدس، والزوج يأخذ تسعة من سبعة وعشرين، الجد يأخذ سهمين، هذه الاثنى عشر نقسمها عبارة عن ثلاثة أربع.

الجد يأخذ ثمانية، والأخت تأخذ أربعة من اثنا عشر، وهي مجموع الاثنى عشر الذي سيكون بينهم مقاسمة.

هنا سهمين، يأخذ مناصفة، والأخت تأخذ سهم واحد، مجموعهم ثلاثة.

لكي نرفع الكسر، نضرب المسألة كلها في ثلاثة، وتكون في الصورة التي أمامكم.

هنا الاثنين مع بعض، واحد وثلاثة مجموعهم أربعة، يكونوا بين الأخت والجد، لكن هو له سهمين، وهي سهم واحد، للذكر مثل حظ الأنثيين.

نضرب المسألة كلها في ثلاثة، نضرب العمود كله في ثلاثة.

ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين، ثلاثة في ثلاثة بتسعة، ثلاثة في اثنين بستة، ثلاثة في أربعة وهو مجموع الجد مع الأخت، يبقى اثنا عشر.

ثم نعود مرة ثانية نقسم الاثنى عشر على الجد والأخت، الاثنى عشر- سهمين للجد يأخذ ثمانية من اثنا عشر، والأخت أربعة.

**الزوج** يأخذ الثلث. الستة هذه عبارة عن ثلث الباقي، ثلث الباقي بعد فرض الزوج. يتبقى من السبعة وعشرين بعد فرض الزوج ثمانية عشر. هذا ثلث الباقي.

**الجد** يأخذ الباقي، **والأخت** تأخذ ثلث باقي الباقي.

هذه هي الأكدرية، أهم شيء أن الجد أعلى من الأخت، سنحلها على الطريقة الخطأ، أهم شيء أن الجد لا يقل عن السدس، هنا أخذ ثمانية، لا يقل عن السدس.

فيه حل ثاني الذي عمل إشكال، نحلها على الطريقة الثانية، لو حلينا المسألة على الطريقة العادية التي نحل بها، الجد هنا سينقص عن السدس، وعندكم يقول: **(ولا ينقص الجد عن السدس بحال من الأحوال).**

**الحل الخطأ:** زوج، وأم، وأخت.

**الزوج:** يأخذ النصف.

**والأم:** تأخذ الثلث.

**الجد مع الأخت:** ماذا كان يفعل في البداية، الاثنين يأخذوا عصبه، لو نحن حليناها على هذه الصورة، المخرج من ستة، نصف السدس ثلاثة، ثلث الستة اثنين، كم بقي؟ واحد، هذا الواحد ينقسم عليهم الاثنين، الجد يأخذ منه سهمين، والأخت تأخذ سهم، طبقاً واحد على اثنين ففي المسألة كسر، طالما أن في المسألة كسر، فلا بد أن نرفع الكسر، لما نرفع الكسر- نضرب في عددهم، نضربهم في ثلاثة.

ثلاثة في ستة بثمانية عشر، ثلاثة في ثلاثة بتسعة، ثلاثة في اثنين بستة، كم بقي؟ ثلاثة، هذه الثلاثة ستقسم على الاثنين، الجد يأخذ منها اثنين، والأخت تأخذ واحد.

هنا الجد أخذ اثنين من ثمانية عشر، يعني تسعة التسع، التسع أقل من السدس، والجد لا ينزل بحال من الأحوال عن السدس، لأنها هي التي كدرت على زيد، وهذا الحل خطأ، ولجأنا إلى الحل الثاني.

قال:

والأخت لا فرض مع الجد لها في ما عدا مسألة كلهما  
زوج وأم، وهما تمامها فاعلم، فخير أمة علامها  
تُعرف يا صاح الأكرية وهي بأن تعرفها حريّة  
فيفرض النصف لها والسدس له حتى تعول بالفروض الجملة  
ثم يعودان إلى المقاسمة كما مضى - فاحفظه واشكر ناظمه  
"ثم يعودان إلى المقاسمة"، ما الذي يعودان للمقاسمة؟ الجد والأخت، هو يفرض للأخت،  
يعطيها نصفها، ثم تقسم الأخت مع الجد، هذا معنى "ثم يعودان إلى المقاسمة".

### صورة ثانية تسمى المعادة، يقول:

وإذا اجتمع مع الشقيق ولد الأب عده على الجد إن احتاج لعه  
ثم يأخذ الشقيق ما حصل لولد الأب إلا أن يكون الشقيق أختا واحدة  
فتأخذ تمام النصف وما فضل فهو لولد الأب  
يقول: (إذا اجتمع مع الشقيق ولد الأب عده على الجد إن احتاج لعه لأن الجد والد، فإذا  
حجبه أخوان وارثان جاز أن يحجبه أخ وارث، وأخ غير وارث كالأم، ولأن ولد الأب  
يحجبونه نقصانًا إذا انفردوا فكذاك مع غيرهم كالأم، بخلاف ولد الأم).

نحن قلنا الجد مع الإخوة، على مذهب زيد يرث ويدخل معهم كأخ من الإخوة، لكن أي  
إخوة؟ قسمين: إما الإخوة الأشقاء، أو الإخوة لأب، أما الإخوة لأم فهم محبوبون بالجد.

يقول: (بخلاف ولد الأم) ولد الأم هو الإخوة لأم، (فإن الجد يحجبهم بلا خلاف، فمن مات  
عن جد وأخ لأبوين وأخ لأب، فللجد منه الثلث).

**هذه الصورة عبارة عن:** من مات عن جد وأخ لأبوين، وأخ لأب، فللجد منه الثلث، إذن المسألة عبارة عن: جد، وأخ شقيق، وأخ لأب، الجد هنا يأخذ كم نصيبه؟ يأخذ سهم، الأخ الشقيق يأخذ الباقي تعصيباً، الأخ لأب محبوب. طبقاً توضح أكثر عندما نحلها.

(ثم يأخذ الشقيق ما حصل لولد الأب؛ لأنه أقوى تعصيباً منه، فلا يرث معه شيئاً، كما لو انقردا عن الجد، فإن استغنى عن المعادة كجد وأخوين لأبوين وأخ فأكثر لأب، فلا معادة لأنه لا فائدة فيها)، يعني لن نعد الإخوة على الجد، لما نعد الإخوة على الجد سننقص نصيب الجد، لكن في هذه الصورة، يقول: (فإن استغنى عن المعادة) ممكن لا تعد، مثل: جد وأخوين لأب، وأخ فأكثر لأب، فلا معادة، لأنه لا فائدة فيه.

إلا في حالة واحدة: (إلا أن يكون الشقيق أخاً واحدة فتأخذ تمام النصف لأنه لا يمكن أن تُراد عليه مع عصبه، ويأخذ الجد الأحظ له على ما تقدم).

نحن قلنا الجد له حالتان، والحالتان يتفرعوا إلى خمسة أحوال:

### **حالتان:**

إما جد مع صاحب فرض.

أو جد ليس معه صاحب فرض.

الجد الذي معه صاحب فرض، له كم حالة؟ له ثلاث حالات:

### **الحالة الأولى مع صاحب الفرض له:**

المقاسمة.      ثلث الباقي.      سدس الجميع.

ليس معه صاحب فرض حالتان:

### **الحالة الأولى: مقاسمة.**

### **الحالة الثانية: أو ثلث الباقي.**

هنا يقول: (إلا أن يكون الشقيق أخًا واحدة فتأخذ تمام النصف لأنه لا يمكن أن تزداد عليه مع عصبه، ويأخذ الجد الأحظ له على ما تقدم. وما فضل فهو لولد الأب واحدًا كان أو أكثر).

هذه يسميها العلماء: صور الزيديات الأربعة، منسوبة لزيد  $\pi$ ، الزيديات الأربعة، العشرينية، والتسعينية، والمختصرة، والعشرية، هي مسائل صعبة، لكن تحتاج إلى تفكير. (فمن صور ذلك الزيديات الأربع: المنسوبات إلى زيد بن ثابت  $\pi$ .)

1-(الأولى: العشرية) العشرية معناها: المخرج أو العامل المشترك يكون عشرة، العشرينية العامل المشترك عشرين، التسعينية، العامل المشترك تسعين.

(يقول: العشرية، وهي: جد، وشقيقة، وأخ لأب) لاحظ أن الشقيقة لازم تكون في الكل، الشقيقة مع الجد أصل في الصور الأربعة.

ما المقصد من الزيديات؟

لكي تفهم الزيديات.

إن أعطى الإنسان الجد نصيبه، والذي لا ينقص عن السدس بحال من الأحوال، أو أخوات، يبقى أعطيه نصيبه، والأخوات سواء أخوات أو أخ لأب، أو أخ وأخت، أو غير ذلك، وبعد ذلك كله أعطي الأخت فرضها، والأخ لأب أعطيه الباقي.

هنا يقول: (عبارة عن جد، وشقيقة، وأخ لأب، أصلها عدد رؤوسهم) يبقى ستحل بطريقة ثانية، بطريقة غير التي نحلها.

نجعل المخرج عدد الرؤوس الذي يذكره هنا، عندك جد، وشقيقة، وأخ لأب. كم الرؤوس؟

خمس، الجد بسهمين، الشقيقة بسهم، الأخ لأب سهمين، فمجموعهم خمسة.

(رؤوسهم خمسة: للجد سهران، وللأخت النصف: سهران ونصف، والباقي للأخ. فتنكسر- على النصف، فاضرب مخرجه اثنين في خمسة، فتصح من عشرة، للجد أربعة، وللشقيقة خمسة، وللأخ للأب واحد).

نقرأ المعادة من الرحبية، قال:

إلا مع الأم فلا يجبهها      بل ثلث المال لها يصحبها  
واحسب بني الأب لدى الأعداد      وارفض بني الأم مع الأجداد  
واحكم على الإخوة بعد العد      حكمك فيهم عند فقد الجد  
وأسقط بني الإخوة بالأجداد      حكماً بعدل ظاهر الإرشاد

هذه المسألة الأولى العشرية.

قال: (العشرية هي: جد، وشقيقة، وأخ لأب، أصلها عدد رؤوسهم خمسة: للجد سهران، وللأخت النصف: سهران ونصف، والباقي للأخ. فتنكسر- على النصف، فاضرب مخرجه اثنين في خمسة، فتصح من عشرة، للجد أربعة، وللشقيقة خمسة، وللأخ للأب واحد).

مسألة: شقيقة، وجد، وأخ لأب.

الشقيقة تأخذ النصف.

الجد مع الأخ لأب يأخذكم؟ الجد معه إخوة، يدخل معهم مقاسمة.

الأخ لأب يأخذ الباقي تعصيباً.

هنا سأجعل المخرج اثنين، لكن المسألة ستكبر، وفي النهاية سأرجع أعد على حسب الرؤوس.

إذن ستحل بطريقة ثانية، نجعل المخرج هذا عدد الرؤوس، الشقيقة بواحد، الجد اثنين، الأخ لأب باثنين.



**الشقيقة** النصف تأخذ اثنين ونصف.

**الجد** يأخذ اثنين.

**الباقى** نصف، يوجد كسر في المسألة، أضرب المسألة في اثنين.

اثنين في خمسة بعشرة، والاثنين في اثنين ونصف بخمسة، الباقي للأخ لأب واحد.

أنا هنا في هذه المسألة العشرية من ضمن الزيديات، أجل المخرج عدد الرؤوس، هذه العشرية، لأن نهاية المسألة من عشرة.

**فيه مسألة ثانية تسمى العشرينية.**

2- **(العشرينية)**، وهي: جد، وشقيقة، وأختان لأب كالتى قبلها، إلا أنه يبقى للأختين للأب نصف، لكل واحدة ربع، فتضرب مخرجه أربعة في خمسة = عشرين، ومنها تصح للجد ثمانية، وللشقيقة عشرة، ولكل أخت لأب واحد).

**مسألة: شقيقة، وجد وأختان لأب.**

هنا عدد الرؤوس خمسة، نصف خمسة اثنين ونصف.

**الجد** يأخذ اثنين.

**الباقى** نصف، يوجد كسر في المسألة، أضرب المسألة في أربعة.

**لما أخذ اثنين؟**

نحن نعطيه الأخط، الأزيد، فهو سيأخذ اثنين، الأخ لأب هذا يأخذ الباقي، فلا يصح أن نقسم معه، فسيأخذ الباقي، فلن يصح أن نقسم معه، فهذا نعطيه النصف، لما تجمعها، اثنين ونصف، واثنين، بقي نصف يأخذه الأختين لأب.

نضرب المسألة كلها في أربعة.

أربعة في خمسة بعشرين، أربعة في اثنين ونصف عشرة، والأربعة في اثنين بثمانية.  
نرى المسألة الأصعب قليلاً، وهي مختصرة زيد.

3-يقول: (مختصرة زيد، وهي: أم، وجد، وشقيقة، وأخ، وأخت لأب).

تلاحظ في الصور الأربعة ما الموجود ثابت ؟

شقيقة هذه الأصل، الجد معها، لكن هنا زاد شيئاً، الأم، ما معنى أم ؟ يعني صاحب فرض،  
وضع لي صاحب فرض.

(أم، وجد، وشقيقة، وأخ، وأخت لأب، لأن زيداً صحها من مائة وثمانية، وردها  
بالاختصار إلى أربعة وخمسين. أصلها ستة: للأم واحد، يبقى خمسة، للجد والإخوة على  
سنة تباينها، فاضرب الستة في أصل المسألة تبلغ ستة وثلاثين: للأم سدسها ستة، وللجد  
عشرة، وللأخت الشقيقة ثمانية عشر يبقى سهمان: للأخ، والأخت للأب على ثلاثة تباينها،  
فاضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانية، للأم ثمانية عشر، وللجد ثلاثون، وللشقيقة  
أربعة وخمسون، وللأخ لأب أربعة، ولأخته سهمان، والأنصباء كلها متوافقة بالنصف)  
تذكرون لما قلنا فيه شيء اسمه توافق بالنصف، وتوافق بالثلث، وفيه تباين، وفيه تداخل،  
هنا معناها (كلها متوافقة بالنصف) أي كلها تقبل القسمة على اثنين.

قال: (فترد المسألة لنصفها، ونصيب كل وارث لنصفه، فترجع لأربعة وخمسين. ولو اعتبرت  
للجد فيها ثلث الباقي لصحت ابتداءً من أربعة وخمسين).

ونحن سنحلها بطريقة أربعة وخمسين هذه، هي لها ثلاثة حلول، سنحلها على الطريقة  
الأخيرة.

كم رأس هنا؟

مختصرة زيد:

أم، وجد، وشقيقة، وأخ لأب، وأخت لأب.

هنا **الأم** تأخذ السدس، الأم هنا حجت حجب نقصان.

**الجد** هنا له كم حالة؟ معه صاحب فرض أم لا؟ معه، الجد مع صاحب الفرض له كم حالة؟ ثلاثة أحوال، هم: ثلث الباقي، أو مقاسمة، أو سدس الجميع، هنا الأخط له يستوي معه المقاسمة مع ثلث الباقي، الاثنين يستوي مع بعض.

**الجد** يأخذ ثلث الباقي.

**الشقيقة** تأخذ نصف الجميع.

**الأخ لأب والأخت لأب** يأخذوا الباقي تعصيباً.

عندنا المسألة فيها سدس، وثلث، ونصف. **المخرج** من ستة.

سدس الستة واحد، ثلث الستة اثنين.

**الأخت الشقيقة** نصف الجميع، ثلاثة.

الباقي ثلث، الأخ لأب والأخت لأب، يدخلوا الاثنين عبارة عن للذكر مثل حظ الأنثيين، يعني هذا سيأخذ سهمين، وهذه ستأخذ سهم.

إذن نضرب المسألة كلها في ثلاثة لكي نرفع الكسر.

ثلاثة في ستة بثمانية عشر، ثلاثة في واحد بثلاثة، هنا ثلث الباقي خمسة على ثلاثة، يبقى خمسة.

النصف ثلاثة في ثلاثة بتسعة، أصبحت سبعة عشر. يتبقى واحد، واحد على ثلاثة، فالمسألة فيها كسر، فترفع الكسر مرة ثانية، تضرب في ثلاثة مرة ثانية، تفتح عمود وتضرب في ثلاثة.

ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين، ثلاثة في ثلاثة بتسعة، ثلاثة في خمسة بخمسة عشر، ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين. اجمعهم، يتبقى ثلاثة. للأخ لأب سهمين، وللأخت سهم واحد.

هذه مختصرة زيد، ولها حلين أيضًا، أصعب من هذا.

**4- (تسعينية زيد):** وهي: أم، وجد، وشقيقة، وأخوان، وأخت لأب للأم السدس ثلاثة من ثمانية عشر، وللجد ثلث الباقي: خمسة، وللشقيقة النصف: تسعة، يبقى لأولاد الأب واحد على خمسة لا يصح، فاضرب خمسة في ثمانية عشر تبلغ تسعين: للأم خمسة عشر، وللجد خمسة وعشرون، وللشقيقة خمسة وأربعون، ولأولاد الأب خمسة، لأنتاهم واحد، ولكل ذكر اثنان).

**التسعينية عبارة عن:** أم، وجد، وشقيقة، وأخوان لأب، وأخت لأب.

**الأم** تأخذ السدس؛ لوجود جمع من الإخوة، حجب نقصان.

**الجد** يأخذ ثلث الباقي، لأنه يوجد صاحب فرض، فالأحظ له ثلث الباقي.

**الشقيقة** تأخذ النصف.

**الأخوين لأب، والأخت لأب** يأخذوا الباقي تعصيًا.

المسألة فيها: سدس، وثلث، ونصف، **فالمخرج** من ستة.

سدس الستة واحد، ثلث الباقي، نفس الصورة الماضية، ثلث الباقي، خمسة على ثلاثة.

نصف الشقيقة نصف الستة ثلاثة، يبقى للأخوين لأب ثلث، هذا الثلث يُقسم عليهم الاثنين تعصيًا.

هذا الثلث يأخذه الأخوين لأب، والأخت لأب، كم رأس؟ ثلاثة، فنضرب المسألة في ثلاثة، لكي نرفع الكسر، ثلاثة في ستة بثمانية عشر، والثلاثة في واحد بثلاثة، ثلث الباقي خمسة، والثلاثة في ثلاثة بتسعة، يتبقى واحد، هنا الواحد يأخذه سهمين وسهم.

لاحظ هنا في المسألة أخوين لأب، كل واحد له سهمين، وعندك أخت سهم أيضًا، يبقى خمسة، فنضرب المسألة كلها في خمسة.

خمسة في ثمانية عشر بتسعين، وثلاثة في خمسة بخمسة عشر، وخمسة في خمسة، بخمسة وعشرين، وخمسة في تسعة بخمسة وأربعين.

يتبقى خمسة، هذه الخمسة يتوزعوا سهام، للذكر مثل حظ الأنثيين، الأخوين لأب يأخذوا أربعة، والأخ لأب يأخذ واحد، والحمد لله رب العالمين.

### باب الحجب

باب مهم ومن أهم أبواب الموارث، بل يحرم ولا يجوز لمن لا يعلمه أن يفتي بالموارث، باب يسمى باب الحجب، من يجب من؟

**يقول في الرحبية العلامة محمد بن حسين الرحي:**

والجد محبوب عن الميراث      بالأب في أحواله الثلاث  
إذن من الذي يجب الجد؟ إنسان توفي ترك أب وجد، فلا ميراث للجد.

في أحواله الثلاثة، ما أحوال الجد الثلاثة التي ذكرناها؟ بالأب في أحواله الثلاثة، أحوال الأب الثلاثة. الأب يرث بالفرض ويرث بالتعصيب، ويرث بالفرض والتعصيب، هذه أحواله الثلاثة.

وتسقط الجدات من كل جهة      بالأم فافهمه وقس ما أشبهه  
وهكذا ابن الابن بالابن      فلا تبغ عن الحكم الصحيح معدلا

مسألة فيها ابن ابن وابن، فالابن يحجب الابن ابن، الأقرب يحجب الأبعد.

وهكذا ابن الابن بالابن فلا تبغ عن الحكم الصحيح معدلا  
وتسقط الإخوة بالبنينا وبالأب الأدنى كما روينا  
تسقط الإخوة بالبنينا، وبالأب الأدنى، الأب الأدنى هو الذي يُدلي للميت مباشرة، وهو  
الأب، يبقى الجد لا؛ لأن الجد يدخل معهم.

يقول: "وتسقط الإخوة بالبنينا، وبالأب الأدنى" يبقى مسألة فيها إخوة، وفيها أب، فلا  
ميراث للإخوة، يبقى الإخوة محجوبون بالأب، لكن مسألة فيها جد وفيها إخوة، فالجد يدخل  
معهن مقاسمة على مذهب زيد، وهذا الذي اخترناه في الشرح.

وتسقط الإخوة بالبنينا وبالأب الأدنى كما روينا  
أو ببني البنينا كيف كانوا سيات فيهم الجمع والوحدان  
ويفضل ابن الأم بالإسقاط بالجد فافهمه على احتياط  
ابن الأم: هو الأخ لأم.

وبالبنات وبنات الابن جمعاً ووحداً فقل لي زني  
ثم بنات الابن يسقطن متى هذا البنات الثلثين يا فتى  
مسألة فيها بنات، وفيها بنات ابن، البنات الصلبية يحجبوا بنات الابن.

إلا إذا عصبن الزكـر من ولد الابن على ما ذكر  
فيه ولد يسمى الولد المبارك، وفيه ولد يسمى الولد المشئوم، فيه ولد مبارك يعصب فتأخذ  
ميراثها، وفيه ولد مشئوم، لو موجود لا تأخذ الميراث.

ومثلهن الأخوات اللاتي يدلن بالقرب من الجهات  
إذا أخذن فرضهن وأفيها أسقطن أولاد الأب البواكيا  
وإن يكن أخ لهن حاضراً عصبن باطناً وظاهراً



وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب  
هذا باب الحجب.

الشيخ مرعي كعادته جزاه الله خير- دخل في باب الحجب بدون تعريف، الحجب عبارة  
ماذا؟

**الحجب في اللغة:** بمعنى المنع، لذلك البواب يسمى حاجب، لأنه يمنع الدخول والخروج.  
مأخوذ من الحجاب، ومنه الحاجب؛ لأنه يمنع من يريد الدخول.  
**اصطلاحًا:** منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية.

**الحجب ضربان:** حجب نقصان، وحجب حرمان.

**حجب نقصان** صاحب الفرض معه واحد ثاني، فيحجبه نقصان، إذا كان الزوج معه أولاد،  
إذا كان الزوجة معها أولاد، هذا يحجب من الربع إلى الثمن، هذا حجب نقصان.  
يقول الشيخ مرعي: (وهو باب عظيم. ويحرم على من لم يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض.  
اعلم أن الحجب بالوصف كالقتل والرق واختلاف الدين).

**الحجب بالوصف** يعني هذا الشخص موصوف بوصف معين، ما الوصف الذي فيه؟ إما أنه  
قتل، فليس له ميراث، حجب بالوصف، (كالقتل والرق)، إنسان عبد وليس حر،  
(واختلاف الدين) كافر يرث مسلم.

(يتأتى دخوله على جميع الورثة).

والحجب بالشخص) إذن فيه حجب بالوصف، وحجب بالشخص (والحجب بالشخص  
نقصانًا كذلك يتأتى دخوله على جميع الورثة، كحجب الزوج من النصف إلى الربع) متى  
يُحجب الزوج من النصف إلى الربع؟ إذا كان فيه أولاد.

(والزوجة من الربع إلى الثمن) إذا كان فيه أولاد.

(وحرمانًا فلا يدخل على خمسة: الزوجين، والأبوين، والولد ذكراً كان أو أنثى إجماعاً، لأنهم يدلون إلى الميت بغير واسطة، فهم أقوى الورثة).

نكتفي بهذا القدر، ونكمل في المرة القادمة.

سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

انتهى الدرس العاشر أختكم أم محمد الظن.

## الدرس الحادي عشر

### تابع: باب الحجب - باب العصابات.

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ثم أما بعد: باب الحجب، يقول في الرحبية:

والجد محبوب عن الميراث	بالأب في أحواله الثلاث
وتسقط الجدات من كل جهة	بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وهكذا ابن الابن بالابن فلا	تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً
وتسقط الإخوة بالبنينا	وبالأب الأدنى كما روينا
أو بني البنين كيف كانوا	سيان فيه الجمع والوحدان
ويفضل ابن الأم بالإسقاط	بالجد فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن	جمعاً ووحداناً فقل لي زدني
ثم بنات الابن يسقطن متى	حاز البنات الثلثين يا فتى

إلا إذا عصم الزكـــــر  
ومثلهن الأخوات اللاتي  
إذا أخذن فرضهن وافياً  
وإن يكن أخ لهن حاضراً  
وليس ابن الأخ بالمعصب  
من ولد الابن على ما ذكروا  
يدلين بالقرب من الجهات  
أسقطن أولاد الأب البواكيا  
عصم بطناً وظاهراً  
من مثله أو فوقه في النسب  
هذا متن الرحبية، الذي فيه الحجب.

والجد محبوب عن الميراث      بالأب في أحواله الثلاث  
الأحوال الثلاث عبارة عن ماذا؟

يرث بالفرض، أو يرث بالتعصيب، أو يرث بالفرض والتعصيب.  
**الجد مع الأب له أحوال ثلاثة:** يرث بالفرض فقط، أو بالفرض والتعصيب، أو بالتعصيب فقط.  
الفرض بالتعصيب سيكون مثل الأب مثلاً مع البنت أو البنات.  
وتسقط الجدات من كل جهة      بالأم فافهمه وقس ما أشبهه  
فيه أم فالجدة تسقط.

وهكذا ابن الابن بالابن فلا      تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً  
فيه ابن ابن وفيه ابن، ابن الابن يسقط بالابن.  
وتسقط الإخوة بالبنين      وبالأب الأدنى كما روينا  
الأب الأدنى هو الأب مباشرة، وليس الجد.  
وتسقط الإخوة بالبنين، وبالأب الأدنى، يبقى فيه أب وفيه إخوة، فالأب يُسقط الإخوة.

فيه أب، وفيه إخوة، فليس هناك ميراث للإخوة مع الأب، لكن فيه جد وفيه إخوة فله ميراث.

أو ببني البنين كيف كانوا سيان فيه الجمع والوحدان

ويفضل ابن الأم بالإسقاط بالجد فافهمه على احتياط  
ابن الأم هو الأخ لأم.

وبالبنات وبنات الابن جمعاً ووحداناً فقل لي زدني  
ثم بنات الابن يسقطن متى حاز البنات الثلثين يا فتى  
إلا إذا عصهن الذكر من ولد الابن على ما ذكروا  
"إلا" هذا استثناء من الأول.

"إذا عصهن الذكر" فيه مسائل سنأخذها اسمها الولد المبارك، غير موجود البنات لا تأخذ،  
موجود يأخذوا.

إلا إذا عصهن الذكر من ولد الابن على ما ذكروا  
مثلاً لو إنسان توفي، وترك بنتين، سيكون لهما الثلثان، وهو فرضهن، والباقي رد، فيه  
مسألة اسمها فرض ورد، إنسان توفي وترك بنتين، يأخذوا الثلثين، هذا فرضهم، والباقي  
سيكون رداً عليه، لا يوجد غيرهم، يبقى فرض ورد.

ولو ترك بنتاً وبنت ابن، إنسان توفي وترك بنتاً وبنت ابن.

البنت سيكون لها النصف، وبنت الابن سترث السدس تكملة الثلثين، وأيضاً باقي المال  
سيكون رد معهم.

لو كانوا بنتين، وبنت ابن، سيكون لهم الثلثين.

إلا إذا عصمهم الذكر	من ولد الابن على ما ذكروا
---------------------	---------------------------

ومثلهن الأخوات اللاتي إذا أخذن فرضهن وافيأ وإن يكن أخ لهن حاضراً وليس ابن الأخ بالمعصب

يدلين بالقرب من الجهات أسقطن أولاد الأب البواكيأ عصمهن باطنياً وظاهراً من مثله أو فوقه في النسب

كنا قدمنا لغة واصطلاحاً الحجب، هذا باب عظيم، وباب مهم، حاولوا أن تفهموه، الحجب في اللغة بمعنى المنع، مأخوذ من الحجاب، ومنه الحاجب.

وفي الاصطلاح: منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية، أو من أوفر حظيه.

هذا المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي.

يقول في المنار: (باب الحجب):

وهو باب عظيم. ويحرم على من لم يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض، ليس بسهولة، حتى لو أنت درست موارد، ليس بسهولة أن تفتي في الموارد، نحن درسناها من سنين، ومع ذلك يختلط علينا، وغالباً لا أفتي في الموارد، لا يكون عندك جرأة على الله تبارك وتعالى - ، فتسأل وتحاسب أمام الله عز وجل، وتقف بين يدي الله تبارك وتعالى.

(ويحرم على من لم يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض.

اعلم أن الحجب بالوصف) الحجب نوعان: حجب بوصف، وحجب بشخص.

الحجب بالوصف، يعني فيه وصف قام بهذا الشخص منعه من الميراث، وهي الثلاثة: "ويمنع الشخص من الميراث، واحدة من ثلاث: قتل، ورق، واختلاف الدين".

(اعلم أن الحجب بالوصف كالقتل والرق واختلاف الدين.

يتأتى دخوله على جميع الورثة.

والحجب بالشخص نقصاناً وحرماناً) فيه شيء اسمه حجب بالشخص، الابن موجود، يحرم ابن الابن، الأب موجود، يحجب الجد وهكذا.

(والحجب بالشخص نقصاناً وحرماناً)، يبقى فيه حجب نقصان، وحجب حرمان.

(والحجب بالشخص نقصاناً وحرماناً كذلك يتأتى دخوله على جميع الورثة، كحجب الزوج من النصف إلى الربع، والزوجة من الربع إلى الثمن، ونحوه مما تقدم.

وحرماناً فلا يدخل على خمسة: الزوجين، والأبوين، والولد ذكراً كان أو أنثى إجماعاً). الزوجين: الزوج والزوجة الاثنان، الأبوين: الأب والأم، والولد هو خامسهم.

(لأنهم يدلون إلى الميت بغير واسطة، فهم أقوى الورثة.

وأن الجد يسقط بالأب حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من الصحابة ومن بعدهم.

وكل جد أبعد بجد أقرب) الجد الأقرب يحجب الجد الأبعد، (لإدلائه به، ولقربه.

وإن الجدة مطلقاً من قبل الأم أو الأب.

تسقط بالأم) هذا اختيار الشيخ مرعي من الحنابلة، وإلا المسألة فيها خلاف كبير بين أهل العلم.

(وإن الجدة مطلقاً من قبل الأم أو الأب، تسقط بالأم) وهذا الذي نرجحه، لكن فيها خلاف.

(وإن الجدة مطلقاً من قبل الأم أو الأب تسقط بالأب؛ لأن الجدات يرثن بالولادة، فالأم أولى منهن بمباشرتها الولادة.

وكل جدة بعدى بجدة قربي لأن الجدات أمهات يرثن ميراثاً واحداً من جهة واحدة، فإذا اجتمعن فال ميراث لأقربهن، كالأباء والأبناء والإخوة.

ولا يحجب الأب أمه أو أم أبيه كالعلم. روي عن عمر وابن مسعود وأبي موسى وعمران بن حصين وأبي الطفيل، لحديث ابن مسعود: «أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه



وسلم، السدس أم أب مع ابنها وابنها حي» رواه الترمذي. ورواه سعيد بلفظ: «أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها»، إسناده ضعيف، لكن يُعمل به.

(ولأن الجدات يرثن ميراث الأم لا ميراث الأب، فلا يحجب به، كأمهات الأم. وكذا الجد لا يحجب أم نفسه.

وإن كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب ولو لم يدل به لقربه.

وتسقط الإخوة الأشقاء باثنين: بالابن وإن نزل، وبالأب الأقرب حكاه ابن المنذر إجماعاً، لأن الله تعالى- جعل إرثهم في الكلالة، وهي: اسم لمن عدا الوالد والولد) الكلالة عبارة عن: إنسان توفي لم يترك لا ولد، ولا والد.

(والإخوة للأب يسقطون بالابن وابنه، وبالأب.

وبالأخ الشقيق أيضاً لقوته بزيادة القرب، لحديث علي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم، قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات») بني العلات يعني من الأمهات الضرائر.

(«يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه» رواه أحمد والترمذي من رواية الحارث عن علي.

ويسقط ولد الأب أيضاً بالأخت الشقيقة إذا صار عصبة مع البنت، أو بنت الابن، لأنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق).

ويسقط ولد الأب أيضاً بالأخت الشقيقة إذا صار عصبة مع البنت، أو بنت الابن، سنرى إن شاء الله- لو ربنا قدر وأخذنا اليوم، سنأخذ العصبة، فيه عاصب لنفسه، وعاصب بغيره، وعاصب مع غيره، هنا يقول: (ويسقط ولد الأب أيضاً بالأخت الشقيقة إذا صار عصبة مع البنت، أو بنت الابن، لأنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق.

وبنو الإخوة يسقطون حتى بالجد أبي الأب وإن علا بلا خلاف، لأنه أقرب منهم.

الأعمام يسقطون حتى بني الإخوة وإن نزلوا لأن جتهم أقرب:

والأخ للأم يسقط باثنين:

بفرع الميت مطلقاً ذكراً كانوا أو إناثاً، وإن نزلوا.

وبأصوله الذكور وأن علواً).

هذا الأخ لأم يسقط بفرع الميت، مثلاً نقول: إنسان توفي وترك ابن وابن ابن، وترك أخ لأم، توفي وترك ابن وابن ابن، وترك أخ لأم، الذي يرث الفرع الوارث، والأخ لأم يسقط، هذا معنى كلامه: (والأخ لأم يسقط باثنين: بفرع الميت مطلقاً، وبأصوله).

الفروع هي الأبناء، والأصول هي الآباء والأجداد.

قال: (وبأصوله الذكور وإن علواً) نقول مثلاً: الأب والجدة هؤلاء أصول، الأب والجدة يسقطان الأخ لأم، (لأن الله تعالى شرط في إرث الإخوة لأم الكلاله) ربنا شرط لكي يرثوا الإخوة لأم، لا بد يكون لا فيه ولد، ولا والد (لأن الله تعالى شرط في إرث الإخوة لأم الكلاله).

(وهي في قول الجمهور: من لم يخلف ولداً، ولا والداً) والولد يشمل الذكر والأنثى، الولد هذا اسم جنس، يشمل الذكر والأنثى.

(وولد الابن كذلك، والوالد يشمل الأب والجدة.

وتسقط بنات الابن ببنتي الصلب فأكثر لاستكمال الثلثين، لمفهوم حديث ابن مسعود السابق.

ما لم يكن معهن أي: بنات الابن).

(وتسقط بنات الابن ببنتي الصلب فأكثر) لكن في أي صورة؟ (ما لم يكن معهن أي بنات الابن- من يعصبن من ولد الابن سواء كان إناثاً أو أنثى).

وتسقط الأخوات للأب بالأختين الشقيقتين فأكثر تسقط الأخوات للأب، إخوة لأب من جهة واحدة.

(بالأختين الشقيقتين فأكثر لاستكمال الثلثين.

ما لم يكن معهن أخوهن فيعصبن في الباقي، للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن لا يرث لمانع لا يجب أحداً مطلقاً لا حرماناً، ولا نقصاناً) إنسان أصلاً وجوده كعدمه، من لا يرث لمانع،

(لا يجب أحداً مطلقاً، لا حرماناً ولا نقصاناً، بل وجوده كعدمه، روي عن عمر وعلي، لأنه ليس بوارث كالأجنبي.

إلا الإخوة من حيث هم أشقاء أو لأب أو لأم.

فقد لا يرثون ويحبسون الأم نقصاناً من الثلث إلى السدس، وإن كانوا محجوبين بالأب في أم وأب وإخوة).

هذا الحجب، نأخذ عليه مسائل.

**مسألة:** زوج، وبنت، وأب، وجد.

ننظر في المسألة الأول، فيها فروع وارثة أم لا؟

**الزوج** يأخذ الربع.

**البنت** تأخذ النصف، فرضها.

**الأب** يأخذ السدس، زائد الباقي.

**الجد** هذا ماذا يأخذ؟ هذا محجوب.

المسألة فيها ربع ونصف وسدس، **المخرج** من اثني عشر.

الزوج يأخذ ثلاثة، البنت تأخذ ستة، الأب يأخذ اثنين.

اثنين وستة وثلاثة، إحدى عشر، يتبقى له شيء، زائد واحد. الجد محبوب.

**مسألة:** أم، وبنت، وشقيقة، وجد.

**الأم** تأخذ السدس.

**البنت** تأخذ النصف.

**الشقيقة** تأخذ الباقي.

هنا الشقيقة لا تأخذ السدس، أنت ممكن تقول: تأخذ النصف فرضها، لا أعطيها النص، هي ممكن تأخذ النصف، لكن ليس هنا، لكي تأخذ الشقيقة النصف لابد أن تكون المسألة كلاله، لا ولد ولا والد.

الشقيقة هنا أصلاً فرضها المفترض النصف، لكنها لن تأخذه، لماذا؟ لأن المسألة ليست كلاله، لو كانت كلاله كنا أعطيناها النصف، الكلاله عبارة عن لا ولد ولا والد، إذن المسألة ليست كلاله لوجود البنت فيها.

الشقيقة تأخذ الباقي.

الجد محبوب.

عندنا: نصف وسدس، المخرج من ستة، الأم تأخذ واحد، البنت تأخذ ثلاثة، الشقيقة بقي لها اثنين، الجدة محبوبه.

**مسألة:** زوجة، وأم، وخمس أولاد، وسبع بنات، وابن ابن.

**الزوجة** تأخذ الثمن، لوجود الفرع الوارث.

**الأم** تأخذ السدس، لوجود الفرع الوارث.

الخمس أولاد، والسبع بنات يأخذوا الباقي.

ابن الابن محبوب.

المسألة فيها ثمن، وسدس، المسألة من أربعة وعشرين.

ثمن الأربعة وعشرين ثلاثة، سدس الأربعة وعشرين أربعة، ثلاثة وأربعة سبعة، كم بقي من الأربعة وعشرين؟ بقي سبعة عشر، كيف يقسموا؟ عندنا خمس أولاد وسبع بنات، كيف أقسمها؟

هنا خمسة، وهنا سبعة، هؤلاء يأخذوا سهمين، وهؤلاء واحد، لما أقسم السبعة عشر- عليهم، الاثنان في خمسة بعشرة، واحد في سبعة بسبعة، ابن الابن محبوب.

المقصد لكي تفهموا الحجب، نحن نضع شيء يحجب الآخر، نلحق المسألة بحيث نضع فيها من يحجب الأدنى، الأقرب يحجب الأبعد.

**مسألة:** زوج، وأم، وبنت، وبنت ابن.

**الزوج** يأخذ الربع، **الأم** تأخذ السدس، **البنت** تأخذ فرضها النصف، **بنت الابن** تأخذ السدس تكملة الثلثين، المسألة ستعول أصلاً، تأخذ السدس تكملة الثلثين.

المسألة عندنا فيها ربع، وسدس، ونصف، وسدس، **المخرج** من اثني عشر، ربع الاثنى عشر ثلاثة، سدس الاثنى عشر اثنين، نصف الاثنى عشر ستة، سدس الاثنى عشر اثنين.

ثلاثة واثنين وستة واثنين، مجموعهم ثلاثة عشر، البسط أصبح أكبر من المقام، نلغي الاثنى عشر، ونجعلها ثلاثة عشر، فالزوج يأخذ ثلاثة أسهم من ثلاثة عشرة، والأم تأخذ سهمين من ثلاثة عشر، والبنت تأخذ ست أسهم من ثلاثة عشر، بعدما كانت تأخذ ست أسهم من اثني عشر، وبنت الابن تأخذ سهمين من ثلاثة عشر.

**مسألة:** زوج، وأم، وجد، وابن، وأخ شقيق أو لأب، وأخت شقيقة أو لأب.

الزوج يأخذ الربع.

الأم تأخذ السدس.

الجد يأخذ السدس فرضاً.

الابن يأخذ الباقي.

الأخ الشقيق محبوب.

الأخت الشقيقة محجوبة.

المسألة فيها ربع، وسدس، وسدس، المسألة من اثني عشر، ربع الاثني عشر ثلاثة، وسدس الاثني عشر اثنين، وسدس الاثني عشر اثنين.

عندنا ثلاثة، واثنين، واثنين، مجموعهم سبعة.

الابن يأخذ الباقي.

اثنين، واثنين، وثلاثة سبعة، بقي من الاثني عشر خمسة، يأخذ خمسة.

الأخ الشقيق محبوب، الأخت الشقيقة محجوبة.

مسألة: زوج، وأم، وبنت، وشقيق، وأخ لأم، وأخت لأم.

الزوج يأخذ الربع.

الأم تأخذ السدس.

البنت تأخذ النصف.

الشقيق يأخذ الباقي.

الأخ لأم، والأخت لأم محجوبين. لماذا مع أنهم أصحاب فروض؟



لأن المسألة ليست كلاله، هم أصحاب فروض في الكلاله، لا ولد ولا والد، لكن هنا ليست كلاله، فيحجبوا.

المسألة فيها ربع، وسدس، ونصف، **المخرج** من اثني عشر، ربع الاثني عشر ثلاثة، وسدس الاثني عشر اثنين، ونصف الاثني عشر ستة، مجموعة إحدى عشر، يتبقى واحد، وهذا محجوب، وهذا محجوب.

**مسألة:** زوجة، وأم، وجد، وأخ لأم.

**الزوجة** تأخذ الربع.

**الأم** تأخذ الثلث، لعدم وجود الفرع الوارث، ولا جمع من الإخوة.

**الجد** يأخذ الباقي تعصياً.

**الأخ لأم** محجوب.

هل يستطيع أحد أن يأتي من متن الرحبية على الأخ لأم.

بحث اشرف فضله اشيع الى السقاى لى

ويفضل ابن الأم بالإسقاط بالجد فافهمه على احتياط

ابن الأم هو الأخ لأم، هذا محجوب.

المسألة فيها ربع، وثلث، **المخرج** من اثني عشر، هذا ثلاثة، الأم أربعة، والباقي للجد خمسة، والأخ لأب محجوب.

**مسألة:** زوجة، وبنتين، وابن ابن، وثلاث بنات ابن، وشقيق.

**الزوجة** تأخذ الثمن.

**البنتين** الثلثين فرضاً.

ابن الابن وثلاث بنات الابن، ابن الابن هذا يعصمهم، هذا الابن المبارك، هذا لو لم يكن موجودًا لم يأخذوا، هذا يسميه الفقهاء: الابن المبارك، فيه عكسه الابن المشنوم، سيأتي بعد قليل.

أبن يعصب بنات الابن.

والشقيق محجوب.

المسألة في ثمن، وفيها ثلثين، **المخرج** من أربعة وعشرين، ثمن الأربعة وعشرين بثلاثة، وثلثين الأربعة وعشرين ستة عشر، عندنا ثلاثة وستة عشر، مجموعة تسعة عشر، يتبقى خمسة، لكن هذه الخمسة تقسمها.

ابن الابن يأخذ سهمين، وهؤلاء يأخذوا سهم.

هذا يأخذ اثنين، والبنات تأخذ ثلاثة، والشقيق محجوب.

**مسألة:** زوج، وشقيقة، وأخت لأب، وأخ لأب.

**الزوج** يأخذ النصف.

**الشقيقة** تأخذ النصف.

الأخت لأب، والأخ لأب يأخذوا.. لكن سيعصمها، لن يأخذ شيء، هذا الذي يُسمى الأخ المشنوم.

المسألة من اثنين، هذا يأخذ واحد، وهذا يأخذ واحد، الأخ ماذا عمل مع الأخت؟ لم يجعلها تأخذ شيء، هذا بالنسبة للأخ المشنوم.

انتهينا من الحجب، وأخذنا مسائل عليه، الباب الذي يليه،

**باب العصبات.**

## قال العلامة محمد بن حسين الرحبي -رحمه الله-، باب التعصيب:

وَحُقُّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ      بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجِزٍ مُصِيبٍ  
فَكُلِّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ      مِنْ الْقَرَارَاتِ أَوْ الْمَوَالِي  
أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرْضِ لَهُ      فَهُوَ أَخُو الْعَصُوبَةِ الْمَفْضُلةِ  
كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدِّ الْجَدِّ      وَالْإِبْنِ عِنْدَ قَرِيبِهِ وَالتَّبْعِ  
وَالْأَخِ وَالْإِبْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ      وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ  
وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا      فَكُنْ لِمَا أَذْكَرَهُ سَمِيعًا  
وَمَا لَذِي التَّبْعِ مَعَ الْقَرِيبِ      فِي الْإِثْرِ مَنْ حَظَّ وَلَا نَصِيبِ  
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لَأُمِّ وَأَبِ      أَوْلَى مِنَ الْمَدْلِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ  
وَالْإِبْنِ وَالْأَخِ مَعَ الْإِنَاثِ      يَعْصِمُهُنَّ فِي الْمِيرَاثِ  
وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتٍ      فَهِنَّ مَعَهُنَّ مَعْصِمَاتُ  
وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ تَرَاءُ عَصَبَةٍ      إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعَتَقِ الرِّقَبَةِ  
فِي الْكِتَابِ يَقُولُ: (بَابُ الْعَصَبَاتِ)

وهم: من يرث بغير تقدير، يعرف لنا العصبات: من يرث بغير تقدير، والعاصب إما عاصب بنفسه، وإما عاصب بغيره، وإما عاصب مع غيره.

العاصب بنفسه مثل الأب، الأب عاصب بنفسه، مثلاً إذا توفي إنسان، ولم يترك إلا الأب، يا ترى المال كيف يُقَسَّم، فالأب عاصب يأخذ المال كله.

فيه عاصب بغيره، ما العاصب بغيره؟ يقول العلماء: كل ذكر مع أنثى يرث معها، بنسبة للذكر مثل حظ الأنثيين. توفي إنسان وترك ابن مع بنت، الابن يأخذ الثلثين، والبنت تأخذ الثلث، كذلك الأخ مع الأخت، يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

فيه نوع ثالث: العاصب مع الغير، يكون نساء مع نساء، وهذه صورة واحدة، مع أن العصوبة تكون من الرجال، نساء مع نساء، مثل أخوات مع بنات، الأخت مع البنت، البنت ترث فرضها، والباقي يكون للأخت.

يقول: (اعلم أن النساء كلهن صاحبات فرض، وليس فيهن عصة بنفسه إلا المعتقة فإنها عصة بنفسها).

وإن الرجال كلهم عصبات بأنفسهم، إلا الزوج وولد الأم، يبقى الرجال كلهم الذين يرثوا عشرة، الرجال كلهم عصبات بأنفسهم إلا الزوج وولد الأم، الزوج ليس بعصة؛ لأنه صاحب فرض، ولد الأم هم الإخوة لأم، هؤلاء أصحاب فروض أيضًا لكن في صورة الكلالة.

قال: (وإن الأخوات مع البنات عصبات) هذه الذي يسميها عصة مع الغير (لا فرض لهن، بل يرثن ما فضل عن الفروض، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176] الآية.

فشرط في الفرض عدم الولد، فمتى وجد الولد فلا فرض لهن، إلا أن للأخوات قوة بولادة الأب لهن، ولا مسقط لهن، فكان أدنى حالتهن مع البنات أو بنات الابن التعصيب) يبقى أخوات يعصبن مع البنات.

(ولحديث ابن مسعود السابق وفيه: «وما بقي فللأخت» رواه البخاري).

قال ابن رجب في شرح الأربعين: وذهب جمهور العلماء إلى أن الأخت مع البنت عصة لها ما فضل، منهم: عمر وعلي وعائشة وزيد وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وتابعهم سائر العلماء) يبقى الأخوات مع البنات عصبات، فمتى وجدت، أو فشرط في الفرض عدم الولد، ما معنى عدم الولد؟ يعني كلاله، لكي ترث الأخت بالفرض لا بد أن تكون المسألة كلاله، كلاله يعني لا ولد والد، مثلاً مثل إنسان توفي وترك بنات، البنات يأخذوا الثلثين، وترك أخوات، الأخوات يأخذوا الباقي، هذا معنى: (فلا مسقط لهن)، لا شيء يسقطهم، فيأخذوا الباقي.

قال: (إن البنات، وبنات الابن، والأخوات الشقيقات، والأخوات للأب، كل واحدة منهن مع أخيها عصبه به) هذه اسمها عصبه بالغير، نحن قلنا فيه عاصب بنفسه، وعاصب بغيره، وعاصب مع غيره، هنا عصبه بالغير.

(البنات، وبنات الابن، والأخوات الشقيقات، والأخوات للأب، كل واحدة منهن مع أخيها عصبه به له مثلاً ما لها لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 176].

وإن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقت الفروض) يبقى العاصب يأخذ ما أبقت الفروض، يبقى كل صاحب فرض يأخذ فرضه، ولو بقي شيء العاصب يحوزه كله.

(وإن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقت الفروض، لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ﴾ [النساء: 11].

وحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر» وقوله صلى الله عليه وسلم، لأخي سعد: «وما بقي فهو لك».

وإن لم يبق شيء) يعني بعد أصحاب الفروض، كل واحد أخذ فرضه، والعاصب لم يبق له شيء، ماذا يفعل؟

قال: (وإن لم يبق شيء سقط لمفهوم الخبر، ولأن حقه في الباقي، ولا باقي.

وإذا انفرد أخذ جميع المال) العاصب انفرد، ولا صاحب فرض، فيأخذ جميع المال، (لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176] أضاف جميع الميراث إليه، وقيس عليه باقي العصبات.

لكن للجد والأب ثلاث حالات) ما هي؟

يرث بالفرض، يرث بالتعصيب، يرث بالفرض والتعصيب.

لكن للجد والأب ثلاث حالات:

1- يرثان بالتعصيب فقط مع عدم الفرع الوارث) يرثان بالتعصيب فقط، فهذه اسمها عصبه بالغير، عصبه بالنفس.

(لقلوه تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11] أضاف الميراث إليهما، ثم خص الأم منه بالثلث دل على أن باقيه للأب).

إذن يرثان بالتعصيب فقد مع عدم الفرع الوارث.

2- يرثان بالفرض فقط مع ذكوريته أي: مع الابن أو ابنه) أي مع الابن أو ابنه، ذكورية الفرع الوارث، الذي هو الابن أو ابنه.

(لقلوه تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11].

3- بالفرض والتعصيب مع أنوثيته -أنوئية الفرع الوارث- السدس بالفرض، والباقي بالتعصيب، لقلوه صلى الله عليه وسلم: «فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر» متفق عليه، والأب أولى رجل ذكر بعد الابن وابن، والجد مثل الأب في هذه الحالات الثلاث).

استثناء، قال: (ولا تتمشى على قواعدنا المشتركة) المسألة الحمارية، أو اليمية، أو المشتركة، أو الحجرية، كلها أسماء لمسمى واحد، هذه مسألة مختلف فيها بين العلماء، الصحابة أنفسهم اختلفوا فيها، لماذا؟ لأن ليس فيها نص، فيسوغ الاجتهاد فيها، عمر رضى الله عنه، نفسه كان قاضي، وكان أمير، وأفتى بشيء، والناس كلها أخذت به، وبعد ذلك رجع عن قوله، وأفتى بشيء ثاني، الناس احتاروا، ماذا نفعل؟ قال لهم: اللي فات فات، ونمضي على ما هو آت، فالإنسان طالما فيه شيء ليس فيه نص له أن يجتهد.

(ولا تتمشى على قواعدنا المشتركة)، تتمشى على قواعدنا، لاحظ أننا ندرس المذهب الحنبلي، الحنابلة أنفسهم مختلفون فيها، هنا صاحب الكتاب الشيخ مرعي، هذا عالم من العلماء



المجتهدين في المذهب، يرى شيء، والإمام أحمد يرى شيء، فهذه مسألة مختلف فيها حتى بين العلماء أنفسهم.

**يقول: (ولا تتمشى على قواعدنا المشتركة) ما هي المشتركة؟**

(وهي: زوج، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء للزوج: النصف = ثلاثة، وللأم: السدس = واحد، وللإخوة للأم: الثلث = اثنان، وسقط الأشقاء، لاستغراق الفروض التركة).

**كلام صاحب الرحيبة في المشتركة:**

وإن تجد زوجاً وأمّاً ورث وإخوة للأم حازوا الثلث  
وإخوة أيضاً للأم وأب واستغرقوا المال بفرض النُصْبِ  
فاجعلهم كلهم لأم واجعل أباهم حجراً في اليم  
واقسم على الإخوة ثلث التركة فهذه المسألة المشتركة  
"واجعل أباهم حجراً في اليم"، لذلك يسميها المسألة الحجرية.

**المسألة المشتركة عبارة عن:** زوج، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء، أيهم أقرب للميت؟  
المسألة فيها إخوة لأم، وإخوة أشقاء، أيهم أقرب للميت؟ الأشقاء، هنا المسألة المشتركة يقول  
الشيخ مرعي: (لا تتمشى على قواعدنا)، هنا الإخوة لأم سيسقطوا الإخوة الأشقاء، مع أن  
الإخوة الأشقاء أقرب، هذه أيضاً مسألة غير متفق عليها، أقرب بالإدلاء للميت للإخوة  
الأشقاء.

الإخوة الأشقاء ما مشكلتهم؟ معهم أب؟ اجعل أباهم حمار، ارم الحمار، ولم يكن بني آدم،  
وهم كلهم مشتركين في الأم، سيشركهم أم لا؟ سيشركهم، اجعل أباهم حجر، ارم أباهم، وهذا  
الذي عُرِضَ على عمر  $\pi$  واقتنع بهذا الكلام.

هذا معنى:

فـاجعلهم كلهم لأم واجعل أباهم حجراً في اليم

واقسم على الإخوة ثلث التركة | فهذه المسألة المشتركة

قال: (وتسمى المشتركة والحمازية لأنه يروى أن عمر أسقط ولد الأبوين، فقال بعضهم، أو بعض الصحابة: يا أمير المؤمنين، هب أن أبانا كان حماراً، أليست أمنا واحدة؟) فعمر فعلاً فكر في الكلام، وكان صحابي وأفتى سنوات طويلة بغير ذلك، فكر في الكلام، فشارك بينهم، وهذا كلام من من الصحابة مع عمر  $\tau$ ؟ قول عثمان، وزيد بن ثابت، ومن الأئمة مالك والشافعي، هؤلاء الذين قالوا بالتشريك، ونحن سنأخذ بالتشريك، لماذا؟ الذي قوى التشريك النبي صلى الله عليه وسلم لما زكى زيد، وقال: «أفرضكم زيد»، فكون زيد يفتي بذلك، والنبي صلى الله عليه وسلم يزيه، فهذا الذي جعلنا نأخذ بالتشريك، الذي أسقطهم الإمام أحمد.

**الشاهد من الكلام:** أن الإخوة الأشقاء، وإخوة لأم، هي عبارة عن زوج، وأم، وإخوة لأم، وليس أخ لأم، لابد أن يكون جمع، إخوة لأم، وإخوة أشقاء، فهنا أيهم أقرب للميت، الإخوة الأشقاء، لكن في هذه المسألة سموها الحمازية والحجرية، هنا الإخوة لأم، يسقطوا الإخوة الأشقاء، ونحن نأخذ بعدم الإسقاط، لكن سأحل لكم المسألة على الحالتين، في حالة الإسقاط يكون ماذا، وفي حالة عدم الإسقاط يكون ماذا، ومسألة مختلف فيها، وفيها اجتهاد للصحابة، اجتهاد للعلماء طالما المسألة ليس فيها نص.

(أسقطهم الإمام أحمد، وأبو حنيفة وأصحابه) هذه فيها تحرز، أبو حنيفة وأصحابه الأحناف أنفسهم عندهم خلاف، ليس كل الأحناف أسقطوها، بعض الأحناف ذكر أنهم لا يسقطوا.

قال: (وروي عن علي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبي موسى لقوله تعالى في الإخوة لأم: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12])، من الشركاء في الثلث؟ الإخوة لأم، أما تدخل الإخوة الأشقاء معهم ستنتقصهم عن ثلثهم، فأنت لم تعمل ما قاله ربنا، هذا حجة من قال بالإسقاط، وهي نظرة وجيهة.

قال: (فإذا شَرَك معهم غيرهم لم يأخذوا الثلث، ولحديث: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»، وهذا متفق عليه.

ومن شَرَك لم يَلْحَق الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا.

قال العنبري: القياس ما قال علي، والاستحسان ما قال عمر) علي  $\tau$  يذهب بعدم التشريك، والاستحسان ما قال عمر، متى قال؟ في الآخر.  
(ولو كان مكانهم أخوات لأبوين، أو لأب عالت إلى عشرة).

### قال: فصل.

وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة) لو اجتمع كل الرجال، من الذي يرث منهم؟ يرث منهم ثلاثة فقط.

(الابن، والأب والزوج.

فالمسألة من اثني عشر: للزوج الربع = ثلاثة، وللأب السدس = اثنان، وللأب الباقى.

وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمس: البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة أو لأب، فالمسألة من أربعة وعشرين:

للزوجة: الثمن = ثلاثة، وللأم: السدس = أربعة، وللبنت: النصف = اثنا عشر، ولبنت الابن: السدس تكملة الثلثين = أربعة، والباقي = واحد، للأخت تعصيباً.

وإذا اجتمع ممكن الجمع من الصنفين ورث منهم خمسة: الأبوان، والولدان، وأحد الزوجين فإن كان الميت الزوج المسألة من أربعة وعشرين، وتصح من اثنين وسبعين.

وإن كان الميت الزوجة فالمسألة من اثني عشر، وتصح من ستة وثلاثين.

ومتى كان العاصب عمًا أو ابن عم أو ابن أخ انفرد بالإرث دون أخواته) هذه مسألة، نحن دائماً نقول: العاصب يكون من الرجال، وليس من الإناث إلا في حالة واحدة، متى كان

العاصب عما أو ابن عم، أو ابن أخ، تلاحظ أنهم كلهم ذكور، انفرد بالإرث دون أخواته، الأخوات هم النساء البنات.

(لأنهن من ذوي الأرحام، والعصبة مقدم على ذي الرحم.

ومتى عدت العصابات من النسب ورث المولى المعتق ولو أنثى)، نحن قبلنا قبل ذلك مولى من أعلى، ومولى من أسفل، المولى هنا من أسفل، الأسفل المعتق، الأعلى المعتق، الذي يرث الذي من أعلى، يبقى زيد مولى النبي عليه الصلاة والسلام-، هذا مولى من أسفل، يبقى فيه مولى من أعلى الذي هو المعتق، المولى من أسفل المعتق.

هنا لو لم يوجد عصابات، وإن كان الموجود أنثى، لكن كانت معتقة، يقول: (ومتى عدت العصابات من النسب ورث المولى المعتق ولو أنثى، لحديث: «الولاء لمن أعتق» متفق عليه) الولاء بمعنى الميراث.

(ولحديث: «الولاء لحمه كلحمه النسب».

وروى سعيد بسنده: «كان لبنت حمزة مولى أعتقته، فمات وترك ابنته ومولاته، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف، وأعطى مولاته بنت حمزة النصف» هذا حسنه الشيخ الألباني.

"كان لبنت حمزة مولى" ما معنى مولى؟ أعتقه، فمات وترك ابنته ومولاته، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته، بنت من؟ بنت المولى.

"وأعطى مولاته، بنت حمزة النصف" مولاته، مولاته من أعلى أم من أسفل؟ الاثنين، لكن هنا النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بنت حمزة»، يبقى المولى من أعلى.

يقول: (ثم عصبته أي: عصبة المعتق).

الذكر الأقرب فالأقرب، كالنسب لحديث زياد بن أبي مريم أن امرأة أعتقت عبداً لها، ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها، ثم توفي مولاها من بعدها، فأقى أخو المرأة وابنها رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، في ميراثه، فقال صلى الله عليه وسلم: «ميراثه لابن المرأة»، فقال أخوها: يا رسول الله، لو جرّ جريدة كانت علي، ويكون ميراثه لهذا؟! قال: «نعم» رواه أحمد)، لكن الحديث في إسناده إنسان صدوق سيء الحفظ، يُسمّى خُصيف بن عبد الرحمن الجزلي.

قال: (ولأنهم يدلون بالمتعق، وبالولاء مشبه بالنسب، فأعطي حكمه.

فإن لم يكن للميت عصبه ولا ولاء) ماذا يأخذ؟ سيأخذ شيء سنأخذه في الباب الذي بعده، يبقى فرضاً ورداً.

يقول: (فإن لم يكن عملنا بالرد) الرد أن صاحب الفرض يأخذ فرضه.

نرى الذي بعده، فيه عصبه؟ لا، فيه معتق؟ لا، فيه كذا؟ لا، فماذا نفعل؟ يأخذ فرضاً ورداً عليه، المال الباقي بعد الفرض نرده عليه مرة ثانية، هذا معنى: (عملنا بالرد على ذوى الفروض، فيقدم على ذوى الأرحام، فإن لم يكن ذو فرض يرد عليه ورثنا ذوى الأرحام)، سلمنا ليس فيه ذو فرض ورد عليه، نذهب لمن؟ لذوى الأرحام، (لقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6]).

نأخذ أولاً المسألة المشتركة.

عندنا: الزوج، وأم، وإخوة لأم اثنين، وأشقاء وشقيقات ثلاثة.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ السدس.

الإخوة لأم تأخذ الثلث.

الأشقاء والشقيقات يأخذوا الباقي تعصيباً.

المسألة فيها نصف، وسدس، وثلث، **المخرج** من ستة، الزوج له ثلاثة، والأم لها واحد، والإخوة لأم لهم اثنين، والأشقاء والشقيقات لن يأخذوا شيء. نحلها على الناحيتين.

هذا على قول عدم التشريك، الذي هو قول مَنْ من العلماء؟ الإمام أحمد، وبعض الأحناف، وقول عمر سابقاً.

على قول التشريك، الذي هو قول عمر، وعثمان، وزيد، ومن الأئمة مالك، والإمام الشافعي.

على قول التشريك، الذي سنسير عليه قاعدتنا، سنشرك الإخوة الأشقاء والشقيقات مع الإخوة لأم، عندما نشرّكهم ننظر عدد الرعوس، هنا ثلاثة، وهنا خمسة، فنضرب المسألة كلها في خمسة بثلاثين، الزوج له خمسة عشر، والأم لها خمسة، والإخوة لأم والأشقاء لهم كلهم عشرة.

نقسم العشرة هذه عليهم، تكتب لكل اثنين. هذا بالنسبة للمسألة المشتركة.

**مسألة:** زوج، وأم، واثنين إخوة لأم، وشقيقتين.

**الزوج** يأخذ النصف. **جاء إشراف فضيلة الشيخ أبي اسحاق الحويني**

**الأم** تأخذ السدس.

**الإخوة** لأم يأخذوا الثلث.

**الشقيقتين** يأخذوا الثلثين.

المسألة مسألة كلاله، فيأخذوا الثلثين.

المسألة فيها: نصف، وسدس، وثلث، وثلثين، **المخرج** من ستة.

**الزوج** يأخذ ثلاثة، **الأم** تأخذ واحد، **والإخوة لأم** يأخذوا اثنين، لكل واحد، والشقيقتين يأخذوا أربعة.



ثلاثة، وواحد، واثنين، وأربعة، فالمسألة عالت، قال: **(وتعول إلى عشرة).**

انتبه! هنا إخوة لأُم، وشقيقة، إخوة لأُم هنا يأخذوا اثنين لكل واحد، هم كانوا يأخذوا اثنين من ستة، أخذوا اثنين من ستة، يعني كم؟ الخمس أم الثلث أكبر؟ الثلث، يبقى هذا فيه دليل للإمام الشافعي -رحمه الله- أنه ناظر محمد بن الحسن شيخه، ورجع لكلام الشافعي -رحمه الله-، هنا قال له: حتى لو فيه أخ لأُم، سينقصهم، أو إخوة لأُم في مسائلهم التي يأخذوا فيها الثلث، يأتي مسألة يأخذوا فيها أقل من الثلث، وهذا حصل فعلاً، أخذوا الخمس، اثنين من عشرة فأخذوا الخمس هنا، الخمس أقل من الثلث، هذا يؤكد أن الإخوة الأشقاء يدخلوا مشاركة مع الإخوة لأُم، لأنهم حتى لما أخذوا فرضهم تقطوا عن الثلث.

**مسألة:** زوجة، وأم، وجد.

**الزوجة** تأخذ الربع.

**الأم** تأخذ الثلث.

**الجد** يأخذ الباقي تعصياً.

لاحظوا الآن نأخذ مسائل في التعصيب واتهينا من الحمارية، مسألة فيها ثلث وربع **المخرج** من اثني عشر، الزوجة تأخذ ثلاثة والأم تأخذ أربعة والباقي للجد خمسة، الجد هو عاصب بالنفس.

**مسألة:** زوجة، وأم، وبنت ابن شقيق.

**الزوجة** تأخذ الثمن لوجود فرع وارث.

**الأم** تأخذ السدس.

**وبنت ابن شقيق** تأخذ النصف.

**الزوجة** تأخذ ثلاثة، والأم تأخذ أربعة.

نأخذ مسائل على الفصل الذي عندكم، إذا اجمع كل رجال، وإذا اجتمع كل نساء، وإذا اجتمع نساء ورجال.

**مسألة:** زوج، وأب، وابن.

نحن قلنا لو اجتمع كل الرجال، يرث منهم: زوج، وأب، وابن.

**الزوج** يأخذ الربع.

**الأب** يأخذ السدس.

**الابن** يأخذ الباقي.

المسألة من اثني عشر، الزوج يأخذ ثلاثة من اثني عشر، سدس الأب اثنين، اثني وثلاثة خمسة، يتبقى للابن سبعة.

**مسألة:** زوجة، وأم، وبنت، وبنت ابن، وأخت.

**الزوجة** تأخذ الثمن.

**الأم** تأخذ السدس.

**البنت** تأخذ النصف.

**بنت الابن** تأخذ السدس.

**الأخت** تأخذ الباقي تعصياً.

.. العصبه هنا عصبه مع الغير.

عندنا: ثمن، وسدس، ونصف، **المخرج** من أربعة وعشرين.

الزوجة تأخذ ثلاثة، سدس الأربعة وعشرين اثني عشر، سدس الأربعة وعشرين أربعة، مجموعهم ثلاثة وعشرين، الباقي واحد.

**مسألة:** زوجة، وأب، وأم، وابن، وبنت.

**الزوجة** تأخذ الثمن.

**الأب** يأخذ السدس.

**الأم** تأخذ السدس.

الابن يأخذ كم؟ هنا ذكر وأثنى، فيكون عاصب بالغير، أثنى مع ذكر، يبقى هنا الباقي تعصيباً. المسألة فيها: ثمن، وسدس، **المخرج** من أربعة وعشرين، ثمن الأربعة وعشرين ثلاثة، سدس الأربعة وعشرين أربعة، سدس الأربعة وعشرين أربعة، مجموعهم إحدى عشر، يتبقى ثلاثة عشر، وهم للابن والبنت.

الثلاثة عشر هنا للابن والبنت، الابن يأخذ كم سهم؟ سهمين، للذكر مثل حظ الأنثيين، والبنت تأخذ سهم. ثلاثة عشر على ثلاثة، ضرب المسألة في ثلاثة.

قال: (أصل المسألة أربعة وعشرين، وتصح من اثنين وسبعين)، ثلاثة في أربعة وعشرين، ثلاثة في ثلاثة بتسعة، ثلاثة في أربعة باثنى عشر، ثلاثة في أربعة باثنى عشر، ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين. هذه الثلاثة وتسعين نوزعهم على الابن والبنت، الابن يأخذ كم؟

بدلاً من أن تقول الثلاثة في ثلاثة وعشرين، ضرب في العدد نفسه، يعني ضرب عدد الأسهم في ثلاثة عشر، اثنين في ثلاثة عشر بستة وعشرين، والواحد في ثلاثة عشر بثلاثة عشر، هي هي، بدلاً من أن تعمل خطوة ثانية.

هذا كان الزوجة، نحل المسألة على الزوج، الزوج يبقى من المتوفى؟ الزوج.

على الحالة الثانية الزوج: زوج، وأب، وأم، وابن، وبنت.

الزوج يأخذ الربع؛ لوجود الفرع الوارث، هذا حجب، حجب حرمان أم نقصان؟

حجب بالوصف؟ أم بالشخص؟ حجب بالشخص، حجب بالوصف ثلاثة: "رق، قتل، اختلاف دين".

عندنا حجب، إما حرمان، وإما نقصان، وشيء ثاني: الحجب إما نقصان، إما بالشخص، وإما بالوصف، هنا حجب نقصان، وحجب بالشخص.

**الزوج** يأخذ الربع.

**الأب** يأخذ السدس.

**الأم** تأخذ السدس.

**الابن والبنت** يأخذوا الباقي تعصيباً.

المسألة فيها ربع، وسدس، المخرج من اثني عشر، ربع الاثني عشر ثلاثة، سدس الاثني عشر اثنين، سدس الاثني عشر اثنين، مجموعهم: سبعة، الباقي خمسة، هذه الخمسة ستوزع، الابن يأخذ سهمين، والبنت تأخذ سهم، هنا يكونوا ثلاثة، يأخذهم خمسة، فالمسألة فيها كسر، نرفع الكسر، فنضرب في عدد الأسهم، نضرب المسألة في ثلاثة، ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، وثلاثة في خمسة بخمسة عشر، ممكن تقول: ثلاثة في خمسة بخمسة عشر، لهذا عشرة، ولهذا خمسة، أو الاثنين في خمسة بعشرة، والواحد في خمسة بخمسة، وهذه أسهل، إما أن تعمل هذه أو هذه.

اليوم أخذنا مسائل على التعصيب، ومسائل المشتركة، أو المشتركة، أو الحمازية، ونحن رجحنا مذهب زيد في المسألة الحمازية، وذكرنا أن الإخوة لأم، إذا كان معهم إخوة أشقاء، يا ترى هم سيشاركونهم، أم يسقطوهم؟ المسألة نذكركم بها مرة ثانية، المسألة الحمازية، عبارة عن: زوجة، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء.

في متن الرحبية يذكرها يقول:

وإن تجد زوجاً وأمّاً ورث وإخوة لأم حازوا الثلث  
وإخوة أيتماً لأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب  
فاجعلهم كلهم لأم واجعل أباهم حجراً في اليم

الشيخ محمد الرحي يأخذ بالتشريك، وليس بالإسقاط، التشريك هذا مذهب من من الصحابة؟ مذهب عثمان، ومذهب زيد بن ثابت، ومذهب عمر بعد ذلك -رضي الله عنهم-، وكان قبل ذلك يأخذ بالإسقاط، إسقاط الإخوة الأشقاء إذا كان معهم إخوة لأم، فلما عرضوا عليه المسألة، وقالوا: هب يا أمير المؤمنين أن أباهم كان حماراً، لذلك سميت المسألة الحمارية، هب أن أباهم كان حجراً وألقي في اليم، لذلك سميت حجرية أو يمية، أليست أمنا واحدة، اعتبر الأب غير موجود، الأم موجودة، فعمر رضى الله عنه، فكر فيها، وغير اجتهداه، تخيل، لذلك العلماء قالوا: يجوز للمجتهد أن يغير اجتهداه إذا ظهر له الدليل الراجح، وهذا كان أمير المؤمنين.

سألوه: المسائل التي أفطينا فيها وورثنا فيها الناس، قال: لقد مضى ما مضى، ونفقي على ما هو آت.

هذا مذهب من من العلماء الأئمة المتبوعين؟

الإمام مالك، والإمام الشافعي، والشافعي ناظر محمد بن الحسن الشيباني، وهو تلميذ الإمام أبو حنيفة، الذي يعتبر شيخ الشافعي، ورجع لكلام الشافعي أو الشافعي ألزمه بذلك.

**الراجح في المسألة:** التي نسير عليه في الحل: أن الإخوة لأم، إذا اجتمعوا مع الإخوة الأشقاء، نشرك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم، لذلك اسمها **المسألة المشتركة**.

وإن تجد زوجاً وأمّاً ورث وإخوة لأم حازوا الثلث  
وإخوة أيتماً لأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب  
فاجعلهم كلهم لأم واجعل أباهم حجراً في اليم  
واقسم على الإخوة ثلث التركة فهذه المسألة المشتركة

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الحادي عشر أختكم أم محمد الظن.

## الدرس الثاني عشر

### باب الرد- و ذوي الأرحام

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم أما بعد: باب الرد.

يقول: (حيث لا تستغرق الفروض التركة ولا عاصب ردّ الفاضل على كل ذي فرض بقدره، ما عدا الزوجين، فلا يرّد عليهما من حيث الزوجية).

باب الرد إما الوارث يكون صاحب فرض، أو عصبه، فإن لم يوجد صاحب فرض ولا عصبه، أو لم تستغرق الفروض التركة، ردّ على أصحاب الفروض، يسميها فرض ورد، الرد عكس العول، لو أن إنسان توفي وترك بنت، وبنت ابن مثلاً، البنت تُعطى النصف، فرضها النصف، هذا بالنسبة للبنت، بنت الابن السدس تكملة الثلثين، الباقي يرّد عليهما، لا يوجد أصحاب فروض غيرهم، فيرد عليهم، هذا بالنسبة للرد.

يقول: (حيث لا تستغرق الفروض التركة ولا عاصب ردّ الفاضل -أي التركة- على كل ذي فرض بقدره، كالغرماء يقتسمون مال المفلس بقدر ديونهم، لقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6] وقوله صلى الله عليه وسلم: «من ترك مالا فلولوارث» متفق عليه).



هذه مسألة الرد، وأيضًا مسألة الرد مسألة مختلف فيها بين الفقهاء، وليس متفق عليها، على قولين لأهل العلم في مسألة الرد، يا ترى أصحاب الفروض يأخذوا فروضهم، والباقي من التركة يرجع لبيت المال، يوضع في بيت المال، يُصرف في مصالح المسلمين، أم يُردُّ على أصحاب الفروض، هذه أيضًا مسألة مختلف فيها، وليس متفق عليها.

**فالذين قالوا بالرد:** عمر، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، أفاضل الصحابة قالوا ذلك.

**ومن الأئمة المتبوعين:** الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، هؤلاء قالوا بالرد.

**زيد بن ثابت،** والذي نسير على قاعدته من أول المواريث، يخالف في هذه المسألة.

**زيد بن ثابت يقول:** لا رد، ولكن المال المتبقي يرجع إلى بيت المال، والذي أخذ بهذا الكلام الشافعي -رحمه الله-، الشافعي تبنى هذا القول، قول زيد، وكذلك الإمام مالك -رحمه الله- أخذ بهذا الشيء.

لكن نحن نخالف في هذه المسألة زيد رضي الله عنه، ونقول بالرد.

يقول: (حيث لا تستغرق الفروض التركة ولا عاصب ردًّا الفاضل على كل ذي فرض بقدره، كالغرماء يقتسمون مال المفلس بقدر ديونهم، لقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6].

ما عدا الزوجين، فلا يُردُّ عليهما من حيث الزوجية)، إذن لا رد على الزوج، ولا على الزوجة، يأخذوا نصيبهم فقط.

(نص عليه) لماذا؟ قال: (لأنهما لا رحم لهما، فلم يدخل في الآية. وهذا يروى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس، رضي الله عنهم. قاله في الكافي).

وما روي عن عثمان أنه رد على زوج) ممكن يُردُّ على الزوج، من ناحية أن يكون ابن عم مثلاً، يكون فيه قرابة بينه وبين الزوجة، ردُّ على الزوج، يقول: (فلعله كان عصبه، أو ذا رحم، أو أعطاه من بيت المال لا على سبيل الميراث).

فإن لم يكن إلا صاحب فرض أخذ الكل فرضًا وردًا لأن تقدير الفروض شرع لمكان المزاومة، وقد زال.

وإن كان جماعة من جنس كالبنات فأعطهم بالسوية كالعصبة من البنين ونحوهم).

(وإن كان جماعة من جنس كالبنات فأعطهم بالسوية) لو أن إنسان توفي وترك خمس بنات، فلهن الثلثين، والباقي يكون مردود عليه.

(وإن اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من أصل ستة دائمًا لأن الفروض كلها توجد في الستة، إلا الربع والثلث، وهما للزوجين، ولا يرد عليهما، فتجعل عدد سهامهم أصل مسألتهم، وينحصر ذلك في أربعة أصول).

#### يبدأ يذكر بعض المسائل.

يقول: (جدة وأخ لأم، تصح من اثنين لأن لكل منهما: السدس = واحد من الستة، والسدسان = اثنان منها، فيقسم المال بينهما نصفين فرضًا وردًا.

وأخ وأخ لأم من ثلاثة فيقسم المال بينهما أثلاثًا، وكذا أم وولداها.

وأخ وبنت أو بنت أو بنت ابن.

من أربعة للأم السدس = واحد، وللبنت أو بنت الابن: النصف = ثلاثة. فيقسم المال بينهما أرباعًا. للأم: ربعه، وللبنت، أو بنت الابن: ثلاثة أرباعه.

وأخ وبنتان أو بنتا ابن، أو أختان لغير أم.

من خمسة للأم: السدس، وللأخريين: الثلثان = أربعة. فالمال بينهما على خمسة. للأم خمسة، وللأخريين: أربعة أخماسه.

ولا تزيد مسائل الرد.

عليها أي: الخمسة.

لأنها لو زادت سدساً آخر لاستغرقت الفروض إذاً فلا رد.

وإن كان هناك أحد الزوجين فاعمل مسألة الرد) نحن اتفقنا أن مسألة الرد لا يكون على الزوجين، الزوجة والزوجة ليس عليهم رد (ثم مسألة الزوجية، ثم يقسم ما فضل عن فرض الزوجية على مسألة الرد فيبدأ بإعطاء أحد الزوجين فرضه، والباقي لمن يرد عليه).

أحد الزوجين يُعطى زوجه، والباقي يكون للباقي، لباقي الورثة.

(فإن انقسم صحت مسألة الرد من مسألة الزوجية ولم يحتاج لضرب).

(لم يحتاج لضرب) هذا ليس على الدوام، لأن فيه مسائل سنضرب فيها.

يقول: (كزوجة وأم وأخوين لأم، فللزوجة: الربع = واحد من أربعة، والباقي ثلاثة بين الأم وولديها أثلاثاً).

وإلا ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على مسألة الرد.

فاضرب مسألة الرد في مسألة الزوجية لعدم الموافقة.

ثم من له شيء في مسألة الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد، ومن له شيء في مسألة الرد أخذه مضروباً في الفاضل عن مسألة الزوجية. فزوج، وجدة، وأخ لأم مثلاً: فاضرب مسألة الرد - وهي: اثنان - في مسألة الزوجية - وهي: اثنان - فتصح من أربعة مسطح الاثنان في الاثنان، فللزوجة: اثنان، وللجدة: سهم، وللأخ لأم: سهم.

وهكذا لو كان مكان الزوج زوجة، فالمسألة: الزوجة من أربعة، والباقي منها بعد فرض الزوجة: ثلاثة على مسألة الرد. اثنان تباينها، فاضرب مسألة الرد في مسائلتها - وهي: أربعة - تبلغ ثمانية، للزوجة: ربع = اثنان وللجدة: ثلاثة، وللأخ لأم ثلاثة).

عرفنا الرد، فيه أصحاب فروض، والتركة باقي فيها مال، ولا أحد غير أصحاب الفروض، وكل صاحب فرض أخذ فرضه، ويتبقى مال، يأخذ كل واحد فرضه، والباقي يُردُّ عليهم، عدا

الزوج والزوجة، والمسألة -كما ذكرنا- مختلف فيها، وليس متفق عليها، المسألة فريقين لأهل العلم، كثير من الصحابة يقول بالرد، والذي أخذ بذلك الأحناف، والثوري -رحمه الله-، والبعض يقول: لا يوجد رد، ولكن يُذهب به إلى بيت المال، وهذا قول زيد رضى الله عنه، وأخذ به الإمام الشافعي، والإمام مالك، وغيرهم -رحمة الله على الجميع.

#### مسائل الرد:

**مسألة:** جدة، وأخ لأم.

**الجدة** تأخذ الثلث.

**والأخ لأم** يأخذ الثلث.

المسألة من ستة، الجدة لأم تأخذ واحد، والأخ لأم يأخذ واحد.

واحد وواحد = اثنين، يتبقى أربعة، نرد الأربعة عليهم ثانية. فنحن نجعل المسألة اثنين، بدل الجدة من أن تأخذ واحد من ستة، تأخذ واحد من اثنين، والأخ من أم بدل من أن يأخذ واحد من ستة، يأخذ واحد من اثنين، هذه مسألة من مسائل الرد. الأربعة هذه الباقي من التركة تُردُّ عليهم.

**مسألة:** أم، وأخ لأم.

**الأم** تأخذ الثلث.

**الأخ لأم** يأخذ السدس.

المسألة من ستة، الأم تأخذ اثنين، والأخ لأم يأخذ واحد، يتبقى ثلاثة. الستة هذه بعدد الرءوس، اثنين وواحد نجعلها ثلاثة، الأم تأخذ اثنين من ثلاثة، والأخ لأم يأخذ واحد من ثلاثة.

**مسألة:** أم، وبنتان.

**الأم** تأخذ السدس، لوجود الفرع الوارث، البنيتين.

**البنيتين** يأخذوا الثلثان.

المسألة من ستة. الأم تأخذ واحد من ستة، البنتان يأخذوا الثلثين أربعة من ستة، يتبقى واحد، واحد وأربعة = خمسة، يتبقى واحد، الستة هذه نجعلها خمسة.

**مسألة:** زوجة، وأم، وأخوين لأم.

**الزوجة** تأخذ الربع.

**الأم** تأخذ السدس.

**الأخوين لأم** يأخذوا الثلث.

**الزوجة** تأخذ الربع. **الأم** تأخذ السدس. **الأخوين لأم** يأخذوا الثلث.

المسألة فيها ربع، وسدس، وثلث، **المخرج** من اثني عشر. الزوجة تأخذ ثلاثة من اثني عشر، الأم تأخذ اثنين، الأخوين لأم يأخذوا أربعة، يتبقى ثلاثة، هذه الثلاثة تُرد على الأم، والأخوين لأم. نبدأ نعمل مسألة أخرى، هكذا لم نُحل، يوجد فيها رد. لكن نعمل مسألة اسمها مسألة الزوجية، لكي الزوجة تأخذ نصيبها، وتخرج، ونحل نحن المسألة على وضعنا.

تأتي بالأعلى وتعمل خانة أخرى، واسمها الزوجية، الزوجية لكي نعطيها نصيبها، الزوجة كانت هنا تأخذ ثلاثة، نصيبها ثلاثة من اثني عشر، نجعل المخرج سواء زوج أو زوجة، نجعل المخرج هو نصيب الزوج والزوجة، النصيب هنا ربع فتصبح أربعة، الزوجية تكون من أربعة. نصيبها واحد، يتبقى كم بعد نصيب الزوجة؟ يتبقى ثلاثة، هؤلاء الثلاثة يقسموا على الأم، والأخوين لأم.

نرجع مرة ثانية، مسألة ثانية، نسميها الرد، الرد لا يكون على الزوجة، يكون على الأم، والأخوين لأم، فنعمل مسألة ثانية، وهي مسألة الرد.

نعمل خانة ثانية نكتب فيها الرد. مسألة الرد عندما نعملها نرى المخرج أو رأس المسألة للأم، وللأخوين لأم. عندنا سدس وثلث، إذن المخرج من كم؟ لماذا لم ندخل الزوجة معها؟ أخذت نصيبها. إذن عندما تعمل مسألة الرد، تنظر للسهم التي ترد عليها، الأصحاب الذين ترد عليهم، الذين هم الأم، والأخوين لأم.

إذن عندنا سدس، وثلث، المخرج من ستة، الزوجة خرجت فليس لها شيء في مسألة الرد. الأم تأخذ واحد، والأخ لأم يأخذ اثنين.

عندنا واحد واثنين ثلاثة، فنلغي الستة ونجعلها ثلاثة، بدل من أن كانت تأخذ الأم واحد من ستة، تأخذ واحد من ثلاثة، والأخوين لأم بدل من أن يأخذوا اثنين من ستة، يأخذوا اثنين من ثلاثة.

نبدأ نجمع المسألتين مع بعض، نعمل خطوة ثانية، اسمها: المسألة الجامعة.

المسألة الجامعة، نجعل مخرجها هو نصيب الزوجة، أو الزوج، الذي كان معنا أربعة. الزوجة هنا تأخذ واحد نصيبها، الأم تأخذ واحد من أربعة، والأخوين لأم يأخذوا اثنين، نفس نصيبهم، لكن نحن نعمل كل مسألة على حدة، ثم نضع المسألتين على بعض.

.. المسألة إلى الزوجية مفهومة، نعمل مسألة رد، نرد على أصحاب الفروض غير الزوجة، نبدأ نعمل مسألة الرد، ننظر إلى مخرجها، الذي هو السدس، والثلث، يقبلان القسمة على ستة، الزوجة ليس لها نصيب؛ لأنها خرجت، سدس الستة واحد، والثلث اثنين.

نعمل مسألة أخرى، لكي نُخرج نصيب كل واحد، ومنهم الزوج، اسمها المسألة الجامعة التي تجمع بين الرد والزوجية.

دائماً المسألة الجامعة نجعل مخرجها نصيب الزوج أو الزوجة، وهو كان هنا أربعة، ربع الأربعة واحد، والأم تأخذ واحد نصيبها، والأخوين لأم يأخذوا اثنين لكل واحد واحد.

**مسألة:** زوجة، وشقيقة، وأخت لأب.



**الزوجة** تأخذ الربع.

**الشقيقة** تأخذ النصف؛ لأنها مسألة كلاله.

**الأخت لأب** تأخذ السدس تكملة الثلثين.

عندنا ربع، ونصف، وسدس، **المخرج** من اثني عشر.

الزوجة تأخذ ثلاثة. الشقيقة تأخذ ستة. الأخت لأب تأخذ اثنين، مجموعهم إحدى عشر،  
بقي واحد.

نعمل مسألة الزوجية، لكي تأخذ الزوجة نصيبها وتخرج.

**المخرج** هنا أربعة، الزوجة لها واحد، يتبقى ثلاثة، هذه الثلاثة تقسمها على الشقيقة،  
والأخت لأب.

نعمل مسألة أخرى اسمها: **مسألة الرد**.

**المخرج** من ستة، نصف الستة ثلاثة للشقيقة، وسدس الستة واحد، مجموعهم أربعة، تلغي  
الستة هذه وتجعلها أربعة.

هنا ثلاثة وواحد، هذه الثلاثة تقسمها على الشقيقة والأخت لأب، تقسمها بنسبة نصف  
لسدس، يعني تقسم بنسبة ثلاثة أرباع وربع، ثلاثة أرباع الثلاثة، وربع الثلاثة.

الثلاثة ستقسم على أربعة، عندنا ثلاثة وعندنا أربعة.

الثلاثة والأربعة بينهم تباين، نضربهم في بعض، نضرب الثلاثة في الأربعة، طالما ستضرب  
الثلاثة في الأربعة، الزوجية كلها تضربها في أربعة.

تعمل خانة أخرى اسمها: الجامعة، نضربها في أربعة.

أربعة في أربعة ستة عشر، وأربعة في واحد بأربعة، أربعة في ثلاثة باثنى عشر، هذه الاثنى عشر يقسموا على الشقيقة والأخت لأب، بنسبة ثلاثة أرباع وربع، ثلاثة أرباع الاثنى عشر للشقيقة، وربع الاثنى عشر لأخت الأب. ثلاثة أرباع الاثنى عشر تسعة، أنت ممكن تريخ نفسك وتقول ثلاثة في ثلاثة بتسعة، هي هي، وربع الاثنى عشر ثلاثة، وهي حاصل ضرب ثلاثة في واحد بثلاثة.

**مسألة:** زوج، وبنت، وجدتان.

**الزوج يأخذ الربع.**

**البنت تأخذ النصف.**

**الجدتان يأخذوا السدس.**

عندنا ربع، ونصف، وسدس، **المخرج** من اثني عشر. الزوج يأخذ ثلاثة، والبنت تأخذ ستة، والجدتان يأخذان اثنان، يتبقى واحد.

نعمل مسألة الزوجية، لكي يأخذ الزوج نصيبه ويخرج.

مسألة الزوجية من أربعة. ربع الأربعة واحد، يتبقى كم للبنت والجدتان من الأربعة، ثلاثة، هذه الثلاثة توزع على البنت والجدتان.

نعمل مسألة الرد.

الرد هذا يُرد على البنت والجدتان.

نصف وسدس، **المخرج** من ستة، البنت تأخذ ثلاثة، سدس الستة واحد، واحد وثلاثة أربعة، نلغي الستة، ونعمل الأربعة، بدل من أن تأخذ نصيبها أقل، تأخذ ثلاثة من ستة، أصبحت ثلاثة من أربعة، وكانت الجدتين يأخذوا واحد من ستة، يأخذوا واحد من أربعة.

هذه الثلاثة ستوزع على البنت والجدتين، بنسبة ثلاثة أرباع وربع، نفس المسألة السابقة.

كان الثلاثة هي ستوزع على أربعة أقسام. ثلاثة وأربعة بينهم تباين، ف ضرب الثلاثة في الأربعة. ف ضرب الخانة كلها في أربعة. المسألة الثانية اسمها: المسألة الجامعة.

أربعة في أربعة بستة عشر، وأربعة في واحد بأربعة، الثلاثة في أربعة باثني عشر، هذه الاثني عشر توزع على البنت والجدة، بنسبة ثلاثة أرباع إلى ربع، ثلاثة أرباع الاثني عشر- تسعة، وهي حاصل ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة، وربع الاثني عشر ثلاثة، وهي ثلاثة في واحد بثلاثة. هذا بالنسبة للمسألة الجامعة.

المسألة لم تنته.

عندنا جدتان، يأخذوا ثلاثة، إذن فيه كسر، لابد ألا يكون في المسألة كسر، نرفع الكسر- ف ضرب في اثنين، لكي أضرب في اثنين، لابد أن أضرب المسألة كلها في اثنين. هذه مسألة يسميها: مسألة تصحيح.

الاثنين في ستة عشر باثنين وثلاثين، والاثنين في أربعة بثمانية، الاثنين في تسعة بثمانية عشر، والاثنين في ثلاثة بستة. إذن الجدتان لكل ثلاثة.

مسألة: زوجتان، وبنت، وخمس بنات ابن، وأم.

الزوجتان يأخذوا الثمن.

البنت تأخذ النصف.

الخمس بنات ابن يأخذوا السدس تكلمة الثلاثين.

الأم تأخذ السدس.

عندنا: ثمن، ونصف، وسدس، المخرج من أربعة وعشرين، الزوجة تأخذ ثلاثة، البنت تأخذ اثني عشر، خمس بنات ابن يأخذوا أربعة، الأم تأخذ أربعة. مجموعهم ثلاث وعشرون، بقي واحد. هذا الواحد يُرد على أصحاب الفروض عدا الزوجة؛ لأن الزوجة لا يرد عليها.

هذا بالنسبة للمسألة الثانية -مسألة الزوجية.

مسألة الزوجية من ثمانية، الزوجتان يأخذوا واحد، لكل نصف، كم يتبقى بعد فرض الزوجة؟ نحن نقول: الزوج والزوجة يأخذ فرضه وينصرف، يتبقى كم بعد فرض الزوجة أو بعد فرض الزوج؟ الذي يتبقى نقسمه على أصحاب الفروض، إذن الباقي نقسمه على الباقي.

بقي سبعة، تقسم على البنت، والخمس بنات ابن، والأم.

نعمل مسألة الرد: الرد من كم؟ ننظر المخرج من أصحاب الفروض غير الزوج. المخرج من ستة. بقيت البنت، وخمس بنات ابن، والأم. البنت تأخذ النصف ثلاثة، الخمس بنات ابن يأخذوا السدس واحد، الأم تأخذ السدس واحد. مجموعهم خمسة. يبقى المسألة من خمسة، عكس العول، الستة هذه كانت تكون سبعة في العول، فينقص النصيب أم يزيد؟ في العول ينقص النصيب، في الرد يزيد النصيب، فالعول عكس الرد.

عندنا: ثلاثة للبنت، وواحد للخمس بنات، وواحد للأم. هذه السبعة التي من المفترض أن تُقسَّم على هؤلاء الثلاثة، على البنت، والخمس بنات ابن، وعلى الأم. هذه السبعة كيف أقسمها؟ أقسمها بنسبة ثلاثة أرباع للبنت، وربع ربع، كيف نسماها هكذا؟ ننظر أصحاب الفروض، كم النصيب؟ خمسة، ثلاثة واحد واحد، بينهم تباين، فنضرب الخمسة في سبعة، لما أضرب الخمسة في سبعة، أضرب الزوجية كلها في خمسة، الخمسة هم عدد الرؤوس التي نقسم عليها، السبعة هذه أقسمها على أصحاب الفروض بنسبة نصف، وسدس، وسدس. ننظر عددهم كم؟ خمسة، فنضرب المسألة كلها في خمسة. الخمسة نضربها في ثمانية، خمسة في ثمانية بأربعين.

نفتح خانة أخرى اسمها المسألة الجامعة.

خمسة في ثمانية بأربعين، وخمسة في واحد بخمسة، والخمسة في سبعة بخمسة وثلاثين. الخمسة وثلاثين هذه توزع على الثلاثة، على البنت، وخمس بنات ابن، وعلى الأم، أوزعها بنسبة: نصف، وسدس، وسدس، أوزعها بهذه النسب. لما أوزعها بهذه النسب، ثلاثة

أربع خمسة وثلاثين واحد وعشرين، وهي حاصل ضرب ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين، وهنا الخمس بنات ابن يأخذوا سبعة، وهي سبعة في واحد بسبعة، والأم نفس الصورة، واحد في سبعة بسبعة.

ننظر هل يوجد كسر؟ يوجد، وهو خمس بنات، وزوجتين. ونحن نقول: لابد المسألة لا يكون فيها كسور. ضرب في عشرة، المسألة الجامعة نضربها في عشرة.

الخانة التي بعدها اسمها خانة تصحيح، نبدأ نصحح المسألة، عشرة في أربعين بأربعمئة، وعشرة في خمسة بخمسين، وعشرة في واحد وعشرين بمائتين وعشرة، وعشرة في سبعة بسبعين. هنا الزوجين يأخذوا خمسين، لكل خمس وعشرون، والخمس بنات ابن يأخذوا سبعين، لكل أربعة عشر.

يقول: (فصل في ذوي الأرحام

وهم: كل قرابة ليست بذی فرض ولا عصبه كالخال، والجد لأم، والعمة).

من الذي قال بتوريثهم؟

بحث إشراف فضيلة الشيخ أبي اسحاق الحويني

أيضاً هذه مسألة مختلف فيها.

يقول: (وتوريثهم قال عمر، وعلي، وعبد الله وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، لقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 6]، وعن عمر مرفوعاً: «الخال وارث من لا وارث له» رواه أحمد والترمذي وحسنه.

ولأبي داود عن المقداد مرفوعاً: الخال وارث من لا وارث له، يعقل عنه ويرثه» يبقى الخال بمنزلة الأم، ويرث من لا وارث له، يعقل عنه ويرثه، يعقل بمعنى الدية، في القتل يدفع عنه الدية.

(وروى أبو عبيد بإسناده أن ثابت بن الدحداح مات، ولم يخلف إلا ابنة أخ له، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم، بميراثه لابنة أخيه)، لكن الشيخ الألباني يضعف هذا الحديث.

قال: (وأصنافهم أحد عشر) أصناف من ذوي الأرحام.

### من ذوي الأرحام؟

الرحم من يتصل بالميت عن طريق النساء، أو النساء يتصلن بالميت عن طريق الرجال.  
فيه نساء يرثن، إذا كان الاتصال عن طريق الذكور، أربعة فقط.

### قاعدة تحفظها:

- الأخت الشقيقة

- الأخت لأب

- البنت

- بنت الابن

هؤلاء النساء اللواتي يرثن إذا كان الاتصال عن طريق الذكور.

غير ذلك كل النساء يتصل بالميت عن طريق الذكور، فليس له ميراث، مثل بنت العم  
تكون متصلة بالميت عن طريق الذكور، أبوها الذي يكون عم الميت.

القاعدة التي تحفظها، وسنسير عليها: النساء اللاتي يرثن من: الأخت الشقيقة، والأخت  
لأب، والأخت لأم، الأخت لأم هذه تكون رحم، لكنها ترث بالفرض في مسألة الكلالة،  
والأخت الشقيقة، والأخت لأب قد ترثان بالتعصيب -كما قدّمنا قبل ذلك.

### هنا بقول: (وأصنافهم أحد عشر):

(ولد البنات لصلب أو لابن).

إذن الأرحام إحدى عشر، أولهم: ولد البنات، ما معنى ولد البنات؟ يعني أبناء البنات  
(لصلب) البنت الصلبية، أو بنت الابن، هذا أول واحدة.



**(وولد الأخوات)** هذا ثاني صنف، وهم أبناء الأخت.

الثالث: **(بنات الإخوة)** لو أن المتوفى مثلاً ترك أخ وبنت أخ، من الذي يرث؟ انتبه هنا في الأرحام، ولد الأخوات، وبنات الإخوة، لو أن المتوفى -الميت- ترك ابن أخ، وبنت أخ، كيف يكون الميراث؟ هنا الذكر فقط الذي يرث المال كله، والأنثى رحم ليس لها، لن نورثهم هنا للذكر مثل حظ الأنثيين.

إذن فيه أربعة فقط يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن بعض الناس يخطئ في هذه المسألة، وغيرهم -الذين هم البنات- لا شيء لهم.

البنت مع الابن، هؤلاء الذين يرثوا للذكر مثل حظ الأنثيين، احفظوهم. أربعة يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين. لأنك ممكن ترى ابن أخ، وبنت أخ، تقول: أورثهم للذكر مثل حظ الأنثيين، لا، فيه أربعة فقط يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين، البنت مع الابن، وبنت الابن مع ابن الابن، والشقيقة مع الشقيق في مسألة الكلاله، والأخت لأب مع الأخ لأب، هذه أيضاً في مسألة الكلاله.

ذكرنا أربعة فقط يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين.

لو توفي إنسان وترك مثلاً ابن عم، وبنت عم. من الذي يرث؟  
ابن العم فقط.

إنسان توفي، وترك عمته وابن عمه. من الذي يرث؟  
.. مع أن العمه تكون أقرب، لكن لن ترث لأنها رحم.

يقول: **(بنات الإخوة وبنات الأعمام، وولد ولد الأم)** ولد الأم: هو الأخ لأم، وهذا يرث في صورة واحدة فقط، في صورة الكلاله، ابنه لا يرث، **(والعم لأم)** من العم لأم، هو أخي لأبي، يعني لم يجتمع معه في الأب، هذا العم لأم.

السابع: (والعمات) الثامن: (والأخوال) التاسع: (والخالات) العاشر: (وأبو الأم) أبو الأم هو الجد، لكن يسميه الفقهاء: الجد الفاسد، والجد الفاسد لا يرث.

ومثله: (وكل جدة أدلت بأب بين أمين) يسميها الفقهاء: الجدة الفاسدة.

قال: (ومن أدلى بصنف من هؤلاء كعمة العمة، وخالة الخالة ونحوهما.

ويرثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به)، انتبهوا لأننا سنحل الآن، أقول لك الميراث بالتنزيل، تفهم ماذا تقصد بالتنزيل، نزل بنت الابن منزلة الابن، نزل الخالة منزلة.. نزل العمة منزلة الأب، وونظر على الخلاف الذي فيها، ونحل المسائل على ذلك.

(يقول: ويرثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به فينزل كل منهم منزلة من أدلى به من الورثة بدرجة، أو درجات حتى يصل إلى من يرث، فيأخذ ميراثه. لما روي عن علي وعبد الله: أنهما نزلا بنت البنت بمنزلة البنت)، بنت البنت هذه رحم، فبنت البنت نزلت منزلة البنت (وبنت الأخ بمنزلة الأخ، وبنت الأخت بمنزلة الأخت، والعمة بمنزلة الأب، والخالة بمنزلة الأم) وهذا صححه الشيخ الألباني -رحمه الله.

(وروي ذلك عن عمر في العمة والخالة. وعن علي أيضًا: أنه نزل العمة بمنزلة العم) احفظوا هذه، وضعوا فوقها خط، فعندما نحل المسألة، أحيانًا ستحجب، وأحيانًا ستعطى، فنحل على خلاف عمر ٢، عمر ٢ نزل العمة بمنزلة العم، ونحن نسير -وهذا الأقرب للصواب- أن العمة تنزل بمنزلة الأب، لو نزلت بمنزلة الأب ترث أم لا؟ لو نزلت العمة بمنزلة العم ترث؟ لا ترث، فنحن نحل المسألة على الاثنين، ل كي تنتبهوا لهذه النقطة.

قال: (وعن الزهري أنه صلى الله عليه وسلم، قال: «العمة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب، والخالة بمنزلة الأم، إذا لم يكن بينهما أم»)، هذا ليس في المسند أصلاً، وأيضًا معضل. الحديث المعضل الذي سقط من إسناده راويان على التوالي، لو ليس على التوالي فليس بمعضل، يُسمّى شيء آخر.

(وإن أدلى جماعة منهم بوارث واستوت منزلتهم منه بلا سبق كأولاده، وكإخوته المتفرقين الذين لا واسطة بينه وبينهم، فنصيبه لهم كإرثهم منه. لكن هنا بالسوية: الذكر كالأنثى) ما معنى بالسوية؟ إنسان توفي وتر عشر بنات بنت، أو عشر أبناء بنت، كيف يرثون؟ كلهم يرثوا مع بعض.

يقول: (بالسوية: الذكر كالأنثى لأنهم يرثون بالرحم المجردة، فاستوى ذكرهم وأنثاهم، كولد الأم. اختاره الأكثر، وثقله الأثرم، وحنبل، وإبراهيم بن الحارث.

ومن لا وارث له معلوم، فماله لبيت المال يحفظه كمالال الضائع. قال في القواعد -يعني ابن رجب: مع أنه لا يخلو من بني عم أعلى، إذ الناس كلهم بنو آدم، فمن كان أسبق إلى الاجتماع مع الميت في أب من آبائه فهو عصبته، ولكنه مجهول، فلم يثبت له حكم، وجاز صرف ماله في المصالح، ولذلك لو كان له مولى معتق لورثه في هذه الحال، ولم يلتفت إلى هذا المجهول.

وليس بيت المال وارثًا، وإنما يحفظ المال الضائع وغيره كأموال الفيء. فهو جهة ومصلحة لأن اشتباه الوارث بغيره لا يوجب الحكم بالإرث للكل، فيصرف في المصالح، للجهل بمستحقه عيّنًا).

هذا الذي يذكره هنا، ونطبق كم مسألة في الرد في الأرحام.

### مسائل على ذوي الأرحام.

مسألة: بنت بنت، وبنت، وبنت ابن.

البنت بنت ماذا ترث؟ انتبه! هنا نسميه ميراث تنزيل، ليس فيه إلا أرحام، فنزل بنت البنت بمنزلة البنت، هنا في الهامش تقول بنت.

وبنت بنت الابن بمنزلة بنت ابن. بنت الابن التي أنزلناها منزلة الابن ترث النصف، وبنت بنت الابن التي أنزلناها منزلة بنت البنت ترث السدس تكملة الثلثين.

إذن عندنا: نصف، وسدس، المسألة من ستة، البنت تأخذ ثلاثة، والبنت بنت تأخذ واحد. واحد وثلاثة أربعة، تحذف الستة، وتجعلها أربعة.

**مسألة:** بنت بنت، وبنت بنت ابن، وخالة، وبنت أخ.

بنت بنت تنزلها منزلة البنت، بنت ابن منزلة بنت الابن، والخالة نورثها ميراث أم، وبنت الأخ تنزلها منزلة الأخ، الأخ يرث الباقي تعصيبًا.

بنت البنت تأخذ النصف، بنت بنت الابن تأخذ السدس تكملة للثلثين، الخالة تأخذ السدس، التي هي الأم، تأخذ السدس، بنت الأخ تأخذ الباقي تعصيبًا.

عندنا: نصف، وسدس، وسدس، المسألة من ستة. البنت تأخذ ثلاثة، الابن واحد، الخالة واحد، بنت الأخ واحد.

**مسألة:** بنت بنت، وبنت بنت ابن، وبنت بنت ابن، وعمة. وانتبه مع العمّة، لكي نحلها من الناحيتين.

بنت بنت تنزلها منزلة البنت، وبنت بنت ابن تنزلها منزلة بنت ابن، وبنت أخ تنزلها منزلة الأخ، والعمة تنزلها منزلة الأب على الراجح، أو الأقرب للصواب.

بنت البنت التي تأخذ منزلة البنت، تأخذ النصف، بنت الابن تأخذ السدس، بنت الأخ محجوبة، لأن فيه أب، أنت لما تنظر، تنظر إلى هذه الخانة، اسمها رأس التنزيل، هنا فيه بنت أخ، تنزلها منزلة الأخ، والعمة تنزلها منزلة الأب على الراجح، لما فيه أب، وفيه أخ، الأخ محجوب، الأب يرث الباقي تعصيبًا.

عندنا المسألة فيها نصف، وسدس، تكون من ستة، البنت تأخذ ثلاثة، بنت الابن تأخذ واحد، والأخ محجوب، والعمة تأخذ اثنين.

نحل المسألة على أن العمّة تكون بمنزلة العم، العمّة هنا منزلة الأب، وهذا الراجح، لكن عمر رضى الله عنه أنزلها منزلة العم.

هنا ترث، والأخ محبوب. ننظر المسألة الثانية، لما تكون العمة بمنزلة العم، يا ترى ترث أم لا؟

قول: بنت بنت، وبنت بنت ابن، وبنت أخ، وعمة، هنا بنت البنت بمنزلة البنت، وبنت بنت البنت بمنزلة بنت الابن، وبنت الأخ بمنزلة الأخ، والعمة بمنزلة العم. البنت ترث النصف، وبنت البنت ترث السدس تكملة الثلثين، وبنت الأخ الذي هو الأخ، يرث الباقي تعصيبًا، هناك كان محبوب. هنا العمة -الذي هو العم-، لن يرث شيء.

عندنا: نصف، وسدس، المسألة من ستة، نفس الصورة. البنت تأخذ ثلاثة، بنت الابن تأخذ واحد، ابن الأخ يأخذ -الذي هو الأخ- يأخذ اثنين، العمة لن تأخذ شيء. اثنين وواحد ثلاثة، وثلاثة ستة، بذلك المسألة اكتملت.

هذا بالنسبة للرد، وبالنسبة لذوي الأرحام. نسأل الله تبارك وتعالى -أن يرزقنا الفقه في الدين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**انتهى الدرس الثاني عشر أختكم أم محمد الظن.**

بحث الشراف فضيلة الشيخ أبي السحاق الحنوبى

## الفقه - منار السبيل

### الدرس الثالث عشر

#### باب في أصول المسائل (باب ميراث الحمل).

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم أما بعد: (باب في أصول المسائل، أي المخارج التي تخرج منها فروضها).

هذا الدرس يعتبر تطبيق لما سبق، يعني بهذا الوضع غالبًا نكون نحن اتهمنا من المواريث، كل المواريث أو معظمها أخذناها، الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل، الفروض الستة، أو الثمانية، الست فروض انتهت، وهذا الدرس تطبيق، والذي بعده افتراضات، يفترض كذا، يفترض كذا، الذي هو الخنثى، الغرقى، الحمل، كما نرى.

**فأصول المسائل يقول: (المخارج التي تخرج منها فروضها.**

**وهي سبعة:**

1- اثنان 2- وثلاثة، 3- وأربعة، 4- وستة، 5- وثمانية، 6- واثنا عشر، 7- وأربعة وعشرون) يبقى النصف، الثلث، الربع، السدس، الثمن، هذا كله موجود في كتاب الله عز وجل.

(فنصفان) تخيل من الذي يأخذ النصفين؟ (كزوج وأخت لأبوين، أو لأب من اثنين) يبقى نصفان، أي نصف ونصف، كزوج وأخت، وأخت لأبوين أو لأب، تكون من كم؟ يقول من اثنين، (مخرج النصف، وتسميان اليتيمتين تشبيها بالدرة اليتيمة، لأنهما فرضان متساويان ورث بهما المال كله، ولا ثالث لهما، ويسميان أيضًا النصفيتين).

مسألة مثلاً فيها نصفين، من الذي يأخذ النصفين؟

يكون زوج وشقيقة، الزوج يأخذ النصف، والشقيقة تأخذ النصف، المخرج من اثنين، الزوج يأخذ واحد، والشقيقة تأخذ واحد.

أيضًا نصف والبقية، واحد يأخذ نصف، والثاني يأخذ الباقي، مثل من؟ قال: (كزوج، وأب، أو أخ لغير أم، أو عم أو ابنه كذلك من اثنين مخرج النصف)، يبقى الزوج يأخذ النصف، من يتخيل أن يأخذ الباقي؟ سيكون معصب، إما أن يكون أب، أو شقيق، أو عم، هؤلاء كلهم اسمهم عصبه، يأخذوا الباقي.

(وثلث، والبقية من ثلاثة كأبوين. وثلثان، والبقية من ثلاثة كبنيتين وأخ لغير أم. وثلثان وثلث من ثلاثة لاتحاد المخرجين، كأختين لأم وأختين لغيرها).



المسألة الأولى تكون من ثلث والبقية، مثل من؟ تخيل مثل من؟ من يأخذ الثلث؟ .. أو الأب. من الذي يأخذ البقية؟

نحن لو قلنا: ثلث والبقية تكون مثلاً كأم، والباقي يأخذه الأب، فالأم تأخذ ثلثها، والأب يأخذ الباقي، المسألة المخرج من ثلاثة، الأم تأخذ واحد، والأب يأخذ الباقي اثنين.

وثلاثان، والبقية كبنيتين وشقيق، البنيتين يأخذوا الثلثين، والشقيق يأخذ الباقي، المخرج من ثلاثة، البنيتين يأخذوا اثنين، والشقيق يأخذ واحد.

ثلاثان وثلث، مثل ماذا؟ هنا يقول: (أختين لأم، وأختين لغيرهما)، يبقى شقيقتين، وأختين لأم، الشقيقتين يأخذوا الثلثان، والأختين لأم يأخذوا الباقي. المسألة من ثلاثة، الشقيقتين يأخذوا اثنين، والأختين لأم يأخذوا الباقي الذي هو واحد.

(وربع والبقية من أربعة كزوج وابن) الزوج يأخذ الربع، والابن يكون معصب، يأخذ الباقي، المخرج من أربعة، الزوج يأخذ واحد، والابن يأخذ ثلاثة.

(وربع مع نصف، والبقية) واحد يأخذ ربع، والثاني يأخذ نصف، والثالث يأخذ البقية، مثل من؟ قال: (من أربعة، لدخول مخرج النصف في مخرج الربع كزوج وبنت وعم) الزوج يأخذ الربع، البنت تأخذ النصف، العم يأخذ الباقي، المخرج من أربعة، الزوج يأخذ واحد، والبنت تأخذ اثنين، والعم يأخذ الباقي الذي هو واحد.

(وثن، والبقية) مثل من ثمن والبقية؟ (كزوجة وابن) الزوجة تأخذ الثمن، والابن يأخذ الباقي، المخرج من ثمانية، الزوجة واحد، والابن الباقي سبعة.

(وثن مع نصف والبقية، كزوجة وبنت عم من ثمانية) ثمانية يعني هنا يقول: (ولا يكون كل من أصلي الأربعة والثمانية إلا ناقصاً أي: فيها عاصب) يبقى الزوجة والبنت والعم، المخرج من ثمانية، الزوجة تأخذ الثمن، البنت تأخذ النصف، العم يأخذ الباقي.

(والاثنان والثلاثة تارةً كذلك) هنا يقول: (ولا يكون كل من أصلي الأربعة والثمانية إلا ناقصًا، أي فيها عاصب، والاثنان والثلاثة ترك ذلك، وتارة تكون عادلتيْن)، مسألة عادلة، مسألة عائلة ناقصة، العادلة البسط مثل المقام، مسألة عائلة: المقام أكثر من البسط، أو البسط أكثر من المقام.

يقول: (فهذه الأصول الأربعة لا تعول، لأنها لا تزحم فيها الفروض.

وسدس، والبقية كأُم وابن من ستة) الأم تأخذ السدس، لماذا لم تأخذ الثلث؟

الذي ينزل الأم من الثلث للسدس: إما جمع من الإخوة، وإما فرع وارث.

سدس، والبقية ذكرناها، الأم تأخذ السدس، الابن يأخذ الباقي، المسألة من ستة، الأم واحد، والابن خمسة.

(سدس ونصف والبقية كُنت وأُم وعم من ستة، لدخول مخرج النصف في السدس).  
بنت وأُم وعم.

البنت تأخذ النصف، الأم تأخذ السدس، العم يأخذ الباقي.

المخرج من ستة، البنت تأخذ ثلاثة، الأم تأخذ واحد، العم يأخذ الباقي اثنين.

(ونصف وثلث، والبقية كزوج وأُم وعم من ستة لتباين المخرجين).

زوج، وأُم، وعم.

الزوج يأخذ النصف، الأم الثلث تأخذ والعم يأخذ الباقي، المخرج من ستة، الزوج يأخذ ثلاثة، والأم تأخذ اثنين، والعم يأخذ الباقي واحد.

(ونصف، وثلث، وسدس من ستة: كزوج، وأُم، وأخوين لأُم) هذه المسألة تسمى مسألة المناقضة، أو الإلزام، هذه المسألة ابن عباس خالف فيها جماهير الصحابة، فألزموه بالإلزام إما

يرضى به، أو يكون يناقض كلامه، يناقض مذهبه، هذه المسألة عبارة عن: زوج، وأم، وأخوين لأم.

(وتسمى مسألة الإلزام، ومسألة المناقضة؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما- لا يجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الإخوة، أو الأخوات).

نحن أخذنا الأم تُجب من الثلث إلى السدس بجمع من الإخوة، وهو اثنان أو أكثر، ابن عباس خالف، قال: لا بد من ثلاثة، لو اثنين نعطيها الثلث.

يقول: (لأن ابن عباس رضي الله عنهما- لا يجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الإخوة، أو الأخوات)، هذا أول شيء يخالف فيه.

ثاني شيء: (ولا يرى العول، ويرد النقص مع ازدحام الفروض على من يصير عصة في بعض الأحوال بتعصيب ذكر لهن. وهن البنات والأخوات لغير أم، فألزم بهذه المسألة).

المسألة عبارة عن: زوجة، وأم، وأخوين لأم.

نحل المسألة على مذهب ابن عباس، ونحل المسألة على الجماهير، ونرى الخلاف.

نحل المسألة على كلام جماهير أهل العلم:

زوج، وأم، وأخوين لأم.

الزوج تأخذ النصف.

الأم تأخذ السدس.

الأخوين لأم يأخذوا الثلث.

المخرج من ستة، الزوج يأخذ ثلاثة، الأم تأخذ واحد، الأخوين لأم يأخذوا اثنين.

المسألة الآن مسألة عادلة، وليست عائلة.

نحل على مذهب ابن عباس:

زوج، وأم، وأخوين لأم.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ الثلث.

الأخوين لأم يأخذوا الثلث.

ابن عباس اختلف مع الجماهير في أن أعطى الأم الثلث؛ لأنه لا يرى أن الأم تُحجب من الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الإخوة، أو لأخوات.

المسألة من ستة، الزوج يأخذ ثلاثة، الأم تأخذ اثنين، والأخوين لأم يأخذوا اثنين، المسألة من سبعة، فالمسألة قد عالت، فالزموا ابن عباس، حيث أنه لا يرى العول، قالوا له: إما أن ترضى بالكلام الأول، وهذا كلام جماهير الصحابة، ومنهم عمر، ولماذا لم تتكلم في عهد عمر؟ وكان عمر يفصح بذلك، قال: كنت خائف من عمر يضربني، فعلاً كان يخاف منه؛ لأن عمر كان جريء وكان قوي، وكان يضرب بالدرة، فابن عباس صغير وخاف، لم يتكلم في المسألة إلا بعد وفاة عمر رضى الله عنه.

فهم ألزموه، إما ترضى بهذا الكلام، وإما أن تكون مناقض لكلامك؛ لأن المسألة عاتلة.

نرجع لكلامنا يقول: (فالزم بهذه المسألة، فإن أعطى الأم الثلث لكون الإخوة أقل من ثلاثة، وأعطى ولديها الثلث، عالت المسألة، وهو لا يراه. وإن أعطاهما سدسًا فقد ناقض مذهبه في حجبتها بأقل من ثلاثة إخوة، وإن أعطاهما ثلثًا وأدخل النقص على ولديها فقد ناقض مذهبه في إدخاله النقص على من لا يصير عصبه بحال). ما معنى هذا الكلام؟

نحل المسألة مرة ثانية.

زوج، وأم، وأختين لأم.

ابن عباس له مخرج، فلقد دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدين، وعلمه التأويل»، هو كان يعطيها الثلث، ويريد أن يدخل النقص على الأخوين لأم.

زوج، وأم، وأختين لأم.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ الثلث.

الأخوين لأم يأخذوا الباقي.

هو يريد أن يرد النقص على الأخوين لأم، على هذا الوضع، الزوج يأخذ ثلاثة، الأم تأخذ اثنين، الأخوين لأم يأخذوا واحد، المسألة من ستة، هو يريد أن يرد النقص على الأخوين لأم، الأخوين لأم يصبحوا عسبة؟ لا، هذا على كلامه، لو أن المسألة عالت، على المسألة الأولى، التي فيها سبعة، يريد أن يرد النقص على الأخوين لأم، هل يا ترى يُرد النقص على الأخوين لأم؟ لا، لماذا لا يُرد على الأخوين لأم؟

الأخوين لأم هذه أرحام، وأيضا أصحاب فروض، وليسوا عسبة، إذن لا يُرد النقص عليهم بحال، فهم ألزموه، إذن يقيئا أن ابن عباس كان مخطئ رحمة الله ورضي عنه، فلذلك مسألة ابن عباس الصحابة درجوا على كلام ابن عمر رضي الله عنه، ولم يأخذوا بهذا الشيء.

يقول: (وربع مع ثلثين: كزوج، وبنتين، وعم. وكزوجة، وشقيقتين، وعم من اثني عشر. ورب مع ثلث، وكزوجة، وأم، وأخ لغيرها).

أخ لغيرها يعني لغير أم، إما شقيق، إما لأب.

(وكزوجة، وإخوة، لأم وعم من اثني عشر لتباين المخرجين. أو ربع مع سدس: كزوج، وأم، وابن. أو زوجة، وجدة، وعم من اثني عشر، لتوافق المخرجين. ولا يكون في الاثني عشر. والأربعة والعشرين صورة عادلة أصلاً، بل إما ناقصة وإما عائلة).

زوجة، وجدة، وعم.

الزوجة تأخذ الربع.

الجدّة تأخذ السدس.

العم يأخذ الباقي.

المسألة من اثني عشر. الزوجة تأخذ ثلاثة، الجدّة تأخذ اثنين، والعم يأخذ الباقي.

يقول: (وثن مع سدس: كزوجة، وأم، وابن من أربعة وعشرين، لتوافق المخرجين بالنصف، وحاصل ضرب أحدهما في نصف الآخر: أربعة وعشرون).

زوجة، وأم، وابن.

الزوجة تأخذ الثمن.

الأم تأخذ السدس.

الابن يأخذ الباقي.

المخرج من أربعة وعشرين. الزوجة تأخذ ثلاثة، الأم تأخذ أربعة، الابن يأخذ الباقي سبعة عشر.

(أو ثمن مع ثلثين: كزوجة، وبنّتين، وعم).

زوجة، وبنّتين، وعم.

الزوجة تأخذ الثمن.

البنّتين يأخذوا الثلثان.

العم يأخذ الباقي.



المسألة من أربعة وعشرين. الزوجة تأخذ ثلاثة، البنات يأخذوا ستة عشر، العم يأخذ خمسة.

(أو ثمن مع ثلثين: كزوجة، وبناتين، وعم. أو معها السدس: كزوجة، وبناتين، وأم، وعم، من أربعة وعشرين، للتوافق بين مخرج السدس والثلث، مع دخول مخرج الثلثين في مخرج السدس.

ولا يجتمع الثمن مع الثلث؛ لأن الثمن لا يكون إلا لزوجة مع فرع وارث).

الثلث لا يجتمع مع الثلث، لماذا؟ لأن الثمن لا يكون إلا لزوجة، ويكون فيه فرع وارث، الفرع الوارث مثل: الابن، أو بنت، أو ابن ابن، أو بنت ابن.

(ولا يكون الثلث في مسألة فيها فرع وارث).

الثلث لا يكون إلا لزوجة مع الفرع الوارث، والثلث في مسألة فيها فرع وارث لا يكون ذلك. زوجة، وبناتين، وأم، وعم.

الزوجة تأخذ الثمن، لماذا لم تأخذ الربع؟ لوجود الفرع الوارث.

البناتين يأخذوا الثلثين.

الأم تأخذ السدس.

العم يأخذ الباقي.

المسألة من أربعة وعشرين.

الزوجة تأخذ ثلاثة، البناتين يأخذوا ستة عشر، الأم تأخذ أربعة، العم يأخذ الباقي واحد.

يتكلم عن العول، الذي قدّمناه، طبقاً هذا تطبيقات على المسائل التي أخذناها، ونحن أخذنا أصعب من ذلك، فهذه المسائل تطبيقات، والأبواب التي بعده افتراضات، الحمل، الخنثى، الغرقى، المفقود، لكن فيه أشياء لازم تعرفوها.

ما معنى العول؟

﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3].

ما معنى: أذنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا؟

تجوروا، تظلموا.

إذن العول بمعنى الجور، بمعنى التعدي.

قال: (ولا يعول منها أي: هذه الأصول، إلا الستة وضعفها أي: الإثنا عشر) الذي يعول من هذه الأصول: الستة وضعفها الاثنى عشر.

أصل العول في الفريضة بمعنى: إدخال النقص على أصحاب الفروض، العول بدل ما هو يأخذ ثلاثة من أربعة، يأخذ ثلاثة من ستة، يأخذ ثلاثة من ستة، العول بمعنى: إدخال النقص على أصحاب الفروض.

يقول: (ولا يعول منها أي: هذه الأصول، إلا الستة وضعفها أي: الإثنا عشر، وضعف ضعفها أي: الأربعة والعشرون، فتعول إذا تزامت فيها الفروض بالإجماع، قبل إظهار ابن عباس الخلاف في ذلك.

فالستة تعول متوالية إلى عشرة شفعاً ووترًا)، تعول إلى عشرة تصبح كم؟ سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة، شفع ووتر. فالستة تعول إلى عشرة شفعاً ووترًا.

(فتعول إلى سبعة: كزوج، وأخت لغير أم، وجدة أو ولد أم، للزوج: النصف = ثلاثة وللأخت لغير أم: النصف = ثلاثة، وللجدة، وولد الأم: السدس).

يقتى زوج، وأخت لغير أم تكون شقيقة، وتكون جدة.

الزوج يأخذ النصف.

الشقيقة تأخذ النصف.

الجدة تأخذ السدس.

المسألة من ستة. الزوج يأخذ ثلاثة، الشقيقة تأخذ ثلاثة، الجدة واحد. إذن عالت المسألة، الستة تعول إلى سبعة.

الصورة الثانية: (وكذا زوج وأختان لأبوين، أو لأب ونحوها).

نقول: زوج، وشقيقتان.

الزوج يأخذ النصف.

الشقيقتين يأخذوا الثلثين.

المسألة من ستة. الزوج يأخذ ثلاثة، والشقيقتين يأخذوا أربعة. المسألة من سبعة، إذن عالت المسألة.

يقول: (وإلى ثمانية كزوج، وأم، وأخت، وأخت لغير أم. للزوج: النصف = ثلاثة، وللأم: الثلث = اثنان، وللأخت: النصف = ثلاثة).

هذه هي المسألة التي باهل فيها ابن عباس.

(وتسمى المباهلة) ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: 61]، إذن المباهلة عن أن ابن عباس كان يخالف الدنيا في هذه المسألة، وقال: من أراد أن يباهلني فليباهلني، المباهلة معناها: الدعاء باللعة على الكاذب منا ومنكم، والحمد لله لم يحدث مباهلة، لم يباهل أحدًا من الصحابة ابن عباس.

(وتسمى المباهلة؛ لأنها أول مسألة عاتلة حدثت في زمن عمر بن الخطاب  $\text{ع}$ ، فجمع الصحابة للمشورة فيها) أبو ابن عباس خالف ابن عباس، وأبو ابن عباس الذي هو العباس هو الذي أشار على عمر بهذه المسألة، وعمر درج على كلامه، وأخذ بكلامه، (فقال العباس: أرى طبعًا ابن عباس -كما ذكرنا- لا يرى العول، وأيضًا كان لا يُنقص الأم من الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الإخوة.

يقول: (فقال العباس: أرى أن يُقسَّم المال بينهم على قدر سهامهم) هذا كلام جميل، يعني لو واحد يشغل مال، وحدث فيه خسارة، أحمد له خمسة، وهذا له ثلاثة، وهذا له أربعة، هذه الخسارة توزَّع على السهام، بنسبة واحد إلى اثنين، بنسبة ثلاثة إلى أربعة، وهكذا.

يقول: (أرى أن يُقسَّم المال بينهم على قدر سهامهم، فأخذ به عمر، وأتبعه الناس على ذلك، حتى خالفهم ابن عباس، فقال: من شاء باهلته، إن المسائل لا تعول)، لماذا تدخلوا النقص؟ رينا لم يدخل النقص؟ فلماذا تدخلوا النقص؟

(إن الذي أحصى رمل عاج عددًا أعدل من أن يجعل في مال نصفًا ونصفًا، وثلاثًا هذان نصفان ذهبا بالمال، فأين موضع الثلث؟

وقال: وأيم الله، لو قدموا من قدم الله، وأخروا من أخر الله، ما عالت فريضة أبدًا.

فقال له زفر بن أوس البصري: فمن ذا الذي قدمه الله؟ ومن ذا الذي أخره الله؟

فقال: الذي أهبطه من فرض إلى فرض، فذلك الذي قدمه الله، والذي أهبطه من فرض إلى ما بقي، فذلك الذي أخره الله.

فقال له زفر: فمن أول من أعال الفرائض؟

قال: عمر بن الخطاب.

فقلت: ألا أشرت عليه؟ فقال: هبته وكان امرًا محييًا. رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه.

فقال له عطاء بن أبي رباح -وهو فقيه من الفقهاء- إن هذا لا يغني عني ولا عنك شيئًا، لو مت أو مت لقيت ميراثنا على ما عليه الناس اليوم.

قال: فإن شاءوا: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: 61] الآية.

قال في المغني: قوله أهبط من فرض إلى فرض، يريد: أن الزوجين والأم لكل واحد منها فرض، ثم يجب إلى فرض آخر لا ينقص منه. وأما من أهبط من فرض إلى ما بقي، يريد: البنات والأخوات، فإنهن يفرض لهن، فإذا كان معهن إخوتهن ورّثوا بالتعصيب، فكان لهم ما بقي قل أو كثر.

فكان ابن عباس رضي الله عنهما -لا يرى العول، ويدخل النقص على من يصير عصبه بحال. وخالفه الجمهور، وألزم بمسألة الإلزام كما تقدّم.

قال في المغني: ولا نعلم اليوم قائلًا بمذهب ابن عباس، ولا نعلم خلافاً بين فقهاء العصر -في القول بالعول بحمد الله ومنه).

إذن درجوا على ما ذكرنا، خلافاً لابن عباس -رحمه الله ورضي عنه-، وابن عباس له حوالي خمس مسائل يخالف فيها الجماهير في مسألة الموارث، انفرد بها.

يقول: (إلى تسعة: كزوج، وولدي أم، وأختين لغيرها للزوج: النصف = ثلاثة، ولولدي الأم: الثلث = اثنان، وللأختين: الثلثان = أربعة).

وتسمى الغراء؛ لأنها حدثت بعد المباشرة، واشتهر بها العول.

والمروانية لحدوثها زمن مروان.

وكذا زوج، وأم، وثلاث أخوات مفترقات).

مثل ماذا؟ هي نفس المسألة الماضية. زوجة وأم، شقيقة، وأخت لأب، وأخت لأم.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ السدس.

الشقيقة تأخذ النصف.

الأخت لأب تأخذ السدس تكمة الثلثين.

الأخت لأم تأخذ السدس.

الزوج يأخذ ثلاثة، الأم تأخذ واحد، الشقيقة تأخذ ثلاثة، الأخت لأب تأخذ واحد، الأخت لأم تأخذ واحد. مجموعهم تسعة.

يقول: (إلى عشرة: كزوج، وأم، وأختين لأم، وأختين لغيرها للزوج: النصف = ثلاثة، وللأم: السدس = واحد، وللأختين لأم: الثلث = اثنان، وللأختين لغيرها: الثلثان = أربعة).

زوج، وأم، وأختين لأم، وشقيقة، وأخت لأب.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ السدس.

الأختين لأم يأخذوا الثلث.

الشقيقة تأخذ النصف.

الأخت لأب تأخذ السدس.

المسألة من ستة. للزوج ثلاثة، للأم واحد، الأختين لأم اثنان، الشقيقة ثلاثة، الأخت لأب واحد. المسألة عالت إلى عشرة.



(وتُسَمَّى أم الفروخ لكثرة عولها، شبهوا أصلها بالأم، وعولها بفروخها. وليس في الفرائض ما يعول بثلاثه سواها وشبهها. وتُسَمَّى الشَّرِيحَةُ أيضًا، لحدوثها زمن القاضي شريح.

روي: أن رجلاً أتاه، وهو قاض بالبصرة، فسأله عنها، فأعطاه ثلاثة أعشار المال، فكان إذا لقي الفقيه يقول: ما يصيب الزوج من زوجته؟ فيقول: النصف مع عدم الولد، والربع معه. فيقول: والله ما أعطاني شريح نصفًا ولا ثلثًا.

فكان شريح إذا لقيه يقول: إذا رأيتني ذكرت بي حكمًا جائزًا، وإذا رأيتك ذكرت بك رجلاً فاجراً، يَنْ لِي فُجُورُكَ أَنْكَ تَكْتُمُ الْقُضِيَّةَ، وتَشِيعُ الْفَاحِشَةُ. وفي رواية: أَنْكَ تَذِيعُ الشُّكُوى، وَتَكْتُمُ الْفُتُوى.

والإثنا عشر تعول أفرادًا أي: على توالي الأفراد.

فتعول إلى ثلاثة عشر: كزوج، وبنتين، وأم للزوج: الربع = ثلاثة، ولبنتين: الثلثان = ثمانية، وللأم: السدس = اثنان.

وإلى خمسة عشر: كزوج، وبنتين، وأبوين كالتى قبلها. ويزاد للأب: السدس = اثنان.

وإلى سبعة عشر: كثلاث زوجات، وجدتين، وأربع أخوات لأم، وثمان أخوات لغيرها للزوجات: الربع = ثلاثة: لكل واحدة واحد. وللجدتين: السدس = اثنان: لكل واحدة واحد. وللأخوات للأم: الثلث = أربعة: لكل واحدة واحد. وللأخوات لغيرها: الثلثان = ثمانية: لكل واحدة واحد.

وتُسَمَّى أم الأرامل وأم الفروج بالجيم، لأنوثة الجميع. ولو كانت التركة فيها سبعة عشر دينارًا، حصل لكل واحدة منهن دينار. وتُسَمَّى السبعة عشرية، والدينارية الصغرى.

والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين: كزوجة، وبنتين، وأبوين للزوجة: الثمن = ثلاثة، ولبنتين: الثلثان = ستة عشر، ولكن من الأبوين: السدس = أربعة.

وُتُسَمَّى المنبرية لأن علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب، ويروى أن صدر خطبته كان: الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً، ويجزي كل نفس بما تسعى، وإليه المآب والرجعى. فسئل فقال: صار ثمنها تسعاً... ومضى في خطبته أي: قد كان للمرأة قبل العول ثمن، فصار بالعول تسعاً. وهو: ثلاثة من سبعة وعشرين.

و تُسَمَّى أيضًا البخيلة لقلة عولها لأنها لم تعل إلا مرة واحدة).

### (باب ميراث الحمل).

هذا افتراضي، الحمل ممكن يكون كاذب، ممكن يكون ذكر، ممكن يكون أنثى، ممكن يكون توأم، ممكن يكون خنثى، ممكن يكون ذكر، ذكركين، ثلاثة، ممكن يكونوا خمسة، ممكن تلد تسعة، وارد، وحدث فعلاً، ممكن يكون أقل أكثر، افتراض.

نحل المسألة على الافتراض الذي من الممكن أن يحدث، الذي يحدث ممكن ذكر أو أنثى، أو اثنين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو أقل أو أكثر.

وهذه مسائل افتراضية، وهذه مسألة مختلف فيها بين العلماء، البعض يقول: لماذا نورث الحمل؟ تصبر عليه إلى أن ينزل، وتقيد إذا كان بقي عليه شهرين أو يومين أو خمسة أيام، اصبر، ولا نتعب أنفسنا، ونتعب الورثة معنا، أما إذا الورثة كلهم رضوا على ذلك فلا إشكال، لا بعض الورثة يحتاج ماله، فلا إشكال، هذه مسألة مختلف فيها، وليس متفق عليها.

يقول: (من مات عن حمل يرثه وعن ورثة غيره، ورضوا بوقف الأمر على وضعه فهو أولى: خروجاً من الخلاف، ولتكون القسمة مرة واحدة) هذا الأولى، أصحاب الفروض الوارثين، يذكروا باقي شيء على الوضع.

والإكل واحد يريد ميراثه، فماذا نفعل؟

(فطلب بقية ورثته قسم التركة قسمت، ووقف له الأكثر من إرث) لما نترك التركة للنازل هذا، نترك الأقل أم الأكثر؟ نعطي أمه الأقل ونترك الأكثر.

يقول: (ووقف له الأكثر من إرث ذكركن أو أنثيين؛ لأن وضعهما كثير معتاد، فلا يجوز قسم نصيبهما كالواحد، وما زاد عليهما نادر، فلا يوقف له شيء).

ودفع لمن لا يحجبه الحمل إرثه كاملاً، ولمن يحجبه حجب نقصان أقل ميراثه كالزوجة والأم، فيعطيان الثمن، والسدس.

ولا يدفع لمن سقطه الحمل شيء لاحتمال أن يحجبه.

فإذا ولد أخذ نصيبه، وزدّ ما بقي لمستحقه فإن أغور شيء رجع على من هو في يده.

ولا يرث إلا إن استهل صارخاً) من الذي يرث؟ الذي ينزل يصرخ، (استهل صارخاً نص عليه، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا استهل المولود صارخاً ورث». رواه أحمد وأبو داود. والاستهلال: رفع الصوت. صارخاً: حال مؤكدة.

أو عطس، أو تنفس) متى يرث؟

(إذا استهل صارخاً، أو عطس، أو تنفس، أو وجد منه ما يدل على الحياة: كالحركة الطويلة ونحوها كسعال وارتضاع، لدلالة هذه الأشياء على الحياة المستقرة، فيثبت له حكم الحي، كالمستهل.

ولو ظهر بعضه فاستهل، ثم انفصل ميتاً لم يرث) يعني نزل رأسه فاستهل، كان يصرخ وهو في الداخل، ثم نزل فمات (لم يرث؛ لأنه لم يثبت له أحكام الدنيا وهو حي).

يقول في الرحبية - رحمه الله:

وإن يكن في مستحق المال      خشي صحيح بين الإشكال  
فاقسم على الأقل واليقين      تحظى بحق القسمة المبين

واحكم على المفقود حكم الخنثى إن ذكرًا كان أو هو أنثى  
وهكذا حكم ذوات الحمل فابن على اليقين والأقل  
نكتفي بهذا القدر، ونكمل في المحاضرة القادمة.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الثالث عشر أختكم أم محمد الظن.

## الفقه - منار السبيل

### الدرس الرابع عشر

(باب ميراث المفقود) (باب ميراث الخنثى)

باب ميراث الغرقى ونحوهم كالهدمي ومن وقع بهم طاعون أو قتل وأشكل أمرهم. (باب ميراث أهل الملل).

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ثم أما بعد: (باب ميراث المفقود).

يقول الشيخ مرعي رحمه الله: (وهو: من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة: كالأسر، والخروج للتجارة، والسياسة، وطلب العلم، انتظر تمة تسعين سنة منذ ولد في أشهر الروايتين، لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا، وعنه: ينتظر به حتى يتيقن موته، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم. وهو قول: الشافعي، ومحمد بن الحسن، وهو المشهور عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، لأن الأصل حياته).

ميراث المفقود، إنسان فقد، هذا المفقود إما غاب عن أهله، إما غيبة ظاهرها السلامة، أو غير ظاهرها السلامة.

ظاهاها السلامة كالأسر، والخروج للتجارة، والسياسة، وطلب العلم، انتظر تمة تسعين سنة منذ ولد في أشهر الروايتين)، كأن المسألة فيها قولان، وليس متفق عليها، (في أشهر الروايتين في المذهب، لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا، وعنه هذه الرواية الثانية عن الإمام أحمد: ينتظر به حتى يتيقن موته، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم. وهو قول: الشافعي، ومحمد بن الحسن، وهو المشهور عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، لأن الأصل حياته.

فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم في تقدير مدة انتظاره، وإن كان ظاهاها الهلاك)، إذن المدة التي ظاهاها السلامة، على القول عند الحنابلة، قولان في المسألة: إما تسعين سنة، أو أنه على حسب تقدير الحاكم، يعني غالباً أنه لن يعيش بعد ذلك.

(إن كان ظاهاها الهلاك: كمن فقد من بين أهله، أو في مملكه كدرب الحجاز، أو فقد بين الصفيين) خرج يجاهد بين الصفيين، وغير موجود، يقيئاً مات، (أي: صف المسلمين، وصف المشركين).

أو أيضاً الحال الثاني، ظاهاها الهلاك، مثل: (حال الحرب، أو غرقت سفينة، ونجا قوم وغرق آخرون، انتظر تمة أربع سنين منذ فقد، ثم يقسم ماله في الحالتين).

الغيبة التي ظاهاها الهلاك أربع سنين، (ثم يقسم ماله في الحالتين؛ لأنها أكثر مدة الحمل) طبعاً أكثر مدة الحمل أربع سنين هذا على الماضي، وإلا الآن الطب له دخل، يقيئاً يعرفوا بعد تسع شهور فيه حمل أم لا.

(ولأنها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار. فانقطاع خبره عن أهله إلى هذه الغاية يغلب ظن الهلاك، وتعتد زوجته عدة الوفاة، وتحل للأزواج بعد ذلك. نص عليه، لاتفاق الصحابة على ذلك).

**المعنى:** بعد انقضاء هذه المدة الزوجة تعتد، لم تظل معلقة نفسها على رجوعه، غالبًا أنه مات، فتعتد زوجها عدة الوفاة، وتحل للأزواج بعد ذلك، نص عليه، لاتفاق الصحابة على ذلك.

(قال الإمام أحمد: من ترك هذا القول أي شيء يقول؟ هو عن خمسة من الصحابة. وقال: يروى عن عمر من ثمانية أوجه، قيل: زعموا أن عمر رجع، قال: هؤلاء الكذابون.

قيل: فيروى من وجه ضعيف أن عمر قال بخلافه، قال: لا إلا أن يكون إنسان يكذب.

ولا تفتقر امرأة المفقود إلى حكم حاكم بضرب المدة وعدة الوفاة، لأن الظاهر موته، أشبه ما لو قامت به بينة.

ولا يفتقر أيضًا إلى طلاق ولي زوجها) لا تفتقر امرأة المفقود إلى حكم حال، ليس شرط يفرق بينهم، يبقى انتهت المدة الآن، فلا تفتقر إلى حكم حال.

كذلك لا تفتقر أيضًا إلى طلاق ولي زوجها، يعني ليس شرطًا أن يأتي بولي الزوج، أي الحاكم، ويقول: طلق المرأة، الزوج انتهى، من وليه؟ هل يؤتى بولي الزوج لكي يطلق هذه المرأة؟ يقول: (لا يفتقر إلى طلاق ولي زوجها بعد عدة الوفاة لتعتد بعد ذلك بثلاثة قروء؛ لأنه لا ولاية لولي في طلاق امرأته.

وما روي عن عمر  $\tau$  أنه أمر ولي المفقود أن يطلقها، قد خالفه قول ابن عباس، وابن عمر.

وقال عبيد بن عمير: فقد رجل في عهد عمر  $\tau$ ، فجاءت امرأته إلى عمر فذكرت ذلك له، فقال: انطلقى فترصي أربع سنين، ففعلت، ثم أتته، فقال: انطلقى فاعتدي أربعة أشهر وعشرًا، ففعلت، ثم أتته فقال: أين ولي هذا الرجل؟ فجاء وليه، فقال: طلقها) هذه الرواية مخالفة للكلام السابق، ولكن هذا من باب الاحتياط، وإلا خالفه ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما.



(فقال: طلقها ففعل، فقال عمر: انطلقني فتزوجي من شئت، فتزوجت، ثم جاء زوجها الأول، فقال له عمر: أين كنت؟ فقال: استهوتني الشياطين، فوالله ما أدري في أي أرض، كنت عند قوم يستعبدوني حتى غزاهم قوم مسلمون، فكنت فبين غموه، فقالوا لي: أنت رجل من الإنس، وهؤلاء الجن، فما لك وما لهم؟ فأخبرتهم خبري، فقالوا: بأية أرض الله تحب أن تُصبح؟ فقلت: بالمدينة: هي أرضي، فأصبحت وأنا أنظر إلى الحرة، وزاد البيهقي، قال: فأما الليل فلا يحدثوني، وأما النهار فأعصار ريح أتبعها إلى آخره.

فخبره عمر: إن شاء امرأته، وإن شاء الصداق، فاختار الصداق رواه الأثرم والجوزجاني)، وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله-، هذا أثر صحيح، أن فهدى رجل في عهد عمر بن الخطاب غاب، وهذه قصة صحيحة، كان خارج يصلي صلاة العشاء، وانتظره أهله فلم يرجع، يوم اثنين، شهر اثنين، أربع سنوات فلم يرجع، تخيل ما الذي حدث؟ هذا رجل فاضل، وخرج يصلي العشاء، وفجأة وجد نفسه مع قوم آخرين، الجن خطفوه، وقد يحدث هذا الشيء، وحدث، فالإنسان دائماً يحصن نفسه بأذكار الصباح والمساء، لا تغتر، ولا تقول أنا أخ ملتزم، وخاصة سورة البقرة، تُقرأ دائماً في وردك، وتُقرأ في البيت، ودائماً تحصن نفسك بأية الكرسي، وآخر آيتين من سورة البقرة، والإنسان يحصن نفسه، ويجعله دائماً في ذكر الله تبارك وتعالى-، فهو I تخيل كأنهم عملوا له شيء في عقله، وهو لا يعرف، هو تائه معهم، قصة صحيحة، ومع ذلك أربع سنوات، والجن يخطفك، وأنت ذاهب تصلي العشاء، ولم تخرج تعمل معصية، هذا الشيء وارد، وقد حدث لأناس أفاضل.

وفي هذه الأربع سنوات تائه، كأن عقله مغيب، الجن غيب عقله، ويستعبدوه ويستخدموه، إلى أن جاء وفد من جن المسلمين، لأن الجن -كما تعلمون- عالم مثلنا بالضبط، يأكلون ويشربون ويتناكحون، منهم المؤمن ومنهم الكافر، منهم حسن الخلق، منهم سيء الخلق، منهم الصعب، منهم السهل، منهم ضيق الصدر، منهم واسع الصدر، منهم البار ومنهم الفاجر، المؤمن والكافر، فهم يعاركوا بعضهم، ويغزوا بعضهم، فجن اليهود والنصارى غزاهم جن

مسلمين، فلما غزوهم أسروا بعضهم، فوقع في الأسر هذا الرجل، فقالوا: أنت إنس، ما الذي أتى بك هنا؟ فقال: لا أعرف، أنا خارج، ووجدت نفسي مع هؤلاء.

قالوا: فأين تحب أن تكون؟ قال: المدينة.

فأخذوه وذهبوا به إلى المدينة، بقدره الله تبارك وتعالى،-، بقدره خارقة أقدرهم الله Y على ذلك.

سأله: ماذا كنت تأكل في الأربع سنين؟

قال: الفول، وما لم يذكر اسم الله عليه.

قالوا: وما شرابك؟

قال: الجدف، وهو الشيء الذي لم يغطى.

قالوا: أما الليل؟ ماذا كنت تعمل معهم في الليل؟

قال: أما الليل فلا يحدثني أحد، أما بالنهار فأعصار ريح تحملني، لا أدري أين أنا.

**الشاهد من القصة:** أتى هذا الرجل لعمر بن الخطاب بعد أربع سنوات، وامراته طلقت، وتزوجت، وأنجبت، يا ترى ماذا فعل عمر؟

فأتى يخاصم عمر T، كيف تطلق امرأتي؟

فخبره عمر إن شاء امراته، وإن شاء الصداق، فاختار الصداق.

**(وقضى بذلك عثمان وعلي وابن الزبير، وهو قول ابن عباس) قضوا بماذا؟**

قضوا بأن الغيبة تكون بأربع سنوات.

**(وهذه قضايا انتشرت، ولم تُنكر فكانت إجماعاً).**

إذن ينتظر على الإنسان أربع سنوات.

(قاله في الكافي وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ففي المال أولى)، يعني يريد أن يقول: إذا كان هذا ثابت في النكاح، فمن باب المال أولى. سنأخذ ميراث المفقود، إنسان فقد، فجأة خرج عمله، ولم يرجع، فجأة سافر ولم يرجع، ماذا نفعل؟ وحدث تقسيم للميراث، نقسم الميراث ونصيبه ليس فيه؟ لا، قال: ينتظر عليه، إذا كان في النكاح ينتظر أربع سنوات، فمن باب أولى في المال، في المال ينتظر أربع سنوات، قال: (ففي المال أولى).

(قال الإمام أحمد: إذا أمرت زوجته أن تتزوج قسمت ماله)، بعد كم يأمرها؟ بعد أربع سنوات.

(فإن قدم بعد القسم أخذ ما وجده بعينه لتبين عدم انتقال ملكه عنه).

ورجع بالباقي أي: ببدله على من أخذه، لتعذر رده بعينه) يعني سلمنا أنهم قسموا الميراث، ثم لم يجد إلا شيء يسير، يأخذه بعينه، العين الموجودة المال يأخذه، لكن هذا أقل من نصيبه.. على من رجع بالباقي على من أخذه، هذا كلام جماهير أهل العلم، ابن تيمية رحمه الله - يخالف في هذه المسألة، والأولى ما قاله جماهير أهل العلم، هذا حقه.

قال: (فإن مات مورث هذا المفقود في زمن انتظاره أي: في المدة التي قلنا: ينتظر به فيها. أخذ كل وارث غير المفقود.

اليقين أي: ما لا يمكن أن ينقص عنه مع حياة المفقود أو موته.

ووقف له الباقي) هذا الذي سنأخذه في المسائل، كم يعطى؟ وكم يوقف؟

(ووقف له الباقي حتى يتبين أمره، أو تنقضي مدة الانتظار، فإن قدم المفقود أخذه، وإلا فحكمه بكفية ماله.

ومن أشكل نسبه ورجي انكشافه فكالْمفقود) لا نعرف ابن من هذا؟

(ومن أشكل نسبه ورجي انكشافه) لكن ممكن يحصل ونعرف ابن من، يأخذ حكم المفقود في المسائل وفي الميراث.

(في أنه إذا مات أحد الواطئين لأمه وَقَفَ له منه نصيبه على تقدير إلحاقه به، فإن لم يُرج انكشافه: بأن لم ينحصر الواطئون لأمه، أو عُرِضَ على القافة فأشكل عليهم ونحوه، لم يوقف له شيء).

المسألة عبارة عن ماذا؟

مسألة متخيلة، إنسان وطئ أمة، لعل هي الأقرب، الواطئون للأمة.

إنسان وطئ أمة، ثم باعها، ثم باع هذه الأمة، وكانت هذه الأمة حامل، ثم وطئها المشتري، ولم يعلم بحملها، فاجتمع الآن في الرحم ماءان، ماء البائع، وماء المشتري، وهذا حرام لا يجوز، النبي عليه الصلاة والسلام- نهى أن يسقي الرجل ماءه زرع غيره. لو حامل ينتظر عليها بوضع الحمل، ثم بعد ذلك يطلأ.

إذن كانت حامل ووطئها المشتري، وكانت أيضًا حامل من البائع، وولدت بعد أربعة أشهر، فيقينا أنها كانت حامل من الأول.

ثم مات المشتري، ومات البائع، لا نعرف هذا ابن من؟ فماذا نفعل؟ هذا يورث كالمفقود، كحكم المفقود.

قال: (فأشكل عليهم ونحوه، لم يوقف له شيء).

عندنا ميراث الخنثى المشكل، وميراث الغرقى، والهدم، والحرقى.

نقرأه من الرحبية لكي نفهمه، قال:

وإن يكن في مستحق المال      خنثى صحيح بيّن الإشكال  
فاقسم على الأقل واليقين      تحظى بحق القسمة المبين

يبقى دائماً نعطي النصيب الأقل، ويوقف له الآخر.

فاقسم على الأقل واليقين      تحظى بحق القسمة المبين  
واحكم على المفقود حكم الخنثى      إن كان ذكراً أو هو أنثى  
وهكذا حكم ذوات الحمل      فابن على اليقين والأقل  
الغرقى الهدمى؟

هذه كلها افتراضات، نحن بذلك نعتبر اتبينا من المواريث، لكن هذه كلها افتراضات، قد تكون، وقد لا تكون، لكن لو حدثت، كيف تقسم التركة؟ واحد غرق، واحد حدث له هدم، واحد حرق، فما الذي يحدث؟

قال:

وإن يمت قوم بهدم أو غرق      أو حادث عم الجميع كالخرق  
ولم يكن يعلم حال السابق      فلا تورث زاهقاً من زاهق  
وعدهم كأنهم أجنب      فهكذا القول الصحيح الصائب  
نأخذ مسألة على ميراث المفقود.

زوج، وأم، وأخ لأم، وشقيق، هذا الشقيق نفترضه مرة أنه حي، ومرة أنه ميت.

الشقيق في المسألة الأولى نفترضه حي. ونحل المسألة عادي جداً، نسميها مسألة الحياة، لأن فيه مسألة أخرى مسألة الموت.

عندنا زوج، وأم، وأخ لأم، وشقيق.

الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ السدس، لماذا؟ لجمع من الإخوة.

الأخ لأم يأخذ السدس.

## الشقيق يأخذ الباقي.

عندنا: نصف، وسدس، المسألة من ستة.

الزوج يأخذ ثلاثة من ستة، الأم تأخذ واحد من ستة، الأخ لأم يأخذ واحد من ستة، الشقيق الباقي واحد من ستة.

نفترض مسألة ثانية في نفس المسألة، مسألة موت، هذا الشقيق مفقود.

تفتح خانة أخرى، تسميها: خانة الموت.

وهي نفس المسألة: زوج، وأم، وأخ لأم، وشقيق، لكن هذا الشقيق ميت، أي مفقود.

## الزوج يأخذ النصف.

الأم تأخذ الثلث، لأن الشقيق ميت، فلا يوجد جمع من الإخوة.

الأخ لأم يأخذ السدس.

المسألة نصف، وثلث، وسدس، تكون من ستة.

الزوج يأخذ ثلاثة من ستة، الأم تأخذ اثنين من ستة، الأخ لأم يأخذ واحد من ستة.

لاحظ هنا أن الأم كانت في حالة حياة الشقيق كانت تأخذ السدس، الذي هو نصيبها واحد، وفي حالة أنه ميت تأخذ ثلثها الكامل، كان نصيبها أعلى وهو اثنين.

نفتح خاتين: يُعطى كم، ويوقف كم.

في الرحبية قال: فاقسم على الأقل.

الزوج يأخذ ثلاثة.

الأم تأخذ واحد.



**الأخ لأم يأخذ واحد.**

المجموع خمسة، نوقف له خمسة من ستة، واحد. يوقف له واحد.

نحل المسألة على هذه الصورة.

**(باب ميراث الخنثى)**

**نقل ابن حزم الإجماع على توريثه).**

الخنثى هو المشكل، فيه عضو الذكورة، وعضو الأنوثة، لكن لا نعرف، هل هو ذكر أم أنثى، ماذا نفعل؟ نورثه على الناحيتين، نورثه مرة ذكر، ونورثه مرة أنثى، إلى أن يتبين أمره.

**(نقل ابن حزم الإجماع على توريثه).**

وهو: من له شكل الذكر، وفرج المرأة ويعتبر أمره في توريثه ببوله) هذه نظرة جميلة، لكن الطب الآن له دخل، ولكن هذا مدخل جميل، ومدخل طبي، من أين يبول؟ إذا بال من الذكر سيكون ذكراً بال من الفرج سيكون أنثى.

(فإن بال من حيث يبول الرجل فهو ذكر، وإن بال من حيث تبول المرأة فله حكم المرأة؛ لأن الله تعالى أجرى العادة بذلك، فإن بال منها فبسببه من أحدهما لما روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر، من أين يورث؟ قال: «من حيث يبول»، هذا الحديث حديث موضوع، ولم يصح، ولكن هو موقوف على علي بن أبي طالب T.

(وروي أنه صلى الله عليه وسلم، - أتى بخنثى من الأنصار فقال: «ورثوه من أول ما يبول منه»)، وأيضاً لا يصح، لكن الذي صح فيه الإجماع.

(وقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخنثى يورث من حيث يبول. ولأن خروج البول أعم العلامات، لوجوده من الصغير والكبير، وسائر العلامات إنما توجد بعد الكبر).

فإن خرج منها معاً اعتبر أكثرهما لأن الأكثر أقوى في الدلالة.

قال في المغني: قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم: يرث من المكان الذي يبول منه أكثر.

فإن استويا فشك، فإن رجي كشفه بعد كبره أي: بلوغه

أعطي ومن معه اليقين من التركة وهو: ما يرثونه بكل تقدير.

ووقف الباقي حتى يبلغ، لتظهر ذكوره بنبات لحيته، أو إماء من ذكره زاد في المغني وكونه مني رجل.

أو أنوثته بجيـض، أو تفلك ثدي أي: استدارته، أو سقوطه -أي: الثدي- نص عليها.

أو إماء من فرج فإن مات الخنثى قبل البلوغ.

أو بلغ بلا أمانة أي: علامة على ذكوره أو أنوثته.

واختلف لإرثه، أخذ نصف ميراث ذكر، ونصف ميراث أنثى).

هذه أيضاً مسألة غير متفق عليها، ومختلف فيها، لكن هذا قول اللؤلؤي، وهذا أيضاً قول عجب الإمام أحمد، لكن لم يأخذ به.

يقول: (ففي ابن، وبنت، وولد خنثى، للذكر: أربعة أسهم، وللخنثى: ثلاثة، وللبنت: سهمان)، هذه مسألة سهلة لو فعلاً أخذنا بها، لكن أكثر أهل العلم لم يأخذوا بهذا الكلام، وسنرى كيف يحلونها.

(وقال أصحابنا تعمل المسألة على أنه ذكر، ثم على أنه أنثى، ثم تضرب إحداها في الأخرى إن تباينت، أو وفق إحداها في الأخرى إن توافقتا، وتجترى إحداها إن تماثلتا، أو بأكثرهما إن تناسبتا، ثم تضرب الجامعة في اثنين: عدد حالي الخنثى. ففي هذه المسألة: مسألة الذكورية: من خمسة، والأنثوية: من أربعة، اضرب إحداها في الأخرى للتباين تكن عشرين، ثم في اثنين تبلغ أربعين: للبننت: سهم في خمسة، وسهم في أربعة، يحصل لها تسعة، وللذكر: سهمان في خمسة، وسهمان في أربعة يجتمع له ثمانية عشر، وللخنثى: سهمان في أربعة، وسهم في خمسة، تكن ثلاثة عشر. فإن لم يختلف إرث الخنثى بالذكورة والأنثوية، كولد الأم والمعتق أخذ إرثه مطلقاً، وإن ورث بكونه ذكراً فقط، كولد أخ أو عم خنثى، أو بكونه أنثى فقط، كولد أب خنثى مع زوج، وأخت لأبوين أعطي نصف ميراثه).

**نفترض مسألة فيها: بنت، وابن، وخنثى.**

هذا الخنثى، مرة نفترضه بنت، ومرة نفترضه ذكر. ونحل المسألة على ذلك.  
تفتح خانة اسمها: الأنثوية.  
بنت، وابن، وخنثى.

هنا سنقسمها على عدد الأسهم. لذلك في النهاية نقول: مجموع السهام، يُعطى ويوقف.

**البنت** تأخذ سهم.

**الابن** يأخذ سهمين.

**الخنثى**، لو هي بنت تأخذ سهم.

ونرى عدد السهام، كم؟ أربعة، فالمسألة من أربعة.

**البنت** تأخذ واحد، **الابن** يأخذ اثنين، **والخنثى** يأخذ واحد.

المسألة من أربعة.

## نحل المسألة الثاني: مسألة ذكورة.

هي نفس المسألة: بنت، وابن، لكن في الخانة الأخيرة التي فيها خنثى، نضعها أيضًا خنثى لكن نفترضها ابن، ونحل المسألة عادي جدًا.

البنت تأخذ واحد.

الابن يأخذ اثنين.

الابن الخنثى يأخذ اثنين

المسألة من خمسة.

البنت تأخذ واحد، الابن يأخذ اثنين، الابن الخنثى يأخذ اثنين.

تذكرون المسائل الماضية، عندنا المخارج، مخرج أربعة، ومخرج خمسة، يقول: (لأن تبايننا يُضربا)، تضربهم في بعض، لكي نوحّد المقامات، نضرب الأربعة في خمسة بعشرين، هذه نضربها في خمسة، وهذه نضربها في أربعة، نضرب العمود الأول في خمسة، والعمود الثاني في أربعة. ونفتح خاتين: خانة اسمها الأنوثة، والخانة الثانية الذكورة.

الأربعة في خمسة بعشرين، الخمسة في واحد بخمسة، خمسة في اثنين بعشرة.

نفس النظام في الأنوثة، نفس النظام، نضرب الذكورة في الأربعة.

أربعة في خمسة بعشرين، أربعة في واحد بأربعة، أربعة في اثنين بثمانية، وأربعة في اثنين بثمانية. لكي نجعلها مسألة واحدة، ننظر كم مجموع السهام، لأننا عندما نوزع بعد ذلك، نوزع على مجموع السهام.

نفتح خانة كبيرة تجمع المسألتين، اسمها: مجموع السهام، ونجمع، عشرين وعشرين أربعين، خمسة وأربعة تسعة، وعشرة وثمانية ثمانية عشر، وخمسة وثلاثة ثلاثة عشر، هذا بالنسبة لمسألة الخنثى المشكل، نحلها بنفس الصورة.

نوزع الميراث نجعله إما أنثى، إما بنت أو ولد، على حسب ما يتبين أمره، إما على الذكورة، أو على الأنوثة، نوزع مرة على أنه بنت، ومرة على أنه ولد.

(باب ميراث الغرقى ونحوهم كالهدمى ومن وقع بهم طاعون أو قتل وأشكل أمرهم.

إذا علم موت المتوارثين معاً فلا إرث) المسألة أن الكل مات مع بعضه، لا إرث الآن. لا والله هذا حصل حرق، أو حصل غرق، أو حصل هدم، لكن هذا مات الأول، والثاني مات بعده، فيحصل توارث، الاثنين ميتين، لكن أنا علمت السابق واللاحق، لكن بخلاف أن الكل مات مع بعضه، الكل مات مع بعضه فلا توارث.

(إذا علم موت المتوارثين معاً فلا إرث لأحدهما من الآخر؛ لأنه لم يكن حيًا حين موت الآخر، وشرط الإرث حياة الوارث بعد موت المورث.

وكذا إن جهل الأسبق، أو علم ثم نُسِي) لم نعرف من السابق ومن اللاحق، أو كنا نعرف لكن نسينا (أو علم وجهلوا عينه، وادعى ورثة كل منهما سبق الآخر ولا بينة)، هذا يقول هذا الذي مات الأول، أين البينة؟ البينة بمعنى اثنين شهود، (ولا بينة).

(أو تعارضتا، وتحالفا) فيه بينة، هذا يحلف، وهذا يحلف، ماذا نفعل في هذه المشكلة؟

(أي: حلف كل منهما على إبطال دعوى صاحبه، ولم يتوارثا. نص عليه، وهو قول: أبي بكر الصديق، وزيد، ومعاذ، وابن عباس، والحسن بن علي رضي الله عنهم، لعدم وجود شرطه، وسقوط الدعويين فلم يثبت السبق لواحد منهما معلوماً، ولا مجهولاً.

وقال مالك في الموطأ: لا ينبغي أن يرث أحد أحداً بالشك)، هذا كلام الجماهير؛ لأن هذه أموال، لا بد أن يُحتاط فيها، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه».

(وروى في الموطأ أيضًا: أنه لم يتوارث من قتل يوم الجمل، ويوم صفين، ويوم الحرة، ثم يوم قديد، فلم يورث أحد منهم من صاحبه شيئًا إلا من علم أنه قتل قبل صاحبه.

واحتج في المغني: بأن قتلى اليمامة، وصفين، والحرة لم يورث بعضهم من بعض، وبما روى جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها، فالتقت الصيحتان في الطريق، فلم يُدر أيهما مات قبل صاحبه، فلم ترثه ولم يرثها)، الشيخ الألباني يقول: إسناده صحيح.

(وإن لم يدع ورثة كل منها سبق الآخر ورث كل ميت صاحبه) هذا غير متفق عليه، حتى عند الحنابلة أنفسهم، هذا المتن للشيخ مرعي، وهو من مجتهدي علماء الحنابلة، أحيانًا تجد الشيخ مرعي يذكر شيء، والحنابلة يخالفوه، له ذلك، وهو أخذ بقول الأقوال، وهو مجتهد، له أن يأخذ بما يأخذ.

أحيانًا تجد أن الشيخ مرعي يذكر شيء، والشرح للشيخ إبراهيم يخالفه، الشيخ إبراهيم غير مجتهد، الشيخ إبراهيم فقيه، والمجتهد أعلى في الرتبة، فأحيانًا تجد أنه لا يوجد توافق، أحيانًا الشيخ مرعي يذكر شيء، وتقرأ في المغني، تجد ابن قدامة يخالف، كمثل هذه المسألة، ابن قدامة لم يرتضي كلام الشيخ مرعي.

قال: (وإن لم يدع ورثة كل منها سبق الآخر ورث كل ميت صاحبه، من تِلَاد) التِلَاد بمعنى الأصل، أصل المال.

(من تِلَاد ماله دون ما ورثه من الآخر، لئلا يدخله الدور) يسموها الدور، هذا يرث من هذا، ثم يرجع هذا يرث من الثاني.

(لأن ذلك يروى عن عمر وعلي، وإياس المزني، وشریح، وإبراهيم.

قال الشعبي: وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم، فكُتب في ذلك إلى عمر، فكُتب عمر أن: ورثوا بعضهم من بعض) لكن هذا ضعفه الشيخ الألباني.



(قال الإمام أحمد: أذهب إلى قول عمر. قال في الإنصاف: وهو من المفردات) من مفردات المذهب، هذا من مفردات المذهب الذي انفرد به الحنابلة عن بقية أهل العلم.

(وروي عن إياس المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال: «يرث بعضهم بعضًا»، ورواه سعيد في سننه عن إياس موقوفًا.

فيتقدّر أحدهما مات أولاً ويورث الآخر منه).

ننظر من الذي مات أولاً، والثاني يرث منه.

(ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته ثم يصنع بالثاني كذلك)، هذا على كلام الرواية التي انفرد بها الحنابلة.

#### (باب ميراث أهل الملل).

لا توارث بين مختلفين في الدين لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر» متفق عليه، وذكره الموفق إجماعاً قال الإمام أحمد: ليس بين الناس فيه خلاف.

بحث الشرايف فضيلة الشيخ أبي السطوح الحنوبى

إلا بالولاء فيرث به المسلم الكافر، والكافر المسلم لحديث جابر مرفوعاً: «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته».

**المعنى:** لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر إلا بالولاء، ما معنى بالولاء؟ بمعنى العتق.

الحديث نفسه ضعفه الشيخ الألباني، لكن يقول تعليل صحيح: (ولأن ولاء له) الولاء بمعنى الميراث (وهو شعبة من الرق، واختلاف الدين لا يمنع الرجل أخذ مال رقيقه إذا مات.

وعنه: لا يرثه مع اختلاف الدين، لعموم الخبر)، هذين قولين في المذهب الحنبلي.

(وكذا يرث الكافر ولو مرتدًا إذا أسلم قبل قسَم ميراث مورثه المسلم)، الصورة: إنسان كافر لكن هذا مرتد، هو أسلم الآن، لكن قبل تقسيم الميراث، قال: يرث من المسلم، ثم نحكم عليه بالقتل؛ لأنه مرتد.

(وكذا زوجة أسلمت في عدة قبل القسَم) امرأة في عدتها أسلمت، ولم تقسَم الميراث، فماذا فعل؟ يدخلها الميراث، وتأخذ الميراث.

(وكذا زوجة أسلمت في عدة قبل القسَم، نص عليها.

وروي عن عمر، وعثمان، والحسن بن علي، وابن مسعود، لحديث: «من أسلم على شيء فهو له» رواه سعيد من طريقين: عن عروة، وابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وحسنه الألباني.

(وعن ابن عباس مرفوعًا: كل قسَم قسِم في الجاهلية فهو على ما قسِم، وكل قسَم أدركه الإسلام فإنه على قسَم الإسلام) هذا صححه الشيخ الألباني -رحمه الله. (وحدَّث عبد الله بن أرقم عثمان: أن عمر قضى: أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسَم فله نصيبه) يبقى إنسان ولم يقسَم الميراث، فيأخذ نصيبه.

(فقضى به عثمان. رواه ابن عبد البر في التمهيد بإسناده.

والحكمة فيه الترغيب في الإسلام، والحث عليه.

والكفار ملل شتى لا يتوارثون مع اختلافها) هذه مسألة مختلف فيها وغير متفق عليها.

الكفار ملل شتى، يعني اليهودي ملة، والنصراني ملة، والبوذي ملة، والبرزي ملة، والمجوسي ملة، هذا على كلام الشيخ مرعي، هذا اختيار الشيخ مرعي في هذه المسألة، وهذه المسألة غير متفق عليها، بل نحن نأخذ أنهم ملة واحدة، وهذه مختلف فيها عند الحنابلة أنفسهم، عند الحنابلة فيه قولين لأهل العلم، هل الكفر ملة واحدة؟ أم أنهم ملل مختلفة؟

فالشيخ مرعي هنا يختار: (والكفار ملل شتى لا يتوارثون مع اختلافها) نحن نختار بخلاف ذلك، الكفر ملة واحدة، النصراني يرث اليهودي، اليهودي يرث البوذي، كلهم كفر.

(والكفار ملل شتى لا يتوارثون مع اختلافها، روي عن علي  $\tau$ ، لحديث: «لا يتوارث أهل ملتين شتى» (ملتين شتى)) هذا الحديث تُحمل على حسب الأدلة على المسلم والكافر، هذه مقصود أهل ملتين شتى.

يقول: (وهو مخصص للعمومات).

وقال القاضي: الكفر ثلاث ملل: اليهودية، والنصرانية، ودين من عداهم.

وَرَدُّ بافتراق حكمهم فإن المجوس يقرون بالجزية، وغيرهم لا يقربها، وهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم، يستحل بعضهم دماء بعض، ويكفر بعضهم بعضًا.

وعنه: أن الكفار يرث بعضهم بعضًا، يرث بعضهم بعضًا تنازل عن رواية أنهم ملة واحدة.

(وإن اختلفت أديانهم. اختاره الخلال) هذا الأرجح الذي نختاره، ونسير عليه (اختاره الخلال، قال في الفروع - ابن مفلح-، وقَدَّمه في الكافي - ابن قدامة-، قال: لأن مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث مسلم كافرًا، ولا كافر مسلمًا». أن الكفار يتوارثون).

الحديث: «لا يرث مسلم كافرًا، ولا كافر مسلمًا»، الحديث له منطوق، وهو الذي أمامك، المفهوم هو بطن الكلام، المفهوم أن الكفار يتوارثون، «لا يرث مسلم كافرًا»، هذا نص عليه، لو كافر مع كافر على اختلاف الدين، على اختلاف الملة، على اختلاف العبادة، على اختلاف المعتقد، فمفهوم الحديث يرث منه.

(فإن اتفقت أديانهم، ووجدت الأسباب أي: أسباب الإرث، ورث بعضهم بعضًا، ولو أن أحدهما ذمي، والآخر حرّبي).

الذي هو اليهودي أو النصراني، لكن يعيش بأمان في دار المسلمين، هذا داخل بأمان، بجواز سفر، داخل بعهد، بذمة، بأمان، هو يهودي أو نصراني، لكن يعيش في بلاد المسلمين.

**(والآخر حربي)**، الحربي هو مأخوذة من اسمها يحارب، هؤلاء كفار ويعيشوا في بلاد الكفر المحاربة للإسلام، ليس بينهم عهد، ولا ذمة، ولا أمان، فيرث بعضهم من بعض.

يقول: **(ولو أن أحدهما ذمي، والآخر حربي أو مستأمن)** مستأمن: أي دخل بلاد المسلمين بأمان، وكل زمن له أمان شكل، يعني مثلاً لو قلنا زماننا الآن، الأمان الآن لليهود والنصارى ما صورته؟ صورته التأشيرة، الجواز، هذه الصورة، لأنهم يقولوا يقتلوا، لا، نحن أبعد الناس عن القتل، وعن هذه الأشياء، ولكن حسبنا الله ونعم الوكيل، نحن دارسون، ولا نرجح أبداً، حتى لا نرجح قتل اليهود والنصارى المعاهدين.

دائماً تسمع شنشنة، لا نرجح أبداً، ولا نحث أبداً على القتل، بل نحن بعيدين كل البعد عن هذه المسائل، وحسبنا الله ونعم الوكيل في من يفعل هذه الأشياء، لا نحث على القتل، بل نخاف كل الخوف، يكفي أن العلماء مختلفين على قاتل النفس، هل كافر أم مؤمن؟ فريق كبير جداً من الفقهاء يقول: ليس لقاتل مؤمن توبة، ويستدل بسورة النساء: **﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾**، جمع الله خمس عقوبات متواليات مترادفات، لم يجمعها على معصية سوى القتل، **﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾** [النساء: 93]، ولذلك قال فريق كبير من أهل العلم منهم ابن عباس: ليس لقاتل مؤمن توبة.

لكن الراجح: أن له توبة، في سورة الفرقان: **﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾** [الفرقان: 70].

**بالنسبة للمعاهد هل يجوز قتله؟**

يحرم قتله، تبرأ النبي عليه الصلاة والسلام- من الذي يقتله سواء يهودي أو نصراني طالما أنه داخل بأمان، قال النبي عليه الصلاة والسلام-: «مَنْ أَمَّنَ رجلاً على دمه فقتله، فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافراً».

احفظ هذا الحديث «مَنْ أَمَّنَ رجلاً على دمه»، يعني أنت في جوارى، أنت في أمان، أعطاه الأمان، ثم قتله، «فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافراً».

(فإن اتفقت أديانهم، ووجدت الأسباب أي: أسباب الإرث، ورث بعضهم بعضاً، ولو أن أحدهما ذمي، والآخر حرّبي أو مستأمن، والآخر ذمي أو حرّبي لعموم النصوص، ولم يرد بتخصيصهم نص ولا إجماع، ولا يصح فيهم قياس، فوجب العمل بعمومها. ومفهوم حديث: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»: أن أهل الملة الواحدة يتوارثون، وإن اختلفت الدار.

ومن حكم بكفره من أهل البدع) فيه بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة، وبدعة مضللة، هذه المسألة عندكم في العقيدة، وفي المصطلح.

(ومن حكم بكفره من أهل البدع) فيه بدعة مكفرة، مثل ماذا؟ مثل غلاة الشيعة الذين يقولون: علي إله، أو أن الرسالة كان أحق بها علي من محمد صلى الله عليه وسلم، فهذه بدعة مكفرة، هؤلاء ما حكمهم؟

قال: (ومن حكم بكفره من أهل البدع)، وطبعاً لا يصح أن تحكم على أي أحد بالكفر، دائماً نعودكم ونريكم تمسك لسانك، الذي يحكم على الناس بالكفر العالم المجتهد، وليس عالم واحد، مجموعة من العلماء، مثل مجموعة من الأطباء، يشخصوا المرض، كذلك مجموعة من العلماء لكي يحكموا على هذا الإنسان، أما لفظ الكفر امسك لسانك، النبي ﷺ حذر، «من قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما، وإلا ردّت عليه»، كذلك مسألة اللعنة، كثير من المسلمين، نسأل الله تبارك وتعالى- ألا يؤاخذ باللسنة المسلمين، فلان لعن، فلان ملعون، فلان عليه اللعنة، يحرم ذلك، النبي عليه الصلاة والسلام- نهى عن ذلك، حتى لعن الحيوان لا يجوز،

لعن الكافر المعين على الراجح من كلام أهل العلم لا يجوز، فمن باب أولى لعن أخوك المسلم، فلا تلعن زوجتك، ولا تلعن ابنك، ولا تلعن دابة، ولا تلعن الحذاء الذي تلبسه.

الصحابة كانوا يسيروا، ففيه ناقة تلكأت، فصاحبها لعنتها، فالنبي عليه الصلاة والسلام- قال: «اتركوها وسيئوها، خذوا ما عليها واتركوها، لا تصحبنا ناقة ملعونة»، قال النبي عليه الصلاة والسلام- للصحابة: «فوالله تمشي أماننا، وعليها اللعنة، واللعنة تنزل علينا»، وتركها الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا حيوان. فهذه اللعنة ممكن تنزل على الإنسان والعياذ بالله.

فلا تلعن ابنك، اللعن بمعنى الطرد من رحمة الله، فامسك لسانك عن كلمة الكفر، امسك لسانك عن كل شيء إلا من الخير، مصداقاً لحديث النبي عليه الصلاة والسلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، فبعض الناس يحب يتكلم دائماً، ماشي يتكلم، قاعد يتكلم، نائم يتكلم، حياته كلها كلام، اصمت قليلاً.

سلمنا (من حكم بكفره من أهل البدع المضلة، كالداعية إلى بدعة مكفرة، ماله فيء، نص عليه في الجهمي، وغيره. قاله في الفروع. استشهد به الشيخ ابن السكيت).

والمرتد، والزنديق وهو: المنافق الذي يظهر الإسلام، ويخفي الكفر، الزنديق: هو الذي يؤمن ويكفر، ويكفر ويؤمن، هكذا دائماً.

(فالمهم فيء يصرف في المصالح.

لا يورثون ولا يرثون؛ لأن المسلم لا يرث الكافر، وكذا أقاربه الكفار من يهود أو نصارى أو غيرهم؛ لأنه يخالفهم في حكمهم: لا يقرّ على رده، ولا تؤكل ذبيحته، ولا تحل منأكلته لو كان امرأة، ولا يرثون أحداً مسلماً، ولا كافراً؛ لأنهم لا يقرّون على ما هم عليه، فلا يثبت لهم حكم دين من الأديان.



وعنه -وهذه الرواية الثانية الراجعة التي نأخذ بها: يرثه وارثه المسلم. اختاره الشيخ تقي الدين) من هو تقي الدين؟ ابن تيمية، كل كتاب له مصطلح، تقي الدين لما تقرأ في فتح الباري يكون شخص آخر، لما تقرأ في المجموع تقي الدين، يكون واحد آخر، تقرأ في كتب الحنابلة، تقي الدين معناه شيخ الإسلام -رحمه الله-، ليس كل تقي الدين يكون شيخ الإسلام، الأتقياء كثير، ربنا يجعلنا منهم، فليس كل تقي الدين شيخ الإسلام. كل كتاب المفترض تدرس كتاب لا بد أن تعرف مصطلحاته؛ لكي تفهم مفاتيح الكتاب، كل كتاب له اصطلاحات خاصة به، فتقي الدين لما يذكره غالباً عند الحنابلة، يقصدوا به شيخ الإسلام ابن تيمية.

(اختاره الشيخ تقي الدين؛ لأنه المعروف عن الصحابة: علي وابن مسعود)، إلا أن علي ؓ لما زعم بعض الناس في عهد علي أنه إله وعبدوه، فأمر بقتلهم ؓ، ولم يمنع أهلهم أن يأخذوا ميراثهم، وكذلك ابن مسعود.

(وقال في المنافق: وعند شيخنا -أيضاً ابن تيمية: يرث ويورث؛ لأنه ﷺ لم يأخذ من تركته المنافقين شيئاً، ولا جعله فيثاً)، وهذا الذي حدث مع النبي عليه الصلاة والسلام - فعلاً مع عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول، فعليه الصلاة والسلام لم يمنع عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول أن يأخذ الميراث من أبيه، مع أنه كان منافق، ولم تنزل آية تحرم هذا الشيء، فهذا القول الراجح الذي سنأخذ به.

قال: (فعلم أن الميراث مداره على النصرة الظاهرة) أي الشيء الظاهر، طالما أنه يظهر الإسلام، فليس لنا دعوة بباطنة؛ لأن عبد الله بن أبي بن سلول كان يظهر الإسلام، ومن عجيب ما كان يفعل لما النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبة، أو يعطي محاضرة، يقوم ويقول: أيها الناس أنصتوا لرسولكم، أنصتوا لنبيكم، هو الذي يسكت الصحابة، وكان هو رأس المنافقين، ونزلت فيه آيات، لكن الظاهر كان مسلم، فنأخذ بالظاهر، وندع البواطن إلى ربه وفاطرها وخالقها I.

(فعل أن الميراث مداره على النصرة الظاهرة، قال: واسم الإسلام يجري عليهم في الظاهر إجماعاً.

ويرث المجوسي ونحوه من يحل نكاح ذوات المحارم إذا أسلم، أو حاكم إلينا)، هذا إنسان مجوسي يعبد النار، يحل زواج المحارم، عند المجوس يتزوج أخته يتزوج أمه، لا إشكال، هذا في دينهم، (من يحل نكاح ذوات المحارم إذا أسلم، أو حاكم إلينا) ماذا تفعل؟ يقول: (يرث المجوسي ونحوه بجميع قراباته إن أمكن. نص عليه، وهو قول: عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه، وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه.

فلو خلف أمه -وهي: أخته من أبيه- ورثت الثلث بكونها أمًا، والنصف بكونه أختًا لأن الله تعالى- فرض للأم: الثلث، وللأخت: النصف. فإذا كانت الأم أختًا وجب إعطاؤها ما فرض الله لها في الآيتين، كالشخصين، ولأنهما قرابتان ترث بكل واحدة منهما منفردة لا تحجب إحداها الأخرى، ولا ترحح بها، فترث بهما مجتمعتين)، مسألة صعبة قليلاً، مثل ماذا الصورة؟

رجل مجوسي تزوج ابنته هذا في دينهم- وأنجب منها ولد، هذا الولد يكون ابناً لهذه البنت، وهو أخوها من الأب، يكون أخ من الأب؛ لأنها أخت أم أب الآن، فهذه الصورة، ماذا نفعل؟ نورثهم من بعض، لأن هذا في دينهم هكذا، إذا تحاكموا إلينا.

يقول: (كزوج هو ابن عم، ولا إرث بنكاح ذات محرم، ولا بنكاح لا يقر عليه كافر لو أسلم. قاله في الفروع.

وإن أولاد مسلم ذات محرم بشبهة نكاح) يعني نكاح الشبهة، نكاح الشبهة واحد تزوج أخته من الرضاعة، واحد تزوج امرأة أخيه، فهذا نكاح شبهة، وأنجب منها، فما الحكم؟ مثل أب مثلاً زوج أولاده مسألة مفترضة-، أب زوج أولاده الاثنين، هذا دخل على زوجة هذا، وهذا دخل على زوجة هذا، ماذا يكون الحكم؟ هل هذا زنا؟ أو يكون نكاح شبهة؟ يكون نكاح شبهة.

أو أن إنسانًا أخته من الرضاعة، هم كبروا، ثم تزوج أخته من الرضاع، فجأة خرجت له واحدة، قالت له: لقد أرضعتكما، كما في الحديث في البخاري، بعدما أنجبوا وكبروا، قالت لهما: لقد أرضعتكما، فما الحكم الشرعي؟ يفرّق بينهما. هذا ممكن يكون؟ نعم، ممكن يكون.

وما حال الأولاد؟ الأولاد شرعيون، ويرثون منه، وهذا حدث، أن واحد يتصل بي ويبكي في الهاتف، عنده خمس وخمسون سنة، أولاده متزوجين ومنجيين.

يقول لي: يا شيخ محمد، ظهرت لي سيدة تقول لي: لقد أرضعتكما.

قلت له: حلفها على المصحف.

يقول: يا شيخ محمد حل وسط، أتركها في الشقة كما هي، أنا في غرفة، وهي في غرفة.

قلت له: العب غيرها.

هو عنده خمس وخمسون سنة، وزوجته سبع وأربعون أو ثمانية وأربعون.

**الحكم الشرعي:** يفرّق بينهما، والأولاد أولاد شرعيون يرثون منه.

بحث الشراف فضيلة الشيخ أبي السخاوي

فهذه الصورة لو حدثت يذكرها الفقهاء: **(وإن أولاد مسلم ذات محرم بشبهة نكاح)**، لذلك مسائل الرضاع ننتبه لها، أحيانًا تكون الزوجة موظفة، فتكون ذاهبة للعمل، أو السوق مثلاً، فتضع الولد إلى جارتها، لو جاع أرضعيه، هي لم تنتبه للمصائب التي تحدث بعد ذلك.

لو حدث هذا الشيء ماذا تفعل؟

نحن نقفي بماذا في هذه المسائل؟

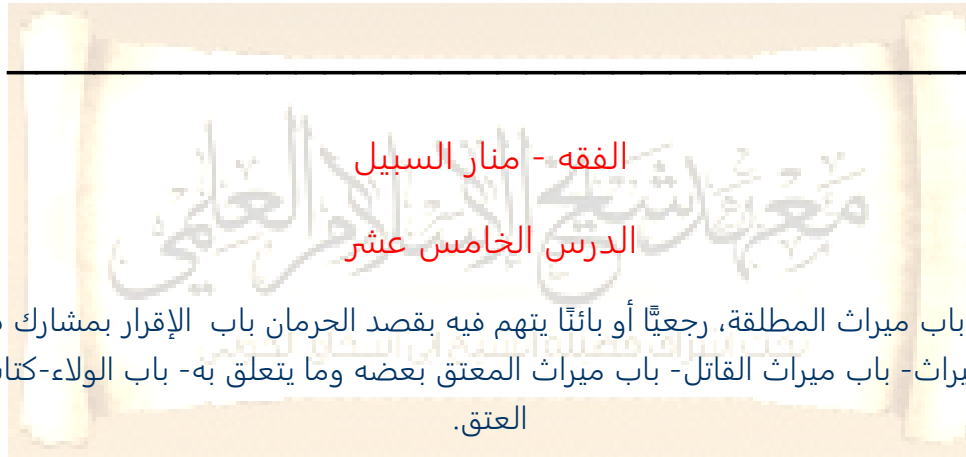
أن يكتب: فلان أرضعت فلان بن فلان في يوم كذا، عدد رضعات كذا، والورقة تدبّس في قسيمة الزواج، بحيث لو الأب توفي، البنت توفيت، نرى هذه المسألة بعد ذلك، لكي لا يتزوجوا بعض، وهذا يحدث، وضربت لكم مثال.

يقول: (وإن أولاد مسلم ذات محرم بشبهة نكاح، أو ملك يمين، ممن يكون ولدها ذات قرابتين ثبت نسبه للشبهة -يقتى ابنه-، وورث بجميع قراباته، لما تقدم)، يبقى النسب يكون لمن؟ يكون للأب، فهذا يكون ابنه، بخلاف الزنا -والعياذ بالله-، لو أن رجلاً زنا بامرأة -والعياذ بالله-، هذا الولد يُنسب لمن؟ يُنسب لأمه، بخلاف نكاح الشبهة فيرث، ويرث منه، ويرث منه، ويكون ولده.

ونسأل الله -تبارك وتعالى- العفو والعافية.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الرابع عشر أختكم أم محمد الظن.



إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ثم أما بعد: (باب ميراث المطلقة، رجعيًا أو بائنًا يتهم فيه بقصد الحرمان).

يثبت الإرث لكل من الزوجين من الآخر في الطلاق الرجعي، مادامت في العدة، سواء طلقها في الصحة أو في المرض).

المرأة طلقها زوجها في فترة عدة ثلاثة قروء **(وَالْمُطَلَّقاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)** [البقرة: 228]، في فترة العدة لو مات الزوج ترثه.

إذن يثبت الإرث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي مادامت في العدة سواء طلقها في الصحة أو في المرض.

قال في المغني: (بغير خلاف نعلمه، وروي عن أبي بكر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود. وذلك لأن الرجعية زوجة) المرأة الرجعية زوجة، (يلحقها طلاقه، وظهاره، وإيلاؤه) يلحق الزوجة طلاقه، وظهاره، وإيلاؤه، الإيلاء أي: الحلف **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَزْوَاجَهُ** **أَشْهُرُ** [البقرة: 226].

(ويملك إمساكها بالرجعة بغير رضاها) يريد أن يقول: يملك إمساكها، يملك رجعتها، لو هو طلقها، يجوز أن يرجعها ثانية بدون مأذن، وبدون عقد جديد، وبدون شيء، إما بالقول أو بالفعل على خلاف بين أهل العلم.

(يملك إمساكها بالرجعة بغير رضاها، ولا ولي، ولا شهود، ولا صداق جديد.

ولا يثبت الإرث في البائن إلا لها، إن اتهم بقصد حرمانها) إذا اتهم، يعني هو طلقها لكي يجرمها (بأن طلقها في مرض موته المخوف)، إنسان علم من نفسه أنه سيموت والأطباء قالوا أيام وسيرحل، هو يريد أن يجرمها لغرض أو لآخر، فيطلقها، فالشرعية تعاقبه بنقيض قصده.

قال: (ولا يثبت الإرث في البائن إلا لها، إن اتهم بقصد حرمانها، بأن طلقها في مرض موته المخوف ابتداءً، أو سألته رجعيًا فطلقها بائناً، أو علّق في مرض موته طلاقها على ما لا غنى عنه)، أي أنه ضيق الأمر جدًا، هو علّق طلاقها على شيء شرعي أو شيء لا غنى عنه، لو أكلت فأنّت طالق، لو تكلمت فأنّت طالق، لو صليت فأنّت طالق، لو دخلت الحمام فأنّت طالق، طبيعي لازم تعمل هذه الأشياء، إنسان أحق، لكن أشياء يذكرها الفقهاء يقول: (أو علّق في مرض موته طلاقها على ما لا غنى عنه شرعاً كالصلاة المفروضة) لو صليت فأنّت طالق، (والصوم المفروض، والزكاة، أو عقلاً) علّق الطلاق عقلاً (كالأكل) لو أكلت فأنّت طالق، لو نمت فأنّت طالق، (ونحوهما).

(أو أقر في مرضه أنه طلقها سابقاً في حال صحته، أو وكّل في صحته من بينها) هذه من الحيل، الصور المعينة يطلق امرأته لكي يجرّمها، فالشريعة تعامله بنقيض قصده.

يقول: (متى شاء فأبأنها في مرض موته، فترث في الجميع) جميع الصور المذكورة التي ذكرناها لكي يجرّمها، فالشريعة تعامله بنقيض قصده.

(حتى لو انقضت عدتها، لما روي أن عثمان  $\text{ؓ}$  ورّث تماضر بنت الأصبع الكلبي من عبد الرحمن بن عوف، وكان طلقها في مرض موته فبتها، وصححه الألباني، واشتهر ذلك في الصحابة، ولم يُنكر فكان إجماعاً).

وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أباه طلق أمه وهو مريض، فمات فورثته بعد انقضاء عدتها.

وروي عروة أن عثمان قال لعبد الرحمن: لئن مت لأورثها منك، قال: قد علمت ذلك. ما روي عن ابن الزبير أنه قال: لا ترث مبتوتة، صححه الألباني، فمسبوق بالإجماع السكوت زمن عثمان، ولأن المطلق قصد قصداً فاسداً في الميراث) أي أنه قصد حرمانها (فعورض بنقيض قصده كالقاتل)، يعني إنسان استعجل ميراث أبيه فقتله، فالشريعة تحرمه، من استعجل الشيء قبل أوانه، عوقب وابتلي بجرمانه.

(ما لم تتزوج أو ترتد) هذا شيء آخر، هذا قيد، سنورثها في الصور الماضية، لكن ما عدا (ما لم تتزوج أو ترتد فيسقط ميراثها)، امرأة تزوجت أو ارتدت -والعياذ بالله- فيسقط ميراثها (لأنها فعلت باختيارها ما ينافي بنكاح الأول، فلم ترثه) هي الآن طلقها فتزوجت واحد آخر.

(فلو طلق المتهم أربعاً وانقضت عدتهن) واحد متزوج أربعة فطلقهن، وانقضت عدتهن (وتزوج أربعاً سواهن، ورث الثمان على السواء بشرطه؛ لأن المبانة للفرار وارثة بالزوجة، فكانت أسوة من سواها. قال في الإنصاف: على الصحيح من المذهب.



وقال في الكافي: والثانية لا ترثه) يعني بعد انقضاء العدة (لأن آثار النكاح زالت بالكلية فلم ترثه، كما لو تزوجت، ولأن ذلك يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة، بأن يتزوج أربعاً بعد انقضاء عدة المطلقة، وذلك غير جائز.

وإن طلقها في مرض غير مخوف) هذا الكلام سيأتي بالتفصيل في النكاح -إن شاء الله- (يثبت له -أي الزوج- الإرث).

يقول: وإن طلقها في مرض غير مخوف، أو في مخوف فصَح منه -أي: شفي وعوفي- ومات بعده لم ترثه في قول الجمهور؛ لأن حكمه حكم الصحة في العطايا والإعتاق والإقرار، فكذلك في الزواج، ويثبت له -أي الزوج- الإرث دونها، إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها، مادامت معتدة)، إن فعلت يثبت له أي الزوج، الإرث دونها إن فعلت المرأة بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها مادامت معتدة، كذا في التنقيح والإنصاف والمنتهى.

(لأن اتهمت بقصد حرمانه) لكي تحرم الزوجة (كإدخالها ذكر ابن زوجها، أو أبيه في فرجها) أدخلت ذكر ابن زوجها، محرمات تحريم أبدي (أو أبيه) حماها (في فرجها وهو نائم، أو إرضاعها ضربها أو نحوها)، هذه الصورة هي أن واحداً متزوج اثنين، فامرأته أرضعت الثانية، فالثانية تصبح له ماذا؟

**الشاهد من الكلام:** لو أن إنسان متزوج واحدة كبيرة، والثانية صغيرة ترضع، وعقد عليها، ودخل بها، فالمرأة الكبيرة أرضعت الصغيرة، فالحكم انفسخ نكاحها الآن.

أو أنها ارتكبت مع إنسان من المحارم المؤبدة على هذا الشيء، (كإدخال ذكر ابن زوجها أو أبيه في فرجها) هذه مسألة مُختلف فيها، هذه مسألة تأخذوها -إن شاء الله- في النكاح، هل النكاح يحرم الحلال؟ هذه قاعدة عند الفقهاء، الجمهور على ذلك، والشافعي يخالف في هذه المسألة.

يقول: (كإدخالها ذكر ابن زوجها أو أبيه في فرجها وهو نائم، أو إرضاعها ضرثها ونحوها؛ لأنها أحد الزوجين، فلم يسقط فعلها ميراث الآخر، وظاهر الفروع كالمقنع والكافي والشرح حيث أطلقوا ولو بعد العدة، واختاره في الإقناع، وإلا سقط ميراثه منها لو ماتت قبله لعدم التهمة.

### باب الإقرار بمشارك في الميراث.

إذا أقر الوارث بمن يشاركه في الإرث).

الإقرار بمشارك في الميراث، إقرار وإنكار، واحد يُقر، نعم هذا معي، وهذا يُنكر، لا ليس معي.

(باب الإقرار بمشارك في الميراث.

إذا أقر الوارث بمن يشاركه في الإرث، أو بمن يحجبه، كأخ أقر بابن للميت، ولو من أمته، نص عليه في رواية الجماعة صح، وثبت الإرث).

واحد أقر الوارث بمن يشاركه في الإرث، أو بمن يحجبه، كأخ أقر بابن للميت، هذا ابن الميت فعلاً، فيرث، صح وثبت الإرث والحجب.

(فإذا أقر الورثة المكلفون بشخص مجهول النسب وصدّق، أو كان صغيراً، أو مجنوناً، ثبت نسبه وإرثه؛ لأن الورثة يقومون مقام الميت في ماله وحقوقه، وهذا من حقوقه.

لكن يعتبر لثبوت نسبه من الميت إقرار جميع الورثة، حتى الزوجة وولد الأم، لأنها من جملة الورثة)، إذن الكل لابد أن يُقر أو يُنكر هذا يرث، أو لا يرث.

(أو شهادة) شهادة عدلين من الورثة، (أو من غيرهم، فيثبت نسبه وإرثه لعدم التهمة أشبه سائر الحقوق، فإن لم يُقر جميعهم) لا، هذا لم يرث، هذا ليس بقريب أو شيء، هذا لا يرث، (فإن لم يُقر جميعهم، بل أقر به بعضهم، وأنكره الباقيون، ولم يشهد به عدلان، ثبت نسبه وإرثه ممن أقر به)، الذي أقر قال: هذا ثابت إرثه، يرث من الذي أقر، والذي أنكر لا يرث منه.

(دون الميت وبقية الورثة؛ لأن النسب حق أقر به الوارث على نفسه، فلزمه كسائر الحقوق، فيشاركه في ما بيده) يشارك من؟ يشارك الذي أقر أنك ترث معي (في ما بيده) أي من المال (إذا أقر أحد ابنيه بأخ لهما) ابن الميت (فللمقر به) المقر به هو المدعى، فالمقر به ثلث ما بيدي المقر، (ما قاله بكر بن محمد لأن إقراره تضمن أنه لا يستحق أكثر من ثلث التركة وفي يده نصفها، فيفضل بيده سدس المقر به، أو يأخذ الكل إن أسقطه، كأخ أقر بـ (بابن) أخ أقر بـ (بابن) هذا حجب حرمان، (لأنه أقر بانحجابه عن الإرث).

### باب ميراث القاتل

لا إرث لمن قتل مورثه بغير حق (انتبه لـ (بغير حق) لأنه ممكن يكون قتل حق، (لا إرث لمن قتل مورثه بغير حق، أو شارك في قتله ولو خطأ.

.. إن لزمه قود أو دية أو كفارة، لما تقدم في موانع الإرث).

القتل ثلاثة أنواع على قول الجماهير، واثني على قول الإمام مالك -رحمه الله: إما أنه قتل عمد عدوان، أو قتل خطأ شبه عمد، أو قتل خطأ.

(فلا يرث من سقي ولده دواء فمات)، مسائل طبية مهمة جداً، والطب محترم، نحترمه ونقدره، ونعطيه قدره.

يقول: (فلا يرث من سقي ولده دواء فمات)، مع أنه ابنه، وأعطاه دواء ومات لا يرثه، هذه غير متخيلة، لكن الفقهاء جزأهم الله خيراً يذكروها، لا عنده دربة ولا شيء فأماته، لا يرث منه.

(أو أدبه) واحد يضرب ابنه، لكنه شد عليه، (أو فصدته) أي: عمل له حجارة، هو لا يعرف الحجامة ولا له في هذه الأشياء، جرحه وأخذ يسحب الدم، وكان عنده سكر، فجاءته غيبوبة سكر فمات الله يرحمه، وأنت إن شاء الله -تقيم عليك الحد، ولا ترث منه. انتبهوا حتى مع أبنائكم.

(أو أدبه أو فصدّه) طبعاً التأديب يُراد به التهذيب وليس التعذيب، لأن بعض الآباء عندما يضربوا يقول: أنا عندما أضرب لا أرى ولا أسمع، الأدب يُراد به التهذيب، وليس التعذيب.  
(أو أدبه أو فصدّه أو بط سلعته فمات) بط بمعنى أنه جرحه سلعته فمات، عنده غدة عند حبة أو شيء، فبطها فمات، فلا يرثه.

يقول -رحمه الله: (ولا يرث من سقي ولده دواء فمات، أو أدبه أو فصدّه أو بط سلعته فمات) لأنه قاتل (واختار الموفق أن من أدّب ولده ونحوه أو فصدّه، أو بطاً سلعته لحاجته يرثه، وصوّبه في الإقناع).

طبعاً هذه محمولة أشياء هي في العادة يفعلها، فلو واحد يضرب ابنه عادي ومات فماذا يفعل؟ لكن هذا كلام منطقي فعلاً، كلام الموفق -رحمه الله-، ولكن ليس معناه تعذيب، أو إنسان لا يُحسن الشيء فجرحه، فهذا لا يرثه.

(وتلزم الغرّة، وهي عبد أو أمة، قيمتها خمس من الإبل، من شرب الدواء فأسقطت جنينها).  
تلزم الغرّة، وهي عبد أو أمة، قيمتها خمس من الإبل، متى؟ امرأة حامل شربت دواء فأسقطت جنينها.

(لما يأتي في الجنايات، ولا ترث منها شيئاً لأنها قاتلة، وإن قتله بحق ورثه كالقتل قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسها، كالصائل).

(إن قتله بحق ورثه) يبقى القتل بدون حق لا يرثه، القتل بحق مثل ماذا؟ يضرب الأمثلة القادمة.

(كالقتل قصاصاً) ما معنى قصاصاً؟ واحد قتل إنسان، فما حكمه؟ يقتل قصاصاً، الذي يقتله قصاصاً كان مثلاً ابن عمه، وابن عمه وارث منه أو أخيه، ولكن قتله قصاصاً، فهل يرثه أم لا؟ يرثه بحق، لأن هذا قتل حق.

(ورثه كالقتل قصاصاً أو حداً أو دفع عن نفسه) إنسان دخل عليك البيت وأنت تدافع عن نفسك، لكن هذا اسمه دفع الصائل، الأخف بالأثقل بمعنى أن شخص يهجم عليك فماذا تفعل؟ تبدأ تدافع عن نفسك ولكن تدفعه بالأخف فالأشد، بمعنى أنه لو يدفع عنك بكلمة لا تمد يدك، لو يدفع عنك بدفعة لا تضرب، لو دفع عنك بضربة لا تقتل، دفع الصائل وهو يهجم عليك إن لم يندفع إلا بالقتل.

(لأنه غير مضمون بشيء مما تقدم، وكذا لو قتل الباغي العادل كعكسه فيرثه لأنه فعل مأذون فيه شرعاً، فلم يمنع الميراث أشبه ما لو أطعمه باختياره فأفضى إلى ثلاث) أي واحد ضيف تأكله ويقول لك أعطني وأعطني إلى أن مات، مات من الأكل هذا لو قتل الباغي، قتال الباغي فئة على الحق وفئة أخرى مناوئة على الباطل، ولكن عندها شبه معينة، هذا قتل أهل البغي - قتل البغاة -، يقول: (وكذا لو قتل الباغي العادل كعكسه، بأن قتل العادل الباغي فيرثه لأنه فعل مأذون فيه).

#### باب ميراث المعتق بعضه وما تعلق به.

معتق بعضه وهو العبد المبعوض يرث أم لا يرث؟ العبد إما عبد كامل العبودية أو عبد مبعوض أي اثنين شرك في عبد واحد، واحد منهم حرر نصيبه والثاني لم يحرره، الأحكام تجري عليه بهذه الطريقة نصفه عبد ونصفه حر، لكن العلماء والشرعية جاءت بسراية العتق، أي يذكر في كتب الفقه العتق يسري، البعض يسري على الجميع، أي الشريعة تتشوف للحرية وليس للرق، فهذا العبد نصفه حر ونصفه عبد، فننظر من الذي حرر نصفه، يلزمه تحرير النصف الآخر ثم يدفع نصيبه لهذا الذي حرره، أنا إنسان مع إنسان وفيه عبد بيننا، أنا غني حررت نصفي والثاني فقير لم يحرر، يلزمي أنا كغني أن أحرر النصف الثاني، وعندما أحرر النصف الثاني أخذ ثمنه من هذا الشخص الآخر.

لو سلمنا أن لم يحدث ونصفه عبد ونصفه حر هذا هو الحكم الذي أقول عليه (باب ميراث المعتق بعضه وما تعلق به).

(الرقيق من حيث هو أي بجميع أنواعه- كالمُدَبَّر والمكاتب وأم الولد) المدبّر هو: الذي أعتق عبده عن دُبَر أي توفي سيده فصار عتيق- الذي يقول له سيده أنت حر بعد وفاتي هذا يسمى مدبّر، والمكاتب هو العبد الذي قال له سيده أنت تساوي ألف جنيه أو ألفين اشتغل وأعطيتهم لي فسوف أحررك.

(أو أم الولد والمعلق عتقه على صفة فقد تقدم في الموانع أنه لا يرث لأنه لو ورث لكان لسيدة وهو أجنبي، ولا يرث بالإجماع لا مال له فإنه لا يملك ومن قال يملك بالتملك فيك ضعيف غير مستقر يرجع إلى سيده ببيعه لحديث «من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع» حديث متفق عليه، فكذلك يموت) لكن المبعوض يرث ويورث (ويجب بقدر ما فيه من الحرية وهو قول علي وابن مسعود لحديث ابن عباس مرفوعاً قال: «في العبد يعتق بعضه يرث ويورث على قدر ما عتق منه» رواه عبد الله بن أحمد بإسناد وصححه الألباني، ولأنه يجب أن يثبت لكل بعض حكمه) أي النصف الحر له حكمه يرث ويورث والنصف العبد لا يرث ولا يرث هذا معنى كلامه، (يجب أن يثبت لكل بعض حكمه كما لو كان الآخر مثله، وقال زيد بن ثابت: لا يرث ولا يرث، وقال ابن عباس: هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والإرث منه وغيرهما.

وإن حصل بينه وبين سيده محبة فكما يخدم سيده بنسبة ملكه ويكتسب بنسبة حرته أو قاسمه في حياته، فكل تركته لوارثه لأنه لم يبق لسيده معه حق وإلا فينبه أي وارث مبعوض وبين سيده بالحصص لما تقدم).

#### (باب الولاء).

يقول: (من أعتق رقيقاً أو بعضه فسرى إلى الباقي) العتق يسري بالغنى، (أو عتق عليه برحم أو فعل أو عوض أو كتابة أو تدبير أو إيلاد أو وصية أو أعتقه في زكاة أو ندره أو كفارته فله عليه الولاء) الولاء بمعنى الميراث (بالإجماع لقوله صلى الله عليه وسلم: «الولاء لمن اعتق») أي الميراث لمن اعتق (وعلى أولاده وإن سفلوا، لأنه ولي نعمته وبسببه عتقه، ولأنه فرعه والفرع يتبع أصله فأشبهه ما لو باشر عتقهم، بشرط كونهم -كون الأولاد- من زوجة



عتيقه لمعتقه أو غيره أو أمة للعتيق، فإن كانوا من أمة الغير فتبع لأهم حيث لا شرط ولا غرور، وإن كانوا من حرة الأصل فلا ولاء عليهم؛ لأنهم يتبعونها في الحرية فتبعوها في عدم الولا، وعلى من له -أي العتيق- أو لهم -أي أولاده- عليه الولا؛ لأنه ولي نعمتهم، وبسببه عتقوا.

وإن قال: أعتق عبدك عني مجاناً أي بلا عوض أو عني فقط أو عنك وعلي ثمنه فلا يجب عليه أن يجيب، لأنه لا ولاية له علي، وإن أعتقه ولو بعد أن افترق صح العتق وكان ولائه للمعتق عنه كما لو قال له اطعم أو أقصي عني، ويلزم القائل ثمنه فيما إذا التزم به، بأن قال وعلي ثمنه، وإن قال أعتقه والثن علي ففعل فالولا للمعتق لأنه لم يعتقه عن غيره، فأشبهه مال ولو لم يجعل له جعلاً قاله في الكافي لحديث الولا لمن أعتق، وإن قال الكافر أعتق عبدك المسلم عني وعلي ثمنه، فأعتقه صح) يقول: (لأنه إنما يملكه زمنياً يسيراً، فاغتفر يسير هذا الضرر، لتحصيل الحرية للأبد) ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، هو الآن لم يكن له سبيل، السبيل هو فترة يسيرة جداً، واحد كافر قال لمسلم أعتق العبد هذا عني، سأدفع لك أنا وسأعتقه.

يقول: (لأنه إنما يملكه زمنياً يسيراً فاغتفر يسير هذا الضرر لتحصيل الحرية للأبد، وولاؤه للكافر لأن المعتق كالنائب عنه ويرث الكافر بالولا روي عن علي ؓ، واحتج أحمد بقول علي: الولا شعبة من الرق. ولعموم حديث: الولا لمن أعتق)، إذا هو مات ولا يوجد أحد يرثه إلا هذا الإنسان يبقى الميراث يذهب له، هذه هي الحالة التي يرث بها الكافر بالولا.

### فصل

(ولا يرث صاحب الولا إلا عند عدم عصابات النسب لأنه فرع على النسب، فلا يرث مع وجوده. لا نعلم في ذلك خلافاً، لما روى سعيد عن الحسن مرفوعاً: الميراث للعصبة، فإن لم يكن عصبة فللمولى. وعنه أن رجلاً أعتق عبداً، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ما ترى في ماله؟ فقال: إن مات ولم يدع وارثاً فهو لك. وعن ابن عمر مرفوعاً: الولا لحمة كلحمه

النسب، رواه الشافعي وابن حبان، ورواه الخلال من حديث عبد الله بن أبي أوفى. والمشبه دون المشبه به، وأيضاً فالنسب أقوى من الولاء، لأنه يتعلق به المحرمية، وترك الشهادة وسقوط القصاص، ولا يتعلق ذلك بالولاء.

وبعد أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم لحديث: ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر. وعن عبد الله بن شداد، قال: أعتقت ابنة حمزة مولى لها، فمات وترك ابنة، وابنة حمزة، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته: النصف، وابنة حمزة: النصف. رواه النسائي وابن ماجه.

فعند ذلك يرث المعتق ولو أنثى بلا خلاف، لعموم ما تقدم. وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك في حديث بريرة.

ثم عصبته الأقرب فالأقرب) عصبة من؟

عصبة المعتق ثم عصبة الأقرب فالأقرب ( لما روى سعيد بإسناده عن الزهري: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المولى أخ في الدين، وولي نعمة يرثه أولى الناس بالمعتق. وروى أحمد عن زياد بن أبي مريم: أن امرأة أعتقت عبداً لها، ثم توفيت وترك ابناً لها وأخاها، ثم توفي مولاهما، فأتى أخو المرأة و ابنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في ميراثه، فقال صلى الله عليه وسلم: ميراثه لابن المرأة. فقال أخو المرأة: يا رسول الله، لو جر جريرة) أي فعل مصيبة، (كانت علي، ويكون ميراثه لهذا؟! قال: نعم) واستضعفه الشيخ الألباني (وعن إبراهيم قال: أختصم علي والزبير في مولى صفية، فقال علي: مولى عمتي وأنا أعقل عنه، وقال الزبير: مولى أمي وأنا أرثه فقضى عمر على علي بالعقل، وقضى للزبير بالميراث، رواه سعيد، وأحتج به أحمد.

وحكم الجد مع الإخوة في الولاء كحكمه في النسب نص عليه.

والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث، وهو قول جمهور الصحابة، ولم يظهر عنهم خلافه، لحديث ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن بيع

الولاء وهبته. متفق عليه. وحديث: الولاء لحمه كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب) صححه الشيخ الألباني. (ولا يصح أن يأذن لعتيقه فيوالي من شاء روي عن عمر وابنه وعلي وابن عباس وابن مسعود، لأنه كالنسب. وشذ شرح، فقال: يورث كما يورث المال. ولنا ما تقدم، وإجماع الصحابة.

وإنما يرث به أقرب عصبات المعتق يوم موت العتيق قال ابن سيرين: إذا مات العتيق نظر إلى أقرب الناس إلى الذي أعتقه، فيجعل ميراثه له. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: ميراث الولاء للكبر من الذكور) أي الكبير (ولا يرث النساء من الولاء، إلا ولاء من أعتق) قال الألباني لم أقف على الإسناد (فلو مات المعتق وخلف ابنين، ثم ماتا، وخلف أحدهما ابناً وخلف الآخر تسعة بنين، ثم مات العتيق، كان الولاء بينهم على عددهم: لكل واحد عشرة، كالنسب. قال الإمام أحمد: روي هذا عن: عمر وعثمان وعلي وزيد بن حارثة وابن مسعود، وبه قال أكثر أهل العلم.

ولو اشترى أخ وأخته أباهما فعتق عليهما، ثم ملك قناً فأعتقه، ثم مات الأب، ثم العتيق، ورثه الابن بالنسب دون أخته بالولاء، لأن عصبة المعتق من النسب تقدم على مولى المعتق، وتسمى: مسألة القضاة. يروى عن مالك أنه قال: سألت سبعين قاضياً من قضاة العراق فأخطئوا فيها. ذكره في الإنصاف.

لكن يتأتى انتقاله من جهة إلى أخرى في مسائل جر الولاء.

فلو تزوج عبد بمعتقه فولاء من تلده لمن أعتقها لأنه سبب الإنعام عليهم لأنهم صاروا أحراراً بسبب عتق أمهم.

فإن عتق الأب انجر الولاء لمواليه بعته؛ لأنه بعته صلح للانتساب إليه، وعاد وارثاً وولياً، فعادت النسبة إليه وإلى مواليه. وروى عبد الرحمن عن الزبير: أنه لما قدم خبير رأى فتية لعساً، فأعجبه ظرفهم وحالهم، فسأل عنهم، فقيل له: إنهم موال لرافع بن خديج، وأبوهم مملوك لآل حرقه، فاشترى الزبير أباهم فأعتقه، وقال لأولاده: انتسبوا إلي، فإن ولاءكم لي، فقال

رافع بن خديج: الولاء لي؛ لأنهم عتقوا بعثتي أهم، فاحتكموا إلى عثمان: ففضى بالولاء للزير،  
فاجتمعت الصحابة عليه) حسنه الشيخ الألباني.

يقول: (واللعس: سواد في الشفتين تستحسنه العرب).

(وإن عتق الجد لم ينجر الولاء نص عليه؛ لأن الأصل بقاء الولاء لمن ثبت له، وإنما خولف  
هذا الأصل في الأب، لإجماع الصحابة عليه، فيبقى فيمن عداه على الأصل. قاله في الكافي).

### (كتاب العتق)

العتق بالكسر بمعنى الكرم، والجمال والنجابة، والشرف، والحرية، هذه كلها من معاني العتق،  
والعتق عظيم، نسأل الله تبارك وتعالى- اللهم إنا نسألك بأسمائك الحسنى كلها وصفاتك  
العلی كلها ما علمنا منها وما لم نعلم أن تعتق رقابنا جميعاً من النار، اللهم أعتق رقابنا جميعاً من  
النار، العتق جاء في الشريعة بتحرير الرقاب، فمن يظاهر من امرأته يُعتق رقبة، من يحلف  
يُعتق رقبة، من يحنس في اليمين يُعتق رقبة.. وهكذا، فالشريعة جاءت بتشويق الإنسان  
لتحرير الرقاب من أجل أن يكون الكل محرراً من العبيد ويكون لله تبارك وتعالى- فقط،  
يكون عبداً لله عز وجل، أما الآن في أمريكا وفي غيرها فيه عبيد يسترقون ويمتهنون  
ويساقون كالأنعام، لكن جاء الإسلام بتحرير العبيد وبالحرية لكي يسلم الإنسان لربه -  
سبحانه تبارك وتعالى.

يقول الشيخ مرعي -رحمه الله: (وهو من أعظم القرب المندوب إليها) وبذلك نكون قد  
اتهمنا من الموارث، هذا الباب باب العتق- وهذا باب آخر، كل كتب الفقه فيها هذا  
الباب، كتاب العتق، والبعض يجعله في الآخر والبعض يجعله في النصف والبعض يجعله في  
الأول، نسأل الله عز وجل- أن يعتق رقابنا من النار.

يقول: (ومن أعظم القرب المقرون إليها إذا اقترنت به النية المعبرة) هذه عبادة، دائماً يا أخوة  
تكون لديك نية صالحة في كل شيء، تعامل مع أخيك أو مع الناس في الخارج، درست علم  
أو حفظت قرآن أو حضرت محاضرة أو عملت صدقة أو عملت خير، دائماً احضر- نية

صالحة، تأتي يوم القيامة ويحاسبك ربك على هذا الشيء، وهي زخرك وأجرك عند الله ما لم تحتسبه وما لا لم تفتقده، أنت ممكن تفعل أشياء كثيرة جداً من غير نية، حتى وأنت ذاهب للصلاة، بعض الصحابة .. ثلاثين نية أو أكثر وهو ذاهب للصلاة، ممكن لا توجد لديك نية ذاهب للصلاة فقط، هذا في فقه الأعمال، فقه النيات، الإنسان ينوي نية حسنة في كل عمل، الجنابة التي يذهب إليها، لو أحد مشهور ضروي أن تذهب إليها إنما غير ذلك لا، حديث في البخاري «من تبع جنازة لله» لازم بعض السلف .. نحضر جنازة نقول له قف.

قال: (أصح نيتي) أهم شيء عندك الله تبارك وتعالى- الناس لا ينفعون ولا يضررون ولا يملكون نفعا ولا ضرا ولا حياة ولا نشور، الإنسان ينظر إلى رب الناس سبحانه تبارك وتعالى، وهذا من أعظم القرب وأجل الطاعات (وهو من أعظم القرب المندوب إليها إذا اقترنت به النية المعتبرة، لأن الله تعالى جعله كفارة للقتل وغيره. وقال صلى الله عليه وسلم: من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل إرب منها إرباً منه من النار، حتى إنه ليعتق اليد باليد، والرجل بالرجل، والفرج بالفرج. متفق عليه. ولما فيه من تخليص الآدي المعصوم من ضر الرق، وملك نفسه، ومنافعه، وتكميل أحكامه، وتمكينه من التصرف في نفسه، ومنافعه على حسب اختياره) أنت تخلصه من العبودية، لأن العبد له أحكام بخلاف الحر، العبد مثلاً تسقط عنه صلاة الجماعة، لا تجب عليه لأنه مشغول بخدمة سيده، فلا تجب عليه صلاة الجماعة وتسقط عليه أحكام كثيرة، فأنت لما تخلصه من هذا الآدي مثله وتخلصه لخالفه سبحانه تبارك وتعالى- فيأجرك ربك عز وجل بشرط النية الخالصة، أفضل الرقاب التي تحررها هي قال: (وأفضل الرقاب أنفسها عند أهلها، وأغلاها ثمناً، نص عليه في رواية الجماعة) الغالي والثمين والنفيس هذا تعتقه وتدفع ثمنه لسيده وتحرره وهذا أفضل الرقاب، فيسن ويكره ويحرم، متى يسن؟ ومتى يكره؟ ومتى يحرم؟ ممكن أنت تحرر واحد يحرم عليك تحرره نعم قد يحرم هذا الشيء، قال (فيسن عتق رقيق له كسب لانتفاعه به، ويكره إن كان لا قوة له، ولا كسب) إنسان صانع له حرفة وله دراية بالعمل فلو حررته سيذهب للعمل، يأكل نفسه ويأكل أسرته ويتزوج ويكون له كسب (ويكره إن كان لا قوة له ولا



كسب) لأنه يكون عالة وكل وعبد على الناس (يكره إن كان لا قوة له ولا كسب، لأنه يتضرر بسقوط نفقته الواجبة بإعتاقه، فرمما صار كلاً على الناس، واحتاج إلى المسألة.

أو يخاف منه الزنى أو الفساد فيكره عتقه) إنسان ظن به فسق أو فجور، ظن ولم يتيقن لو ظن يكره أو يخاف منه الزنى أو الفساد، لو ظن أن فيه هذه الأشياء وفي قلبه مرض يتركه عبد ورقيق كما هو (ويكره عتقه وكذا إن خيف رده، ولحوقه بدار الحرب) ترى أنه ممكن يرتد ويذهب للكفار لا اتركه مسلم عند سيده.

متى يحرم؟ قال (ويحرم إن علم ذلك منه) العلم مع اليقين أنه سوف يزني أو إنسان فاسد أو هو إنسان سوف يرتد (يحرم إن علم ذلك منه لأنه وسيلة الحرام، وإن أعتقه مع ذلك صح العتق، لصدوره من أهله في محله.

وهكذا الكتابة في الحكم المذكور.

ويحصل العتق بالقول) وهذا القول فيه صريح وفيه كناية ولا يوجد به هزل مثل الطلاق، «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجع» الجد والهزل فيهم واحد، اللعب والجد فيهم واحد، (وصريحه لفظ: العتق، والحرية، كيف صرفاً) غير مضارع وأمر واسم فاعل، مثل الطلاق له صريح وله كناية، مثل طالق، فيه أشياء مثل لفظ مضارع طالق، لا يقع الطلاق، لان هذا مضارع، أمر مثل طلقي لا يقع الطلاق، اسم فاعل مطلقة، فيه ألفاظ لا يقع الطلاق، مطلقة بخلاف مطلقة، العتق مثلها، يقول: (يحصل العتق بالقول، وصريحة لفظ: العتق، والحرية، كيف صرفاً لأن الشرع ورد بهما، فوجب اعتبارهما. فمن قال لقنه) لعبده (أنت حر، أو محرر، أو حررتك، أو أنت عتيق، أو معتق: بفتح التاء، أو أعتقتك، عتق وإن لم ينوه. قال أحمد في رجل لقي امرأة في الطريق، فقال: تنحي يا حرة، فإذا هي جاريته، قال: قد عتقت عليه) سألوا الإمام أحمد، رجل يسير في الطريق فرأى امرأة لا يعرفها لا عبدته ولا جاريته ولا أمتة، فقال لها تنحي يا حرة فكانت هي جاريته، فالإمام أحمد أفتى بجوابين: جواب منهم ذكره صاحب الكافي المغني ابن قدامة قال: وأنا أهاب المسألة، أنا



أتهيب وأرجو ألا يكون ذلك، كل فتاوي الإمام أحمد على هذا الشيء، أخشى كذا، وأرجو كذا، لا بأس به، أسأل الله، يكره كذا، عنده ورع نتعلم من ورع الإمام أحمد ومن أدب الإمام أحمد ومن خشية الإمام أحمد رحمه الله، تعلموا طلابه منه هذا الشيء، كان عنده طالب تقي، فالإمام أحمد يوصي بالتقوى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282]، الإنسان عندما يتقي ربنا، ربنا يفتح عليه، فتوفى الإمام أحمد فسألوه نسأل من؟ فبعض الطلبة قال أنا، فتجاهله الإمام أحمد، وواحد آخر قال الإمام أحمد عليكم بهذا، فقالوا يا إمام هذا أعلم منه، قال أدري ذلك وهو يموت، ولكن هذا تقي نحسبه والله حسيبه حري أن يوفق إلى الصواب من الأقوال والأفعال عليكم به، كان مغفور وغير مشهور، فالإمام أحمد عندما يفتي يخاف.

الإمام أحمد قال: (في رجل لقي امرأة في الطريق، فقال: تنحي يا حرة، فإذا هي جاريتته، قال: قد عنتت عليه. وقال في رجل قال لخدم قيام في وليمة: مروا أتم أحرار، وكان فيهم أم ولده لم يعلم بها، قال: هذا به عندي تعتق أم ولده) هذا قول من الأقوال، القول الثاني: قال اتهيبه وكأنه هو افترى بعدم العتق، هذه المسائل ترجع إلى النية، لو إنسان جاريتته تمر فقال لها مر يا حرة وهو لم يعرفها جاريتته على الراجح على كلام الإمام أحمد لا تعتق على القول الثاني (غير أمر، ومضارع، واسم فاعل فمن قال لرفيقه: حرره، أو أعتقه، أو: أحرره، أو أعتقه، أو: هذا محرر: بكسر الراء، أو: معتق: بكسر التاء، لم يعتق بذلك، لأنه طلب، أو وعد، أو خبر عن غيره، وليس واحد منها صالحاً للإنشاء ولا إخباراً عن نفسه فيؤاخذ به.

ويقع العتق من الهازل، كالطلاق) لو واحد قال لعبيده أنت حر وقال أنا أمزح، لا يصلح، يقع الهازل (كالطلاق، لا من نائم ومجنون) هذه أشياء استثنائية (ومغنى عليه ومبرسم) ليس في وعيه (لعدم عقلهم ما يقولون، وكذا حاك وفقهه يكرره) واحد يحكي قصة رجل طلق امرأته، فقال فلان قال لامرأته أنت طالق، امرأته لا تطلق، وفقهه في الدرس ويتكلم عن الطلاق وذكر لفظ الطلاق كثيراً، هل زوجته تطلق؟ لا، هذا حاكم يحكي قصة أو وفقهه

يعلم الطلبة يكرره لا تطلق امرأته (ولا يقع إن نوى بالحرية عفته وكرم خلقه ونحوه، لأنه نوى بكلامه ما يحتمله. قالت سبيعة ترثي عبد المطلب:

ولا تسأما أن تبكيا كل ليلة ويوم على حر كريم الشمائل)

حر هنا بمعنى الكريم والجواد

وسبحانك اللهم وبحمدك، اشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الخامس عشر أختكم أم محمد الظن.

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس السادس عشر

تابع كتاب العتق- باب التدبير-باب الكتابة- باب أحكام الولد-كتاب  
النكاح

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا  
إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

قال: (ولا يقع إن نوى بالحرية عفته وكرم خلقه ونحوه، لأنه نوى بكلامه ما يحتمله. قالت  
سبيعة ترثي عبد المطلب:

ولا تسأما أن تبكيا كل ليلة

ويوم على حر كريم الشمائل.

وكنايته أي العتق مع النية ستة عشر: خليتك، وأطلقتك، وألحق بأهلك، واذهب حيث شئت، ولا سبيل لي أو لا سلطان، أو لا ملك، أو لا رق، أو لا خدمة لي عليك، وفككت رقبتك، ووهبتك لله، وأنت لله، ورفع يدي عنك إلى الله، وأنت مولاي، أو سائبة، أو ملكتك نفسك. وتزيد الأمة بـ أنت طالق، أو حرام فلا يعتق بذلك حتى ينويه، لأنه يحتمل العتق وغيره، أشبه كناية الطلاق فيه.

وقال القاضي في قوله: لا رق لي عليك، ولا ملك لي عليك، وأنت لله: صريح).

الألفاظ صعبة لا نستطيع أن نقول صريحة، لكن هي محتملة لمن يفهم اللغة العربية.

قال: (نص عليه أحمد في: أنت لله، لأن معناه: أنت حر لله، واللفظان الأولان صريحان في نفي الملك، والعتق من ضرورته. ويعق حمل لم يستثن بعق أمه).

أم حامل، فالحمل يتبع الأم.

(ويعتق حمل لم يستثن بعق أمه؛ لأنه يتبعها في البيع والهبة ففي العتق أولى، فإن استثنى لم يعتق، وبه قال ابن عمر وأبو هريرة. قال أحمد: أذهب إلى حديث ابن عمر في العتق، ولا أذهب إليه في البيع، والحديث: «المسلمون على شروطهم». لا عكسه أي: لا تعتق الأمة بعق حملها).

أي لو أراد إنسان عتق الحمل فقط، فالأم لا تعتق.

(فيصح عتقه دونها، نص عليه، لأن حكمه حكم الإنسان المنفرد، ولأن الأصل لا يتبع الفرع).

الأصل وهو الأم لا يتبع الفرع وهو الجنين.

(وإن قال لمن يمكن كونه أباه من رقيقه: بأن كان السيد ابن عشرين سنة مثلاً أو أقل، والرقيق ابن ثلاثين فأكثر، أنت أبي، أو قال لمن يمكن كونه ابنه: أنت ابني، عتق فيها، وإن لم ينوه).

هذه محل نظر، صعبة لأن هذه من باب الآداب ومن باب التكريم، إنسان يقول أنت أي أو أنت أي أو كذا، هذا من باب التكريم، فقله: وإن لم ينوه، هذا محل نظر).

(ولو كان له نسب معروف، لجواز كونه من وطء شبهة. لا إن لم يمكن كونه أباه أو ابنه، لصغر أو كبر، إلا بالنية لتحقق كذبه، كقوله: أعتقتك، أو: أنت حر منذ ألف سنة، لأنه محال معلوم كذبه. ولا يصح العتق إلا من جائز التصرف، لأنه تبرع في الحياة، أشبه الهبة.

## فصل

قال ويحصل بالفعل: فمن مثل برقيقه فجذع أنفه أو أذنه ونحوهما كما لو خصاه أو خرق أو حرق عضواً منه، أو استكرهه على الفاحشة، أو وطء من لا يوطأ مثلها لصغر، فأفضاها).

عتق في الجنين، هذه أشياء يحصل بها العتق، إنسان جنى جناية على عبده، السيد جنى على عبده بالفعل ماذا يفعل؟ (من مثل برقيقه فجذع أنفه)، إنسان قطع أنف عبده أو أذنه، أو نحوه، كما (لو خصاه أو خرق أو حرق عضواً منه)، إنسان حرق عضواً منه أو إنسان قطع أذن (أو استكرهه على الفاحشة أو وطء من لا يوطأ مثلها لصغر فأفضاها) أي خرق ما بين السبيلين.

(أو وطء من لا يوطأ مثلها لصغر، فأفضاها، أي: خرق ما بين سبيليه).

عتق في الجميع نص عليه، بلا حكم حاكم، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن زبناً أبا روح وجد غلاماً له مع جاريته، فقطع ذكره، وجدع أنفه، فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر له ذلك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما حملك على ما فعلت؟ قال: فعل كذا كذا، قال: اذهب فأنت حر». رواه أحمد). حسنه الشيخ الألباني رحمه الله.

(وروي أن رجلاً أقعد أمة له في مقل حار، فأحرق عجزها، فأعتقها عمر، رضي الله عنه، وأوجعه ضرباً.) حكاه أحمد في رواية ابن منصور.

قال: ولا عتق بخدش، وضرب، ولعن. لأنه لا نص فيه، ولا في معنى المنصوص عليه، ولا

قياس يقتضيه).

إنسان خدش خدش يسير، أو ضربه ضرب يسير، أو لعن، طبعا اللعن محرم، لكن كحكم فقهي لا يعتق.

(ويحصل بالملك، فمن ملك ذا رحم محرم من النسب كأييه وجده وإن علا، وولده وولد ولده وإن سفل، وأخيه وأخته وولدهما وإن نزل، وعمه وعمته وخاله وخالته يحصل بالملك).

أي إنسان اشترى شخص وكان هذا الشخص رحمه، إذن يعتق عليه، ولو أن إنسان مثلاً اشترى أباه، أباه عبد وهو حر، اشترى أباه، الأب يعتق لأنه رحم.

(عتق عليه ولو حملاً كمن اشترى زوجة ابنه أو أييه أو أخيه الحامل، لحديث الحسن عن سمرة مرفوعاً: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر».

وأما حديث: «لا يجزيء ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه» رواه مسلم. فيحتمل أنه أراد: فيعتقه بشرائه، كما يقال: ضربه فقتله، والضرب: هو القتل. وسواء ملكه بشراء، أو هبة، أو إرث، أو غنية أو غيرها، لعموم الخبر.

ولا يعتق ابن عمه بملكه، لأنه ليس بمحرم ولا يعتق محرم من الرضاع، لأنه لا نص في عتقهم، ولا هم في معنى المنصوص عليه. وكذا الربيبة، وأم الزوجة وابنتها.

قال الزهري: جرت السنة بأنه يباع الأخ من الرضاعة).

إذن الأخ من الرضاع لا يعتق عليه، أما الأخ من النسب يعتق عليه.

(ومال معتق غير مكاتب عتق بالأداء لسيدته. روي عن ابن مسعود، وأبي أيوب، وأنس. وروى الأثرم عن ابن مسعود أنه قال لغلامه عمير: يا عمير إني أريد أن أعتقك عتقاً هنيئاً، فأخبرني بمالك إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أيما رجل أعتق عبده أو غلامه، فلم يخبره بماله فماله لسيدته».) ضعفه الشيخ الألباني.

(ولأن العبد وماله كانا للسيد فأزال ملكه عن أحدهما فبقي في الآخر كما لو باعه. وحديث ابن عمر مرفوعاً: «من أعتق عبداً وله مال فالمال للعبد». رواه أحمد). صححه الشيخ الألباني. (قال أحمد: يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر. وإن ملك بعضه عتق البعض، والباقي بالسراية إن كان موسراً)

هذه الصورة ذكرناها قبل ذلك وقلنا العتق يسري، إن ملك بعضه عتق البعض، والباقي بالسراية إن كان موسراً.

(ويغرم حصة شريكه لفعله سبب العتق اختياراً منه وقصداً إليه فسرى ولزمه الضمان). يغرم حصة شريكه، اثنان مشتركان في عبد، أحدهما غني والآخر فقير، فالغني أعتق نصيبه وهو نصف العبد، فيلزمه يعتق النصف الآخر، ويغرم حصة لشريكه، أي ماله. (فسرى ولزمه الضمان وإن ملك بعضه يارث لم يعتق عليه إلا ما ملك، ولو كان موسراً). إلا ما ملك: أي إلا إذا كان رحماً.

(لأنه لم يتسبب إلى إعتاقه، لحصول ملكه بدون فعله وقصده. وكذا حكم كل من أعتق حصته من مشترك في أنه يعتق عليه جميعه بالعتق والسراية).

أي اثنان مشتركين في عبد، نفس الصورة السابقة، شخص غني أعتق نصف العبد، إذن عليه أن يعتق النصف الآخر، متى؟

(إن كان موسراً، وإلا عتق منه بقدر ما هو موسر به، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من أعتق شركاً له في عبد، فكان له ما يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ما عتق». حديث رواه الجماعة والدارقطني.

(فلو ادعى كل من موسرين أن شريكه أعتق نصيبه، عتق لاعتراف كل بحريته، وصار كل مدعياً على شريكه بنصيبه من قيمته، فإن كان لأحدهما بينة حكم له بها.



ويحلف كلُّ لصاحبه مع عدم البينة ويبرأ، فإن نكل أحدهما قضي عليه للآخر، لي إن نكلا جميعاً تساقط حقاها لتماثلها. وولاؤه لبيت المال لأن أحدهما لا يدعيه، أشبه المال الضائع. ما لم يعترف أحدهما بعقته فيثبت له وولاؤه ويضمن حق شريكه أي: قيمة حصته.

### قال فصل: ويصح تعليق العتق بالصفة).

مثل طلاق المعلق، كذلك العتق المعلق.

(ويصح تعليق العتق بالصفة كإن فعلت كذا فأنت حر لأنه عتق بصفة فيصح كالتدبير).

**تدبير:** العبد الذي يعتق عن دبر، أي بعد موت سيده.

قال: (وله وقفه، وكذا بيعه ونحوه). أي السيد له أن يقف عبده وأن يبيعه.

(وله وقفه، وكذا بيعه ونحوه كهبته والوصية به. قبل وجود الصفة، ثم إن وجدت وهو في ملك غير المعلق لم يعتق، لحديث: «لا طلاق، ولا عتاق، ولا بيع فيما لا يملك ابن آدم»). صححه الألباني.

(ولأنه لا ملك له عليه فلا يقع عليه عتقه، كما لو نجزه).

إنسان أعتق عبد غيره، هل يقع العتق؟ لا يقع، مثل مسألة الطلاق، وهذه مسألة مختلف فيها في الطلاق، لو أن إنسان طلق امرأة، لم يتزوج الآن، فقال: لامرأة إن تزوجتك فأنت طالق، ثم تزوجها، هل تطلق أم لا؟ هذا خلاف بين أهل العلم، **الراجح:** عدم وقوع الطلاق؛ لأنه لا يملك طلاقها في حال طلاقها.

قال: (فإن عاد لملكه ولو بعد وجودها حال زوال ملكه عنه. عادت الصفة، فمتى وجدت عتق لأن التعليق والشرط وجدا في ملكه، كما لو لم يتخللها زوال ملك).

هذه مسألة صعبة جداً، الناس تنهاون وهو اليمين المعلق.

قال: (ولا يبطل ولو أبطله ما دام ملكه عليه، لأنها صفة لازمة ألزمها نفسه، فلا يملك إبطالها

بالقول كالنذر).

إذن النذر والطلاق والعتق، الثلاثة يشبهون بعضهم.

إنسان نذر: لله إن رد الله غائبي، أو إن شفى الله مريضاً أن أذبح كذا، أو أن أصوم كذا، أو أن أتصدق بكذا، هذا اسمه نذر معلق، كذلك الطلاق المعلق: لو فعلت كذا أنت طالق، إن فعلت هذا الشيء هي طالق ولو بعد عشرين سنة، ألزم نفسه فلا يملك إبطاله.

(إلا بموته فيبطل به التعليق، لزوال ملكه زوالاً غير قابل للعودة. فقوله: إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حر، هذا لغو لأنه إعتاق له بعد استقرار ملك غيره عليه فلم يعتق كما لو نجزه. وكقوله لعبد غيره: إن دخلت الدار فأنت حر. ويصح: أنت حر بعد موتي بشهر).

ما الفرق بين هذه وبين الأولى؟

هذه عبارة عن وصية، إذن يصح أنت حر بعد موتي بشهر.

(ويصح: أنت حر بعد موتي بشهر، ذكره القاضي وابن أبي موسى.

كما لو وصى بإعتاقه، أو بأن تباع سلعته ويتصدق بثمنها. فلا يملك الوارث بيعه قبل مضي الشهر).

السيد مات، والآن العبد انتقل للورثة، إنما هذا معلق، إذن قبل الشهر لا يملك الوارث بيعه قبل مضي الشهر.

(وكسبه قبله للورثة ككسب أم الولد حياة سيدها. ويصح قوله: كل مملوك أملكه فهو حر، فكل من ملكه عتق. لإضافته العتق إلى حال يملك عتقه فيه، أشبه ما لو كان التعليق وهو في ملكه، بخلاف: إن تزوجت فلانة فهي طالق، لأن العتق مقصود من الملك، والنكاح لا يقصد به الطلاق).

هذا كلام الإمام أحمد، فرق الإمام أحمد بين الطلاق والعتق.

(وقال الإمام أحمد بأن الطلاق ليس لله تعالى، وليس فيه قرينة إلى الله).

لكن الصورتين واحد، الصواب، من باب الورع من الإمام أحمد رحمه الله ولكن الراجح من كلام أهل العلم: لو أن الإنسان طلق المرأة التي لم يتزوجها ثم تزوجها بعد ذلك، أن الطلاق لا يقع على الراجح.

(وأول قن أملكه. أو آخر قن أملكه حر).

هذه المسائل صعبة جداً ومعقدة، إنما الفقهاء يضعونها، لكي يتدرب عليها الذين يدرسوا الفقه.

(وأول، أو آخر من يطلع من رقيقتي حر، فلم يملك إلا واحداً، أو لم يطلع إلا واحد عتق لأنه ليس من شرط الأول أن يكون له ثان، ولا من شرط الآخر أن يكون قبله أول.

ولهذا من أسبائه تعالى: الأول، الآخر.

ولو ملك اثنين معاً، أو طلعا معاً عتق واحد بقرعة نص عليه، لوجود الصفة فيهما. والمعلق إنما أراد عتق واحد فقط، فيعين بالقرعة.

ومثله الطلاق إذا قال: أول امرأة لي تطلع ونحوه طالق، فطلع اثنتان معاً طلق واحدة بقرعة.

### فصل

(وإن قال لرقيقه: أنت حر وعليك ألف عتق في الحال بلا شيء؛ لأنه أعتقه بغير شرط، وجعل عليه عوضاً لم يقبله، فعتق ولم يلزمه شيء).

الصورة الثانية تخالف الأولى.

قال: (وأنت حر على ألف أو بألف، لا يعتق حتى يقبل).

تلاحظون الفرق:

إن قال لرقيقه أنت حر وعليك ألف، قدم الحرية.

الصورة الثانية: أنت حر على ألف أو بألف لا يعتق حتى يقبل، لماذا؟

(لأنه أعتقه على عوض، فلا يعتق بدون قبوله. و على تستعمل للشرط، والعوض، كقوله:  
﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف: 66]، وقوله: ﴿ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾  
[الكهف: 94].

لكن الصواب: أن الصورة الأولى مثل الثانية، لا يوجد فرق بينهم.

(ويلزمه الألف، وعلى أن تخدمني سنة، يعتق بلا قبول، وتلزمه الخدمة على الأصح. ويصح  
أن يعتقه، ويستثنى خدمته مدة حياته، أو مدة معلومة).

إذن الإنسان يعتق عبده إنما بشرط، ما دمت أنا حيا تخدمني، ما دمت أنا حي أو يوجد مدة  
معينة تخدمني فيها، يجوز هذا الشيء.

(لقول سفينة: «أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله عليه وسلم ما  
عاش» رواه أحمد وابن ماجه ورواه أبو داود). حسنه الشيخ الألباني رحمه الله.

قال: (وللسيد بيع الخدمة المستثناة من العبد أو من غيره. نص عليه في رواية حرب. ومن  
قال: رقيتي حر أو زوجتي طالق، وله متعددة، ولم ينو معينا، عتق وطلق الكل، لأنه مفرد  
مضاف فيعم كل رقيق وكل زوجة.

قال أحمد في رواية حرب: لو كان له نسوة، فقال: امرأته طالق: أذهب إلى قول ابن عباس:  
يقع عليهن الطلاق).

متى يقع عليهن الطلاق؟ هذا في حال إنه لم يفرق ولم يعين، قال يقع عليهن الطلاق هذا ما  
ذكره الإمام أحمد رحمه الله.

(باب التدبير، وهو: تعليق العتق بالموت، كقوله لرقيقه: إن مت فأنت حر بعد  
موتي).

هو أن يعتق السيد عبده عن دبر.

قال: (وهو: تعليق العتق بالموت، كقوله لرفيقة: إن مت فأنت حر بعد موتي، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة، وأجمعوا على صحة التدبير في الجملة، وسنده حديث جابر: «أن رجلاً أعتق مملوكاً عن دُبرٍ فاحتاج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يشتريه مني؟ فباعه من نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم، فدفعها إليه، وقال: أنت أحوج منه» حديث متفق عليه).

**المعنى:** رجلاً أعتق مملوكاً عن دبر، ثم بعد ذلك السيد احتاج أي افتقر، النبي عليه الصلاة والسلام قال: فباعه من نعيم، باع هذا العبد وأعطاه لهذا السيد، قال: فدفعه إليه وقال أنت أحوج منه.

(ويعتبر كونه أي: التدبير. ممن تصح وصيته فيصح من محجور عليه لسفه، وفلس ومميز يعقله. وكونه أي: التدبير، في الصحة والمرض).

أي يجوز الإنسان يدبر عبده في الصحة وفي المرض. (من الثلث نص عليه، لأنه تبرع بعد الموت، أشبه الوصية. وصريحه وكنايته كالعتق وأنت مدبر، أو: قد دبرتك، لأن هذا اللفظ موضوع له، فكان صريحاً فيه، كلفظ العتق في الإعتاق.

ويصح مطلقاً، كأنت مدبر. ويصح مقيد، كإن مت في عامي هذا، أو مرضي هذا فأنت مدبر فيكون ذلك جائزاً على ما قال، إن مات على الصفة التي قالها عتق، وإلا فلا، لأنه تعليق على صفة، فجاز مطلقاً ومقيداً، كتعليقه على دخول الدار.

ومعلقاً، كإذا قدم زيد فأنت مدبر وإن شفى الله مريضاً فأنت حر بعد موتي ونحوه. فإن وجد الشرط في حياة سيده فهو مدبر، وإن لم يوجد حتى مات سيده بطلت الصفة بالموت لأنه يزول به الملك، ولم يوجد التدبير لعدم شرطه. قاله في الكافي.

ومؤقتاً، كأنت مدبر اليوم أو سنة فيكون مدبراً تلك المدة، إن مات سيده فيها عتق، وإلا

فلا. ويمجوز تدبير المكاتب).

عبد كاتبه على قسط معين أو نجم معين أو مال معين يصح تدبيره.

(لا نعلم فيه خلافاً. ويمجوز كتابة المدبر رواه الأثرم عن أبي هريرة وابن مسعود). صححه الألباني عن أبي هريرة.

(وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده: أنه أعتق غلاماً له عن دبر وكاتبه، فأدى بعضاً وبقي بعض، ومات مولاه فأثوا ابن مسعود، فقال: ما أخذ فهو له، وما بقي فلا شئ لكم رواه البخاري في تاريخه). ضعفه الشيخ الألباني.

(ويصح بيع العبد المدبر وهبته لحديث جابر، وقد سبق، ولأنه إما وصية أو تعليق على صفة، وأيهما كان لم يمنع البيع، وما ذكر أن ابن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يباع المدبر ولا يشتري فلم يصح»). حديث موضوع.

(ولا يصح قياسه على أم الولد، لأن عتقها بغير اختيار سيدها، وليس بشرع. ويكون من رأس المال. وباعت عائشة رضي الله عنها، مدبرة لها سحرتها).

هذا ما ذكرته منذ قليل، عدم الوفاء، قصة عائشة مع أمة لها، باعت عائشة رضي الله عنها- مدبرة لها سحرتها، من التي سحرتها؟ الأمة التي عندها.

(فقد روى الدار قطني عن عمرة: أن عائشة أصابها مرض، وأن بعض بني أخيها ذكروا شكواها لرجل من الزط). الزط: السودان أو الهند.

(يتطرب، وأنه قال لهم: إنكم لتذكرون امرأة مسحورة، سحرها جارية لها، في حجر الجارية الآن صبي قد بال في حجرها. فذكروا ذلك لعائشة فقالت: ادعوا لي فلانة الجارية لها، فقالوا: في حجرها فلان صبي لهم قد بال في حجرها، فقالت: ايتوني بها، فأتيت بها، فقالت: سحرتيني؟ قالت: نعم. قالت لما؟ قالت: أردت أن أعتق).

تستعجل موت عائشة رضي الله عنها.



(وكانت عائشة أعتقتها عن دبر منها فقالت : إن لله علي أن لا تعتقي أبداً، أنظروا أسوأ العرب ملكة فيبيعوها منه، واشترت بثمنها جارية فأعتقتها).

أسوأ العرب ملكة: أي انظروا العرب من الذين يسوموا العبيد سوء العذاب ويعذبوهم ويضربوهم، يبيعوها له، فباعتها واشترت بثمنها جارية فأعتقتها.

(لا يباع إلا في الدين، أو حاجة صاحبه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما باعه لحاجة صاحبه.

فإن عاد لملكه عاد التدبير لأنه علق عتقه بصفة، فإذا باعه أو وهبه، ثم عاد إليه عادت الصفة.

ويطل التدبير بثلاثة أشياء: بوقفه، وبقتله لسيدته، وبإيلاد الأمة

- بوقفه لأن الوقف يجب أن يكون مستقراً).

بوقفه، السيد أوقف العبد، طالما أوقفه هذا الوقف يكون على التأيد، طالما خرج من ملكه الآن لا يجوز أن يدبره، إذن يطل بالوقف. شيخ الإسلام ابن تيمية

(- وبقتله لسيدته لأنه استعجل ما أجل له، فعوقب بنقيض قصده، كحرمان القاتل الميراث.

- وبإيلاد الأمة من سيدتها، لأن مقتضى التدبير العتق من الثلث، والإيلاد: العتق من رأس المال، ولو لم يملك غيرها، فالإستيلاد أقوى، فيبطل به الأضعف).

**المعنى:** لو أن السيد عنده أمة ووطئها فحملت منه، صارت الآن أم ولد، لا يجوز أن يبيعها، تعتق بموت السيد، إذن هو الآن بإيلاده لها انتفى التدبير وبطل.

(وولد الأمة الذي يولد بعد التدبير كهي أي: بمنزلتها، سواء كانت حاملاً به حين التدبير، أو حملت به بعده، لقول عمر وابنه وجابر: ولد المدبرة بمنزلتها ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف.

ولأن الأم استحققت الحرية بموت سيدها فتبعها ولدها كأم الولد، بخلاف التعليق بصفة في الحياة والوصية، لأن التدبير أكد من كل منها.

وله وطؤها وإن لم يشترطه حال تدبيرها، سواء كان يطؤها قبل تدبيرها، أو لا. روي عن ابن عمر: أنه دبر أمتين له وكان يطؤها). صححه الشيخ الألباني.

(قال أحمد: لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري، ولعموم قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: 6] وقياساً على أم الولد. وله وطء بنتها إن جاز).

أي شخص ملك أم وابنتها هل يجوز وطئها الاثنان؟ لا يجوز، إن وطء الأم، لا يجوز له أن يطأ البنت، أو العكس صحيح.

(بأن لم يكن وطئ أمها لتمام ملكه فيها، واستحقاقها الحرية لا يزيد على استحقاق أمها. ولو أسلم مدبر أو قن أو مكاتب لكافر ألزم بإزالة ملكه عنه لئلا يبقى ملك كافر على مسلم مع إمكان بيعه، بخلاف أم الولد).

**المعنى:** عبد أو جارية عند كافر، العبد أسلم أو الجارية، ماذا يحصل؟ هذا السيد ألزم بإزالة ملكه عنه، لئلا يبقى ملك كافر على مسلم، فإن رفض بيع عليه، الحاكم يبيعه.

(فإن أبي بيع عليه أي: باعه الحاكم لإزالة ملكه عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

#### باب الكتابة:

تسن كتابة من علم فيه خير، لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33].

ما الخير؟ الكتابة، السيد يكتب عبده، الله تبارك وتعالى دائماً في القرآن وفي السنة، الشريعة تأتي بالحرية، فالحرية لها مسالك ولها أبواب، جعلها في الكفارات، جعلها في التدبير، جعلها في الكتابة، أشياء كثيرة، لأجل أن يتحرر الكل، يكون حر من كل شيء إلا من الله تبارك وتعالى، يكون حر من جميع العباد، لا أحد يملك أحد أو أحد يستعبد أحد، والعباد

جميعا يكونوا لله تبارك وتعالى، فالإنسان عندما يتعبد لله حقاً، يصير حر من جميع الناس، لو صار عبداً للناس وتحرر من عبودية الله والعياذ بالله، سيصير عبد لكل من على وجه الأرض، عبد للهوى، عبد للشهوات، إذن قيمة الإنسان في عبوديته لربه تبارك وتعالى، الإنسان يلجأ إلى الله تبارك وتعالى، يوحد ربه تبارك وتعالى، ويصحح توحيده لله تبارك وتعالى.

### (باب الكتابة)

تسن كتابة من علم فيه خير، لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33]، يعني: كسباً وأمانة في قول أهل التفسير).

الخير معناه: كسباً، السيد علم من عبده إنه صاحب مهنة، يستطيع أن ينفق على نفسه.

(وقال أحمد: الخير: صدق وصلاح ووفاء بمال الكتابة. ونحوه قول: إبراهيم وعمرو بن دينار وغيرهما).

**ما حكم الكتابة؟: القول الأول: تسن الكتابة.**

(وعنه القول الثاني: أنها واجبة إذا دعا العبد الذي فيه خير سيده إليها).

العبد قال لسيده كاتبني، إذن هي واجبة، هذا القول الثاني للإمام أحمد رحمه الله، أو في المذهب.

(لظاهر الآية). ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33]، هذا أمر والأمر يحمل على الوجوب، لكن جماهير أهل العلم على الاستحباب، وهذا **الراجح**، أن الكتابة مستحبة وليست واجبة.

(ولأن عمر أجبر أنساً على كتابة سيرين). صححه الشيخ الألباني.

(والأول أظهر. والآية محمولة على النذب، لحديث: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب

نفس منه» وقول عمر يخالفه فعل أنس).

ما هو تعريف الكتابة؟

(وهي: بيع السيد رقيقه نفسه بمال في ذمته).

إذن تعريف الكتابة: هي بيع السيد رقيقه نفسه بمال، المال اسم لكل ما يتناول به.

**تعريف الكتابة:** هي بيع السيد رقيقه نفسه بمال في ذمته مباح معلوم يصح السلم فيه منجم بنجمين فصاعداً، إذن مباح فلا تصح على آنية، آنية أي مغصوبة.

(معلوم لأنها بيع يصح السلم فيه فلا تصح بجوهر ونحوه، لئلا يفضي إلى التنازع، منجم).

أي أقساط مؤجلة.

(أي: مؤجل، لأن جعله حالاً يفضي- إلى العجز عن أدائه، وفسخ العقد بذلك، فيفوت المقصود. بنجمين فصاعداً أي: أكثر من نجمين، في قول أبي بكر، وظاهر كلام الخرق).  
يقصد أبو بكر الخلال.

(لأن علياً، رضي الله عنه قال: الكتابة على نجمين وإلا يتأمن الثاني).

على نجمين: على قسطين لقوله: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، والإيتاء من الثاني: الإيتاء كقوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

(قال ابن أبي موسى: يجوز جعل المال كله في نجم واحد، لأنه عقد شرط فيه التأجيل، فجاز على نجم واحد كالسلم. قاله في الكافي).

قال: يعلم قدر كل نجم بما عقد عليه من دراهم أو دنائير أو غيرها. ومدته لئلا يؤدي جملة إلى التنازع. ولا يشترط تساوي الأنجم، فلو جعل نجم شهر أو آخر سنة، أو جعل قسط أحدهما مائة والآخر خمسين جاز، لأن القصد العلم بقدر الأجل وقسطه، وقد حصل بذلك.

ولا يشترط للكتابة أجل له وقع في القدرة على الكسب فيه).

أي لا يوجد فيه تضيق على العبد.

قال: (فيصح توقيت النجمين بساعتين في ظاهر كلام كثير من الأصحاب، ولكن العرف، والعادة، والمعنى: أنه لا يصح، قياساً على السلم.

لكن السلم أضيق. قاله في تصحيح الفروع، وجزم في الإقناع بعدم الصحة، قال: وصوبه في الإنصاف.

فإن فقد شيء من هذا ففاسدة ويأتي حكمها. والكتابة في الصحة والمرض من رأس المال لأنها معاوضة كالبيع والإجارة. قدمه في الإقناع، واختار الموفق، وجمع أنها في المرض المخوف من الثلث. ولا تصح إلا بالقول لأن المعاطاة لا تمكن فيها صريحاً. من جازر التصرف كالبيع. لكن لو كوتب المميز صح لأنه يصح تصرفه وبيعه بإذن سيده، فصحت كتابته كالمكلف. وإيجاب سيده الكتابة له إذن له في قبولها.

ومتى أدى المكاتب ما عليه لسيده فقبضه منه سيده أو وليه، إن كان مجوراً عليه عتق، لمفهوم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم».

فدل بمفهومه على أنه إذا أدى جميع كتابته لا يبقى عبداً. أو أبرأه منه عتق لأنه لم يبق عليه شيء منها. وما فضل بيده بعد أدائه ما عليه من مال الكتابة فله أي: المكاتب، لأنه كان له قبل عتقه، فبقي على ما كان.

وإن أعتقه سيده وعليه شيء من مال الكتابة كان جميع ما معه لسيده، لأنه عتق بغير الأداء. وتقدم الخبر فيه. أو مات قبل وفاتها كان جميع ما معه لسيده نص عليه، لأنه مات وهو عبد، كما لو لم يخلف وفاء. ولو أخذ السيد حقه ظاهراً أي: عملاً بالظاهر في كون ما بيد الإنسان ملكه.

ثم قال: هو حر، ثم بان العوض مستحقاً أي: مغصوباً ونحوه. لم يعتق لفساد القبض. وإنما

قال: هو حر، اعتماداً على صحة القبض.

### فصل

وَمِلْكُ الْمَكَاتِبِ كَسْبُهُ، وَنَفْعُهُ، وَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَصْلَحُ مَالُهُ: كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالْإِسْتَدَانَةِ).

يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ كَسْبَهُ وَنَفْعَهُ، أَيِ الْمَكَاتِبِ فِي حَالِ كِتَابَتِهِ أَوْ كِتَابَةِ سَيِّدِهِ لَهُ يَمْلِكُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ. (لأن الكتابة وضعت لتحصيل العتق، ولا يحصل العتق إلا بالأداء، ولا يمكنه الأداء إلا بالتكسب).

أَيُّ هُوَ مَكَاتِبُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبِيعَ أَوْ يَشْتَرِيَ أَوْ يَتَزَوَّجَ.

(وهذه أقوى أسبابه. وفي بعض الآثار: تسعة أعشار الرزق في التجارة. ولأنه لما ملك الشراء بالنقد ملكه بالنسيئة. وتتعلق استدانته بذمته، يتبع بها بعد عتقه، لأن ذمته قابلة للاشتغال، ولأنه في يد نفسه، وليس من سيده غرور، بخلاف العبد المأذون).

العبد المأذون، هو العبد الذي أذن له سيده في أن يستدين من الناس، لو السيد أذن للعبد يستدين من الناس، إذن من الذي سيسدد، إذا لم يأذن يصبح المال في ذمة العبد وليس السيد.

(والنفقة على نفسه لأن هذا من أهم مصالحه. ومملوكه وزوجته وولده التابع له في كتابته من كسبه، لأن فيه مصلحة. لكن ملكه غير تام لأنه في حكم المعسر.

فلا يملك أن يكفر بمال، أو يسافر لجهاد، أو يتزوج، أو يتسرى، أو يتبرع أو يقرض، أو يجابي، أو يرهن، أو يضارب أو يبيع مؤجلاً، أو يزوج رقيقه أو يحده).

يقيم عليه الحد.

(أو يكتبه، إلا بإذن سيده في الكل، لأن حق سيده لم ينقطع عنه، لأنه ربما عجز فعاد إليه



كل ما في ملكه. فإن أذن له السيد في شيء من ذلك جاز، لأن المنع لحقه، فإذا أذن زال المنع.

والولاء للسيد لأن المكاتب كوكيله في ذلك. وولد المكاتبه إذا وضعته بعدها أي: بعد كتابتها. يتبعها في العتق).

كأن أمة حامل وسيدها كاتبها الآن، وولد المكاتبه إذا وضعته يتبعها في العتق بالأداء، بالأداء يدفع الأقساط المنجمة.

(بالأداء أو الإبراء لا بإعتاقها بدون أداء أو إبراء، كما لو لم يكن مكاتبه. ولا إن ماتت قيل الأداء والإبراء، لبطلان الكتابة بموتها. ويصح شرط وطء مكاتبته نص عليه).

يصح شرط وطء مكاتبته، مسألة مختلف فيها وجماهير أهل العلم يمنعون من ذلك، على المعنى الذي اختاره الشيخ مرعي يقول يصح.

(نص عليه لبقاء أصل الملك، ولأن بضعتها من جملة منافعها، فإذا استثنى نفعه صح، كما لو استثنى منفعة أخرى.

فإن وطئها بلا شرط عزز)

طالما يوجد كتابة، إما يشترط على قول الحنابلة، أو إما إنه لا يبطأ إلا بشرط.

(فإن وطئها بلا شرط عزز، إن علم التحريم، لفعله ما لا يجوز له، ولا حد عليه لأنها مملوكته. ولزمه المهر ولو مطاوعة).

لماذا يلزمه المهر ما دام مطاوعة، لأن هي مطاوعة خوفا منه.

(لأنه وطء شبهة، ولأنه عوض منفعتها، فوجب لها، ولأن عدم منعها من الوطء ليس إذناً فيه).

**كيف مطاوعة له؟ هي لم تمنعه.**

قال: (ولأن عدم منعها من الوطاء ليس إذناً فيه) قد تكون خائفة منه أو شيء.

(ولهذا لو رأى مالك مالاً من يئلفه، فلم يمنعه، لم يسقط عنه ضمانه. وتصير إن ولدت أم ولد لأنها أمتة ما بقي عليها درهم.

ثم إن أدت عتقت وكسبها لها. وإلا فموته بكونها أم ولد، وما بيدها لورثته، كما لو أعتقها قبل موته.

ويصح نقل الملك في المكاتب ذكراً كان أو أنثى، لقول بريدة لعائشة: «إني كاتبته أهلي على تسع أواق، في كل عام أوقية، فأعينيني على كتابتي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم، لعائشة: اشتريها» متفق عليه.

وتقاس الهبة والوصية ونحوهما على البيع. ولمشتر جهل الكتابة الرد أو الأرش)

أي لو إنسان اشترى عبد أو أمة مكاتب، لكنه يجهل أنه مكاتب، إذن هذا عيب من العيوب، فله حالتان: إما أن يرده مثل البيع بالضبط، أو الأرش: فرق السلعة صحيحة ومعيبة.

بحث اشترى فضله الشيخ أبي السباع الحنفي

قال: (وهو كالبائع في أنه إذا أدى ما عليه يعتق للزوم الكتابة. فلا تنفسخ بنقل الملك فيه. وله الولاء إذا أدى إليه، وعتق لعتقه عليه في ملكه. ويعود قناً بعجزه عن الأداء، لقيامه مقام البائع).

أي إنسان كاتب إنساناً وبعد ذلك عجز عن الأداء، عندما يعجز عن أداء الأقساط يعود للعبودية مرة أخرى، يكون قن مرة أخرى.

(ويصح وقفه، فإذا أدى بطل الوقف لأن الكتابة لا تبطل به.

فصل: والكتابة عقد من العقود)

العقود أربعة أنواع، الكتابة عقد لازم من الطرفين، عقد لازم أي لا يجوز حله ونقضه بعد

إبرامه، لأنها بيع والبيع والشراء عقد من العقود اللازمة.

(لا يدخلها خيار مطلقاً؛ لأن القصد منها تحصيل العتق، فكأن السيد علق عتق المكاتب على أداء مال الكتابة، ولأن الخيار شرع لاستدراك ما يحصل للعاقدين من الغبن، والسيد والمكاتب دخلا فيه راضيين بالغبن.

ولا تنفسخ بموت السيد وجنونه، ولا بحجر عليه لسفه أو فلس كبقية العقود اللازمة. ويعتق بالأداء إلى من يقوم مقامه أي: السيد من وليه ووكيله، أو الحاكم مع غيبة سيده، أو إلى وارثه إن مات السيد. والولاء للسيد لا للوارث، كما لو وصى بما عليه لشخص فأدى إليه.

وإذا حل نجم، فلم يؤده، فلسيده الفسخ كما لو أعسر المشتري بئس المبيع قبل قبضه. ويلزم إنظاره ثلاثاً إن استنظره.

لبيع عرض، ولمال غائب دون مسافة قصر يرجو قدومه قصداً لحظ المكاتب والرفق به، مع عدم الإضرار بالسيد.

ويجب على السيد). هذا غير صحيح، ليس بواجب، وإنما يستحب.

قال: (ويجب على السيد أن يدفع للمكاتب ربع مال الكتابة لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33]. أي السيد يعطي العبد. (وظاهر الأمر الوجوب)

هذا على الوجوب أو على الاستحباب؟ جماهير أهل العلم على الاستحباب.

قال: (﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33]، وظاهر الأمر الوجوب، وروى أبو بكر بإسناده عن علي مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33] ربع الكتابة وروي موقوفاً على علي، رضي الله عنه، وقال علي: الكتابة على نجمين والإيتاء من الثاني). ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله.

ويخير السيد بين وضعه عنه ودفعه إليه لأن الله نص على الدفع إليه، فنبه به على الوضع لكونه أنفع. فإن مات السيد بعد العتق وقبل الإيتاء فذلك دين في تركته يحاص به الغرماء،

لأنه حق لآدمي فلم يسقط بالموت كسائر حقوقه.

وللسيد الفسخ بعجزه عن ربعها لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً)

هذا الحديث يناقض الأول.

(أيما عبد كوتب على مائة أوقية فأداها، إلا عشر أوقيات فهو رقيق. رواه الخمسة إلا النسائي.

وفي لفظ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»). حسنه الشيخ الألباني.

(وروى الأثرم عن عمر وابنه وعائشة وزيد بن ثابت أنهم قالوا: «المكاتب عبد ما بقي عليه

درهم» ولأن الكتابة عوض عن المكاتب، فلا يعتق قبل أداء جميعها.

ويحمل حديث أم سلمة مرفوعاً: «إذا كان لإحداكن مكاتب، وكان عنده ما يؤدي،

فلتحتجب منه»). ضعفه الشيخ الألباني.

(يحمل على النذب إن صح، جمعاً بينه وبين ما روى.

وللمكاتب ولو قادراً على التكسب تعجز نفسه بترك التكسب، لأن دين الكتابة غير

مستقر عليه، ومعظم القصد بالكتابة تخليصه من الرق، فإذا لم يرد ذلك لم يجبر عليه. فإن

ملك ما يوفي كتابته، لم يملك تعجز نفسه، لتمكنه من الأداء، وهو سبب الحرية التي هي

حق لله عز وجل، فلا يملك إبطالها مع حصول سببها بلا كلفة، ويجبر على الأداء ليعتق به.

ويصح فسخ الكتابة باتفاقهما).

يصح فسخ الكتابة هذا محل نظر، لأن الكتابة عقد من العقود اللازمة.

(فيصح أن يتقايلا أحكامها قياساً على البيع. قاله في الكافي. وفي الفروع يتوجه أن لا يجوز

لحق الله تعالى). وهذا الأقرب للصواب.

## فصل

وإن اختلفا في الكتابة فقول المنكر بيمينه لأن الأصل عدمها. وفي قدر عوضها أو جنسه أو

أجلها أو وفاء مالها، فقول السيد بيمينه -نص عليه- أشبه ما لو اختلفا في أصلها.  
ولأن الأصل ملك السيد للعبد وكسبه، فإذا حلف السيد ثبتت الكتابة بما حلف عليه.  
والكتابة الفاسدة - ك على خمر، أو خنزير، أو مجهول- يغلب فيها حكم الصفة في أنه إذا أدى  
ما سمي فيها.

عتق لأن الكتابة جمعت معاوضة وصفة، فإذا بطلت المعاوضة، بقيت الصفة، فعتق بها.  
وسواء صرح بالصفة بأن قال: إذا أديت إلي ذلك فأنت حر، أو لا، لأنه مقتضى- الكتابة،  
فهو كالمصرح به، وكالكتابة الصحيحة. وإذا عتق بالأداء لم يلزمه قيمة نفسه، ولم يرجع على  
سيده بما أعطاه، لأنه عتق بالصفة، وما أخذه السيد منه فهو من كسب عبده.

لا إن أبرئ العبد من العوض الفاسد، فإنه لا يعتق لعدم صحة البراءة، لأن الفاسد لا يثبت  
في الذمة. ولكل فسخها).

وهو عقد الكتابة الفاسدة.

(لأنها عقد جائز، لأن الفاسد لا يلزم حكمه، وسواء كان فيه صفة أو لم يكن، لأن المقصود  
المعاوضة، فصارت الصفة مبنية عليها، بخلاف الصفة المجردة. ويملك المكاتب في الفاسدة  
التصرف في كسبه وأخذ الزكاة والصدقات كالصحيحة، ولا يلزم السيد في الفاسدة أداء  
ربيعها ولا شيء منها، لأن العتق هنا بالصفة، أشبه ما لو قال: إذا أديت إلي فأنت حر.

وتنفسخ بموت السيد وجنونه) وهي الكتابة الفاسدة.

(والحجر عليه لسفه لأنها عقد جائز من الطرفين، فلا يؤول إلى اللزوم، وأيضاً فالمغلب فيها  
حكم الصفة المجردة، وهي تبطل بالموت.

### باب أحكام أم الولد

**الأحكام:** جمع حكم، وهو: خطاب الله تعالى المفيد فائدة شرعية. ويموز التسرى بالإجماع،  
لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3] وفعله عليه الصلاة والسلام).

هاجر أم إسماعيل كانت أمة، وكان للنبي عليه الصلاة والسلام أمة أيضا وهي مارية القبطية وأهداها له المقوقس، وأنجبت له إبراهيم وتوفي بعد 18 شهر، سنة ونصف.

(وهي: من ولدت من المالك ما فيه صورة، ولو خفية فلا تصير أم ولد بوضع نطفة أو علقة لا تخطيط فيها، لأنه ليس بولد).

إذن أم الولد من ولدت ما فيه شبه إنسان، ما فيه خلق إنسان، الحكم الشرعي؟ تعتق بموته، تعتق أم الولد بموت السيد.

(وتعتق أم الولد بموته أي: سيدها. ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس مرفوعاً: «من وطئ أمة فولدت فهي معتقة عن دبر منه».) ضعفه الشيخ الألباني، وصح من قول عمر.

(وعنه قال ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أعتقها ولدها. ولأنه إتلاف حصل بسبب الاستمتاع، فحسب من رأس المال، إتلاف ما يأكله. ومن ملك حاملاً فوطئها قبل وضعها) يحرم، لو إنسان ملك امرأة حامل فوطئها، هو لابد أن ينتظر عليها، لا تسقي ماءك زرع غيرك.

(ومن ملك حاملاً فوطئها قبل وضعها، حرم بيع ذلك الولد ولم يصح، ويلزمه عتقه. نص عليه في رواية صالح وغيره، لأنه قد شرك فيه، لأن الماء يزيد في الولد.

وقد قال عمر: أبعد ما اختلطت دماؤكم ودماؤهن، ولحومكم ولحومهن بعتوهن؟

قال الشيخ تقي الدين: ويحكم بإسلامه، وأنه يسري كالعتق، أي: ولو كانت كافرة حاملاً من كافر، فيحكم بإسلام الحمل، لأن المسلم شرك فيه، فيسري إلى باقية).

هذا يغلب فيه حكم الإسلام.

(ومن قال لأمة: أنت أم ولدي، أو يدك أم ولدي، صارت أم ولد؛ لأن إقراره بأن جزءاً منها



مستولد يلزمه الإقرار. باستيلادها، كقوله: يدك حرة. وكذا لو قال لابنها: أنت ابني، أو يدك ابني، ويثبت النسب بهذا الإقرار.

فإن مات ولم يبين هل حملت به في ملكه، أو غير لم تصر أم ولد إلا بقريضة كما لو كان ملكها صغيرة.

ولا يطل إيلاد بحال ولو بقتلها لسيدها لعموم ما تقدم. ويملك الرجل استخدام أم ولده، وإجارتها ووطأها، وتزويجها. وحكمها حكم الأمة في صلاتها وغيرها، لأنها باقية على ملكه، إنما تعتق بعد الموت لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم: فهي معتقة عن دبر منه.

قال: ولا يملك بيعها، ولا هبتها، ولا الوصية بها ووقفها).

لا يملك الآن بيعها لأن تصير الآن أم ولد.

(ولا الوصية بها ووقفها لحديث ابن عمر مرفوعاً: نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن، يستمتع منها السيد ما دام حياً، فإذا مات فهي حرة). موقوف على عمر ٧.

(ويروى منع بيع أمهات الأولاد).

هذه المسألة مختلف فيها بين العلماء، أم الولد تباع أم لا تباع؟

(يروى منع بيع أمهات الأولاد عن عمر وعثمان وعائشة. قال في الفروع وحكى ابن عبد البر وأبو حامد الإسفرائيني وأبو الوليد الباجي وابن بطال والبغوي: الإجماع على أنه لا يجوز. انتهى.

وقال ابن عقيل: يجوز البيع، لأنه قول علي وغيره، وإجماع التابعين لا يرفعه، وبه قال ابن عباس وابن الزبير. وأما حديث جابر: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعهد أبي بكر، فلما كان عمر نهانا فاتهيننا).

ثبت الإجماع بعد عهد الصحابة، الصحابة أنفسهم كان فيها خلاف، الإجماع الذي حدث بعد ذلك في التابعين وتابعي التابعين هذا انعقد بعد الصحابة، وثبت على هذا حرمة أمهات الولد. قال: (فليس فيه تصريح بأنه كان بعلمه عليه الصلاة والسلام، وعلم أبي بكر، وإلا لم تجز مخالفته، ولم تجمع الصحابة بعد على مخالفتها).

قال في المنتقى: قال بعض العلماء: إنما وجه هذا أن يكون في ذلك مباحاً، ثم نهى عنه، ولم يظهر النهي لمن باعها، ولا علم أبوبكر بمن باع في زمانه، لقصر مدته واشتغاله بأهم أمور الدين. ثم ظهر ذلك زمن عمر، فأظهر النهي والمنع. وهذا مثل حديث جابر أيضاً في المتعة، لامتناع النسخ بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم).

إنسان يستمتع بامرأة بشيء يعطيها هذا كان في بداية الإسلام وحرمة النبي عليه الصلاة والسلام إلى أبد الأبد.

(قال: فروى سعيد بإسناده عن عبيدة قال: خطب علي رضي الله عنه الناس فقال: شاورني عمر في أمهات الأولاد فرأيت أنا وعمر أن أعتقهن، ففرضي به عمر حياته، وعثمان حياته، فلما وليت رأيت أن أرقهن). صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(قال عبيدة: فرأى عمر وعلي في الجماعة أحب إلينا من رأي علي وحده. وروى عنه أنه قال: بعث علي إلي وإلى شريح أن اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف.

ولدها الحادث بعد إيلادها كهي فيجوز فيه من التصرفات ما يجوز فيها، ويمتنع فيه ما يمتنع فيها، سواء عتقت بموت سيدها أو ماتت قبله، لأن الولد يتبع أمه حرية ورقاً. قال أحمد: قال ابن عمر وابن عباس وغيرهما: ولدها بمنزلتها.

لكن لا يعتق بإعتاقها لأنها عتقت بغير السبب الذي تبعها فيه، فبقي عتقه موقوفاً على موت سيده، أو موتها قبل السيد، بل بموته لما تقدم.

وإن مات سيدها وهي حامل، فنفتها مده حملها من ماله أي: نصيب الحمل الذي وقف له

ملكه له.

والأفعلى وارثه؁ وكلما جنت أم الولد لزم السيد فداؤها بالأقل من الأرض أو قيمتها يوم الفداء لأنها مملوكة له؁ يملك كسبها أشبهت القن.

قال في الشرح: وينبغي أن تجب قيمتها معيبة بعيب الإستيلاد؁ لأن ذلك ينقصها؁ فاعتبر كالمرض؁ وغيره من العيوب.

وإن اجتمعت أروش قبل إعطاء شيء منها؁ تعلق الجميع برقبته؁ ولم يكن على السيد إلا الأقل من أروش الجميع أو قيمتها يشترك فيها أرباب الجنایات؁ ويتحاصون بقدر حقوقهم إن لم تف بجميعها؁ لأن السيد لا يلزمه أكثر منه؁ كالجنایات على شخص واحد.

وإن أسلمت أم ولد لكافر منع من غشيانها؁ وحيل بينه وبينها لتحريمها عليه بالإسلام؁ ولا تعتق به؁ بل يبقى ملكه عليها على ما كان قبل إسلامها؁ وأجبر على نفقتها إن عدم كسبها لأن نفقة المملوك على سيده؁ فإن كان لها كسب فنقتها فيه؁ لئلا يبقى له ولاية عليها بأخذ كسبها والإنفاق عليها مما شاء.

فإن أسلم حلت له لزوال المانع وهو الكفر. وإن مات كافراً عتقت بموته لعموم الأخبار.

### كتاب النكاح

يسن لذي شهوة لا يخاف الزنى لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3] وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: 32].

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج؁ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج؁ ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» رواه الجماعة من حديث ابن مسعود).

**النكاح في الشرع:** هو عقد التزويج؁ فعند إطلاق لفظه ينصرف إليه؁ ما لم يصرفه عنه دليل؁ ابن قدامة يقول في المغني هذا الشيء.

وينقل عن القاضي، قال القاضي: الأشبه بأصلنا، أنه حقيقة في العقد والوطء جميعا، أي كلمة نكاح هل يراد بها الوطء، أو يراد بها العقد؟

يحتمل الاثنان، يقول: القاضي: أشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعا.

لقولنا بتحريم موطوءة الأب من غير تزويج، لدخوله في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 22].

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، إذن النكاح عبارة عن عقد التزويج وهو حقيقة في العقد، وحقيقة في الوطء أيضا.

قال الشيخ مرعي: (يسن لذي شهوة)، يندرج تحت الأحكام الشرعية الخمسة، قد يسن، قد يباح، قد يحرم، قد يكره، قد يستحب.

(يسن لذي شهوة لا يخاف الزنى)

ما حكم الزواج؟ هل هو واجب أو فرض أو سنة أو مكرمة أو مندوب إليه أو محرم أو مكروه.

قال: (يسن لذي شهوة) إنسان يحتاج الزواج وعنده شهوة ولكن مالك نفسه لا يخاف الزنا.

(لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3] وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: 32].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» رواه الجماعة من حديث ابن مسعود).

الصوم يقلل مجال الشهوة في الإنسان، النبي عليه الصلاة والسلام أخبر إن الشيطان يجري مع ابن آدم مجرى الدم، فالإنسان عندما يصوم كأنه يسد على الشيطان مداخله ومنافذه.

يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة، قدر على مؤن الزواج، فإنه أغض للبصر- وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء.

(وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إني أتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» متفق عليه.

وقال ابن عباس لسعيد بن جبير: «تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء». رواه أحمد والبخاري).

هذا يستحب لمن له شهوة لكن لا يخاف على نفسه الزنا.

(ويجب على من يخافه أي: يخاف الزنا بتركه من رجل أو امرأة، في قول عامة الفقهاء. قاله في الشرح، لأنه طريق إعفاف نفسه، وصونها عن الحرام. ويباح لمن لا شهوة له كالعين، والكبير، لعدم منع الشرع منه).

متى يحرم؟

قال: (يحرم بدار الحرب لغير ضرورة) والسفر لغير ديار الكفار لغير الدعوة إلى الله أو لإنسان يسافر ولا يستطيع أن يقيم الشعائر هناك يحرم.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: 97].

(يحرم بدار الحرب لغير ضرورة) كأن إنسان يخاف من الزنا أو شيء، ماذا يفعل؟

الفقهاء نظرته، لماذا يحرم بدار الحرب، كونك تتزوج امرأة هناك، لو حدث مشكلة، ليس لك سلطة على الأولاد.

(نص عليه في رواية الأثرم وغيره قال: من أجل الولد لئلا يستعبد فإن اضطر أبيع له نكاح مسلمة وليعزل عنها، ولا يتزوج منهم. وأما الأسير، فظاهر كلام أحمد لا يحل له التزوج ما

دام أسيراً قال في المغني في آخر الجهاد.

ويسن نكاح ذات الدين لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدنيها، فإظفر بذات الدين، تربت يداك» متفق عليه).

إذن يسن نكاح ذات الدين، المرأة الدينية.

(ولمسلم معناه من حديث جابر. الولود لحديث أنس مرفوعاً: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأم يوم القيامة».) صححه الشيخ الألباني.

(البكر لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر: «فهلأ بكرأ تلاعبها وتلاعبك» متفق عليه).

ورواية مسلم حديث طويل، «قال جابر للنبي عليه الصلاة والسلام تزوجت امرأة في عهد النبي عليه الصلاة والسلام فلقيت النبي عليه الصلاة والسلام فقال: يا جابر تزوجت قلت نعم يا رسول الله، قال بكراً أم ثيب؟ قلت ثيب، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: فعلا بكراً تلاعبها وتلاعبك، قلت يا رسول الله إني لي أخوات يا رسول الله فحشيت أن تدخل بيبي وبينهن قال فذاك إذن، إن المرأة تنكح لأربع وذكر النبي عليه الصلاة والسلام دينها ومالها وجمالها وحسبها فعليك بذات الدين تربت يداك».

(الحسبية ليكون ولدها نجيباً من بيت معروف بالدين والصلاح. الأجنبية فإن ولدها يكون أنجب، ولأنه لا يؤمن الطلاق فيفضي مع القرابة إلى قطيعة الرحم المأمور بصلتها.

الجميلة لأنها أسكن لنفسه وأغض لبصره وأكمل لمودته. وعن أبي هريرة قال: «قيل يا رسول الله: أي النساء خير؟ قال: التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالقه في نفسها، ولا في ماله بما يكره».)

وردت أحاديث كثيرة في هذه المسألة، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «ثلاث من السعادة، المرأة تراها تعجبك، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك، والدابة تكون وطية والدار الواسعة كثيرة المرافق، وثلاث من الشقاوة، المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك وإن



غابت لم تأمنها على نفسها ولا مالك، والدابة تكون قطوفا، إن ضربتها أتعبتك وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك».

ثلاثة من السعادة وثلاثة من الشقاوة، منهم المرأة، المرأة، ما استفاد العبد بعد تقوى الله من مثل امرأة صالحة، ودائما الإنسان يدعو: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74].

قال: (ويجب غض البصر عن كل ما حرم الله تعالى لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: 30].

يفضوا ويحفظوا، قدم غض البصر، قال العلماء يوجد حكمة، لأن من غض بصره حصن فرجه، غض البصر يأتي بتحسين الفرج، إنسان أطلق بصره لا يأمن الوقوع في الفاحشة. الإنسان يغض بصره، ومن غض بصره واعتاد أكل الحلال واتقى ربه، لا تخطئ له فحاشة، ويصير إنسان من الأتقياء.

قال: (وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه «والعينان زناهما النظر» الحديث متفق عليه). هنا زنا العين، زنا الفرج، زنا اليد، زنا القدم، إذن كل عضو من الأعضاء كتب على ابن آدم حظه من الزنا، مد يكون ذلك لا محالة. إذن زنا العينين النظر للحرام.

(وعن جرير قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فقال: اصرف بصرك». رواه أحمد ومسلم وأبو داود).

النبي عليه الصلاة والسلام لما سئل عن نظر الفجأة، يقع بصره على امرأة، فلا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الثانية. إذن الإنسان يصرف بصره عن المحرمات.

(قال في الفروع: وليحذر العاقل إطلاق البصر، فإن العين ترى غير المقدور عليه على غير ما هو عليه).

عينك ترى أشياء لا تستطيع أن تملكها، ولا تأتي بها.

(وربما وقع من ذلك العشق، فيهلك البدن والدين، فمن ابتلي بشيء من ذلك فليفكر في عيوب النساء).

قال العلامة ابن القيم: فإن المرأة مهما تجملت وتزينت في الظاهر يراد بها الباطن، العفن، النتن، فإنها تحيض، وتنفس، وتبول، وتتغوط، ويراد بها ذلك كله. إذن الإنسان العاقل عبارة عن ماذا الحلال: مبال فمبال فكيف بالحرام.

انظر إلى المرأة عندما تحيض، اليهود عليهم لعائن الله، كانت المرأة إذا حاضت لم يؤاكلوها ولم يشاربوها، ويجامعوها وتركوها، وجعلوها تذهب إلى أهلها، إلى بيت أبيها وأُمها، ثم جاء الإسلام، قال النبي الأمين عليه الصلاة والسلام: «اصنعوا كل شيء غير النكاح، غير الوطء في الفرج».

(قال ابن مسعود: إذا أعجبت أحدكم امرأة فليذكر مناتها).

الشیطان دائماً يسوي للإنسان الحرام، الحلال أنت زاهد فيه، لذلك يسألوا شيخ الإسلام ابن تيمية، لماذا الإنسان يقبل على معصية وهي دمية؟ قال شيخ الإسلام: لا يقبل عليها إلا إذا زينت من الشيطان، ثم قرأ: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأَنْفَال: 48]، إذن الشيطان يزين لك الشيء السيئ فأنت تقبل عليه، وهو أصله قبيح، لكنه زين في عين الإنسان، الشيطان زينته فيقبل عليه.

(وما عيب نساء الدنيا بأعجب من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [النساء: 57].

أي عندما تقارن نساء الدنيا بنساء الآخرة.

النبي عليه الصلاة والسلام «يخبر أن المرأة حورية من الحور العين، ولنصيفها على رأسهم خير من الدنيا وما فيها، النصيف الخمار، خير من الدنيا وما فيها.

ولو أطلت من باب خيمتها لأضاء نور وجهها ما بين السماء والأرض، وملأ ریح عبيرها ما بين السماء والأرض.

ولو تفلت في البحر مالح لأصبح ماء البحر من ريقها عذب، هذا وصف حورية من الحور العين».

يا بائعا هذا ببخس معجل      كأنك لا تدري بلى سوف تعلم  
فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة      وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

هذه حورية من الحور العين، النبي عليه الصلاة والسلام ذ«يخبر أن المرأة من نساء الدنيا إذا آذت زوجها، دعت عليها حورية من الحور العين، قالت يا هذه لا تؤذي، وإنما هو داخل عندك يوشك أن يفارقك إلينا».

(ويجب غض البصر عن كل ما حرم الله فلا ينظر إلا ما ورد الشرع بجوازه ويأتي).

النبي عليه الصلاة والسلام يخبر في الحديث في البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري: «إياكم والجلوس على الطرقات، قالوا وما لنا بد من مجالسنا، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها، فإذا أيتم إلى المجالس فأعطوا الطريق حقها، قالوا وما حق الطريق قال: غضوا البصر، كف الأذى، رد السلام، أمر بالمعروف، نهى عن المنكر».

أيضا حديث في البخاري ومسلم عن حديث سهل بن سعد قال: «اطلع رجل في حجر من حجر النبي عليه الصلاة والسلام مع النبي  $\rho$  مدري يحك بها رأسه فقال لو أعلم أنك تنظر لطعنت بها في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر».

الإنسان يتق الله تبارك وتعالى ويخاف، لا يتبع البصر ولكن يغض بصره عن كل ما حرم الله، فلا ينظر إلا ما ورد الشرع بجوازه.

(النظر ثمانية أقسام، عند الحنابلة:

**الأول:** نظر الرجل البالغ ولو مجبواً قال الأثرم: استعظم الإمام أحمد إدخال الخنصيان على النساء.

- **الأول:** نظر الرجل البالغ ولو مجبواً للحررة البالغة الأجنبية، لغير حاجة، فلا يجوز نظر

شيء منها، حتى شعرها المتصل).

حتى الإنسان البالغ حتى لو محبوب لا يجوز للحر البالغ، الأجنبية لغير حاجة، لم يقل من غير ضرورة، لأن يوجد ضرورة ويوجد حاجة.

ضرورة لابد منها يموت الإنسان لو لم تحدث هذه الضرورة، الحاجة هذه أقل منها، هنا قال حاجة، ومن ضمن الحاجة البيع والشراء الشهادة، هذه الأشياء تدخل في مسمى وفي معنى الحاجة.

(وقيل: إلا الوجه والكفين. وهذا مذهب الشافعي، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31]. قال ابن عباس: الوجه والكفين). صححه الشيخ الألباني.

(الثاني: نظره لمن لا تشتهى: كعجوز، وقبيحة، فيجوز لوجهها خاصة لقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: 60] والقبيحة في معناها).

الإنسان لا يعود نفسه، وكل ساقطة لاقطة، والعلماء مختلفين في إلقاء السلام،

هل يجوز للإنسان أن يلقي السلام على النساء، هل يجوز أم لا؟

خلاف كبير بين أهل العلم:

الشافعية: لا يلقي السلام خاصة إذا كانت شابة صغيرة وتحدث الفتنة.

السلام بالفم، أما باليد، الكل متفق على الحرمة، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «لَنْ يَطْعَنَ أَحَدُكُمْ بِمَخِيطٍ فِي رَأْسِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِ امْرَأَةٍ تَحِلُّ لَهُ» بالزواج.

النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «إِيَّاكُمْ وَالدَّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ قَالَ: أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوِيَا رَسُولَ اللَّهِ الْحَمَوِيَا الْمَوْتِ» الحموم أقارب الزوج. أي احذروا من دخول هذا القريب كما تخافون وتحذرون من الموت، تجنبوا للفواحش والمنكرات، إذن الإنسان لا يعود نفسه على إطلاق

البصر حتى لو امرأة عجوزة حتى لو امرأة طاعنة في السن.

(الثالث: نظره للشهادة عليها، أو لمعاملتها، فيجوز لوجهها، وكذا لكفها للحاجة أي: لحاجته إلى معرفتها بعينها، للمطالبة بحقوق العقد، ولتحمل الشهادة، وأدائها).

مثلا المرأة في المحكمة، ويوجد فيه صحة توقيع، فوكيل النيابة أو القاضي يريد أن يتحقق من شخصيتها فترفع النقاب، يجوز.

(الرابع: نظره لحره بالغة يخطبها، فيجوز للوجه، والرقبة، واليد، والقدم لحديث جابر مرفوعاً: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل».

قال: فخطبت جارية من بني سلمة، فكنت أتخبأ لها، حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها. رواه أحمد وأبو داود. قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها، وفيه أحاديث كثيرة.

ومن الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم.

وقال ابن عبد البر: كان يقال: لو قيل للشحم: أين تذهب؟ لقال: أقوم العوج).

إذن الإنسان في حال الخطبة ينظر. وينظر إلى أن يطمئن قلبك إلى هذه المرأة. المرأة في حال الخطبة امرأة أجنبية كسائر النساء الأجنيات يحرم عليك النظر إليها، الكلام معها، الخلوة بها. الخطبة ما هي إلا وعد بالنكاح، لا يحل حراماً، ولا يحرم حلالاً.

(وكذا أمة مستامة، لما روى أبو حفص بإسناده: أن ابن عمر كان يضع يده بين ثديها، وعلى عجزها من فوق الثياب، ويكشف عن ساقها) أمة تباع وتشتري.

(الخامس: نظره إلى ذوات محارمه وهي: من تحرم عليه أبداً بنسب: كأمه، وأخته، أو بسبب: كرضاع، ومصاهرة، فيجوز نظره إلى ما يظهر منها غالباً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعُنَّ لِلْغَوَاطِئِ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ [النور: 31].

وقال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: 55].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة: «إئذني له فإنه عمك».

**المعنى:** المحارم، تنظر إلى مواضع الزينة، تنظر إلى وجهها، إلى يدها، إلى قدمها، تنظر إلى هذه الأشياء، أما فوق ذلك فلا، أما كذلك بالنسبة للأم مع أولادها الذكور، خاصة البالغين، لا يجوز أن الأم تلبس ملابس داخلية في البيت ومعها أولاد ذكور، وهم أولادها، هذا لا يصلح هذا الشيء أبداً، تخرج ثديها أمامهم وترضع هذا لا يجوز، لو بنات مع الأم لا حرج.

النبي عليه الصلاة والسلام سئل: «يا رسول الله عوراتنا ما نأتي وما نذر، قال: احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك، قالوا يا رسول الله: فأحدنا قد يكون خالياً، قال فالله أحق أن يستحيا منه»، والعورة عورتان، عورة مغلظة وهما السوءتان القبل والدبر، وعورة مخفية، وهما ما بين السرة إلى الركبة.

يقول: (الخامس: نظره إلى ذوات محارمه ولبنت تسع، لحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» فدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة الرأس، فيكون حكمها مع الرجال كذوات المحارم.

وروى أبو بكر بإسناده: «أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في ثياب رفاق فأعرض عنها وقال: يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا: وأشار إلى وجهه وكفيه» قال: هذا حديث مرسل ضعيف، لم يصح.

أو أمة لا يملكها، أو يملك بعضها قال ابن المنذر: ثبت أن عمر قال لأمة رآها متقنعة: اكشفي رأسك، ولا تشبيي بالحرائر، وضربها بالدرّة. فإن كانت جميلة حرم النظر إليها، كما يحرم إلى الغلام خشية الفتنة. قال أحمد في الأمة إذا كانت جميلة: تنقبت.

أو كان لا شهوة له: كعنين، وكبير لقوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾



[النور: 31]. أي: الذي لا إرب له في النساء. كذلك فسر مجاهد، وقتادة، ونحوه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يمنع المخنث من الدخول على نسائه فلما وصف ابنة غيلان وفهم أمر النساء أمر بحجبه».

الحديث رواه مالك في الموطأ عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها قالت: «دخل علي النبي ﷺ وعندي مخنث فسمعتة يقول لعبد الله بن أبي أمية يا عبد الله، أرايت إن فتح الله عليكم الطائف غدا، فعليك بابنة غيلان، فإنها تقبل بأربعة وتدبر بثمان فقال النبي عليه الصلاة والسلام، وحجبه وأمر بحجبه» مع أنه كان مخنث لكن لم يكونوا يظنوا إن فيه هذا المرض وفيه هذه الشهوة وفيه هذه الأشياء، إذن الإنسان يخاف ولا ينظر ولا يعود نفسه على هذا الشيء.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

انتهى الدرس السادس عشر أختكم أم محمد الظن

بسم الله الرحمن الرحيم

الفقه للمرحلة الثالثة

الدرس الدرس السابع عشر

تابع كتاب النكاح-باب ركني النكاح وشروطه

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد..

ذكرنا أقسام النظر وقلنا أن أقسام النظر ثمانية ووقفنا على النوع السادس

**النوع السادس:** (نظره للمداواة فيجوز للمواضع التي يحتاج إليها وكذا لمسه ويستتر ما عداه لكن بحضرة زوج أو محرم ومثله من يلي خدمة مريض في وضوء واستنجاء وكذا حال تخليص من غرق ونحوه وكذا لو حلق عانة من لا يحسنه نص عليه لأمره صلى الله عليه وسلم بالكشف عن مؤترز بني قريظة) .

بمعنى نظره للمداواة فيجوز للمواضع التي يحتاج إليها ، التطيب إنسان مريض أو إنسان يحتاج إلى هذا الشيء فيجوز النظر سواء كان رجل أو امرأة ، فالمرأة يجوز أن يطلع عليها طبيب معالج إذا كانت تحتاج إلى مثل هذا الشيء ولكن لا تدخل وحدها .

فيقول: (فيجوز للمواضع التي يحتاج إليها وكذا لمسه ويستتر ما عداه)، فالشيء الذي يلمس أو الشيء المريض الشيء الموضع أو غير ذلك يجوز هذا الشيء.

(لكن بحضرة زوج أو محرم ومثله من يلي خدمة مريض في وضوء واستنجاء)، ممكن إنسان يكون مريض ثم يحتاج إلى من يخدمه أو يحتاج إلى من يعينه على الوضوء أو من يغسله أو من ينجيّه فيجوز هذا الشيء.

(ممكن إنسان يكون متزوج أو امرأة متزوجة من ابن وحماها كبير في السن طاعن في السن ولا يوجد أحد إلا امرأة ابنه فماذا تعمل ؟ تعينه ي الوضوء والاستنجاء وتغسله في حدود فيجوز هذا الشيء.

(وكذا حال تخليص من غرق ) لو إنسان يغرق ثم لا يجد أحد فينقذه سواء كان رجل أو امرأة اطلع على عورته فلا توجد مشكلة ومثل الغرق الحرق لو سلمنا أن فيه حريق وفي البيت حريق فلن يستأذن هذا الذي سينقذهم من الحريق ، .

( وكذا لو حلق عانة من لا يحسنه) إنسان كبير في السن وطاعن في السن ولا يستطيع أن يحلق عانته يجوز بقدر هذا الشيء.

نص عليه لأمره صلى الله عليه وسلم بالكشف عن مؤثر بني قريظة وعن عثمان (أنه أتى السابع من أقسام النظر: (نظره لأُمته المحرمة كالزوجة)

(ولحرة مميزة دون تسع ونظر المرأة للمرأة وللرجل الأجنبي ونظر المميز الذي لا شهوة له للمرأة ونظر الرجل للرجل ولو أمرد يجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة) . وهذا إجمالاً ثم سيبدأ يفصل الكلام الآتي.

**قال: السابع: نظره لأُمته المحرمة كالزوجة**

مثل وضرب المثال فقال كالزوجة لو أن إنسان سيد وعنده أمة وهذه الأمة زوجها فلا يجوز له أن يطأها أو ينظر إلى عورتها وهذا معنى نظره لأُمته المحرمة كالزوجة .

(ولحرة مميزة دون تسع ونظر المرأة للمرأة وللرجل الأجنبي ونظر المميز الذي لا شهوة له للمرأة ونظر الرجل للرجل ولو أمرد فيجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة) . هؤلاء كلهم يجوز إلى ما عدا السرة والركبة أما الأمة سيبدأ يفصل .

(أما الأمة): فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: [إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيّره فلا ينظر إلى ما دون السرة والركبة فإنه عورة] رواه أبو داود ومفهومه إباحة النظر إلى ما عدا ذلك

**المعنى:** (إذا زوج أحدكم جاريته عبده) ، إنسان سيد عنده جارية وعبد وزوجهما لبعض فهذا السيد لا يجوز له أن ينظر إلى عورة هذه الأمة ولا يجوز له أن يطأها [إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيّره فلا ينظر إلى ما دون السرة والركبة فإنه عورة] والحديث رواه أبو داود وحسنه الشيخ الألباني .

قال: ومفهومه إباحة النظر إلى ما عدا ذلك، وأما الحرة المميزة التي لا تصلح للنكاح: فلأن حكمها مع الرجال حكم المميز مع النساء.

الحرّة المميّزة أي التي هي عمرها سبع سنوات أو ثماني سنوات في سن التمييز ولكنها حرّة وليست أمة ولا عبدة ولا جارية .

**قال:** وأما الحرّة المميّزة التي لا تصلح للنكاح: فلأن حكمها مع الرجال حكم المميز مع النساء، والمرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل.

يريد أن يقول أن عورة المرأة مع المرأة كعورة الرجل مع الرجل ، عورة الرجل مع الرجل من السرة إلى الركبة فكذلك المرأة مع المرأة يكون من السرة إلى الركبة .

فكيف تكون المرأة مع المرأة النصرانية أو اليهودية ؟

**فهنا الحنابلة يذكرون روايتين فيها:**

**وعنه:** أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذميمة، أي الإمام أحمد

ولا تدخل معها الحمام لقوله تعالى: { **أو نسائهن** } [النور: 31] فتخصيصهن بالذكر يدل على اختصاصهن بذلك وهذا كلام الإمام أحمد رحمه الله وهذا من باب الحيطة ومن باب سد الذريعة ونظرته جميلة وإن كنا لن نوافق على ذلك ولن نأخذ بهذا الكلام ولكن نحترم كلامه رحمه الله عالم ومن الفقهاء الأئمة المتبوعين والمجتهدين وله قوله وله اختياره ووجهة نظره جميلة وللعالم والفقهاء أن يفتي بما شاء في أي وقت شاء وعلى حسب الأحوال وعلى حسب الأزمان وعلى حسب الأشخاص لأن الفتوى بخلاف الحكم الفتوى شيء والحكم شيء آخر ، الحكم لا يتغير وأما الفتوى تتغير بحسب الشخص وحسب المكان وحسب الزمان ، فالإمام أحمد نظر كون المرأة المسلمة تدخل مع المرأة الذميمة والمرأة الذميمة ليس عندها دين ولا يحكمها شرع ولا شيء فهي عندما تدخل الحمام فهي طبعاً والمقصود بالحمام الحمام العمومي وليس دورات المياه التي عندنا فلما تدخل ماذا تعمل فهي تتكشف فكون المسلمة تدخل معها فتكشف مثلها والأخلاق تنتقل وتعدي والطباع سراقه ، لما أرى شخص يفعل هذا الشيء فأفعل مثله ربما أستحي أول مرة ولكن في المرة الثانية سأعمل مثله ، فالعورات تظهر

فالمسلمة تعدى من هذه الذميمة اليهودية النصرانية ، فلذلك منع الإمام أحمد وقال لا يجوز هذا الشيء .

(ولا تكشف قناعها،) تكون بنقابها ولا تكشف، وهل هذا حدث على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ لم يحدث وحدث العكس والحديث في البخاري وغيره لما النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة فوجد عندها يهودية تكلمها عن عذاب القبر ، اليهودية كانت تعرف عذاب القبر وعائشة لم تكن تعرف عذاب القبر فكلمتها عن عذاب القبر ودخل النبي صلى الله عليه وسلم وخرجت اليهودية فقالت يا رسول الله أي عائشة إن يهود زعمت أننا نفتن في قبورنا فقال: صدقت يهود إنكم تفتنون في قبوركم فتنة أشد أو قرية من فتنة المسيح الدجال ولم ينهاها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل لعائشة أنك لا تخلعين النقاب ولا تتقنعي ولكن تركها النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الشيء جائز، لكن نظرة الإمام أحمد ما ذكرنا لأن الإنسان أول مرة ممكن ينكر المنكر وفي المرة الثانية سهل عليه فيترك المنكر وفي المرة الثالثة أو الرابعة يفعل هو المنكر ، وطبعا يحدث تكشف في الحمامات العامة والتي كانت قديما وكانت عبارة عن براميل من الماء يوقدون عليها النار حتى يسخن الماء ثم المرأة التي عليها الدورة أو المرأة المستحاضة أو المرأة التي عليها دم تدخل للنظافة فتكشف وهذا الذي يحدث في هذا الشيء فكون المسلمة تدخل معها وتكشف العورات وهذا الشيء ممنوع الإمام أحمد ويستدل بالآية فيقول: {أو نساءهن} يريد أن يقول نساء المسلمات .

يقول: (فتخصيصهن بالذكر يدل على اختصاصهن بذلك )، وقد يكون {أو نساءهن}

تشمل عامة على النساء اليهود والنساء غير المسلمات وهذا الراجح من الكلام على حسب فعل حال النبي صلى الله عليه وسلم كما قدم.

(وأما نظر المرأة للرجل : فلقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس: [اعتدى في بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فلا يراك ] وهذا حديث متفق عليه وقالت عائشة: [كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون



في المسجد [ متفق عليه وعنه: لا يباح ، أي لا يجوز أن تنظر المرأة للرجل وهذه روايتين في مذهب الحنابلة وكل الحنابلة ليسوا موافقين على هذا ، ابن قدامة في المغنى ينفي هذا الشيء ويقول لو كان هكذا للبس الرجال النقاب فينفي هذا الشيء ويميل إلى أنه يجوز نظر المرأة للرجل ولكن بحدود ، الأصل غض النظر غض البر كما ذكرنا في المرة الماضية ليس غض البصر عن النساء فقط بل غض البصر عن كل شيء يشتت القلب ، وأما بالنسبة لنظر المرأة للرجل فعندكم روايتين

وعنه: لا يباح لحديث نيهان عن أم سلمة قالت: [ كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم ، وهذا كان أعمى .

فقال صلى الله عليه وسلم : احتجبا منه فقلت: يا رسول الله إنه ضرير لا يبصر- قال : أفعميا وان أتما لا تبصرانه ! ؟ [ هو ضرير فهل أنتم أيضا لا ترونه وهذا الحديث ضعفه الشيخ الألباني وإن كان الضعف يسير.

قال أحمد: نيهان روى حديثين عجيبين: هذا الحديث والآخر [ إذا كان لإحداهن مكاتب فلتحتجب منه ] أيضا ضعفه الشيخ الألباني.

(كأنه أشار إلى ضعفه وقال ابن عبد البر: نيهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث ، ثم يحتمل الخصوص قيل لأحمد: حديث نيهان لأزواجه صلى الله عليه وسلم وحديث فاطمة لسائر الناس قال: نعم) .

هيا المسألة أن المرأة كما قال الله تعالى: { قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ } \* وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ { (النور: 30-31) فكما أن الرجل مأمور بغض بصره عن المرأة فكذلك المرأة مأمورة بغض بصرها عن الرجل لكن سلمنا أن المرأة تمشي في الشارع أو تنظر من بلكونة أو من شبك وفيه مجموعة من الرجال ولا تحلق ببصرها في رجل بعينه أو فيه خناقة أو اجتماع



للناس فتتظر نظر عام فهذا الأمر الراجح أنه يجوز هذا الشيء ، أما إذا كانت تنظر لرجل بعينه فتشتيه فتستثار فهي مأمورة بغض بصرها كما أخبر ربها سبحانه وتعالى.

**(وأما المميز): فلقوله تعالى: { أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء } [النور: 31]**

**[ ، أي لم يطلعوا على عورات النساء ، الطفل المميز سبع سنوات أو ثماني سنوات أو أقل منه قليلا خمس سنوات أو ست سنوات فهذا غالبا لن يستطيع أن يطلع ولن يعرف أن يوصف العورات كونها جميلة أو ذميمة أو قبيحة أو غير ذلك فيكون الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وطبعا هذا سبحانه الله وكل زمن على حسبه لأن الفواحش والمنكرات والنكاح والافتتاح والفضائيات والدنيا مفتوحة الآن والطفل الآن ينزل من بطن أمه وهو بالغ ويبلغ في صلب أبيه أيضا مما يراه ويسمعه لذلك الإنسان يحتاط وينتبه لهذا الشيء .**

**وأما نظر الرجل للرجل: فلأن تخصيص العورة بالنهي دليل إباحة النظر إلى غيرها ولمفهوم حديث أبي سعيد مرفوعا: [ لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ] ، انظر قوله نظر الرجل إلى الرجل فالنبي عليه الصلاة والسلام يقول: { لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل } ، فأين تكون عورة الرجل ؟ من السرة إلى الركبة والركبة نفسها ليست عورة والسرة نفسها ليست عورة ولكن ما بينهما وهذا الراجح من كلام أهل العلم .**

**[ لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ] ، فما معنى الإفضاء ؟ والإفضاء معناه أن يتكشف الاثنان ، الرجل يكون عريان وأخوه عريان ثم يكونا في لحاف واحد يجمعهما معا لحاف واحد فهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك المرأة والإنسان ينتبه لمثل هذه المسائل فهذه مسائل مهمة وننبه الأخوة الذين يسكنون الطلائع لابد للأخ أن يتقي الله ويكون عنده فقه ويكون عنده علم لأنه تحدث فواحش ومنكرات في مثل هذه الأشياء خاصة في الاعتكاف خاصة في هذه الأشياء الأخ يختلي بشاب أمرد حسن ويشتهيه والبلايا والمعاصي والذنوب والعياذ بالله والذي يحدث في مثل هذه الأيام ينتبه دائما وينبه ولا يقول أن ملتي بل يجب**

أن ينتبه من مثل هذه الأشياء والأخوة تنام مع بعض والصبية وغير ذلك ، فهذا الأمر منهى عنه ، لا يفضي.

[ لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي- الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ]، هذا الحديث رواه أحمد ومسلم.

(لكن إن كان الأمر)، والأمرد وهو الأجروء الذي ليس له لحية .

(لكن إن كان الأمر جميلاً يخاف الفتنة بالنظر إليه لم يجوز تعدد النظر إليه)، الأمرد إنسان أمرد وبالغ والإنسان يستثار من النظر إليه فيحرم النظر إليه.

وروى الشعبي قال: [ قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضأة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره ] وهذا الحديث حديث موضوع ولكن المعنى صحيح لو أن إنسان يستثار أو هذا الشيء لاسيما في مثل هذه الأيام التي انتشر فيها اللواط وانتشر فيها المصائب والمعاصي والذنوب والعرب ما كانت تعرف اللواط أبدا والعرب عندهم آداب وأخلاق وشيم ومكارم ومحاسن عظيمة جدا حتى في حال كفرهم وفي حال عبادتهم الأوثان ما كانوا يعرفون هذا لكن لما اختلطوا بالعجم وظهرت فيه هذه الفواحش والمنكرات أخذوا منهم ، أنظر ماذا يفعل الاختلاط أخذوا منهم والطبع سراق ، هذا فيه طبع وهذا فيه طبع وخلافه يسرق الآخر من الأول ، فلما حدث اختلاط العرب بالعجم حدث مثل هذه الفواحش المنكرة مثل اللواط وغيره .

الثامن: نظره لزوجته وأتمته المباحة له ولو لشهوة ونظر من دون سبع فيجوز لكل نظر جميع بدن الآخر حتى الفرج نص عليه لقوله تعالى: {إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنهم} [المؤمنون: 6] وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: [ قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال: إحتفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ] وهذا حسنه

**الشيخ الألباني رحمه الله** ، فنظره لزوجته وأمته المباحة فتوجد أمة مباحة وأمة محرمة والمحرمة هي المزوجة فيجوز .

(قال: ومن دون سبع ) أنظر الحديث: [ يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال: **إحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك** ] الزوجة أو ملك اليمين ، قالوا: (يا رسول الله فأحدنا يكون خالياً) وهذا تكلمة الحديث فقال: "**الله أحق أن يستحيا منه** " ، الإنسان ممكن يكون خالي في الصيف وفي الحر ممكن يكون نائم لوحده ولا يوجد أحد فهل يمكن أن يكشف ثيابه نهائياً وينام على السرير ولا أحد يراه ويكشف عورته ولا هذا لا ينفع ؟ النبي صلى الله عليه وسلم قال: الله أحق أن يستحيا منه ، فما معنى أن الله أحق أن يستحيا منه هل هو حرام أن يفعل الواحد هذا ؟ ليس هذا حرام ولكن الإنسان يعظم الله تبارك وتعالى ويستحي من الله عز وجل ، ومشايخنا بارك الله فيهم أذكر بعضهم لما كان يشرح لنا هذا الحديث وهذا الكلام من حوالي خمسة وعشرين سنة يحكي عن نفسه وليس هذا افتخار إنما يحكي عن نفسه يري الأخوة ويرينا نحن الطلبة فيذكر عن نفسه فيقول أنا عن نفسي عامل ملحفة فضفاضة ولا أتعرى أبداً حتى في الاستحمام فانظر إلى الحياء من الله والخوف من الله ، فوالله لما سمعت هذا من شيخنا الفاضل تذكرت قول الله تبارك وتعالى: { **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** } [فاطر: 28] كل ما الإنسان يزداد علم بالله تبارك وتعالى ، من كان بالله أعرف كان منه أخوف كل ما الإنسان يزداد علم بالله الأصل يزداد خوف من الله تبارك وتعالى ويزداد تعظيم لله تبارك وتعالى { **وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ** } [الرحمن: 46] الإنسان يخاف مقام الله على أحد التفسير والآية فيها تفسيرين التفسير الأول: خاف اطلاع الله عليه في الدنيا أن الله رقيب عليه مطلع عليه ناظر إليه فيخاف ، والتفسير الآخر يخاف مقام الله تعالى يوم القيامة كأنه يقف بين يديه يحاسبه ويسأله سبحانه تبارك وتعالى ، فالذي يخاف له جنتان فكان شيخنا الفاضل حفظه الله يقول أنه عمل لنفسه ملحفة ويغتسل فيها ويستتر فيها حتى في هذه الأشياء التي في عادة الناس أن يتكشف وهو يستحم وهو لن يلبس ملابسه ويشق على نفسه بل هو له ملحفة ويغتسل من تحتها

فسبحان الله ، " أحدنا يكون خاليا يارسول الله فقال: " الله أحق أن يستحيا منه " ، ولكن كل الناس ليس عليهم إلزام بذلك هذا ليس أمر فرض أو واجب بل هذا من باب الحياء والحياء خلق جميل وأغضب جدا من بعض الأخوة الذي هو أجش لا يراعى أي شيء ويقول أنا رجل ولا بد أن الواحد يكون خشن أنت جاهل أصلا وهذا يدل على جهلك ، لكن إنسان يكون حيي ولنا أسوة في النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد حياء من العذراء في خدرها عليه الصلاة والسلام ، والحديث في البخاري " لما جاءت امرأة تقول يارسول الله: كيف تتطهر إحدانا من حيضتها قال: خذي فرصة ممسكة وتتبعي بها الدم قالت: كيف ؟ فحول النبي صلى الله عليه وسلم وجهه وقال سبحان الله تتبعي بها أثر الدم ، قالت: كيف يارسول الله ؟ فقال سبحان الله تتبعي بها أثر الدم فحذبتها عائشة وقالت تعالي فضحت النساء وأفهمتها هذا الشيء " والشاهد من الكلام هذا نبينا عليه الصلاة والسلام كان أشد حياء من العذراء في خدرها والعذراء هي المرأة البكر والتي هي أول ليلة يدخل عليها زوجها انظر في قمة الحياء الذي يكون عند هذه المرأة كذلك نبينا عليه الصلاة والسلام ولما رأى النبي عليه الصلاة والسلام رجل يستحي وأخوه يمسك به يقول له اخشن قليلا وركب وجه من حديد وأنت رجل ولا ينفع ذلك فغضب النبي عليه الصلاة والسلام وقال: دعه أنا أريده بهذا الحياء " دعه فإن الحياء لا يأت إلا بخير إن الحياء والإيمان قرناء إذا رفع أحدهما رفع الآخر " فالإنسان يستحي من الله تبارك وتعالى ويستحي من الملائكة ولا يعمل إزعاج في مجالس العلم ويقعد في مجالس السوء وهذا من عدم الحياء

الذي يركن والمضجع والذي يمدد قدمه والذي ييصق والذي يتكلم في المحمول هذا سوء أدب ومن عدم الحياء يستحي من الملائكة فنحن معنا الآن ملائكة يحضرون مجلس العلك ومعنا الآن جن مسلم يتعلم ثم بعد الدرس يذهب إلى قومه يعلمهم فالإنسان يستحي من الله ويستحي من الملائكة ويتأدب في مجالس العلم التي أدبنا الله تبارك وتعالى لإياها .

(يقول رحمه الله: ومن دون سبع لا حكم لعورته لما روى أبو حفص عن أبي ليلى قال: [كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فرفع مُقدم قيصه أراه قال: فقبل زيبه] وهذا حديث ضعيف .

(وقال أحمد في رواية الأثرم في الرجل يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها: إن وجد شهوة فلا)، أنظر إلى كلام الإمام أحمد كأن إنسان بنت صغيرة سنتان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة سبحان الله لكنه قد يستثار وهذه بنت جميلة أو شيء ثم يأخذها ويضعها على رجله ويلاعبها وهذه الأشياء فاحذر من هذا فماذا يفعل في مثل هذا ؟ الإمام أحمد يسأل في مثل هذا إ، وجد شهوة قال: فلا يفعل هذا الشيء إلا إذا كان معتاد على ذلك مثل أن يكون أب ومعتاد على ذلك وذهب عند أخوه يزوره وكان نده بنات صغار يقبلهم أو يجلسون على حجره فلا يوجد أي مشكلة ولا يوجد استثاره ولا شيء فلا توجد مشكلة ولكن الناس كلها تختلف وليس كل الناس مثلك ، فيه ناس تستثار بنظره وفيه إنسان قد يقذف من نظرة يقذف منى من نظرة فسبحان الله فالإنسان عليه أن ينتبه لمثل هذه الأشياء .

(قال: والسنة: عدم نظر أحد الزوجين إلى فرج الآخر)، السنة وانتبهوا لهذا الكلام ياترى هل هي سنة فعلا وسنة من ؟ إذا كانت سنة فهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال: والسنة: عدم نظر أحد الزوجين إلى فرج الآخر، لأنه أغظ العورة ولقول عائشة: [ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط] رواه ابن ماجه وفي لفظ: [ما رأيته من النبي صلى الله عليه وسلم ما رأيته مني] وهذان الحديثان ضعفهما الشيخ الألباني رحمه الله ولا يوجد دليل على هذا الكلام وليس من السنة ولا شيء ويجوز للرجل أن يطلع على عورة زوجته ويجوز للزوجة أن تطلع على عورة زوجها ، والتضييق ليس له معنى لاسيما أن تكون هناك فتن بالخارج النساء بالخارج أحمر وأصفر وأخضر وهو يغض بصره وإنسان ملتزم ونأمره يغض بصره عن زوجته أيضا فهذا لا معنى له والحديثين ضعاف كما ذكر ، فيجوز هذا الشيء وحديث النظر يورث العمى هذا حديث ضعيف .

## فصل



(ويحرم النظر لشهوة أو مع خوف ثورانها إلى أحد من ذكرنا غير زوجته وسريته لأنه داعية إلى الفتنة وقال الشيخ تقي الدين: من استحله كفر إجماعاً)، شيخ الإسلام كان عظيماً في مثل هذه المسائل كان يتشدد جداً في مثل هذه المسائل من شدة ما كان يرى وحق له ذلك من كثرة ما رأى من اللواط والزنا والفواحش والمنكرات فكان من أشد العلماء في زمانه في مثل هذه الأشياء حتى وصل الأمر للكفر فقال: كفر إجماعاً ، ولكن متى ؟ قال: من استحل وأتم درستم العقيدة فرق بين الفعل والاستحلال فقد يفعل الإنسان شيء ولا يكفر قد يترك الصلاة ولا يكفر وقد يتركها ويكفر وقد يشرب الخمر ولا يكفر وقد يشربها ويكفر وقد يزني ولا يكفر وقد يزني ويكفر فما الفرق ؟ الفرق شيء اسمه الاستحلال ، الاستحلال نوعان كما يقول علماء العقيدة ، استحلال قلبي واستحلال عملي ، الاستحلال القلبي يقول الخمر حرية شخصية والخمر ليس بحرام فاستحل ما حرم الله فكفر إجماعاً وكذلك الصلاة حرية شخصية أصلي أو لا أصلي فليس لك عندي شيء فهذا كفر إجماعاً ، لكن واحد يترك الصلاة تكاسلاً ففيها الخلاف الذي تعرفونه ، واحد يشرب الخمر ويقول أدعوا لي هي مرض وشهوة عندي لكن أدعوا لي ماذا أعمل فهذا الإنسان فاسق أو عاصي أو ناقص الإيمان لكن كافر فهذا لا ، لكن المسألة التي يذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية يذكر (انه يحرم النظر لشهوة أو مع خوف ثورانها إلى أحد من ذكرنا) سلمنا محارم غير محارم كبير صغير رجل أنثى أمرد غير أمرد أجرودي ملتحي فيكون على حسب كل إنسان أعلم بنفسه ، أنت تعرف أنك تتأثر بالنظر لفلان أو حتى بنت دون سبع أو طفلة صغيرة أو غير ذلك ويحدث لك استثارة فيحرم ، تعرف أن ممكن أختك في البيت لو نظرت إليها تستثار يحرم عليك هذا الشيء وهناك طباع سيئة والعياذ بالله وهناك بلايا تحدث لذلك فالإنسان ينتبه لأنه داعية إلى الفتنة .

(وقال الشيخ تقي الدين: من استحله كفر إجماعاً نقله عنه في الفروع والإنصاف وغيرها ولمس)، لماذا شيخ الإسلام قال من استحله كفر فكان ممكن يقول حرام فقط ، لأن بعض الناس كان يفتي في زمانه بالحل فهو شدد وعمل العكس وقال: من استحله كفر



(وليس كنظر وأولى) وأولى أي أولى بالتحريم فإذا كان النظر يحرم فمن باب أولى اللبس (لأنه أبلغ منه فيحرم اللبس حيث يحرم النظر ويحرم التلذذ بصوت الأجنبية ولو بقراءة )

**مسألة:** صوت المرأة هل هو عورة أم ليس عورة.

(يقول: ويحرم التلذذ بصوت الأجنبية ولو بقراءة لأنه يدعو إلى الفتنة بها )، والراجح أن صوت المرأة ليس بعورة ولكن يكون في حدود فالمرأة لما ترد على التليفون أو ترد على من يطرق على الباب أو بتكلم رجال فيكون ذلك بدون تخنث وبدون مد في الكلام وبدون ترقيق في الكلام وبدون تغني وبدون ترنيم وبدون كل هذه الأشياء فيكون الكلام فصل تتصل بالتليفون فتقول من بغلظة فيغلق التليفون لكن لما تقول نعم وحضرتك ومن معي بصوت رقيق فهذا لا يجوز بحيث أنه يغلق التليفون مباشرة وهذا هو المطلوب ، لكن مد الكلام ومثل هذا فلا يجوز مثل هذه الأشياء وتأملوا الآية وهذا كلام ربنا تبارك وتعالى لنساء النبي وهن أظهر نساء عرفتها البشرية { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ } (الأحزاب: 54) وكذلك قال الله تعالى في الكلام والمخاطبة { فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ } (الأحزاب: 32) مرض الشهوة { وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا } (الأحزاب: 32) قولا جزلا قولا فصل بدون تمطيط وبدون ترقيق ومثل هذه الأشياء لكن التضييق ليس حسن كون أن صوت المرأة عورة وحرام ولا يجوز فهذا لا ، أحيانا تكون المرأة تريد إجازة ولا يوجد نساء تحفظ عليهم والموجود رجل فتضطر أن تسمع لهذا الرجل فيكون من وراء حجاب وبدون خلوة وذلك للحصول على الإجازة أو مثل هذا الشيء ، أما أن الرجل يتلذذ بصوتها فهذا يحرم على هذا الرجل الذي يتلذذ والإنسان يتقي الله عز وجل .

(ويحرم التلذذ بصوت الأجنبية ولو بقراءة )، فإذا كان الفقهاء يقول يحرم فمن باب أولى أن المرأة لا تؤذن لا في أمريكا ولا في أسبانيا ولا في إيطاليا ولا في اليابان كما حدث في السنوات الماضية لا تؤذن هنا ولا هنا فالمرأة لا تؤذن ومن باب أولى ألا تصعد على المنبر

للخطابة ومن باب أولى أن المرأة لا تكون إمام للمسلمين ينظروا إلى عجزتها وينظروا إلى هذه الأشياء فلا يجوز هذا الشيء لا يجوز اتفاقاً من الأربعة على هذا الشيء .

(ويحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وعكسه بأن يخلو عدد من رجال بامرأة واحدة )

مجموعة من الرجال يحرم أن يخلوا بامرأة. (لحديث جابر مرفوعاً: [من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان ] دائماً يا أخوة احذروا من النساء وابتعدوا عنهن في المعاملات وفي البيع وفي الشراء وغير ذلك ، بعض الأخوة أصل فلانه زوجها ميت وهذا دعوة إلى الله وأحتسب الأجر فلتحتسب في شيء آخر ، بعض الشباب في الكليات أنا أدعوا زميلتي في الله ، لا عليك بدعوة الرجال ولا صالح لك بالنساء فانتبهوا لمثل هذه الأشياء وابتغوا الأجر في أشياء أخرى وهذه أمور هامة وهو من استدراج الشيطان لا تتبعوا خطوات الشيطان لأن الشيطان لعنه الله لا يأتي للإنسان ويقول له افعل الزنا أو السرقة لكنه يأتي بخطوة بعد خطوة فاحذر هذا الشيء وكم من إنسان كم من أخ فتن بسبب هذه المعاصي وهذه الذنوب أنه ترك نفسه ولم يضع حدود لنفسه ثم يفاجأ أنه يخلق لحيته وينتكس والعياذ بالله ونسأل الله التثبيت ، فاحذر والنبى صلى الله عليه وسلم يقول: " ما تركت فتنه أشد على الرجال من النساء " فالإنسان يخاف ذلك سواء كنت متزوج أو غير متزوج ولا داعي لهذا الغرور الموجود بكم ويقول أنا واثق من نفسي وهي مثل ابنتي فلا يجوز هذا الشيء واحذر هذا الشيء فهما كان أنت اسمك رجل وهي اسمها امرأة والله تبارك وتعالى وضع ميول فطري بين الرجل والمرأة فالإنسان يحذر المعاملة مع الإنسان ولا بد أن تكون بمحدود ، بعض الأخوة يضحك ويلهو وغير ذلك وهو يبيع وهو يشتري فلا داعي لمثل هذه الأشياء لأنها لا تجوز .

(وقال الشيخ تقي الدين: الخلوة بأمرد حسن ومضاجعته كامرأة والمقر لموليه عند من يعاشره لذلك ملعون ديوث ولو لمصلحة تعليم وتأديب)، سبحانه الله ذكرت لكم من قليل أن مسائل الاعتكاف والأخوة الطلائع ننتبه ولا بد للأخوة أن يكون عندها فقه وعلم لمثل هذه الأشياء ولذلك كان شيخ الإسلام بن تيمية من أشد الناس في مثل هذه الأشياء .

(الخلوة بأمر حسن)، والأمرد هو الذي لم يثبت له لحية بعد إنسان شكله حسن فهذا أشد على بعض الرجال من النساء وهذا حرمة وفتنته أشد من المرأة والنساء لأن الله أعلم بما في النفوس فقد يشتهي الإنسان أو تستثار شهوته فشيخ الإسلام يحذر ألا تختلي بهذا الرجل أو هذا الصبي الأمر الصغير، فأحياناً يحدث بعض الأخوة يسأل بأن بعض الأخوة عندهم ينامون مع بعض والصبية وهو يعلمه فهذا لا يصح ولا تغتر فلا بد أن يكون هناك حدود كل واحد ينام لوحده وكل واحد ينام بثيابه ولا يتكشف أحد أما أحد وهذا الشيء (الخلوة بأمر حسن ومضاجعته كامرأة) كما يحرم مضاجعة المرأة الأجنبية عنك يحرم مضاجعة هذا الإنسان الأمر الحسن من أجل المصائب والبلايا والمعاصي واللواط الذي يحدث .

(والمقر لموليه عند من يعاشره لذلك ملعون ديوث)، وهو الولي عليه والقائم عليه والذي أرسله ليتعلم حتى لو للتعليم أو الفقه أو القرآن حتى لو مثل هذه الأشياء وهو يعلم فيه هذا الشيء .

(ملعون ديوث ولو لمصلحة تعليم وتأديب)، ذكره عنه في الفروع والإنصاف، وهذه مسائل مهمة وننتبه لمثل هذه المسائل. له الشيخ ابن السكيت الحنفي الخطبة بكسر الخاء بخلاف الخطبة بالضم كخطبة الجمعة .

(قال: ويحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن لا التعريض لمفهوم قوله تعالى: { ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء } [البقرة: 235] الآية فتخصيص التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح .)

المعنى أن الخطبة (ويحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن لا التعريض)، والمعتدة أو المعتدات كثير وأنواع نعرفهم فيما بعد في باب العدد أو العدة فيحرم التصريح بخطبة المعتدة، امرأة معتدة عدة بائة والبائن بطلقة ثالثة أو البائن من على مال والذي نسميه الخلع

(ويحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن) امرأة طلقت طلاق بائن ففي حال عدتها فيحرم للإنسان أن يصرح ويقول أريد الزواج منك أو أريد أن أتزوجك فيحرم التصريح إذا كانت هذه المعتدة من عدة بائنة .

(لا التعريض) التعريض يجوز وددت أني تزوجت وددت أني وفقت لامرأة صالحة وددت أن الله يسر لي حالي وأمرني في الزواج فهذا تعريض فيحرم التصريح ويجوز التعريض

(لمفهوم قوله تعالى: { ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء } [البقرة: 235]) فتخصيص التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح ، ولأنه لا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح على الإخبار بانقضاء عدتها قيل انقضائها ) وهذا ممكن يحدث أن امرأة لم تنتهي عدتها بعد ونحن من أين لنا أن نعرف بها ؟ نعرفها من خلالها هي { وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } (البقرة: 228) ومعنى ثلاثة قروء أي ثلاثة حيضات ، ومتى ينتهي الثلاث حيضات ؟ الله أعلم ومن الفتاوى الخطأ بعض الأخوة يسأل مثلاً وبعض المشايخ يسأل كم عدة المطلقة فيقول ثلاثة شهور وهذه فتوى خطأ وانتبه إلى اللفظ الذي يخرج والمفترض أن الفقيه ينتبه إلى الألفاظ التي يخرجها لأن اللفظ الذي تخرجه محسوب والفتوى الصواب تكون ثلاثة قروء ، وقروء إما تكون أطهار وإما حيض وهذا الذي نختاره وفقني به ، الثلاثة قروء أو الثلاث حيضات انتهوا في شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أربعة في أقل أو أكثر لكن ليس ثلاث شهور فقط ممكن ثلاث حيضات ينتهوا في شهر واحد وقد حدث هذا على عهد الصحابة واختلفوا فيها وعلى بن أبي طالب نفسه لم يستطيع الإفتاء فيها وجاء بشرح القاضي وأفتاه في هذه المسألة ، فتكون الفتوى الصواب ثلاث حيضات ينتهوا في أي وقت ، وما هي الصورة هنا ؟ ممكن المرأة لما ترى رجل يقول لها أريد الزواج منك ولم تنتهي عدتها بعد تكون كذبا العدة انتهت وهذا معنى كلامه (ولأنه لا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح على الإخبار بانقضاء عدتها قيل انقضائها ) وقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأمة من أبي سلمة فقال: لقد علمت أني رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من قومي وكانت تلك خطبته [ وهذا تعريض بالنكاح في عدة الوفاة وقال

ابن عباس في الآية [ يقول: إني أريد التزويج ] يريد أن يقول التعريض كيف يكون وكيف يكون التلميح وما هي ألفاظه ؟

قال ابن عباس في الآية [ يقول: إني أريد التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة ] رواه البخاري ، والحديث الأول ضعيف.

قال: (إلا بخطبة الرجعية) فيحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن للتعريض (إلا بخطبة الرجعية فيحرم التعريض) ومن باب أولى التصريح.

وخطبة الرجعية لا يجوز التصريح أو التلميح ولا التعريض لأن الرجعية زوجة ، فلو أن إنسان طلق امرأته وقال لها أنت طالق فهي زوجة أم ليست زوجة في حال العدة كم عدة المطلقة ؟ ثلاثة قروء ، ففي حال أن الزوج قال لزوجته أنت طالق في حال العدة الثلاث حيضات هذه يجوز له أن يراجعها بدون مهر جديد ولا عقد جديد ولا شهود لكن السنة أن يشهد على الرجعة وعلى خلاف الرجعة تكون بالقول أم بالفعل هناك خلاف لأهل العلم فيها والمعنى أن المرأة في حال عدتها هي زوجة فيحرم التصريح ، فهل يصح أن يذهب لامرأة طلقها زوجها فيقول لها أريد أن أتزوجك أو يقول وددت لو أن الله يسر لي امرأة صالحة مثلك فهذا يحرم ، لا التصريح ولا التعريض لأنها زوجة قال: (فيحرم التعريض لأنها في حكم الزوجات أشبهت التي في صلب النكاح وتحرم خطبة على خطبة مسلم أجيب ) هذا بمعنى أن إنسان أراد أن يخاطب امرأة أنت ذهبت لتخطب امرأة ثم جاء أخوك في الله وعرف أنك تخاطب هذه المرأة فذهب فخطبها فهذا الشيء لا يصح وذلك .

لحديث أبي هريرة مرفوعاً: [ لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ] رواه البخاري والنسائي ولما فيها من الإفساد على الأول وإيذائه وإيقاع العداوة ) عندما أذهب وأخطب واحدة ووجدت الناس رحبت بي ثم أجد واحد آخر ذهب وخطبها فهذا يكون فيه إغار لما في الصدور ويحدث عداوة وبغضاء والإسلام جاء بالمحبة والمودة ، متى يجوز أن



يخطب ؟ إما أنه علم يقينا أنهم رفضوه أو غير ذلك أو هو من نفسه ترك فيجوز أن أحد يتقدم فيخطب هذه المرأة .

(وتحرم خطبة على خطبة مسلم أجيب) سلمنا أن هذا حدث وعقد فما حكم هذا النكاح؟  
(قال: ويصح العقد مع تحريم الخطبة ) هذه المسألة جمهور أهل العلم على صحة العقد وحرمة الفعل ولا يستلزم أن الفعل محرم أن العقد باطل ، وليس أن الفعل محرم وهي الخطبة على الخطبة محرمة ولكن لو سلمنا عقد وتم العقد سنصح مع حرمة الفعل .

(قال: ويصح العقد مع تحريم الخطبة لأن أكثر ما فيه تقدم حظر على العقد أشبه ما لو قدم عليه تصريحاً أو تعريضاً محرماً وعن مالك وداود: لا يصح العقد) مالك وداود قالوا لا يصح العقد وإن كان الجماهير على صحة العقد .

(فإن لم يعلم الثاني إجابة الأول) هذه مسألة: إنسان خطب امرأة والثاني لا يعرف إن كان أجيب أو رفضوه أم قبلوه  
(فإن لم يعلم الثاني إجابة الأول أو ترك الأول الخطبة أو أذن للثاني فيها جاز ) قال له أنا كنت خاطب لابنة فلان فاذهب أنت واخطبها فهذا جاز

لحديث ابن عمر يرفعه: [ لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن الخاطب ] رواه أحمد والبخاري والنسائي والتعويل في الإجابة والرد على ولي مجبرة ( والمجبرة هي المرأة البكر الصغيرة .

(قال: وإلا فعليها وقد جاء عن عروة: [ أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة إلى أبي بكر ] رواه البخاري مختصراً مرسلًا وعن أم سلمة قالت: [ لما مات أبو سلمة أرسل إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبني وأجبتة ] هل هذا العقد متى يكون وقته ؟  
(قال: ويُسن العقد مساء يوم الجمعة،) وكلمة " يسن " هذه لا يوجد دليل على ذلك. ( قال: ويسن العقد مساء يوم الجمعة ،) ولكن يمكن أن يكون لها دليل آخر وهو أن مساء يوم



الجمعة فيه ساعة إجابة ،ممكن إخوانك يدعون لك بالبركة أو يدعوا لك بالتوفيق أو يدعوا لك بالذرية فالله يتقبل منهم وهذا هو المراد لكن ليس ذلك بالحتم اللازم والحديث هذا يقول شيخ الإسلام لم أقف على إسناده .

**قال: ويسن العقد مساء يوم الجمعة لما روى أبو حفص العكبري مرفوعا: [أمسوا بالإملاك فإنه أعظم للبركة ]** والشيخ الألباني قال لم أقف على إسناده.

**(ولأن في آخر يوم الجمعة ساعة الإجابة)** هذا ممكن يكون الدليل لها.(فاستحب العقد فيها لأنها أخرى لإجابة الدعاء) والإملاك نفسه مختلف فيه ، والإملاك معناه هل هو وليمة العرس أو هو إطعام العرس أم هو العقد ؟ مختلف فيه والأقرب أنه طعام العرس .

**قال: لها ويسن أن يخطب قبله بخطبة ابن مسعود ، رواه الترمذي وصححه الألباني)**

وهي خطبة الحاجة التي قولها جميعا على المنابر ، خطبة ابن مسعود فيها كلام بعض العلماء ضعفها والشيخ الألباني له رسالة وجمع الأحاديث فيها وقوى بعضها بعضها فبناء على هذا الأحاديث يقوى بعضها بعضها بغضها رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة ورواه أيضا في مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود ،

**قال: " علمنا النبي صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول عبده ورسوله ثم يقرأ الآيات )** التي من سورة النساء وأل عمران والأحزاب التي أتمتعون بها ، فيسن أن يخطب قبلها ولو سلمنا أنه لم يخطب حمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقط فهذا لا مشكلة فيه ، سلمنا أن إنسان لا يعرف خطبة الحاجة هذه فالخطبة حكمها أنها صحيحة ولا شيء في ذلك

**(وروي عن أحمد: أنه كان إذا حضر- عقد نكاح ولم يخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام وتركهم)** لماذا يقوم ويتركهم، لماذا يتركهم ؟ هذا العالم والمرني والحاكم والأمير والسلطان والرئيس والإمام هذا بخلاف بقية الناس له وضعه وهو مربي هناك أشياء لا يصح أن

يتهاون فيها كونك تتهاون فيها فماذا سيفعل الطلاب ؟ فالإمام أحمد حريص على السنة رحمه الله فكان إذا حضر عقد نكاح أو شيء ثم يرى فيه مخالفة والتي هي عند معظم الناس ليست مخالفة لكنها عنده مخالفة فيقوم ويترك المجلس ، يرى أنهم لم يخطبوا بخطبة ابن مسعود يقوم ويترك المجلس وهذا من باب الزجر والحث على السنة والمحافظة على السنة وأدائها .

(وروي عن أحمد: أنه كان إذا حضر عقد نكاح ولم يخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام وتركهم وهذا على طريق المبالغة في استحبابها لا على إيجابها قال في الشرح: وليست واجبة عند أحد إلا داود ) أي أن خطبة الحاجة لم يوجبها أحد إلا داود بن علي الظاهري رحمه الله

(قال: وبجزء أن يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما روي عن ابن عمر أنه كان إذا دعي لزوج قال: الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد إن فلانا يخطب إليكم فإن أنكحتموه فالحمد لله وإن رددتموه فسبحان الله)، فقط هكذا الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد إن فلانا يخطب إليكم فإن أنكحتموه فالحمد لله وهذا ما جئنا لأجله وهو أن نزوجه وإن رددتموه فسبحان الله ، وهذا صححه الشيخ الألباني رحمه الله .

قال: ولا يجب شيء من ذلك لما في المتفق عليه [ أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : زوجنيها فقال : زوجتكها بما معك من القرآن ] وعن رجل من بني سليم قال: [ خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمامه بنت عبد المطلب فأنكحني من غير أن يتشهد ] وهذا ضعفه الشيخ الألباني ، هل ممكن أن يسعى الأب في زواج ابنته بأن يطلب لها زوج ؟ يرى أخ طالب علم أو فقيه مثلكم ومؤدب ويقول له أنا عندي بنت أهديك بها هدية فهل يصح هذا الشيء أم لا ؟ الصحابة كانوا يفعلون ذلك والتابعين والأئمة المتبوعين.

وأنا الصراحة عن نفسي شخصا لا أوصي بذلك في هذا الزمان لا أخ ولا أخت من المشاكل التي نسمعها ونراها ، كنت في جلسة عرقية وكان أخ وصهره وكان صهره هذا رجل إذا وضع على الجرح يطيب ما شاء الله وعمل معه الشقة وساعده وقال له لا تقترض من احد وغير ذلك من الأمور الطيبة وكان أول ما تقدم يناديه عمي ثم بعد ذلك ونحن نجلس وهذا الأخ

الأحق الغشيم الغبي يقول البنت هذه فنظرت له وقلت له وطبعا أبوها جزاه الله خيرا عمره خمسة وخمسين سنة وقارب الستين يحترم وجودي والأخ الغبي الجاهل هذا البنت بنتك هذه يقول لحماه فخماه نظر إلي لكي أتكلم لأن الرجل يريد أن يقوم ليضره ثم قلت له أنت في بيت أبوها وتقول بنت فقال نعم بنت وستين بنت تخيل بالله عليك وهو صاحب لحية أنظر إلى الأخلاق هل هذا جزاء لحماك وعمك الذي ساعدك ووفر لك كل شيء وجعلك لا تقترض شيء ، ففي هذه الأيام لو قلت لأخ عندي بنت أزوجها لك ممكن يمينها وممكن بعد ذلك بعد وفاة الأب ابنتك تدعوا عليك ممكن هذا الزوج يكون غشيم مثل هذا الأخ ويكون سيء الأخلاق أو إنسان أحق جاهل غبي ويقول لها أنت لم تكوني تجدين أحد أبوك كان يدلل عليك وغير ذلك ويحدث مثل هذا الشيء ، فلذلك لا والأصل في المرأة أن تكون مطلوبة وليست طالبة لكن السلف كان يعملون ذلك لماذا ؟ لأنه كانت هناك أخلاق وكان فيه دين وكان فيه شرع وكان يعرف أن الاخ هذا لما يطلب منه أو الأخ هذا يحفظ هذا الجميل فأين هذا الأخ الذي يقول لك عندي بنت أزوجها لك ويسر عليه فهذا المفروض أن تحمل له الجميل والمفروض أن تحمل نعله على رأسك طول الحياة وبعد الوفاة ، لكن الأصل أن الخلاق ليست موجودة في الأخوة ، فهذا الدين وهذه الأخلاق ليست بهذه الدرجة وكان الصحابة يفعلون هذا الشيء وهو في البداية يكون هو الذي يجري ويخطب ثم بعد ذلك يمينها فكيف لو الأب عرض البنت على زوج ابنته لكن هنا يقول لا بأس وانتبه إلى اللفظ يقول

(ولا بأس بسعي الأب للأيم واختيار الأكفاء لعرض عمر حفصة على أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم ) لكن من مثل عمر ومن مثل عثمان ومن مثل أبو بكر رضي الله عنهم جميعا من يكون مثلهم ونحن في زماننا هذا الصعب لا تفعلوا هذا الشيء .

( باب ركني النكاح وشروطه )

(ركناه 1-الإيجاب 2-والقبول )

والإيجاب: (وهو: اللفظ الصادر من الولي) ولي المرأة

(أو من يقوم مقامه) نحن في الأرياف مثلاً وأتم تعرفون يقول الأب للعم أنا وكلتك في زواج ابنته وهذا يحدث في الأرياف ، الأب يقول للعم ويوكله وهذا معنى يقوم مقامه مع وجود الولي الأصلي الأب ويمكن يوكل أخوه عمها فهذا الشيء يجوز .

(بلفظ النكاح أو تزويج) وهذا هو الإيجاب

(وقول سيد لمن يملكها: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك لحديث أنس مرفوعاً): [أعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها] متفق عليه

2-والقبول: ويكون من من ؟ يكون من الزوج .

(وهو: اللفظ الصادر من الزوج أو من يقوم مقامه بلفظ: قبلت أو رضيت هذا النكاح أو قبلت فقط مرتين ) فلو أن إنسان يتزوج والولي والد الزوجة قال: زوجتك ابنتي والزوج قال قبلت تم الزواج .

(قال: مرتين لأن القبول إنما هو للإيجاب فيشترط تأخره عنه فمتى وجد قبله لم يكن قبولا)\* ، وهذه مسألة مهمة جداً وينبغي عليها مشاكل فلو أن القبول تقدم الإيجاب فالإيجاب يكون من من ؟ يكون من الولي والقبول يكون من الولي ، فالأول الذي يتكلم يكون من ؟ الولي يقول زوجتك .

(قال: مرتين لأن القبول إنما هو للإيجاب فيشترط تأخره عنه فمتى وجد قبله لم يكن قبولا) انتبهوا وأنا أذكر هذا الشيء لأنكم طلاب علم ، انتبه من هذه المسألة ومسألة أخرى لو أنهم لا يعرفون لأن كثير من الناس وطلاب العلم لا يفهمون هذا الشيء ممكن أنت قبل أن تأخذ هذه المسألة لا تعرف الأول من الآخر وأنت قبل ما تأخذ هذه المسألة وأنت متزوج من عدة سنوات وأنجبت أولاد ولا تعرف ما الأول وما الآخر ولما ذكرناها لكم عرفتموها فكيف بالناس الأخرى فهم لا يعرفون وسلمنا أن هذا الشيء حدث وفعلاً هو ذاهب وينوي الزواج ثم فيه شهود وولي وأركان ومستوفي الشروط ثم ذكر له وقال زوجني ابنتك فقال قبلت أو زوجتك ابنتي فقد تم الزواج وجماهير أهل العلم على هذا الشيء وذلك بالرضا

دون تلاعب ولا حيلة ولا شيء فهذا الشيء يجوز لكن على قول الحنابلة لا يجوز ، فإذا حدث هذا الشيء سمنضيه ولا يبطل العقد وجماهير أهل العلم على هذا الشيء ، متى يبطل العقد ونقول أن هذا كلام باطل وفارغ ؟ عندما يكون فيه تلاعب وكما يحدث أنت يكون لك صاحب أو يكون لك بنت ثم يقول زوجني ابنتك فيقول هو أنا سأجد احد مثلك يكفي أنك لا تعرف الركن من الشرط ولن أجد أحد مثلك فلا توجد مشكلة وقبلت وهذا كلام فارغ لا يحدث هذا الشيء ، لكن متى يتم هذا الشيء ؟ يكون ناوي الزواج وفيه شهود لكن الشيء المتعارف عند الناس هو ما عليه الحنابلة أن الكلام أولا يكون من الولي ثم يتبع الولي الزوج وهذا هو الكلام المعروف والمعروف عرفا كالمشروط شرطا ، والمسألة فيها كلام كثير وهذه هي الخلاصة التي فيها .

**قال: ويصح النكاح هزلا وتلجئة، وهذه مسألة أخرى النكاح يصح هزلا وتلجئة**

**لقوله صلى الله عليه وسلم: [ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة ]**  
**صححه الألباني وحسنه الترمذي** ، فالنكاح يصح هزلا ، ما معنى هزلا ؟ أي واحد يهزر ولكن كيف يهزر ؟ الهزار له صور مثل الصورة التي ذكرتها الآن قلت له زوجني ابنتك فيقول هو أنا سأجد أحسن منك زوجتك ابنتي فلم يتم هكذا ، لكنه فعلا ذهب ليتزوج وأحضر معه الشهود والناس وأعد العدة ثم قال زوجتك ابنتي فقال قبلت ثم قال أنا ما قبلت أنا كنت اهزر ولا أريدها فنقول له لا أنت تزوجتها وإن كنت لا تريدها فتطلق لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: " ثلاث هزلهن جد " لأن الهزار والجد فيهم واحد حتى لا يتلاعب الناس في الطلاق ولا في الزواج ، احذر لسانك ، فمن النوادر التي أذكرها العلامة أحمد حطية لما كان يعلمنا هذا الكلام منذ حوالي يزيد عن عشرين سنة فكان يعطينا في الطلاق وكان فيه الأخ عصام ربنا يبارك فيه كان حاضر وكان الشيخ سيعقد له بعد الدرس وكان الشيخ يتكلم عن الطلاق فماذا حدث ؟ الشيخ نظر وقال الطلاق ، الرجعة ، فقال انزل يا عصام فقال يا شيخ أنا حريص على العلم فقال له انزل يا عصام وبعد ما نزل عصام الشيخ علق وقال أن أصريت أنه ينزل لأن دخلته الليلة ، والشيخ يحاضر من



بعد الفجر حتى العشاء معنا طلاق طلاق فهذا سيتشبع وأنت لا تعرف الشيطان بماذا ينزغ ممكن أول ما يدخل يقول لها أنت طالق فالشيخ فقيه حفظه الله وعقله عالي وعلمه واسع وأصر أنه ينزل ولذلك انتبه من الألفاظ وأنا أذكر لك الكلام لأن فيه أخ من فترة اتصل بي وهو دخل منذ أسبوع أو أسبوعين ويقول لي يا شيخ محمد أنا جلست وأهزر مع مراقي وقلت لها روجي وأنت طالق ألبست هي بذلك لا تكون طالق ، فتخيل ردي عليه كان شديد بصراحة عليه وكان قدره أنه اتصل بي أنا ولا أعرف أن كان أبوه أو أمه قد دعت عليه فاتصل على أنا ، والشاهد من الكلام احذر كثير من الأخوة يظن أن كلمة طالق بهزار بدون قصد تكون ليست طالق ، أو شيء آخر طالما أن الزوجة ليست أمامه لا تكون طالق ، لا ، الزوجة أمامك أو ليست أمامك أو مسافرة أو كتبت أنها طالق أو رسالة على المحمول وأرسلتها لها رسالة محبة على المحمول أنت طالق أو أي شيء فهي طالق فانتبهوا لأن الهزار والجد في سواء ، فالطلاق والنكاح قول زوجتك ابنتي قبلت ثم أنا لا أريدها وكنت أهزر فقد قضى الأمر وصارت زوجتك ، متى لا ينفع ذلك ؟ ويكون هذا لغو لا قيمة له عندما تكون مثل هذه الصورة التي يعملها كثير من الناس أنا عندي بنت وأنت عندك ابن فما رأيك نزوجهم فيقول أنا لن أجد أفضل منك فالشاهد من الكلام لا تنفع هذه الصورة ، الطلاق: [ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة] [ثلاث جدهن جد] بالكسر وليس بالفتح لأن البعض ينطقها بالفتح وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة .

(قال: ويصح النكاح هزلا وتلجته) معنى التلجئة: عبارة عن إنسان معه سلعة أو قطعة أرض ومعه سيارة ويخاف أن يكون فيه إنسان باغي وظالم يغتصبها منه أو يأخذها منه بالقوة فيقوم بعقد عقد مع إنسان آخر خوفا من هذا الظالم ، إنسان معروف وإنسان كبير بحيث أن هذا الظالم لا يستطيع أن يفعل معه شيء فهو بذلك ألجئ لهذا الشيء فهذا بيع التلجئة ، فلو سلمنا في هذا النكاح فهل يحدث ذلك فما الحكم ؟ هنا الجماهير لهم كلام في هذه المسألة يصح ؟ ( يصح النكاح هزلا وتلجئة ) جمهور أهل العلم على هذا الشيء أن النكاح



لو حدث بصورة التلجئة للاضطرار فيجوز هذا الشيء وفيه كلام أنه قد يتم أو لا يتم هذا النكاح نكاح التلجئة وهذا على حسب الاضطرار ولكن الجمهور على أنه يتم من باب عدم التلاعب وهذا الذي نفتي به أ، ه أتى بشهود والأركان مستوفاة والشهود وهذا الشيء فيتم هذا الشيء لهذا الحديث الذي ذكرناه .

(قال: ويكل لسان من عاجز عن عربي ، يصح النكاح بكل لسان عاجز عن العربية لأن ذلك في لغته نظير النكاح والتزويج و: { لا يكلف الله نفسا إلا وسعها } [البقرة: 286] ولا يلزمه تعلم أركانه بالعربية لأن النكاح غير واجب فلم يلزم تعلم أركانه ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ لأنه غير متعبد بتلاوته وقال الشيخ تقي الدين: ينعقد بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ ولم ينقل عن أحمد أنه خص بلفظ إنكاح أو تزويج وأول من قاله من أصحابه فيما علمت ابن حامد ( من الحنابلة ) وتابعه عليه القاضي ومن جاء بعده بسبب انتشار كتبه وكثرة أصحابه وأتباعه ) فالنكاح ينعقد بما عده الناس نكاح على حسب العرف الجاري .

(لا بالكتابة والإشارة) هل ينفع أن يتزوج أحد بالإشارة أو بالكتابة ؟ ممكن بالكتابة يحجب عليك ويقول كنت أجود الخط وأحسن خطي ولم أقصد أن أتزوج ابنتك ممكن يقول هذا الشيء إلا في حالة واحدة وهو أن يكون أخرس.

(إلا من أخرس فيصح منه بالإشارة - نص عليه - كبيع وطلاقه والكتابة أولى قال في الشرح: ولا يثبت خيار الشرط ولا خيار المجلس في النكاح لا نعم فيه خلافا ) ، فخير المجلس في البيع يكون بين البائع والمشتري في مجلس العقد فيجوز لأحدهما أن يرجع إلا إذا خير أحدهما صاحبه كما قدمنا في النكاح ، هو زوج ابنته من هذا الزوج ثم جلسوا مع بعض يشربون عذاب ثم قال له أنا بدا لي أن أرجع في هذه المسألة لأن أمي ستغضب مني وتضربني فهل يصح هذا ؟ يقول خيار ، أو يقول له أنا سأجرها أسبوعين أو ثلاثة وأرى كيف يكون الوضع والذي يجرب هذه في السلعة قدم في البيوع يجرب السلعة أو الموتور أو السيارة وغير ذلك أما الزوجة فلا ، حدث الزواج الآن وأنت تريد أن تفارق فلتفارق بطلاق

## شروط النكاح

**وشروطه خمسة: الأول:** (تعين الزوجين فلا يصح: زوجتك بنتي وله غيرها ولا قبلت نكاحها لأبني وله غيره حتى يميز كل منهما باسمه أو صفته) رجل عنده خمس بنات يذب لواحد فيقول له زوجتك ابنتي فمن هي ؟ أم الخير ولا أم السعد ولا نجفة أم من هي بالضبط ؟ فهو لا يعرف فلا بد من التعيين وهذا معنى تعيين الزوجين.

(فلا يصح: زوجتك بنتي وله غيرها ولا قبلت نكاحها لأبني)، عنده متا شاء الله ستة عشر ولد .

(وله غيره حتى يميز كل منهما باسمه أو صفته لأن التعيين لا يحصل بدونه فإن كانت حاضرة فقال: زوجتك هذه أو قال: زوجتك بنتي ولم يكن له غيرها صح لحصول التعيين) وهذا أول شرط وهو تعيين الزوجين.

**الثاني: رضا زوج مكلف:** لا بد من الرضا.

**مكلف (أي: بالغ عاقل)** ، فيكون معنى الكلام لو أن الزوج معتوه أو أهبل أو فيه خبل أو خلل في عقله فلا يشترط رضاه فيكون رضا الزوج المكلف.

(ولو رقيقا نص عليه فليس لسيدته إجباره وأما قوله تعالى: {وانكحوا الأيامى منكم} [النور: 32] الآية فالأمر مختص بحال طلبه بدليل عطفه على الأيامى فيجبر الأب لا الجد في غير المكلف من أولاده لما روي أن ابن عمر [زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد فأجازاه جميعا] ، الأب له أن يجبر من ولا يجبر من ؟

قال: فيجبر الأب لا الجد [على الراجح كلام جماهير أهل العلم خلافا للشافعية لأنه عند الشافعية ينزلون الجد الصحيح منزلة الأب كما أخذنا في الميراث.

قال: فيجبر الأب لا الجد في غير المكلف من أولاده، ابن صغير.

لما روي أن ابن عمر [زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد ( بن ثابت ) فأجازاه من الذي أجازاه ؟ هذان الاثنان ابن عمر وزيد بن ثابت فأجازاه جميعا.

(قال: فيجبر الأب لا الجد في غير المكلف من أولاده والبالغ المعتوه في معنى الصغير في ظاهر كلام أحمد والخرقي ) ممكن إنسان يكون بالغ ولكنه يحتاج للزواج وأنت ترى أنه تستثار شهوته وتخاف منه أن يقع في الزنا أو الفاحشة أو الحرام فتزوجه لكي تحصنه هو معتوه لأن بعض الأخوة يقول فلان زوج فلان أليس هذا حرام يا شيخ محمد ، لا بل حرام عليك أنت أنت تتكلم بجهل وبدون علم أن تفقي بدون علم وبجهل وكثير من الناس يتكلم ويفتي وتجده صاحب حجة لماذا هذا والفقهاء بالعكس وهذا أولى أن يزوج لاسيما أنه تستثار شهوته أو أنه يخاف عليه ارتكاب الفاحشة والمعصية فتزوجه لكي تحصنه فهل لابد من إذنه أو رضاه ؟ لا .

قال: (والبالغ المعتوه في معنى الصغير في ظاهر كلام أحمد والخرقي فإن لم يكن) ، هذه تعود على من ؟ إن لم يكن الولي وهو الأب .  
(فوصيه) أي وصي الأب . نراى فضله استخار ابن السكيت الخوصي

(لقيامه مقامه أشبه الوكيل) الأب قبل أن يموت أوصى محمد أو غيره زوجوا ابنتي هذه من فلان هذا فهذه وصية فهي مرتبة بهذا الترتيب فالأولياء بهذا الترتيب المرتب عندكم (قال: فإن لم يكن) أي لا أب ولا وصي فمن سيكون والبنات لن يزوجوا مثلاً.

(قال: فالحاكم حاجة لأنه ينظر في مصالحهما بعد الأب ووصيه ولا يصح من غيرهم أن يزوج غير المكلف) لا يصح من غير من ؟ الأب وهؤلاء الثلاثة وهذا لا يجوز في حال غير المكلف ولا يصح من غيرهم وهو الأب والوصي والحاكم أن يزوج غير المكلف.

(لأنه إذا لم يملك تزويج الأنثى مع قصورها فالذكر أولى ولو رضى) حتى وإن رضى من الذي رضا ؟ غير المكلف أي الصغير .

(لأن رضاه غير معتبر ورضا زوجة حرة عاقلة ثيب تم لها تسع سنين) فلا بد من رضا الزوجة ولا بد من رضا الزوج.

(قال: لأن لها إذنا صحيحا معتبرا يشترط مع ثبوتها ويسن مع بكارتها نص عليه لحديث أبي هريرة مرفوعا: [ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا: يا رسول الله: وكيف إذنها ؟ قال: أن تسكت ] متفق عليه ، وخص بنت تسع لقول عائشة: [ إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي إمراة ] رواه أحمد وروي عن ابن عمر مرفوعا فلا يجوز للأب ولا لغيره تزويج الثيب إلا بإذنها) الإنسان لا يجبر ابنته على الزواج وعلى الراح لا بكر ولا ثيب لا يجوز إجبار الأب للبكر أو الثيب على الزواج ومن لا ترغب في الزواج فلا بد من رضاها سواء كانت بكرا أو ثيبا بشرط أن تكون بالغة لكن البكر الصغيرة يجوز هذا الشيء لكن البالغة سواء ثيب أو بكر لا يجوز على الراح .

فلا يجوز للأب ولا لغيره تزويج الثيب إلا بإذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن قال إسماعيل: لا نعلم أحدا قال في الثيب بقول الحسن وهو قول شاذ: [ فإن الخنساء زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحه ] ، وهذا الحديث رواه البخاري وهو الحجة .

(قال ابن عبد البر: هو حديث مجمع على صحته ولا نعلم مخالفا له إلا الحسن ذكره في الشرح ، فيجبر الأب ثيبا دون ذلك) ما معنى دون ذلك ؟ دون تسع سنوات.

(لأنه لا إذن لها معتبر وهو قول مالك وقال الشافعي: لا يجوز لعموم الأحاديث وقدمه في الكافي والشرح).

(وبكرا ولو بالغة قال في الشرح: وللأب تزويج ابنته التي لم تبلغ تسع سنين بغير خلاف إذا وضعها في كفاءة) أحيانا الأب لا يكون عنده خوف على بناته وأهم شيء إذا جاء له واحد جيبه مملوء وعنده مال فيجبر البنت.

(إذا وضعها في كفاءة مع كراهتها وامتناعها ) لأن الأب غالبا يكون حريص على أولاده فهو وضعها في كفاءة وهي صغيرة ولا تعرف مصلحتها فيجوز هذا الشيء .

يقول إذا وضعها في كفاءة مع كراهتها وامتناعها، ودل على تزويج الصغيرة قوله تعالى: {واللأئي لم يحضن } [الطلاق:4] وتزوجت عائشة وهي ابنة ست [ متفق عليه ] ، وإن كنا لا نحب ذلك هذا الإجمار لابد من الرضا .

(يقول: وروى الأثرم: أن قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له : فقال: ابنة الزبير إن مت ورثتني وإن عشت كانت امرأتي

وفي البكر البالغة روايتان) :

( إحداهما : له إجبارها :وهو مذهب مالك والشافعي لحديث ابن عباس مرفوعا: [ الأيم أحق بنفسها) والأيم: هي المرأة التي ليس لها زوج

[ الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر بإذنها صماتها ] رواه أبو داود وصححه الشيخ الألباني.

(قال: وإثباته الحق للأيم على الخصوص يدل على نفيه عن البكر)، هذه صور ليست موجودة ونادرة ولكن يذكرها الفقهاء ولكن إذا حدثت فما هو الحكم الشرعي فيها ، البكر البالغة فيها روايتين إحداهما إجبارها والرواية الثانية لا يجبرها ونحن نختار في هذه المسائل الأيم البالغة لا يجبرها وليها والإجمار يتعلق بالصغيرة فقط .

الثانية لا يجبرها:(قال: ولكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعا بإذنها نص عليه لقوله صلى الله عليه وسلم: [ تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها ] رواه أحمد وأبو داود فدل على أن لها إذنا صحيحا وقيد بآبنة تسع لما تقدم عن عائشة ولأنها تصلح بذلك للنكاح وتحتاج إليه فأشبهت البالغة)، طبعا تقيده لتسع بناء على عائشة ولكن الصواب ليس تسع ولا عشرة ولا غير ذلك التقييد الأقوى يكون بالبلوغ وعدمه .



(يقول: لا من دونها بحال لأنه لا إذن لها) إذا كانت أقل من تسع ستكون صغيرة لأن هذا كلامه.

(وغير الأب ووصيه لا إجبار له وقد روي: [ أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر فرفع بذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنها يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها ] رواه أحمد وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

( إلا وصي أبيها لأنه قائم مقامه ، الوصي أن يكون الأب وصى بعد وفاتي زوجا فلانة ابنتي من فلان فيكون قائم مقام الأب .

وإذن الثيب: الكلام: قال في الشرح لا نعلم فيه خلافا للخبر وإذن البكر الصمات

طبعا المرأة البكر تستحي غالبا .

قال: ( وإذن البكر الصمات) في قول عامة أهل العلم قاله في الشرح لحديث: [ الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صماتها ] وقالت عائشة: [ يا رسول الله: إن البكر تستحي قال: رضاها صماتها ] متفق عليه وكذا لو ضحكت أو بكت ، وهذا على حسب العرف

لأن في حديث أبي هريرة: [ فإن بكت أو سكنت فهو رضاها وإن أبت فلا جواز عليها ] وشرط في استئذنها: تسمية الزوج لها على وجه تقع به المعرفة، يعرفونها ستتزوج بمن .

لتكون على بصيرة ، فلا يقول لها الزوج الذي يلبس بدلة أو عمامة لأن الناس كلها تلبس عمامة .

(لتكون على بصيرة في إذنها بتزويجه ولا يعتبر تسمية المهر ويجبر السيد ولو فاسقا عبده غير المكلف،) يجبر عبده لكن أي عبد ؟ البالغ أم المكلف أم غير المكلف.

(قال: غير المكلف كانه) كما أن الأب يجبر الابن غير المكلف كذلك السيد.



(قال: كانه وأولى لتمام ملكه وولايته قال في الشرح: في قول أكثر أهل العلم وأمه ولو مكلفة)، أي ويجبر السيد أمته لو مكلفة مطلقا لا نعلم في ذلك خلاف وهذا بالنسبة للشرط الأول وأول شرط كان تعيين والثاني والثالث الولي نجعله في المرة القادمة

سبحانك الله وبحمده نستغفرك وتوب إليك .

اتهى الدرس السابع عشر أختكم أم محمد الظن.

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس الثامن عشر

تابع شروط النكاح

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

الشرط الثالث من شروط النكاح (وهو الولي): قال: (نص عليه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي» رواه الخمسة. إلا النسائي، وصححه أحمد وابن معين) صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(وعن عائشة مرفوعاً: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها» رواه الخمسة إلا النسائي) صححه الألباني.

(وقوله: بغير إذن وليها خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، ولأن المرأة غير مأمونة على البضع، لنقص عقلها، وسرعة انخداعها، فلم يجوز تفويضه إليها، كالمبذر في المال، فإن زوجت المرأة نفسها، أو غيرها لم يصح. روي عن عمر وعلي وغيرهما. ذكره في الشرح)

الولي شرط من الشروط الهامة بالنسبة للمرأة ولا بد من الولي بالنسبة للمرأة، فالمرأة لا تزوج نفسها ولا تزوج غيرها، هذا جماهير أهل العلم على هذا الشيء.

(وعن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها».) إلى هنا الحديث صحيح، («فإن الزانية هي التي تزوج نفسها») هذه الزيادة غير صحيحة.

(وعن عكرمة بن خالد قال: «جمعت الطريق ربكاً، فجعلت امرأة منهن ثيب أمرها بيد رجل غير ولي، فأنكحها فبلغ ذلك عمر، فجلد الناكح والمنكح، ورد نكاحهما») المعنى صحيح لكن ضعفه الشيخ الألباني.

(وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: 232]. لا يدل على صحة نكاحها نفسها) يعني الآية فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن، الآية لا تدل على صحة نكاح المرأة نفسها بل على العكس.

(بل على أن نكاحها إلى الولي: لأنها نزلت في معقل بن يسار حين امتنع من تزويج أخته، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها) معقل بن يسار زوج أخته من رجل فالرجل طلق المرأة ثم أراد إن هو يتزوجها والزوجة رغبت فيه، فمعقل أبي قال أزوجها ولا تعضلها والله لا ترجع إليك أبداً، فنزلت الآية فقال: الآن أفعل يا رسول الله، فدل على أن الولي لا بد منه في النكاح. وإلا لو لم يكن للولي فائدة كانت المرأة رجعت إلى زوجها بدون معقل، بدون الولي هو معقل أخوها.

(رواه البخاري وغيره بمعناه، فلو لم يكن لمعقل ولاية النكاح لما عاتبه تعالى على ذلك، وإنما أضافه إلى النساء، لتعلقه بهن وعقده عليهن) هذا بالنسبة إلى الولي.

وجماهير أهل العلم على هذا الشيء، إن المرأة لا يصح نكاحها إلا بولي، ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها، ولا توكيل غير وليها في تزويجها، أي لا يجوز أن المرأة توكل غير وليها. الولي موجود لا يجوز أن تختار لها أي أحد وتوكل في زواجها، لا جماهير أهل العلم من الشافعية ومن المالكية ومن الحنابلة على أنه لا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها ولا تزوج غيرها ولا توكل غير وليها في تزويجها، وأمر الولي أمر مهم جدا، لأجل التلاعب الذي يحدث هذه الأيام.

(وشرط فيه ذكورية، وعقل، وبلوغ وحرية فلا ولاية لامرأة، ولا مجنون، ولا صبي، ولا عبد، لأن هؤلاء لا يملكون تزويج أنفسهم، فلا يملكون تزويج غيرهم بطريق الأولى.

قال الإمام أحمد: لا يزوج الغلام حتى يحتلم ليس له أمر) بمعنى لو المرأة لها ابن صغير السن، هل يكون ولي لأمه، يزوج أمه، الإمام أحمد يقول لا يزوج الغلام حتى يحتلم، ليس أمر. أما لو كان ابن المرأة كبير بالغ، يكون وليها، أما الصغير لا. إذن شرط في الولي ذكورية وعقل وبلوغ وحرية.

(واتفاق دين فلا ولاية لكافر على مسلمة وعكسه، لأنه لا توارث بينهما بالنسب، ولقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأفقال: 73].) إذن الإنسان لابد ليكون ولي للمرأة المسلمة لابد أن يكون مسلم، ولي الكافرة الكافر، اتفاق الدين، فلا ولاية لكافر على مسلمة، لا يجوز امرأة مسلمة ووالدها كافر ويزوجها الأب، لا يجوز هذا الشيء، لو حصل ذلك، جماهير أهل العلم على البطلان، لا يجوز هذا الشيء، لابد من مسلم، لابد يعاد النكاح مرة ثانية، ويكون بولاية إنسان مسلم.

شيخ الإسلام له بحث في هذه المسألة، خلاصة البحث أنه يريد أن يجوز ذلك. يقول هو لو حصل فرق بين الابتداء وفرق بين الاستدامة بداية لا، لا يكون هذا الشيء.

يقول بداية لا يصح هذا الشيء، طيب لو حصل، كأن شيخ الإسلام يريد أن يجوزه، يجوز لو حصل مثل هذا الشيء.

(وعدالة ولو ظاهرة) هل هذا اتفاقا، لابد أن يكون الولي عدل، أم ليس اتفاقا، مختلف فيها، بل جماهير أهل العلم على أنه لا يشترط.

(قال أحمد: أصح شيء في هذا قول ابن عباس: لا نكاح إلا بشاهدي عدل، وولي مرشد) صححه الشيخ الألباني.

(وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»، «وأيا امرأة أنكحها ولي مسخوط فنكاحها باطل») هذا الحديث صحيح لكن من طريق آخر، ليس من طريق ابن عباس، لكن هذه الرواية ضعفها الشيخ الألباني من طريق ابن عباس.

قال: (ولأنها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق، كولاية المال) المسألة هنا العدالة، أحيانا تجد الأب فاسق، شارب للخمر، لا يصلي، إنسان سارق، إنما في ناحية بناته يحافظ عليهن ويحتاط لبناته ويخاف عليهم، ويزوجهم زوجات طيبة ويختار لهم هذا الشيء. ليس لنا شيء في هذا، إن هو فاسق أو غير فاسق وهذا جماهير أهل العلم على هذا الشيء.

الإمام أحمد يقول هذا الشيء، هذا من باب الاحتياط، وإن كان إخوانه يخالفوه، الشافعية والمالكية والأحناف على أنه لا يشترط الولاية، إلا إذا كان إنسان فاجر وإنسان لا يخاف على بناته، وأهم شيء يختار لهم أي زوج، لأن يأخذ من ورائه مال أو شيء.

أما بخلاف ذلك هو عرييد هو فاسد ولكن يخاف على بناته ويحتاط لهن، إذن لا تشترط العدالة. لذلك هنا على المذهب قال: وعدالة ولو ظاهرة، يعني هو ممكن يكون في الباطن ليس بعدل، لكننا لا نعرف، لكن العدالة تكون ظاهرة.

لكن مذهب الشافعي رحمه الله ومذهب أحمد على الراجح يشترط العدالة، أما مذهب الشافعي في القول الثاني والأحناف والمالكية لا تشترط العدالة. هذه أيضا مسألة لابد أن نعرفها لأنه يحدث هذا الشيء، وهذا أمر عملي ومشاهد.

قال: (ورشد لما تقدم عن ابن عباس. وهو هنا معرفة الكفاءة، ومصالح النكاح) إنسان

يكون رشيد، رشيد في المعاملات المادية، هذا في البيع والشراء، يحسن يبيع يشتري هذا في البيع والشراء، الرشيد في كل شيء على حسب، الرشيد في النكاح، ممكن يكون إنسان مبذر ليس لنا في ذلك، لكن الرشيد في النكاح معنى معرفة الكفاء ومصالح النكاح، وليس هو حفظ المال، حفظ المال في الرشيد في البيوع، أما في النكاح لا، ممكن يكون إنسان مسرف ممكن مبذر إنسان سفيه، أما في النكاح معرفة الكفاء ومصالح النكاح.

(وليس هو حفظ المال، فإن رشيد كل مقام بحسبه) هذا كلام شيخ الإسلام، ينقله من كلام شيخ الإسلام.

(قاله الشيخ تقي الدين. والأحق بتزويج الحرة أبوها) يبدأ بترتيب الولي، الأولياء يكونوا من العصبات، وليس من الأرحام، كما قدمنا في الموارث، الأب، الجد، الابن، الأخ، العم. (والأحق بتزويج الحرة أبوها لأنه أكمل نظراً، وأشد شفقة) أصل في كل أب يخاف على بناته ويشفق يكون شفيق على بناته.

(وإن علا أي: ثم أبوه) لابد يكون جد صحيح، في الموارث جد صحيح وجد فاسد، الجد الصحيح هو: أبو الأب، الجد الفاسد: أبو الأم جد فاسد لا يكون ولي في النكاح، هذا يريد أن يذكره، يقول: وإن علا.

(وإن علا أي ثم أبوه وإن علا، لأن له إيلاداً وتعصياً، فأشبهه الأب. فابنها وإن نزل) ابنها وابن ابنها وإن نزل.

(يقدم الأقرب فالأقرب، لحديث أم سلمة: «أنها لما انقضت عدتها أرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، يخطبها، فقالت: يا رسول الله: ليس أحد من أوليائي شاهداً. قال: ليس من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك، فقالت لابنها: يا عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فزوجه». رواه أحمد والنسائي) ضعفه الألباني.

(قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي، صلى الله عليه



وسلم أمه أم سلمة أليس كان صغيراً؟ قال: ومن يقول كان صغيراً؟! ليس فيه بيان) الابن إذا كان كبير، إذا كان بالغ يزوج يكون ولي في الزواج.

الابن بمحض الذكور، لا ينفع ابن البنت، ابن البنت لا يكون عصب، كما قدمنا في المواريث، لا بد أن يكون ابنها. أما ابن البنت فلا، لا يكون عصب.

(ولأنه عدل من عصبته، فقدم على سائر العصبات، لأنه أقربهم نسباً وأقواهم تعصياً. فالأخ الشقيق، فالأخ للأب) الأخ الأب، أخ الأم لا.

(لأن ولاية النكاح حق يستفاد بالتعصيب، فقدم فيه الأخ الشقيق كالميراث. ثم الأقرب فالأقرب) من العصبات وليس من الأرحام.

من الرحم: أي الخال مثلاً لا يكون ولي، يوجد نقطة مهمة لم يذكرها هنا، الخال لا يكون ولي للأصالة، ولكن يكون ولي بالتوكيل، بمعنى إن ممكن الولي من العصبات يوكل الرحم، يوكل إنسان من الأرحام، ممكن أخوها، أخو المرأة يوكل خالها، خالها هذا لا يكون ولي، الخال رحم، لكن يكون بالتوكيل وليس بالأصالة.

كلايرث لثلاثي بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه، وإن نزلت درجاتهم، لأن مبنى الولاية على الشفقة والنظر، ومظنتها القرابة، فأقربهم أشفقهم. ولا ولاية لغير العصبات كأخ لأم، وعم لأم، وخال. نص عليه، لقول علي، رضي الله عنه: «إذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولى» الشيخ الألباني يقول لم أقف عليه رحمه الله.

(يعني: إذا أدركن. رواه أبو عبيد في الغريب. ثم السلطان أو نائبه) المعنى لو لم يكن أحد من العصبات، الأولياء كلهم معدومين، أو لا يوجد أحد منهم، فلا بد من ولي، يحرم المرأة تزوج نفسها، المرأة الثيب لا تزوج نفسها، طيب الرسول P يقول «الثيب أحق بنفسها» ليس أحق بنفسها في التزويج، ولكن أحق بنفسها أنها تقول أرغب في فلان أو فلان، أتزوج فلان أو فلان، هي تصرح بلسانها، بخلاف البكر، النبي عليه الصلاة والسلام لما



سئل عن البكر قال: «إذنها صباه»، تسكت تستحي، أما الثيب لا، هي تتكلم تقول زوجوني من فلان أو فلان. الثيب أحق بنفسها لا إنها تزوج نفسها، لا يجوز هذا الشيء، جماهير أهل العلم على أن الزواج باطل، وهذا الراجح من كلام أهل العلم.

(ثم السلطان أو نائبه لقوله فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) صححه الشيخ الألباني.

(قال الإمام أحمد: والقاضي أحب إلي من الأمير في هذا. فإن عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها لأن له سلطنة فيدخل في عموم الحديث) ذو سلطان ترى رجل كبير أو شيء.

(فإن تعذر وكلت من زوجها) إذا لم يوجد هي توكل أحد، توكل إذا لم يكن لها أي عصابات ولا سلطان ولا والي ولا قاضي ولا أمير، نادر جدا وصعب جدا، لكن الفقيه يضع الشيء حتى لو حصل يعرف الحل.

(قال الإمام أحمد في دهقان قرية: يزوج من لا ولي لها إذا احتاط لها في الكفء والمهر، إذا لم يكن في الرستاق قاض) المعنى: دهقان القرية أي الكبير، مثل العمدة أو شيخ الغفر. يزوج من لا ولي لها إذا احتاط، هذا القيد، إذا احتاط لها في الكفء والمهر. أي ينزلها منزلة بناته وأيضا يختار لها الكفء من الرجال.

(لأن شرط الولي في هذه الحال يمنع النكاح بالكلية. فلو زوج الحاكم أو الولي الأبعد بلا عذر للأقرب لم يصح النكاح) بالترتيب الذي ذكرناه، إذا عكس الأمر أو قدم أو آخر. يقول: (فلو زوج الحاكم أو الولي الأبعد بلا عذر للأقرب لم يصح النكاح) لو إن الولي القريب وزوجها ولي بعيد هنا يقول لم يصح النكاح لماذا؟

(لأنه لا ولاية للحاكم والأبعد مع من هو أحق منها، أشباها الأجني. ومن العذر غيبة الولي فوق مسافة قصر) أشياء يذكرها على زمانه، لم يعد هذا موجود الآن، لكن كلامه سلمنا الولي مسافر في مكان بعيد والاتصالات مقطوعة ولا أحد يعرف يصل له أبدا، لكن هو موجود لكن لا نعرف أن نصل له، يقول هذا عذر من الأعذار، لنرى ولي آخر.

(ولا تقطع إلا بكلفة ومشقة في منصوص أحمد) لأجل أن نصل له فيه مشقة كبيرة.

(قال في الكافي: والرد في هذا إلى العرف، وما جرت العادة بالانتظار فيه، والمراجعة لصاحبه، لعدم التحديد فيه من الشارع) الأمر الآن أسهل لم يعد كالأول.

(أو تجهل المسافة، أو يجهل مكانه مع قربه أو تعذرت مراجعته فيزوج الأبعد، لأن الأقرب هنا كالمعدوم) الأب موجود مسافر لا نعرف أن نصل له، يبقى الولي الذي بعده يزوج هذه المرأة.

(أو يمنع من بلغت تسعاً كفء رضيته) أي الولي واقف حجر عثرة، فالمرأة بلغت تسع سنين لا يريد أن يزوجها من إنسان رضيته، وهذا القيد ليس جيد، ابن تسع، لكن القيد بالبلوغ أجود. إذن المرأة إذا بلغت، فالولي لا يعضلها والولي لا يجبرها على إنسان لا ترضاه، إن أجبرها فالنكاح باطل على الراجح من كلام أهل العلم.

(ورغب بما صح مهنراً فلا بعد تزويجها. نص عليه، واختاره الخراقي. وعنه: يزوج الحاكم، وهو اختيار أبي بكر لقوله صلى الله عليه وسلم: فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) أحيانا المرأة تختار شخص آخر، مثلاً الزوج يأتي فالأب يعرضه فتأباه، لا ترضى بهذا الزوج، فالأب يجبرها بالزواج منه لا يجوز، والعكس أيضاً لا يجوز، العكس إن المرأة تترك الولي مثلاً أبوها، وتقول هم ضاغطين علي إن آآخذة ثم توكل ولي آخر، نكاحها باطل؛ لأن غالباً الأب يكون شقوق على ابنته ويختار لها الأصالح، لا يجوز لهذه المرأة تقول والدي أعضلني فتذهب إلى ولي آخر، فالنكاح باطل.

## فصل

(ووكيل الولي يقوم مقامه) يوجد شيء اسمه وكالة وصاية، أو ولي وصي، ما الفرق بين الوكيل والوصي؟ الوصي يكون بعد الوفاة، الوكيل يكون حال الحياة، أيهما يقدم؟ وصي الأب يقوم مقام الأب، إن الأب قال لوصي وصاه إن بعد ما أموت زوج بنتي من ابن عمها، وصاية تكون بعد الوفاة، الوكالة تكون حال الحياة، فإذا رضيت المرأة بذلك والوصي قال أنا

والدها وصاني إن أزوجها من ابن عمها، جاء الوكيل قال أنا سأزوجها من إنسان آخر، لا الوصي مقدم الآن.

(وكيل الولي يقوم مقامه سواء كان الولي حاضراً أو غائباً مجبراً أو غير مجبر، لأنه عقد معاوضة فجاز التوكيل فيه كالبيع) النكاح ليس عقد معاوضة ليس بيع أو شراء، المرأة ليست سلعة، إنما فيه شبه معاوضة، لكن ليس كله عقد معاوضة.

(وقياساً على توكيل الزوج، لأنه صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة، ووكل عمرو بن أمية في تزويجه أم حبيبة) ضعفه الشيخ الألباني، والذي قاله ضعيف، لكن مشهور في السيرة، وكل عمرو بن أمية في تزويج أم حبيبة هذا مشهور في السيرة.

(وله أي: الولي أن يوكل بدون إذنها) المرأة إذنها في الوكالة غير معتبر، بمعنى ليس شرط أو يستأذنها، ليس في الزواج، في الوكالة.

(لأنه إذن من الولي في التزويج، فلا يقتصر إلى إذن المرأة، ولأن الولي ليس وكيلاً للمرأة بدليل أنها لا تملك عزله من الولاية، لكن لا بد من إذن غير المجبرة للوكيل بعد توكيله) المعنى: الولي لا يجوز له أن يجبر المرأة، الولي لا يملك الإجبار، فالوكيل من باب أولى، فالإذن هنا في موافقة النكاح. لا بد من إذن غير المجبرة، هل موافقة على ذلك أم لا؛ لأن الولي لا يجوز له أن يجبر المرأة البكر. المرأة البالغة سواء كانت بكر أو ثيب، يبقى الوكيل من باب أولى، لكن من إذن غير المجبرة للوكيل بعد توكيله.

(لأنه نائب عن غير مجبر فيثبت له ما يثبت لمن ينوب عنه، ولا أثر لإذنها له قبل أن يوكله الولي، لأنه أجنبي إذاً. وأما بعده فولي.

ويشترط في وكيل الولي ما يشترط فيه) أي الولي.

(لأنها ولاية فلا يصح أن يباشرها غير أهلها، ولأنه إذا لم يملك تزويج موليته أصالة فلا أن لا يملك تزويج مولية غيره بالتوكيل أولى) نفس الشروط التي تعتبر في الولي تعتبر في الوكيل.

(ويصح توكيل الفاسق في القبول) أي الزوج أو ما يقوم مقامه.

(لأنه يصح قبول النكاح لنفسه، فصح لغيره. ويصح التوكيل مطلقاً، كزوج من شئت نص عليه) كأن إنسان يوكل إنسان زوج من شئت من بناتي.

(ويتقيد بالكفاءة) هذا يصح التوكيل مطلقاً لكن يقيد بالكفاءة.

(لما روي: أن رجلاً من العرب ترك ابنته عند عمر، وقال: إذا وجدت كفاءة فزوجه ولو بشراك نعله، فزوجها عثمان بن عفان فهي أم عمرو بن عثمان. واشتهر ذلك ولم ينكر) الشيخ الألباني يقول لم أقف عليه.

(ومقيداً، كزوج زيداً فلا يزوج غيره) هذه وكالة في شيء معين بذاته فلا يخرج إلى غيره. (ويشترط لنكاح فيه توكيل في القبول قول الولي أو وكيله: زوجت فلانة فلاناً، أو لفلان ويصفه بما يتميز به، ولا يقول زوجتكها ونحوه) لماذا؟ لابد أن يسم؛ لأن المسائل هذه مهمة حتى لا يحدث فيها تلاعب، ممكن يكون وكيل ويتزوجها هو.

(وقول وكيل الزوج: قبلته لموكلي فلان، أو لفلان فإن لم يقل ذلك لم يصح النكاح، لفوات شرط من شروطه، وهو تعيين الزوجين.

وصي الولي في النكاح بمنزلته) هذه الوصية، الوصي يكون بعد الوفاة، والوكيل يكون حال الحياة.

(وصي الولي في النكاح بمنزلته إذا نص له عليه) كفلان أنت أنا أوصيك أنت وصي في زواج بناتي بعد وفاقي.

(لأنها ولاية ثابتة للموصي فجازت وصيته بها، كولاية المال، ولأنه يجوز أن يستنيب فيها في حياته، ويقوم نائبه مقامه، فجاز أن يستنيب فيها بعد موته.

فيجبر من يجبره الموصي لو كان حياً) من له ولاية الإجبار؟ الولي له ولاية الإجبار على الصغيرة، أما بالغة سواء بكر أو ثيب ليس للولي ولاية إجبار ولو أجبرها فالنكاح باطل.

(فيجبر من يجبره الموصي لو كان حياً من ذكر وأثنى قال في الكافي: وعنه: ليس له الوصية بذلك، لأنها ولاية لها من يستحقها بالشرع، فلم يملك نقلها بالوصية. كالحضانة. وقال ابن حامد) هذا الحنابلة من مجتهدين في المذهب.

(إن كان لها عصة لم تصح الوصية بها لذلك، وإن لم يكن صحت لعدمه) يريد أن يقول لو لها عصة، هل الوصي يقدم أم لا، على التفصيل الذي ذكرناه، وإن كان ابن حامد يختار إن كان لها عصة لم تصح الوصية لها بذلك، والصواب: تصح.

(وإن استوى وليان فأكثر في درجة، صح التزويج من كل واحد، إن أذنت لهم لوجود سبب الولاية في كل منهم بإذن موليته، أشبه ما لو انفرد بالولاية. فإن أذنت لأحدهم تعين، ولم يصح نكاح غيره) اثنان في درجة واحدة، ثم المرأة أذنت لولي إن هو هذا يزوجها. يتعين هذا الولي يكون ولي المرأة، الآخر لا.

(لعدم الإذن قال في الشرح: وإذا كان لها وليان فأذنت لكل منهما في معين أو مطلق فزوجاها لرجلين، وعلم السابق منها) مسألة كارثية، نرى خلاف أهل العلم فيها، ونرى الأقرب للصواب فيها. *بحث الشراف فضيلة الشيخ أبي السحاق الحنوبى*

هي أذنت لاثنيان لوليان، وهذا زوجها لشخص والثاني زوجها لشخص آخر، الأول لا يعرف الثاني والثاني لا يعرف الأول، وهي كمان لا تعرف، ثم دخل بها الثاني وكان الأول زوجها للأول، ما الحكم؟ هل يفسخ نكاح الثاني، بناء على إن هي تزوجت من الأول وإن ولي الأول هو زوجها، ولا نمضي النكاح؟

يقول: (قال في الشرح: وإذا كان لها وليان فأذنت لكل منهما في معين أو مطلق فزوجاها لرجلين، وعلم السابق منها) هذا زوجها وهذا زوجها، لكن السابق منها فلان، علم السابق فلان، (فالنكاح له سواء دخل بها الثاني، أو لم يدخل) إذا كان هو لم يدخل لا بأس، فنقول إن النكاح الأول لأنه معلوم، ماذا لو دخل بها، الإمام مالك لا تعجبه هذه المسألة.

(وقال مالك: إن دخل بها الثاني فهي له) بناء على أن المصيبة حدثت وكفى، لن نفسخ



نكاحها من الثاني بعد ما دخل بها ونردها للأول، هذه مسألة مختلف فيها، فالإمام مالك هذه فتوى منه، أفتى بهذه المسألة، قال الإمام مالك: (إن دخل بها الثاني فهي له؛ لقول عمر: إذا أنكح وليان فالأول أحق ما لم يدخل بها الثاني) كأن هو أخذها من فتوى عمر  $\tau$ ، لكن الشيخ الألباني يقول لم أقف عليه.

(ولنا ما روى سمرة عنه، صلى الله عليه وسلم، قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول») الحديث ضعيف.

(وروى نحوه عن علي. وحديث عمر لم يصححه أصحاب الحديث. فإن جهل الأول منها فسخ النكاحان. وعنه: يقرع بينهما) والقول الأولى في هذه المسألة قول الإمام مالك رحمه الله. وهذه فيها فائدة عظيمة وفيها شيء طيب، المأذون يفعله الآن، هذه رسميات وشكليات كلها ولكن لها فائدة، المأذون يسجل في المحكمة ويكتب الأوراق وهذه الأشياء لها فائدة لأجل أن نعرف هي تزوجت من.

لكن لو حصل مثل هذا الشيء وفعلاً أنكحها وليان، ثم دخل بها الثاني وكانت تزوجت الأول على فتوى الإمام مالك وهذه فتوى أقرب للصواب، هي للثاني طالما أنه دخل بها.

(ومن زوج بحضرة شاهدين عبده الصغير بأمته جاز أن يتولى طرفي العقد بلا نزاع) المعنى سيد يزوج عبده، من زوج بحضرة شاهدين عبده الصغير بأمته، السيد عنده عبد وعنده أمة، زوجهم الاثنين.

(جاز أن يتولى طرفي العقد بلا نزاع؛ لأنه عقد بحكم الملك لا بحكم الإذن) بحكم الملك لأنه يملكهم الاثنين، يملك العبد ويملك الأمة.

(أو زوج ابنه بنحو بنت أخيه) شخص واحد يتولى طرفي النكاح، يتولى الإيجاب والقبول شخص واحد فقط الذي يتولاهم.

(أو وكل الزوج الولي) الزوج الذي يتزوج وكل الولي، شخص واحد فقط يتولى الإيجاب



والقبول.

(أو وكل الزوج الولي أن يقبل له النكاح من نفسه) هذه حدثت مع عبد الرحمن بن عوف، عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة.

(أو عكسه بأن وكل الولي الزوج في إيجاب النكاح لنفسه. أو وكلا واحداً بأن وكله الولي في الإيجاب، والزوج في القبول صح أن يتولى طرفي العقد ولا يشترط الجمع بين الإيجاب والقبول) وطبعاً الأولى إنه لا يتولى الإيجاب والقبول واحد، لأنه ممكن يتزوجها لنفسه.

(قال: ويكفي: زوجت فلانة وإن لم يقل: وقبّلت له نكاحاً. أو: تزوّجتها، إن كان هو الزوج وإن لم يقل: وقبّلت نكاحاً لنفسي. وكذا إن كان الزوج هو وليها، وأذنت له، لما روى البخاري عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال لأم حكيم ابنة قارظ: أتجعلين أمرك إلي؟ قالت: نعم. قال: قد تزوّجتك. ويجوز أن يجعل أمرها إلى من يزوّجها منه بإذنها) هذا أولى وأجمل وأحسن من الأول بدلاً من أن يتولى العقد واحد.

(لأن المغيرة بن شعبة أمر رجلاً أن يزوجه امرأة المغيرة أولى بها منه) صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(ومن قال لأُمته: أعتقتك، وجعلت عتقك صداقك، عتقت، وصارت زوجة له. روي عن علي، وفعله أنس. وروى أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم، أعتق صفية وجعل عتقها صداقها» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) وصححه الألباني رحمه الله.

(وعن صفية قالت: «أعتقتني رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل عتقي صداقي») ضعفه الشيخ الألباني.

(لأن توفرت شروط النكاح منها: أن يكون الكلام متصلاً بحضرة شاهدين عدلين، لحديث لا نكاح إلا بولي وشاهدين ذكره أحمد.

الرابع من شروط النكاح: الشهادة، فلا ينعقد إلا بشهادة ذكّرين مكلفين) مسألة الشهود

والإشهاد في النكاح، هل هذا فعلاً شرط، هل الإشهاد شرط لأجل المرأة تتزوج لا بد من شاهدين والشهود يكونوا عدول أم ماذا؟

(الشهادة، فلا ينعقد إلا بشهادة ذكركين مكلفين) لاحظ الألفاظ مذهب الحنابلة.

(لا ينعقد النكاح إلا بشهادة ذكركين مكلفين) لو صغيرين لا ينفع.

(ولو رقيقين متكلمين سميعين مسلمين عدلين)

(ولو رقيقين متكلمين لأن الأخرس لا يتمكن من أداء الشهادة.

سميعين لأن الأصم لا يسمع العقد فيشهد به.

مسلمين عدلين ولو ظاهراً) عدالة، قدمنا الكلام عن العدالة، وذكرنا جماهير أهل العلم العدالة في الولي لا تشترط، جماهير أهل العلم، طيب في الشهود، عدلين ولو ظاهراً.

(عدلين ولو ظاهراً من غير أصلي الزوجين وفرعيهما) الشهود لا يكونوا لا أصل ولا فرع، لا يكونوا لا آباء وإن علوا ولا أبناء وإن نزلوا، هذا الأصل والفرع.

(لأنهم لا تقبل شهادتهم للزوجين. واشتراط الشهادة في النكاح احتياط للنسب خوف الإنكار، روي عن عمر وعلي وغيرهما، لحديث عائشة مرفوعاً «لا بد في النكاح من حضور أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين») ضعفه الشيخ الألباني.

طبعا الشهادة مهمة، هو الحديث نفسه: «لا نكاح إلا بولي» هذا حديث صحيح، وشاهدي عدل هذه مختلفة فيها، هذا الحديث جاء من كذا طريق. جاء من ثلاث طرق عن الصحابة، كل طريق بذاته ضعيف، لأجل ذلك ضعفه العلماء، لكن الشيخ الألباني اجتهد وقوى الطرق مجموعة في حديث، قواه بمجموع الطرق، فالحديث صحيح في الشاهدين. وهذا أمر مهم في الشهادة، لأجل أن يفرق بين نكاح السر الذي كان يضرب عليه عمر ٢٠، ممكن إنسان تزوج امرأة ولا نعرف إن كان تزوجها أم لا، وإن حملت المرأة وأنجبت، ولم ير أحد

ولم يحصل إعلان، ولا أحد شهد على العقد، يكون فيه اتهام، لكن الإعلان والشهادة، نعرفه والناس تعرفه إن فلانة تزوجت فلان.

الشيخ الألباني يقول: «لا نكاح إلا بولي ولا شاهدي عدل» إذا نظرنا إلى الحديث من مجموع الطرق والشواهد فإن القلب يطمئن لصحته، لاسيما وقد صح عن ابن عباس موقفا عليه ولم يعرف له مخالف عن الصحابة أضف إلى ذلك كله أن في معناه حديث عائشة الآتي في الكتاب وهو حديث صحيح كمسائل تحقيقه.

وقد روى ابن عيسى في الكامل عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال حديث: أفطر الحاجم والمحجوم ولا نكاح إلا بولي يشد بعضها بعضا وأنا أذهب إليها. كأنه يصحح الحديث وهذا الصواب إن الحديث حديث صحيح بمجموع الطرق: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» هو بكل طريق ضعيف، لكن مجموع الطرق يصح الحديث.

(ولمالك في الموطأ عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة. فقال: هذا نكاح السر، ولا أجيزه) كان يضرب عليه عمر.

(ولو كنت تقدمت فيه لرجمت) أي إنه فاتته إن هو ينبه الناس وهذا حرام ولا يجوز، فكان أما يؤتى إليه بنكاح السر فلا يجيزه، ويطله، لكن لا يجلد عليه، لماذا؟ لأنه لم يتقدم فيه. لأنه لم ينبه عليه، أي لم ينه الناس عن هذا الشيء. هذا معناها، لو كنت تقدمت فيه لرجمت.

(وعن ابن عباس مرفوعاً: «البغايا: اللواتي يزوجن أنفسهن بغير بينة») ضعفه الشيخ الألباني.

(قال في الشرح: وعنه: يصح بغير شهود) هذا القول الثاني في المذهب الحنبلي، عنه عن الإمام أحمد، يصح ماذا يصح؟ العقد بغير شهود.

الشرط الرابع: لا بد من الشهود، شاهدي عدل، هذا الراجح في المسألة، لا بد من الشاهدين.

وعنه يصح بغير شهود، ليس معناها لا يوجد شهود نهائياً، ليس معناها ذلك، معناها

الشهود يغني عنها الإعلان، بمعنى نحن نعقد واثنان يشهدوا على العقد، لا يوجد اثنان، العقد حاضر فيه أكثر من مائة شخص، في المسجد نعقد بعد العصر أو المغرب، هم المائة أولى أم اثنان أولى؟ المائة هذا اسمه إعلان، هذا معنى المقصد من كلام الإمام أحمد في الرواية الثانية، وليس معناه أن يلغي الشهادة، هذا مقصده أن الإعلان في الجمع على الملاء يغني عن الاثنين شهود.

(وعنه: يصح بغير شهود، فعله ابن عمر وابن الزبير وهو قول مالك إذا أعلنوه). إذا أعلنوه: هذا قيد جيد، يصح متى؟ إذا أعلنوه، يكون على الملاء، أنت تشهد اثنان، لكن فيه مائة شخص حاضر، يصح إذا أعلنوه، هذا مذهب الإمام مالك رحمه الله.

(قال ابن المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر. وقد أعتق صفيه وتزوجها بغير شهود) ابن المنذر: فقيه محدث، بلغ مرتبة الاجتهاد، مثل ابن تيمية، وابن عبد البر، والقرطبي، وغيرهم، هو من محدثي فقهاء الشافعية، له اختياراته، أحياناً يخالف المذهب. هنا كلام ابن المنذر يصح، لكن يحمل، لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر يحمل على كل حديث على حدة، قلنا أن الطرق ضعيفة، وصح عن ثلاثة من الصحابة، من طرق عن الصحابة ولكن بأسانيد ضعيفة، لكن بمجموع الطرق قواها العلامة الألباني وغيره.

(وقال يزيد بن هارون: أمر الله بالإشهاد في البيع دون النكاح، فاشتراطه أصحاب الرأي للنكاح دون البيع) الأحناف يشترطوا الإشهاد في النكاح، أما الإشهاد في البيع فيستحب. هذا بالنسبة للشهود، إذن لابد من الشهادة، إذا لم يوجد، لابد من الإعلان.

الخامس من شروط صحة النكاح: خلو الزوجين من الموانع الآتية: في باب المحرمات: بأن لا يكون بهم أو بأحدهما ما يمنع التزوج من النسب أو سبب كرضاع، ومصاهرة، واختلاف دين، ونحوها) لا يكون فيه محرمات من النكاح، ربنا ذكرهم في سورة النساء، ذكر كم حالة: خمسة عشر حالة:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا \* خُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ لَمَّا تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا \* وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 22 - 24]، 15 حالة من المحرمات ذكرهم الله تبارك وتعالى.

(خلو الزوجين من الموانع الآتية في باب المحرمات: بأن لا يكون بهم أو بأحدهما ما يمنع التزويج من النسب) نسب بمعنى القرابة.

(أو سبب كرضاع، ومصاهرة، واختلاف دين، ونحوها، والكفاءة ليست شرطاً لصحة النكاح بل للزومه) الكفاءة على اختلاف، مثلاً هل شخص دكتور يتزوج امرأة في دبلوم، أو دكتورة تأخذ سبائك، الكفاءة، وهل معتبرة في أي شيء؟ وهل لو حصل هذا الشيء هل يفرق بينهم أم لا تعتبر أم ماذا؟ الكفاءة معتبرة في الصناعة، أو معتبرة في الغناء في العسر- واليسر، أم معتبرة في ماذا؟

نرى خلاف أهل العلم يقول: (والكفاءة ليست شرطاً لصحة النكاح بل للزومه) أي لو حصل إن مستوى عالي أخذ مستوى أقل منه ورضوا على هذا الشيء لا بأس، متى نفسخ أو نطلق، إذا حدث الخداع.

(قال في الشرح: وهو قول أكثر أهل العلم) كأن الجماهير لا يشترط الكفاءة في النكاح.

(لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: 13]. وفي البخاري أن أبا حذيفة أنكح سالماً ابنة أخيه الوليد بن عتبة، وهو مولى لامرأة من الأنصار. وأمر صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة، فنكحها بأمره متفق عليه. وزوج أباه زيدا ابنة عمته زينب. وقال ابن مسعود لأخته أنشدك الله ألا تنكحي إلا مسلماً، وإن كان أحمر رومياً، أو أسود حبشياً. لكن لمن زوجت بغير كفاء أن تفسخ نكاحها. ولو متراحياً لأنه لنقص في



المعقود عليه، أشبه خيار العيب) هذا في حال الخديعة، في حال إن هو غرر بهم أو شيء، لكن لو رضوا لا يوجد بأس، لكن لو حصل خديعة لها الفسخ.

(ما لم ترض بقول أو فعل كأن مكنته عالمة بأنه غير كفء. وكذا لأوليائها الفسخ، لتساوهم في حقوق العار بفقد الكفاءة. ولو رضيت، أو رضي بعضهم، فلمن لم يرض الفسخ ويملكه الأبعد مع رضا الأقرب، لعدم لزوم النكاح لفقد الكفاءة، ولأن العار عليهم أجمعين. ولو زالت الكفاءة بعد العقد، فلها فقط الفسخ كعتقها تحت عبد). اثنان كانوا عبيد ليست موجودة الآن هذه الصورة لكن نذكرها، ثم هي عتقت، أصبحت الآن حرة. وزوجها كان عبد، لها الفسخ الآن باختيارها.

(لأن حق الأولياء في ابتداء العقد، لا في استدامته. قيل لأحمد فيمن يشرب الخمر: يفرق بينها؟ قال: أستغفر الله).

لو جاءت لك امرأة تبكي تقول أن زوجها يشرب الخمر ويضرها، أنت طبيعى ستفتي بطلب الطلاق، هذا واجب. كثير من الناس يفتي بهذا الشيء.

استغفر الله أن أفرق بينكم هذه العقدة الغليظة الموثقة، عقدة النكاح، عقدة غليظة شديدة.

(وعنه: أن الكفاءة شرط لصحة النكاح) هذا القول الثاني في مذهب الإمام أحمد رحمه الله، والقول الأول هو الصواب، ليست شرط لصحة النكاح بل للزومه، وعليه الجماهير.

(قدمها في الشرح و الكافي و المنتهى. قال في شرحه: وهي المذهب عند أكثر المتقدمين، لأن منعها من تزويج نفسها لئلا تضعها في غير كفء فبطل العقد لتوهم العار، فها هنا أولى، ولما فيه من حق الله تعالى. وعن جابر مرفوعاً: «لا ينكح النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء») حديث موضوع.

(قال عمر رضي الله عنه: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء».

والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء) الفقهاء يضعوا أشياء تصلح على زمانهم، كل كفاءة على



حسب الزمان والأشخاص، فيه أشياء كفاءة زمان كانت معتبرة في عصر الفقهاء ليس معتبرة في عصرنا ولا نستطيع أن نفتي بها، ولا نقول بها، هم كانت معتبرة على حسب العرف الجاري.

(والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء:

1-- الديانة) ليس معناها الكفر والإسلام، الديانة معناها الالتزام، أي إنسان فاسق أم إنسان يشرب الخمر، أم إنسان لا يصلي، وليس معناها كفر وإسلام.

(فلا تزوج عفيفة بفاجر، لأنه مردود الشهادة والرواية وذلك نقص في إنسانيته، فليس كفناً لعدل قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: 18].

وعن أبي حاتم المزني مرفوعاً: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إن لا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير. قالوا: يا رسول الله: وإن كان فيه؟ قال: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه.. ثلاث مرات» حسنه الشيخ الألباني رحمه الله.

الكفاءة معتبرة في الديانة، لكن الديانة هنا، مذهب الإمام مالك رحمه الله يقول: ينظر في الكفاءة في الدين فقط، والإمام الشافعي له قول مثل الإمام مالك رحمه الله، كأن هنا يريد أن يقول أن المذهب الحنبلي كفاءة معتبرة في خمسة أشياء، عند الإمام مالك معتبرة في شيء واحد فقط، في الديانة.

الديانة هنا معناها أي؟ الفسق هذا درجات، وعدم الالتزام درجات، مثلاً لو متزوجة إنسان يشرب دخان هل يفسخ العقد؟ لا، لا يفسخ العقد.

لو امرأة متزوجة إنسان يصلي على سطر ويترك سطر، هل نطلق؟ لا، لا يحصل طلاق ولا شيء.

لو امرأة متزوجة من إنسان ينظر للنساء، أيضاً لا يطلق، إذن الالتزام هذا يختلف من شخص لشخص، وهو درجات، ليس بنفس السهولة إننا نفرق بين الرجل وامرأته ونفتي بهذا

الشيء، أنت تفتي لابد أن تعرف أبعاد الفتوى، لابد أن تعرف ما هي عاقبة الفتوى.

2-(والصناعة: فلا يكون صاحب صناعة دينية: كالحجام، والكساح، والزبال، والحائك كفتاً لمن هو أعلى منه، لأن ذلك نقص في عرف الناس أشبه نقص السبب) لأن المسألة مقيدة بالعرف، عرف الناس في هذا العصر إن الحائك وهو النساج زمان كان مهنة دينية، لكن الآن لا، كذلك لو إن إنسان حجام، مهنة دينية، الحجامه هي سيئة، ولكن لو هذا الحجام طيب، والطبيب مستوى عالي في عصرنا الآن، وهو في نفس الوقت حجام وطبيب، فعلى حسب العرف.

(في عرف الناس أشبه نقص السبب وفي حديث: «العرب بعضهم لبعض أكفاء، إلا حائكاً، أو حجاماً») حديث موضوع.

(قيل لأحمد: كيف تأخذ به وأنت تضعفه؟ قال: العمل عليه. أي أنه يوافق العرف) العرف الجاري هذا هو التعليل، فإذا تغير العرف زال الحكم، الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمه، فحينما وجد فثم الحكم.

مثلاً لو إنسان كسيب وإنسان دخله عالي جداً والآن الناس تنظر إلى المال، وفي نفس الوقت متزوج امرأة تعمل دكتورة وهي راضية بهذا الشيء وسعيدة به، لكن ممكن يكون المرأة تتأذى، لو امرأة مستواها عالي ومتزوجة إنسان زبال، أو إنسان كساح الكساح هو عامل المجاري، تتأذى من رائحته تتأذى من نجاسته، تتأذى من ملابسه لها ذلك، متى لها ذلك إذا كانت لا تدري ولا تعلم، أما علمت وعرفت أنه دخل عليها بهذا الشيء ليس لها الفسخ.

قال: (والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء: الديانة، الصناعة، والميسرة) يكون إنسان عنده مال.

3-(والميسرة: بحسب ما يجب لها: فلا تزوج موسرة بمعسر، لأن عليها ضرراً في إعساره، لإخلاله بنفقتها، ومؤنة أولاده، لقوله صلى الله عليه وسلم «الحسب المال») صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(وقال: «إن أحساب الناس بينهم هذا المال») حسنه الشيخ الألباني.

(وعنه: لا تعتبر، لأن الفقر شرف في الدين وقد قال النبي الأمين صلى الله عليه وسلم: «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرنني في زمرة المساكين») صححه الشيخ الألباني.

(وليس هو أمراً لازماً، فأشبهه العافية في المرض) الميسرة بحسب ما يجب لها، قال: فلا تزوج موسرة بمعسر، هذا لو حصل غرر، إنسان غرر بها، لكن لو رضيت بهذا الشيء، إن إنسان تقدم وهو إنسان فقير وأنا دخلي كذا ووضعي كذا فرضيت المرأة، لا يوجد مشكلة، متى يفسخ النكاح ولا يحدث هذا الشيء؟ إلا في حصول الغرر، إن هو ارتفع وتكلف في الكلام وتكلف في كذا، واتضح أنه كان يكذب يفسخ النكاح.

الميسرة على حسب، وأيضا المرأة لا تطلب الطلاق مع الفقر، لأن الفقر هذا شيء عارض ممكن يحدث لأي إنسان، ولكن فيه نفقات واجبة، المرأة تحتاج إلى أكل وشرب وعلاج، تحتاج لمثل هذه الأشياء، لكن لو هو كان موسر ثم افتقر سنة من السنوات لابد للمرأة أن تصبر.

(كذلك الأمر الرابع الحرية: فلا تزوج حرة بعبد، لأنه منقوص بالرق، ممنوع من التصرف في كسبه، غير مالك له ولأنه صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين عتقت تحت العبد فإذا ثبت الخيار بالحرية الطارئة، فبالسابقة أولى) الحديث في البخاري، بريرة كانت أمة تحت عبد، ثم عتقت وحررت، فطلبت الفسخ لا تريد مغيث، كان زوجها اسمه مغيث، لا تريده، فالنبي ﷺ قال لها اصبري، قالت يا رسول الله أمر أم إرشاد، قال: إنما أنا ناصح، فقالت لا، لا حاجة لي فيه يا رسول الله. كان مغيث يمشي ورائها في طرق المدينة ويبكي. من حب مغيث لبريرة كان يمشي ورائها، ولكن هو عبد ما زال في الرق وهي حررت الآن ففرق بينهما، هذا معنى الحرية.

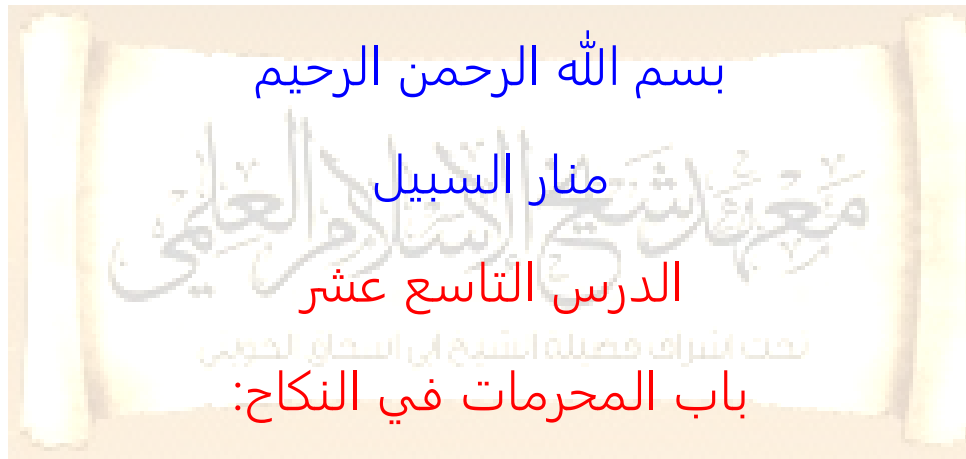
(الأمر الخامس والأخير النسب: فلا يكون المولى والعجمي كفاء لعربية لما تقدم عن عمر. وقال سلمان الجريز: «إنكم معشر العرب لا تتقدمكم في صلاتكم، ولا ننكح نساءكم، إن

الله فضلكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم، وجعله فيكم رواه البزار بسند جيد، ورواه سعيد بمعناه.

والعرب بعضهم لبعض أكفاء، والعجم كذلك لأن المقداد بن الأسود الكندي، تزوج ضباعة ابنة الزبير عم النبي صلى الله عليه وسلم. وزوج أبو بكر أخته الأشعث بن قيس الكندي. وزوج علي ابنته أم كلثوم عمر بن الخطاب رضي الله عن الجميع).

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الثامن عشر أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء.



إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

(باب المحرمات في النكاح:

تحرم أبدأ: الأم، والجدة من كل جهة، والبنت ولو من زنى، وبنت الولد، والأخت من كل جهة، وبنت ولدها، وبنت كل أخ، وبنت ولدها، والعمة والخالة، ويحرم

## بالرضاع ما يحرم بالنسب).

باب المحرمات في النكاح ذكرهم الله Y في سورة النساء وذكر 15 نوعاً من المحرمات من النساء من أول قول الله Y: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً \* حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّائُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ اللَّائِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْلَائِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً \* وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 22 - 24].

المحرمات في النكاح، إما تحريم مؤبد، وإما تحريم مؤقت، فيقول: (تحرم أبداً: الأم، والجدة من كل جهة) الأم سواء من النسب أو أم من الرضاع نفس الحكم الشرعي، الأم الجدة من كل جهة.

(لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] وأمهاتك: كل من انتسبت، إليها بولادة، لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذكر هاجر أم إسماعيل: «تلك أمكم يا بني ماء السماء») هذا من كلام أبو هريرة T.

(والبنت ولو من زنا) هي البنت ولو من زنا، هذه مسألة مختلف فيها وليس متفق عليها، لكن هذا كلام الحنابلة وهذا الراجح، إن لو بنته، إنسان زنا بامرأة والعياذ بالله ثم هذه البنت كبرت، هل يجوز لها أن يتزوجها؟ لا يجوز له. هي من مائه لا يتزوجها، هذا كلام الحنابلة وهذا الراجح في هذه الجزئية، إن هو لا يتزوجها، تحرم، وإن كان هذه مسألة مختلف فيها.

البنت من زنا هل تنسب لأبيها، تنسب لأُمها، هي من مائه هل يجب عليه أن ينفق عليها؟ لا يجب أن ينفق عليها، لما تكبر وتتزوج هل يكون ولي لها، هي من مائه؟ لا يكون ولي لها.

ليس له نفقة عليها ليس له ولاية.

(وبنت الولد ذكراً كان أو أنثى، وإن نزلت درجتهم، لقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23].

والأخت من كل جهة شقيقة، أو لأب، أو لأم، لقوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] وبنتها، وبنت ولدها، وبنت كل أخ، وبنت ولدها) بنت كل أخ أنت بالنسبة لها عمها.

(وإن نزلن، لقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23].

والعمة والخالة من كل جهة، وإن علت: كعمة أبيه) تكون عمة حقيقية، وليس عمة من الناحية الأدبية، كثير من الناس يطلق لفظ عمي أو عمتي يا كذا عرف الناس، لا تكن عمة ولكن بمحض الأدب، بمحض كبر السن، لا تحرم ولكن العمة حقيقة.

(وعمة أمه، وخالة أبيه، وخالة أمه، لقوله تعالى: ﴿وَعَمَّائُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] ولا فرق بين النسب الحاصل بنكاح أو ملك يمين، أو وطء شبهة، أو حرام. قاله في الكافي) المعنى إن هؤلاء الأربعة مثل بعض، لا فرق بين النسب الحاصل بنكاح صحيح، من المحرمات، أو ملك يمين: أي إنسان اشترى أمة ووطء هذه الأمة، أو وطء شبهة إن إنسان وطأ بشبهة، الوطء بشبهة يكون كأن شخص تزوج من امرأة بعد فترة اتضح أن هذه أخته من الرضاعة، هذا اسمه وطء شبهة، أو حرام، الذي نحن قدمناه، إنسان زنا بامرأة أو شيء البنت التي هي جاءت من مائه لا



تنسب إليه. ولا ينسب إليه أولاده كلهم، أولاده من الزنا.

(ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب من الأقسام السابقة) أمك من الرضاع، عمتك من رضاع، خالتك من رضاع، أختك من رضاع، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. (لقوله صلى الله عليه وسلم: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» متفق عليه. وعن علي مرفوعاً: «إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب» رواه أحمد والترمذي وصححه) الألباني أيضاً صحح الحديث باللفظ لكن الذي قبله.

(ولأن الأمهات والأخوات منصوص عليهن في الآية. والباقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرمات. إلا أم أخيه من الرضاع، وأخت ابنه من الرضاع، فتحل مرضعة وبنتها لأي مرتضع وأخيه من نسب. وتحل أم مرتضع وأخته من نسب لأبيه وأخيه من رضاع، لأنهن في مقابلة من يحرم بالمصاهرة، لا في مقابلة من يحرم من النسب). هنا يذكر المحرمات ثم ذكر المحرمات من الرضاع كالمحرمات من النسب، ثم استثنى إلا أم أخيه من الرضاع، أم أخي أنا، امرأة الجار مثلاً أرضعت أخي، إذن الذي يحرم أخي يحرم عليها لأن هي بالنسبة له أم وأخواتها بالنسبة له أخوات، يحرم علي.

أنا أخوه لم أرضع هي لم تحرم علي، ممكن أنا أتزوجها، يبقى نأخذ بالنسب من هذه المسائل، وباب الرضاع سيأتي، وهو من أصعب الأبواب.

إلا أم أخيه من الرضاع، الجارة أرضعت إنسان هذا الإنسان هو الذي يحرم، الأم بالنسبة له تبقى أمه من الرضاعة، أولادها هم أخواته من الرضاعة، أخوه لم يرضع، يجوز أن تزوج هذه المرأة، وأخت ابنه من الرضاع.

(فتحل مرضعة وبنتها لأي مرتضع وأخيه من نسب) امرأة أرضعت إنسان الإنسان الذي رضع له أب، هذا الأب هل له أن يتزوج هذه المرأة؟ نعم له أن يتزوجها، هذا

معنى فتحل أم مرتضع وبنتها، لأي مرتضع المرتضع هو الرضيع، إذن يجوز للأب أن يتزوجها كذلك يجوز أن يتزوج ابنتها، هذا معنى وأخت أبه من الرضاع فتحل مرضعة وبنتها لأي مرتضع وأخيه من نسب.

الصورة القادمة عكس الأولى، مثلها بالضبط عكسها، (وتحل أم مرتضع وأخته من نسب) أم الرضيع وأخت الرضيع من نسب لأبيه لأب الرضيع وأخيه من الرضاعة، لأنهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا في مقابلة من يحرم من النسب.

لأبيه وأخيه من رضاع، لأنهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة، لا في مقابلة من يحرم من النسب

(كبت عمته وعمه، وبنات خالته وخاله، لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24]. ويحرم أبداً بالمصاهرة أربع: ثلاث بمجرد العقد، وواحدة بالدخول).

يحرم أبداً بالمصاهرة، فيه تحريم مؤبد بالمصاهرة: أربعة، ثلاثة بمجرد العقد، مجرد ما يحصل إن الإنسان يعقد على المرأة تحرم.

(ويحرم أبداً بالمصاهرة أربع: ثلاث بمجرد العقد: زوجة أبيه، وإن علا من نسب أو رضاع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 22] ولا تنكحوا هنا أطلق النكاح، طالما أطلقوا فالعقد يسمى نكاح، فلو عقد الأب، عقد ولم يدخل لا يجوز للابن أن يتزوج هذه المرأة.

الأب عقد على امرأة ابنه لا يجوز أن يتزوج هذه المرأة، لو عقد الأب ومات، كذلك الابن لا يجوز، عقد الأب وطلق أيضاً لا يجوز.

(قال ابن المنذر: الملك في هذا. والرضاع بمنزلة النسب) إذا وطأ مثلاً الأب زوجة أو

أمة، يكون نفس الحكم الشرعي، اشترى أمة ووطئها الملك ابن المنذر يقول في هذا والرضاع بمنزلة النسب.

(ومن حفظنا ذلك عنه: عطاء وطاؤوس وغيرها، ولا نعلم عن غيرها خلافهما. ذكره في الشرح، وزوجة ابنه وإن سفل) الحالة الأولى: تحرم أبدا بالمصاهرة أربع: ثلاث بمجرد العقد: زوجة أبيه وإن علا، وزوجة ابنه وإن سفل.

(من نسب أو رضاع. قال في الشرح: لا نعلم فيه خلافاً. وقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: 23] احتراز عن تبناه) الحليلة هي زوجة الابن، أصلابكم معنى أصلابكم، هذا احتراز عن تبناه، يقول في الكتاب احتراز عن تبناه، أصلابكم هو ليس قيد حقيقي، إنما يخرج التبني، النبي عليه الصلاة والسلام كان تبني زيد بن حارثة، ولما زيد طلق زوجته النبي  $\rho$  تزوجها، وزيد كان ابنه بالتبني، وربنا حرم التبني، وقال ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

(وأم زوجته وإن علت من نسب. ومثلهن من رضاع: فيحرم من بمجرد العقد. نص عليه. قال في الشرح: وهو قول أكثر أهل العلم، لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: 23] والمعقود عليها من نسائه: فتدخل أمها في عموم الآية. قال ابن عباس: «أبهما ما أبهمه القرآن» صححه الشيخ الألباني.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «أيما رجل نكح امرأة دخل بها، أو لم يدخل، فلا يحل له نكاح أمها» رواه ابن ماجه) الشيخ الألباني ضعفه ويغني عنه الذي قبله.

العقد على البنات يحرم الأمهات، والدخول بالأمهات يحرم البنات.

العقد على البنات يحرم الأمهات: بمجرد الإنسان ما يعقد على البنت حرم عليه أمها،

أي هو عقد على أمها ثم طلقها بنتها تحرم عليه، عقد على البنت وطلق البنت أمها تحرم عليه، عقد على البنت وماتت نفس الصورة.

العكس، الدخول بالأمهات يحرم البنات، إنسان عقد على امرأة ثم طلقها تحل له بنتها، إنسان عقد على امرأة ثم توفيت تحل له بنتها، إنسان عقد على امرأة ودخل بها حرمت بنتها.

(فإن وطئها حرمت عليه أيضاً بنتها، وبنت ابنها) هذا النوع الرابع. أربع يحرم أبداً بالمصاهرة هذه الحالة الرابعة.

(من نسب أو رضاع لقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: 23] الدخول بالأمهات يحرم البنات ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.)

(قال في الشرح: سواء كانت في حجره أو لم تكن) في حجره هذه اسمها الربيبة، الربيبة من التربية، كأن امرأة توفي عنها زوجها وكان لها بنت صغيرة، فالبنت الصغيرة غالباً لو أمها تزوجت من الذي يربّيها زوج أمها، هو الذي يربّيها، قال الله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ﴾ الربيبة هي بنت الزوجة، ماذا لو الربيبة ليست فحجر الزوج، في حجر زوج أمها، الأم تزوجها الإنسان والبنت كانت في كفالة عمها أو خالها ليس في حجر زوج أمها تحرم أم لا؟ تحرم، لماذا ذكر الله هذا القيد؟ علماء الأصول يقولوا إن هذا قيد أغلبي، في الغالب البنت الصغيرة تكون مع أمها ولما أمها تتزوج يربّيها زوج أمها، لكن هذا قيد، لكن لو هو لم يربّيها ولم تكن في حجره، يبقى هي نفس الحكم الشرعي.

(قال في الشرح: سواء كانت في حجره أو لم تكن إلا أنه) يريد أن يقول أن هذه مسألة مختلف فيها.

(روي عن عمر وعلي أنها رخصا فيها إذا لم تكن في حجره وهو قول داود بن علي الظاهري) هنا يقول روي عن عمر وعلي، هو لم يصح عن عمر  $\tau$  لكن صح عن علي  $\tau$ ، لأجل ذلك أخذ به داود بن علي الظاهري وابن حزم تبعه على ذلك. ابن المنذر ينكر هذه الأشياء.

(وقال ابن المنذر: أجمع علماء الأمصار على خلافه) وهذا الصواب، على خلاف إن هي كانت في حجره أو لم تكن، هي لا تجوز طالما زوج الأم دخل بأبها لا يجوز أن يتزوج بنتها.

(وقوله: اللاتي في حجوركم، خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له) أي لا مفهوم مخالف له. هنا كأن الآية فيها قيدين: قيد معتبر وقيد غير معتبر، قيد معتبر الأول: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ مفهوم المخالفة معتبر في الأول، ما هو مفهوم المخالفة؟ إن لم يكن دخل بأبها حلت له بنتها. ﴿مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ دخل بأبها، مفهوم المخالف؟ لم يدخل بأبها، تحل طالما لم يدخل بأبها. طيب القيد الثاني معتبر أم لا؟ قال: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ هذا قيد لكن هذا القيد غير معتبر ولا مفهوم له، اعتبرنا المفهوم الأول ولم نعتبر هذا المفهوم لأنه خرج مخرج الغالب وغالبا زوج الأم يربي بنتها في حجرها.

(فلا مفهوم له لأن التربية لا تأثير لها في التحريم. فإن ماتت الزوجة قبل الدخول، لم تحرم بناتها. قال في الشرح: وهو قول عامة العلماء. وحكاه ابن المنذر إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 23] وهذا نص لا يترك بقياس ضعيف. والدخول بها: وطؤها.

وبغير العقد لا حرمة إلا بالوطء في قبل أو دبر، إن كان ابن عشر- في بنت تسع،



وكانا حينئذ يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 22] ونظائره، ولأن ما تعلق من التحريم بالوطء المباح، تعلق بالمحظور: كوطء الحائض) هذه المسألة غير متفق عليها.

وبغير العقد لا حرمة إلا بالوطء في قبل أو دبر إن كان ابن عشر في بنت تسع، هي كلمة ابن عشر في بنت تسع عند الحنابلة، ابن عشر في بنت تسع وهذا القيد غير قوي، أقوى منه البلوغ، الإنسان يقيد بالبلوغ، لماذا الحنابلة يقيّدوا ابن عشر في بنت تسع بناء على إن الذي عنده عشر سنوات له القدرة على الوطء ممكن يطاق ممكن يجمع.

لا حرمة إلا بالوطء في قبل أو دبر أي شيء محرم، زنا والعياذ بالله، قال: وكانا حينئذ يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 22] ونظائره، ولأن ما تعلق من التحريم بالوطء المباح، تعلق بالمحظور) ما يحرم من الرضاع يحرم من النسب. ولو إن إنسان يحرم عليه أمه، يحرم عليه بنته، من النسب، طيب من الزنا، هذا محرم، هذه مسألة مختلف اختلاف كبير جدا من أهل العلم وهذه قاعدة عند العلماء وهي هل الحرام يحرم الحلال؟

لو رجل زنا بامرأة هل يحرم عليه أمها؟ لو زنا بجماته يطلق زوجته، تحرم عليه بنتها أم ماذا؟ هذه مسألة عند العلماء هل الحرام يحرم الحلال أم لا؟ أو زنا بأم امرأته التي هي حماته هل بنتها يطلقها أم لا، الحنابلة رجحوا ذلك، عند الحنابلة، الرائج عند الحنابلة، الشافعي رحمه الله قال: لا، إن الحرام لا يحرم الحلال، وأخذه من مذهب ابن عباس.

مسألة: (وعن ابن عباس أن وطء الحرام لا يحرم) هذه مسألة مختلف فيها، لو



إنسان زنا بامرأة هل بنتها تحرم عليه ؟ **الحنابلة** عندهم إن الحرام يحرم الحلال، **الجماهير**: على عكس ذلك، الذي قال إن الحرام يحرم الحلال الحنابلة، يقولوا إذا زنا بامرأة حرمت على أبيه وابنه، وحرمت عليه أمها وبنتها كما ولو وطئها بشبهة أو حلال ولو وطأ أم امرأته أو بنتها وهي أخت الزوجة حرمت عليه امرأته نص على ذلك الإمام أحمد رحمه الله.

وهذا مروي عن عمران بن حصين من الصحابة، وبه قال الحسن البصري وعطاء وطاووس ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، كل هؤلاء على إن الحرام يحرم الحلال.

**القول الثاني**: قول غيرهم من العلماء إن وطء الحرام لا يحرم، هذا كلام ابن عباس رحمه الله وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وعروة والزهري ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر، هؤلاء كلهم إن الحرام لا يحرم الحلال.

**وهذا الأقوى**: من ناحية الدليل، لكن الصورة التي ذكرناها يحدث، لو إن إنسان زنا بامرأة وأنجبت بنت هل له أن يتزوجها؟ لا، هذه مسألة غير متفقين الشافعي يقول لا يوجد مشكلة، **لكن الصواب**: لا، هي من زنا ولكن هذه من مائه، فهل يتزوج بنته، ولكن لا يجب عليه أن ينفق عليها، ولا يجب عليه أن يكون وليا لها.

(وعن ابن عباس أن وطء الحرام لا يحرم وبه قال: ابن المسيب، وعروة، والزهري، ومالك، والشافعي. ذكره في الشرح، واختاره الشيخ تقي الدين) ابن تيمية.

قال وهذه المسألة انفرد بها الحنابلة: (ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى) اللواط والعياذ بالله.

(وقال في الشرح: الصحيح أن هذا لا ينشر الحرمة) هذا الصواب فيه.

(فإن هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم، فيدخلن في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24] انتهى واختار أبو الخطاب: أن حكم التلوط في تحريم المصاهرة، حكم المباشرة فيما دون الفرج، لكونه وطئاً في غير محله) ففهم من ذلك أن أبو الخطاب يقول بأن التلوط ينشر الحرمة أم لا ينشر- الحرمة؟ لا ينشر- الحرمة.

اختار أبو الخطاب أن حكم التلوط في تحريم المصاهرة حكم مباشرة فيما دون الفرج، لو إن إنسان باشر فيما دون الفرج هل هذا زنا، لا ليس زنا، إذن لا يتعلق به حكم الزنا ولا يأخذ حكم الزنا، لكونه وطئاً في غير محله، هذا ما ذكره وهذا الصواب فيها، هو يريد أن يقول أن يقول لو إن إنسان تلوط بذكره ينتشر الحرمة كأنه هو اعتبره أنثى، إذن لو له أخ أو له أخت، طبعا هذه مسألة انفرد بها الحنابلة وإن كان شيخ الإسلام رحمه الله مال إلى ذلك وشيخ الإسلام من متأخري مجتهدي الحنابلة. شيخ الإسلام مال إلى ذلك من باب سد الذريعة. لو إن إنسان مريض بهذا المرض، ثم تزوج منهم، والشخص الذي كان يتلوط به وكان أخ زوجته، ممكن يفعل معه مرة واثنين وثلاثة، نظرة جميلة نظرة فقيه، وإن كان كحكم شرعي لا، والحنابلة كما ذكرنا انفردوا بهذه المسألة.

اختار أبو الخطاب أن حكم التلوط في تحريم المصاهرة حكم مباشرة فيما دون الفرج، من هو أبو الخطاب، وما هو مذهبه؟

أبو الخطاب هذا حنبلي من مجتهدي الحنابلة، شخص آخر شافعي اسمه سليمان الخطابي هذا شافعي.

(ولا تحرم أم زوجة أبيه، وكذا أم زوجة ابنه. ولا بنت زوجة أبيه وابنه فيجوز أن

ينكح امرأة، وينكح ابنه بنتها أو أمها) امرأة وبنتها الأب يتزوج أمها والابن يتزوج بنتها أو العكس، قال: ولا بنت زوجة أبيه وابنه فيجوز أن ينكح امرأة وينكح ابنه بنتها أو أمها، أو ينكح ابنه أمها. الأم والريبة، الأم وبنتها، ممكن الإنسان يتزوج هذه الأم ويزوج بنتها لابنه، هذه المسألة التي يريد أن يذكرها، هذه لا يوجد قرابة، يجوز أن ينكر امرأة وينكح ابنه بنتها، سواء ربيبة أو لا، لكن كمثل، أو أمها أي ينكح ابنه أمها.

(لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24].

### فصل

(ويحرم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمتها، أو خالتها) الإنسان لا يجوز له أن يجمع بين الأختين، أخت الزوجة غالباً عند بعض الناس يسافر معها ويختلي بها، ويجلس معها ويتكلم معها، هذا تحريم مؤقت بدليل إن هي لو ماتت زوجته يتزوج أختها أو إن طلق أختها يجوز أن يتزوجها، هذا تحريم غير مؤبد، هذا إن كان التحريم على التأيد، لكن التحريم هذا تحريم مؤقت فقط، للجمع بين الأختين، لأجل ذلك لا يجوز إن الزوج يسافر بأخت زوجته ولا يختلي بها ولا يتصل بها بالتليفون ولا يكلمها، ولا تخلع النقاب أمامه.

(من نسب أو رضاع. حكاه ابن المنذر إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23] إلا ما قد سلف: إلا ما حصل في الجاهلية وفات فلا تعودوا إليه مرة ثانية.

(وعن أبي هريرة مرفوعاً «لا تجمعوا بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها» حديث متفق عليه) لماذا الشريعة نهت عن هذه الأشياء؟ لأنه يحصل طغينة ويحصل تقطيع

أرحام.

(فمن تزوج نحو أختين في عقد أو عقدين معاً لم يصح فيهما) لو الإنسان تزوج من الأشياء المحرمة، نحو أختين في عقد أو عقدين، مثل الولي قال زوجتك ابنتي، الحكم لم يصح فيهما.

(لأنه لا يمكن تصحيحهما، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، فبطل فيهما) الاثنان يطلوا طالما أنهم تزوجوا في عقد واحد، بخلاف لو تزوجوا الاثنان في عقدين.

(فإن جهل أسبق العقدین فسخهما حاكم إن لم يطلقهما، لبطلان النكاح في أحدهما وتحريمها عليه، ونكاح إحداهما صحيح. ولا تتيقن بينوتها منه إلا بطلاقهما، أو فسخ نكاحهما، فوجب ذلك) لو أختين تزوجا في عقد واحد، نكاحهما باطل هما الاثنان، شخص تزوج أخته في عقد واحد ومنفرد وبعد ذلك تزوج أختها الثانية، أيها الباطل وأيهما الصحيح، الثاني الباطل.

طيب هو الآن تزوج الاثنان ماذا نفعل بالمهر، قال: (ولإحداهما نصف مهرها بقرة وله العقد على إحداهما في الحال إذا) هو عقد على الاثنان، إن جهل أسبق العقدین فسخهما حاكم، ثم بعد فسخهما، والمهر: لأحدهما نصف مهرها بقرة.

لو إن الإنسان عقد على المرأة وجب لها ماذا من المهر؟ اتفاق العلماء أن المهر يثبت بالعقد كاملاً، إنسان عقد على المرأة يثبت لها المهر كاملاً، يتنصف بالطلاق. حتى لا يختلط عليكم الآية التي في سورة البقرة: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ﴾ هذا متى؟ حصل فرقة حصل طلاق، لكن بمجرد العقد، أوضحها أكثر: لو إن إنسان عقد على امرأة ثم مات عنها لم يدخل عليها، وجب لها المهر كاملاً، العقد يوجب للمرأة المهر كامل. متى يتنصف؟ بالفرقة أو بالموت أو

بالطلاق أو بهذه الأشياء.

إنسان عقد على امرأة ولم يدخل بها، مات عنها، طلقها وارد، في كلا الحالتين لها نصف المهر، لو هو مات عنها لها المهر كامل، طلقها لها نصف المهر.  
«يثبت المهر بالعقد كاملاً، ويتنصف بالفرقة بالطلاق».

(ولإحداها نصف مهرها بقرعة وإن وقع العقد مرتباً وعلم السابق صح الأول فقط لأنه لا جمع فيه، وبطل الثاني، لأن الجمع حصل به) الصورة لو إن عقد على امرأتين أختين ثم علم السابق من اللاحق نصح العقد في السابق وبطل في الذي بعده، صح الأول فقط.

(ومن ملك أختين أو نحوهما كأمراة وعمتها، أو وخالتها) هنا بالملك، من ملك أختين أو نحوهما كأمراة، هل يجوز أن يجمع بين أختين في الزواج؟ لا يجوز، هل يجوز أن يجمع بين أختين أو عمتين أو خاليتين في ملك اليمين، في الملك؟ نعم يجوز، يجوز لإنسان أن يشتري أختين، إنما لو وطأ واحدة لا يطأ الثانية، لكن بملك اليمين يجوز، هذا معنى كلامه، قال:

(ومن ملك أختين أو نحوهما كأمراة وعمتها، أو وخالتها صح ولو في عقد واحد. قال في الشرح: ولا نعم خلافاً في ذلك. وله أن يطأ أيهما شاء) أي واحدة منهم وليس الاثنان، هو مالكم الاثنان، لكن لو وطأ يطأ واحدة فقط.

(لأن الأخرى لم تصر فراشاً، كما لو ملك إحداها وحدها. وتحرم الأخرى نص عليه، لعموم قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23] سواء أختين في ملك اليمين الحرمة تجمععه لا يجوز أن يطأهم الاثنتين، يملكهم الاثنتين ولكن لا يجوز أن يتزوجهم الاثنان.

(حتى يُحرم الموطوءة بإخراج عن ملكه، أو تزويج بعد الاستبراء) حتى يحرم الموطوءة جامعها بإخراج عن ملكه، يبيعها، لو باعها يحل له وطء أختها، أو تزويج بعد الاستبراء، كان يطأها ثم استبرأها وزوجها لعبد من العبيد.

(لثلا يكون جامعاً بينهما في الفراش، أو جامعاً ماءه في رحم أختين، فإن عزلها عن فراشه واستبرأها، لم تحل أختها، لأنه لا يؤمن عوده إليها، فيكون جامعاً بينهما) هذا الوطء الصحيح وعلما التحريم فيه كيف يكون.

النوع الثاني: وطء بشبهة لا يوجب الحد، لأنه اشتبه عليه.

قال: (ومن وطء امرأة بشبهة أو زنى حرم في زمن عدتها نكاح أختها أو عمتها أو خالتها) هل الحرام يحرم الحلال أم لا؟

(ومن وطء امرأة بشبهة) الوطء بشبهة: إنسان أعمى ثم دخل على زوجة الجار وظن إن هي زوجته وكانت في بيتها ووطئها، هو أعمى، هي عميا الأخرى، لكن هذه مسائل يذكرها العلماء والفقهاء فعلا، لكن لو إنسان أعمى ودخل على زوجة الجار وكانت في بيته أو شيء، صورة أخرى: إن أب زوج عياله الاثنين فكل واحد دخل على زوجة الآخر، كانوا مسافرين ولم يروهم، كل واحد منهم دخل على زوجة الثانية، ما الحكم؟ هذا وطء شبهة لا يوجب الحد، والأولاد شرعيين ينسبون إليه ويرثون منه ويرث منهم، هذا الوطء بشبهة.

(ومن وطء امرأة بشبهة أو زنى حرم في زمن عدتها نكاح أختها أو عمتها أو خالتها) الوطء بشبهة لابد من التفريق، إنسان دخل على زوجة أخيه لابد من التفريق، لأنه لم يحصل نكاح صحيح، يفسخ بينهم والأولاد أولاد شرعيين.

الزنا نفسها، حرم في زمن عدتها نكاح أختها، إنسان وطء بشبهة أو بزنا، إلى أن



تنتهي العدة لا يجوز أن يطأ أختها، هذا على قاعدة الحنابلة، الحرام يحرم الحلال، الجماهير على خلاف ذلك، لكن الأحوط ينتهي ولا يطأ إلى أن تنتهي العدة.

(ووطئها إن كانت زوجة أو أمة له) حتى تنقضي العدة، (وحرم أن يزيد على ثلاث غيرها أي: الموطوءة بشبهة أو زنى بعقد فإن كان له ثلاث زوجات، لم يحل له نكاح رابعة، حتى تنقضي عدة الموطوءة بشبهة أو زنى) هذه مسألة غير متفق عليها ومبناها على القاعدة التي ذكرناها، الحرام هل يحرم الحلال أم لا؟ المعنى يقول حرم أن يزيد على ثلاث غيرها، أي إنسان متزوج من ثلاثة ثم وطئ امرأة بشبهة، كأنه جمع بالأربعة، يقول في حال الوطء بشبهة أو الوطء بزنا، لا يجوز أن يضم للثلاثة رابعة، لأن هكذا في الحقيقة يصبح تحته خمسة، ولا يجوز للحر أن يجمع إلا أربع، حتى تنقضي عدة الموطوءة بشبهة أو زنا، هذا كلامه والمسألة غير متفق عليها الجماهير على الجواز والحنابلة على التحريم وهذا الأحوط.

(أو وطئ أي: لو كان له أربع زوجات، لم يحل له أن يطأ منهن أكثر من ثلاث، حتى تنقضي عدة موطوءته بشبهة أو زنى، لثلاث يجمع ماؤه في أكثر من أربع نسوة. وليس لحر جمع أكثر من أربع زوجات إجماعاً «لقوله صلى الله عليه وسلم، لغيلان بن سلمة حين أسلم وتحتة عشر نسوة أمسك أربعاً، وفارق سائرهن» حديث رواه الترمذي وصححه الشيخ الألباني.

(وقال «نوفل بن معاوية أسلمت وتحتي خمس نسوة. فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: فارق واحدة منهن») ضعفه الشيخ الألباني، ويغني عنه الذي قبله.

(«وعن قيس بن الحارث قال أسلمت وعندي ثمان نسوة، فأثيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، فقال: اختر منهن أربعاً» رواه أبو داود وابن ماجه)

حسنه الشيخ الألباني.

(قال في الشرح: والآية أريد بها التخيير بين اثنتين والآية أريد بها التخيير بين اثنتين، وثلاث، وأربع) الآية: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3]، التخيير بين الثلاثة، اثنتين ثلاثة أربعة، اجمعهم، اثنتين وثلاثة، وأربعة، بعض أهل العلم الكبار، ذلة من الذلات، يقول يجوز الإنسان يتزوج تسعة ويستدل بالقرآن، ربنا يقول ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، التوفيق بيد الله، لا يوجد أحد ذكر هذا الكلام الأئمة الأربعة الشافعية والمالكية والحنابلة والأحناف، معناها التخيير إما اثنتين أو ثلاثة أو أربعة، لكن تجمع اثنتين على ثلاثة يبقى خمسة وأربعة يصبح تسعة، ذكر ذلك رحمه الله ولكن الصواب لا يوجد أحد ذكر ذلك، هو الآية أريد بها التخيير فقط، مثل الآية (كقوله: أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع [فاطر: 1] معناها إن أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع له تسع أجنحة، لا يوجد ملائكة لها اثنتين وملائكة لها ثلاثة وهكذا. (ومن قال غير ذلك فقد جهل العربية) والشيعة يقولوا هكذا، الشيعة هذا مذهبهم، ما هي المشكلة إن يتزوج تسعة. ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ وهذا مذهب الشيعة عليهم من الله ما يستحقون.

(ولا لعبد جمع أكثر من ثنتين) الحر لا يجمع أكثر من أربعة، التعدد ليس بسنة، التعدد قد يكون حرام، التعدد يندرج تحته الأحكام التكليفية الخمسة: الوجوب، والاستحباب، والكراهة...

(ولا لعبد جمع أكثر من ثنتين وهو قول: عمر وعلي، وغيرها) العبد لا يجمع أكثر من اثنتين.

(ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم، فكان إجماعاً. والآية فيها ما يدل على إرادة الأحرار لقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3].

ولمن نصفه حر فأكثر جمع ثلاث نص عليه) عبد مبعوض نصفه حر ونصفه عبد.

(جمع ثلاث نص عليه اثنتين بنصفه الحر، وواحدة بنصفه الرقيق. ومن طلق واحدة من نهاية جمعه كحر طلق واحدة من أربع، وعبد طلق واحدة من اثنتين حرم نكاحه بدلها حتى تنقضي- عدتها نص عليه، لأن المعتدة في حكم الزوجة، إذ العدة أثر النكاح) ومن طلق واحدة من نهاية جمعه كحر طلق واحدة من أربع حرم نكاحه بدلها حتى تنقضي عدتها، كأن إنسان متزوج أربع نسوة ثم بعد له أن يطلق واحدة، في حال ما طلق واحدة هل ممكن يتزوج بأخرى؟ لا يجوز؛ لأن فترة العدة المرأة زوجة، يلحقها طلاقه وإيلائه وميراثه.

المرأة في حال العدة زوجة، إنسان طلق زوجته في حال عدتها هي زوجة، يجوز له أن يراجعها، لو مات تراث منه، مع إنه طلقها لكن هي في فترة العدة، عدة المطلقة ثلاث قروء: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، فلو إن إنسان تحتة أربعة، فطلق واحدة في حال ما طلقها لا يجوز أن يضم إلى الثلاثة رابعة إلا بعد انقضاء عدة المطلقة لكي لا يكون جامعا بين خمس نسوة، طيب لو طلقها ولم تتم العدة لكن مات هل له أن يتزوج أو لا؟ (وإن مات فلا يحرم نكاح بدلها. نص عليه، لأنه لم يبق لنكاحها أثر.

## فصل

وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب وتنقضي عدتها، لقوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: 3] لفظه لفظ الخبر، والمراد النهي) الخبر

معروف، لكن المراد النهي عن الزاني يتزوج زانية.

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 3] ما الذي حرم؟ النكاح، الزواج، وإلا هذه معروفة في شرائع من قبلنا، الزنا محرم في جميع الشرائع، وحرم ذلك على المؤمنين التحريم هنا بمعنى الزواج وليس الزنا، وإلا الزنا محرم في جميع الشرائع، حرم، إذن الزانية يحرم عليها أن تتزوج الزاني، إلا في حالة واحدة، حتى تتوب وتنقضي عدتها.

(ونهى النبي صلى الله عليه وسلم، مرثد بن أبي مرثد الغنوي أن ينكح عناقاً) كان يحبها جدا وكان عناق ينقل الأسرى، كان الكفار أما يحاربوا المسلمين ويأسروهم يأخذوا الأسرى، فهو كان قوي البنية وكان شجاع فكان يسرق الأسرى ويفكهم ويهرب من الأسرى، وكان امرأة تساعد كنان اسمها عناق، كانت بغية وكان يحبها وهي تحبه وكان واعدتها بالزواج فهي تساعد، فذهب إلى النبي يأخذ رأيها ليتزوج عناق فرفض النبي P، فقالت له لنتزوج فرفض هو لا يجوز لأن النبي رفض، ففضحته.

(فإذا تاب، وانقضت عدتها حلت لزان كغيره في قول أكثر أهل العلم، منهم: أبو بكر وعمر وابنه وابن عباس. وتحرم مطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230] والمراد بالنكاح هنا: الوطء، لقوله عليه الصلاة والسلام لإمرأة رفاعة لما أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثاً، وتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير: «لا حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتك» (رواه الجماعة) المرأة لو أن رجل طلقها الطلقة الثالثة، لا سكنى له ولا نفقة كما أخبر النبي P ولأجل أن ترجع له مرة أخرى لا يجوز إلا تنكح زوجاً غيره، تتزوج زوج ثاني. زوجا غيره، الزوج الثاني الذي تفعله الناس اسمه المحلل، هذا حرام

زنا، يأتي رجل ليعقد عليها ويدخل بها ليلتين ويطلقها ليحلها للأول، ابن عمر قال: لا إلا نكاح رغبة، يحرم هذا الشيء، النبي P يقول «لعن الله المحلل والمحلل له» وسموه التيس المستعار، لو إن إنسان طلق امرأته ثلاثاً وأرادت أن ترجع إليه مرة ثانية لا يجوز إلا أن تتزوج إنسان زواج يراد به الاستمتاع والدوام والعشرة والألفة والمحبة والسكن كسائر الزوجات وإذا حدث قدراً طلقاً ترجع للأول، والنكاح هنا بمعنى الوطء، ما الذي حصل في قصة رفاة، هي ندمت بعد ما طلقها، وذكرت حجة قالت له ليس في النساء، ليس معه إلا هدبة الثوب، ليس له في الزواج، في رواية خارج الصحيح كان له خمسة أولاد إلى الرسول ليشهدوا له من أين هؤلاء يا رسول الله، النبي P قال لها تريدين أن ترجعي إلى رفاة قالت نعم يا رسول الله قال والله لا يكون حتى تذوقي عسيلتك ويذوق عسيلتك.

قال: (والحرمة حتى تحل من إحرامها لحديث عثمان مرفوعاً «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» رواه الجماعة إلا البخاري، ولم يذكر الترمذي الخطبة) المرأة المحرمة، المحرمة بحج أو عمرة لا يجوز الزواج منها، لا ينكح المحرم أي لا يتزوج، كذلك الإنسان المحرم لا يجوز إن هو يتزوج ولا يجوز إنه يكون ولي في الزواج

(والمسلمة على الكافر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221] هو الخطاب ليس لهم الخطاب للأولياء، لأولياء المرأة، والجاهل في اللغة العربية لا يأخذ باله من هذه المسائل، الخطاب هنا لأولياء المرأة، لا تنكحوا أي لا تزوجوا، لا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا.

(وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10].



والكافرة غير الكتابية على المسلم) لا يجوز الكافرة غير الكتابية إن المسلم يتزوج، إذن يجوز للمسلم أن يتزوج امرأة يهودية أو نصرانية مع الكراهة. ولكن لا يجوز أن يتزوج وثنية، ولا يجوز أن يتزوج مشركة، ما الفرق بين الكتابية والمشرقة؟ ما هم الاثنين كفرة، لكن ربنا تبارك وتعالى أحل لنا الكتابيات، الكتابية التي لها كتاب: إما يهودية أو نصرانية، أما المشرقة ليس لها كتاب تعبد الوثن، تعبد الحجر، تعبد الشجر أو النار أو الفئران تعبد مثلما تعبد، هذه ليس لها كتاب.

لا يحل لمسلم أن يتزوج مشركة لكن يجوز له أن يتزوج كتابية مع الكراهة، الكافرة غير الكتابية على المسلم.

(لقلوه تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 221] وقوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: 10] ويباح نكاح حرائر أهل الكتاب بالإجماع قال ابن المنذر: لا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرمه) لكن البعض كرهه مثل سيدنا عمر وكان يرفض يقول: أرى أعظم شركا من أن تكون عيسى- ربه، ما هي كافرة بالله، لما تقول عيسى ربه، هو شرك بالله، هذا كان مذهبه رحمه الله.

(قال الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5] المحصنات هنا بمعنى المرأة العفيفة، وأن لك.

(وهم: اليهود والنصارى، ومن دان بالتوراة والإنجيل. فأما من يمسك بصحف إبراهيم وشيث، وزبور داود فليسوا أهل كتاب، لقلوه تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: 156] وأما المجوس فلا تحل ذبائهم، ولا نكاح نسائهم، وهو قول عامة العلماء. ذكره في الشرح. وضعف أحمد رحمه الله رواية من روى عن حذيفة أنه تزوج مجوسية) هذه الرواية تزوج مجوسية حذيفة، لا ولكن



تزوج يهودية وأنكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وكيف تتزوج يهودية وأنت من كبار، لا ينفع تتزوجها أو أنكرك عليه بعض الصحابة.

(فقال أبو وائل: يقول: يهودية وهو أوثق. ولا يحل لحر كامل الحرية نكاح أمة ولو مبعوضة، إلا إن عدم الطول، وخاف العنت) الحر لا يجوز له أن يتزوج الأمة إلا بشرطين: الأول إن عدم الطول، الطول هو القدرة المالية، والثاني: خاف العنت، خاف الوقوع في الفاحشة.

ربنا حرم نكاح الحر من الأمة لأن الأولاد يكونوا عبيد، والشرعية جاءت بتحرير العبيد، إذن الإنسان الحر لو تزوج أمة تكون أولاده عبيد.

(فيجوز له نكاح الأمة المسلمة، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: 25] إلى قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 25] واشتراط العجز عن ثمن الأمة. اختاره جمع كثير) هو ليس معه ثمن شراء الأمة. (اشتراط العجز عن ثمن الأمة، اختاره جمع كثير وقدم في التنقيح أنه: لا يشترط، وتبعه في المنتهى) هو ليس معه أن يشتري أمة وأيضا ليس معه مال يتزوج وخائف على نفسه الزنا.

(ولا يكون ولد الأمة حراً إلا باشتراط الحرية) لو حر تزوج أمة الأولاد عبيد، متى يصبحوا أحرار إذا اشترط، أنا أتزوج أمة ثم الأولاد يصبحوا أحرار.

(فإن شرطها فهو حر، لحديث «المسلمون على شروطهم») صححه الشيخ الألباني.

(ولقول عمر مقاطع الحقوق عند الشروط) وهذا أيضا صححه الشيخ الألباني.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس التاسع عشر أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس العشرون

باب الشروط في النكاح

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

(باب الشروط في النكاح: والمعتبر منها: ما كان في صلب العقد، واختار الشيخ تقي الدين: أو اتفقا عليه قبله، وقال: على هذا جواب أحمد رحمه الله في مسائل الحيل. قال في الإنصاف: وهو الصواب الذي لا شك فيه. فإن لم يقع الشرط إلا بعد لزوم العقد لم يلزم. نص عليه) هذا باب من الأبواب المهمة وهو باب الشروط في النكاح، يقول: (المعتبر منها ما كان في صلب العقد) الشرط النكاح إما أن يكون قبل العقد وإما أن يكون بعد العقد، هذه ثلاث أحوال للشرط، إما الشرط يكون قبل العقد هذا مختلف فيه بين أهل العلم، الشرط إذا كان متقدماً على العقد هذا مختلف فيه بين أهل العلم أو إن يكون أثناء العقد متفق على هذه المسألة، شرط إن أثناء العقد اتفقوا على عقد أو إن بعد العقد، بعد العقد لا قيمة له، بعد ما عقدنا العقد نتفق على أشياء ليس لها قيمة، المسألة معتبر من الشروط يقولنا ما كان في صلب العقد.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية أو اتفق عليه قبلهم وهذا الصواب، اتفق عليه قبلهم، قبل العقد، نحن إن شاء الله نعقد يوم كذا ونتفق على كذا وكذا، وإن كان قبله هذه مختلف فيها لكن شيخ الإسلام يرجح ذلك وهذا الصواب.

الذي ليس له قيمة الذي هو بعد العقد، بعد ما نعقد ونتفق على أشياء يطلع بنود أخرى هذا لاغي.

(وقال: على هذا جواب أحمد رحمه الله في مسائل الحيل. قال في الإنصاف: وهو الصواب الذي لا شك فيه. فإن لم يقع الشرط إلا بعد لزوم العقد لم يلزم. نص عليه الإمام أحمد.

الشروط وهي قسمان: صحيح لازم للزوج، فليس له فكه: كزيادة مهر) مهر مثلها يعطى كذا أنا سأعطيها كذا، سأزيد مهرها وأتي ذهب بثلاثين ألف أو ثلاثين ألف، اتفق على ذلك يلزمه ذلك.

(أو نقد معين، أو لا يخرجها من دارها أو بلدها) تزوج واتفق معه والد زوجته، لو تزوجتها لا تخرجها من بلدها، لو هو من القاهرة وهي من كفر الشيخ، أنت تتزوج هنا ولا تأخذها معك القاهرة مثلا، لو اتفق على ذلك لا بد أن يوفي بذلك.

(أو لا يتزوج عليها) لو شرط عليك أن تتزوج عليها، أو هي شرطت عليك أن لا تتزوج علي، هذه مسألة مختلف فيها ولكن هذا الأول، طالما أنت اتفقت على ذلك لا تتزوج عليها. لاحظ إن فرق بين لا تتزوج عليها وفرق بين أنك تكون متزوج وتشترط عليك تطلق الزوجة، هذا فرق بينهم، إذن كون إنك أنت غير متزوج وتتزوج هذه المرأة بداية وتشترط عليك لا تتزوج إذن يلزم هذا الشرط، لا تتزوج عليها، وإن كان هي مختلف عليها وهذا من باب الأمانة العلمية، لكن هذا الصواب

الذي نراه، أما هو لو متزوج واشترطت عليه تطلق زوجته لأجل أن أتزوجك، لا ليس له قيمة، هذا شرط مخالف لكلام النبي عليه الصلاة والسلام.

(أو لا يفرق بينها وبين أبويها أو أولادها) ولو الأب كبير في السن والأم أيضا ولا أحد يخدمهم غيرها، فلاجل أن يتزوجها يأخذها يفرق بينها وبين أبويها هذا لا يجوز طالما اتفقوا على هذا الشيء. أو أولادها، لو هي كانت متزوجة ومعها أولاد واشترط عليه إن الأولاد يعيشوا معنا، فلا تفرق بينهم، يلزمه هذا الشرط.

(أو أن ترضع ولدها) معناها إن هي لها أولاد صغار من زوج قبله، فهو اشترطوا عليه إن هي سترضع هذا الولد أو هؤلاء الأولاد.

(أو يطلق ضررتها) لا لن نوافقه على هذا الشيء. وإن بعض الحنابلة اختاروا مثل أبو الخطاب وغيره من الحنابلة ولكن الصواب لا لأنه منابذ لحديث النبي ومخالف له.

(أو يطلق ضررتها لأن لها فيه قصداً صحيحاً. ويروي صحة الشرط في النكاح، وكون الزوج لا يملك فكه: عن عمر  $\tau$ ، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم، ويؤيده حديث: «إن أحق ما أوفيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج» متفق عليه.

وحديث: «المسلمون على شروطهم» حديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(وروي الأثرم أن رجلاً تزوج امرأة، وشرط لها دارها، ثم أراد نقلها، فخاصموه إلى عمر، فقال: لها شرطها. فقال الرجل: إذا يطلقننا. فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط) صححه الشيخ الألباني رحمه الله.

هذه المسألة مهمة أيضا، طالما إنهم اشترطوا على هذا الزوج في البداية ألا يخرجها من

دارها ولا من بلدها ولا يفرق بينها وبين أبويها يلزمه ذلك. لكن سلمنا هم اشترطوا ذلك، ثم أراد أن يخرجها من دارها أو من بلدها فهي وافقت. الأمر هذا على حسب الحال أو حسب الضرر، لكن لا تثبت وتقول إن هم اتفقوا على ذلك وأنت تريد أن تخرجها إذن نفسخ العقد، المرجع للضرر وعدم الضرر، هل فيه ضرر أم لا؟ لو فيه ضرر يلزم الشرط ونحن اشترطنا عليك في البداية وأنت رضيت يلزمك هذا الشيء، لو فيه ضرر نقول بالفسخ. نقول المرأة تملك الفسخ، لكن لو لا يوجد ضرر والزوج يحتاج على حسب وضعه على حسب شغله وظروفه تغيرت والمكان تغير يجوز إنه ينقلها ولا تملك المرأة الفسخ بذلك، وعمر  $\tau$  نفسه له كلام في هذه المسألة، هو له قول ثاني ثبت عنه خلاف ذلك، عمر  $\tau$  قال: مقاطع الحقوق عند الشروط، وقال لها شرطها ثبت عنه  $\tau$  إن غير فتوته إذن الفتوى تتغير بخلاف الحكم، فرق بين الحكم والفتوى، الحكم ثابت يتغير، أما الفتوى تتغير بحسب المكان وبحسب الزمان وبحسب الأشخاص. وهذا يرجع لاجتهاد القاضي واجتهاد الحاكم، الأمر على حسب.

**(قال في الشرح: وإن شرط طلاق ضررتها فالصحيح أنه باطل)** كلمة الصحيح يعني المسألة فيها خلاف، يبقى إذا اشترط طلاق ضررتها فالصحيح أنه باطل، شرط باطل لماذا؟

(لنبيه، صلى الله عليه وسلم، أن تشترط المرأة طلاق أختها متفق عليه. فتى لم يف بما شرط كان لها الفسخ على التراخي لما تقدم) هو ذكر أشياء واتفقوا على أشياء ولم يوف بها، (ولأنه شرط لازم في عقد، فثبت حق الفسخ بفواته، كشرط الرهن في البيع) طبعاً كلمة لم يف بما شرط كان لها الفسخ على التراخي يعني هم اتفقوا على

أشياء ولم يوف بها لها الفسخ بإطلاق، الكلام هذا إذا كان شرط متفق عليه، لكن شرط مختلف فيه، لو هو رضاها وهو يريد أن يعدد ومتزوج ثم اشترطوا عليه أن يطلق زوجته الأولى فوافق، ثم بعدما دخل لم يطلق، هل لها الفسخ؟ لا ليس لها الفسخ ولا شيء، هذا شرط منهي عنه، نهى النبي عليه الصلاة والسلام أن تشتري المرأة طلاق أختها.

(ولا يسقط ملكها الفسخ إلا بما يدل على رضاها من قول، أو تمكين مع العلم) يدل على رضاها من قول أو تمكين مع العلم، (أي: مع علمها بعدم وفائه لها بما شرطت عليه) هو اشترطت عليه شروط وهو خالف هذه الشروط وهي رضيت بذلك أو مكنته من نفسها مع علمها أنه لم يف، ليس لها الفسخ، لأن رضاها بذلك، لأن الشيء الذي فعلته كأن هو رضا منها بذلك. الذي فات شرط صحيح لازم للزواج. يقول: (والقسم الفاسد نوعان:

1 - نوع يبطل النكاح، وهو: ثلاثة أقسام: أحدها: نكاح الشغار: وهو: أن يزوجه موليته بشرط أن يزوجه الآخر موليته، ولا مهر بينهما) زوجني أختك وأزوجك أختك، مهرهم لا يوجد، بضع هذه مهر هذه وبضع هذه مهر هذه.

(قال في الكافي ابن قدامة: ولا تختلف الرواية عن أحمد رحمه الله في فساده) هذا كأن هو مقابل شيء، طيب المقابل هذا تنبني عليه أشياء، إذن زوجني أختك في مقابل أزوجك أختي، طيب أين المهر لا يوجد مهر، طيب لو أنا تزوجتك أختك مثلا ضربتها فهو في المقابل يضربها أختي أيضا، طيب أنا حرمتها من النفقة هو يحرمها من النفقة، أنا طلقها خلاص أنا أطلق لك أختك كمان، إذن حصل فساد لم يحصل وفاق ولا شيء، لذلك الشريعة نهت عن ذلك الشيء.



هذا فرق بين إن الإنسان يعمل ماذا؟ يتزوج أخت إنسان ثم أعطاها مهر وزواج، وليس زواج بدل ولا يراد به شيء، ثم تمر الأيام والشهور ويتزوج هذا الإنسان أخت هذا الإنسان هل هذا يجوز أم لا؟ هذا جائز ليس فيه أي مشكلة، مع إنها نفس الصورة لكن فرق بين الاثنين، هذا تزوج أخت هذا واشترط عليه زوجني أختك ولا مهر بينهما، هذا نهى النبي عليه الصلاة والسلام عنه، لا أنا تزوجتك أختك وزواج يراد به الدوام والعشرة وأعطيتها مهر كسائر النساء ومهر المثل، ثم بعد فترة تزوجت أنا أختك هذا ليس فيه أي مشكلة.

(أو يجعل بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهراً للآخرى) هذه مسألة مختلف فيها وليس متفق عليها، هو نكاح زوجني أختك وأزوجك أختي ولأجل أن نمشي الموضوع هذه تأخذ مهر وهذه تأخذ مهر.

(وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنها فرقا فيه -أي: بين المتناكحين- لحديث ابن عمر أن النبي، صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار، «والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، وليس بينهما صداق» متفق عليه. وعن الأعرج أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبد الرحمن ابنته، وكنا جعلنا صداقاً فكتب معاوية إلى مروان يأمره أن يفرق بينهما، وقال في كتابه: «هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله، صلى الله عليه وسلم» رواه أحمد وأبو داود) حسنه الشيخ الألباني.

(ولأنه شرط عقد في عقد فلم يصح، كما لو باعه ثوبه بشرط أن يبيعه ثوبه) تدخل عقدين في عقد لا يصح، لكن الصورة الصحيحة التي نحن ذكرناها. العقد الأول على حدة زوجني أختك، ثم تمر الأيام والشهور ثم تزوجه أختك لا يوجد مشكلة، لو حصل أنني أزوجك أختي في مقابل أزوجك أختي وفيه مهر بينهم، هذا أيضاً لا يجوز.

نهى النبي عليه الصلاة والسلام وكتب معاوية إلى مروان يأمره أن يفرق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه، وإن كان هذه مسألة مختلف فيها وليس متفق عليها. لكن المسألة المتفق عليها ليس بينهما مهر. هذا نكاح الشغار.

(2- نكاح المحلل، وقد ذكره بقوله: أو يتزوج بشرط أنه: إذا أحلها طلقها) نكاح المحلل مثل ماذا؟ الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ ثم ذكر لو أن الرجل طلق المرأة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، إذن الإنسان له متران طلاق مرة أولى ومرة ثانية، والإنسان يكون عاقل يتريس ويعني لا يستعجل، دائما الإنسان كما قال الله ﷻ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ مستعجل دائما، هو دائما ربنا أباح لك الطلاق مرة بعد مرة بعد مرة، بعض الناس يستعجل ويجمع ما فرقه الله تبارك وتعالى فيقول أنت طالق ثلاثا أو أنت طالق طالق طالق أو طالق بالثلاثة كل ما تحلي تحرمي على جميع المذاهب طيب لماذا؟ أنت في عصر عمر تضرب بالدرّة ويمضي عليك هذا الشيء، كما كان عمر ٣٠ يمضي طلاق الثلاث ثلاثة وسنرى فيها خلاف أهل العلم والراجح فيها.

لكن سلمنا حصل هذا الشيء، إنسان طلق المرأة المرة الأولى ثم طلقها الثانية، ثم طلقها الثالثة، يبدأ الشيطان يلعب معهم، عندها أولاد، أنا ندمان، أنا كنت غضبان، طيب نرجع مرة أخرى، ربنا قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، حتى تنكح بمعنى حتى تتزوج زواجا شرعيا يراد به الدوام والعشرة والألفة والسكن والمحبة كما شرع الله تبارك وتعالى لكن نكاح المحلل الناس تعلمه أما المرأة تطلق ثلاثا، لأجل الصورة أمام الناس يحتال حيلة، يقول نحن أخذنا بالآية حتى تنكح زوجا غيره، ما رأيك تزوج امرأتي ثم بعد ذلك تطلقها، له صور إما يشترط عليه إن في العقد فقط، نعقد عليه وتطلقها أو إنك تدخل بها ليلة أو ليلتين ثم تطلقه بدون وطء أو إنك تعقد

وتدخل وتطأ ثم تطلقها، لها صور كثيرة كلها محرمة اتفاق أهل العلم.

(أو يتزوج بشرط أنه: إذا أحلها طلقها وهو باطل حرام في قول عامة أهل العلم. قاله في الشرح، لحديث: «لعن الله المحلل والمحلل له» (المحلل النبي P سماه التيس المستعار.

(رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي. وقال حسن صحيح) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، منهم: عمر بن الخطاب وابنه وعثمان بن عفان، وروى عن علي وابن عباس ٧).

أو يتزوج بشرط أنه: إذا أحلها طلقها، أو ينويه أي: ينوي الزوج التحليل. أو ينويه بقلبه فالنكاح باطل أيضاً. نص عليه. لعموم ما سبق. وروى نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال له: تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني، ولم يعلم؟ (هو يعمل خير ولا لا، يعمل خير في الظاهر نعم، يعمل خير، مثلاً جارك طلق زوجته، فأنت كجار عملت خير، قلت أنا أتزوجها لأحلها لزوجها، هذا لم يحصل مواطنة بين الزوج الأول والزوج الثاني، هو إنسان متطوع، عرف إن فيه مشكلة بين زوج وزوجته فأحب إنه يخدمهم لله، فالمسألة عرضت على عمر T.

(وروى نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال له: تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني) زوج الأول لم يأمر الزوج الثاني ولم يأمرني (ولم يعلم؟) ولم يعلم أنا من نفسي المشكلة فأنا فاعل خير، قال يا أمير المؤمنين: تزوجها أحلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم، كانت فتوى عبد الله بن عمر، أفتى بماذا؟

بعض الناس يفتي طالما إن هو لا يوجد مواطنة بين الزوج الأول والثاني يجوز.

ابن عمر **(قال)** «لا إلا نكاح رغبة إن أعجبتك أمسكتها، وإن كرهتها فارقها، قال: وإن كنا نعهده على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سفاحاً. وقال: لا يزالا زانيين، وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها» **(حديث صححه الشيخ الألباني. وهذا قول عثمان)** حتى بهذا الوضع لا يفعل الإنسان الفعل. لو هو تزوجها لأجل أن يحلها للأول هذا زنا، لا يجوز، لكن إذا تزوجها زواج يراد به الدوام والعشرة وليس له هذه النية نية التحليل، هذا جائز.

قال: **(وجاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن عمي طلق امرأته ثلاثاً، أيحلها له رجل؟ قال: من يخادع الله يخدعه. أو يتفقا عليه قبل العقد) هذه أشد حرمة (ولم يذكر فيه فلا يصح إن لم يرجع عنه، وينو حال العقد أنه نكاح رغبة، فإن حصل ذلك صح، لخلوه عن نية التحليل وشرطه، وعليه يحمل حديث ذي الرقعتين) حديث إسناده ضعيف لكن العمل عليه عند جماهير أهل العلم وهذا مشهور في السير، تغني شهرته عن إسناده، وحديث جميل وعظيم ونرى ذكاء النساء وكيد النساء وفتن النساء وصدق الرحمن: إن كيدكن عظيم.**

**(وهو: ما روى أبو حفص بإسناده عن محمد بن سيرين، قال: «قدم مكة رجل ومعه إخوة له صغار، وعليه إزار من بين يديه رقعة، ومن خلفه رقعة») مرقع من الأمام والخلف، وحالته ضنك وهو فقير ومسكين.**

**(«فسأل عمر فلم يعطه شيئاً. فبينما هو كذلك إذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته، فطلقها ثلاثاً»)** وهذا كان في عهد عمر وكان مذهب عمر بن الخطاب  $\pi$  أنه يمضي طلاق الثلاث ثلاث، يعني لو أن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً أو

أنت طالق طالق في مجلس واحد كان عمر يمضي- طلاق الثلاث ثلاث، وهذه مسألة يأتي البحث فيها والراجح فيها.

(«فقال: هل لك أن تعطي ذا الرقعتين شيئاً ويملك لي؟») هذا زوج المرأة الذي طلقها. («قالت: نعم إن شئت. فأخبروه بذلك، قال: نعم») هو وافق ولكن لم ينو بقلبه إنها يحلها للأول، هو نوى أن يتزوجها زواج أن يراد به الدوام والعشرة، وكسب هذه الجولة.

(«فتزوجها فدخل بها، فلما أصبحت أدخلت إخوته الدار، فجاء القرشي يحوم حول الدار، ويقول يا ويله! غلب على امرأته. فأتى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين غلبت على امرأتي. قال: من غلبك؟ قال: ذو الرقعتين، قال: أرسلوا إليه. فلما جاءه الرسول، قالت له المرأة: كيف موضعك من قومك؟ قال: ليس بموضعي بأس، قالت: إن أمير المؤمنين يقول لك: طلق امرأتك، فقل: لا والله لا أطلقها، فإنه لا يكرهك. فألبسته حلة، فلما رآه عمر، قال: الحمد لله الذي رزق ذا الرقعتين. فدخل عليه، فقال: تطلق امرأتك؟ قال: لا والله لا أطلقها. قال عمر: لو طلقته لأوجعت رأسك بالسوط» ورواه سعيد بنحوه، وقال: من أهل المدينة) هذا ضعفه الشيخ الألباني لكن مشهور في السيرة.

دل ذلك وأخذ الفقهاء والعلماء حكماً أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً وتزوجها رجل آخر بنية الدوام والعشرة وعاش معها فلا أحد يكرهه على هذا الطلاق وليس للزوج الأول إكراه لهذا الزوج الثاني.

(ولهذا قالوا: من لا فرقة بيده لا أثر لنيته) من لا فرقة بيده هو الزوج الأول، ليس بيده أن يفرق، لو كان بيده كان فرق ذو الرقعتين من زوجها، من لا فرقة بيده لا أثر



لنيتها، هو الزوج الثاني أصلاً كانت نيتها إن المرأة تتزوج هذه المرأة ذو الرقعتين ليحلها لنفسه، لكن ذو الرقعتين نفسه نوى التحليل لا لم ينو التحليل، إذن كون الزوج الأول ينوي التحليل لا عبرة به. هذا معنى من لا فرقة بيده لا أثر لنيتها.

**(3- نكاح المتعة)** زواج المتعة كان حلال، كان موجود في الجاهلية وكان موجود في الإسلام حتى سنة 7 في غزوة خيبر وفعله كثير من الصحابة فعلاً ولكن نهى عنه النبي عليه الصلاة والسلام بعد ذلك، ولما فتح مكة عليه الصلاة والسلام سنة 8 رخص فيه عليه الصلاة والسلام لما اشتد على المسلمين العذبة وبعدهم عن النساء رخص فيه ثلاثة أيام عليه الصلاة والسلام لما فتح مكة، ثم حرمه الله تبارك وتعالى وحرمه رسوله  $\text{ﷺ}$  إلى أبد الأبد، فهو محرم إلى يوم القيامة، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام والأحاديث كلها أو معظمها في البخاري وفي السنن، في الصحيحين وفي السنن، فهو محرم إلى يوم القيامة، ومحرم إلى أبد الأبد، فلما جاء في حجة الوداع زاد النبي عليه الصلاة والسلام وأكد هذا التحريم في حجة الوداع  $\text{ﷺ}$ .

ما هو نكاح المتعة؟

**(3- نكاح المتعة، وقد ذكره بقوله: أو يتزوجها إلى مدة، أو يشترط طلاقها في العقد بوقت كذا)** زواج المتعة الذي هو يسميه الفقهاء زواج الزمن، إنسان تزوج امرأة شهر أو شهرين بعيد عن زوجته بعيد عن أولاده يتزوجها إلى مدة أو يشترط طلاقها في العقد بوقت كذا، وهو باطل.

(وهو باطل. نص عليه. قال ابن عبد البر: على تحريمه مالك، وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل الكوفة، والأوزاعي في أهل الشام، والليث بن سعد في أهل مصر، والشافعي وسائر أصحاب الآثار) وعلى رأسهم الإمام أحمد رحمه الله.



(ذكره في الشرح، لحديث الربيع بن سبرة قال: «أشهد على أي أنه حدث أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم: نهى عنه في حجة الوداع». وفي لفظ: أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «حرم متعة النساء» رواه أبو داود) وقال الألباني شاذ بهذا اللفظ. إذن هذا كان في حجة الوداع.

(ولمسلم عن سبرة: أمرنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالمتعة عام الفتح) كان سنة 8 شهر رمضان

(أمرنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها وحكي عن ابن عباس رحمه الله ورضي عنه الرجوع عن قوله بجواز المتعة) كان هو يفتي بالجواز ورجع عن هذا الرأي.

(قال سعيد بن جبيرة لابن عباس: لقد سارت بفتياك الركان) وهذا شأن العالم فعلا، شأن العالم دائما أنت تحرص مشهور في قومك أو في بلدك، لا تفتي بشيء إلا إذا كنت دارسه جيدا. *حدث الشراف فضيلة الشيخ أبي السطاح الحنوبى*

(وقال فيها الشعراء) الشعراء ما يصدقوا، الشعراء يأخذ الكلام ويزيد عليه مائة كذبة، قال فيها الشعراء والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَر أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمِيمُونَ \* وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾.

(قال ابن عباس: وما ذاك؟ قال: قالوا: قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح، هل لك في فتوى ابن عباس هل لك في رخصة الأطراف آتسة تكون مثواك حتى مصدر الناس) أخذوها سجعوها. هل لك في رخصة الأطراف آتسة تكون مثواك حتى مصدر الناس، حتى الناس يرجعوا من الحج ويرجعوا إلى أزواجهم ونساءهم، فقال ابن عباس: (سبحان الله ما بهذا أفتيت، وما هي إلا كالميتة، والدم،

ولحم الخنزير، ولا تحل إلا للمضطر) رحمك الله يا ابن عباس، ونحن نقول أيضا كما يقول العلماء وليس للمضطر أيضا، لكن هذه فتوى منه رحمه الله وذلة وكبوة، لا تحل هي كالميتة ولحم الخنزير والدم، ويقول لا تحل إلا للمضطر، وليس للمضطر ولا غيره، بل هي زنا، والنبي P حرما قال هي حرام إلى أبد الأبد.

يقول: (وأما إذن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيها فقد ثبت نسخه) يعني لما النبي P لما أذن لهم ورخص ثلاثة أيام بعد ما حرما هي كأنها أحلت وحرمت وأحلت وحرمت.

(قال الشافعي: لا أعلم شيئا أحله الله، ثم حرمه، ثم أحله، ثم حرمه إلا المتعة) هذا الذي يذكره نكاح الزمن أو نكاح الوقت أو نكاح المتعة.

(أو ينويه بقلبه أي: ينوي الزوج طلاقها بوقت كذا) يتزوجها وينوي أن يطلقها، إنسان مسافر مثلا ثم تزوج امرأة ونوى إنه هو يطلقها بعد شهر، يستمتع بها ثم يطلقها بعد شهر، هنا على مذهب الحنابلة قال: أو ينويه بقلبه، أيضا لا ينفع.

(أو يتزوج الغريب بنية طلاقها إذا خرج لأنه شبيه بالمتعة) إنسان مسافر يعيش مع المرأة ولما أنزل أطلقها (أو يتزوج الغيب بنية طلاقها إذا خرج لأنه شبيه بالمتعة، وقال في الشرح: وإن تزوجها بغير شرط، إلا أن نيته طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته فهو صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي، فقال: هو نكاح متعة) إذا تزوجها بغير شرط إلا أن نيته طلاقها، نحن لا نعرف نيتها، لو صرح بذلك لا ينفع، لكن شخص تزوج امرأة وفي الظاهر إنه لا يوجد مشكلة ثم، فهذا قال في الشرح: (وإن تزوجها بغير شرط) لم يتواطأ عليها ولا شيء وكذا، لكن نيته منطوية على طلاقها بعد شهر.

(إلا أن نيته طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته فهو صحيح) يبقى يتزوجها وبعد شهر يطلقها هذا لم يشترط عليها هذا الشيء لكن في نيته هذا الشيء.

(أو إذا انقضت حاجته فهو صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي، فقال: هو نكاح متعة). نذكر كلام يسير لأهل العلم لأجل أن تعرفوا أن نكاح المتعة محرم، لا أحد رخص فيه إلا ابن عباس وردوا عليه، وذلة من ابن عباس رحمه الله ورضي عنه، ولم يعلم بتحريم النبي عليه الصلاة والسلام وحاشا وكلا ابن عباس يعلم بتحريم النبي  $\rho$  المتعة ويفتي بجوازها بل هو نفسه روي عنه أنه رجع عن الفتوى وهو قال ما أفتيت بذلك إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير، ابن المنذر من محدثي فقهاء الشافعية ينقل إجماع على تحريم المتعة، يقول: جاء عن الأوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها إلا بعض الرافضة الشيعة الإمامية. هذا كلام ابن المنذر، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله  $\rho$ ، إذن هذا كلام ابن المنذر كلام معتبر، جاء عن الأوائل الصحابة  $\text{عليهم السلام}$  الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها إلا بعض الرافضة الشيعة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله  $\rho$ .

وقال عياض رحمه الله ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض الإمامية وأما ابن عباس فروي أنه أباحها وروي عنه أنه رجع عن ذلك. وأجاز المتعة الشيعة، المذهب الشيعة بجواز المتعة.

الخطابي يقول رحمه الله: تحريم المتعة كالإجماع، إلا عن بعض الشيعة، ليس كل الشيعة وإنما الشيعة الإمامية الذين يقولوا بالجواز، وبالاستحباب بالوجوب أيضا، ولا يصح على قاعدتهم، يعني جواز المتعة عند الشيعة لو نزلنا فتواهم وكلامهم على قواعدهم لن يمشي، ما معنى على قواعدهم؟ هناك قاعدة عند الشيعة أي شيء

يختلفوا فيه، عندنا لما نختلف في شيء ماذا نفعل؟ نرده إلى الكتاب والسنة ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]، هم لما يختلفوا في شيء يردوه إلى علي بن أبي طالب  $\tau$ ، طيب علي بن أبي طالب يقول بتحريم المتعة، إذن هذا معنى كلام الخطابي تحريم المتعة كالإجماع إلا عند بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى علي وآل بيته فقد صح عن أنها نسخت كما ذكر ذلك علي  $\tau$ .

ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل، جعفر بن محمد يأخذوا بكلامه إمام عندهم، سئل عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه، جعفر بن محمد هذا من آل البيت وأنتم تعظموه وتأخذوا بكلامه، هو نفسه أفتى: قال هي الزنا بعينه.

ابن عوادة نقل في صحيحه عن ابن جرير أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشرة حديثاً.

ابن حزم له كلام، وكلامه لم يعجب ابن حجر في فتح الباري ورد عليه وشنع عليه وابن حزم، ثبت على إباحتها بعد النبي  $\rho$  ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد بن أمية بن خلف وجابر وعمرو بن حريث، ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله  $\rho$ .

ماشي مدة رسول الله، وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر، قال: ومن التابعين طاووس وسعيد بن جبر وسائر فقهاء مكة، طبعاً هذه مبالغة عظيمة جداً من ابن حزم كعادته ابن حجر لم يعجبه هذه المسائل ورد عليه في بحث جميل في فتح الباري، وقال إن الكلام هذا كله كلام ابن حزم فيه نظر ورد عليه وأجاد وأفاد ابن

حجر رحمه الله.

إذن المسألة كأن هي كإجماع من أهل العلم بجرمة نكاح المتعة كما بين النبي عليه الصلاة والسلام وكما حرّمها إلى أبد الأبد ورخص لهم في وقت من الأوقات للعذبة التي كانوا فيها، ثم حرمت بعد ذلك إلى أبد الأبد.

إذن من يأت بعد ذلك سواء عيادا بالله من أهل السنة والجماعة من يقول بجوازها لا أحد يقول بجوازها، أو إن الشيعة الإمامية يقولوا بجوازها إذن لا عبرة لا أحد بعد كلام الله تبارك وتعالى وبعد كلام رسوله ﷺ.

(أو يعلق نكاحها، ك: زوجتك إذا جاء رأس الشهر، أو: إن رضيت أمها، أو: إن وضعت زوجتي ابنة، فقد زوجتكها فيبطل النكاح) هو ما زال يتكلم عن نكاح الباطل، يقول: أو يعلق نكاحها، التعليق في النكاح ليس زواج، والتعليق لا ينفع في النكاح، وإذا علق الإنسان النكاح على وقوع الشهر أو إتيان الشهر أو إتيان الغائب أو شفاء المريض أو وضع الحامل أو هذا الشيء لا يعقد نكاحا بل ربما نسميه وعد، أما ما الذي ينفع المعلق قد ينفع في الطلاق ولا ينفع في النكاح، يبقى التعليق ينفع في الطلاق، أنت طالق إذا جاء رأس الشهر، أنت طالب إن دخلت الدار، أنت طالق إن ذهبت إلى السوق، أنت طالق إذا وضعت، أنت طالق إذا فعلت، التعليق ينفع في الطلاق ولا ينفع في النكاح. هنا نفس الصورة يقول أو يعلق نكاحها كزوجتك إذا جاء رأس الشهر أو إن رضيت أمها لو أمها رضيت أنت زوجتي، أو إن وضعت زوجتي ابنة قد زوجتكها، قال: فيبطل النكاح لماذا؟

(لأنه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع) صحيح لازم وفاسد.

(2 - لا يبطله) لا يبطل النكاح، هو يبطل النكاح فقط، يبقى الشرط باطل



## والنكاح صحيح.

كأن يشترط أن لا مهر لها، ولا نفقة، أو أن يقسم لها أكثر من ضربها، أو أقل، أو إن فارقها رجع عليها بما أنفق فيصح النكاح دون الشرط لمنافاته مقتضى العقد) أن لا مهر لها: الله سبحانه وتعالى قال في سورة النساء: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ نحلة فريضة عطية، لا بد من إعطاء الزوجة والمرأة صداق، إذن كأن يشترط أن لا مهر لها، سأتزوجك لكن لن أعطيك مهر، نقول ماشي، وبعد ما يتزوجها نلزمه بمهر مثلها، النكاح صحيح لكن الشرط باطل؛ لأنه ينفي ما أثبتته الله، كأن يشترط أن لا مهل لها ونفقة، سأتزوجك لكن لن أنفق عليها.

كأن يشترط أن لا مهر لها، ولا نفقة) يتزوج ونكاح صحيح وبعد ما تزوج أنفق عليها.

(أو أن يقسم لها أكثر من ضربها، أو أقل) متزوج من اثنين ويقسم لها أكثر من ضربها، أنا عندك ست أيام، وعند الزوجة الأولى يوم واحد، لا يجوز هذا الشيء، نظم نفسك أسبوع وأسبوع، ثلاثة أيام وثلاثة أيام، أو يوم ويوم أما هذه أكثر من هذه، من كان تحته امرأتان فمال إلى أحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل.

(أو إن فارقها رجع عليها بما أنفق) كأن يقول لها أتزوجك وأعطيك مهر لكن لو حصل طلاق أخذه منك مرة أخرى، هذا الشرط لا يجوز، النكاح صحيح ولكن الشرط باطل.

(أو إن فارقها رجع عليها بما أنفق فيصح النكاح دون الشرط لمنافاته مقتضى- العقد، وتضمنه إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده، كإسقاط الشفيع شفيعته قبل البيع، والعقد صحيح، لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره فيه،



ولا يضر الجهل به فلم يطله. وكذا إن شرط أن لا يطأها، أو يعزل عنها) أي تزوج المرأة وقال بشرط إن لا أطأك أي لا أجامعك، هو الغرض من الزواج الوطء، إعفاف، الرجل يعف المرأة والمرأة تعف الرجل، هو تزوجها أن لا يطأها، قال: يعزل عنها، يعني عنها الصحابة عزلوا، وقالوا كنا نعزل والقرآن ينزل فلم يأمرنا ولا ينهانا، لكن العزل هذا يهضم حق المرأة، والصحابة لم يكونوا يعزلوا عن النساء، وإنما كان يعزلوا عن الإماء، لأن العزل في حق المرأة هذا هضم لحقها، لكن بإذنها جائز هذا الشيء، الإنسان لو عزل بإذن المرأة، العزل عبارة عن الإيلاج فإذا قارب الإنزال قذف في الخارج، هذا بالنسبة، هنا يقول أو يعزل عنها.

(أو لا يقسم لها إلا في النهار دون الليل) إن هو لا يقسم لهذه المرأة إلا في النهار دون الليل. (ونقل عن أحمد: ما يحتمل إبطال العقد) أي يذهب لها في النهار فقط، لا يبيت عندها.

(فروي عنه في النهاريات، والليليات: ليس هذا من نكاح أهل الإسلام. وكان الحسن وعطاء: لا يريان بتزويج النهاريات بأساً. ذكره في الشرح) على حسب الحال، لو إنسان شغال بالليل، وهو طول الشهر ورديات مساء، ولا يفضى- إلا بالنهار تزوج على هذا الشيء وبين لزوجته إن الوضع كذا ونظام شغلي كذا، وأنا بالليل لا أستطيع وحتى لو استطعت ما أستطيع أفعل شيء، إذن يجوز هذا الشيء. ونقل عن أحمد: ما يحتمل إبطال العقد الحسن وعطاء: لا يريان بتزويج النهاريات بأساً، وهذا الصواب على حسب الحال وعلى حسب عمل كل إنسان.

### فصل

(وإن شرطها مسلمة، فبانت كتابية) كإنسان ذهب لشخص قال له بالله عليك أنا أريد أخت مسلمة ودينة فقال له حاضر، فأتى له بواحدة يهودية نصرانية، الحكم

يكون أيه؟ قال: (فله الخيار) يفسخ هذا الشيء، طيب دفع مهر المهر من الذي يدفعه، يرجع على من خدعه ومن خانته، وعلى من غره.

(أو شرطها بكراً، أو جميلة، أو نسيية، أو شرط نقي عيب لا يفسخ به النكاح، كشرطها سمیعة أو بصيرة فبانت بخلافه فله الخيار) طبعاً هذا على إطلاق لكن فيه شروط متفق عليها وفيه شروط غير متفق عليها، هنا يقول شرطها بكراً أو جميلة، فعلاً لو شرطها بكراً فبانت ثبته هذا له الفسخ اتفاقاً، أو جميلة أو نسيية هذا نسيية، ممكن جميلة بالنسبة لك دمية بالنسبة إلى جميلة بالنسبة لي دمية بالنسبة لك، هذا أمر نسبي.

(أو شرط نقي عيب لا يفسخ به النكاح) كأن فيه عيوب يفسخ النكاح وفيه عيوب لا يفسخ فيها النكاح، (كشرطها سمیعة أو بصيرة) هو كيف مثلاً وقال أريد زوجة يكون نظرها جيد، فأتوا له بأخت كفيفة، له الفسخ (فبانت بخلافه فله الخيار).

يوجد شروط يفسخ بها النكاح ويوجد شروط لا يفسخ بها النكاح، أضف إلى ذلك إن فيه شروط لا يفسخ بها النكاح ولكن شرطها الزوج في الزوجة، فإذا جيء بزوجة لم يكن فيها هذا الشرط، فله الفسخ.

فيه شروط لا يفسخ بها النكاح، مثلاً أنا تزوجت امرأة فالسمع عندها كان ضعيف قليلاً، هذا لا يفسخ به النكاح، تزوجت امرأة نظرها ضعيف قليلاً، لا يفسخ به النكاح، تزوجت امرأة عرجاء قليلاً، لا يفسخ به النكاح. لكن لو اشترط أنا أريد امرأة نظرها جيد جداً، أنا أريد امرأة تسمع وشرط شروط، فجيء له بغير هذه الشروط فله الفسخ ويرجع على من غره وخدعه.

إذن الفرق بين بداية هو تزوج امرأة هو سمعها بسيط قليلاً، نظرها ضعيف قليلاً،

رجلها تعرج بها قليلا، هذا ليس من العيوب التي يفسخ بها النكاح بخلاف ما لو شرط الزوج. أنا أرى كذا وغره هذا الإنسان له الفسخ ويرجع على من غره وخدعه. (فبانت بخلافه فله الخيار لأنه شرط صفة مقصودة ففانت، أشبه ما لو شرطها حرة فبانت أمة. ولا شيء عليه إن فسخ قبل الدخول) لو فسخ قبل الدخول ليس عليه شيء، وبعده، وبعد الدخول، دخل بالمرأة وخلاص.

(وبعده يرجع بالمهر على الغار) يقول لا شيء عليه يفسخ قبل الدخول، قبل الدخول ليس لها شيء، لو فسخ بعد الدخول، المرأة بانت إنها ليست نفس الشروط التي أنا أريدها، لا أعطيها مهر، يعطيها مهر، طالما بعد الدخول يستقر المهر، لكن يرجع بهذا المهر على الغار، الذي خدعه.

(لا إن شرطها أدنى فبانت أعلى كأن شرطها كتابية فبانت مسلمة، أو أمة فبانت حرة، لأنه زيادة خير فيها. ومن تزوجت رجلاً على أنه حر، فبان عبداً فلها الخيار إن صح النكاح بأن كملت شروطه، وكان يأذن سيده. فإن اختارت الفسخ لم يحتاج إلى حاكم، كمن عتقت تحت عبد. وإن اختارت إمضاءه فلا وليائها الاعتراض عليها إن كانت حرة، لعدم الكفاءة) مسألة غير موجودة لكن يذكرها، إن امرأة حرة تزوجت رجل على أنه حر، فبان عبد، فلها الخيار.

(وإن شرطت فيه صفة ككونه نسياً، أو عفيفاً، أو جميلاً ونحوه، فبان أقل فلا فسخ لها) لأن هذه الأشياء غير معتبرة في النكاح.

(لأنه ليس بمعتبر في صحة النكاح، أشبه شرطها طوله وقصره، إلا إذا شرطته حراً فبان عبداً فلها الفسخ. وتملك الفسخ من عتقت كلها تحت رقيق كله بغير حكم الحاكم حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر وغيرهما إجماعاً، لا إن كان حراً) المعنى لو إن المرأة

كانت أمة متزوجة عبد ثم هي حررت، فلها الفسخ الآن، يستدل بحديث بريرة.

(وهو قول ابن عمر وابن عباس، لحديث عروة عن عائشة أن بريرة أعتقت، وكان زوجها عبداً اسمه مغيث فخيرها رسول الله، صلى الله عليه وسلم - ولو كان حراً لم يخيرها) النبي عليه الصلاة والسلام أمرها بالمقام معه والصبر عليه قالت أشافع أنت يا رسول الله أم أمر، قال: إنما أنا شافع قالت لا حاجة لي فيه.

(فأما خبر الأسود عن عائشة أنه، صلى الله عليه وسلم، خير بريرة، وكان زوجها حراً) الشيخ الألباني يقول شاذ بهذا اللفظ.

(وقال ابن عباس: كان زوج بريرة عبداً أسود لبني المغيرة يقال له: مغيث رواه البخاري وغيره.

فإن مكنته من وطئها، أو مباشرتها، أو قبلتها بطل خيارها) متى يبطل خيارها إذا كانت تعلم أما إذا كانت لا تعلم لا يبطل خيارها.

(لقوله، صلى الله عليه وسلم لبريرة: إن قريك فلا خيار لك) ضعفه الشيخ الألباني. وإن كان ضعفه الشيخ الألباني لكن الإجماع على ذلك، الإجماع على هذا الشيء وعلى هذا المعنى، المعنى إن الإنسان المرأة إذا شرطت شروط معينة ثم لم يؤتى لها بهذه الشروط، فرضيت بذلك ومكنت الزوج من نفسها هذا يدل على رضاها.

(ولو جهلت عتقها، أو ملك الفسخ بطل خيارها نص عليه، لعموم ما تقدم) لكن هذا صعب قليلاً، أي أن المرأة جهلت إن هي أصبحت معتقة الآن أو إنها جهلت إن هي لها الفسخ، يقول بطل خيارها، لا صعبة، هي معذورة الآن لا أحد عرفها، لكن لو عرفوها وأعلموها لها الفسخ، لذلك يقول: (وروى نافع عن ابن عمر أن لها الخيار ما لم يمسه رواه مالك) وصححه الشيخ الألباني.

(وقال القاضي وأبو الخطاب: لا يطل) وهذا الصواب.

(لأن تمكينها مع جملها لا يدل على رضاها به) يبقى كون المرأة تمكن الزوج من نفسها ومع ذلك لا تعلم لا تعلم إن لها الحق في الفسخ ولا تعلم هذا الشيء فلا يدل على رضاها.

(ذكره في الكافي ابن قدامة رحمه الله. وقال في الشرح الكبير: وإن رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد. لا نعلم فيه خلافاً). يعني هي راضية به على ذلك، مع إن هو ليس بنفس الأوصاف التي هي ذكرتها، لكن هي رضيت به ورضيت بالمقام معه ثم بعد ذلك بفترة أنا أريد أن أفسخ ولها حق الفسخ لأن أنت لست بالأوصاف التي كنت أريدها يقول: (وإن رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد. لا نعلم فيه خلافاً).

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس الحادي والعشرون

باب حكم العيوب في النكاح- باب نكاح الكفار

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا

إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

## (باب حكم العيوب في النكاح)

قال: يثبت خيار العيب لكل واحد من الزوجين في الجملة. روى عن عمر وابن عباس. ذكره في الشرح.

وأقسامها المثبتة للخيار ثلاثة:

1- قسم يختص بالرجل، وهو: كونه قد قطع ذكره، أو خصيتاه، أو أشل، فلها الفسخ في الحال) لأن فيه نقصاً يمنع الوطاء أو يضعفه. وروى أبو عبيد بإسناده عن سليمان بن يسار أن ابن سند تزوج امرأة، وهو خصي، فقال له عمر: أعلمتها؟ قال: لا. قال: أعلمها، ثم خيرها.

(وإن كان عنيماً بإقراره، أو بيئته، طلبت يمينه فنكل، ولم يدع وطئاً أجل سنة هلالية منذ ترافعه إلى الحاكم).

**المعنى،** يوجد عيوب مثبتة للخيار في النكاح أو للفسخ، أحيانا يكون عند الرجل عيب من العيوب التي ينفسخ بها النكاح وأحيانا يوجد به عيب ليست من العيوب التي ينفسخ بها النكاح وهذه مسألة مهمة، وكما نقول في الرجل، نقول في المرأة، ممكن المرأة نفس الصورة تكون فيها عيب من العيوب التي ينفسخ بها النكاح، ويوجد عيوب أخرى لا ينفسخ بها النكاح.

أقسام مثبتة للخيار ثلاثة:

(قسم يختص بالرجل) مثل ماذا؟ الذي يجوز للمرأة تطلب الفسخ، يقول: (وكونه قد قطع ذكره)، إنسان مقطوع الذكر أو إنسان مقطوع الخصيتين، ولا يستطيع الوطاء فيجوز للمرأة أن تطلب الفسخ، فلها الفسخ في الحال، لأن فيه نقصاً يمنع الوطاء أو يضعفه.



وإن كان عنيماً، العنين الذي لا يقدر على الوطاء، العنين مشهور في الأرياف وهو المربوط.  
(وإن كان عنيماً بإقراره، أو بينة، طلبت يمينه فنكل، ولم يدع وطناً أجلاً سنة هلالية منذ  
ترافعه إلى الحاكم روي ذلك عن: عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة وعليه فتوى  
فقهاء الأمصار.

وقال ابن عبد البر: على هذا جميع القائلين بتأجيله. وأما قصة عبد الرحمن بن الزبير فلم  
تثبت عنته، ولا طلبت المرأة ضرب المدة. قال ابن عبد البر: وقد صح أن ذلك كان بعد  
طلاقه) لم يكن بعد طلاقه ولكن الظاهر من الحديث أنها ما زالت معه، لما جاءت قال  
النبي تريدان أن ترجعي إلى الرفاعة قالت: نعم، قال: لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق  
عسيلتك، فالمرأة كانت تدعي عليه أن هو ليس له في النساء. وقالت يا رسول الله ليس  
معه إلا هدية الثوب، أي ليس له في النساء، ولا الجماع، فهي كانت تريد أن تعمل حيلة  
لكي ترجع لزوجها الأول، والنبي ﷺ سألها تريدان أن ترجعي إلى رفاعة، فصرحت، قالت  
نعم: قال: لا، حتى تذوقي عسيلته، أيضاً ثبت أن هذا الرجل كما في أبي داود وغيره، كان  
له خمس أولاد، فأتى بهم إلى النبي، قال للنبي ﷺ هي تدعي يا رسول الله ليس معي إلا  
هدية الثوب، فالتبى ﷺ أخبر أن أولاده شبه الغراب بالغراب، إن هم أولاده فعلاً، فيدل  
على أن المرأة تريد أن ترجع لزوجها الأول فادعت ذلك.

(فإن مضت السنة ولم يطأها فلها الفسخ لأنه قول من سمينا من الصحابة، ولأنه إذا  
مضت الفصول الأربعة، ولم يزل علم أنه خلقة. ولا يحتسب عليه منها ما اعتزلته فقط).

أي لعله لا يعرف أن يطأ في الصيف، يطأ في الشتاء، أو العكس، إذا مضت الفصول  
الأربعة عليه، أما لو مرت السنة كاملة ولم يطأ يدل على أنه خلقة عنده فالمرأة الفسخ  
بذلك.

2- (وقسم يختص بالأنثى:، وهو: كون فرجها مسدوداً لا يسلكه ذكر، أو به بخر. أو

قروح سيالة، أو كونها فتقاء، بانخراق ما بين سبيلها، أو كونها مستحاضة فيثبت الخيار للزوج)

**المعنى:** (كون فرجها مسدودا)، أو (به بخر)، البخر هو الراحة المنتنة الكريهة، له ذلك، وبفضل الله تبارك وتعالى إن الآن أصبح إن معظم الأشياء التي يذكرها الفقهاء في زمانهم أصبح الآن لها علاج، ما كان قديما وحدث غير ذلك حديثا، الفتوى تتغير بحسب المكان وحسب الزمان، وحسب الإنسان.

(أو قروح سيالة)، يوجد أشياء تنزل من فرج المرأة، ونفس الحكم، لو يعالج هذا الشيء لا يلزم أن يطلق وليس له الفسخ.

(أو كونها فتقاء بانخراق ما بين سبيلها)، أي مجرى البول على مجرى الغائط، (أو كونها مستحاضة) الدماء إما حيض أو نفاس أو استحاضة أو نزيف أو سيلان أو عرق هذه أنواع الدماء، هي هنا الآن مستحاضة، المرأة المستحاضة ينزل عليها الدم في غير أيام عادتها، يجري عليها الدم في غير أيام عادتها على الدوام، هل هذا ينفسخ به النكاح؟ يقول ينفسخ به النكاح، أيامه لا يكون فيه علاج وكان النزيف سنوات طويلة.

حمئة وأخواتها الاثنين، أولاد جحش الثلاثة كان هذا البيت مستحاضات، سبع سنوات، تقول يا رسول الله إني مستحاضة فلا أطهر فأدع الصلاة، حديث في البخاري، قال لا: إن هذا عرق، ووصف لها قرصف، أي القطن، قالت: إنما أئج ثجا، تذكر عائشة كنا نضع لها الطست في الاعتكاف، الطست في المسجد.

الفقيه في عصره يذكر أشياء في وقته تصلح أما الآن قد تتغير.

قال: (فيثبت له الخيار، لأن ذلك يمنع الوطء، أو يمنع لذته، ولما فيه من النفرة أو النقص).

كأنه يريد أن يقول الزواج عبارة عن سكن وألفة ومحبة ومودة، عندما يرى هذه الأشياء يحدث نفرة بين الزوج والزوجة، فلا يحصل سكن ولا ألفة.

(أو خوف تعدي أذاه أو نجاسته) يريد أن يقول: إن النجاسة التي في المرأة تتعدى على الرجل، لكن كما ذكرنا على حسب الطب وهل هذا المرض قابل للعلاج أو لا.

3-(وقسم مشترك، وهو: الجنون: ولو أحياناً، والجذام، البرص، وبخر الفم، والباسور والناصر، واستطلاق البول أو الغائط، فيفسخ بكل عيب تقدم) **المعنى:** قسم مشترك بين الرجل والمرأة يفسخ به النكاح، مثل الجنون ولو أحياناً، شخص تزوج وعنده مرض مثلاً ضهور في خلايا المخ، أو يحدث له نوبات صرع، لا بد أن يبين، لأجل بعد ذلك أن يملك الفسخ وأنت لا تملك شيء.

الإنسان لو به مرض لا بد أن يبين سواء رجل أو امرأة. والجذام النبي **p** قال فر من المجزوم فرارك من الأسد، الجذام عبارة عن أورام في الأطراف وتقطع بعد ذلك.

(والبرص) مرض جلدي معروف، (وبخر الفم) أي رائحة الفم الكريهة، قدمنا رائحة في الفرج من المرأة، وبخر الفم، ممكن يكون في الرجل وممكن يكون في المرأة، لذلك النبي عليه الصلاة والسلام كان يطيب فمه لأنه يخاطب ما لا يخاطب ويكلم ما لا نكلم، يخاطب الملائكة وينزل عليه جبريل الأمين من عند رب العالمين سبحانه وتعالى.

فكان دائماً يستاك، حتى قال: أوصاني جبريل بالسواك حتى خشيت أن أضرض إن أسناني تتبرى من كثرة السواك، فكان يستاك إذا دخل بيته إذا قام من نومه إذا خاطب الناس، إذا خاطب رب العالمين إذا قرأ القرآن الكريم فكان يستاك عليه الصلاة والسلام، النبي **p** كان إذا قام الليل يشوص فاه بالسواك، يشوص أي يدلك فاه بالسواك.

(والباسور، والناصر، واستطلاق البول أو الغائط)، شخص عنده مرض في البروستاتا فلا يستطيع أن يتحكم في نفسه، إن كان له علاج، معظم هذه الأشياء لها علاج، إذا كان لا يوجد لها علاج فللمرأة الفسخ.

(لأن النبي صلى الله عليه وسلم، تزوج امرأة من بني غفار، فرأى بكشحها بياضاً، فقال

لها: البسي ثيابك، والحقني بأهلك) ضعفه الشيخ الألباني لكن المعنى صحيح، إن الزواج يراد به الألفة الدوام والمحبة، وهذه العيوب تنفر، تنافي مقصود النكاح، فيطلب الفسخ.

(قال في الكافي: فثبت الرد بالبرص بالخبر، وقسنا عليه سائر العيوب، لأنها في معناه في منع الاستمتاع). هذا العلة لأنها تمنع الاستمتاع بالمرأة والمرأة بالرجل.

(وقال عمر رضي الله عنه: أيما امرأة غر بها رجل، بها جنون أو جذام أو برص، فلها مهرها بما أصاب منها، وصادق الرجل على من غره) ضعيف إنما معناه صحيح، الجماهير على هذا الشيء.

(لا بغيره: أي أشياء لا ينفسخ بها النكاح -كعور، وعرج، وقطع يد ورجل، وعمى، وخرس، وطرش لأن ذلك لا يمنع الاستمتاع، ولا يخشى- تعديه). لا يخشى- تعديه هذه العلة، لا يخشى تعديه على الطرف الآخر من زوج أو زوجة.

### قال: (فصل:

(ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد لزوال سببه) **المعنى:** امرأة كان بها عيب من العيوب التي ينفسخ بها النكاح، وبعد ذلك شفيت من هذا، وبعد ما عقدوا إن العيب هذا زال.

(ولا لعالم به وقت العقد لدخوله على بصيرة، أشبه من اشترى ما يعلم عيبه) أي يوجد عيب في المرأة وفي الرجل، عيب المرأة يعلمه الرجل ودخل على بصيرة وهو على علم عندها مرض كذا، ليس له أن يفسخ.

(والفسخ على التراخي لا يسقط في العنة إلا بقولها: رضيت ونحوه، لأن العلم بعدم قدرته على الوطاء لا يكون إلا بالتمكين، فلم يكن التمكين دليلاً على الرضا، فلم يبق إلا القول) كأن هو لا يستطيع الوطاء أو شيء وهي رضيت بذلك، ليس لها الفسخ.

(أو: باعترافها بوطئه في قبلها) هي اعترفت أنه وطأ وبعد ذلك قالت أنه لم يطاء، إذن كلامها

لاغي.

(فإن اعترفت بطل كونه عيناً عند أكثر أهل العلم) لأن هي باعترافها إن وطأ ولو حتى مرة واحدة إذن ليس بعينين.

(ويستقط في غير العنة بالقول) أي الفسخ.

(أو بما يدل على الرضا من وطء أو تمكين مع العلم كمشري المغيب، يسقط خياره بالقول، وبما يدل على رضاه بالمغيب).

إنسان اشترى سلعة ويعلم أن هي فيها عيب كذا، ورضيها وأخذها لاسيما إن الآخر بين له ذلك، ليس له الرجوع وليس له الفسخ.

(ولا يصح الفسخ هنا، وفي خيار الشرط بلا حاكم) لابد القاضي هو الذي يفصل، القاضي وليس المفتي، كلام القاضي نافذ.

(لأنه فسخ مجتهد فيه بخلاف خيار المعتقة تحت عبد، فإنه متفق عليه). (المعتقة تحت عبد) متفق عليها بمعنى إن المرأة مثل بريرة مع مغيث، هي عتقت الآن وخيرها النبي عليه الصلاة والسلام فقالت اختار الفراق يا رسول الله إن كنت تأمر فيها ونعمة، وإن كنت شافع، قال إنما أنا شافع، فقالت لا حاجة لي فيه.

(فإن فسخ قبل الدخول فلا مهر) كأن به عيب ثم حصل فسخ ولم يحصل دخول، هل لها مهر، ليس لها شيء. قال: (إن فسخ قبل الدخول فلا مهر لأن الفسخ إن كان منها فالفرقة من جهتها فأسقطت مهرها كردتها، وإن كان منه، فإنما فسخ لعيب دلسته، فكأنه منها) إذن نراعي الفسخ بعد الدخول أو قبل الدخول، إن فسخ قبل الدخول فلا مهر، لأن الفسخ إن كان منها فالفرقة من جهتها، ليس لها مهر الآن.

(وبعد الدخول أو الخلوة يستقر المسمى - المهر كله - لأنه نكاح صحيح فيه مسمى صحيح، فوجب المسمى كما لو ارتدت. ويرجع به على المهر) يرجع بالمسمى أي بالمهر على المهر.

(له من زوجة وولي ووكيل، لما تقدم عن عمر وعنه) هذه رواية أخرى، لكن الراجح الرواية الأولى.

(وعنه: لا يرجع على أحد لأن ذلك يروى عن علي. قاله في الكافي. قال أحمد: كنت أذهب إلى قول علي فهبته، فملت إلى قول عمر). الراجح فيها، أو الأقرب إلى الصواب: قول عمر

❧ إذا غر إنسان رجل أو امرأة يبقى يرجع إليه بالمهر وهذا الصواب فيها.

(وإن حصلت الفرقة من غير فسخ بموت أو طلاق فلا رجوع لأن سببه الفسخ، ولم يوجد) حصلت فرقة من غير فسخ بموت مات الرجل أو طلق فلا رجوع.

(أو طلاق فلا رجوع لأن سببه الفسخ، ولم يوجد وليس لولي صغير أو مجنون أو رقيق تزويجه بمعيب لأن فيه ضرراً بهم، وهو لا ينظر لهم إلا بما فيه الحظ والمصلحة).

فلو فعل لم يصح إن علم العيب، لأنه عقد لهم عقداً لا يجوز عقده، كما لو باع عقاراً لمن في حجره لغير مصلحة. وإلا يعلم الولي أنه معيب صح ولزمه الفسخ إذا علم العيب، كما لو اشترى له معيباً).

## باب نكاح الكفار

لو أن إنسان يهودي أو نصراني أو أي ملة من الملل ثم أسلم وزوجته أسلمت، هل نعقد من جديد، هل يفسخ العقد هذا، وينقض ويعقد من جديد، هم متزوجين وهم كفار، فأصبحوا الآن مسلمين، هل نفس العقد باقي الذي كان على الكفر أم ننشئ عقد جديد.

(باب نكاح الكفار:

تتعلق بأنكحتهم أحكام النكاح الصحيح: من وقوع الطلاق، والظهار، والإباحة للزوج الأول، والإحصان، وغير ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَبْلِ﴾ [المسد: 4]، وقال تعالى: ﴿امْرَأَةٌ فِزْعَوْنٌ﴾ [التحریم: 11].

فأضاف النساء إليهم، وحقيقة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة. وقال صلى الله عليه وسلم



«ولدت من نكاح لا سفاح» حسنه الألباني.

(وإذا ثبتت الصحة ثبتت أحكامها، ولأنه أسلم خلق كثير في عصر- رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأقرهم على أنكحتهم، ولم يكشف عن كيفيةها).

**معنى الكلام:** أنه لو كان نصراني أو يهودي أو امرأته كذلك وأسلما يبقيا باقيان على النكاح الأول ولا يجب تجديد العقد، (تتعلق بأنكحتهم أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق).

أي هو كان نصراني ثم في حال الكفر كان طلق امرأته طلاقة ثم بعد أسلم، الإسلام يهدم الطلاقة أم يبقى له طلقان؟

لو إن إنسان كان في حال الكفر وطلق ثم بعد ذلك أسلم، بقي له طلقان، طلق طلقين وبعد ذلك أسلم يبقى له طلاقة واحدة، هذا معنى كلامه، (تتعلق بأنكحتهم أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق).

**و(الظهار)** إنسان كان ظاهر من امرأته في الجاهلية قال أنت علي كظهر أمي، وبعد ذلك أسلم، إذن الواجب عليه صيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا.

نقول له لا تقرب امرأتك حتى تكفر وتصوم شهرين متتابعين، هذا معنى الظهار، **(والإباحة للزوج الأول)** نفس الصورة، فإن طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، امرأة كانت متزوجة وبعد ذلك زوجها في الكفر طلقها ثلاثا، وتزوجها إنسان آخر لكي ترجع للأول هذا المعنى الذي يريده.

**(والإحصان)**، وعدم الإحصان، الإحصان لو أن إنسان كان في حال الكفر وكان متزوج ثم بعد ذلك زنا، هو محصن الآن، يقام عليه حد الزنا للمحصن الذي هو الرجم.

**من أين أخذ الحكم؟** أخذ من القرآن، الرجم هذا كان آية في سورة الأنفال أو سورة التوبة على خلاف: **(والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما كسبا من اللذة نكالا من**

الله والله عزيز حكيم) هذه كانت آية فنسخت تلاوة وبقي حكمها. والحديث في البخاري، قال عمر: ( رجمت ورجم النبي ورجم أبو بكر، والله إني أخشى إن طال الزمان بالناس أن يقولوا لا نجد الرجم في كتاب الله، إنما هو الجلد، ولو أخشى- أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله، لكتبها على حاشية المصحف) (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما كسبا من اللذة نکالا من الله والله عزيز حكيم).

فلو أنه أحسن كان محسن في الجاهلية فعليه الرجم، لو لم يحسن وكان بكرا وارتكب هذه الجريمة عيادا بالله فعليه الجلد مائة جلدة كما أخير الله Y في فواتح سورة النور. (وغير ذلك من الأحكام) لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، هو يريد أن يستدل إن هو سماها زوجة، امرأة فرعون مع إنه كان كافر، قال: فأضاف النساء إليهم، وحقيقة الإضافة تقتضي الزوجية صحيحة، وقال النبي: «ولدت من نكاح لا من سفاح» النبي P قال ذلك لأن كان في عادة الجاهلية كان فيهم استبضاع، الاستبضاع بمعنى إن هو الرجل ينظر لرجل نجيب قوي أو شجاع أو غني، فإذا طهرت امرأته من الحيضة فيقول لها اذهبي إلى فلان، استبضعي من فلان، تستبضع يعني يطأها هذا الرجل، يزعموا نجابة الولد. فتستبضع منه، فلا يقربها زوجها الأصلي حتى يتبين حملها، ثم يطأها بعد ذلك إن شاء.

فالنبي P قال: «ولدت من نكاح لا من سفاح» (وإذا ثبتت الصحة ثبتت أحكامها، ولأنه أسلم خلق كثير في عصر النبي عليه الصلاة والسلام، فأقرهم على أنكحتهم ولم يكشف عن كيفيةها).

(يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها) هم كفرة ويتزوجوا بطريقتهم، يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها.

(يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها ولم يرتفعوا إلينا) طيب لو ارتفعوا إلينا، نحكم لهم بما في شرعنا. لكن لم يرتفعوا إلينا إذن هم يقرون على ما هم عليه.

(لأنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يتعرض لهم في أنكحتهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم.

(وعنه في مجوسي تزوج كتابية، أو اشترى نصرانية: يحال بينه وبينها. فيخرج منه أنهم لا يقرون على نكاح المحارم) هذه تسمى تخريج على المذهب، قياس على مذهب الإمام على أصول مذهب الإمام أحمد في مسألة أخرى. فيخرج ضم الياء، وفتح الخاء، وشدد الراء، فيخرج منه أنهم لا يقرون على نكاح المحارم.

(إن عمر كتب أن: فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس). لكن الرواية الأولى هي الأولى.

(فإن أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا بإيجاب وقبول) لو هو أتاناً شخص يهودي أو نصراني، ويريد الزواج أو التزوج نعقد على شرعنا نحن.

(وولي وشاهدي عدل منا) نفس حكم الزواج في الإسلام.

(كأنكحة المسلمين، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: 42]، وإن أسلم الزوجان معاً، أو أسلم زوج الكتابية، فهما على نكاحهما ولم تتعرض لكيفية عقده، لما تقدم.

قال ابن عبد البر: (أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع) ابن عبد البر مذهبه مالكي، هو بلغ مرتبة الاجتهاد لاختياراته، مثل ابن تيمية مثل ابن المنذر، مثل غيرهم من العلماء، هو مجتهد من المجتهدين، له اختياراته رحمه الله وله مقولاته.

فهو من ضمن العلماء الذين ينقلوا الإجماع، أيضاً ابن المنذر من محدثي كبار الشافعية، وأحياناً يخالف الشافعية، وله ذلك لأنه بلغ مرتبة الاجتهاد، كذلك ابن تيمية، ابن تيمية يخالف الحنابلة مع إن هو من متأخري علماء الحنابلة رحمه الله وله اجتهاداته وهو رأي من نفسه أنه اجتهد وهو كذلك فله أن يخالف وله أن يقول، طالما العالم اجتهد له أن يخالف

حتى المذهب الذي يدين به.

كذلك ابن حجر ينقل إجماع، كذلك القرطبي، ينقل إجماع، هؤلاء العلماء الذين ينقلوا الإجماع أشهرهم طبعاً ابن المنذر، وله كتاب اسمه الإجماع.

(قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع) لو هو تزوج في حال الكفر وبعد ما أسلما اتضح إن هذه أخته من الرضاعة فلا يقر عليه، يفسخ النكاح الآن لأن حصل بينهم رضاع أو نسب، إنسان تزوج أخته أو أمه أو خالته فلا يجوز هذا الشيء.

(وعن ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: يا رسول الله إنها كانت مسلمة معي فردها عليه رواه أبو داود). وضعفه الشيخ الألباني إنما المعنى صحيح.

(وإن أسلمت الكتابية تحت زوجها الكافر) ما الفرق بين الكتابية أو الكافرة، أو الكتابي والكافر؟ أهل الكتاب ربنا استثنى من المشركين أهل الكتاب فأباح للمسلمين نكاح أهل الكتاب، إذن يجوز للإنسان المسلم الرجل المسلم يتزوج امرأة كتابية أي يهودية أو نصرانية، للرجل المسلم يباح له ويكره، وليس يستحب، يجوز مع الكراهة.

يجوز مع الكراهة، إن الإنسان المسلم يتزوج امرأة نصرانية، الله أحل ذلك في كتابه، فقال في سورة المائدة: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5]، فواتح سورة المائدة.

رغب الإسلام ذلك لعلها تكون تحت مسلم فتسلم، تراه يصلي يقرأ قرآن يتعبد لله، يقوم الليل يصوم النهار، يدرس علم لعلها تشتاق لذلك فتسلم.

(وإن أسلمت الكتابية تحت زوجها الكافر كتابي أو غيره قبل الدخول انفسخ النكاح. حكاه

ابن المنذر إجماعاً، لأنه لا يجوز لكافر ابتداء نكاح مسلمة).

إن أسلمت الكتابية سواء يهودية أو نصرانية أسلمت تحت زوجها الكافر، الكافر هذا عموم سواء كان كفاً يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بوذي أو وثني، أو غير كان هذا الكلام قبل الدخول، امرأة نصرانية متزوجة رجل نصراني، فالمرأة أسلمت قبل الدخول، عقد نصراني على امرأة نصرانية، يهودي على امرأة يهودية، ثم المرأة ربنا شرح صدرها للإسلام فأسلمت، وكان ذلك قبل الدخول.

قال: (انفسخ النكاح) هذا إجماع العلماء لأنه لا يجوز لكافر ابتداء نكاح مسلمة.

إذن لا يجوز لإنسان كافر أن يتزوج امرأة مسلمة، إذا كان في البداية لا يجوز إذن في الدوام لا يجوز.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

انتهى الدرس الحادي والعشرين أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس الثاني والعشرون

باب نكاح الكفار-كتاب الصداق- فصل فيما يسقط النكاح وينصفه  
ويقرره

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد  
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

## (باب نكاح الكفار:

تتعلق بأنكحتهم أحكام النكاح الصحيح: من وقوع الطلاق، والظهار، والإباحة للزوج الأول، والإحصان، لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4]، ولقوله تعالى: ﴿امْرَأَةٌ فِزْعَوْنٍ﴾ [التحریم: 11]، فأضاف النساء إليهم، وحقيقة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة. وقال صلى الله عليه وسلم «ولدت من نكاح لا سفاح» وإذا ثبتت الصحة ثبتت أحكامها، ولأنه أسلم خلق كثير في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرهم على أنكحتهم، ولم يكشف عن كيفيتها).

لو أن رجل نصراني وامرأة نصرانية أو رجل كافر وامرأة كافرة نصارى أو يهود أسلما فالنكاح حكمه، هل نعيد النكاح مرة ثانية أم هم باقيان على نكاحهما السابق، النكاح نكاح صحيح، وتستمر الحياة الزوجية على ما كان قبل ذلك.

(يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها، ولم يرتفعوا إلينا) هذا قيد، لو أن شخص متزوج من أمه أو أخته أو خالته هذا حلال في شريعتهم، يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها ولم يرتفعوا إلينا، طيب لو ارتفعوا إلينا، ففسخ النكاح، لو هو متزوج أمه أو أخته من الرضاعة أو عمته أو كذا، لو ارتفعوا إلينا وتحاكموا إلينا فنحن لا بد أن نفسخ هذا النكاح.

(لأنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يتعرض لهم في أنكحتهم مع علمه أنهم يستطيعون نكاح محارمهم) نكاح محارمهم الإنسان يتزوج أمه أو أخته.

(وعنه في مجوسي تزوج كتابية، أو اشترى نصرانية: يحال بينه وبينها. فيخرج منه أنهم لا يقرون على نكاح المحارم، فإن عمر كتب أن: فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس).



لكن القول الأول هو الصواب وعليه الأكثر.

(فإن أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا) المعنى قبل أن ينكح هذا النكاح وأتوا لكي يتحاكموا إلى المسلمين ولكي يعقد المسلمون إليهم. إذن حكمنا وعقدنا على شرعنا وعلى ملتنا وعلى حكمنا.

(بإيجاب وقبول، وولي وشاهدي عدل منا، كأنكحة المسلمين، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: 42].

وإن أسلم الزوجان معاً، أو أسلم زوج الكتائية، فهما على نكاحهما ولم نتعرض لكيفية عقده، لما تقدم.

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب أو رضاع.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال يا رسول الله: إنها كانت مسلمة معي فردها عليه.

وإن أسلمت الكتائية تحت زوجها الكافر كتابي أو غيره قبل الدخول انفسخ النكاح. حكاه ابن المنذر إجماعاً، لأنه لا يجوز لكافر ابتداء نكاح مسلمة) امرأة نصرانية أو يهودية كانت متزوجة وهي أسلمت وزوجها باقي على كفره، ينفسخ النكاح الآن، هذا إجماع العلماء، لا يجوز نكاح الكافر لامرأة مسلمة.

(أو أسلم أحد الزوجين غير الكتائيين، وكان قبل الدخول انفسخ النكاح) لماذا قديمهم بغير الكتائيين، لأنه يجوز الإنسان المسلم أن يتزوج امرأة نصرانية.

لكن غير الكتابيين وأسلم أحدهما، إذن قبل الدخول ينفسخ النكاح.

(لقلوه تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ﴾ [المتحنة: 10] وقال: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: 10].

ولها نصف المهر إن أسلم فقط أي: دونها) لها نصف المهر إن أسلم الزوج.

(أو سبقها بالإسلام) سبقها بالإسلام ولا يجوز المقام معها، الكلام هذا مقيد قبل الدخول، إذن لها نصف المهر (لجئ الفرقة من قبله كما لو طلقها) لو أن إنسان طلق المرأة قبل الدخول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَّهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237].

(وإن كان بعد الدخول وقف الأمر إلى انقضاء العدة لحديث مالك في الموطأ عن ابن شهاب قال: كان بين إسلام صفوان بن أمية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر، أسلمت يوم الفتح، وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر، ثم أسلم، فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح. قال ابن عبد البر: شهرة هذا الحديث أقوى من إسناده) طبعا الإسناد فيه ضعف؛ لأن الإسناد سقط منه اثنان على التوالي فإسناده يكون معضل كما يقول علماء الحديث، ضعفه الشيخ الألباني، لكن ابن عبد البر شهرة هذا الحديث أقوى من إسناده.

إذن لو أن حصل هذا الشيء كان بعد الدخول وقف الأمر إلى انقضاء العدة، إذن هو حصل أن المرأة أسلمت والزوج لم يسلم، هل تفرق بينهم أم ننتظر، ننتظر فترة العدة، إذا الزوج أسلم كما حصل في إسلام صفوان، الزوج يقوم مع المرأة ويكون الزواج صحيح على ما ذكرنا.

لو كان قبل الدخول وأسلمت المرأة والزوج لم يسلم بعد، هو كافر، يحصل فرقة.  
(وهذا بخلاف ما قبل الدخول، فإنه لا عدة لها) الكلام هذا يكون بعد الدخول،  
طيب قبل الدخول، لا يوجد عدة للمرأة، مثل الزواج الصحيح، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ  
تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: 49]، هنا نفس الصورة ويقول هذا بخلاف ما قبل الدخول  
فإنه لا عدة لها.

(قال ابن شبرمة: كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل  
قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته) يوقف  
الأمر إلى انقضاء العدة لعله يسلم قبل انقضاء العدة، هو أو هي.

(فإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما) الشيخ الألباني يقول هذا معضل منكر،  
الحديث المنكر هو: مخالفة وضعيف للثقة.

(قال ابن عبد البر: لم يختلفوا فيه إلا شيء روى فيه عن النخعي شذ فيه: زعم أنها  
ترد إلى زوجها، وإن طالت المدة لأنه صلى الله عليه وسلم رد زينب على أبي العاص  
بالنكاح الأول) زينب بنت النبي عليه الصلاة والسلام كان زوجها أبو العاص هذا  
كافر ثم أسلم فردها بالنكاح الأول. رواه أبو داود وصححه الشيخ الألباني.

(واحتج به أحمد، قيل له: أليس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف؟) أحمد يسأل هل  
هو عقد جديد أما أسلم أبي العاص أم النبي P ردها بالنكاح الأول أم عقد عقد  
جديد؟ قال: ردها بنكاح مستأنف، مستأنف أي عقد من جديد.

(قال: ليس لذلك أصل. قيل: إن بين إسلامها وبين ردها إليه ثمان سنين. وفي  
حديث عمرو بن شعيب أنه ردها بنكاح جديد) الشيخ الألباني بنكاح جديد قال

هذا حديث منكر.

(قال يزيد بن هارون: حديث ابن عباس أجود إسناداً) الذي هو ردها بالنكاح الأول، هذا الذي يقصده.

(والعمل على حديث عمرو بن شعيب) الذي هو جدد النكاح، هذه أيضاً مسألة غير متفق عليها.

رأي الجماهير: إذا أسلم الرجل بعد المرأة وانقضت عدتها يعاد النكاح مرة ثانية، هو الآن يريد أن يرجع لها مرة أخرى يعيد النكاح الجماهير على هذا الأمر.

الحنابلة بخلافهم: ولكن هذا الأحوط، إذا كان في فترة العدة، تكون المسافة يسيرة، أسلمت المرأة والرجل ما زال كافر، في فترة العدة لم تنقض العدة بعد، ثم أسلم الرجل، يرجع لها الرجل بالنكاح الأول.

(فإن أسلم المتخلف قبل انقضائها فعلى نكاحها لما سبق) لو في فترة العدة المرأة أسلمت والزوج لم يسلم بعد، حتى قرب نهاية العدة أسلم، فهم على نكاحها الأول، معنى إن أسلم المتخلف قبل انقضائها فعلى نكاحها.

(والأ تبتينا فسخه منذ أسلم الأول منهما، لاختلاف الدين، ولا تحتاج لعدة ثانية.

ويجب المهر بكل حال لاستقراره بالدخول) ويجب المهر بكل حال في المدخول بها. معنى الكلام: هو دخل بها الآن هم كافرين ودخل بها، وبعد ما دخل بها هي أسلمت وهو لم يسلم، إذن لها المهر لاستقراره بالدخول.

مسألة مهمة: يذكرها ابن قدامة رحمه الله: لو أن رجل كافر تزوج أختين ودخل بهن، ثم أسلم وأسلمتا معه ماذا يحدث؟ هو متزوج بين أختين، هذا لا يجوز: ﴿

وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿ [النساء: 23].

إذن في هذه الحالة، يقول ابن قدامة يختار أحدهما، أما يختار واحدة الأخرى عدتها لم تنقض بعد، هي عدتها لم تنقض، وأختها تحته الآن، هل يجوز له أن يطأ التي اختارها، يعاشرها معاشرة الأزواج أو لا يطأها؟ هو لو وطأها الآن في عدة أختها التي فارقتها، هو كأنه جمع بين أختين، فليس له أن يطأ الأولى حتى تنقضي- عدة الثانية.

يقول ابن قدامة، فاختر أحدهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها، لئلا يكون واطئاً لإحدى الأختين في عدة الأخرى.

**مسألة أخرى:** كذلك إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع، لو إنسان متزوج بأكثر من أربعة نسوة، قد دخل بهن، فأسلمن معه وكن ثمانية فاختر أربعة منهن وفارق أربعة ماذا يفعل؟ هل يطأ الأربعة التي معه؟

يقول ابن قدامة رحمه الله: لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات، لئلا يكون واطئاً لأكثر من أربع نسوة.

## فصل

(وإن أسلم الكافر، وتحتة أكثر من أربع فأسلمن في عدتهن أو لا، وكن كتابيات لم يكن له إمساكنهن، بغير خلاف.

واختار منهن أربعاً إن كان مكلفاً، وإلا فحتى يكلف فيختار منهن، لأن غير المكلف لا حكم لقوله، ولا يختار عنه وليه، لأنه حق يتعلق بالشهوة، فلا يقوم غيره فيه مقامه. وسواء تزوجهن في عقد أو عقود، وسواء اختار الأوائل أو الأواخر. نص عليه، لعموم ما تقدم في باب المحرمات.

فإن لم يختَر أجبر بـجـس، ثم تعزير ليختار، لأنه حق عليه، فأجبر على الخروج منه كسائر الحقوق). معناه إنه أجبر على أن يختار الأربعة فقط. أما إن هم كلهم يكونوا تحته فهذا لا يجوز.

(وعليه نفقتهن إلى أن يختار لوجوب نفقة زوجاته عليه، وقبل الاختيار لم تتعين زوجاته من غيرهن بتفريطه، وليست إحداهن أولى بالنفقة من الأخرى). إلى أن يختار ينفق عليهن.

(ويكفي في الاختيار: أمسكت هؤلاء، وتركت هؤلاء ونحوه، كـ: أبقيت هؤلاء، وباعدت هؤلاء).

ويحصل الاختيار بالوطء، فإن وطئ الكل تعين الأربع: الأول للإمساك، وما بعدهن للترك. ويحصل بالطلاق) الحنابلة يقولوا يحصل بالطلاق، أما يطلق نساء، هو تحته ثمانية، إذن الأربعة الذين طلقهم هم الذين اختارهم، لأن الطلاق لا يقع إلا على زوجة، هذه نظرهم، لكن ابن القيم ذكر هو طلق إذن لا يحتاجهم ويريد إن يفارقهم. (ويحصل بالطلاق فمن طلقها فهي مختارة لأن الوطء والطلاق لا يكونان إلا في زوجة) هذا تعليل الحنابلة.

(وإن أسلم الحر وتحته إماء فأسلمن في العدة اختار ما يعفه منهن إلى أربع إن جاز له نكاحهن أي: الإماء:- بأن كان عادم الطول) الطول هو القدرة المالية

(خائف العنت) العنت الزنا (وقت اجتماع إسلامه بإسلامهن تنزيلاً له منزلة ابتداء العقد. وإن لم يجز له نكاح الإماء فسد نكاحهن لأنهم لو كانوا جميعاً مسلمين لم يجز ابتداء نكاح واحدة منهن، فكذا استدأته).



يريد أن يقول إن أسلم الحر وتحتة إماء فأسلمن في العدة اختار ما يعفه منهن إلى أربع، الحر متى يجوز له نكاح الإماء، بداية لا يجوز؟ الشريعة منعت إنسان حر يتزوج الأمة، لماذا؟ لأن لو الحر تزوج الأمة أولادها يصيروا عبيد الآن.

(وإن ارتد أحد الزوجين، أو هما معاً) عكس الذي ذكره بداية، نحن قلنا لو هو متزوج امرأة كافرة أو هي متزوجة من إنسان كافر، ثم أسلما أو أسلم أحدهما هذا العكس.

(وإن ارتد أحد الزوجين، أو هما معاً قبل الدخول) لو إن الإنسان ارتد عياذاً بالله الزوج أو الزوجة إنما قبل الدخول، رجل مسلم عقد على امرأة ثم ارتد، الردة تحصل بالقول وتحصل بالفعل وتحصل بالاعتقاد وتحصل بالاستهزاء وتحصل بالسخرية، تحصل بهذه الأشياء الخمسة وغيرها من الأشياء، إنسان يستهين بدين رب العالمين، سنة النبي الأمين، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ \* لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ يُعَذِّبُ طَائِفَةٌ بَأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: 65، 66].

نعف عن طائفة منكم، بأن تابوا وأنبأوا ورجعوا، نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين، نزل في تفسير الآيات، كنا نخوض ونلعب، ربنا كفرهم، قالوا عن النبي عليه الصلاة والسلام وصحبه هؤلاء الناس أرغب بطونا وأجبن عند اللقاء، أصحاب أكل ونساء، لكن عند لقاء العدو جنباء، فبلغ ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام قالوا له نحن كنا نضحك، فنزلت الآيات: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾.

(وإن ارتد أحد الزوجين، أو هما معاً قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل

العلم، لقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: 10] ولاختلاف دينها.

ولها نصف المهر إن سبقها بالردة، أو ارتد الزوج وحده دونها، لمجيء الفرقة من جهته، (أشبه الطلاق) هو مسلم وهي مسلمة لم يدخل بها، وعقد عليها، وهو ارتد، الفرقة الآن من قبل الزوج، طالما من قبل الزوج طالما من قبل الزوج يدفع لها نصف المهر، كما لو طلقها في حال إسلامه قبل الدخول يكون لها نصف المهر.

(وبعد الدخول تقف الفرقة على انقضاء العدة لأن الردة اختلاف دين بعد الإصابة، فلا يوجب فسخه في الحال، كإسلام كافرة تحت كافر.

### كتاب الصداق

الصداق بمعنى المهر.

قال: (الأصل فيه: الكتاب، والسنة، والإجماع) الصداق له أسماء: صداق، مهر، نحلة، فريضة، أجر، علائق، عقر، حباء، هذه كلها من أسماء الصداق، الأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع.

كما قال تعالى: (أما الكتاب فقله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: 24].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4] قال أبو عبيد: يعني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله. وقيل: نحلة من الله للنساء). معنى هبة أو عطية.

(وأما السنة: فقلوه صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف: ما أصدقها؟ قال: وزن نواة من ذهب. وأجمعوا على مشروعيتها).

عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة، سعد بن الربيع قال له لي زوجتان انظر أيتهما أعجب إليك أطلقها، وتزوجها، وكان مشروعا لهم ذلك، وانظر إلى مالي، هذا مالي أشاطرك إياه قال بارك الله لك في مالك وأهلك دلني على السوق.

(تسن تسميته في العقد) تسن تسميته في العقد يدل على أنه يجوز التسمية قبل العقد وبعد العقد، لكن في العقد أولى، لماذا؟ لقطع النزاع.

(لأنه صلى الله عليه وسلم يزوج ويتزوج كذلك، ولأن تسميته أقطع للنزاع، وليست شرطاً، لقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: 236]. وروي أنه صلى الله عليه وسلم: زوج رجلاً امرأة ولم يسم لها مهرًا). أي لم يسم في العقد، النكاح صحيح ولكن لها مهرها.

قال: (ويصح بأقل ممتول لحديث: التمس ولو خاتماً من حديد) يصح بأقل ما يسمى عليه اسم مال. كلمة التمس هذا أمر تدل على وجوب المهر، التمس ولو خاتماً من حديد، صححه الشيخ الألباني.

(وعن عامر بن ربيعة: أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرضيت من مالك، ونفسك بنعلين؟ قالت: نعم فأجازه») ضعفه الشيخ الألباني، لكن معناه صحيح، لأن النعلين أغلى من خاتم الحديد.

(وأجمعوا على أن لا توقيت في أكثره ذكره في الشرح) لا توقيت في أكثره، هو قال يصح بأقل ممتول، أي يصح المهر بأقل ما يسمى مال، أكثره كم؟ قال: لا تحديد، لأن

ربنا سبحانه وتعالى فتح الأمر: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: 20]، والقنطار عند العرب كما يقول المفسرون: هذا يطلق على المال الكثير، ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾.

(ويسن تخفيفه لقول عمر: لا تغالوا في صدقات النساء) صححه الشيخ الألباني رحمه الله. عمر ٢ خطب الناس فقال: لا تغالوا بصدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله، لكان أولاكم بها النبي عليه الصلاة والسلام، ما أصدق رسول الله ٨ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثني عشرة أوقية.

صححه الشيخ الألباني عن أبي العجفاء قال: خطبنا عمر ٢: لا تغالوا بصدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله، لكان أولاكم بها النبي عليه الصلاة والسلام، ما أصدق رسول الله ٨ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثني عشرة أوقية.

الترمذي رحمه الله يقول: الأوقية عند أهل العلم أربعون درهما، 12 أوقية، أربعون درهما.

وجاء في الحديث الآخر: ونشا، النش أي النصف. كأن 12 أوقية ونصف، نحن لو حسبناها: كم المهر؟ نضرب  $12 \times 40 = 480$  درهم ونشا، النصف إذن 500 درهم، هذا مهر النبي ومهر بنات النبي عليه الصلاة والسلام، 500 درهم، الدرهم يساوي 3 جرام من الفضة، أما الدينار = 4.15 من الذهب، الدرهم أقل من الدينار، الدرهم 3 جرام من الفضة.

الآن لو قلنا جرام الفضة يساوي كم الآن؟ لو قلنا إنها 3 جرام من الفضة، وهي 500 درهم، إذن كم لو قلنا مثلاً الدرهم بجنيه، يصبح المهر: 1500 جنيه، هذا كان مهر النبي ومهر بناته. هذا لو ذكرنا أقل شيء، إن جرام الفضة بجنيه، وصعب أن يكون بذلك.

1500، لو قلنا مثلاً جرام الفضة بـ 6 جنيه، يكون المهر 9000 جنيه، لو على كلامكم الجرام بـ 15 جنيه، سيكون 22.500 جنيه.

عند أبو حنيفة المهر أقله: عشرة دراهم أي 30 جنيه، لو على أقل شيء.

عند مالك رحمه الله يقول: أقله ثلاثة دراهم أو ربع دينار، ربع دينار = 4.15 من الذهب، جرام الذهب بـ 252 جنيه.

لكن يسن التخفيف، لكن لو كان العرف الجاري مائة ألف أو مائة وخمسين ألف، نجعلهم نحن مثلاً 100.000.

بحث الشراء فصله الشيخ أبي السخري الحنفي

(وعن عائشة مرفوعاً: «أعظم النساء بركةً أيسرهن مؤنة») ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله، لكن معناه صحيح، وجاء روايات كثيرة عند أبو داود وغيره في الحديث: عن عتبة بن عامر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لرجل أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم يا رسول الله وقال للمرأة أترضيت أن أزوجك فلان قالت نعم يا رسول الله فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيء، وكان ممن شهد الحديبية له سهمي بخير، فلما حضرته الوفاة، قال الرسول ﷺ زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقاً هذا يدل على صحة النكاح بدون تسمية الصداق في العقد - ولم أعطها شيء وإني أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخير أو سهم أخذت سهم فباعته بمائة ألف قال أبو داود وزاد عمر بن الخطاب وحديث وأتم في

أول الحديث قال النبي ﷺ «خير النكاح أيسره» هذا ضعفه الشيخ الألباني في موضع، لكن هذه الرواية صحيحة، وقال النبي عليه الصلاة والسلام وساق الحديث.

(فإن لم يسم فهو تفويض البضع، أو سمي فاسداً كخمر وخنزير، قال: صح العقد، ووجب مهر المثل لأن المرأة لا تسلم إلا ببدل، ولم يسم البدل، وتعذر رد العوض، لصحة النكاح فوجب بدله) أي هو لو سمي لها شيء محرم كخمر أو خنزير أو آلات زمر أو طبل أو هذه الأشياء، العقد صحيح، لكن المهر فاسد، إذن لها مهر المثل.

(وإن أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح) هذه المسألة الحنابلة ذكروها، هذا اختيار الشيخ مرعي ذكر إن أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح.

(وإن أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 24]، وقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: 25] والطول: المال. ولأن تعليم القرآن لا يقع إلا قرينة لفاعله) هذا تعليل الحنابلة.

(فلم يصح أن يقع صداقاً، كالصوم والصلاة) هذا قياس مع الفارق، الصلاة والصيام هذا عبادة لصاحبه، لكن الآن نفع متعدي.

(وروي أن النبي، صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة من القرآن، ثم قال: لا تكون لأحد بعدك مهراً) الشيخ الألباني يقول هذا الحديث منكر، لا تكون لأحد بعدك مهراً، يقصد أن هذا خاص بهذا الرجل، لو الحديث صحيح، هذا خاص، ثبتت الخصوصية لهذا الرجل، لكن نقول الدليل لم يصح، فلم تصح الخصوصية، والدليل على العموم.

(وأما حديث الموهوبة - وقوله، عليه السلام فيه: «زوجتكها بما معك من القرآن»



متفق عليه فقيل: معناه: زوجتكها، لأنك من أهل القرآن) هذا تأويل بعيد جداً.

(كما زوج أبا طلحة على إسلامه) هذا لم يحدث، النبي لم يزوج أبا طلحة على إسلامه، هي أم سليم التي طلبت، الرجل لما قال لها أريد الزواج منك، قالت لها أنت كافر، وأنا مسلمة ومثلك لا يرد، فإن أسلمت تزوجتك، فأسلم فكان مهرها. (وليس فيه ذكر التعليم) المرأة أم سليم، زوجها أبو طلحة.

(ويحتمل أن يكون خاصاً بذلك الرجل، لحديث النجاد) لا ليس هناك خصوصية ولا شيء، وهذا قول من الأقوال وهذا عند الحنابلة.

فقد ملكتك بما معك من القرآن، العلماء مختلفين، هل الباء: باء الثنية أم باء السببية، بما معك، كونه معه قرآن ويحفظها القرآن، هي لكي تحفظ ستدفع أجرة على تحفيظ القرآن، هو لن يأخذ منها أجرة، إذن كأنه دفع لها مال.

يقول ابن قدامة في المغني رحمه الله: فصل فأما تعليم القرآن فاختلفت الرواية عن أحمد في جعله صداق، إذن الرواية عن أحمد عن الحنابلة فيها روايتان، رواية واحدة هذه ذكرها الشيخ مرعي من مجتهدى الحنابلة، فقال في موضع الإمام أحمد: أكرهه، أكره أخذ الأجرة صداق في النكاح، وقال في موضع: لا بأس أن يتزوج الرجل المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشافعية.

قال أبو بكر الخلال: وهو من تلاميذ تلاميذ الإمام أحمد، من الطبقة التي بعد الإمام أحمد والتي بعدها، قال: واختياري أنه لا يجوز وهو مذهب مالك والليث وأبي حنيفة ومكحول وإسحاق.

إذن اختيار أبو بكر الخلال وهو تلاميذ الإمام أحمد يقول لا، وينقل إن هذا مذهب

مالك وأبي حنيفة ومكحول وإسحاق، وهذا الرواية التي اختارها الشيخ مرعي في صاحب الكتاب، واحتج بأدلة. وذكر بحث طويل، لكن الراجح الجواز، الجواز دليله: ما روى سهل بن سعد الساعدي أن الرسول P جاءته امرأة فقالت إني وهبت نفسي لك، فقامت طويلة فقال رجل يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة، النبي P حيي هي تقول له وهبت نفسه لك فغض بصره وسكت، لا يريد أن يقول لها لا لأجل ألا يجرهما، النبي عليه الصلاة والسلام كان كريم عليه الصلاة والسلام. فرجل صحابي قال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال: هل عندك من شيء تصدقها فقال ما عندي إلا إزاري، فقال: إزارك إن أعطيتها جلست ولا إزار لك فالتمس شيء، قال: لا أجد يا رسول الله، قال: التمس للمرة الثانية، قال: لا أجد، قال: التمس ولو خاتما من حديد. فالتمس فلم يجد شيئا، فقال النبي P: زوجتكها بما معك من القرآن.

قال ابن قدامة: ولأنها منفعة معينة مباحة فجاز جعلها صداقا كتعليم قصيدة من الشعر المباح والفقه وغير ذلك وهذا الراجح والصواب فيها: ولكن لا نفتي به ولا نستحبه.

(وتعليم معين من فقه، أو حديث، أو شعر مباح، أو صنعة صح) ما الفرق هذا مثل هذا، والقرآن أولى، هذا يرد على الحنابلة. ما الفرق بينهم؟ لكن نظرة الحنابلة فرق بين العلم والقرآن.

(لأن ذلك منفعة معلومة، كراية غنمها مدة معلومة، وخياطة ثوب معلوم) أي لو لها غنم سارعها، كأن أجرة الآن، يبقى يصح هذا الشيء.

(لقوله تعالى عن شعيب لموسى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ

**تَأْجُرْنِي ثَمَانِي حَبَّ جَوَّجٍ** [القصص: 27] هل هو شعيب النبي أم لا؟ العلماء مختلفين في هذه القصة، جماهير المفسرين يرجحوا إن هو شعيب النبي، لكن ابن كثير رحمه الله في التفسير يرجح إنه ليس شعيب النبي، وشيخه أيضا يرجح هذا الشيء، ابن جرير الطبري، ليس هو شعيب النبي، لأنه كان يعظ قومه، لماذا هو ليس شعيب النبي؟ لبعد الزمن بين شعيب وبين موسى U. وكان يعظ قومه يقول لهم: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: 89].

ما صلة القرابة بين لوط وإبراهيم U؟ لوط ابن أخ إبراهيم وكان في عصره، وإبراهيم المدة التي بينه وبين موسى حوالي 400 سنة، مدة طويلة، لأجل ذلك الطبري رجح هذا ليس شعيب النبي.

لكن من قال من المفسرين أن هو شعيب النبي، قال هو عمر طویل جدا، لكن عمر طویل تحتاج إلى دليل.

(ولأن منفعة الحر يجوز العوض عنها في الإجارة، فجازت صداقاً كمنفعة العبد. ويشترط علم الصداق: فلو أصدقها داراً، أو دابة، أو ثوباً مطلقاً بأن لم يعينه، ولم يصفه، ولم يقل: من عبيدي، أو رد عبدها أين كان، أو خدمتها مدة فيما شاءت، أو ما يثمر شجره مطلقاً، أو في هذا العام) معنى الكلام إن هو عندما يهرها صداق لا بد من علم الصداق، فلو أصدقها داراً أو دابة، أو ثوباً أو عبداً مطلقاً، أو خدمتها مدة فيما شاءت، كأن خدمتها، كأنها إجارة الآن، أو ما يثمر شجره، كأن لها مجموعة شجر ونخل يرويه لها أو حمل أمته أو دابة.

(أو حمل أمته أو دابته) أي الحمل أمته أو دابته هو لك.

(لم يصح الإصداق أي: التسمية. وهذا اختيار أبي بكر الخلال) الخلال هذا من تلاميذ تلاميذ الإمام أحمد، أما أبو بكر الأثرم من تلاميذ الإمام أحمد راوي حديث. (لجهالة هذه الأشياء قدراً وصفة، والغرر فيها كثير، ومثل ذلك لا يحتمل، لأنه يؤدي إلى النزاع إذ لا أصل يرجع إليه. ولها مهر المثل، لما تقدم.

ولا يضر جهل يسير، فلو أصدقها عبداً من عبيده، أو دابة من دوابه، أو قميصاً من قمصانه صح، ولها أحدهم بقرعة نص عليه، لأن الجهالة فيه يسيرة، ويمكن التعيين فيه بقرعة، ولأنه لو تزوجها على مهر مثلها صح على كثرة الجهل، فهذا أولى.

وإن أصدقها عتق قنه صح لأنه يصح الإعتياض عنه، لا طلاق زوجته) لو جعل طلاق زوجته صداقاً لها لم يصح.

(لحديث ابن عمرو مرفوعاً: لا يحل للرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى. رواه أحمد) الرواية ضعيفة وإنما صح حديث آخر رواه الإمام البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإن لها ما قدر لها» هذا حديث رواه البخاري ومسلم.

إذن لا يجوز كما قدمنا قبل ذلك إن المرأة لا يجوز لها أن تطلب طلاق أختها، يحرم هذا الشيء، لو وضع شرطاً في العقد، يصبح شرط باطل والعقد صحيح، لكن لو شرط لها ألا يتزوج عليها، هذا شرط مختلف فيه.

(ولأن خروج البضع من الزوج ليس يتمول، ولها مهر مثلها، لفساد التسمية. وإن أصدقها خمرأ، أو خنزيراً، أو مالا مغصوباً يعلمانه لم يصح المسمى وصح النكاح، وهو قول عامة الفقهاء، لأن فساد العوض لا يزيد على عدمه، ولو عدم فالنكاح صحيح، فكذا إذا فسد، ولها مهر المثل.

وإن لم يعلمه صح النكاح، ولها قيمته يوم العقد) لها قيمة المهر يوم العقد.  
(لرضاها به وتسليمه ممتنع، فوجب الانتقال إلى قيمته يوم العقد، ولا تستحق مهر  
المثل، لعدم رضاها به.  
وإن أصدقها عصيراً فبان خماً صح العقد، ولها مثل العصور لأنه مثلي، فالمثل أقرب  
إليه من القيمة، ولهذا يضمن به في الإتلاف.

### فصل

(وللأب تزويج بنته مطلقاً بكرةً أو ثيباً. بدون صداق مثلها وإن كرهت. نص عليه)  
إن كرهت هذه مختلف فيها بين أهل العلم.

وللأب تزويج بنته مطلقاً كأن الأصل كل أب مشفق على بناته، أن يزوجه مطلقاً  
بدون صداق مثلها وإن كرهت.  
(لقول عمر: لا تغالوا في صداق النساء) مثلاً مهر مثلها مائة ألف، فهو رضي أن  
يزوجه على خمسين ألف.

(وكان ذلك بمحض من الصحابة، ولم ينكر فكان اتفاقاً منهم على أن يزوج بذلك،  
وإن كان دون صداق المثل. وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهين) سعيد بن  
المسيب من أشرف قريش وكان عالماً من العلماء وزوج ابنته بدرهين.

(وهو من أشرف قريش نسباً وعلماً ودينياً، ومن المعلوم أنها ليسا مهر مثلها، ولأن  
المقصود من النكاح السكن، والازدواج) المقصود من النكاح: السكن والألفة والمودة  
والحبة والازدواج والرحمة.

(ووضع المرأة في منصب عند من يكفيها، ويصونها، ويحسن عشرتها دون العوض،

والظاهر من الأب مع شففته أنه لا ينقصها من صداقها إلا لتحصيل المعاني المقصودة  
(بالنكاح) هذا الأصل: كل أب شفيق على أولاده، خاصة بناته، فكون الأب يرضى  
بأقل من المهر المثل لماذا؟ لأن هو يرى في هذا الزوج الصلاح، أخبر النبي عليه  
الصلاة والسلام: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في  
الأرض وفساد عريض».

قال الشيخ مرعي رحمه الله: (ولا يلزم أحداً تتمته لا الزوج، ولا الأب) لو إن الأب  
زوج ابنته بدون صداق مثلها، مثلها يأخذ مائة ألف جنيه مهر، وهذا زوجها على  
خمسين ألف، هل يلزم الأب يدفع خمسين ألف من جيبه، قال: لا يلزم أحداً تتمته  
لا الزوج ولا الأب.

(لصحة التسمية. وإن فعل ذلك غير الأب بإذنها مع رشدها صح ولا اعتراض، لأن  
الحق لها وقد أسقطته. وبدون إذنها يلزم الزوج تتمته أي: مهر المثل، لفساد التسمية،  
لأنها غير مأذون فيها) لأنها غير مأذون فيها وهي التسمية.

(فوجب على الزوج مهر المثل. فإن قدرت لوليها مبلغاً) الولي هنا غير الأب.

(فزوجها بدونه ضمن النقص، ولو كان أكثر من مهر المثل. وإن زوج ابنه فقيل له:  
ابنك فقير من أين يؤخذ الصداق؟! فقال: عندي لزمه المهر عنه، لأنه صار ضامناً  
بذلك) المعنى لو إن إنسان يزوج ابنه، فوالد الزوجة قال له ابنك فقير ليس عنده  
مال، فقال والد الزوج أنا سأدفع لك المهر، من سيدفع المهر والد الزوج، لزمه المهر  
عنه، الفقهاء لو ضمن ابنه يلزمه شرعاً. إن زوج ابنه فقيل له ابنك فقير من أين يؤخذ  
الصداق لزمه المهر عنه لأنه صار ضامناً بذلك.

(وكذا لو ضمنه غير الأب. وليس للأب قبض صداق بنته الرشيدة، ولو بكرراً إلا



بإذنها لأنها المتصرفة في مالها، فاعتبر إذنها في قبضه كمن مبيعها) الصداق هذا هبة ومنحة وعطية وهبة وجعل من الله تبارك وتعالى للمرأة خاصة، لا يجوز لأبيها ولأمها ولا أخيها ولا لأحد أقاربها أن يأخذوا هذا الصداق، وله أن يأخذه عن طيب نفس منها. لو ابنة أعطت والدها بعض الصداق ليس للزوج أن يتكلم في ذلك.

(فإن أقبضه الزوج لأبيها لم يبرأ، ورجعت عليه، ورجع هو على أبيها. وإن كانت غير رشيدة سلمه إلى وليها في مالها لأنه مال لها، فأشبهه بمن مبيعها) المعنى إن المهر يكون خاص للزوجة، الزوج أقبضه لأبيها لا يجوز هذا الشيء. لم يبرأ الزوج، عليه المهر مرة أخرى. رجعت عليه الزوجة ترجع على الزوج والزوج يرجع على والدها.

وإن كانت غير رشيدة سلمه إلى وليها في مالها، إذن يوجد ولي للنكاح ولي للمال، لا يشترط هذا يكون هذا.

(ويجوز لأب المرأة أن يشترط بعض الصداق أو كله لنفسه إن صح تملكه من مال ولده، لقوله: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ﴾ [القصص: 27] فجعل الصداق الإجارة على رعاية غنمه، وهو شرط لنفسه). هذا في شرع من كان قبلنا، وشرع من كان قبلنا ليس شرعا لنا، إلا في حالة واحدة، كما يقول علماء الأصول: إذا سيق مساق المدح وإذا لم يخالف شرعنا، وهذا سيق سياق الخبر، ربنا يخبر ولم يسق سياق المدح ولا شيء.

من الذي كان يسقي الغنم، البنيتين، فهو لم يسق لهم، من سيراتح، الذي سيراتح البنيتين، إذن الأصل الأجر هذا سيذهب إلى البنيتين، لن يذهب إلى الأب، إذن الاستدلال ليس قوي، لكن الحنابلة كلهم على هذا القول. إن الأب يجوز أن يشترط بعض الصداق أو كله لنفسه.

(فجعل الصداق الإجارة على رعاية غنمه، وهو شرط لنفسه، وروي عن مسروق أنه لما تزوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف، فجعلها في الحج والمساكين، ثم قال للزوج: جهز امرأتك. وروي نحوه عن علي بن الحسين.

وإن تزوج العبد بإذن سيده صح قال في الشرح، بغير خلاف نعلمه. وعلى سيده المهر) المهر لن يدفعه العبد، لأن العبد ملك لسيده.

(والنفقة والكسوة والمسكن نص عليه، لأن ذلك تعلق بعقد إذن سيده، فتعلق بذمة السيد كمن ما اشتراه بإذنه.

وإن تزوج بلا إذنه لم يصح النكاح. نص عليه، لحديث جابر مرفوعاً: أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر. رواه أحمد والترمذي وحسنه) حسنه الألباني رحمه الله.

(والعهر: دليل بطلان النكاح. قال في الشرح) لعبد الرحمن بن عمر بن قدامة، هذا ابن أخ ابن قدامة، ابن قدامة أبو محمد بن قدامة، هذا عمه، هو يكاد يكون أخذ كتاب عمه ووضعه في الشرح الكبير، الشرح الكبير هذا شرح كتاب المقنع لابن قدامة، لعمه، هو أخذ الكلام الذي في المغني ووضعه في الشرح الكبير. لو قارنت الشرح الكبير والمغني تكاد تكون نفس الألفاظ هي هي، إذن الذي عند المغني يكفي عن الشرح الكبير.

(وأجمعوا على أنه ليس له النكاح بغير إذن سيده، فإن فعل ففيه روايتان: أظهرهما البطلان. وهو قول: عثمان، وابن عمر، والشافعي. وعنه: موقوف على إجازة السيد، وهو قول أصحاب الرأي) أصحاب الرأي من الأحناف.

(فلو وطئ في نكاح لم يأذن فيه سيده) لكن موقوف على إجازة السيد، لا، الرواية الأظهر والعلم عند الله الرواية الأولى، لأن هنا موقوف على إجازة السيد.

(فلو وطئ في نكاح لم يأذن فيه سيده وجب في رقبته مهر المثل لأن قيمة البضع الذي أتلفه بغير حق أشبه أرش الجناية).

## فصل

(قال: وتملك الزوجة بالعقد جميع المسمى، ولها نمائوه إن كان معيناً، وضمانه نقسه عليها) الزوجة بمجرد العقد تملك من المهر نصفه، هنا تملك جميع المهر هذا اتفاقاً وليس فيه خلاف.

(تملك الزوجة بالعقد جميع المسمى لحديث: «إن أعطيتها إزارك جلست ولا إزار لك»، ولأن النكاح عقد يملك فيه المعوض بالعقد، فملك به العوض كاملاً، وسقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول لا يمنع وجوب جميعه بالعقد) تملك الزوجة بالعقد جميع المسمى، مجرد الإنسان ما يعقد عن المرأة وجب لها المهر كامل، المهر عبارة عن القائمة والأثاث والذهب والمقدم والمؤخر.

(ولها نمائوه إن كان معيناً) لو هو أعطاهها مثلاً قطيع من الأغنام أو ناقة، ملكها إياها، هي ولدت لو حصل طلاق أو شيء، هي تملك نمائه، هي الناقة والذي معها، هو أعطاهها ناقة فقط، إنما النماء هذا حصل عندها هي، إذن تملك الزوجة نمائه إن كان معيناً.

(متميزاً من حين العقد، لأنه نماء ملكها، ولحديث: الخراج بالضمان. ولها التصرف فيه بيع ونحوه، لأنه ملكها، إلا نحو مكيل قبل قبضه). يعني لو هو أعطاهها حبوب لكنها لم تقبضه، هل يجوز لها أن تتصرف فيه؟ لا يجوز، بناء على أن النبي نهى بيع المكيل قبل قبضه، وابن عباس يقول: ولا أرى كل شيء إلا بمنزلة المكيل.

(وضمانه ونقصه عليها لتمام ملكها عليه، إلا نحو مكيل. إن لم يمنعها قبضه فإن منعها

ضمن، لأنه كالغاصب بالمنع، وإن أقبضها الصداق، ثم طلق قبل الدخول، رجع عليها بنصفه إن كان باقياً ولم يزد ولم ينقص، لما يأتي). قال تعالى: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ أي المرأة ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237].

(وإن كان قد زاد زيادة منفصلة كحمل وولادة فالزيادة لها لأنها نماء ملكها، ويرجع في نصف الأصل، لعدم ما يمنعه) المعنى هو أعطائها ناقة وكانت عشرين وولدت الآن، هذه الناقة وبناتها لها. طيب لو الناقة لم تكن عشرين وولدت عندها، لو طلق الزوج قبل الدخول ويرجع عليها بنصف المهر، يرجع على الناقة وبناتها أم الناقة فقط؟ يرجع على الناقة فقط، لأن النماء هذا حصل عند الزوجة لما قبضت المهر.

(وإن كان تالفاً رجع في المثلي بنصف مثله، وفي المتقوم بنصف قيمته يوم العقد، ويشارك بما يرجع به الغرماء كسائر الديون). لو إن هو أعطائها مال، وهذا المال تلف، ثم بعد ذلك هي استدينت، وهو طلق الآن، يرجع عليها بنصف المهر، طيب لما يرجع بنصف المهر، هي ليس معها مال ومديونة، ومعه ديانة معه، هو كان له خمسين ألف، والديانة لهم كل واحد عشرة آلاف أو له كذا، ما الحكم في ذلك؟ لا يأخذ الخمسين ألف التي له، يكون أسوة الغرمان، نسبة وتناسب 1 إلى 2، 1 إلى 3.

(ويشارك بما يرجع به الغرماء كسائر الديون، والذي بيده عقدة النكاح الزوج لا ولي الصغيرة. روي عن علي وابن عباس وجبير بن مطعم، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: ولي العقد الزوج) لم يصح، لكن معناه صحيح.

(ولأن الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج، لتمكنه من قطعه وإمساكه،

وليس إلى الولي منه شيء، ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: 237] والعفو الذي هو أقرب للتقوى: هو: عفو الزوج من حقه.

وأما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب للتقوى. وعنه عن الإمام أحمد، الرواية الثانية: أنه الأب) الذي بيده عقدة النكاح الأب.

(فله أن يعفو عن نصف صداق الصغيرة إذا طلقت قبل الدخول. قال في الكافي لابن قدامة: والمذهب الأول، قال أبو حفص: ما أرى القول الأول إلا قديماً) وهذا الصواب.

(فإذا طلق قبل الدخول: فأبي الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له من نصف المهر، وهو جائز التصرف بأن كان مكلفاً رشيداً برئ منه صاحبه) وهذا الصواب في المسألة، إذا طلق قبل الدخول وكان يوجد وفاء بين الزوجين.

(لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4] لو هو طلقها وأعطاه مهر مائة ألف جنيه مثلاً، الصح ترد له نصف المبلغ، يقول لها أن تأخذ المبلغ كله.

(وإن وهبته صداقها قبل الفرقة، ثم حصل ما ينصفه: كطلاق وخلع رجع عليها ببذل نصفه، وإن حصل ما يسقطه كردها، ورضاعها من ينفسخ به نكاحها، ولعانها، وفسخه لعييبها، وفسخها لعيبه أو إعساره، أو عدم وفائه بشرط شرط عليه في النكاح قبل الدخول. رجع ببذل جميعه لأن عود نصف الصداق) المعنى، المرأة كانت وفية وباقية على العشرة، عقد عليها ولم يدخل بها، أعطاه مهر، فهي وهبته مهرها، لأجل أن يجهز حاله، ثم حدث أنه طلقها قبل الدخول، مذهب الحنابلة: يرجع عليها،

كأن هي أعطته النقود التي هو أعطها لها، وطلقها ويريد أن يرجع لها بالنصف.

الحنابلة يستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: 237] النصف هي أعطتك المهر كله، ترجع عليها كيف.

(وإن وهبته صداقها قبل الفرقة، ثم حصل ما ينصفه: كطلاق وخلع رجع عليها ببدل نصفه).

يقول ابن قدامة في المغني: إذا أصدق امرأته عينا فوهبته له، ثم طلقها قبل الدخول بها، فعن أحمد روايتان، الشيخ مرعي أخذ منها رواية واحدة واختارها.

الأولى: يرجع عليها بنصف قيمتها، هذا اختيار الشيخ مرعي وأبو بكر الخلال وأحد قولي الشافعية لأنها عادت إلى الزوج أي المهر، بعقد مستأنف فلا تمنع استحقاتها بالطلاق، كما لو عادت إليه بالبيع أو وهبتها لأجنبي ثم وهبها له، هذه الرواية التي اختارها الشيخ مرعي.

الثانية: لا يرجع عليه، وهذا ما رجحه ابن قدامة رحمه الله في البحث الطويل في المغني، قال: لا يرجع عليه وهو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافعي، وهو قول أبي حنيفة إلا أن تزيد العين أو تنقص، ثم تهبها له أن الصداق عاد إليه، هذا كلام جماهير أهل العلم في هذه المسألة منهم الشافعي في أحد قوليه وقول أبو حنيفة والقول الثالث في مذهب الإمام أحمد وهذا القول الإمام مالك والمزني أيضا من الشافعية وجماهير أهل العلم على هذا الشيء، وهذا الذي اختاره ومال إليه ابن قدامة في البحث الطويل في المغني.

والجزء من جنس العمل، الزوجة التي أمهرتها ثم هي عطفت عليك وأعطت إليك



المهر لكي تجهز حالك ثم بعد ذلك حصل طلاق، لا يجوز أن ترجع عليها، كأنك أخذت المهر مرتان، هذا ليس عدل ولا إنصاف.

هل يعقل إن المرأة لو تعرف إن زوجها سوف يطلقها بعد شهر هل ستعطيه مهرها، لا يعقل، هذا يسمى هبة مشروطة، هي أعطته أو وهبته مهرها، كأن وهبتها مهرها من أجل الدوام والاستمرار.

(رجع عليها ببدل نصفه، وإن حصل ما يسقطه) ما الذي يسقط كل المهر، حصل ما يسقط كل المهر، وهذه صورة صحيحة، أما الصورة التي لم نوافقه عليها هي الصورة الأولى، أما بقية الصور صور صحيحة، ما الذي يسقط المهر قال: (إن حصل ما يسقطه كدتها) يسقط المهر ولا شيء له. لأن هذا حصل بسببها. لو ارتدت هذه المرأة.

الصورة الثانية: (ورضاعها من ينفسخ به نكاحها) مثل: إنسان متزوج امرأتان، امرأة كبيرة وأخرى صغيرة، فالكبيرة أرضعت الصغيرة. فلما أرضعتها أصبحت هي حماة للزوج، إذن ينفسخ نكاحها الآن، عندما ينفسخ نكاحها الآن هل لها مهر؟ ليس لها مهر.

(ولعانها) الزوج يتهم الزوجة بالفاحشة أو شيء، فيحصل لعان اللعان هذا يتسبب بالنفسخ والفرقة الأبدية لا يرجعا إلى بعض أبدا، وكما ثبت هذا الشيء وثبت إن هي ليس لها مهر. هذا معنى لعانها.

(وفسخه لعيها) إنسان متزوج امرأة وكان مشروط شروط ثم هم خدعوه وظهر فيها عيب من العيوب، فالتكاح ينفسخ وليس لها مهر، والعكس.

(وفسخها لعيه أو إعساره، أو عدم وفائه بشرط شرط عليه في النكاح قبل الدخول.

رجع ببدل جميعه لأن عود نصف الصداق أو كله إلى الزوج بالطلاق، أو الردة، وهما غير الجهة المستحق بها الصداق أولاً، فأشبه ما لو أبرأ إنساناً آخر من دين، ثم ثبت له عليه مثله من وجه آخر. وكما لو اشتراه من زوجته، ثم طلقها أو ارتدت فإنه يرجع عليها ببدل نصفه أو كله) القياس فيه نظر.

### (فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره:

يسقط كله قبل الدخول حتى المتعة، بفرقة اللعان، وبفسخه لعييها، وبفرقة من قبلها). هذه أشياء تسقط الصداق كله أو تنصفه أو تقرره.

قال: (يسقط كله قبل الدخول حتى المتعة أي: ولا يجب متعة بدلاً عنه. بفرقة اللعان لأن الفسخ من قبلها. لأنه إنما يكون إذا تم لعانها) ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: 9]

(وبفسخه لعييها) هو اختار وشرط شروط معينة وهذه الشروط غير موجودة، يفسخ النكاح قبل الدخول، وليس لها مهر.

(لتلف المعوض قبل تسليمه، فسقط العوض كله: كتلف مبيع بنحو كيل قبل تسليمه. وبفرقة من قبلها: كفسخها لعييه، وإسلامها تحت كافر) هذا قبل الدخول، طيب لو كان بعد الدخول ماذا يحصل؟ تنتظر حتى تنقضي العدة لعله يسلم.

(وردتها تحت مسلم) امرأة عياذا بالله ارتدت الآن الفسخ من قبلها، يفسخ النكاح وليس لها شيء (ورضاعها من يفسخ به نكاحها لحصول الفرقة بفعلها، وهي المستحقة للصداق، فسقط به. ويتنصف) يسقط كله قبل الدخول بالأشياء المذكورة آنفاً.

طيب يتنصف بماذا؟ يتنصف المهر بـ (بالفرقة من قبل الزوج: كطلاقه، وخلعه، وإسلامه، وردته لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصُفٌ مِمَّا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: 237]. وقسنا عليه سائر ما استقل به الزوج، لأنه في معناه، ذكره في الكافي) هذا الذي يذكره لنا هنا.

(كطلاقه وخلعه) لكن هو يذكره هنا وخلعه، طبعاً الخلع ليس لها شيء، هي تختلع منه، طبعاً هذا إذا كان خلع يراد به الطلاق يتناصف، أما الخلع المعروف أن المرأة تخلع نفسها من زوجها لا تريد شيء أبداً، إذن ليس لها شيء.

وإسلامه قلنا إذا تزوج إنسان من كافرة وأسلم بعد الكفر قبل الدخول انفسخ النكاح، وردته، إنسان ارتد وقدمنا هذه المسألة.

إذا كانت الفرقة منها وبسببها قبل الدخول فلا شيء لها، وإن كانت بسببه فلها نصف المهر.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

انتهى الدرس الثاني والعشرين أختكم أم محمد الظن نسألكم الدعاء؟

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس الثالث والعشرون

تابع فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره - باب الوليمة في الأكل

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

(ويتنصف المهر بالفرقة من قبل الزوج: كطلاقه، وخلعه، وإسلامه، وردته ويملك أحدهما الآخر أو قبل أجنبي كرضاع أمه أو أخته، ونحوهما زوجة له صغرى رضاعاً محرماً) قدمنا بعض هذا الكلام وقلنا يتنصف المهر بالفرقة من قبل الزوج، لو أن الإنسان عقد على المرأة وطلق المرأة يتنصف المهر.

(لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: 237] الآية) ذكرنا قبل ذلك إذا كانت الفرقة من المرأة وسببها قبل الدخول فلا شيء لها. وإن كانت الفرقة بسببه فلها نصف المهر.

(ويتنصف المهر بالفرقة من قبل الزوج: كطلاقه، وخلعه) الخلع يراد به الطلاق.

(وإسلامه، وردته، ويملك أحدهما الآخر فإن اشتريته تم البيع بالسيد، وهو قائم مقام الزوج، فلم تتمحض الفرقة من جهتها) لو ملك أحدهما الآخر يتنصف المهر.

(أو قبل أجنبي) إنسان أجنبي أفسد هذا النكاح وضرب مثل: (كرضاع أمه أو أخته، ونحوهما زوجة له صغرى رضاعاً محرماً) لو أم هذا الرجل أرضعت زوجة له صغرى، يحدث فسخ.

أو أخته، أخت الزوج أرضعت زوجة له صغرى رضاعاً محرماً (ونحوه) أي يحصل إفساد لهذه المرأة.

(كوطء أبي الزوج، أو ابنة الزوجة) حماها وطئها، يحدث فرقة، يحدث فسخ، هذا على القول هل الوطء الحرام يجرم الحلال، وذكرنا مذاهب أهل العلم فيها، والصواب إن الوطء

الحرام لا يحرم الحلال، وهذا قول الشافعي رحمه الله وهو الصواب أن الحرام لا يحرم الحلال.  
لكن قول الحنابلة والجمهور على ذلك.

(كوطء أبي الزوج، أو ابنة الزوجة وكذا لو طلق حاكم على مؤل قبل دخول، لأنه لا فعل للزوجة في ذلك، فيسقط به صداقها، ويرجع الزوج بما لزمه على المفسد، لأنه قرره عليه).  
في صورتين الأوليين صواب، لو إن كوطء أب الزوج أو ابنة الزوج، أو كرضاع أمه أو أخته، هذا يحصل الآن تنصيف المهر، يفسخ النكاح ويتنصف المهر، من يضمن المهر من أفسد النكاح. هذا معنى كلامه هنا: ويرجع الزوج بما لزمه على المفسد، التي أرضعت زوجة الصغرى، أو الذي وطء أو هذا الشيء، يرجع الزوج عليه، يأخذ نصف المهر، يرجع الزوج بما لزمه على المفسد، لأنه قرره عليه، هذه الصور التي يتنصف المهر.

(ويقرره كاملاً) يلزم للزوجة المهر كامل.

(موت أحدهما) حتى لو لم يدخل بالمرأة.

(لبلوغ النكاح نهايته، فقام ذلك مقام الاستيفاء في تقرير المهر، ولأنه أوجب العدة فأوجب كمال المهر كالدخول، ولحديث بروع بنت واشق) يقرر المهر كاملاً موت أحدهما، لو إنسان عقد على الزوجة ثم مات الزوج، المهر يكون كامل للمرأة، يلزم للمرأة المهر كامل بالعقد،

(ويقرره كاملاً موت أحدهما لبلوغ النكاح نهايته، فقام ذلك مقام الاستيفاء في تقرير المهر) لو إن الزوجة ماتت، الزوج يرثها، ولو إن الزوج مات نفس الصورة للمرأة المهر كامل.

(ويقرره كاملاً موت أحدهما ووطؤه أي: وطء زوج زوجته، لأنه استوفى المقصود فاستقر عليه عوضه). إنسان عقد على المرأة ولم يدخل بها، لم تزف بها، لكنه استعجل ووطء المرأة يلزمها المهر كامل، بخلاف ما لو عقد عليها وطلقها، لو عقد وطلق نصف المهر، لو هو عقد عليها ووطئها لم يدخل بها ثم طلقها يلزمه المهر كاملاً أن يدفعه لها. هذا معنى وطئه، أي وطء زوج زوجته لأنه استوفى المقصود فاستقر عليه عوضه.

(ولمسه لها، ونظره إلى فرجها لشهوة نص عليه، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:

237] موضوع المس مختلف فيه، **والراجح:** لا، الراجح أن المس هنا، الله Y حي ستر يكني كما يقول عبد الله بن عباس، الله حي ستر يكني وفسر عبد الله بن عباس ترجمان القرآن، المس بالجماع، إذن المقصود بالمس هنا ليس المس المباشر، ولكن الصواب المس الجماع، كما فسر ذلك عبد الله بن عباس، موضوع لمسه لها محل نظر.

(وحقيقة المس: التقاء البشريتين. وعن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان مرفوعاً: «من كشف خمار امرأة ونظر إليها وجب الصداق، دخل بها، أو لم يدخل») ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله.

(وبطلاقها في مرض ترث فيه أنه يجب عليها عدة الوفاة إذاً، ومعاملة له بضد قصده، كالفار بالطلاق من الإرث، والقاتل) إنسان يحتال على الشريعة، والحيل محرمة، الإنسان يحتال على حدود الله على محارم الله، يحتال على الله Y، الإنسان لا يفعل هذا الشيء، الإنسان الذي يحتال حيلة، يعامل بنقيض قصده، ودائماً الشريعة تعامل الإنسان التي نيته سيئة تعامله بنقيض قصده، لو أن القاتل استعجل وقتل أباه لكي يرث منه، الشريعة تحرم عليه الميراث. موانع الإرث ثلاث: منها القتل، قتل ورق واختلاف دين.

الإنسان يقتل أباه ليستعجل الميراث، الشريعة تحرمه، إنسان أحسن إنه سموت والأطباء قالوا له أنت في مرض موتك، لأجل أن يحرم زوجها من الميراث، يطلقها، وبطلاقها في مرض موت ترث فيه.

(وتقبلها ولو بحضرة الناس لأنه نوع استمتاع أشبه الوطء) هو الآن يتكلم عن الأشياء التي تقرر المهر كاملاً.



وتقبلها ولو بحضرة الناس لأنه نوع استمتاع، هذا تفريع على القول الأول وهو اللبس، والقول الأول مختلف فيه فإن التفريع من باب أولى مختلف فيه، نفس الصورة محل نظر. وتقبلها لا يلزم المهر كامل.

(وبخلوته بها عن ميمز، إن كان يطاء مثله كابن عشر فأكثر ويوطأ مثلها) كأن هو خلا بها إن كان يطاء مثله، إنسان بالغ يستطيع الوطاء ويوطأ مثلها، كابن عشر.

(كبت تسع فأكثر، مع علمه بها ولم تمنعه، وإن لم يطاءها) خلا بها في مكان يسمح ويسمح بالوطء، وهي لم تمنعه، لكنه خلا بها، وإن لم يطاءها.

(روي عن الخلفاء الراشدين، وزيد وابن عمر. روى الإمام أحمد والأثرم عن زرارة بن أوفى قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً، أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر، ووجبت العدة) صححه الشيخ الألباني عن عمر وعلي رضي الله عنهما.

القيد إن هي حدث خلاف بينه وبينها، وتدعي أنه وطئها، تقول هذا الزوج وطأني، لو ادعت عليه وكان ثبت أنه خلا بها خلوة يمكنه الوطاء بها أرخى ستراً وأغلق باباً، وجب لها المهر كاملاً.

(ورواه أيضاً عن الأحنف عن ابن عمر وعلي. وهذه قضايا اشتهرت، ولم يخالفهم أحد في عصرهم، فكان للإجماع إجماع السكوت.

(ولأنها سلمت نفسها التسليم الواجب عليها، فاستقر صداقها وأما قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [النساء: 20] فيحتمل أنه كنى بالمسبب عن السبب الذي هو الخلوة، بدليل ما سبق. وأما قوله: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 21] فعن الفراء أنه قال: الإفضاء: الخلوة، دخل بها أو لم يدخل، لأن الإفضاء مأخوذ من الفضاء، وهو: الخالي، فكأنه قال: وقد خلا بعضكم إلى بعض). هو ينقل عن الفراء علماء اللغة إنه هو فسر الإفضاء بالخلوة، ولكن الصواب الجماع، في الآية الجماع كما فسر عبد الله بن عباس.

## (فصل)

وإذا اختلفا في قدر الصداق، أو جنسه، أو ما يستقر به، فقول الزوج أو وارثه) هذا في حالة الخلاف، اختلفوا في قدر الصداق، المرأة تقول الصداق أنه مثلاً مائة ألف، وهو يقول خمسين ألف.

(فقول الزوج أو وارثه بيمينه لأنه منكر، لحديث: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر») صححه الشيخ الألباني.

(ولأن الأصل براءته مما يدعى عليه). طالما بريء عليه أن يحلف اليمين، هذا الاختلاف في قدر الصداق، أما في القبض، نحن اتفقنا على صداق لكن الزوجة لم تقبض، الزوج يقول أقبضتها الصداق، وهي تنفي.

(وفي القبض أو تسمية المهر بأن قال: لم أسم لك مهرأ، وقالت: بل سميت لي قدر مهر المثل. فقولها أو وارثها) كلمة قولها هي منكراً الآن البينة على المدعي واليمين على من أنكر، قولها باليمين، أو وارثها في حالة ما هي توفيت.

(لأن الأصل عدم القبض، ولأن الظاهر تسميته.

وإن تزوجها بعقدين على صداقين: سر، وعلانية، أخذ بالزائد مطلقاً) الناس الآن يكتب شيء في القائمة وأمام الناس والاتفاق بينهم على شيء آخر، في القائمة مثلاً يكتب مائة ألف أو مائتي ألف، وبينهم 20 ألف أو 30 فقط.

وإن تزوجها بعقدين على صداقين: سر، وعلانية كأن يقول عند المأذون تتفق على شيء يسير والذي كتبه شيء عظيم، مباهاة ومفاخرة، أو للهروب من الضرائب.

الشيخ مرعي يقول أخذ بالزائد، هذا القول لا نستطيع أن نقول به الآن، هذا الكلام يجوز لأناس ثقة يخافون ربه.

أخذ بالزائد، الزائد هو ما اتفقوا عليه سرا، أو ممكن يفعلوا العكس، هم يكتبوا إن المهر

خمسین جنیه ویتفق بینہ و بین حماءہ إن هو یدفع لها مائة ألف جنیه، هنا قال أخذ بالزائد، وهي محل نظر، ولكن نقول یؤخذ بالزائد إذا حکم به القاضي. والصواب في المسألة ما اتفق علیه هو المهر.

هنا كلامه یقول أخذ بالزائد مطلقا (لأنه إن كان السر أكثر فقد وجب بالعقد، ولم یسقطه العلانية، وإن كان العلانية أكثر فقد بذل لها الزائد فلزمه، كما لو زادها في صداقها بعد تمام العقد، لقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِیْضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَیْكُمْ فِیْمَا تَرَضَّیْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْقَرِیْضَةِ﴾ [النساء: 24]

یقول شیخ الإسلام: وأما إذا اتفقا في السر من غیر عقد على أن الثمن ألف وأظهرها في العقد ألفین، فقال القاضي في التعليق القديم والشریف أبو جعفر أثمن ما أظهرها، على قیاس مشهور عنه في المهر، أن العبرة بما أظهرها هو الأكثر.

(وهدية الزوج لیست من المهر نص علیه) أي الإمام أحمد.  
(فما قبل العقد إن وعدوه ولم یفوا رجع بها قاله الشیخ تقي الدین. فإن كان الإعراض منه أو ماتت فلا رجوع له).

یقول هدية الزوج لیست من المهر، زوج كتب كتابه ثم یقدم لها في هدايا، حصل فرقة، في حدوث الفرقة یتنصف المهر، الهدايا إذا كانت غالبية الثمن في حال العقد مثل غسالة وثلاجة وبوتاجاز، هذه هدايا یسمونها الفقهاء والعلماء هدايا مشروطة بالدخول، هذه من المهر. أما یحدث فرقة یرجع علیه بها.

(وترد الهدية في كل فرقة اختيارية مسقطة للمهر كفسخ لعيب ونحوه قبل الدخول)

**العيوب ثلاثة أنواع:** إما عيب یختص بالمرأة، عيب یختص بالرجل، عيب یختص بالاثنتين. لو هو شرط علیهم شروط إن الزوجة یريدها كذا وكذا، الشروط لم تحصل، وأعطاهها هدايا، یرجع علیها.

(لدلالة الحال على أنه وهب بشرط بقاء العقد، فإذا زال ملك الرجوع، كالهبة بشرط الثواب). هذا يسموها الفقهاء هبة مشروطة، هبة بشرط الثواب، الثواب الديني، أعطيتك لتعطيني.

(وتثبت كلها أي: الهدية مع مقرر له أي: المهر، كوطء، وخلوة) الهدية تثبت كلها مع مقرر لها والمقرر لها وطء وخلوة.

(أو لنصفه كطلاق ونحوه، لأنه المفوت على نفسه). لو هو كتب كتاب وطلق وفرض لها مهر، ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237]

### فصل

(ولن زوجت بلا مهر وهي: المفوضة. والتفويض) التفويض قسمين: تفويض بضع وتفويض مهر.

تفويض البضع لم يسموا شيء، لم يتفقوا على المهر، تفويض المهر: اتفقوا على وجود مهر، لكن لم يسموه، ولم يحدده.

(الإهمال، كأن المهر أهمل حيث لم يسم، قال الشاعر: لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم أي: مهملين لها مهر مثلها) لو حصل خلاف ولم يسم لها مهر، عند الخلاف لها مهر مثلها.

(والعقد صحيح في قول عامة أهل العلم) إذا لم يسم لها مهر فالعقد صحيح، لكن عند الخلاف لا بد من مهر، لأن الله أوجه ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4] فريضة، عطية، هباء.

(قاله في الشرح، لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: 236].

هو يستدل لو إن إنسان عقد على المرأة ولم يسم لها مهر، حتى لو دخل بها ولم يسم لها مهر، العقد صحيح. ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً

﴿ محل الشاهد من الآية: لأن لا طلاق إلا على زوجة، وطالما أثبت طلاق أثبت نكاح، والنكاح ما لم يسم فيها مهر، وربنا أثبت إن النكاح صحيح، هذا الشاهد من الآية. ﴿ لا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾

(وعن ابن مسعود T: أنه سئل عن امرأة تزوجها رجل، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات. فقال ابن مسعود: لها صداق نسائها، لا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث) اجتهد في المسألة، فقال لها صداق نسائها أي صداق مثلها، لا وكس ولا شطط وعليها العدة، ولها الميراث.

(فقام معقل بن سنان الأشجعي، فقال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في بَرُوع بنت واشق -امرأة منا- مثل ما قضيت) لها المهر كامل.

(رواه أبو داود والترمذي، وصححه الشيخ الألباني.

(وعن عقبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل: أترضى أن أزوجك فلانة؟ قال: نعم. وقال للمرأة: أترضين أن أزوجك فلاناً؟ قالت: نعم». فزوج أحدهما صاحبه، فدخل بها الرجل، ولم يفرض لها صداقاً) هذا يستدل به مع الآية على جواز الزواج والعقد بدون فرض مهر ولا صداق.

(ولم يعطها شيئاً. فلما حضرته الوفاة، قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة، ولم أفرض لها صداقاً. ولم أعطها شيئاً فأشهدكم أنني قد أعطيتها من صداقها سهمي بخير فأخذت سهماً، فباعته بمائة ألف» رواه أبو داود) صححه الشيخ الألباني.

(أو بمهر فاسد) هذا عائد على صحة العقد، يعني الإنسان لو تزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً فالعقد صحيح. طيب لو سمي لها وكان المهر فاسد من باب أولى يصح العقد. إذا كان يصح العقد من غير مهر، فلو سم مهر فاسد من باب أولى.

(كخمر، أو خنزير. فرض مهر مثلها عند الحاكم قبل الدخول وبعده، لأن النكاح لا يخلو من

﴿مهر﴾ لأن الله أمر بالمهر في النكاح فقال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾.

(قال في الشرح: ولا نعلم فيه مخالفاً. ولأن الزيادة على مهر المثل ميل على الزوج، والنقص عنه ميل على الزوجة، والميل حرام) إذن لم يسم لها مهر أو فرض لها مهر وكان هذا المهر مهر فاسد، فلها مهر مثلها.

(فإن تراضيا فيما بينهما، ولو على قليل صح، ولزم لأن الحق لا يعدوهما) لو تراضيا، الزوجة والزوج تراضوا على قليل صح.

(فإن حصلت لها فرقة منصفة للصداق في فرضه، أو تراضيهما وجبت لها المتعة نص عليه) هذه مسألة محممة وفيها خلاف كثير جدا بين أهل العلم، والبعض يفتي فيها خطأ.

لو إن إنسان فرض للمرأة فرض ثم طلقها فلها نصف المهر، طلقها بعد الدخول، إنسان عقد على المرأة ثم فارقتها بطلاق، لو يفرض لها صداق ولم يسموا صداق ولم يتراضوا على صداق يقول: إن حصلت لها فرقة منصفة للصداق قبل فرضه أو تراضيهما وجبت لها المتعة. الأصل أن المرأة لها المهر، فإذا طلق قبل الدخول وقد فرض فلها نصف المهر، طلق قبل الدخول ولم يفرض لها المتعة.

(وهو قول ابن عمر، وابن عباس، لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236] وفي الآية الثانية حقا على المتقين.

(والأمر يقتضي الوجوب، وأداء الواجب من الإحسان، فلا تعارض) هذا بالنسبة للمرأة التي هي حصلت فرقة منصفة للصداق قبل فرضه أو تراضيهما ولم يدخل وجبت لها المتعة.

(ولا متعة لغيرها في ظاهر المذهب) المطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر، ولا متعة لغيرها، المتعة تختلف فيها هل هي واجبة أم مستحبة، يوجد صور في المتعة واجبة، وفيه صور مستحبة، الصورة الوحيدة الواجبة هذه الصورة وهي مطلقة قبل الدخول وقبل فرض



المهر.

هنا يقول: ولا متعة لغيرها في ظاهر المذهب، لا متعة واجبة، لكن متعة مستحبة لغيرها، لكن ليست واجبة.

(لأنه لما خص بالآية من لم يفرض لها، ولم يمسها دل على أنها لا تجب لم دخول بها ولا مفروض لها) يريد أن يقول: المدخول بها لها مهر المثل، المفروض لها مهرها، المسمى.

(وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: 237]. فخص الأولى بالمتعة، والثانية بنصف المفروض، مع تقسيمه النساء قسمين، فدل على اختصاص كل قسم بحكمه.

وروي عنه حنبل: لكل مطلقة متاع) هذه تحمل على الواجب والمستحب، لكل مطلقة متاع، المطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر، لها متاع واجب، المطلقة بعد الدخول وقد سمي لها مهر، على الاستحباب.

(روي عن علي وغيره) قال الألباني إسناده صحيح عن ابن عمر.

(لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241] عامة هنا للطلاق متاع.

(وقال تعالى: ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: 49] للمطلقات متاع، عموم المطلقة مدخول بها غير مدخول بها، مفروض لها، غير مفروض لها، سمي لها، لم يسم لها، اتفقا أو لم يتفقا: للمطلقات، لكن نرجع إلى كلام أهل العلم.

جواهر العلماء والمفسرين: حملوا الآية على أن المتاع هنا المهر. قالوا والمراد بالمتاع في الآية هو المهر.

(قال أبو بكر: العمل عندي على هذه الرواية، لو لا تواتر الروايات عنه بخلافها، فتعين حمل هذه الرواية على الاستحباب، جمعاً بين دلالة الآيات. ذكر معناه في الكافي والشرح.

قال في الكافي: فأما المتوفى عنها فلا متعة لها، بغير خلاف، لأن الآية لم تتناولها، ولا هي في معنى المنصوص عليه) المتوفى لا متعة لها بغير خلاف لأن المهر كامل.

(والمتعة معتبرة بحال الزوج على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره نص عليه، للآية، فأعلاها خادم إذا كان الزوج موسراً) يشتري لها خادم يخدمها إذا كان الزوج موسر، والخادم في زمنهم كان شيء عالي، لكن في زماننا، نقول على حسب، على حسب العرف على حسب العادة وعلى حسب البلد، ما الذي يناسب.

(وأدناها: كسوة تجزئها في صلاتها إذا كان معسراً وأوسطها: ما بين ذلك، لقول ابن عباس: أعلى المتعة: خادم، ثم دون ذلك النفقة، ثم دون ذلك الكسوة) صححه الشيخ الألباني.

(وهذا تفسير من الصحابي، فيجب الرجوع إليه.

### فصل

(ولا مهر في النكاح الفاسد إلا بالخلوة، أو الوطء) النكاح الفاسد، لو إن إنسان نكح نكاح فاسد، هل فيه مهر أم لا؟، يقول لا مهر في النكاح الفاسد إلا بالخلوة أو الوطء.

(لأن العقد الفاسد وجوده كعدمه ولم يستوف المعقود عليه، أشبه البيع الفاسد والإجارة الفاسدة إذا لم يتسلم، فإن حصل أحدهما أي: الخلوة) الخلوة فيها نظر على ما قدمنا.

(أو الوطء) هو لو نكح نكاح فاسد وطأ إذن لها مهرها بما استحلت من فرجها.

(استقر المسمى إن كان نص عليه، لأن في بعض ألفاظ حديث عائشة: ولها الذي أعطاهما بما أصاب منها قال القاضي: حدثناه أبو بكر البرقاني، وأبو محمد الخلال بإسنادهما. ولاتفاقهما على أن المهر واستقراره بالخلوة بقياسه على النكاح الصحيح). اتفاقهما أي الوطء والخلوة.

(والأفهر المثل وقال في الشرح: ولا يستقر بالخلوة في قول الأكثر) طبعاً الخلوة التي قدمناها خلوة مثله يطأ فيها، ومثلها توطأ فيها، أرخى ستراً وأغلق باباً، ادعت عليه.

(ولا مهر في النكاح الباطل بالإجماع) يوجد مهر بالنكاح الفاسد إذا حصل وطء، لا يوجد وطء لا يوجد مهر في النكاح الفاسد، طيب النكاح الباطل.

إذن يوجد فرق بين الباطل والفاسد.

(كنكاح خامسة، أو ذات زوج، أو معتدة) إنسان نكح خامسة، متزوج من أربعة ثم تزوج امرأة خامسة، هذا نكاح باطل، لأن للرجل له أربعة فقط. أو ذات زوج، متزوجة وتزوجها، أو معتدة، المرأة المعتدة هي زوجة في حال عدتها، سواء كان من عدة طلاق أو عدة وفاة، إنسان طلق المرأة: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ هل يجوز للرجل أن يتزوج المرأة في حال طلاقها، رجل طلق زوجته، ولها ثلاث قروء: ثلاث حيضات على الراجح، هل لها أن تتزوج أو يتزوجها رجل آخر في حال العدة، لا يجوز، لأنها زوجة في حال العدة.

لو توفي عنها زوجها: ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ امرأة توفي عنها زوجها تمكث أربعة أشهر وعشرة أيام، في حال أربعة أشهر وعشر ليالي، انقضت دورتها وانقضت ثلاث حيضات هل يجوز للرجل أن يتزوجها الرجل الآخر؟ لا يجوز هذا الشيء، فيقول لو حصل هذا الشيء لا مهر في النكاح الباطل.

(إلا بالوطء في القبل) أي حصل كتب كتاب نكاح باطل أو فاسد ليس فيه مهر، لكن لو وطأ في القبل فلها المهر.

(لقوله صلى الله عليه وسلم: «فلها المهر بما استحل من فرجها» أي: نال منه، وهو: الوطء. ولأنه إتلاف لبضع بغير رضا مالكة، فأوجب القيمة، وهو: المهر، كسائر المتلفات. وكذا الموطوءة بشبهة، والمكرهة على الزنا فيجب لكل منهما مهر المثل بالوطء لذلك) الموطوءة بشبهة، مثل إنسان تزوج أخته من الرضاعة، الوطء بشبهة اثنين أخوات متزوجين وهذا دخل على زوجة هذا والعكس.

(لا المطاوعة على الزنا فلا يجب لها المهر، لأنه إتلاف بضع برضا مالكة، فلم يجب له شيء

كسائر المتلفات. ما لم تكن أمة فيجب لسيدها مهر مثلها على زان بها، ولو مطاوعة، لأنها لا تملك بضعها، فلا يسقط حق سيدها بطواعيتها.

ويتعدد المهر بتعدد الشبهة كأن وطئها ظاناً أنها زوجته خديجة، ثم وطئها ظاناً أنها زوجته زينب، ثم وطئها ظاناً أنها سريته، فيجب لها ثلاثة محور. ويتعدد المهر بتعدد الإكراه فإن اتحدت الشبهة أو الإكراه، وتعدد الوطاء فمهر واحد) أكرهها مرة واثنين، لكن اتحدت الشبهة ثم وطئها أكثر من مرة فهو مهر واحد.

(وعلى من أزال بكرة أجنبية بلا وطء أرش البكرة لأنه إتلاف جزء لم يرد الشرع بتقدير عوضه، فيرجع فيه إلى أرشه كسائر المتلفات، وهو ما بين مهرها بكراً وثيباً. وقيل: أرشه حكومة). دية المرأة خمسين جمل، هو الآن أفضاها، أصبحت معيبة الآن والذي يتزوجها يأخذها على أنها ثيب وليست بكرا، إذن نحدد مهر البكر كم ومهر الثيب كم، فنحدد الضرر فض البكرة يقدر كم ونضربه في دية مثل هذه المرأة. بالنسبة للحكومة شيء مقدر، الأرش شيء غير مقدر، نسبة ما بين صحيح ومعيبة.

(وإن أزالها الزوج، ثم طلق قبل الدخول لم يكن عليه إلا نصف المسمى إن كان لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: 237]. وهذه مطلقة قبل الميس والخلوة، فليس لها إلا نصف المسمى) إن أزالها الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن عليه إلا نصف المسمى، المعنى هو عقد عليها ولم يدخل بها بعد، ثم أزال البكرة، بأي شيء، عند الحنابلة والإمام أحمد ليس لها إلا نصف المسمى، ربنا يقول إن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولم يحصل ميس الآن، هي مسألة مختلف فيها، وعند الأحناف مثل أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن يقول لها المهر كاملاً، هذه المسألة محل اجتهاد، يجتهد فيها القاضي ويجتهد فيها الحاكم.

(والا فالمتعة لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ﴾ [البقرة: 236]. ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد كالنكاح بلا ولي.

قبل الفرقة بطلاق أو فسخ لأنه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد، فاحتاج إلى إيقاع فرقة، كالصحيح المختلف فيه، بخلاف النكاح الباطل) **الصورة**: امرأة تزوجت بدون ولي ثم عرفنا النكاح الفاسد، فسخرنا هل يجوز لهذه المرأة أن تتزوج من إنسان آخر أو لا يجوز؟ لا يجوز إلا لما يحصل طلاق مع إنه نكاح فاسد، لكن لابد أن يحصل طلاق لكي تحل للأزواج بعد هذا الزوج، لماذا يحصل طلاق؟، مراعاة الخلاف لأن أبو حنيفة يصحها، والجمهور يبطلوه، مثل الشافعية والمالكية والحنابلة، هذا معنى كلامه ولا يصح تزويج من نكاح فاسد كالنكاح بلا ولي. قبل الفرقة بطلاق أو فسخ لأنه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد، فاحتاج إلى إيقاع فرقة، كالصحيح المختلف فيه، بخلاف النكاح الباطل، فلا بد لهذا الإنسان الذي عقد عليها وتزوجها نكاح فاسد يقول لها أنت طالق.

(فإن أباه الزوج فسخها الحاكم نص عليه، لقيامه قيام الممتنع). قيام عائدة على الحاكم، الممتنع عائدة على الزوج. الحاكم يطلق إن لم يطلق الزوج.

(وللزوجة قبل الدخول منع نفسها من زوجها، حتى تقبض مهرها الحال، مسمى لها كانت، أو مفوضة. حكاه ابن المنذر إجماعاً). هذا عند الاختلاف.

(ولها النفقة زمن منع نفسها، لقبضه لأن المنع من قبل الزوج. نص عليه. لا مهرها المؤجل، ولو حل، لأنها رضيت بتأخيرها) **المعنى**: إنسان اتفق مع الزوجة أنه سيعطيها مهر كذا، بالدخول لم يسلمها المهر، يقول: للزوجة أن تمتنع منه، لا تمكنه من نفسها حتى يسلم لها المهر، لأن هذا شرط عندهم، ولها النفقة زمن منع نفسها، لابد أن ينفق عليها؛ لأن هو الذي منعها من نفسه، الآن الفرقة بسببه هو.

### (باب الوليمة وآداب الأكل)

(وليمة العرس سنة مؤكدة لأنه صلى الله عليه وسلم، فعلها -كما في حديث أنس- وأمر بها عبد الرحمن بن عوف حين قال له: «تزوجت. فقال له: أولم ولو بشاة» متفق عليها) الوليمة سنة مؤكدة.



وليمة العرس سنة مؤكدة، إجابة الدعوة واجب في الجملة، وفي التفصيل فيه خلاف.

(قال في الشرح: وليست واجبة في قول الأكثر. والإجابة إليها في المرة الأولى واجبة، إن كان لا عذر ولا منكر قال ابن عبد البر: لا خلاف في وجوب الإجابة إلى الوليمة لمن دعي إليها، إذا لم يكن فيها لهو لقوله صلى الله عليه وسلم: «شر الطعام طعام الوليمة، يدعى إليها الأغنياء، ويترك الفقراء ومن لم يجب، فقد عصى الله ورسوله») متفق عليه.

(وعن ابن عمر مرفوعاً: أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها. وكان ابن عمر يأتي الدعوى في العرس وغير العرس، ويأتيها وهو صائم. متفق عليهما.

وإن علم أن في الدعوى منكراً: كزمر وخمر وآلة لهو، وأمكنه الإنكار، حضر وأنكر، لأنه يجمع بين واجبين: إجابة أخيه المسلم، وإزالة المنكر. وإن لم يمكنه الإنكار لم يحضر، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» رواه أحمد) صححه الشيخ الألباني.

(وفي الثانية: سنة. وفي الثالثة: مكروهة لحديث: «الوليمة أول يوم: حق، والثاني: معروف، والثالث: رياء وسمعة». رواه أحمد) ضعفه الشيخ الألباني.

(وإنما تجب الإجابة للوليمة، إذا كان الداعي مسلماً يحرم هجره بخلاف، نحو رافضي، ومتجاهر بمعصية) الوليمة الإجابة إليها واجبة إجمالاً، في التفصيل فيه خلاف.

رافضي مجرم يسب أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ويلعنهم، هذا يهجر ولا يحضر. له أبداً. إنسان فاجر عرييد يشرب الخمر، أو يزني والعياذ بالله أو يسرق أو متجاهر بمعصية.

(وكسبه طيب. فإن كان في ماله حرام، كرهت إجابته، ومعاملته، وقبول هديته وهبته، وصدقته) إذا كان ماله هذا مختلط، فيه جزء حرام وجزء حلال، يكره أن يذهب إليه، إذا حضر يأكل بنية الجزء الحلال.

(وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقتله جزم به في المغني والشرح وغيرها. وإن



دعاه اثنان فأكثر، وجبت عليه إجابة الكل، إن أمكنه الجمع بأن اتسع الوقت، وإلا يمكن الجمع، أجاب: الأسبق قولاً لوجوب إجابته بدعائه، فلا يسقط بدعاء من بعده، فالأدين لأنه الأكرم عند الله، فالأقرب رحماً لما في تقديمه من صلته، فجواراً لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً، فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً، فإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق» (حديث ضعيف).

(ثم يقرع إن استويا، أو استوا في ذلك، فيقدم من خرجت له القرعة، لأنها تميز المستحق عند استواء الحقوق. ولا يقصد بالإجابة نفس الأكل، بل ينوي الإقتداء بالسنة، وإكرام أخيه المؤمن، ولئلا يُظن به التكبر رجاء أن يثاب على نيته.

ويستحب أكله ولو صائماً تطوعاً) إن كان صيامه صيام تطوع يستحب أن يطعم.

(لما روي أنه صلى الله عليه وسلم: كان في دعوة، وكان معه جماعة، فاعتزل رجل من القوم ناحية، فقال صلى الله عليه وسلم: دعاكم أخوكم وتكلف لكم. كل يوماً، ثم صم يوماً مكانه إن شئت) لفظة كل يوماً غير موجودة في الحديث، ولكن في الحديث «أفطر يوماً ثم صم يوماً إن شئت».

(لا صوماً واجباً فلا، لأنه يحرم قطعه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 33] وعن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليدع، وإن كان مفطراً فليطعم» رواه أبو داود) صححه الشيخ الألباني.

(ويستحب إعلامهم بصيامه، لأنه يروى عن عثمان وابن عمر. وليعلموا عذره، وتزول التهمة. وينوي بأكله وشربه التقوي على الطاعة) من فضل رب العالمين أن يؤجر الإنسان على كل شيء إذا نوى فيه نية صالحة، عن معاذ T كان يقول: إني احتسب نومتي كما احتسب قومتي، ينام لكي يتقوى وأقوم أكتسب لقوت أولادي وقوت نفسي- وأكف نفسي- عن السؤال وعن الحرام.

(لتنقلب العادة عبادة. ويحرم الأكل بلا إذن صريح أو قرينة، ولو من بيت قريبه أو صديقه لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من دخل على غير دعوة، دخل سارقاً، وخرج مغيراً») حديث ضعيف، لكن معناه صحيح، لو إنسان دعاك لا تصطحب شخصاً معك إلا بإذنه.

(قال في الآداب: ويباح الأكل من بيت القريب والصديق من مال غير محرز عنه، إذا علم أو ظن رضي صاحبه بذلك، نظراً إلى العادة والعرف.

والدعاء إلى الوليمة، وتقديم الطعام إذن في الأكل لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا دعي أحدكم إلى طعام، فجاء مع الرسول، فذلك إذن لك») الرسول الشخص الذي أرسلته ليدعوا فلان.

(ويقدم ما حضر من الطعام من غير تكلف) يقول علي بن أبي طالب لقد رأيت أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فلم أر أحداً يشبههم، كانوا أقل الناس تكلفاً، وأعمقهم علماً اختارهم الله لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام.

(لما روى أحمد في المسند: أن سلمان دخل عليه رجل، فدعا له بما كان عنده، فقال: لو لا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نهانا -أو قال: لو لا أنا نهينا- أن يتكلف أحدنا لصاحبه، لتكلفنا لك) سلمان الفارسي رحمه الله، كان من أشرف فارس وترك الملك كله من أجل يبحث عن الدين الحق ودين الإسلام.

(ويباح النثار والتقاطه، لأنه صلى الله عليه وسلم: نحر خمس بدئات، وقال: من شاء اقتطع رواه أحمد وأبو داود. وهذا جار مجرى النثار، لأنه نوع إباحة. وعنه: يكره، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي والمثلة. رواه أحمد والبخاري. ولأن فيه دناءة. وخبر البدئات يدل على إباحته في الجملة. ومن أخذ منه شيئاً ملكه، لأنه نوع إباحة، أشبه ما يأكله الضيفان.

وإن قسم على الحاضرين كان أولى بلا خلاف، لقول أبي هريرة: قسم النبي، صلى الله عليه وسلم، يوماً بين أصحابه تمرأ، فأعطى كل إنسان سبع تمرات... الحديث، رواه البخاري. وفرق الإمام أحمد على الصبيان الجوز، لكل واحد خمسة خمسة، لما حلق ابنه حسن) ابنه حسن حفظ القرآن وأجاد القرآن كأنه جائزة للصبيان الذين معه في الكتاب، وزع عليهم الجوز

بنفسه رحمه الله ورضي عنه.

(ولا يشرع تقبيل الخبز لحديث عائشة: دخل علي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرأى كسرة ملقاة، فأخذها فمسحها ثم أكلها، وقال: «يا عائشة، أكرمي كريمك، فإنها ما نفرت عن قوم، فعادت إليهم») حديث ضعيف لم يصح.

(رواه ابن ماجه. ورواه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر له بنحوه، ولفظه: أحسن جوار نعم الله عليك) حديث ضعيف، لكن الآية تكفي، إكرام النعمة والإحسان وشكر النعمة. كما قال الله تبارك وتعالى في سورة إبراهيم، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: 7]، فالإنسان يشكر النعمة، فالنعمة إذا شكرت قرت وإذا كفرت فرت، هذا سنة كونية.

(قال في الآداب: فهذا الخبر يدل على عدم التقبيل) الخبر ضعيف.

قال: (وتكره إهائه، ومسح يديه به، ووضعها تحت القصعة نص عليه، لما تقدم، وكره أحمد الخبز الكبار، وقال: ليس فيه بركة.

ويجوز قطع اللحم بالسكين، لما روى البخاري: أنه صلى الله عليه وسلم كان يحتر من كتف شاة... الحديث. احتج به أحمد. وسئل عن حديث النهي عنه، فقال: ليس بصحيح.

## فصل

(ويستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده لحديث أنس مرفوعاً: «من أحب أن يكثر خير بيته، فليتوضأ إذا حضر غداؤه، وإذا رفع» إسناده ضعيف) الشيخ الألباني يقول منكر.

(وعن سلمان مرفوعاً: بركة الطعام: الوضوء قبله وبعده) قال الشيخ الألباني ضعيف.

(قال جماعة من العلماء: المراد بالوضوء هنا: غسل اليدين، لا الوضوء الشرعي) وهذا الصواب، الحديث ضعيف لكن طيباً صح، على الإنسان أن يغسل يديه قبل الطعام.

(وعنه: يكره قبله. اختاره القاضي. قال الشيخ تقي الدين: من كرهه، قال: هذا من فعل اليهود، فيكره التشبه بهم) يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده، وهنا عنه يكره قبله والصواب لا كراهة لا قبله ولا بعده. ولكن يستحب هذا الشيء.

(وتسن التسمية جهرًا على الطعام والشراب لحديث عائشة مرفوعاً: «إذا أكل أحدكم، فليذكر اسم الله، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله، فليقل: بسم الله أوله وآخره». وقيس عليه الشرب.

وأن يجلس على رجله اليسرى، وينصب اليمنى لأنه صلى الله عليه وسلم جثا عند الأكل، وقال: أما أنا فلا أكل متكاً. رواه مسلم. أي: بل مستوفزاً بحسب الحاجة.

وعن أنس: أنه صلى الله عليه وسلم أكل مقعياً تماً - وفي لفظ - يأكل منه أكلًا ذريعاً) الذريع وهو الأكل بسرعة.

(أو يتربع وجعل بعضهم التربع من الإتكاء. ويأكل بيمينه بثلاثة أصابع مما يليه لقوله صلى الله عليه وسلم، لعمر بن أبي سلمة: «يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك». متفق عليه. وعن كعب بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يأكل بثلاث أصابع، ولا يمسح يده حتى يلعقها رواه الخلال) وقال لا تدري في أيه البركة، كأن الإنسان لما يأكل لا يمسح يده بالمنديل، وإن كان المنديل عند العرب موجود.

(ويصغر اللقمة، ويطيل المضغ قال الشيخ تقي الدين: على أن هذه المسألة لم أجدها مأثورة، ولا عن أبي عبد الله، لكن فيها مناسبة. وقال أيضاً: نظير هذا ما ذكره الإمام أحمد من استحباب تصغير الأرغفة. نقله عنه في الآداب.

ويمسح الصفحة لحديث جابر: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، بلعق الأصابع والصفحة، وقال: «إنكم لا تدرون في أية البركة» رواه مسلم) يوجد طعام في الصحف أو شيء الإنسان يتبعه ويأكله كما كان أنس ٢ يتبع الدباء من القصعة أمام النبي عليه الصلاة

والسلام. وإذا كان شيء في الأصابع أو شيء يلصقه برفق.

(ويأكل ما تنثر لحديث جابر مرفوعاً، قال عليه الصلاة والسلام «إذا وقعت لقمة أحدكم، فليأخذها، فليط ما كان بها من أذى، ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان» الحديث، رواه مسلم ويفض طرفه عن جليسه لئلا يستحي) عندما تأكل مع الناس لا تنظر لهم، لو لاحظوا ذلك يستحوا منك.

أوصى رجل من خدم الملوك ابنه قال:

إذا أكلت فضم شفتيك، ولا تلتفت يمينا ولا شمالا، ولا تلقم الطعام بسكين، ولا تجلس فوق من هو أشرف منك وأرفع منزلة، ولا تبصق في الأماكن النظيفة.

روي عن أحد حكماء العرب، عمر بن هبيرة يقول:

عليكم بمباكرة الغداة، فإن مباركته تطيب النكهة وتعين على المروءة.

روي عن الحجاج قال لأعرابي يوما على صماطه، يأكلوا على مائدة والحجاج ينظر لأحد يأكل يراه يأكل بسرعة، فقال له أرفق بنفسك، وقال وأنت يا حجاج أغضض من بصرك.

قال معاوية لرجل على مائدته:

معاوية كان يأكل مع شخص ومعاوية رأي شعرة في الأكل، فمعاوية لا ينظر إلى الأكل ولا لجلس، لكن هو خائف على جليسه يتأذى من الشعرة، هو يريد أن ينبه للشعرة، فجليسه فهم خطأ.

قال معاوية لرجل على مائدته خذ الشعرة من لقمته، فقال الرجل وإنك تراعيني مراعاة من يرى الشعرة في لقمتي، لا أكلت لك طعاما أبدا.

وضع معاوية بين الحسن بن علي  $\tau$  دجاجة ففكها بيده، فقال معاوية هل بينك وبين أمها عداوة، فقال الحسن فهل بينك وبين أمها قرابة. أراد معاوية أن يداعبه.



أحضر أعرابي على مائدة بعض الخلفاء فقدم جدي مشوي، فجعل الأعرابي يسرع في أكله، والنبي P يقول من سكن البادية جف وعندما أكل بشرامه، فقال له الخليفة أراك تأكله مجرد الحرد: الغضب، ﴿وَعَدُوا عَلَى حَزْرٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: 25]، أراك تأكله مجرد كأنك أمه نطحتك، فقال أراك تشفق عليه كأن أمه أرضعتك.

(ويؤثر المحتاج لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الحشر: 9] الآية، ويأكل مع الزوجة والمملوك والولد ولو طفلاً لقول عائشة كنت أتعرق العرق، فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع فاه على موضع في... الحديث). بقايا اللحم على العظم، فكان النبي P لما عائشة تأكله يأخذه ويأكله مداعبة لعائشة ورحمة.

(وأكل معه صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة وهو صغير) متفق عليه.

(ويعلق أصابعه لما تقدم. ويخلل أسنانه لما روي عن ابن عمر: ترك الخلال يوهن الأسنان) صحيح موقوف.

(وفي حديث: تخللوا من الطعام، فإنه ليس شيء أشد على الملك الذي على العبد أن يجد من أحكم ربح الطعام) ضعيف، جاء أحاديث أخرى، قال النبي عليه الصلاة والسلام، قال: إذا قام الرجل من الليل يصلي واستاك أتاها ملك فطاف به، فلا زال يدنو ويدنو حتى يضع فاه على في الملك فلا تخرج أية من في القارئ إلا كانت في جوف الملك.

يطيب فمه ليتكلم بكلام رب العالمين والملك يقرب منه وجاء في الحديث الآخر، كلاهما صححه الشيخ الألباني إذا قام العبد من الليل يصلي ولم يستك طاف به ملك ولم يقرب منه.

(ويلقي ما أخرجه الخلال، ويكره أن يبتلعه، فإن قلعه بلسانه لم يكره لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أكل فما تخلل فليلفظ، وما لأك بلسانه فليبلغ. من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج».) حديث ضعيف لكن المعنى صحيح، عندما تأكل ولا سيما لحوم أو شيء، يتبقى



بين الأسنان لحمه، فأنت تخرجها بخيط طبي أو بالسواك أو كذا، لا تبلعه.

(ويكره نفخ الطعام والشراب. قال في الآداب: أطلقه الأصحاب، لظاهر الخبر. وعن ابن عباس مرفوعاً: نهى أن يتنفس في الإناء، أو ينفخ فيه) صححه الشيخ الألباني.  
(وكونه حاراً لأنه لا بركة فيه. وقال أبو هريرة: لا يؤكل طعام حتى يذهب بخاره رواه البيهقي بإسناد حسن.

وأكله بأقل من ثلاث أصابع لأنه كبير، أو أكثر من ثلاث أصابع لأنه شره. ولم يصح الإمام أحمد حديث أكله صلى الله عليه وسلم بكفه كلها.

أو بشماله) شماله عائدة على الكراهة، الصواب الحرمة، الأكل والشرب بالشمال حرام إلا للحاجة، إنسان هو خلقه، أو إن إنسان يده اليمنى مبتورة أو بها شيء أو مكسورة أو شيء. له أن يأكل بشماله.

(بلا ضرورة، لأنه تشبه بالشیطان. وذكره النووي في الشرب إجماعاً. وذكر ابن عبد البر وابن حزم: أن الأكل بالشمال محرم، لظاهر الأخبار.

أو من أعلى الصفحة: أو وسطها لقوله:.... وكل مما يليك... وعن ابن عباس مرفوعاً: إذا أكل أحدكم طعاماً، فلا يأكل من أعلى الصفحة، ولكن ليأكل من أسفلها، فإن البركة تنزل من أعلاها.

وفي لفظ آخر كلوا من جوانبها، ودعوا ذروتها، يبارك فيها رواهما) صححه الشيخ الألباني.  
(ونفض يده في القصعة، وتقديم رأسه إليها عند وضع اللقمة في فمه لأنه ربما سقط منه شيء فيها فيقذرها.

وكلامه بما يستتدر إذا أكل مع غيره، أو بما يضحكهم أو يحزنهم. قاله الشيخ عبد القادر. وكذا فعله ما يستتدر: كتمخط.

وأكله متكئاً، أو مضطجعا لما تقدم) يكره إلا الحاجة.

(وقال ابن هبيرة: أكل الرجل متكئاً يدل على استخفافه بنعمة الله. وعن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل وهو منبطح على بطنه) حديث لم يصح.

(وأكله كثيراً بحيث يؤذيه، فإن لم يؤذه جاز، لقوله صلى الله عليه وسلم، لأي هيرة اشرب - أي: من اللبن- فاشرب، ثم أمره ثانياً، وثالثاً، حتى قال: «والذي بعثك بالحق ما أجد له مساعاً».

أو قليلاً بحيث يضره لحديث «لا ضرر ولا ضرار» وقيل لأحمد هؤلاء الذين يأكلون قليلاً، ويقتلون طعامهم. قال: ما يعجبني سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: فعل قوم هكذا فقطعهم عن الفرض) **المعنى**: أن الإنسان لا يكثر من الطعام بحيث يؤذي نفسه وفي نفس الوقت لا يقلل منه جداً بحيث يؤذي نفسه ويقطعه عن العبادة وعن الفرض.

(ويأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالأدب والمروءة، ومع الفقراء بالإيثار، ومع العلماء بالتعليم، ومع الإخوان بالانبساط، وبالحديث الطيب والحكايات التي تليق بالحال إذا كانوا منقبضين.

وقال جعفر بن محمد وهو من تلاميذ الإمام أحمد: قال لي أحمد: كل. فلما رأى ما نزل بي قال: إن الحسن كان يقول: والله لتأكلن، وكان ابن سيرين يقول: إنما وضع الطعام ليؤكل، وكان إبراهيم بن أدهم يبيع ثيابه، وينفقها على أصحابه. قال: فانبسطت فأكلت، فقال: لتأكلن هذه) كان الإمام أحمد عنده تلميذه وعادة التلميذ يستحي من الشيخ ومن العالم، فالإمام أحمد وجد جعفر بن محمد، وجده منقبض مستحي، فداعبه وآنسه حتى أكل.

(وما جرت به العادة من إطعام السائل ونحو الهر، ففي جوازه وجهان) أنت عندما تأكل عند ناس أو تأكل في وليمة أو شيء، لو مر عليك سائل هل تطعمه، هل تأخذ من طعام الغير وتطعمه، وكذلك الهرة هل تطعمه؟ يقول فيه وجهان.

(قال ابن المبارك: لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى) الإنسان يأكل على مائدة لا ينظر إلى المائدة الأخرى إلا إذا احتاج الأمر إلى ذلك

## (فصل)

ويسن أن يحمّد الله إذا فرغ من أكله أو شربه لحديث: «إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها» رواه مسلم.

ويقول: الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام، ورزقني من غير حول مني ولا قوة لحديث معاذ بن أنس الجهني مرفوعاً: من أكل طعاماً فقال: الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة، غفر له ما تقدم من ذنبه) حسنه الشيخ الألباني رحمه الله.

(ويدعو لصاحب الطعام لقول جابر: صنع أبو الهيثم بن التيهان للنبي، صلى الله عليه وسلم طعاماً، فدعاه وأصحابه فلما فرغوا، قال: أثيبوا أخاكم. قالوا: يا رسول الله: وما إثابته؟ قال: إن الرجل إذا دخل بيته، وأكل طعامه، وشرب شرابه، فدعوا له، فذلك إثابته رواه أبو داود) الحديث بهذا السند ضعيف، وصح من طريق آخر ولكن المعنى صحيح، بعد الإنسان ما يفرغ من الطعام يدعوا لصاحب البيت ولصاحب الطعام.

(ويؤيده حديث: ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، ويفضل منه شيئاً ولا سيما إن كان ممن يتبرك بفضلته أو كان ثم حاجة) يعني الإنسان يحرص على ألا يأكل الأكل كله، لعل أهل البيت أكلهم قليل وطعامهم قليل فيفضل شيء من هذا الطعام فيأكله أهل البيت.

(ويسن إعلان النكاح والضرب عليه بدف لا حلق فيه ولا صنوج، لحديث عائشة مرفوعاً: «أعلنوا هذا النكاح») هذا الجزء صحيح، («واضربوا عليه بالغر بال») وهذا الجزء ضعفه الشيخ الألباني. الحديث الأول صحيح، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح» الصوت معناه الإعلان والإخبار بالنكاح. حديث حسنه الشيخ الألباني ورواه الخمسة.

(للنساء في الرعاية: ويكره للرجال مطلقاً) أي الضرب بالدف.

(قال في الفروع: وظاهر نصوصه، وكلام الأصحاب: التسوية. انتهى. وهو ظاهر النصوص.

ولا بأس بالغزل في العرس لقوله، صلى الله عليه وسلم، للأنصار.

أتيناكم أتيناكم

فحيونا نحييكم

ولو لا الذهب الأحمر

لما حلت بواديكم

ولولا الحبة السوداء

ما سرت عذارىكم) أو ما سمت عذارىكم.

الغزل وهو الشعر، الأشعار المباحة، أما الأغاني والموسيقى وهذه الأشياء، هذه محرمة، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «ليكونن في هذه الأمة مسخ وقذف وخسف، قالوا متى يا رسول الله، قال: إذا شربت الخمر واتخذوا القينات وضربوا بالمعازف».

(وكان صلى الله عليه وسلم، يكره نكاح السر حتى يضرب بدف، ويقال:

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم) الحديث سنده ضعيف.

انتهى الدرس الثالث والعشرين أختكم أم محمد الظن.

بسم الله الرحمن الرحيم

منار السبيل

الدرس الرابع والعشرون

(باب عشرة النساء- الخلع -الطلاق)

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، فإنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

ثم أما بعد.

### (باب عشرة النساء)

يلزم كلاً من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة وكف الأذى، وأن لا يطله بجهه) يلزم يقصد يجب كل من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف.

(لقله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19] وقوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228] قال بعضهم: التماثل هنا في تأدية كل منهما ما عليه لصاحبه. وفي حديث: «استوصوا بالنساء خيراً» رواه مسلم.

وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه لقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228] وحديث: «لو كنت امرأة أحد أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» رواه الترمذي) صححه الشيخ الألباني.

(وليكن غيوراً من غير إفراط) الإنسان في معاملته لزوجته يكون إنسان محافظ محافظ على التزامه محافظ على بيته، ولكن في نفس الوقت لا يفرط في الغيرة.

(لحديث جابر بن عتيك مرفوعاً: «إن من الغيرة ما يحب الله، ومن الغيرة ما يبغض الله. ومن الخيلاء ما يحب الله، ومنها ما يبغض الله، فأما الغيرة التي يحب الله: فالغيرة في الريية. وأما الغيرة التي يبغض الله: فالغيرة في غير الريية»... الحديث، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي) صححه الشيخ الألباني.

من الغيرة ما يبغض الله، الغيرة التي يحب الله، الغيرة التي في الريية، إنسان رأي على بيته شيء، رأي على أهله شك فيه، له أن يتابعهم وله أن يغار.

الريبة التي يبغض الله فالغيرة في غير الريبة، البيت مستقيم والمرأة مستقيمة وملتزمة فلا يوجد داع أبداً لإنسان يشك، وأحياناً الزوج يكون شكاك.

(وإذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها إذا طلبها وهي حرة وأما الأمة مع الإطلاق، فلا يجب تسليمها إلا ليلاً. نص عليه). إذا تم العقد يكون فيه عقد قران، وفي بناء، إذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها، هذا ليس شرط، إذا لم يكن هناك شرط، نعقد ونبني، لكن نعقد ندخل بعد سنة على ما يجهز حاله، فلهم شرطهم.

(يمكن الاستمتاع بها كبنت تسع) إذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها إذا طلبها وهي حرة كبنت تسع.

(نص عليه في رواية أبي الحارث وذهب في ذلك إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين) فعلا عقد عليها وهي بنت ست أو سبع وبني بها وهي بنت تسع سنين، لكن هذا الفعل لا يدل على الوجوب، ولكن يدل على الجواز، والأمر هذا يختلف على حسب الأماكن، في الأماكن الحارة البنت تبلغ مبكراً، أما في الأماكن التي فيها برودة البنت يتأخر بلوغها.. *راى فضيلة الشيخ ابن السكيت الحنفي*

(إن لم تشتط دارها فإن شرطتها فلها الفسخ إن نقلها عنها للزوم الشرط) قلنا إن والد الزوجة يتفق مع الزوج أن يدخل بها في بيت والدها أو تذهب بها إلى بلد آخر، لو شرط عليها ذلك فلها الفسخ إن خالف ذلك.

(ولا يجب عليها التسليم إن طلبها وهي محرمة بحج أو عمرة. أو مريضة، أو صغيرة، أو حائض، ولو قال: لا أطأ هذه الأعذار تمنع الاستمتاع بها) المرأة تذهب إلى الحج أو العمرة لا يجوز له أن يطلبها الآن وهي تذهب إلى حج أو عمرة، لا يجوز عليها التسليم إن طلبها وهي محرمة، المرأة المحرمة من المحرمات أو الموانع الإنسان الوطء وهذه الأشياء لا يجوز لها أن تسلم نفسها، كذلك لو كانت مريضة.

(ويرجى زوالها، أشبه ما لو طلب تسليمها في نهار رمضان. فإن طراً الإحرام، أو المرض، أو



الحيض بعد الدخول فليس لها منع نفسها من زوجها مما يباح له منها). المنع هنا ليس الوطء، ولكن مما يباح له منها.

أم توصي ابنتها تقول: أي بنية إن الوصية لتركت لفضل أدب، تركت لذلك منك، ولكنها تذكرة للغافل ومعوثة للعاقل.

ولو أن امرأة استغنت عن الزوج لغنى أبويها وشدة حاجتها إليها كنت أغنى عنه، ولكن النساء للرجال خلقن ولهن خلق الرجال.

أي بنية إنك فارقت الجو الذي منه خرجت وخلفت العش الذي فيه درجتى إلى وكر لم تعرفيه.

وقرير لم تأليفه، فأصبح بملكه عليكي رقيقا ومليكا، فكوني له أمة يكن لك عبدا وشيكا.

يا بنية احلمي عني عشر خصال تكن لك زخرا وذكرًا:  
الصحبة بالقناعة.

والمعاشرة بحسن السمع والطاعة.

والتعهد لموقع عينيه.

والتفقد لموضع أنفه.

فلا تقع عينه منك على قبيح.

ولا يشم منك إلا طيب ريح.

والكحل أحسن الحسن.

والماء أطيب الطيب المفقود.

والتعهد لوقت طعامه.

والهدوء عند منامه، فإن حرارة الجوع ملهبة، وتنغيص النوم مغضبة، والاحتفاظ ببيته وماله، والإرعاء على نفسه وحشمه وعياله، فإن الاحتفاظ بالمال حسن التقدير والإرعاء على العيال والحشم جميل، ولا تفشي له سرا، ولا تعصي له أمرا.

فإنك أن أفشيت سره لم تأمني غدره، وإن عصيت أمره أوغرني صدره، ثم اتق مع ذلك الفرح إن كان ترحا، والاكثاب عنده إن كان فرحا، فإن الخصلة الأولى من التقصير، والثانية من التكدير، وكوني أشد ما تكونين له إعظاما، يكن أشد ما يكون لك إكراما.

النبي عليه الصلاة والسلام: «يخبر لو أن بالزوج قرحة من رأسه إلى أخمص قدمه فأقبلت المرأة تلحسها ما أدت حقه» حسنه الشيخ الألباني.

وأشد ما تكونين له موافقة، يكن أطول ما تكونين له مرافقة، واعلمي أنك لا تصلين إلى ما تحبين حتى تؤثري رضاه على رضاك، وهواه على هواك، فيما أحببت وكرهت، والله يخير لك.

هي ولدت منه سبعة وأصبحوا ملوك، وعاشوا عيشة طيبة وعيشة هنيئة.

### فصل

(وللزوج أن يستمتع بزوجه كل وقت، على أي صفة كانت لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223] قال جابر: من بين يديها، ومن خلفها، غير أن لا يأتيها إلا في المأني متفق عليه. وحديث: إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح متفق عليه). للزوج أن يستمتع بزوجه كل وقت على أي صفة كانت، في المواضع التي أباحها الله، مقبلة مدبرة ولكن في الفرج كما أخبر الله تبارك وتعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ هذا بالنسبة من حيث الكيفية وليس من حيث الموضع، الموضع لا يكون إلا في القبل، أما في الدبر فهذا حرام، حتى لو حدث موافقة من الزوجة، بل لو حدث موافقة للزوجة يفرق بين الزوج وزوجه، حصل موافقة بينهما على هذا الحرام، يفرق بينهما، هذه اللوطية الصغرى، والنبي عليه الصلاة والسلام بين أنها كبيرة من الكبائر.

(ما لم يضرها أو يشغلها عن الفرائض) للزوج أن يستمتع بزوجه كل وقت على أي صفة كان ما لم يضرها أو يشغلها عن الفرائض.

(لحديث: «لا ضرر ولا ضرار») رواه ابن ماجه والإمام أحمد وحسنه الشيخ الألباني.

(ولا يجوز لها أن تتطوع بصلاة أو صوم وهو حاضر إلا بإذنه لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه» متفق عليه). شاهد بمعنى حاضر، مفهوم الحديث لو كان مسافر الزوج يبقى يجوز للزوجة أن تصوم، أما صيام التطوع وهو حاضر لا، لأن الصيام سنة وطاعة الزوج واجبة، فلا تقدم السنة على الواجب.

(وله الاستمئاء بيدها كذا قال. وقال في شرح الإقناع في باب التعزير: لأنه كتقيلها. والسفر بلا إذنها لأنه لا ولاية لها عليه) المعنى لو الزوج يريد أن يسافر فله أن يسافر بلا إذن الزوجة.

(ويحرم وطؤها في الدبر في قول أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، لحديث: «إن الله لا يستحي من الحق. لا تأتوا النساء في أعجازهن» رواه ابن ماجه) صححه الشيخ الألباني.

(ونحو الحيض يحرم وطؤها فيه إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222] الآية. وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد، صلى الله عليه وسلم» رواه الأثرم) النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك، جاء في حديث آخر عند الترمذي عن أبي هريرة قال: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد عليه الصلاة والسلام» هذا من باب التغليظ، كفر دون كفر، ويمكن يكون كفر خارج من الملة، ممكن يكفر بسبب هذا الأمر، لو أتاها في دبرها، متى إذا استحل ذلك وقال هذا حلال يبقى كفر خارج من الملة.

الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: 222]، هل إذا انقطع الدم عن المرأة ولم تغتسل بعد هل يجوز لزوجها أن يأتيها أم لا يجوز؟ لا يجوز، لأن الآية فيها غير مغير،

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

قال: (وعزله عنها بلا إذهابها) هذا بناء وعطفه على المحرمات ، العزل هذا فيه خلاف. يريد أن يقول لو هي أذنت يجوز.

(نص عليه. وهو: أن ينزل الماء خارجاً عن الفرج، لما فيه من تقليل النسل، ومنع الزوجة من كمال الاستمتاع. وعن ابن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم «أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها» رواه أحمد وابن ماجه) ضعفه الشيخ الألباني، مسألة العزل مختلف فيها عند أهل العلم، لو الزوجة وافقت على ذلك لا بأس بالعزل.

(ويكره أن يقبلها أو يباشرها عند الناس لأنه دناءة. أو يكثر الكلام حال الجماع) هو يريد أن يقول في حال الجماع يسكت، لا يوجد دليل على السكوت.

(قياساً على التخلي والحديث: «لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء فإنه منه يكون الخرس والفاقة» رواه أبو حفص) حديث منكر.

(وكره الوطء متجردين، لحديث: «إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجرد تجرد العيرين» رواه ابن ماجه) ضعفه الشيخ الألباني، يستحب التستر، قول النبي عليه الصلاة والسلام: «قالوا يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر، قال احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك، قالوا يا رسول الله فأحدنا يكون خالياً، قال: فالله أن يستحيا منه»، على حسب هذا الشيء، لكن لو هي تجردت وهو تجرد لا بأس بذلك.

(ويكره بحيث يراه أو يسمعه غير طفل لا يعقل. قال أحمد: كانوا يكرهون الوجس، وهو: الصوت الخفي) يكره حيث يراه أو يسمعه غير طفل لا يعقل، هذا يحرم، كون الإنسان يأتي أهله لا يجوز أن يراه أحد، الطفل الصغير، الأطباء يقولوا إن الطفل يعقل هذه الأمور وهو عنده سنتين، فأنت لا تستهل، بعض الناس يستسهل ويمكن يكون الطفل مستيقظ وكذا، لأنه ممكن يعلق بذهنه هذه الأشياء وممكن يحدث له حالة نفسية.

(وكره نزع قبل فراغها، لحديث أنس مرفوعاً، وفيه: «ثم إذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تقضي حاجتها» رواه أحمد وأبو حفص) ضعفه الشيخ الألباني، هو ضعيف لكن المعنى صحيح، نوع من الأدب، وهذا أمر طبي معروف.

(أو يحدثا بما جرى بينهما) هذه عائدة على المكروهات.

(لنبيه صلى الله عليه وسلم عنه رواه أبو داود وغيره).

جاء في صحيح مسلم، حديث عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي لامرأته وتفضي- إليه ثم ينشر- سرها».

وجاء في لفظ آخر عند الإمام أحمد ومسلم أيضاً: «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي لامرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» من أشر الناس هذا يحمل على التحريم ليس على الكراهة.

جاء حديث لكن البعض يضعفه وهو حديث أسماء بنت يزيد أنها كانت عند النبي عليه الصلاة والسلام والرجال والنساء قعود عنده، الصحابة كان عندهم هذا الشيء وكانوا يتكلموا، الرجل يفضي إلى امرأته ويصبح الصبح مع أخوه يقول أنا عملت كذا وكذا، والنساء تقول أيضاً عملت كذا كذا، هذا الكلام كان موجود عند الصحابة لكن كانوا لا يعرفون الحكم الشرعي، فحصل مرة أسماء بنت يزيد كانت عند النبي عليه الصلاة والسلام والرجال والنساء قعود عنده فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعله امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها، فأرم القوم، سكتوا، كأن نعم هذا يحدث، فقلت إي والله يا رسول الله أسماء إنهن ليقولن وإنهم ليفعلون، قال: فلا تفعلوا فإنما مثل ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشها والناس ينظرون».

(ويسن أن يلاعها قبل الجماع لتنهض شهوتها، وتنال من لذة الجماع مثل ما يناله. وأن يغطي رأسه عند الجماع، وعند الخلاء. قال في الفروع: ذكره جماعة) لا يوجد دليل على تغطية



الرأس.

(وأن لا يستقبل القبلة عند الجماع، لأن عمرو بن حزم وعطاء كره ذلك) لم يصح فيها شيء.

(وأن يقول عند الوطء: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا قال عطاء في قوله تعالى: ﴿وَقَدِّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: 223]. هي التسمية عند الجماع.

وعن ابن عباس مرفوعاً: «لو أن أحدكم حين يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا، فولد بينهما ولد، لم يضره الشيطان أبداً» متفق عليه.

النبي عليه الصلاة والسلام في لفظ في البخاري قال: «لو أن أحدكم إذا أراد» ممكن يسمى قبل، وتأتي ونسيت فرحة الله واسعة لا يضره شيء، ممكن يسمى عند المأثي، أنا نسيت وسميت قبل هذا الشيء بساعة أو نصف ساعة إذا أراد.

في لفظ البخاري عن ابن عباس «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إن يقدر بينهما ولد ل ذلك لم يضره الشيطان أبداً».

حدثنا إسماعيل بن علقم

(وأن تتخذ المرأة خرقه تناولها للزوج بعد فراغه من الجماع ليمسح بها. وهو مروي عن عائشة) صحح إسناده بعض الناس.

## فصل

(وليس عليها خدمة زوجها في عجن، وخبز، وطبخ ونحوه نص عليه، لأن المعقود عليه منفعة البضع، فلا يملك غيره من منافعتها). ليس عليها خدمة زوجها، لا تغسل ثيابك، ولا تكوي لك ملابسك، ولا تضع لك أكل ولا شرب، كفاية أنت تستمتع ببضعها، هذا قول من الأقوال، لم يعجب شيخ الإسلام ابن تيمية قال: لا، مع إنه حنبلي.

(لكن الأولى لها فعل ما جرت به العادة وأوجب الشيخ تقي الدين المعروف من مثلها لمثله) العادة والعرف جرت أن المرأة تخدم الزوج.



(وفي حديث عائشة مرفوعاً: «ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر، لكان نولها أن تفعل» رواه أحمد وابن ماجه) ضعفه الشيخ الألباني.

(وله أن يلزمها بغسل نجاسة عليها، وبالغسل من الحيض. والنفاس والجنابة واجتناب المحرمات إذا كانت مكلفة) للزوج أن يلزم الزوجة بهذه الأشياء، نجاسة عليها، إنها حائض أو نفساء أو عليها جنابة لا بد أن تتطهر.

(وبأخذ ما يعاف من ظفر وشعر قال القاضي: رواية واحدة، لأنه يمنع كمال الاستمتاع.

ويحرم عليها الخروج بلا إذن، ولو لموت أيها الحديث أنس أن رجلاً سافر، ومنع زوجته من الخروج، فرض أبوها: فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حضور جنازته، فقال لها: «اتقي الله ولا تخالفي زوجك. فأوحى الله إليه: أني قد غفرت لها بطاعتها زوجها») حديث لم يصح، والرحمة مطلوبة.

(رواه ابن بطة في أحكام النساء. وقال أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة: طاعة زوجها أوجب عليها من أمها، إلا أن يأذن لها) كلمة أوجب، إذن طاعة الأم واجبة، لكن طاعة الزوج أوجب، طاعته أرجح.

(ويستحب إذن لها في عيادتها، وشهود جنازتها، لما فيه من صلة الرحم، والمعاشرة بالمعروف. ومنعها يؤدي إلى النفور، ويفري بالعقوق. لكن لها أن تخرج لقضاء حوائجها التي لا بد لها منها، للضرورة.

ولا يملك منعها من كلام أبويها، ولا منعها من زيارتها لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ما لم يخف منها الضرر فله المنع دفعاً للضرر. ولا يلزمها طاعة أبويها في فراقه ومخالفته. بل طاعة زوجها أحق لوجوبها عليها.

## فصل

(ويلزمه أن يبيت عند الحرة بطلبها ليلة من أربع ليال، إن لم يكن له عذر. لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو: «إن لزوجك عليك حقاً» متفق عليه.

وروى الشعبي أن كعب بن سور كان جالساً عند عمر بن الخطاب، فجاءت امرأة فقالت: يا أمير المؤمنين، ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي. والله إنه لبيت ليله قائماً، ويظل نهاره صائماً) الصورة صورة مدح، لكنها مؤدبة، وعمر ٢ لم يفهم المراد من كلام الزوجة، وغيره فهم، والفهم منة من الله، يعطيه الله تبارك وتعالى من يشاء في أي وقت شاء، ويتفضل بها على من يشاء سبحانه وتعالى.

(فاستغفر لها، وأثنى عليها، واستحيت المرأة، وقامت راجعة. فقال كعب: يا أمير المؤمنين: هلا أعديت المرأة على زوجها) المرأة جاءت لتشكوا زوجها، هلا أعديت.

(فلقد أبلغت إليك في الشكوى. فقال لكعب: اقض بينهما) هذا من تواضع عمر ٢. (فإنك فهمت من أمرها ما لم أفهم. قال: فإني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي رابعتهن. فأقضي بثلاثة أيام وليالين يتعبد فيهن، ولها يوم وليلة.

فقال عمر: والله ما رأيك الأول بأعجب من الآخر، اذهب فأنت قاض على البصرة).

جاء أثر رواه الزبير بن بكار عن إبراهيم الحري بن محمد بن معني الغفاري أتت امرأة عمر بن الخطاب فقالت يا أمير المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه.

وهذا من الأدب، الأدب هذا كان عند الصحابة، امرأة عبد الله بن عمرو بن العاص لما دخل، عبد الله بن عمرو بن العاص كان هذا صعب جداً في العبادة، أول ليلة في الزواج، امرأة عبد الله بن عمرو كانت من أشرف وكانت من أهل حسب ونسب، هو ظل طوال الليلة يقوم ولم يقرب المرأة، والده يعرف القصة، عمرو ٢ فجاء في الصباح لامرأة ابنه ماذا فعل عبد الله؟ كانت مؤدبة في الألفاظ، قالت نعم العبد لربه، لم يفتش لنا كنفاً، ولم يفشي لنا سرا. ففهم، لكره وقال: أزوجك ابنة حسب ونسب وتعضلها والله لأرفعنك إلى النبي

ρ، فشكا للنبي ρ، فقال النبي أرسله لي، فلما ذهب إلى النبي قال النبي: إن لزوجك عليك حقا، ولأهلك عليك حقا،... الحديث.

أنت امرأة أنت عمر بن الخطاب فقالت يا أمير المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله، فقال لها نعم الزوج زوجك. فجاءت تكرر عليه، يا أمير المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، ويكرر عليها القول نعم الزوج زوجك، وهذا أمير المؤمنين، فممكن الفهم يغيب عن إنسان كبير، وليس شرط أنت تعرف كل شيء.

فجعلت تكرر عليها وهو يكرر عليها الجواب، فقال له كعب بن سور الأسدي، يا أمير المؤمنين هذه امرأة تشكو زوجها في مبادئه إياها في فراشه، كما فهمت كلامها فاقض بينهما، علي بزوجهما، فأوتي به، إن امرأتك تشكوك فقال: أفي طعام وشراب، قال: لا، لا في واحد منها، رجز فقالت المرأة من الرجز، فقالت:

يا أيها القاضي الحكيم رشده	ألهي خليلي عن فراشي مسجده
زهده في مضجعي تعبده	نهاره وليله ما يرقده
فلس في أمر النساء أحمده	فاقض القضاء يا كعب لا تردده

فقال الزوج:

زهدني فر فراشها وفي الحجل	أني امرؤ أذهلني ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول	وفي كتاب الله تخويف جلل

كعب بن السور كان أفضل منهم الاثنين حلها لهم بشعر أيضا فقال:

إن لها حقا عليك يا رجل	تصيبها في أربع لمن عقل
------------------------	------------------------

فأعطها ذات ودع عنك الجدل

يقول (وهذه قضية اشتهرت فلم تنكر، فكانت إجماعاً).

والأمة ليلة من سبع لأن أكثر ما يمكنه جمعه معها ثلاث حرائر، لهن ست، ولها السابعة.

والصحيح: أن لها ليلة من ثمان، نصف ما للحرّة، لأن زيادتها على ذلك تُخل بالتنصيف. وزيادة الحرّة على ليلة من أربع زيادة على الواجب، فتعين ما ذكرنا. قاله في الكافي.

وأن يطأ في كل ثلث سنة مرة إن قدر وطلبته، لأن الله تعالى قدر ذلك بأربعة أشهر في حق المولي) الآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 226، 227].

(فإن أبي الوطاء أو البيتوتة الواجبين فرق الحاكم بينهما إن طلبت نص عليه في رواية ابن منصور، في رجل تزوج امرأة، ولم يدخل بها.

يقول: غداً أدخل بها، غداً أدخل بها إلى شهر، هل يجبر على الدخول؟ قال: أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها، وإلا فرق بينهما. فجعله كالمولي. ولا يصح الفسخ هنا إلا بحكم حاكم، لأنه مختلف فيه.

وإن سافر فوق نصف سنة في غير أمر واجب كحج، وغزو واجبين، أو طلب رزق يحتاج إليه وطلبت قدومه، لزمه فإن أبي بلا عذر فرق بينهما بطلبها، لما تقدم) مسألة مهمة بعض الأزواج الذين يسافروا ويترك المرأة سنة وسنتين وثلاثة، وهي متضررة يحرم عليه، لا يجوز هذا الشيء.

عمر ٢٠ عندما كان في الغزو، يخرج بالجيوش في الغزوات، سأل بنت حفصة، كم تصبر المرأة على زوجها، قالت: يا أبت أربعة أشهر، فكان بيدل ما بين الجنود في الغزو، لأن ابنته أعرف بأحكام النساء وأعرف بحال وأحوال النساء.

لذلك ربنا حدده في سورة البقرة الله تبارك وتعالى خير، عليم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المالك: 14]، يعلم نفسيات البشر وخلقهم كذلك، وجعل فيهم الشهوة، ميل الرجل للمرأة والمرأة للرجل وبين رب العالمين أن غاية صبر المرأة عن زوجها أربعة أشهر، فجعل لذلك حد ومشى عليه عمر ٢٠ وسأل ابنته حفصة رضي الله عنها.

أحيانا الزوج يسافر سنة أو اثنين أو ثلاثة، ويمكن يتزوج، ويترك زوجته متضررة، لا يجوز له ذلك.

الفقهاء يقولون: إن تضررت وطلبت له الرجوع، لكن لو رضيت الزوجة ولا يوجد ضرر، فلا بأس مع الرضا، أما بالضرر يلزمه ذلك.

(ويجب عليه التسوية بين زوجاته في المبيت، قال في الشرح: ولا نعلم خلافاً في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم) لا يوجد خلاف إن يجب التسوية بين الزوجات في القسم.

(لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، وزيادة إحداهن في القسم ميل. وعن أبي هريرة مرفوعاً «من كان له امرأتان، فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل») صححه الشيخ الألباني.

(وعن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقسم بيننا فيعدل، ثم يقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك») ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله، لكن المعنى صحيح، القسم يكون في أشياء التي يملكها الإنسان في المبيت في الكسوة في النفقة في هذه الأشياء، أما في الميل القلبي أو في الجماع، هذا لا يملكه الإنسان.

**كيفية القسم:** يقول: (القسم يكون ليلة وليلة لفعله صلى الله عليه وسلم. إلا أن يرضين بأكثر لأن الحق لا يعدوهن، ولقوله صلى الله عليه وسلم، لأم سلمة: «فإن سبعت لك سبعت لنسائي») أي أنتظر عندك سبعة ثم يسبع لهم.

(رواه أحمد، ومسلم. وعماد القسم الليل، إلا لمن معيشته بالليل) إنسان ضابط شرطة أو حارس أو غفير أو كذا، قال: (وعماد القسم الليل، إلا لمن معيشته بالليل، كحارس والنهار يدخل تبعاً، لأن سودة وهبت يومها لعائشة متفق عليه.

وقالت عائشة «قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، في بيتي، وفي يومي وإنما قبض

نهاراً» متفق عليه.

(ولزوجة أمة مع حرة، ليلة من ثلاث ليال رواه الدار قطني عن علي، واحتج به أحمد) ضعفه الألباني.

(وقال ابن المنذر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم أن القسم بين المسلمة والذمية سواء) المسألة لو إن إنسان متزوج امرأة مسلمة وأخرى ذمية هل يجب القسم؟ نعم يجب القسم بين المسلمة والذمية سواء، وهذا إجماع.

(ويحرم دخوله في نوبة واحدة إلى غيرها إلا لضرورة كأن تكون منزولاً بها، فيريد أن يحضرها، أو توصي إليه) يحرم دخوله في نوبة واحدة إلى غيرها، كأن تكون ليلة فلانة ويذهب إلى غيرها، إلا لضرورة، كأن منزلها بها: منزلها أي تحتضر، تموت، نزل بها الموت.

يقول: (وفي نهارها) بعض السلف كان في صلاة الجمعة، ترك صلاة الجمعة واستصرخ على امرأته فخرج يلقيها.

(إلا لحاجة كعبادة، وسؤال عن أمر يحتاج إليه. فإن لم يلبث، لم يقض، لأنه زمن يسير. وإن لبث أو جامع لزمه القضاء) ظل فترة طويلة جالس هناك أو حصل جماع يلزمه القضاء، يقضي هذا اليوم للزوجة الأخرى.

(بأن يدخل على المظلومة في ليلة الأخرى، فيمكث عندها بقدر ما مكث عندها تلك الليلة، أو يجامعها إن كان جامع ليعدل بينهما.

وليس عليه قضاء قبلة ونحوها، لقول عائشة «كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يدخل علي في يوم غيرى، فينال مني كل شيء إلا الجماع») المعنى لو زارهم بالنهار وقبل هذه أو هذه لا بأس بذلك.

(وإن طلق واحدة وقت نوبتها أثم) لو ذهب لزوجته الفلانية اليوم فذهب إليها وطلقها، قال: (أثم لأنه تسبب بالطلاق إلى إبطال حقها من القسم) محل نظر، لا نستطيع أن نقول هذا



الشيء، لا يوجد إثم في ذلك.

(ويقضيها متى نكحها لتمكنه من إيفائها حقها، كالمعسر بالدين إذا أيسر. ولا يجب أن يسوي بينهما في الوطء ودواعيه) الواجب في العدل بين الزوجات: في المبيت في الكسوة، في النفقة، أما في الوطء والمحبة القلبية، يقول: لا يجب عليه.

(لا نعلم فيه خلافاً قاله في الشرح. لأن الداعي إليه الشهوة والمحبة، ولا سبيل إلى التسوية في ذلك. قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: 129]. قال ابن عباس: في الحب والجماع، وقال صلى الله عليه وسلم: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك» حديث ضعيف.

(ولا في النفقة والكسوة، حيث قام بالواجب، وإن أمكنه ذلك وفعله) يريد أن يقول هناك شيء فرض واجب للزوجة يقوم به، فوق ذلك لا يجب عليه.

(ولا في النفقة والكسوة، حيث قام بالواجب، وإن أمكنه ذلك وفعله كان حسناً لأنه أكمل) يريد أن يقول هو يعطي هذه مثل هذه، هو أعطى هذه نفقتها وكسوتها، وهذه أيضاً شيء مستحب، ممكن يزيد هذه عن هذه شيء مستحب، يجوز طالما أنه أعطى النفقة الواجبة، ولو عدل أيضاً في المستحب يكون أكمل.

## (فصل)

وإذا تزوج بكراً أقام عندها سبعاً. وثيباً ثلاثاً، ثم يعود إلى القسم بينهما وتصير الجديدة آخرهن نوبة، لحديث أبي قلابة عن أنس قال: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب، أقام عندها سبعاً» أقام عندها أي يبيت ليلاً، إنسان متزوج امرأة وسيتزوج عليها امرأة بكر، فالبكر الجديدة تكون مستوحشة، أي كونها ستنفرد بعيداً عن أهلها وبيتها تحس بوحشة، فالشرعية رحمة، اجلس معها سبعة، واترك الأخرى سبع أيام، وبعد السبعة تبدأ تقسم، وعلى حسب ما يتفق.

(قال أبو قلابة: لو شئت لقلت: إن أنساً رفعه إلى النبي، صلى الله عليه وسلم) في البخاري ومسلم.

(وله تأديهن على ترك الفرائض قال أحمد: أخشى- أن لا يحل للرجل أن يقيم مع امرأة لا تصلي، ولا تغتسل من الجنابة، ولا تتعلم القرآن.

وعن معاذ مرفوعاً: أفق على عيالك من طولك، ولا ترفع عنهم عصاك أدباً، وأخفهم في الله رواه أحمد) صححه الشيخ الألباني رحمه الله، له تأديهن على ترك الفرائض.

(وله تأديهن على ترك الفرائض قال أحمد: أخشى- أن لا يحل للرجل أن يقيم مع امرأة لا تصلي) نتعلم أدب الإمام أحمد، وورعه، كثيراً من النساء تشكو زوجها لا يصلي، والزوج يقول زوجتي لا تصلي، الإمام أحمد قال أخشى أن لا يحل للرجل أن يقيم مع امرأة لا تصلي.

الإمام أحمد له ثلاث أقوال في ترك الصلاة، ثلاثة أقوال في مذهب الحنابلة في ترك الصلاة، هذا القول يدل على أن ترك الصلاة ليس كفر، كفر دون كفر وإلا ما كان قال أخشى، لو إن المرأة لا تصلي فالزوج ينصحها بالحسنى، ولا أن تفسد البيت وتهدمه.

الزوج يفهمها ويعلمها ويصلها برها، والزوجة تستقيم إن شاء الله مع الدعاء والإخلاص، البيوت تستقيم بالإخلاص، ولا تستقيم بالرياء والشهرة. علم زوجتك وأولادك الخوف من الله تبارك وتعالى.

قال: (ومن عصته وعظها أي: خوفها الله عز وجل، وذكر لها ما أوجب عليها من الحق والطاعة، وما يلحقها بالمخالفة من الإثم وسقوط النفقة والكسوة، وما يباح من هجرها وضربها، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: 34].

فإن أصرت، هجرها في المضجع ما شاء) لو أصرت على عدم الصلاة، وعدم الطاعة، هجرها في المضجع ما شاء ما دامت كذلك، ولم يقل طلقها.

(قال ابن عباس: لا تضاجعها في فراشك. وقد هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فلم يدخل عليهن شهراً متفق عليه.

وفي الكلام ثلاثة أيام فقط) أي الهجر في المضجع إلى أن تستقيم، أما في الكلام ثلاثة أيام فقط.

(لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام» متفق عليه) يجوز الزيادة والدليل حديث كعب: الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك، النبي عليه الصلاة والسلام أمره باعتزال زوجته شهراً كاملاً، والصحابة كلهم هجروه، قال كعب: حتى تصورت على جدار على حائط لابن عم لي، فسلمت عليه ثلاثة، قال والله ما التفت إلي، قال: ففاضت عيني بالبكاء وقلت أنشدتك الله، ألا تعلم أنني أحب الله ورسوله، فنظر إليه وقال: الله أعلم، قال: فنزلت وقد ضاقت بي الأرض وضافت علي نفسي، حتى نزلته براءته من فوق سبع سموات.

هذا يسمى الزجر بالهجر، لاسيما كان في أمر شرعي، لإنسان مبتدع، أو ضال، أو متعمد الجراءة على حدود الله تبارك وتعالى، لإنسان واقع في حدود الله، فقد تزيد المدة على ثلاثة أيام كما ذكرنا.

(فإن أصرت ضرباً غير شديد) الضرب ليس بجل، أي لا تعود نفسك دائماً عصاك دائماً رافعها، ولا تكن عصاك الطلاق. إن أصرت تضربها لكن ضرب غير مبرح كما ذكر الله تبارك وتعالى.

(فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضرباً غير مبرح) غير مبرح: لا يחדش لحماً ولا يكسر عظماً.

يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «ما رأيت أذهب للب الرجل الحازم منكن».

(للحديث. رواه ابن ماجه والترمذي. وصححه. قال ثعلب: غير مبرح، أي: غير شديد. وفي

**حديث:** «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يضاجعها في آخر اليوم» (كان يوجد تناقض، كان يضربها ويهينها أول الليل، وفي آخر الليل يريد أن يضاجعها ويأتيها، لا يستقيم هذا الشيء).

**قال:** (بعشرة أسواط لا فوقها لحديث «لا يجلد أحدكم فوق عشرة أسواط، إلا في حد من حدود الله تعالى» متفق عليه).

ويجتنب الوجه والمواضع المخوفة والمستحسنة، لأن القصد التأديب، لا الإتلاف (القصد من الضرب التأديب وليس التعذيب، سواء كان الزوجة أو الأولاد، ولكن الضرب هذا آخر المطاف، الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾، والضرب آخر المطاف، آخر الدواء الكي.

(ولقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت» رواه أحمد وأبو داود) صححه الشيخ الألباني، لا تقبح، لا تقل قبحك الله، وعود لسانك على الطيب من القول.

لا تدعوا على أولادكم ولا على أهلكم فلعلها توافق ساعة إجابة فيستجاب لكم، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام، لا تهجر إلا في المضجع، ربنا ذكر ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾، والحديث فسر الآية، وهذه رحمة من رب العالمين، بعض الناس يفتي يقول: لا يجوز أن تهجرها في غرفة المعيشة، تنام في غرفة المعيشة وهي تنام في غرفة النوم. يجوز، الحديث قال: في البيت، في البيت أعم، الحديث أعم من الآية، أو الحديث فسر الآية، ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ المضجع ليس معناه غرفة النوم فقط، لا هذا شامل البيت كله، أي ممكن هي تنام في غرفة، وأنت تنام في غرفة. لكن الممنوع هو أن يترك المنزل وهي تذهب إلى بيت والدها، لأنه يحدث فرة والمشكلة تزيد.

(وقال أحمد في الرجل يضرب امرأته: لا ينبغي لأحد أن يسأله، ولا أبوها: لم يضربها؟ للخبر. رواه أبو داود) الخبر ضعيف، «لا يسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم إلا على وتر»

حديث ضعيف، لكن المعنى جميل.

(ويمنع من ذلك إن كان مانعاً لحقها حتى يوفيه، لأنه يكون ظالماً بطلبه حقه مع منعه حقها)  
**﴿لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾**

## كتاب الخلع

وهو: فراق الزوجة بعوض يأخذه الزوج منها، أو من غيرها، بألفاظ مخصوصة. سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس من بدنها) الخلع في الزواج يكون معنوي، وفي اللباس يكون حسي، خلع اللباس حقيقة، لكن للزواج يكون معنوي.

(قال تعالى: **﴿هُنَّ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسَ لَهُنَّ﴾** [البقرة: 187]. يباح لسوء العشرة لقوله تعالى: **﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَتَّقِيَما خُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾** [البقرة: 229] هذه آية الخلع.

(وإذا كرهت زوجها، وظنت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز الخلع على عوض، للآية. قال ابن عبد البر: لا نعلم أحداً خالف فيه، إلا بكر بن عبدالله المزني: فإنه زعم أنها منسوخة بقوله: **﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾** [النساء: 20] إذن يباح لسوء العشرة، إن كرهت المرأة زوجها، وشعرت أنها لن تستطيع أن تقوم بحقه وحق أولاده، فتعطيه ما أعطها وتخلع نفسها.

(ولا يفتقر إلى حاكم. روى البخاري ذلك عن عمر وعثمان) يباح لسوء العشرة.

(ويكره مع استقامة الحال) قد يحرم.

(لحديث: «أما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة»... رواه الخمسة، إلا النسائي) وصححه الشيخ الألباني، حرام يؤخذ منها الحرمة. لو المرأة الحال مستقيم وزوجها أيضاً.

(ويقع، لقوله تعالى: **﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً﴾** [النساء: 4] لو الحال مستقيم

وهي طلبت الخلع يحرم عليها لكن يقع الخلع، لقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾.

(ويستحب إجابتها إلى الخلع حيث أبيح، لقوله، صلى الله عليه وسلم، لثابت بن قيس: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» رواه البخاري) يستحب إجابتها على حسب الحال.

(واختلف كلام الشيخ تقي الدين في وجوب إجابتها، وألزم بها بعض حكام الشام المقادسة الفضلاء) أي ألزم بها الزوج.

(قاله في الفروع والإنصاف، لأمره صلى الله عليه وسلم، لثابت بها. ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها فيه) المعنى أن الطلاق يحرم في الحيض، في النفاس، يحرم في طهر جامعها فيه، في حمل لم يتبين حملها فيه، يحرم الطلاق في هذه المواضع الأربعة، أما بالنسبة للخلع: لا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها فيه.

(لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل المختلعة عن حالها) وجاء حديث في الخلع، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «المنتزعات والمختلعات هن المناقات» سماها النبي ﷺ منافقة، المرأة طالما البيت مستقيم والزوج مستقيم وملتمزم، فلا داع لذلك.

### (شروط الخلع سبعة:

**الأول:** أن يقع من زوج يصح طلاقه مسلماً كان أو ذمياً، حراً كان أو عبداً، كبيراً أو صغيراً يعقله، لأنه إذا ملك الطلاق -وهو: مجرد إسقاط لا تحصيل فيه- فلائنه يملكه محصلاً لعوض أولى) يسميه علماء أصول الفقه قياس الأولى.

**(الثاني:** أن يكون على عوض) هذه المسألة أكثر الفقهاء على هذه المسألة أن يكون على عوض

(فإن خالعهما بغير عوض لم يصح) نقول لم يصح إلا بالنية، لكن خلعهما وهو ناوي الخلع يكون خلع.



(حكاه الشيخ تقي الدين إجماعاً) ليس فيها إجماع.

(وعنه: يصح بلا عوض. اختارها الخري) هو هنا قال عنه يصح، ثم قال إجماعاً، هل يجوز؟ إذن هو طالما فيه قول ثاني لا يصبح فيها إجماع، الإجماع: أي لم يخالف أحد، كأن الذي نقل هذا الإجماع فيه نظر، لأن عنه عن الإمام أحمد، والإمام مالك أيضاً يخالف، الإمام مالك يقول: يجوز الخلع على غير عوض، وهذا قول في مذهب الإمام أحمد.

(لكن إن كان بلفظ الطلاق، أو نواه به فهو طلاق رجعي، وإلا لم يقع به شيء) المعنى: إن كان بلفظ الطلاق ممكن تقول له اخلعني فيقول لها أنت طالق، فالفقهاء يقولوا: إن الخلع من كنيات الطلاق، والكناية تحتاج إلى النية، فلو إنه طلبت منه الخلع فقال أنت طالق يرجع فيه لنيته، إن كان يقصد خلع فخلع، إن كان يقصد طلاق فطلاق.

(لكن إن كان بلفظ الطلاق، أو نواه به فهو طلاق رجعي، وإلا لم يقع به شيء، ولو مجهولاً) عائدة على المسمى

(ك: على ما بيدها أو بيتها، كالوصية، لأنه إسقاط لحقه من البضع، وليس بتمليك شيء. والإسقاط تدخله المسامحة، ويكره بأكثر مما أعطاه) لو كان مهرها مائة ألف، يقول لها إذا تريدي الخلع أعطني مائتي ألف، قال: يكره بأكثر مما أعطاه.

(روي عن عثمان، لقوله، صلى الله عليه وسلم، في حديث جميلة: «ولا تزدد» رواه ابن ماجه) صححه الشيخ الألباني.

(وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم «كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه» رواه أبو حفص) الشيخ الألباني يقول: لم أقف على إسناده.

(ولا يحرم ذلك، لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: 229] أين محل الشاهد؟ هو يقول يكره الإنسان أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطته المرأة ويستدل بالآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أين الدليل؟ أين محل الشاهد في الآية؟

فيما، هذه من ألفاظ العموم، ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أي شيء تفتدي المرأة، أنت أعطيت المهر مائة ألف، هي أعطتك 300 ألف لا يوجد مشكلة، لا يحرم ذلك.

(وقالت الربيع: اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي، فأجاز ذلك علي عثمان، رضي الله عنه ومثل هذا يشتهر، فيكون إجماعاً) الربيع تكون اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي، أي أعطته كل شيء وتركت الضفيرة التي في رأسي. فهذا يدل على أن المرأة يجوز لها أن تعطي.

قال: (من يصح تبرعه) يصح الخلع من الزوج ممن يصح تبرعه.

(وهو: المكلف غير المحجور عليه) من يصح تبرعه؟ المكلف، المكلف هذه تشمل وصفين: بالغ، وعاقل.

(من أجنبي) أي يصح الخلع من أجنبي، كأن شخص يريد أن يحل مشكلة بينه وبين زوجته، اختلعي وأعطيني فلوسي وأنا أفارقك، لا لن أعطيك، فشخص يقول له: اخلعها وأنا سأعطيك ما تريد نظير خلعها.

(من أجنبي وزوجة لأنه بذل مال في مقابلة ما ليس بمال ولا منفعة، أشبه التبرع. قال في الشرح: ويصح من الأجنبي من غير إذن المرأة في قول الأكثر) من غير إذن المرأة ليس معناها في الخلع، وإنما في دفع المال، معناها لو إن إنسان أجنبي تدخل، يقول للزوج اخلعها وأنا سأدفع المال، وليس للمرأة أن توافق بذلك.

(لكن لو عضلها ظلماً لتختلع لم يصح) هذه مسألة مهمة من المسائل المهمة، لكن لو عضلها ظلماً لتختلع لم يصح، ما الذي لم يصح؟ هنا يريد أن يقول لم يصح الخلع، لكن المسألة ليست كذلك، نوضح المسألة ونقول الراجح: لكن لو عضلها ظلماً لتختلع لم يصح: أحياناً يكونوا أهل زوجته مكنتين الزوج، قائمة مثلاً بمائتين ألف جنيه، والمرأة غير مستقيمة وليست ملتزمة، وغير مطيعة وناشر، فهو لو طلق سيضيع عليه المهر، سيطلق بمائتي ألف جنيه، فالشاهد من الكلام هو خائف يطلق فيضيع عليه المهر، فيقوم يعضل المرأة، يضرها، العضل أي

الظلم، يضربها يمينها إلى أن تطلب منه أن يأخذ شعرها ويتركها، العضل هذا قد يكون بحق وقد يكون بباطل، لو كان بباطل حرام، المرأة مستقيمة وملتزمة لكن هم مطوقينه بمائتين ألف جنيه قائمة، فهو لو طلق ستقع عليه القائمة، فإذا يفعل؟ يعضل المرأة يضربها يمينها يهدلها إلى أن تفتدي هي منه، هذا الذي يريد أن يقوله.

(لكن لو عضلها ظلماً لتختلع لم يصح، والزوجية بحالها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَتَذَهَبْنَ بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [النساء: 19]. ولا يستحق العوض) نعم هذا لا يستحق العوض، لكن لم يصح الفقهاء يقولوا لو نوى طلاق وقع الطلاق ولكن لم يصح له أخذ المال، لو نوى صح وقوع الطلاق ولكن لم يصح أخذه للمال، لأنه عضلها بظلم.

(ولا يستحق العوض لأنها أكرهت عليه بغير حق، للنهي عنه وهو يقتضي الفساد. فإن كان بلفظ الطلاق وقع رجعيًا) إذا الخلع بلفظ الطلاق، إن الخلع من كنايات الطلاق، فلو قال خلعتك ونوى طلاق، لو نوى خلع وقع خلع، هنا يقول: إن كان بلفظ الطلاق، طلب الخلع فطلقتها، وقع رجعيًا، لماذا؟ لأنه لا يحل له أخذ المال كره. راى فضيلة الشيخ ابى السطى الحوى

(فإن عضلها لنشوزها، أو تركها فرضاً أبيع الخلع وعوضه، لأنه بحق، وكذا مع زناها. نص عليه، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: 19] والاستثناء من النهي إباحة) فإن عضلها لنشوزها، أو تركها فرضاً أبيع الخلع وعوض، الصورة التي قدمناها، إن هي إنسانة غير ملتزمة، غير مستقيمة، إنسانة فيها ريبة، وهو مطوق من قبل عائلة زوجته بمبلغ كبير، فلو طلق سيضيع عليه، فيقوم يعضلها، العضل هنا بحق أو بباطل؟ بحق، يقول: أبيع الخلع وعوضه.

(الثالث: أن يقع منجزاً فلا يصح تعليقه على شرط، كذا إن بذلت لي كذا فقد خالعتك، إلخاً له بعقود المعاوضات، لاشتراط العوض فيه. وقال في الكافي: يصح الخلع منجزاً ومعلقاً على شرط، لما فيه من معنى الطلاق).

جماهير أهل العلم يجوزوا التعليق في الخلع، الحنابلة فقط هم من خالفوا في هذه المسألة.

جماهير أهل العلم يجوزوا التعليق في الخلع، الحنابلة يمنعون. هذا محل خلاف وليس اتفاق.

**(الرابع: أن يقع على جميع الزوجة لأنه فسخ، فلا يصح خلع جزء منها، مشاعاً كان: كنصفها، أو معيناً، كيدها) كخلعت يدك أو خلعت شعرك، خلعت كذا، إذن لا بد أن يقع على جميع الزوجة.**

**(الخامس: أن لا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق أي: فراراً من وقوع الطلاق المعلق على مستقبل، فيحرم خلع الحيلة، ولا يصح) هذه مسألة مختلف فيها.**

ألا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق، أي فراراً من وقوع الطلاق المعلق على مستقبل، فيحرم المعلق على مستقبل، فيحرم خلع الحيلة ولا يصح.

خلع الحيلة يحرم، ولا يصح وقوعه..

**(لأن الحيل خداع لا تحل ما حرم الله) هذا مختلف فيه، وهذا كلام الجماهير.**

**(قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: خلع الحيلة لا يصح على الأصح) تلميذه ابن القيم يخالفه.**

**(قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: خلع الحيلة لا يصح على الأصح كما لا يصح نكاح المحلل، لأنه ليس المقصود منه الفرقة، وإنما يقصد منه بقاء المرأة مع زوجها، والعقد لا يقصد به تقيض مقصوده) هذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يوافق كلام الجماهير.**

**(واختار ابن القيم في إعلام الموقعين أنه: يحرم ويصح، أي: يقع، ونصره من عشرة أوجه).**

اختار ابن القيم في إعلام الموقعين أنه يحرم ويصح، بخلاف شيخه، شيخه قال: لا يصح على الأصل خلع الحيلة لا يصح على الأصح.

اختار ابن القيم في إعلام الموقعين أنه يحرم ويصح أن يقع، يقع الخلع، ونصره من عشرة أوجه:

نرى ما هي العشرة أوجه التي ذكرها ابن القيم، ونرى ما هو خلع الحيلة، طبعاً لن نذكر العشرة أوجه كلها، نذكر المحل الشاهد منها فقط.

### أولاً: أوضح لك المسألة:

خلع الحيلة أو خلع التطليق عبارة عن، الله Y قول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وفي الآخر: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، هذه الطلقة الثالثة، طيب إنسان طلق مرتان، باقى له مرة واحدة، ثم علق طلاق، قال لزوجته، لاحظوا أنه يبقى له طلقة واحدة، قال لزوجته: إن خرجت فأنت طالق، إن ذهبت لأبيك فأنت طالق، إن فعلت كذا فأنت طالق، وكان الأمر المعلق عليه هذا، لا بد من وقوعه، لا بد تخرج، لا بد لها، ولو خرجت تبين منه، فهل يخلعها لأجل أن يكون حيلة لإسقاط هذا الطلاق ثم يردّها مرة أخرى؟.

هو بهذا يعمل حيلة يخلعها لأجل أن تذهب هذا المكان، فلما تذهب لا يوجد مشكلة والطلقة لا تقع، لأنها ذهبت بعد ما خلعها، لم تعد زوجته الآن، ثم يردّها مرة أخرى، فالجماهير قالت لا، هذه حيلة والحيل محرمة، ولن نوقع الخلع، وتصبح طالق، وشيخ الإسلام قال نفس الكلام.

**ابن القيم:** قد يفتح الله Y على الطالب ما لا يفتح على الشيخ، فالشاهد من الكلام، ابن القيم نظر للناس ليس عندها وازع ديني ولو نحن شددنا عليه وطلقها وقلنا الطلاق واقع فممكن يعمل أي حيلة أخرى ويأتي بمحل، والمحل تيسر مستعار وهذا زنا، حرام لا يجوز، نكاح المحلل، باطل وزنا والعياذ بالله.

فابن القيم: قال نحن نصحبها له وبصورة، هنا فيه مفسدتين تعارضتا، والقاعدة: إذا لا بد من ارتكاب المفسدتين يرتكب أخفهما، فابن القيم نظر إننا نرتكب أخف المفسدتين، لأنه ممكن يأتي بمحل ويصبح زنا ويردّها مرة أخرى، ويعيش معها في الزنا، فتمشيها ونقول الخلع واقع.



**يقول ابن القيم رحمه الله:** فصل، الخلع خلع اليمين عند من يجوز، كأصحاب الشافعي وغيرهم، وهذا وإن كان غير جائز على قول أهل المدينة، وقول الإمام أحمد وأصحابهم كلهم فإذا دعت الحاجة إليه أو إلى التحليل كان أولى من التحليل من عشرة وجوه.

الذي يحصل أنه يعمل حيلة، الحيلة لأجل أن يعيش في الحلال وأن زوجته لا تبين منه تقع الطلقة الثالثة، الحيلة هذه الكل لا يجوزها، لكن هذه الحيلة أفضل من حيلة أخرى محرمة وهي التحليل.

يقول: إذا دعت الحاجة، إذن الفتوى تقدر بقدرها، الفتوى تختلف على حسب المكان وعلى حسب الزمان، لذلك نحن نعذر إخواننا في الأزهر، لاسيما في القاهرة الذين يفتوا بعدم وقوع الطلاق في الحيض. جماهير أهل العلم على وقوع الطلاق في الحيض، لكن في لجنة الأزهر الفتوى يفتوا بعدم وقوع طلاق الحيض إنما بشروط، وليس بإطلاق: إذا كان فيه أولاد، والطلقة الثالثة، وفي الحيض، فلهم شروط وضوابط فيفتوا بعدم وقوعها، وإن كان جماهير أهل العلم على وقوع الطلاق، الأئمة الأربعة وغيرهم على وقوع الطلاق.

كلام ابن القيم يحتمل، يقول إذا دعت الحاجة إليه، أو إلى التحليل كان أولى من التحليل من وجوب أحدها، أن الله تعالى شرع الخلع رفعا لمفسدة المشاقة، الله شرع الخلع لأن العشرة لن تستقيم بين الزوج والزوجة، لمفسدة المشاقة الواقعة بين الزوجين وتخلص كل منهما من صاحبه، فإذا شرع الخلع رفعا لهذه المفسدة التي هي بالنسبة إلى مفسدة التحليل كتفلة في بحر، فتسويغه لدفع مفسدة التحليل أولى.

كأن هو يقول إن هو يطلقها لو فعلت كذا تصبح طالق، الطلقة الثالثة، البيت سيهدم، ماذا يفعل، البيت هدم، يفعل حيلة محرمة صرف التي هي المحلل، فالحيلة الأولى أخف من حيلة التحليل.

**نوضح الوجه الثاني:** قال أن الحيل المحرمة إنما منع منها لما تضمنته من الفساد، أساسا



الحيل المحرمة ربنا منع منها لما تضمنته من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحيل عليها بهذه الحيل، وأما حيلة ترفع مفسدة هي من أعظم المفاسد فإن الشارع لا يجرمها، الحيلة التي سيفعلها ترفع المفسدة، مفسدة هدم البيت، ومفسدة التحليل التي تأتي بعد ذلك فإن الشارع لا يجرمه.

**نوضح الوجه الثالث:** أن هذه الحيلة تتضمن مصلحة، حيلة الخلع تتضمن مصلحة بقاء النكاح، دوام العشرة، تتضمن مصلحة بقاء النكاح المطلوب للشارع بقائه ودفع مفسدة التحليل التي بالغ الشارع كل المبالغة في دفعه والمنع منه ولعن أصحابه، فحيلة تحصل المصلحة المطلوبة بإيجادها، وتدفع المفسدة المطلوبة إعدامها ليكون...

**الوجه الرابع:** أن ما حرمه الشارع إنما حرمه لما يتضمنه من المفسدة الخالصة أو الراجحة فإذا كانت مصلحة خاصة أو راجحة لم يجرمه البتة وهذا الخلع مصلحته أرجح من مفسدته.

لكن طبعاً لا نفتي بذلك إلا في أضيق الحدود.

**(السادس: أن لا يقع بلفظ الطلاق، بل بصيغته الموضوعة له وتأني)** يريد أن يقول أن الخلع يقع بلفظ الخلع ولا يقع بلفظ الطلاق.

**(السابع: أن لا ينوي به الطلاق فإن كان بلفظ الطلاق، أو نيته وقع رجعياً)** لكن نضع لها قيد لأجل الكلام يكون منضبط.

يقول: لا يقع بلفظ الطلاق، والسابع قال: لا ينوي به الطلاق، لو كان الخلع بلفظ الطلاق أو نيته، هو قال طالق لكن يقصد طلاق ويقصد الخلع، وقع رجعياً، لكن بقيد، متى يقع رجعي؟. يقول ألا ينوي به الطلاق فإن كان بلفظ الطلاق أو نيته وقع رجعياً.

**متى يقع رجعياً؟** يقع رجعياً إن لم يكن على مال، لكن لو كان على مال يكون بائن، لا ينفع الطلاق يكون على مال ويقع رجعي، ما الفائدة إن هي تدفع له مال ويقول لها خلعتك، وبعد ذلك يرجعها، لا يملك الرجعة، الخلع لا يملك الزوج فيه الرجعة.

هذا معنى كلامه ألا ينوي به الطلاق، فإن كان بلفظ الطلاق أو نيته وقع رجعيًا إن كان دون الثلاث، إن لم يكن على مال، وبائناً.

(وبائناً إن كان بعوض يدفع له لبذل العوض في إباتها، أشبه الخلع) وقع بائن كلمة بائن، أي بانت منه الزوجة، بينونة كبرى أم صغرى، على حسب إذا كان بقي له عدد من الطلاق يكون بينونة صغرى، إذا كان لم يبق له يكون بينونة كبرى.

لو أن المرأة دفعت مال وقال لها الزوج أنت طالق، هذا طلاق بائن، بائن أي لا يملك الزوج رجعة الزوجة.

(السابع: أن لا ينوي به الطلاق فإن كان بلفظ الطلاق، أو نيته وقع رجعيًا وبائناً إن كان بعوض يدفع له لبذل العوض في إباتها، أشبه الخلع، فمتى توفرت الشروط كان فسخاً بائناً لا ينقص به عدد الطلاق) هذا طبعاً الخلاف في الشروط التي ذكرناها، كان فسخاً بائناً لا ينقص به عدد الطلاق، لو إن الزوج طلق طلقين، ثم خلع المرأة، يبقى له طلاق واحدة، فيجوز له أن يرجعها بما بقي له من طلاقات.

الصورة الثانية، لو طلق الزوجة طلاقاً، ثم خلعها، فله أن يراجعها بمهر جديد وعقد جديد بما بقي له من طلاقات، بقي لها اثنان، الخلع ليس طلاق وهذه مسألة مختلف فيها بين أهل العلم، البعض يقول الخلع طلاق، والبعض يقول إنه فسخ، وهذا كلام ابن القيم وغيره، وهذا الراجح الذي نحن ندين به الله تبارك وتعالى، لاسيما إذا كان على عوض، الفسخ ليس طلاق بل هو فسخ.

(روي ذلك عن: ابن عباس، رضي الله عنهما، وطاوس وعكرمة وإسحاق وأبي ثور، وهو: أحد قولي الشافعي. واحتج ابن عباس بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ البقرة: 229).

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا

**اِفْتَدَتْ بِهِ** [البقرة: 229]، ثم قال Y: **﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾** تلاحظون أن ربنا ذكر طلقتين ثم تخللهم الخلع، ثم ذكر طلقة ثالثة، لو نحن حسبنا إن الخلع طلاق، يصبح الطلاق أربعة، وربنا أثبتته ثلاثة، هذا ما يريد أن يقوله، طلاق تخلله خلع ثم طلقة ثالثة، الخلع ليس بطلاق، وهذا يرجح كلام ابن القيم رحمه الله، وإن كان ابن القيم لا يقول ذلك بالضبط. ولكن الشاهد إن الخلع إذا كان على مال فهو فسخ وليس طلاق لا ينقص به عدد الطلقات.

**(فذكر تطليقتين، والخلع، وتطليقة بعدهما، فلو كان الخلع طلاقاً لكان رابعاً، ولا خلاف في تحريمها بثلاث) خلاف في تحريمها بثلاث، الزوجة تبين من الرجل بثلاث وليس بأربع.**  
**(ولأنه ليس بصريح في الطلاق) الطلاق صريح وكناية، لفظ الخلع من كنايات الطلاق، والكناية تحتاج إلى نية.**

**(ولأنه ليس بصريح في الطلاق ولا نوى به الطلاق، فصار فسخاً كسائر الفسوخ. وعنه الرواية الثانية عن الإمام أحمد: أنه طلقة بائنة بكل حال. وروي ذلك عن عثمان وعلي وابن مسعود) لم يصح عنهم.**

**(لكن ضعف أحمد الحديث عنهم فيه، وقال: ليس في الباب شيء أصح من حديث ابن عباس) حديث ابن عباس، وهذا مذهب ابن عباس T أن الخلع فسخ وليس طلاق.**

**(وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية) نضع لها قيد، صيغته الصريحة، لو قال مثلاً: خلعتك، فهذا لا يحتاج إلى نية، لأن اللفظ صريح لكن ليس بإطلاق، لا بد أن يكون على مال؛ لأن لو لم يكن على مال يقع، وكان بلفظ الطلاق يقع رجعيًا، حتى لو هو قال خلعتك وليس على مال لا بد أن يكون على مال، اللفظة الصريحة وحصل فداء من المرأة للزوج يصبح خلع.**

**(وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية لأن الصريح لا يحتاج إليها. وهي: خلعت، وفسخت، وفاديت لأنه ثبت للخلع عرف الاستعمال، والفسخ حقيقة فيه، وورد القرآن بالافتداء.**

والكناية بـ: أريتك، وأبرأتك، وأبنتك لأنها تحتمل الخلع وغيره. فع سؤال الخلع وبذل العوض يصح بلا نية) إذن لابد من هذين القيدتين: الخلع في لفظ صريح، وبذلك بعوض.

(يصح بلا نية لأن قرينة الحال مع الكناية تقوم مقام النية. وألا يكن سؤال، ولا بذل عوض. فلا بد منها أي: النية ممن أتى بكناية خلع، كطلاق ونحوه) أي لابد من إنسان ينوي بهذا الشيء، طالما إنه نوى خلع يقع خلع، نوى طلاق يقع طلاق، لأن الخلع من كنيات الطلاق، فيحتاج إلى نية، فإذا كان كناية لابد فيه من نية، أريتك، أبرأتك، أبنتك، ما هي نيتك؟ هل هي خلع أم طلاق أم ماذا؟ قال: على حسب النية، قال الكناية لابد فيها من نية.

(ويصح بكل لغة من أهلها كالطلاق لعدم التعبد بلفظه، ولا يحصل بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ من الزوج) لو المرأة بذلت مالها لزوجها مثل محبة منها، هل بهذا تكون خلعت منه؟ لا، لابد من اللفظ.

(لقوله: «أقبل الحديقة، وطلقها تطليقة». رواه البخاري. وفي رواية: «فأمره، ففارقها» ومن لم يذكر الفرقة فقد اقتصر على بعض القصة، وعليه يحمل كلام أحمد وغيره. وليس في الخلع رجعة في قول الأكثر) هذا الصواب فيه؛ لأن الخلع عبارة عن بينونة صغرى أم كبرى على حسب: الصغرى إذا كان بقي له عدد من الطلاق، إذا كان لم يبق له وسبق طلاق ثلاث يصبح بينونة كبرى، لكن على كل الخلع بينونة، لا يملك الرجل مراجعة الزوجة، بخلاف الطلاق، الله Y يقول: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، لو إن الزوج قال للزوجة أنت طالق تمكث عدتها ثلاث قروء ثلاث حيضات على الراجح، أو ثلاث أطهار، ثلاث حيضات، في خلال الثلاث حيضات لو قال لها راجعتك، رجعت أم لا، على خلاف في الرجعة، هل تحصل بماذا، سنرى...

فالشاهد من الكلام راجعتك، ترجع بدون مهر أو عقد بدون ولي بدون شهود، بخلاف الخلع، لو خلع المرأة وبذلت له مال لا يملك ذلك، لا يملك مراجعة ولا استرجاع ولا أن تعود في عصمته مرة ثانية. هذا معنى كلامه، وليس في الخلع رجعة في قول الأكثر.

(ويلغى شرط رجعة فيه) شرط لاغي، لو خلعتها تعطيني مال وأخلعك وأرجعك، هذا لا يجوز. يكونوا عند القاضي يخلعها ثم يصل البيت يرجعها ثاني، هي دفعت له مال لأجل ألا يملك رجعة.

(كالبيع بشرط فاسد. ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق، ولو واجهها به) المرأة المختلعة ليست زوجة، بانت منه، امرأة أجنبية عنك هل ينفع ترجعها، هذا ما يريد أن يقوله، لا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها به.

**المعنى:** لو قال خلعتك، وافتدت بمال، أعطته مال ثم في فترة المختلعة، عدة المختلعة حيضة واحدة، النبي  $\rho$  قال: اعتدي بحيضة واحدة، هو في خلال العدة قال لها أنت طالق، لا يقع الطلاق، لأنها ليست زوجة فلا يقع الطلاق لأنه ليس في محله. هذا معنى كلامه، قال: ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها به.

كلمة واجهها هذه مهمة، لأن بعض الناس يظن أن الطلاق لا يقع والزوجة أمامه، الطلاق يقع له أنت في السعودية وهي في مصر، لو أرسلت لها رسالة بطلاقها يقع. ليس شرط تكون أمامك، لو وكلت في الطلاق، لو كتبت لها: زوجتي طالق، تطلق.

لو واجهها به هذا على الفرد، إذن الشاهد من الكلام لا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها به.

(لأنه قول ابن عباس وابن الزبير، ولا يعرف لهما مخالف في عصرهما، فكان إجماعاً) يقصد إجماع سكوتي.

(ولأنها لا تحل له إلا بعقد جديد فلم يلحقها طلاقه، كالمطلقة قبل الدخول، وحديث: «المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة») لم يصح هذا الحديث.

**الخلاصة:**

- الخلع لو أن المرأة اختلعت من الرجل ودفعت له مال ونوى الخلع يكون خلع.



- لو قال خلعتك ولم يدفع مال، ونوى طلاق يقع طلاق.

- لو قال خلعتك فقط ولم يدفع مال ولم ينو شيء، لم يقع شيء.

### (كتاب الطلاق)

دخل في الكتاب مباشرة فيه ولم يعرفنا ما معنى طلاق لا لغة ولا شرعا، دخل مباشرة كعادته رحمه الله.

قال: (يباح لسوء عشرة الزوجة).

الطلاق في اللغة: حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، .

الطلاق في الشرع: حل عقدة الزواج فقط، ليس له معنى غير هذا.

قال: (يباح لسوء عشرة الزوجة) فيه أحاديث مهمة نذكر بعضها بسرعة، في أحاديث الطلاق.

طبعا «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»، حديث لم يصح، لكن معانيها صحيحة جدا، وهو بغض إلى الله تبارك وتعالى، الطلاق بغض، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة إذا استحالة العشرة، لكن لا يبادر الإنسان لأتفه الأسباب.

روى الإمام مسلم عن جابر رضي الله عنه قال، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إن إبليس لعنه الله يضع عرشه على الماء فأدناه منه منزلة أعظمهم فتنة» أقرهم منه منزلة الذي يعمل جريمة عظيمة «يحيي أحدهم آخر النهار فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول ما صنعت شيء، ما تركته حتى قتل، قتل ما فعلت شيء، ما تركته حتى زنا، زنا ما فعلت شيء، ما تركته حتى سرق، سرق ما فعلت شيء، قال: ثم يحيي أحدهم ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، قال: فيدينه منه ويقول نعم أنت قال الأعمش: أراه قال فيلزمه» يحضنه ويقول له نعم أنت.

كثير من الناس يقرأها نعم أنت، ومتشكلة كذلك في الكتب والصواب: لا، نعم، وهي ممكن



تفنع نَعَم أنت، لكن الصواب هو: نعم أنت. في رواية مسلم نعم أنت. يقوم من على العرش ويلتزمه ويحضنه ويقول نعم أنت.

العلماء استشكلوا، لماذا الشيطان فرح بالطلاق ولم يفرح بالزنا والقتل والسرقة، لأن الطلاق هدم بيت، يأتي بهذه الأشياء كلها، البيت عندما يتفرق ويكون فيه أولاد، يرتكبوا المحرمات والمعاصي والفواحش وهذا ما يريده الشيطان، فيفرح جدا بالطلاق والعياذ بالله.

عن ابن عمر مرفوعاً: «إن أعظم الذنوب عند الله رجل تزوج امرأة فلما قضى حاجته منها طلقها وذهب بمهرها، ورجل استعمل رجلاً فذهب بأجرته، وآخر يقتل دابة عبثاً».

حديث آخر، النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «أيا امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة».

حديث آخر: «أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها، قال فصعد النبي ﷺ المنبر وقال: أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ الساق». هذه يذكرها العلماء على أن الإنسان الذي يملك الطلاق هو الذي المرأة تحته.

يقول: (يباح لسوء عشرة الزوجة) أي الطلاق، وهو طبعاً يقسم الطلاق للأحكام التكليفية الخمسة. الإباحة، الاستحباب، الكراهة، الوجوب، والحرمة.

قال: (يباح لسوء عشرة الزوجة كسوء خلقها، وتضرره بها من غير حصول الغرض بها دفعاً للضرر عن نفسه. ويسن إن تركت الصلاة ونحوها) هذه مسألة مهمة، لاحظ أنه قال يسن، كلمة يسن هذا يدل على إن ترك الصلاة عند الحنابلة ليس كفر، وإن الكلام عندهم ثلاثة أقوال فيها، لكن هذا القول يدل على أنه كفر دون كفر.

(ويسن إن تركت الصلاة ونحوها وعجز عن إجبارها عليها، وكونها غير عفيفة، لأن في إمساكها نقصاً ودناءة، وربما أفسدت عليه فراشه.

وعنه، عن الإمام أحمد: **يجب الطلاق هنا** متى يجب؟ هذا إذا كانت هي غير عفيفة. وإذا كانت لا تصلي على القول الثاني لقول الإمام أحمد: **(أخشى أن لا يحل له المقام مع امرأة لا تصلي).**

**وقال: لا ينبغي إمساك غير عفيفة** لكن على حسب، لو المرأة غير عفيفة ولكن الزوج يحبها حبا شديدا، طبعاً لا يوجد رجل يمسك زوجة بهذه الأخلاق، لكن لو فرضنا هو يحبها حبا شديدا وهي غير عفيفة وغير كذا، ولو طلقها يزني بها والعياذ بالله، هل يمسكها أم يفارقها؟ يمسكها والحديث صححه بعض الناس، يا رسول الله إن امرأتي لا ترد يد لامس **«جاء رجل إلى النبي ﷺ: إن امرأتي لا ترد يد لامس، وإني أحبها وإني أخشى إن طلقتها أن تتبعها نفسي قال: فاستمتع بها إذن»**، أي اتركها معك استمتع بها إذن، إذن المسألة على حسب، المسألة مصالح ومفاسد.

**(ويكره من غير حاجة لإزالته النكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، والحديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»)** حديث ضعيف.

ولكن يغني عنه الأحاديث التي قدمناها قبل ذلك.

يكره من غير حاجة، لو الحال مستقيم والزوجة مستقيمة ولا يوجد أية مشاكل، لا يوجد أحد عاقل يهدم بيته، متى يحرم الطلاق؟

قال: **(ويحرم في الحيض ونحوه)** يحرم على الرجل أن يطلق زوجته في الحيض، وكذلك مثلها النفاس، وكذلك في طهر جامعها فيه.

**(يحرم في الحيض ونحوه كـ في طهر أصابها فيه. قال في الشرح: وأجمعوا على تحريمه في الحيض، وفي طهر أصابها فيه)** إذن المرأة إذا أراد الرجل أن يطلق واستحالت العشرة إذا كانت المرأة حائض، لا تطلق وهي حائض، انتظر لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، لعلك تراجعها، لعل يحصل ألفة، يحصل عشرة، طيب فانت الحيضة، أراد أن يطلق طلق.

كذلك في طهر أصابها فيه، أي جامعها فيه، المرأة طاهر وجامعها ولم يتبين حملها بعد، ينتظر لعله تتوق نفسه إلى الولد، ثم هو طلقها الآن ليس أولاد ولا حامل، فجأة يتبين حملها، فيندم بعد ذلك، لأجل ذلك لا يطلقها في طهر أصابها فيه.

### متى يجب الطلاق؟

قال: (ويجب على المولي بعد التريص إن أبي الفيتة) يجب على المولي بعد التريص، **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾** [البقرة: 226]، المولي: أي إنسان آل من زوجته، آل أي حلف، الإيلاء بمعنى الحلف.

قال: (وحلف ألا يطأ زوجته مدة تزيد عن أربعة أشهر، فللحاكم أن يوقفه) ننتظر عليه، كما قال الله تبارك وتعالى إما يفئ ويرجع إلى الإتيان والجماع وإما يطلق، **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** الذي لا يريد أن يفئ ولا يريد أن يطلق، للحاكم أن يطلق المرأة ويكون طلاق القاضي طلاق بائن.

(قيل: وعلى من يعلم بفجور زوجته لئلا يكون ديوثاً، فينقسم الطلاق إلى أحكام التكليف الخمسة) في حال الزوجة تكون عاهرة أو غير عفيفة أو كذا، يجب، لكن الوجوب هنا قال: ذكرها بصيغة التمريض، قال: وقيل كأن يميل إلى عدم الطلاق، لحديث: «جاء رجل إلى النبي ﷺ: إن امرأتي لا ترد يد لامس، وإني أحبها وإني أخشى- إن طلقها أن تتبعها نفسي- قال: فاستمتع بها إذن» ليس الأمر بالسهولة.

بالنسبة إلى طلاق المميز، طبعا هذه الصورة غير واقعة، ولكن يذكرها الفقهاء، لو إنسان تزوج وهو صغير، مميز غير بالغ، وأراد أن يطلق هل يقع طلاقه؟ طلاق المميز، طبعا المميز عند الحنابلة بخلاف المميز عند الشافعية.

المميزة عند الحنابلة الذي عنده سبع سنوات، أخذوها من حديث النبي عليه الصلاة

والسلام: «أمرنا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع».

**الشافعية** لم يعجبهم هذا الكلام، قالوا: ممكن صبي صغير يكون عاقل، وممكن يكون كبير وغير عاقل، فاختار الإمام النووي رحمه الله من متأخري أكبر علماء الشافعية أن المميز ضابطه هو الذي يفقه الجواب ويحسن رد الخطاب، وهذا كلام جيد ونحن نأخذ به.

### **على كل يقع أم لا الطلاق؟**

عند الحنابلة قالوا: (ويقع طلاق المميز إن عقل الطلاق) فهم ماذا يعني بالطلاق، معنى الطلاق، معنى حل الوثاق، معنى الإطلاق، فهم ما هو الطلاق.

(إن عقل الطلاق، أي: علم أن النكاح يزول به) هذه مسألة مختلف فيها، ليس مسألة متفق عليها، والراجح في المسألة والعلم عند الله، أن الطلاق لا يقع من المميز غير البالغ، ولكن الطلاق يقع من الإنسان البالغ.

### **بم استدل الحنابلة بأن طلاق المميز يقع؟**

(استدل الحنابلة بحديث: «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق») لكن هذا الحديث يحمل على البالغ.

(الحديث الآخر الذي استدلوا به: «كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله») لو صح الحديث، لكن الحديث ضعيفه، ضعفه الشيخ الألباني.

(وعنه: لا يصح منه حتى يبلغ) وهذا الصواب الذي نقى به ونرجحه.

(قال أبو عبيدة هو قول أهل العراق، وأهل الحجاز. ذكره في الشرح، لحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»)

صححه الشيخ الألباني.

(وطلاق السكران) لو إنسان سكر، ثم طلق، هل طلاقه واقع أم لا؟ هذه مسألة مختلف

فيها، وإن كان الجماهير يوقعون طلاقه، جماهير أهل العلم على أن طلاق السكران واقع.

### الحنابلة عندهم روايتان في ذلك:

(وطلاق السكران بمائع ولو خلط في كلامه، أو سقط تمييزه بين الأعيان) يقول أنه يقع طلاق المميز وطلاق السكران بمائع، مائع بناء على زمنهم، الخمر كان عبارة عن سائل فقط، لكن الآن: سائل وجامد وكل شيء، كل ما تشتهي النفس الخبيثة والعياذ بالله.

(ويؤاخذ بسائر أقواله. وكل فعل يعتبر له العقل: كإقرار، وقذف، وقتل، وسرقة) المعنى لو أن الإنسان سكر ثم طلق زوجته، أنا طلقت زوجتي وأنا سكران، أنت تعلم، إذن الطلاق واقع والجماهير يوقعون عليه الطلاق. يؤاخذ بأشياء أخرى: كإنسان أقر على نفسه بفعل شيء يؤاخذ به.

قذف، إنسان سكر وقف على الشارع وأخذ يسب في هذا ويشتم هذا، يؤاخذ على ذلك. وقتل: إنسان سكر ثم قتل إنسان يؤاخذ بهذا القتل، إما بالدية وإما بالقتل العمد العدوان. وسرقة، إنسان سرق وقبل أن يسرق لأجل أن يسرق ولا يؤاخذ أشرب خمر حتى لا يؤاخذوني، الشريعة تعامله بنقيض قصده.

(الشيخ ابن تيمية رحمه الله يقول: وكذا بحشيشة مسكرة) سواء كان شراب جامد أو شراب ناشف أو شراب مائع، كله يؤاخذ به.

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يعافينا وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح. وعلى أن نلتقاكم إن شاء الله على خير.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

انتهى المقرر للصف الثالث بمعهد شيخ الإسلام العلمي فما كان من صواب فمن الله عز وجل وما كان من خطأ فمن نفسي تقبل الله منا ومنكم الطاعات وصالح الأعمال أختكم أم





